

المركز القومى للترجمة

2455

رونالد وينتروب

الاقتصاد السياسي للديكتاتورية

ترجمة:
جلال البنا
إبراهيم احمد إبراهيم

مراجعة:
سمير كُريّم

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2455
- الاقتصاد السياسى للدكتاتورية
- رونالد وينتروب
- جلال البنا، وإبراهيم أحمد إبراهيم
- سمير كريِّم
- الطبعة الأولى 2017

هذه ترجمة كتاب:
The Political Economy of Dictatorship
By: Ronald Wintrobe

First published by the Press Syndicate of the University of Cambridge

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

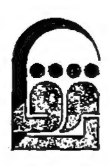
الاقتصاد السياسي للدكتاتورية

تـــأليف: رونالـــد وينتـــروب

ترجمـــة: جـــلال البنـــا

إبراهيم أحمد إبراهيم

مراجعـــة: ســـمير كُـــريّم



2017

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

وينترول، رونالد.
الاقتصاد السياسى للدكتاتورية/ تـأليف رونالـد وينتـروب؛ ترجمـة: جلال البنا/ إبراهيم أحمد إبرهيم؛ مراجعة سمير كريم.
ط١:_ القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٧
٥٤٨ ص ، ٢٤ سم
١- الدكتاتورية.
٢- الأقتصاد.
(أ) البناء جلال (مترجم).
(ب) إبراهيم، إبراهيم أحمد (مترجم مشارك)
(ج) كريم، سمير (مراجع)
(د) العنوان ٣٢١,٩

رقم الإيداع: ٢٥١٧٥ / ٢٠١٥
الترقيم الدولى : I.S.B.N 978- 977-92 -0478-9

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم، ولا تعبر -حتمًا- عن رأي المركز.

المحتويات

الجزء الأول

مقدمة

الباب الأول: المشكلة

الباب الثاني: معضلة الدكتاتور

الباب الأول

المشكلة

أ: الأسئلة المثارة

لماذا اغتيل يوليوس قيصر؟ ولماذا استقرت بعض الدكتاتوريات زمنًا طويلاً كما (فى الاتحاد السوفيتى، والصين، وكوبا، وإيران)؛ بينما تعرض بعضها لعدم الاستقرار، وعاش فترة قصيرة جدًا (مثل عديد من الأنظمة فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى)؟ ولماذا انهارت كل من الأنظمة فى جنوب إفريقيا والاتحاد السوفيتى السابق؟ وعلى نفس درجة الأهمية، لماذا لم تنهار فى وقت أسبق من الزمن عما حدث؟ ولماذا زاد نمو بعض البلدان، مثل: كوريا الجنوبية، والصين، وشيلى بسرعة كبيرة فى السنوات القريبة الماضية؟ هل كانت الدكتاتورية السياسية تعتبر عاملاً جيدًا للنمو الاقتصادي؟ ولماذا كانت بعض الأنظمة (مثل روسيا فى عهد ستالين، وألمانيا الهتلرية، وشيلى فى عهد بينوشيه) بالغة القمع؛ بينما كان بعضها الآخر أقل قمعًا؟ ولماذا مرت بعض الأنظمة القمعية بفترات من التراخى؛ حيث كان مستوى القمع أقل حدة لفترة مؤقتة؟ أو هل مكث بعض الحكام الدكتاتوريين، مثل: فيدل كاسترو فى كوبا أو صدام حسين فى العراق، فى مناصبهم طويلاً؛ بسبب قدراتهم على قمع شعوبهم، أم لأنهم كانوا يتمتعون بالشعبية؟ وهل يمكن أن تكون الإجابة مزيجًا من الأمرين؟ أكان أدولف أيخمان منسق الترحيلات "للحل النهائى" للمسألة اليهودية مذنبًا بذاته عن الجرائم التى ارتكبها النازى، أم كان مجردَ ترسٍ فى آلة القتل الجماعية؟ وهل كان ينبغى على الموظفين فى أنظمة أخرى – كما كان الحال فى الأرجنتين، وجنوب إفريقيا، أو الصين – الذين ارتكبوا انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان أن يحاكموا على الأنشطة التى مارستها تلك النظم؟

كل تلك الأسئلة، وأخرى مثلها تتعلق بجوانب مختلفة من "سلوك" الدكتاتوريات؛ ذلك لأنها تصف تصرفات الحاكم، وإدارته، أو المحكومين فى نظامٍ سياسي، يغتصب الحاكم فيه حقوق الناس فى اختيار من يحكمهم، وكيف يُحكمون. وفى هذا الكتاب يفترض الكاتب أن هذا السلوك يمكن تفسيره، ويمكن توقعه (إحصائيًا). ورغم عدم تشابه كل الأنظمة الدكتاتورية؛ فإنها تتبع أنماطًا يمكن فهمها من خلال نظرية الاختيار الرشيد، والتى يمكن التنبؤ بها عند الأخذ فى الاعتبار بعض الخصائصِ العامة لنظام الحكم.

ويتسم كثير من أبعاد سلوك الأنظمة الدكتاتورية بالأهمية، بما فى ذلك مستوى القمع السياسي، والسياسة الاقتصادية (تجاه النمو الاقتصادي، وحقوق الملكية، أو إعادة توزيع الثروة)، ومستوى الكفاءة الاقتصادية، والمواقف تجاه الدول الأخرى (منفتحة أم منغلقة، مسالمةً أم مُهدّدة). وربما كانت النقطة المركزية فى التحليل هى رُغْمَ أن الدكتاتور قد يكون لديه احتكار رسمى فيما يتعلق بالسلطة السياسية؛ فإن السياسات التى يتبعها تتأثر بالقيود النابعة من سلوك الفاعلين الآخرين – بما فيها الإدارة أو البيروقراطية، والقوات المسلحة، ومدى الدعم أو المعارضة من التابعين للدكتاتور.

ورسميًا، فإن الدكتاتور لديه سلطة على كل تلك الأطراف والمجموعات؛ ولكن مهما بلغت سلطاته فإنه ببساطة لا يمكنه إصدار أية أوامر، ويتوقع منهم دائمًا إطاعتها، وذلك لسببين: أولهما– أن هناك كثيرًا من الأشخاص الذين يجب عليه التحكم فيهم بهذه الطريقة. وثانيهما– كيف يمكن أن يكون الدكتاتور واثقًا من تنفيذ أوامره؟ إن من السهل التهديد بالعقاب؛ ولكن هل يمكن الوثوق فى استمرار المعاقبين على ولائهم له؟ وأخيرًا؛ فإنه من المهم ملاحظة أن حقوق الحاكم نفسها مقيدة. ورغم أن الدكتاتور يعتقد خلاف ذلك؛ فإنه "لا يمتلك" النظام، وعادة ما لا يستطيع أن يورثه الى آخر يختاره هو مما يجعل منصب الدكتاتور ذاته هشًا.

ومن الطبيعى أن تكون لدى الناس أسبابٌ كافيةٌ لخشيةِ الحاكمِ؛ ولكـن هذه الخشية نفسها (تمامًا مثل الغيرة) تجعلُ كثيرينَ منهم يبحثون عن طـرق للتخلص من الدكتاتور؛ ومن ثم فإن الحاكم لديه كل الأسباب لكى يشك فى أن هناك مؤامرات تحاك ضد النظام، وإحدى الطـرق الـشائعة لإزاحـة هـذا الدكتاتور من منصبه- هى حقًا - اغتياله. وإذا كان للنظام أن يحافظ علـى استمراره؛ فإنه يجب عليه خَلْق مؤسسات أو الحفاظ عليها، للتعامل مع هـذه المشكلة من خلال تنظيم مدفوعات مالية إلى أنصاره، وتدبير التهميش المنظم لأعداء النظام أو التخلص منهم. وما تقوم به تلك المؤسسات من قمع وإعادة توزيع الثروة هو الذى يحدد شكل الأنظمة الدكتاتورية.

وأمثلة تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية، التى (من بـين أشـياء أخرى) تلعب تلك الأدوار - التى سيبحثها هذا الكتاب - وتتضمن الحـزب الشمولى، ونظام التصاريح للفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا؛ حيث كـان هناك احتجازٌ عرقى أو دينى للوظائف، وامتيازات أخرى فـى دول، مثـل: جنوب إفريقيا، وألمانيا النازية، وإيران المعاصرة، ونظام المـنح والعطايـا و"العمالة Clientele" فى روما القديمة، وفى عديد من البلدان الأقل نموًا فـى عالم اليوم. كل تلك المؤسسات تـزود أنـصار النظـام بأسـلوب لتوزيـع المدفوعات على أساس منتظم، وفى الوقت نفسه تقوم تلك الأنظمـة بـالقمع أو بفرض الضرائب على المعارضة.

ومن هذا المنظور يتناول المؤلـف فـى صـورة مجـردة الأسـئلة المطروحة الآتية:

١- ما الأدوات الأولية التى يستخدمها الدكتاتوريون للبقاء فى السلطة؟

٢- ما الذى يحدد مدى الطبيعة القمعية للنظام؟ وكيف يستجيب مستوى القمع السياسي، للقوى الاقتصادية، مثل: التغيرات فـى الأداء الاقتـصادى للنظام (مثل معدل نمو الناتج القومى الإجمالى GNP)، وللقـوى الـسياسية (مثل التغيرات فى شعبية النظام)؟

٣- ما الظروف (الاقتصادية، والسياسية)، التى تُسْهِم فى استقرار أو عدم استقرار النظم السلطوية؟

٤- هل الحكام الدكتاتوريون أكثر قدرة على تحقيق نموٍ اقتصادى متميزٍ عما يحدث فى ظلِ النظمِ الديمقراطيةِ؟ وهل هم أقل تعرضًا لضغوط إعادة التوزيع أو المقابل للريع؟

٥- هل يؤدى استعمال نظم الأسواق الحرة- حتمًا- إلى انحسار الأنظمة السياسية الدكتاتورية؟

٦- ما الظروف التى تسهم فى انهيار الديمقراطية وقيام الدكتاتورية؟

٧- كيف تنهض القومية، وكيف ولماذا يشجعها الحكام الديكتاتوريون ولماذا؟

٨- ما مسئولية البيروقراطية الوظيفية تجاه الجرائم التى يرتكبها النظام؟ (تلك هى مسألة إيخمان).

٩- ما السياسات التى يجب على الديمقراطيات الغربية اتباعها تجاه النظم الاستبدادية؟

١٠- كيف يمكن لدراسة الدكتاتوريات أن تلقى الضوء على فعاليات الديمقراطية؟

ورغم عدم وجود قصور فى النقاش المفيد عن تلك المسائل فى الأدبيات؛ فإن التحليل نادرًا ما يعتمد على نموذجٍ واضحٍ قادرٍ على شرح سلوك مختلف النظم، أو حتى لنفس النظام فى أوقات مختلفة. وهنا يقدم الكاتب نموذجًا عامًا للدكتاتورية، ويتولى تقديم مجموعة من الإجابات لتلك الأسئلة (وسوف يجد القارئ بعضها أكثر إمتاعًا من بعضها الآخر). هذا

النموذج يستخدم أدوات النظرية الاقتصادية؛ إلا أن الأساليب الاقتصادية المستخدمة ليست تقليدية؛ ولكن بدلاً من ذلك تستخدم أدوات " الاقتصاديات الجديدة للمؤسسات " التى تناولتها بالشرح ببعض التفصيل فى الباب الثانى.

ويتضمن استخدام الأساليب الاقتصادية افتراض أن الدكتاتوريين (وأتباعهم) يتمتعون بالرشاد، وبمعنى نمطى لأهدافهم؛ فإنهم يختارون أفضل الوسائل لتحقيقها. وعمومًا (فيما عدا استثناء واحد)؛ فإن الكاتب يضع هذا الافتراض حسب قوله؛ لاعتقاده أنه بتلك الطريقة يمكن أن يستوعب سلوكهم؛ إلا أن افتراض تمتع الدكتاتوريين بالرشاد لا يعنى أنهم على علم تام، أو أنهم غيرُ قادرين على ارتكاب الخطأ؛ وإذا كانوا كذلك؛ فإن تحكمهم فى آليات الدولة سيضمن أنهم لن يفقدوا السلطة أبدًا، وأنه قد تكون لديهم قدرة الكشف عن أى مؤامرة ضد أنظمتهم ومنع تحققها. وعلى العكس؛ فإن هناك أخطاءً تقليدية معينة للدكتاتوريين، من الكثرة يمكن أن تكون موضوعًا لهذا الكتاب. وبهذه الطريقة وبطرق أخرى؛ فإن الكاتب يربط نظمًا معينة بالقصص الخرافية مما يساعدنا على تفهم تلك النظم (والأنظمة الدكتاتورية عامة). لذا؛ رُغْمَ أن النماذجَ المستخدمة هى نفسها مجردة؛ فقد استخدمت أنظمة معينة أو شخصيات تاريخية، لشرح وجهة النظر. وقد نوقشت بعض هذه الأنظمة بالتفصيل: مثل النازية الألمانية، والحكم الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى السابق، ونظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا، ونظام بينوشيه فى تشيلى، والإمبراطورية الرومانية القديمة وبعض الأنظمة الأخرى بقليل من العمق، مثل: نظام موبوتو فى زائير، وهايتى تحت نظام " البابا الدكتور دوفالييه"، والصين المعاصرة، ودكتاتوريات أسيوية أخرى. وأحيانًا، فإن سلوك دكتاتور معين يُستخدم ببساطة لشرح وجهة نظر معينة. وبالنسبة للنظم موضع الدراسة التفصيلية؛ فإنها مختارة على أساس أهميتها، وأحيانًا أخرى على أساس مدى توافر مادتها؛ ولكن معظمها على أساس ما تثيره من اهتمام. وقد اعتمد المؤلف على مصادر تاريخية نمطية، ومصادر أخرى

للحقائق المرتبطة بتلك الحالات. ويأمل المؤلف أن تسهم النظرية المقدمة فى فهم تلك النظم – وكيف تعمل مؤسساتها، ولماذا فعل بعض الدكتاتورات ما فعلوه؟ وهذا هو الغرض الأساسى للكتاب.

لذا يحاول هذا الكتاب أن يملأ ويقيم جسرًا على الفجوات فى اثنين من الأدبيات وبينهما تُعرَف بالاقتصاديات السياسية (أو "الاختيار الشعبى")، وهى مع استثناءات مهمة (من أمثلة نورث– و – توماس (١٩٧٣)، نورث – و – وينجاست (١٩٨٩)، وأولسن (١٩٩٣)، وروت (١٩٨٩)، وتالوك (١٩٨٧)). وركز الكاتب على عمل نماذج للديمقراطية. ولأن معظم العالم– بالنسبة لمعظم تاريخ البشرية– عاش تحت حكم الدكتاتورية؛ فإن من الواضح وجود حاجة عميقة لزيادة العمل فى هذا المجال. فضلاً عن ذلك فكل ديمقراطية تحمى جوانب من الاستبداد بالفعل، وكانت تقترح غالبًا حلولاً استبدادية كطرق لتعويض فشل من نوع آخر للديمقراطية. والأمثلة الواضحة أن كل تلك المواقف التى اقترحت فيها هذه السياسة فى أمور معينة تخرج من العملية الديمقراطية وتوضع فى يد سلطة مستقلة وهكذا يمكن أن يقال: إنَّ مديرى البنوك المركزية "المستقلين" هم الوحيدون الذين يمكن اعتمادهم فى الرقابة على المعروض من النقد فى الدولة، وعلى المحظورات الدستورية المطلوبة لمنع الإنفاق الزائد للنظم المنتخبة ديمقراطيا وهكذا.... إن الأدبيات المتعلقة باختيار الشعب شائعة على الأخص، مع تلك الوصفات السياسية. ومع ذلك فكلها تنادى بإحلال الديمقراطية محل السلطوية مما يعنى أن الحق فى تقدير هذه الأمور يسحب من المواطن. فكيف لشخص ما ليس مسئولا أمام الشعب أن يفعل الأفضل بالنسبة لهم؟ فإذا كانت المناقشة ستجرى على هذا الأساس، فيمكن أن تجرى بنجاح فى البنوك المركزية، أو على العجز فى الميزانية، فلماذا لا يمكن امتداد نجاحها إلى مجالات أخرى من صنع القرار العام؟ وما الخطأ فى بنتاجون(*) مستقل؟

(*) البنتاجون: هو وزارة الدفاع فى الولايات المتحدة الأمريكية. (المترجم)

ويقول المؤلف إنه سيكون راضيًا بأن أحدًا لا يستطيع الإجابة عن تلك الأسئلة بدون فهم الحكم الفردى المطلق (الاستبداد) autocracy. وأخيرًا يقترح بأن أحدًا لن يمكنه حقيقة تفهم كيف تعمل الديمقراطية، إذا لم يُفهَّم نقيضها.

والأدبيات الأخرى التى يناقشها الكتاب، هى تلك الأدبيات الضخمة والمبهرة غالبًا والتى تكتب فى كثير من الأحيان عن أنظمة معينة، والتى وضعها علماء التاريخ والعلوم السياسية؛ وَرُغْمَ أن النظرية الموضوعة هنا مختلفة جدًا عن الموجودة فى هذه الأعمال؛ فقد استخدمها المؤلف بتوسع؛ ليس فقط فى الحالات التى جرى بحثها ودراستها؛ ولكن أيضًا كنوعٍ من التفكير فى مشكلة الحكم الفردى المطلق (الاستبداد). وبالتحديد؛ فقد استخرج المؤلف أربعة أنواع، أو "صور" من الدكتاتورية. وهو ما يماثل أربعة توازنات محتملة عن النموذج الأساسى المعمول به فى هذا الكتاب. وبالطبع، هناك عديد من النماذج ووجهات النظر؛ ولكن تلك المذكورة هنا هى التى وجدها المؤلف أكثر نفعًا، والتى تشمل قدرًا جيدًا من تلك الأدبيات. ويأمل المؤلف أن يجد القارئ أن تلك النماذج الأربعة يمكن أن تولد من هذا النموذج البسيط، القائم على الاختيار الرشيد. وهدف الكاتب أن يطور نموذجًا آخر؛ ولكن لإظهار أنه رُغْمَ الأنواع المختلفة جدًا من النظم يمكن أن تظهر نظم تحت ظروف مختلفة، ويمكن تحليل الدكتاتوريات بتلك الطريقة. وقد قدم المؤلف فى القسم التالى صور تلك الدكتاتوريات.

ب: صور الدكتاتورية

لقد كانت هناك مساهمات مهمة فى فهمنا للأنظمة الدكتاتورية، وعلى نطاق واسع فى ميادين مختلفة من التخصصات، ويتضح ذلك بشكل أكبر فى علمى التاريخ والعلوم السياسية؛ ولكن أيضًا فى علم النفس، والاقتصاد، والروايات. ولا يزعم المؤلف القيام بأى محاولة هنا لمسح تلك الأدبيات،

ولكن يمكن اكتشاف عدد قليل مما يعتقد أنه ذو نفع لأشكال الدكتاتورية، ولسوف تفحص الأنظمة الشمولية Totalitarian، والقمع الناعم Tin pots، والطغيان Tyranny، والخانية Timocracy.

(١) **النظم الشمولية:** هناك عديد من المصادر الكلاسيكية لهذا المفهوم عن الدكتاتورية؛ ففي الروايات، نجدها في رواية جورج أورويل ١٩٨٤ (الصادرة عام ١٩٤٩)، ورواية أرثركوستلر "الظلمة في وقت الظهيرة" (١٩٤١)، ورواية "عالم جديد شجاع" لـ ألدوس هكسلي (١٩٤٦).

والمشكلة الرئيسة في تلك الروايات هي أنها تدور حول شخص ما، ذي شخصية وهوية ما (كنديرا، ١٩٩٥ ص ٢٢)، ولذا كانت هذه الكتب تهتم بآثار غسيل العقول، والتحكم في التفكير، والتلقين indoctrination، وتحطيم روح الفرد. إن كلمة الفاشية بالإيطالية Totalitario، تأتي من إيطاليا تحت حكم موسوليني، والتي يمكن أن تُصنفَ كنظام شمولي؛ ولكن في كثير من الأحيان، لم يُصنِّف النظام وفقا لهذا التعريف؛ لأن المعتقد أن مستوى القمع أو تحكم الدولة تحت حكم موسوليني لم يصل إلى المستويات التي وُصِل إليها في كل من ألمانيا النازية أو الاتحاد السوفيتي. وتحليلات هذا المفهوم، ضخمته حنا أرندت (١٩٥١ / ١٩٧٣) في كتابها "أصول الشمولية"، وكارل فريد ريش – وزينيو برزنسكي (١٩٦٥) في مؤلفهما "الدكتاتورية الشمولية والاستبداد"، ورسم كل منهما تفرقة بين الشمولية وبين الأشكال الاستبدادية السابقة كمجموعة متلازمة syndrome (لاحظ التماثل مع مصطلح المرض الطبي)، متكونة من ست خصائص مترابطة فيما بينها متضمنة فكرًا رسميًا، وحزبًا واحدًا يقوده فرد واحد، ونظام بوليسي إرهابي، واحتكار لوسائل الاتصال الجماعية، واحتكار التسلح وتحكم الدولة في الاقتصاد. ولم يكن المنطق الذي يقوم عليه هذا النوع من النظام واضحًا من ناحية كيف كان يعمل وما أهدافه. هذه المهمة أدارتها أرندت وقامت بها بشموخ. وبعد نشر

كتابها بأربعين عامًا، فإن القدرة التحليلية والذهنية لتفكيرها، لم يصبها التغيير. وعلى الرغم من أن تلك النظم الموصوفة فيه قد مضت إلى غير رجعة؛ فإن الكتاب يبدو وكأنه حديث العهد. أحد الأسباب بخلاف مهارة الكاتبة، والرعب الطبيعى من الأنظمة المذكورة فيه يعود إلى أن الكتاب، على مستوى معين، هو ببساطة محاولة لعرض يذهل ويذهب بوضوح وشفافية العقل، كأكثر الكوابيس اكتمالاً بالنسبة للفرد الذى يقدس الحرية: وهو إمكانية خضوعه التام، فى كل مناحى الحياة للدولة؛ لذا فإن الشمولية كنظام سياسي، عُرِّفَتْ بأنها تهدف إلى الإخضاع الكامل والدائم لكل شخص (أرندت، ١٩٥١\١٩٧٣، ص ٣٢٦). كما أن الهدف قد تحقق من خلال تحطيم العلاقات الإنسانية إلى ذرات – وتدمير الطبقات، وجماعات المصالح، والعلاقات الأخرى بين الناس. وهناك كتاب آخر لها " أيخمان فى القدس " (١٩٧٦) أصبح مشهورًا لتقديمه مفهوم "ابتذال الشر" وتمثله فى أيخمان الموظف الذى ساق الملايين إلى الموت؛ حيث جادل بأنه كان مجرد "مُنفِّذ للأوامر" والذى أظهر نفسه كمسلوب لإنسانيته، وضحايا الرعب الذى لعب فيه دورًا جوهريًا.

ومن هذا التأكيد الضخم على مفهوم الشمولية من ناحية تحكم الدولة فى عقول أتباعها كان من الطبيعى أن الأطباء النفسيين أصبحوا مهتمين بالمشكلة. وقد كان هناك سيل من الأعمال الأكثر شهرة فى هذا الاتجاه، والتى فاضت من كل منها أدبيات هائلة، منها تيودور أدورنو، وأليكس برنسويك، ودانيل ليفنسون، ونيفت ستانفورد (١٩٥٠) "الشخصية الشمولية" وستانلى ملجرام (١٩٧٤) ويحسب له تجاربه التى نُشرت تحت اسم "الامتثال للسلطة".

فى العمل السابق أُعطيت للفاشية درجة فاشل (F) والتى أُطلقت على أساس مقابلات لعزل مجرات من خصال الشخصية، والمرتبطة بطريقة غير

واضحة بانقلاب تجاه الحكم السلطوي؛ ورغم إهمال بعض الأفكار الأصلية؛ فإن العمل قد استمر بهذا الحجم، وظهرت مقاييس جديدة، خاصة تلك التي تقيس " سلطوية الجناح اليمينى " والتى كتبها بوب التيمار وطورها (١٩٨١، ١٩٨٨، ١٩٩٦)؛ حيث أعاد صياغتها على مدى ما يقرب من عشرين عامًا.

وفى تجارب ميلجرام كان السؤال حول قياس كم ستكون أعداد الناس الذين لديهم العزم على إطاعة شخص فى موقع سلطة قائمة؟ لهذا الغرض كان لدى ميلجرام ممثل فى دور "عَالِم" قيل إنه يقوم بتجربة تعليمية، وأنه سيصبدر تعليماته للأشخاص اليائسين لإدارة صدمات بحجم متزايد لـ "متعلم" مزيف (هو أيضًا ممثل)، وصدرت للمتعلم المزيف بدوره تعليمات بالاستمرار فى إعطاء إجابات خاطئة للسؤال المُعطى؛ ووجد ميلجرام أن الناس موضع التجربة أطاعت شخصَ السلطةِ بدرجةٍ تثير الدهشة، حتى عندما لم يكن لديهم ما يجنونه للقيام بهذا، وحتى عند تعاونهم مع العالم، بدا أنهم يوقعون ألمًا شديدًا على الضحية. وحسب علم المؤلف؛ فإن النتائج لم تواجه عدم الثقة؛ وَرُغْمَ عدم وجود حاجة تسمح بإجراء تجارب مثل تلك التى أُجريت مستقبلاً؛ (فقد وجد الناس التابعين، أن سلوكهم الذاتى بعد اتضاح الأمور مثبط، كما يفترض أن يكون تأثيره أيضًا على القارئ).

وكانت هناك أيضًا لخبرات الثلاثينيات آثار على الاقتصاد؛ ورغم أن علم الاقتصاد يكون أقل اهتمامًا بهذا الأمر عن الروايات أو علم النفس بما فيه من عواطف، وقيود إدارية على حرية الأفراد فى الاستثمار، أو مقدرة مديرى المؤسسات على تشغيلها بالطريقة التى ينشدونها، مما يمكن أن يكون بكل جزئياته، مرعبًا للاقتصادى الحديث ذى التوجه إلى السوق الحر، والذى لم يعتد هذا الحجر على الفكر والقمع السياسى.أو السيطرة النفسية، وكذلك بالنسبة للباحثين الآخرين.

ونظرًا لأن تحكُّم الحكومة فى الاقتصاد كان أكبر كثيرًا فى النظام السوفيتى عنه فى ألمانيا النازية (حتى فى أوجها)؛ فقد أثارت التجربة السوفيتية جدلاً بحثيًا كبيرًا فى داخل مهنة الاقتصاد. وكان من أهم القضايا "الكفاءة والتشغيل" Functioning (بمعزل عن مسألة الحرية) لمثل هذا النظام. وكان هناك جدل كبير مبدئيًا، أثاره فردريك هايك (١٩٣٥) فى عمله "التخطيط الاقتصادى الجماعى" Collective Economic Planning، والرد على أوسكار لانج فى أعماله عن "النظرية الاقتصادية الاشتراكية" (١٩٣٨ / ١٩٦٤) عن كيفية محاكاة التخطيط المركزى الذى يُمكِّنْ لنظام الأسعار، ومِنْ ثَمَّ إمكان الحصول على كفاءة النظام الرأسمالى بدون مساوئه من "التأثيرات الخارجية" external effects (التى يمكن أن تُحل ببساطة باختيار أسعار الظل الصحيحة) وعدم المساواة فى الدخول.

وفى النهاية؛ فإن الذى انبثق كصورة قياسية عن نظام الاقتصاد السوفيتى، كان رؤية قريبة الشبه جدًا من الشمولية فى النظرية السياسية؛ إذ أدت إلى ما يسمى بالاقتصاد المُوجَّه أو(اقتصاد الأوامر) Command Economy، كبيروقراطية عملاقة حيث تُتخذ القرارات مركزيًا فى مثل هذا الاقتصاد؛ فالأوامر تنتقل إلى مستويات أقل حيث هناك المسئولون عن القيام بالعمل الفعلى. والفرق بالنسبة للاقتصادى هو أن هذه الصورة تبدو مثيرة للشفقة أكثر من كونها تمثل تهديدًا. وتتضمن النظرية الاقتصادية للأسواق، أن مجتمعًا يضم أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة، ويتقرر فيه كل شيء مركزيًا، ويتبع كل فرد أوامر الآخرين - سيُقتَل من خلال انعدام الكفاءة. هذا الاعتقاد صار أيضًا جزءًا من الصورَة التقليدية لهذا المجتمع - وقد كتب ألك نوف (١٩٨٠) " فى معظم المواقف لا يعرف المركز ما الذى تكون هناك حاجة إليه فى تفاصيل غير مجمعة؛ بينما الإدارة فى موقعها لا تستطيع أن تعرف ما الذى يحتاجه هذا المجتمع، ما لم يبلغها المركز بذلك " (ص ٨٩). الأكثر من ذلك، أنه حتى إذا كانت لدى المركز المعلومة الصحيحة، فستكون هناك

صعوبة فى توصيلها. وكما أكد نوف " أن المشكلة تكمن فيما يقرب من استحالة كتابة تعليمات الاقتصاد الجزئى بطريقة لا تضلل أكثر المديرين حسنى النية" (ص ٨٩).

وأخيرًا، فهناك كثيرٌ مما ينشأ من عدم الكفاءةِ التى تنتج من استخدام البدائل لمجموعة من التعليمات التامة، ذلك ما يسمى مشكلة مؤشر النجاح. وقد صُوِّر كل ذلك بدقة فى فيلم الكرتون الشهير الذى يضم مجموعة من المديرين السوفيت فى أحد مصانع المسامير الذين يحملقون بارتياح تجاه مسمار ضخم، ويهنئون أنفسهم على إنجاز خطة المسامير التى عُبِّرَ عنها بالأطنان.

وعلى أى حال- فمن الجدير بالملاحظة- أنه على الأقل فى نهاية السبعينيات من القرن الماضى أُجْرِى تقييم فعلى لأداء الاقتصاد السوفيتى من جانب كبار الخبراء الغربيين الذين اعتمدوا على بيانات رسمية سوفيتية أو بيانات المخابرات المركزية الأمريكية، وكان هذا التقييم فى منتهى الإيجابية (فمثلاً، تقديرات نمو الإنتاجية السوفيتية، قام بها إبرام برجسون ١٩٧٨، والتى روجعت فى ١٩٨٧ و ١٩٩٢؛ للاطلاع على مسح عام، انظر أوفر، ١٩٨٧). هكذا كان الاتحاد السوفيتى لا محالة متوجهًا إلى الانهيار الذاتى، ولم يكن ذلك واضحًا قبل حدوث ذلك.. والسؤال المتبقى والذى سيناقش لاحقًا، هو كيف استطاعت الاقتصاديات السوفيتية الطابع أن تبدو ناجحة لفترة زمنية طويلة إن كانت غير ذلك؟ وإذا كانت ناجحة فعلاً، فلماذا تآكل هذا النجاح بطريقة سيئة بمرور الوقت؟

عمومًا، فإن الحُجَج التى استخدمت لشرح حالة القوة الاقتصادية للشيوعية خلال الحرب الباردة انتقلت فقط الآن إلى أسلوب مختلف من الدكتاتورية: فى الدول الصناعية الجديدة، وفى تلك الدول التى مازالت فى مرحلة التصنيع فى القارة الآسيوية. فالتهديد يأتى من القوى السابقة نفسها: مجموعة غامضة موالية لمواطنى الدولة أو المؤسسة، وادعاء المقدرة الفائقة

لاتخاذ القرارات الجماعية، وقدرة ظاهرة للتحكم فى الاقتصاد بطرق اجتماعية نافعة لا يمكن لأى ديمقراطية القيام بها، وكلها مصحوبة بإحصائيات ذات انطباع مؤثر عن النمو الاقتصادي. والاختلاف هو أن هذه الأنظمة (حتى الصين المعاصرة) ليست شمولية، وسيشير المؤلف إليها "طواغيت". وقبل الاتجاه إلى هذا التصنيف– على أى حال– يسمح الكاتب لنفسه بأن يناقش – أولاً– نوعًا آخر من الأنظمة، والتى هى فى كثير من الجوانب القطب المضاد للشمولية الدكتاتورية. ويشير هنا إلى الدكتاتوريات غير المستقرة قصيرة العمر، أو الدكتاتوريات الضعيفة، الشائعة فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وخاصة فى الستينيات وحتى الثمانينيات، وهو تصنيف بعناوين كثيرة مختلفة وسنسمِّيها النظم القمعية الناعمة Tin pots.

(٢) **النظم القمعية الناعمة** Tin pots: وفيها لا تسبب الحكومة الحاكمة اضطرابًا للأسلوب التقليدى لمعيشة الناس، وبدلاً من ذلك تقمعهم – فقط– إلى أبعد مدى متواضع يسمح لها بالبقاء فى الحكم، وتجنى ثمار احتكار النفوذ السياسى (سيارات مرسيدس، وقصور، وحسابات فى البنوك السويسرية.... إلخ). ومن أمثلة النوع الأخير من الحكام السابقين، سوموزا من نيكاراجوا، وشاه إيران، وفرديناند ماركوس من الفلبين، والجنرال نورييجا من بنما. ولا توجد هناك بطاقة قياسية لصفات هذا النوع من الأنظمة، والتى من وجهة نظر المؤلف تضم بعض السلطوية التقليدية (وقد قامت كير كباتريك ١٩٨٢، فى أثر فريدريك وبريزنسكي، ١٩٦٥ بحصر نوعين من الأنظمة الشمولية الاستبدادية التقليدية). هذا إلى جانب تسميات أخرى تشمل "حكم السلاطين"، والحكم "الأبوى" patrimonial، والحكم "الأبوى الجديد"، والحكم "الشخصى" personal. والدكتاتوريات العسكريات غالبًا ما تكون من هذا النوع. وما يدور فى دكتاتوريات أمريكا اللاتينية وإفريقيا، هو الصورة الشعبية التقليدية.

ولقد جادلت كيركباتريك بأن على السياسة الخارجية الأمريكية أن تكون متسامحة نسبيًا تجاه النظم الاستبدادية التقليدية؛ ليس لأن هذه الأنظمة تعرض كثيرًا من الجوانب التى يستلطفها المحبون للحرية؛ ولكن بسبب (١) أنه رُغْمَ أن قياداتها دكتاتورية؛ فإنها تميل إلى أن تكون ذات توجه غربى، (٢) وأن هذه الأنظمة أقل قمعًا وأقل استقرارًا من الأنظمة الشمولية. وفى كثير من الأحيان تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على سقوطها، باتخاذ سلوك عدائى تجاه قمعها للحريات المدنية، فقط لترى أن من يأتون بعدهم من نوعية الأنظمة الشمولية. ومن هنا فهى تطرح أن "المعايير المزدوجة" يمكن أن يوصى بها لمحبى الحرية في سلوكهم تجاه الدكتاتورية، وقد ناضلت من أجل هذا الاتجاه عندما كانت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

والآن، ولأن كل النتائج السياسية تعتمد على نموذج، يصبح من المنطقى السؤال عَمَّ النموذج الدكتاتورى فى هذه الحالة؟ ويظن الكاتب أنه من العدل القول: إنه من وجهة نظر كيركباتريك، فإن الأداة الرئيسية للحكومات فى ظل كل من الدكتاتوريات التقليدية أو الشمولية، هى قمع أو قهر المواطن. وبناء على ذلك فإن الاختلاف الرئيسى بين هذين النظامين هو مستوى الاستبداد. وهذه النظرة إلى الدكتاتورية، يعتقد المؤلف أنها عادية لكثير من العلوم السياسية.

إن إحدى صعوبات نظرية كيركباتريك، هى أن بعض الأنظمة التى كانت تبدو قليلة الضرر نسبيًا فى توصيفها التقليدى، كانت حقيقة، وشديدة القمع، وأكثر الحالات وضوحًا هى الأنظمة العسكرية فى البرازيل، نظام بينوشيه فى شيلى. وهناك اختبار تطبيقى عام لهذه النظرية، قام به ميتشيل – و– جيمس ماكورميك (١٩٨٨)، فقد وضعا مقياسين لانتهاكات حقوق الإنسان لعدد كبير من الدول – أهمها يقيس تكرار استخدام التعذيب، والآخر هو عدد المسجونين السياسيين. وقد وجدا أن الأنظمة العسكرية والملكية

Monarchies التقليدية، قد استخدمت التعذيب فعليا فى كثير من الأحيان بدرجة أكثر من الحكومات الشمولية (الماركسية) (كما أنها استخدمت السجون فى قليل من الأحيان) وعندما عُبِّر عن الاستبداد كمؤشر تجميعى aggregate index يضم الإيداع فى السجون والتعذيب، لم يوجد اختلاف جوهرى بين هذين النوعين من النظم.

يقترح هذا التحليل- **أولاً:** أن الجدل الخاص بالمعايير المزدوجة، يمكن أن يكون قد وُضِع فى غير محله، **وثانيًا:** أن هناك حاجة إلى تصنيف آخر للدكتاتورية، أحدها ليس شموليًا ولكن فيه مستوى قمع عال. ولما كانت الشمولية هى ظاهرة جديدة (فى القرن العشرين)، فإن القمع حتى فى مستوياته القصوى قديم جدًا، ويبدو أن تلك النقطة الثانية واضحة بما فيه الكفاية. ويتّبع الكاتب تقليدًا مُعدِيًا فى الفلسفة السياسية، ويصف هذه الأنظمة بـ "الطواغيت".

(٣) **النظم الطاغية:** كان استخدام صِفة "الطاغية"، شائعًا فى العالم القديم. ففى الكتاب المهم "الخبز والسيرك" (١٩٩٠)، يقدم لنا بول ڤين ثلاثة تعريفات للكلمة، مثلما استخدمت فى العصور القديمة لليونان والرومان.

٣-١: نظام يحفظ الطاغية نفسه(*) فى السلطة من خلال استخدام العنف.

٣-٢: نظام يديره رجل، ترمى سياسته إلى انعكاس الاهتمامات المادية على قسم كبيرٍ أو صغيرٍ من معاونيه.

٣-٣: نظام يتحكم فيه رجل يتلذذ بممارسة نفوذه الذى يتأتى كلية من ممارسة العبودية Servitude التى يفرضها على بعض مواطنيه (ص٤٠٥).

(*) لم يستطع الكاتب اكتشاف أى دكتاتورة (باستثناء أنديرا غاندى لفترة قصيرة)، وتلك نقطة مثيرة للاهتمام فى الماضى، وهنا خلال الكتاب كله يستخدم الكاتب اسم الفاعل ذكرًا حين الإشارة للدكتاتورات.

وتبدو كل هذه التعريفات متسقة مع المفهوم المستخدم هنا، وهو النظام الذى ترتفع فيه درجة القمع عاليًا؛ ولكنه يفتقر أو يجتنب أدوات الاتصال الجماهيرى والتحكم التى تجعل النظام الشمولى ممكنًا. وهناك مصطلحٌ آخر يصف نفس الظاهرة هو "الاستبداد despotism" ويُوصَف ببسط سيادة الملكيات غير المتنورة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. مثل هذه الأنظمة ليست نادرة فى العالم الحديث، ومن أكثر أمثلتها وضوحا نظام دوفالييه فى هايتى، وتلك النظم فى شيلى والأرجنتين فى السبعينيات. وقد كان لإفريقيا أيضًا نصيب من الطغاة، وهناك عدد منهم صُنِّفَ ووُصِفَ فى مقال معنون بدقة "الخالد His Eternity، أو المُلهِم His Eccentricity أو اللامثيل His Exemplarity". وإسهامًا أبعد لدراسة معاليه، صاحب العظمة His Excellency الرئيس الإفريقى للدولة" (كيرك – و– جرين ١٩٩١). ومن الطبيعى أن هؤلاء الطغاة لا يُعرِّفون أنفسهم بذلك؛ ولكن فى كثير من الأحيان– كما يشير الكاتبان– يؤكدون إدعاءهم للشرعية من خلال استخدام الألقاب المناسبة بما فيها "المرشد" (موبوتو)، "الغازى للإمبراطورية البريطانية Conqueror" (عيدى أمين)، أو ببساطة لقب "إمبراطور إثيوبيا" متبوعًا بـ "المختار من الرب، أو ابن داود، أو ابن سليمان، أو ملك الملوك، أو أسد يهوذا" (هيلاسلاسى).

أما التنظير الأكثر أهمية فيما يتعلق بالطغاة المعاصرين، فقد صبَّ اهتمامه على أنظمة أمريكا اللاتينية، ربما بسبب قربها وأهميتها للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تُنَظِّرُ معظم النظريات المعاصرة لغالبية تلك الموضوعات، ويتراءى احتلال مكانتها فى العلوم الاجتماعية. وأحد الإسهامات المشهورة كان نموذج " البيروقراطى – السلطوي" الذى اخترعه جويلرمو أدونيل (١٩٧٣)، الذى شرح نشأة النظام السلطوى فى أمريكا اللاتينية فى الستينيات نتيجة لضغوط اقتصادية. وعلى وجه الخصوص اقترح أن تلك الاقتصاديات قد وصلت مداها من سياسات إحلال الواردات

كوسيلة للنمو الاقتصادي، وأن تحقيق تنمية أبعد مدى من ذلك كان يتطلب تعميق رأس المال "Deepening"، وهو ما يتطلب بدوره، حُكمًا عسكريًا يدعمه تحالفٌ مع البرجوازية المحلية ورأس المال الأجنبي؛ إلا أنه في السبعينيات؛ فإن نفس الضغوط للنمو الاقتصادي، وجدت شكلاً ما من الحكم العسكرى، سمّاه جون شيهان "**السوق - السلطوي**" (١٩٨٧). وحديثًا عرضت كارين رومر (١٩٨٩) دليلاً يناقض أنواع الحدس المتضمن فى تلك النماذج بخصوص المقدرة الممتازة للأنظمة العسكرية على حل الأزمات، أو النهوض بالتنمية. ومع ذلك مازالت هناك الفكرة بأن شكلاً ما من السلطوية يتفوق على الديمقراطية فى تنمية التقدم الاقتصادي، كما ذكرها المؤلف سابقًا، ولم يفقد شيئًا من جاذبيته (الأمثلة الرائدة المذكورة اليوم تشمل أنظمة "**السلطوية الناعمة**" فى جنوب شرق آسيا، الإنجازات الاقتصادية الباقية لإصلاحات بينوشيه، و"**شيوعية السوق الحر الجديدة فى الصين**".

فهل يستطيع الطغاة أن يكونوا أبطالاً - حقًا- كما يدّعون؟ فإن لم يكونوا فى شعبية حقة genuine فى أثناء وجودهم فى السلطة، فعلى الأقل فى العقود التى تعقب ذلك أو فى سوق النخاسة bond. وربما لم يكن كوامى نكروما (غانا) يستحق فى النهاية وصف "رجل الأقدار Destiny" و"بطل الأمة"و"المتفانى High dedication" "والمسيح المنتظر Messiah"، وكثير مما أراد أن يُعرَف به (كيرك - و- جرين، ١٩٩١، ص ١٧٨). ولكن هل تستطيع القلادات accolades المماثلة أن تنتمى حقيقة لتراث بينوشيه "الشرعىHis legacy" بسبب شهرته فى انخفاض معدلات سعر الفائدة للأجل الطويل وخصخصة المعاشات؟ هذا السؤال ربما يقودنا إلى الفئة النهائية الغامضة المحبة للثروة أو المجد: النظم الحانية.

(٤) **النظم الحانية: Timocracy** (العطوفة) يفترض المؤلف هذا المصطلح (ربما ليس بدقة) من أفلاطون (فى الجمهورية، ١٩٧٤)،

ويستخدمه فى الإشارة إلى الدكتاتور المحب للخيرbenevolent؛ حيث يهتم حقيقة بشعبه. ذلك لم يكن الشكل المثالى للحكم، فقد كان ترتيبه الثانى للحكم عن طريق "الفيلسوف – الملك". وفى مشروعه ما زالت الجذور الإغريقية للنظم الخيِّرة –العطوفة الحانية– معروفة جيدًا – سواء أكانت فى الحقيقة حكمًا بأسلوب الفيلسوف – الملك، كمستبد متنوِّر Enlightened despot مثل دكتاتورية البروليتاريا عند فيدل كاسترو (كوبا) أو الساندنستا: (نيكاراجوا) فى قمة وجودها، أو الأنظمة الصارمة؛ ولكن ذات التوجه للنمو مثل لى كوان يو (سنغافورة)، بينوشيه (شيلى)، أو وظيفة الرفاهية الاجتماعية للنظرية الاقتصادية الحديثة. ولا يعرف الكاتب عما إذا كان قد وجد نظام حانى حقيقة؛ ولكن الفكرة لا تنتهى جاذبيتها؛ ولهذا السبب يصف الكاتب هذا النظام بأن القهر فيه منخفض؛ ولكنه ينتج دكتاتورًا قادرًا على البقاء فى السلطة لأن شعبه يبادله الحب reciprocated. وقد اقترح المؤرخ إدوار جيبون (1981) أن عصر أنطونيو فى الإمبرطورية الرومانية القديمة، كان أسعد الأوقات التى عرفها العالم. هنا يقدِّم المؤلف محتوى تاريخيًا غامضًا مناسبًا يُمكِّنه من وضع نظرية عن كيف يمكن لمثل هذا النظام أن يعمل.

فى إيجاز لهذا الفصل اقترح المؤلف أربع صور للدكتاتورية الشائعة فى الأدبيات. ورغم أن ذلك يسبب ظلمًا مبينًا للأعمال المذكورة، فمن وجهة نظر هذه الدراسة الأنواع الأربعة يمكن استيعابها بدرجة من البساطة، كتوليفات مختلفة من متغيرات "الولاء" و"القمع". ومن هنا، فإن الأنظمة الشمولية تربط القمع العالى بالقدرة العالية على توليد ولاء للحزب الشمولى. وفى الطغيان يبقى النظام فى السلطة من خلال القمع العالى وحده، وفى مثل هذا النظام يكون الولاء منخفضًا. ونظام القمع الناعم يكون منخفضًا فى الناحيتين. ويتضمن هذا النظام الحانى أن الولاء يكون عاليًا حتى عند مستويات منخفضة من القمع. وبناءً عليه يمكن القول: إنَّ الأنظمة

المختلفة تمثل ببساطة حلاً لمستويات مختلفة من هذه المتغيرات، والتى تقترح أن كلاً من هذه الأنظمة الأربعة يمكن أساسًا للحصول عليها من نموذجٍ عامٍ مفردٍ. وفى هذا النموذج يعظم الدكتاتور دالة المنفعة؛ حيث تعتمد المنفعة على استهلاكه الخاص own، والحكم power، والأمن security وهكذا. والقيود على تعظيم Maximization الدكتاتور سياسية واقتصادية. فعلى سبيل المثال: لا يستطيع الدكتاتور السماح بهبوط سيطرته دون المستوى المطلوب للبقاء فى السلطة، والحفاظ على هذا المستوى من النفوذ يتطلب توفير موارد نادرة. وتساعد مؤسسات النظام من القمع وإعادة توزيع الثروة فى تعريف هذه القيود. وقد وُضِعَ هذا النموذج بشيء من التفصيل فى هذا الكتاب. وعرضنا المنهجية العلمية الموجودة خلف هذا النموذج فى الباب الثانى.

ج: خطة الكتاب:

إن أول الأسئلة التى سبق طرحها والتى يجب مراعاتها فى هذه الدراسة هى:

١- ما الأدوات الرئيسة التى يستخدمها الدكتاتور للبقاء فى السلطة؟

٢- ما الذى يحدد مدى قمع النظام؟ كيف يستجيب مستوى القمع السياسى للقوى الاقتصادية، مثل: التغيرات فى الأداء الاقتصادى للنظام (معدل نمو الناتج القومى الإجمالى GNP على سبيل المثال) والقوى السياسية (مثل التغيرات فى شعبية النظام)؟

٣- ما الظروف (الاقتصادية والسياسية) التى تسهم فى استقرار أو عدم استقرار الأنظمة السلطوية؟

فى الجزء الثانى من الكتاب (الأبواب ٣، ٤، ٥) يُجرى تناول نموذج تجريدى بسيط يتصدى لهذه الأسئلة؛ حيث يمكث كل الدكتاتورات فى السلطة من خلال استخدام أداتين ذواتا تعريفٍ واسعٍ، هما القمع السياسي، وتراكم الولاء. وإحدى الطرق الشائعة لخلق الولاء، فى العالم الحديث، هى فى تنشيط النمو الاقتصادي. ويتعرض الباب الثالث إلى نوعين من النظم: الشمولى والقمع الناعم Tin pot. حيث يستخدم النظام الشمولى أدوات القمع والولاء لتعظيم السيطرة على السكان؛ بينما لا يبحث النظام القمعى الناعم عن قوة أكثر على مواطنيه تزيد على ما هو مطلوب للبقاء فى السلطة وجمع ثمارها. (مثل سيارات المرسيدس، والقصور، وحسابات فى البنوك السويسرية) والأداة الرئيسة للتحكم فى النظام الشمولى هو الحزب الشمولى (الشيوعى، والنازى، والبعثى)، والذى فى بعض الحالات يسيطر على القطاعات الاقتصادية وكذلك السياسية وعلى الجانب الآخر تجدر الإشارة إلى أن كثيرًا من أنظمة القمع الناعم قصيرة البقاء، وغالبًا ما تكون مدعمةً عسكريًا، أو تجرى إدارتها بلا تغيير جذرى فى الاقتصاد.

وفى ضوء هذه الفروض وضع المؤلف نموذجًا فى الباب الثالث، يعرض فيه كلاً من مستويات التوازن للسلطة والقمع والولاء لكل من هذين النظامين، ويبين كيف أن مستويات تلك المتغيرات السياسية تستجيب للتغيرات فى الأداء الاقتصادى للنظام أو الصدمات الخارجية، مثل: فرض حصار خارجى أو تقديم مساعدة أو تبادل تجارى أو بعض التنبؤات غير المألوفة، والتى يمكن استخلاصها على سبيل المثال، فإن التحسن فى الأداء الاقتصادى يميل إلى تقليل القمع تحت نظام القمع الناعم، ولكن يزيده فى ظل النظام الشمولى. ذلك يزوّدنا بأساس لتناول السؤال رقم ٩ والخاص بِمَ السياسات التى على الديمقراطيات الغربية أن تتبعها تجاه الأنظمة الاستبدادية؟ كما يتناول الباب الثالث الآثار السياسية الأساسية للكتاب التى

يجرى تعميمها إلى أبعد من ذلك فى البابين الخامس والثامن وتُلخَّص مرة ثانية فى الباب الرابع عشر.

يعرض **الباب الرابع**: "نموذجًا مماثلاً للأنظمة الأخرى الواردة هنا، مثل: الطغيان، والقمعية الحانية. ويبدأ الباب بالنظر إلى الحياة من وجهة نظر الدكتاتور. ومعضلة القائد، فى ظل ما لديه من نفوذ مفترض على اتباع النظام، وكيف يمكنه أن يعرف ما إذا كان هؤلاء الأتباع يساندون النظام حقيقة أم أنهم يقومون بمجرد التظاهر بذلك؛ بينما يتآمرون بسرية على إسقاطه؟

ويقوم بطرح السؤال بكيفية مختلفة، هل من الأحسن أن تكون مستبدًا أو قمعيًا حانيًا؟ هذا ورغمَ أن نموذج الطاغية المستبد هو امتداد مباشر للصيغة الشمولية، فإنه فى نظام القمع الحانى يُتطلب من الكاتب إيجاد بعض الأفكار الجديدة؟ ويتساءل الكاتب عما إذا كان الدكتاتور- الذى يحب حقيقة اتباعه، يميل إلى الازدهار فى السلطة؟ والقول إنَّ السؤال المفترض Proposition تكون إجابته مقابلة الحب بالازدهار كان من مدة طويلة رأى الفيلسوف الإغريقى زينوفون. ويحلل الكاتب كيف أن مثل هذا النظام يمكن أن يُتوقع منه أن يعمل إذا قدِّر له البقاء، ويصوِّره بمثال تازيخى ممكن - لا يعرفه كثيرون- ذلك بأن الحدس conjecture (جيبون ١٩٨١) كان فى الحقيقة حاكمًا متعاطفًا حانيًا benevolent، ويمكن أن يكون صحيحًا. وعلى أى حال، فالبطاقة تحمل ختم سلطة جيبون، والنظام المشار إليه هم حكام أنطونين فى عهد روما القديمة خاصة ماركوس أوريليوس مؤلف الكتاب الشهير عن التأملات الروحانية meditations (١٩٦٤).

أما **الباب الخامس**: فيقدم تعميمًا للنموذج المقدم فى البابين الثالث والرابع وهناك يبين الكاتب كيف أن الأنواع الأربعة من الدكتاتورية يمكن النظر إليها كحالات خاصة من نموذج عام بسيط. ويبين هذا النموذج بدقة عالية حدود سلطة الدكتاتور.

وينظر الجزء الثالث من الكتاب، في أداء الاقتصاد في ظل الدكتاتورية. وهو مُوجَّه بدرجة كبيرة للسؤال الرابع والخامس والتى عرضت فى القسم (أ) من هذا الباب، وهى:

- هل الدكتاتوريات أكثر مقدرة على التفوق فى النمو الاقتصادى عن الديمقراطيات؟ هل هى أقل عرضة إلى ضغوط اقتناص فرص الريع الاحتكارى أو إعادة توزيع الثروة؟
- هل يؤدى استخدام نظام الأسواق الحرة حتمًا إلى تقليص الدكتاتورية؟

ويناقش **الباب السادس**: من الجزء الثانى المناهج البديلة للاقتصاديات الاستبدادية autocratic، ويقدم العناصر الرئيسة من المنهج المعروض هنا. ويفحص هذا الجزء مثالين من اقتصاد الطاغية.

ثم يفحص **الباب السابع**: حالة الأداء الاقتصادى المتفوق للدكتاتوريات المعاصرة للسوق الحرة. ويتساءل الكاتب: عما إذا كان هناك أى أساس للفكرة القائلة بأن الأداء المتفوق ينتج من الحقيقة بأن الدكتاتوريات أقل عرضة لضغوط اقتناص فرص الريع الاحتكارى أو إعادة توزيع الثروة، عنه فى الأشكال الأخرى من الحكم (أى الديمقراطية). وقد فحصت حالة بينوشيه (شيلى) وكوريا الجنوبية تحت حكم الجنرالات فى ضوء هذا المفهوم. ومن الواضح أن هذا البحث أكثر اتصالا بالسؤال العاشر وهو: كيف أن دراسة الدكتاتوريات تلقى ضوءًا على فعاليات الأمور فى الديمقراطيات؟ فى الواقع أن كل الجزء الثالث يقارن وإن كان ضمنيًا فقط المؤسسات الاقتصادية للدكتاتورية وللديمقراطية.

ويتعرض **الباب الثامن**: إلى اقتصاديات إعادة توزيع الثروة فى ظل نظام الفصل العنصرى apartheid فى جنوب إفريقيا. وقد عُرِض نموذجان، أحدهما: يستغل فيه النظام العمالة السوداء لصالح الرجل الأبيض. والنموذج

الآخر: هو الاستغلال لصالح رأسمال الرجل الأبيض. وهـذان النموذجـان يثيران اهتمامًا عامًا؛ حيث يبينان كيفية تنفيذ الاسـتغلال الاقتـصادى فـى الأسواق. كما يبين المؤلف أيضًا، لماذا انهار النظام؛ ذلك أنه قـدم تـشريحًا بسيطًا للفصل العنصري.

ويركز **البابان التاسع والعاشر**: على المؤسسات الاقتصادية والسياسية للشيوعية. وفى الباب التاسع يقدم المؤلف نموذجًا للاقتصاد الشيوعى؛ ذلـك بأن الكاتب عقد مصاهرة الشمولية لنظام اقتصادى ينتظم فيه الإنتـاج مـن خلال نظام بيروقراطى منفرد يتحكم فيه الحزب الشيوعى. أما **الباب العاشر**: فيطبق هذا النموذج لتفهم تاريخ هذا النظام– أولاً– بتفسير كيف جرى هذا فى ظل حكم ستالين، ثم التحول إلى فحص الانحدار الاقتـصادى للنظـام بعـد الستينيات. ويقدم الكاتب تفسيرا لماذا تحول النظام فى الصين بنجـاح إلـى اقتصاد سوق، بينما أدت محاولات مماثلة من جورباتـشوف فـى الاتحـاد السوفيتى السابق إلى انهيار النظام.

ينظر الجزء الرابع إلى أسئلة متباينة تتعلـق بـديناميكيات (صـعود وسقوط) الدكتاتورية، وبذلك يعقد مقارنة للمؤسسات السياسية الدكتاتورية مع المؤسسات الديمقراطية. ويعرض **الباب الحادى عشر**: انكسار الديمقراطية فى صورة نماذج من حيث فشلها فى المنافسة الديمقراطية. ويبين الكاتب أنه فى ظل ظروف معينة ينتهى أمر منافسة الحزب السياسى إلى "منطقة التقاعس أو الجمود" inaction zone، وهى منطقة يفضل فيها الحزبان ألا يفعلا شيئًا غير اقتراح مسيرة فعل يثير الجدل. ويكون ذلك أكثر احتمالاً فى كليهما؛ حيث إن تفضيل الناخبين يُستقطب نسبيًا؛ وحيث هناك قليل من الثقة بـين النـاخبين والساسة؛ مما يوسِّع نطاق الجدل ويشكله. وفقًا للمعروض فى أدبيات العلوم السياسية من قبل صمويل هنتجتون – و– جيوفـانى سـارتورى (١٩٧٦) وآخرين وهو ما يشير إلى أن الاستقطاب السياسى يميل إلى توليد عدم قدرة النظام السياسى على حل مشاكل مهمة. وهذا الفشل بدوره– غالبًا– ما يؤدى إلى انكسار النظام الديمقراطى؛ ونتيجة لذلك توجهه إلى السلطوية؛ لذا فـإن

الباب الحادى عشر يزودنا بوجهة نظر بخصوص السؤال السادس فى الفصل (أ) من هذا الباب، وهو: ما الظروف التى تسهم فـــى ســقوط الديمقراطيـــة وظهور الدكتاتورية؟ ويواصل الباب الثانى عشر التحرى فى هذا الموضوع، ويتحول إلى السؤال السابع فى الفصل (أ) من هذا الباب، وهو: كيف تبــزغ القومية nationalism، ولماذا يروّج الدكتاتوريون لها؟

هذا وقد قدّم المؤلف – فى هذا الباب – نموذجًا لعلاقات المجموعات العرقية، وكذلك لماذا لا تقلل قوى السوق هذا النزاع؟ زد على ذلك أنه عندما تقوم المنافسة السياسية على الصراع أو المنافسة بين المجموعات العرقية أو العنصرية؛ فإن من المحتمل على وجه الخصوص، أن يــؤدى ذلــك إلـــى الاستقطاب بدلاً من الحلول التوافقية من خلال التنازلات المتبادلة. كما يقــدم المؤلف مفهوم "رأس المال العرقى Capital ethnic"(*) ويناقش جاذبية العرقية أو القومية كطريقة لتخفيض تكاليف المعاملات. وتقدم العرقية فى النمــوذج كسلعة رأسمالية تقلل العقبات أمام كل من البورصـــة الــسياسية والــسوق، وأولئك الذين استثمروا فيها. والاستثمارات فى رأس المال العرقـــى تزيــد طبيعيا من أهمية المجموعة بالنسبة للفرد، ولذلك يبزغ الطلب على القيـــادة السياسية لإدارة الاســـتثمارات الرأســـمالية. ومـــن هنـــا تظهـــر جاذبيتهـــا للدكتاتوريات. كما يفسر نفس التحليل الصراعات بين المجموعات، ولماذا لا تستطيع آلية السوق أن تزيلها، ولماذا لا تحل الآلية الــسياسية الديمقراطيـــة أيضًا هذه الصراعات. ويقوم الدكتاتورات بحل هذه الصراعات مـــن خـــلال القمع؛ فهم يعطون المقدرة لمجموعة، لفرض إرادتها على الأخرى. ويستخدم الكاتب هذه المفاهيم لفحص جذور الدكتاتورية النازية، كما يحاول استعراض مدى نفع مفهوم رأس المال العرقى فى تفسير المنشأ الاقتصادى والــسياسى وحتى النفسى للفاشية.

(*) هذا المصطلح لجورج بورجاس (١٩٩٢)، رُغمَ من أنه نموذج مختلف عما يقدمه الكاتب هنا.

هذا ويناقش **الباب الثالث عشر**: أحد جوانب سقوط الدكتاتورية، فهو مُوجَّه إلى قضية عرقية وقانونية معروضة فى السؤال الثامن من الفصل (أ) من هذا الباب، عَمَّ مسئوليات الموظفين البيروقراطيين عن الجرائم التى ارتكبها النظام؟

وكان أشهر من تناول هذا السؤال بالطبع واكتسب الشهرة حنا أرندت (١٩٧٦) فى كتابها" أيخمان فى القدس" بشأن الحل النهائى النازى للمسألة اليهودية. والسؤال العام هو: كيف يمكن أن نجعل البيروقراطيين مسئولين عن جرائم ارتكبها النظام، فهم ينفذون فقط أوامر قياداتهم؟ هذه القضية يعود ظهورها المرة تلو الأخرى. فلقد طُرحت فيما يتعلق بسلوك العسكرية الأرجنتينية بعد تعزيز الرقابة المدنية هناك، وعاودت ظهورها في ألمانيا بعد فك السرية عن ملف الجستابو (البوليس السياسي) وصارت قضية فى بولندا، وروسيا عندما اقترح يلتسين تقديم الحزب الشيوعى ذاته إلى المحاكمة! كان الدفاع دائمًا هو نفسه:" لقد تصرَّفت بأوامر من القيادة؛ لذا لا يمكن أن أكون مسئولاً عن ذلك". ويشير المؤلف أنه بالرجوع خاصة إلى قضية أيخمان، كان خط الدفاع زائفًا؛ إذ إنه استند إلى صورة غير صحيحة للطريقة التى عمل بها النظام النازى، واستخدمت دلائل من مصادر قياسية تاريخية؛ لتبين أن أيخمان وآخرين مثله كانوا فى الحقيقة يتنافسون، وبروح رجال الأعمال، إلى أقصى الحدود. فهم ببساطة لا يتصرفون طبقًا للأوامر؛ ولكن كانت هناك مجموعة من المؤسسات "تتنافس" لحل المسألة اليهودية؛ ولذا فإنه بمجرد تفهم هذه الحقيقة لن يكون صعبًا الحكم عليهم بذنبهم.

أما **الباب الرابع عشر**: ممثلاً فى الجزء الرابع فيلخص الجدل ويختتم الكتاب بلغة بسيطة.

الباب الثانى

معضلة الدكتاتور

١- التعاطف مع الدكتاتور

إن أكثر الملامح وضوحًا للدكتاتورات بصفة عامة هو أن لهم تسلط ضخم على شعوبهم؛ ومع ذلك فهناك شيء واحد لا تستطيع السلطات الدكتاتورية الاستحواذ عليه: وهو "عقول" أتباعهم؛ فهم لا يستطيعون، سواء باستخدام القوة أو التهديد بها، أو الوعود بالعطايا المالية الكبيرة، أو بأجزاء من إمبراطوريتهم (إن كانت متاحة) أن يعرفوا ما إذا كان أناسهم يعبدونهم كآلهة، أو يعبدونهم لأنهم يسيطرون على مثل هذه العبادة. وتزودنا حالة الإمبراطور الرومانى نيرون بصورة جيدة لهذا الوضع(*)، ولكن الأباطرة كان مؤكدًا لهم هذا النفوذ، كما نوقش فى الباب الثالث. ومن بين كل إنجازاته كان نيرون فخورًا بعزفه الشعر الغنائى على القيثارة، وفى ذات الوقت شارك فى كثيرٍ من الأحيان فى المسابقات الموسيقية. ولما لم يكن يرضيه حال الفن فى روما فقد توجه إلى اليونان، وطبقا لملفه المشهور الذى أعده جايس سويتونيوس (١٩٥٧) " الاثنا عشر قيصرًا":

> **وكان السبب الرئيس [لمغادرته روما]، أن المدن (اليونانية) التى كانت ترعى بانتظام المسابقات الموسيقية، تبنّت ممارسة إرسال كل جائزة متاحة له لعزفه القيثارة، وكان دائمًا يقبلها بسرور عظيم، معطيًا الوفود المستمعة والمبكرة فى حضورها اليومى دعوات للعشاء الخاص بعضهم**

(*) ولو أنهم لم يستخدموا اللقب "دكتاتور" (فقط يوليوس قيصر أعطى له هذا اللقب بصفة دائمة، وكما اتضح لاحقًا؛ فقد جازه لفترة لم تكن طويلة)، والأكثر تأكيدًا أن الأباطرة قد حازوا تلك السلطة، كما نوقشت المسألة بالتفصيل فى الفصل الرابع.

سيرجوه أن يغنى بعد الأكل، ويستحسنون أداءه بالتصفيق الحاد الذى جعله يعلن "أن اليونانيين – فقط– هم الذين يستحقون جهوده؛ فهم حقيقة يستمعون إلى الموسيقى". (ص٢٢٤).

وهناك طبعًا احتمال أن يكون المستمعون اليونانيون قد تأثروا بمكانة نيرون. ويستطرد سويتونيوس، قائلاً: "إذا لم يكن هذا كافيًا، فإن هناك قيودًا أخرى كانت على سلوكهم وكتب.

"لن يسمح لأى شخص بترك المسرح أثناء عزفه مهما كان السبب. ونحن نقرأ عن نساء من الحاضرين تفاجئهم الولادة، ورجال تأذوا من الإصغاء، والتصفيق باستحسان، لدرجة إسقاط أنفسهم من خلف أسوار مؤخرة المسرح؛ حيث كانت البوابات أمامهم مغلقة بإحكام، أو أن يُقتلوا لذلك العار ويُحملوا بعيدًا للدفن.(ص٢٢٥)

ويحلل جون إلستر تلك المشكلة العامة، والتى يشير إليها كأساس للتناقض الظاهر فى الفلسفة جدلية الهيجيلية بين السيد والعبد، فهو يقول:

"إن السيد لا يستطيع تلقائيًا الاستمتاع بنفوذه المطلق، الذى يوجد – فقط– إذا ما استطاع إساءة استخدامه...... ويسعد من اعتراف العبد له بهذه السيادة. ويبدو ذلك كأمة تبحث عن اعتراف دبلوماسى بها من إحدى مستعمراتها، ومثل الشخص الذى يريد التأكد من الأخبار فى الصحف بشراء نسخة أخرى....." (١٩٩٣، ص٦٧).

إلا أن تلك الطريقة من التفكير فيما يتعلق بالدكتاتورية لم يتبادر صدورها من هيجل؛ ولكنها كانت معروفة فى الأزمنة القديمة. وإذا أخذنا فى الاعتبار ذلك الحوار من الطرف الذى صاغه زينوفون " المقدس أو الطاغية Hiero or Tyrannous"، والذى يبين أن الحوار القديم كان منصبًا فقط على الطاغية، والذى بعثه ثانية ليو شتراوس، وكتب تعليقًا موسعًا عنه (شتراوس ١٩٩١/١٩٦٣). ففى الجزء الأول من الحوار الثنائى، يشكو الطاغية

(الوصى على) بإسهاب عن البؤس الذى يسببه الطاغى نفسه، والتملق لا يمكن أن يكون عزاءً له. ويعقب على ذلك بقوله:

أى لذة.. هل تظن أن الطاغية يحصل على ما يريد معرفته، من هؤلاء الذين يقولون لا شيء سيئ؛ بينما فى ذات الوقت يعرف بوضوح أن كل ظن لدى هؤلاء الرجال الصامتين هو سيئ بالنسبة له؟ أو ما اللذة التى تظن أنه يحصل عليها من الذين يمتدحونه، عندما يشك فى أن مدحهم إنما هو بغرض النفاق؟" (زينوفون، أعيدت طباعته فى شتراوس، ١٩٦٣/١٩٩١، ص: ٥).

المشكلة الأساسية هى أن الطاغية لا يستطيع الوثوق بأى شخص، وحتى أقرب الأقارب، وبسبب ذلك، فهم –أيضًا– لا يمنحونه الحب. وطبقا للوصى..

" لن يُمكن للطاغية أن يثق فى أنه محبوب؛ ولأننا نعرف من سياق الكلام أن هؤلاء الذين يخدمونه، من خلال الخوف يحاولون بكل وسيلة فى إمكانهم أن يبدونَ مثل الأصدقاء فى خدمتهم بعضهم بعضًا، وأكثر من ذلك؛ فإن المؤامرات ضد الطغاة تنبع من لا شيء أكثر من هؤلاءِ الذين يتظاهرون بأنهم الأكثر حبًا.. فكيف يعتقد هؤلاء أن يحبهم أى فرد آخر؛ إلا بقدر كراهية الآخرين لهم بحكم الطبيعة، ومضطرون بحكم القانون أن يحبوا هؤلاء الطغاة؟ " (ص ص٧–٨، ١٠).

وبدلاً من الثقة أو الحب؛ فإن حياة الطاغية يحكمها الخوف. ويسترسل الوصى قائلاً:

"إن الخوف من الجمهور، وكذلك الخوف من الوحدة والعزلة، والخوف من كونك بدون حراسة، والخوف من الرجال الذين يقومون بالحراسة، وعدم الرغبة فى وجود رجال غير مسلحين حولك؛ ومع ذلك لا يسرك أن يكونوا مسلحين حولك. فكيف يفشل كل ذلك فى أن تكون فى حالة غاية فى الألم؟........ للثقة فى الغرباء أكثر من المواطنين، وفى البرابرة أكثر

من الإغريق، والرغبة فى الحفاظ على العبيد الأحرار، وعندئذ تكون مضطرًا لتحرير العبيد؛ ألا يتراءى لك أن كل هذه الأشياء هى إشارات عن تشتت الروح بالخوف والتوجس؟(ص ١٣)

فيا للطاغية الغلبان! إن معضلته لا يمكن استبعادها، ويجب أن يتم التحرى عنها. وللقيام بذلك، فلنبدأ بملاحظة أن هذه المعضلة موروثة فى أى نظام دكتاتورى، بمعنى أن فى هذا النظام، يعيِّن الحكام أنفسهم، ولا يوجد إجراء قانونى لإبعادهم. وتظهر المشكلة أكثر وضوحًا عندما تكون إجراءات الخلافة succession لهم غير واضحة. وعلى الجانب الآخر فالمعضلة يمكن أن تُحل جزئيًا إذا عُرفت شخصية الخليفة بصفة مؤكدة، كما فى حكم الأسرات. وليس هناك معنى لاغتيال الدكتاتور؛ إذ بذلك سيتحصل – فقط – على ابنه الغبى أو ابنته الغبية، وهذه المعرفة تخفف من معضلة الدكتاتور.

والمعضلة أيضًا تثير الحيرة فزيادة تسلط الدكتاتور على أتباعه، تجعل مشكلته (مشكلتها) تبدو أكبر. وكلما زاد شعور الاتباع بالخوف. وإحساسهم بالتهديد من الحاكم، كان الأتباع أكثر رهبة من الحديث غير المناسب أو فعل أى شئ يمكن أن يبدو كعدم ترحيب به. لذا يمكن أن يتراءى أنه كلما قلت معرفة الدكتاتور بما يفكرون فيه حقيقة، كان ذلك أكثر سببًا له بأن يشعر بعدم الأمان! ومن هنا تأتى هذه الحيرة paradox: فكلما عظم تسلط الدكتاتور، كان ذلك سببًا فى تخوفه (تخوفها). وأخيرًا، والأكثر أهمية أن المشكلة لها جانبان، فمعضلة الدكتاتور يمكن بنفس القدر أن تسمى معضلة الأتباع. وكما أن الدكتاتور يود كثيرًا أن يحبه الآخرون، فالأتباع يودون من الدكتاتور أن يعتقد أنه مُستحب، ولذلك حينئذ فقط يكون الناس آمنون منه...... فإذا كان باستطاعة الأتباع أن يجعلوا الدكتاتور يعتقد حقيقة أنهم يؤلهِّونه (أو حتى يعضدونه) فعندئذ لن يحتاج للخوف منهم، وإذا الطاغية بدوره لا يخافهم؛ فإنهم لا يحتاجون الخوف منه. ذلك هو الحل لمعضلة الدكتاتور، والتى اقترحتها شخصية سيمونيدس (اقتصادى) فى محاورة زينوفون. ولقد أخبر الإمبراطور أنه إذا اعتنى بشعبه فقط؛ فهم بدورهم

سيعتنون به. حينئذ لن يكون لديه ما يخافه منهم، وسيكون أسعد الرجال. وسيفحص الكاتب هذه الاستراتيجية لاحقًا بالتفصيل فى الباب الرابع.

ويمكن أن يكون لستالين، تصويرًا حديثًا للدكتاتور فى قبضة المعضلة ونوعية مختلفة من الحل لهذه المشكلة. فطبقا للمؤرخ ألان بولوك (١٩٩١) فإن ستالين كان متعطشا للتقدير من قبل حلفائه السابقين، البلاشفة القدامى. ذلك التعطش هو الذى يفسر جهوده العظيمة لاستخراج اعترافات منهم فى الاستعراض الكبير للمحاكمات فى الثلاثينيات من القرن الماضى. وهكذا فإن ستالين أراد من حلفائه التقدير، ويستطرد بولوك القول:

> **إن ستالين لم ينتصر فقط؛ ولكنه كان يستحق هذا النصر، وأنهم قبلوه، كما قبلوا لينين من بنى جلدتهم volition كقائد. وذلك يفسر إصراره المتوالى أثناء فترة المحاكمات، بأن المتهمين من أجيال البلاشفة القدامى، سيعترفون بصورة مهينة بأنهم كانوا مخطئين، وأن ستالين كان محقًا دائمًا (ص ٣٥٨).**

ولكن ذلك لم يكن طلبه للتقدير منهم فقط؛ بل الخوف ذاته هو الذى حفز ستالين؛ فشكوكه لم تتم أو تهدأ قط "هكذا كتب بولوك". كذلك كان بالضبط البلاشفة من الحرس القدامى الذين لم يثق فيهم على الإطلاق؛ بل وحتى الرجال الذين كانوا مشاركين له عن قرب فى تنفيذ الثورة الثانية كأعضاء فى البوليتبرو أو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى، فقد تم إعدامهم، أو انتحروا أو ماتوا فى معسكرات الاعتقال" (ص٣٧٧).

وكان ستالين مثل يوليوس قيصر، فى محاولته الدائبة فى تجميع سلطته الشخصية،؛ ولكن قيصر كان محبوبًا. وقد اكتسب قيصر شعبية ليس فقط من خلال عظمته؛ ولكن من خلال كرمه؛ فلقد ضاعف مرتبات الجنود، وعطاياه للمسجونين بالآلاف فى مرة واحدة، أو إقراض من القوات عندما تطلب، بدون الحصول على موافقة رسمية من مجلس الشيوخ أو الشعب الرومانى. كما قام بأشغال عامة عظيمة Public works، فى مدن رئيسية فى إيطاليا وبلاد الغال وإسبانيا (سويتونيوس،١٩٥٧، ص ٢٥). ووافق على مراتب الشرف التى كانت تسبغ عليه. وحتى وإن كانت تبدو متجاوزة للحدود؛ فقد

(المركز الوطنى للتوثيق)، الخليفة المباشر للحكم الاستعمارى البلجيكى. بعض تقارير CND تقرأ كالآتى:

أثناء فترة الأيام العشرة تلك، ظلت الأنحاء فى منجولا يسودها الهدوء- وكان كل الناس يعملون ببهجة مضاعفين طاقاتهم؛ شكرًا لاستمرار النظام الجديد، والتغيير الوزارى الحديث الذى أنجزه أب الأمة، وجلب كثيرًا من البهجة بين السكان الذين يعدونه بالإخلاص فى العمل إلى جانبه (شاتربرج، ١٩٨٨، ص ٤٧).

فهل جعلت هذه التقارير موبوتو يشعر بأمان أكثر- أو أقل؟ ربما الإحساس بهذه المشكلة، جعلت CND تستخدم العبارة " الموقف يسوده الهدوء" لبسط أسارير الدكتاتور؛ إلا أن الفعل المُليّن للعبارة كان قاصرًا، كما يشاهد فى الأسلوب التالى الصارخ:

نخبركم بأنه فى ٢٦ مايو ١٩٧٤، قدَّم حاكم المنطقة إلى المحاكمة ٣٦ لصًا، كانوا ينشرون الذعر فى مدينة بومبا. واحتجز اللصوص فى السجن المركزى بالمدينة، الذى ليس فى حالة جيدة، وهناك خوف من فرارهم. العملية مستمرة والموقف يسوده الهدوء (ص ٤٧).

وحينئذ – بعد شهر – وصل تقرير: "الموقف اليومى وفيه أنه من بين ٣٦ لصًا تم القبض عليهم فى مدينة بومبا، قُدِّمَ ١٢ فقط إلى مكتب النائب العام فى ليزالا، وهرب ٢٤ من سجن بومبا، الموقف يسوده الهدوء" (ص ٤٨).

إن إحدى المشكلات المصاحبة للحل القهرى لمعضلة الدكتاتور، هو أن هناك تكلفة باهظة له فى فرضه كثيرًا من المجازفة على البيروقراطية؛ فهى تجعل أعضاءها غير عازمين على إرسال التقارير المزعجة لكن معلومات توحى بالصدق. وأشار كارل فردريك- وزبينجو – برزنسكى(١٩٦٥) إلى

ذلك بـ " تأثير الفراغ " المحيط بالدكتاتور. وفى القاعدة المعاصرة – نظرية العميل agent theory – تطفو مشاكل مماثلة حينما يفرض المسئول الرئيسى كثيرًا من المخاطر على العميل؛ لذا فليس ضروريًا أن يكون من السهل للدكتاتور أن يُرحّل مخاطره الذاتية إلى من دونه.

ومن الطبيعى أن يَنعم الدكتاتور – كالمعتاد– بالدخل والامتيازات ومتطلبات الحكم غير المعروفة لأى قائد ديمقراطى؛ ولكنهم يمرون بخبرة الناحية الأخرى من منظور الإمكانيات الاستهلاكية؛ وهو أن أحد الأساليب الشائعة لإزاحة الدكتاتور، هو الاغتيال. وفى كلمات أخرى؛ فإن جوائز الدكتاتور عظيمة، وكذلك المخاطر المحيطة به (مجازفاتها) بقدر متساوٍ. والصعوبة الرئيسية للدكتاتور فى الحصول على معلومات حقيقية عن مدى شعبيته، هى تعقد هيكل مكافأة المجازفة(*).

وتعبيرًا عن السابق، فى نظرية الاختيار الرشيد، يمكن القول بأن الدكتاتور ورعاياه، لهم مشكلة تواصل متبادل أو " إشارات"، بمعنى عدم وجود "ثقة" متبادلة (بريتون – ونيتروب، ١٩٨٢، كولمان ١٩٩٠)، أو لديهم مشكلة فى تنفيذ الالتزام "الموثوق" فيه (نورث– و– وينجاست ١٩٨٩)، أو أن هناك مشكلة تنفيذ "enforcing" تلك الالتزامات (بروزوريسكى، ١٩٩١)؛ فقد يعد الدكتاتور بعدم أذى معاونيه؛ ولكن هذا الوعد غير ممكن تنفيذه. وينطبق نفس الأمر على وعود المواطنين بدعم النظام. وعادة ما تكون الإشارات المتبادلة أكثر تكلفة بين الدكتاتور ومعاونيه من تلك التى تكون بين الحكومة والشعب فى النظم الديمقراطية.

(*) المشكلة العامة فى معرفة ما الذى يفكر فيه الناس حقيقة، يصفه تيمور كوران (١٩٩١/١٩٩٥) بلطف بأنه يأتى من الانفصام بين المعتقدات الخاصة والآراء العامة المعلنة لمواطنى النظام السلطوى؛ لهذا السبب يقول: إن الثورات لا يمكن التنبؤ بها أساسًا.

٢- منهج البحث: الاقتصاديات ومشكلة التطبيق

إن معضلة الدكتاتور – فى صورة تجريدية – هى مجموعة من الظروف التى توجد فيها مكاسب من "التبادلات" (بين الدكتاتور ورعاياه)؛ ولكن تلك الوعود والالتزامات ليست حتمية التنفيذ. على سبيل المثال: يمكن أن يعد الدكتاتور فى مقابل تأييده بتنفيذ أنواع من السياسات التى يرغبها الخاضعون له؛ لكن ما الضمان الذى يمكن لكل طرف أن يحصل عليه للالتزام بالوعود؟ فالدكتاتور يستطيع أن يعد بتغيير سياساته لإخماد تمرد، أو لإرضاء إحدى مجموعات المصالح المهمة، أو لكشف مؤامرة ضده بين العسكريين أو البيروقراطيين المدنيين؛ ولكن ما الذى يُلزِم الدكتاتور بالحفاظ على كلمتِه بعد انتهاء الأزمات؟ وبنفس الطريقة؛ فإن أيا من هذه المجموعات يمكن أن تُعبِّر عن دعمها الذى لا يغنى، لتهدئة الدكتاتور؛ ولكن ما الذى يمنعهم من لعب دور فى مؤامرة اغتيال بمجرد تخفيف الحاكم من الحراسات من حوله؟

ووفقا لوجهة النظر هذه، يرى المؤلف أن معضلة الدكتاتور، هى مجرد صيغة متطرفة لإحدى المشكلات الشائعة. وهى توجد فى السياسات الديمقراطية داخل المؤسسات، والبيروقراطيات الحكومية، وفى العائلات، وحتى فى كثير من الأسواق. وعلى سبيل المثال إذا ما نظرنا إلى ساحة الألاعيب السياسية politics الديمقراطية (تفسر هنا كبورصة سياسية). وعلى الأخص فى أثناء الانتخابات؛ حيث يعد الساسة ببرامج سياسية فى مقابل الأصوات أو الدعم من قبل جماعات المصالح. فما الذى يحفز المواطنين على إعطاء وعودهم؟ وهم لا يستطيعون مقاضاة السياسى فى المحكمة لعدم الوفاء بوعده أثناء الحملة الانتخابية. لذا ما الضمان الذى لديهم ليحافظوا عليه بعد الحصول على أصواتهم؟ إن عالم الألاعيب السياسية البيروقراطية، يأخذ مكانه أيضًا فى نموذج مصطلحات تبادل. ويتبادل البيروقراطيون تأييدهم مع بعضهم بعضًا ومع السياسيين؛ ولكن البيروقراطى الذى لا يفى بوعده تأييدًا لسياسى أو لبيروقراطى آخر لا يمكن تقديمه للمحاكمة... لذا كيف يمكن لعملية التبادل أن تأخذ مكانها؟

إن نفس المشكلة تظهر فى المجتمعات البدائية(التى فى كثيرٍ من الأحيان لا توجد محاكم فيها) وطبعًا فى كثيرٍ من الأسواق (فى صورة بعض الوعود مثل هذا جيد ذو " جودة عالية "، كل ذلك يكون من الوضوح بأنه غير قابل للتطبيق، وأكثر من ذلك يصعب تنفيذه). وحتى داخل العائلات، تطفو نفس المشكلة إذا فُسِّرت العلاقات كمبادلات (مثلاً، قد يعد الطفل والديه "بالسداد"، مقابل ما يتسلمه منهم من رعاية، مقابل دعمهم فى شيخوختهم. ولكن فى الحاضر – على الأقل فى الولايات المتحدة الأمريكية – لا يمكن للآباء مقاضاة طفلهم إذا نكث وعوده)(*).

وفى السنوات الأخيرة الماضية، جرى عمل كثير لتطبيق أساليب النظرية الاقتصادية لتلك المشكلات، كالتى طُبِّقت فيها هذه النظرية على فروع أخرى من العلوم مثل القانون، والعلوم السياسية، والعلاقات التنظيمية وشئون العائلة؛ إلا أنه اتضح بأنه نظرًا للنتائج التى تُوصِّل إليها والتى استلزمت إحداث تغييرات هامة فى أدوات النظرية الاقتصادية وبسبب التطورات الجديدة فى نظرية السوق ذاتها إلى جانب عدم وضوح الحقوق والالتزامات الاقتصادية وصعوبة غرسها أو صعوبة تنفيذها مما يؤدى إلى عدم رسوخ المبادئ المعتادة للنظرية الاقتصادية بل وإلى انقلابها رأسًا على عقب. وفى نفس الوقت؛ فإن هذا المسار من الفكر يعين على فهم قدر كبير من العلاقات الاجتماعية، والسياسية، والقانونية؛ بل وحتى علاقات السوق؛ وإلا أصبح الموضوع غامضًا.

ولمعرفة كيف يعمل التحليل، يمكن النظر إلى النموذج الاقتصادى المعتاد لسوق العمالة. لاحظ أولاً أن نفس مشكلة عدم التنفيذ تطفو فى هذا الموقف. فالمؤسسات تلحق العمالة بها، وتدفع لهم أجرًا مقابل أدائهم للوظائف

(*) وبالطبع، لا يمكن استبعاد حدوث تطورات فى هذه الاحتمالات (مقاضاة المواطنين للسياسيين، أو مقاضاة الآباء لأطفالهم) فى المستقبل.

التى يطلبها منهم صاحب العمل؛ ولكن ما الذى يحدث إذا نكث صاحب العمل فى وعده ولم يدفع لهم أجورهم، أو ما الذى يحدث إذا "تهرب" العامل أو إذا كان أداء العمل سيئًا؟ ضمنيًا، يُفترض أن كل طرف يمكن أن يلجأ إلى القضاء والحصول على حقه بقليلٍ من التكلفة (نظريًا صفر). وفى وجود هذا الفرض، وبعضِ الفروض الأخرى، نعرف أن سوق العمالة عندما تتساوى فيه قوى العرض مع الطلب، ينتج أجرًا عند نقطة التوازن *W ومستوى عمالة *L؛ حيث يمكن لكل فرد يرغب فى العمل عند هذا الأجر، أن يحصل على الوظيفة.

والآن إذا افترضنا رفع قيد التنفيذ عديم التكلفة، وافترضنا من ذلك أن العمال يمكنهم التهرب، أو تأدية عملهم بجودة متردية، وأن أصحاب العمل قد يجدون صعوبة فى اكتشاف تلك الحقيقة. فإن أحد أسباب هذا الموقف – هو يمكن القول ببساطة – صعوبة معرفة مدى جودتهم فى أداء وظائفهم. وعلى سبيل المثال: إذا كان العاملون من المتاجرين بالسندات؛ فقد يكون من الصعوبة لصاحب العمل، التأكد من أنهم يخاطرون بدون داعٍ، ويُعرِّضون المؤسسة إلى إفلاس محتمل. وإذا كانوا يقومون ببعض الأعمال الخلاقة؛ فقد يكون ذلك بحصول العامل على هذه الأفكار؛ بينما هو مستلق على الأريكة. خلاصة القول – ولعدد من الأسباب – يكون من الصعب متابعة أداء العامل، فما الاختلاف فى ذلك؟ افترض أن العامل يتهرب، ويكتشف ذلك صاحب العمل؛ قد يمكن لصاحب العمل التهديد بالاستغناء عنه؛ إلا أنه من تعريف توازن السوق عند الأجر *W؛ فالعامل يمكنه الحصول على وظيفة أخرى فى ظل هذه الفروض، فالاستجابة الرشيدة للعامل هو قوله : " افعل ما شئت، فسيتوازن السوق؛ فإذا استغنيت عنى؛ أستطيع دائمًا أن أجد وظيفة أخرى بنفس الأجر الذى تدفعه لى!" وفى كلمات أخرى، فمادام السوق يحدث به توازن؛ فالعامل ليس لديه حافز للوفاء بمقتضيات العقد، مادام التهرب فى العمل مفضل عن الأداء. والسبب فى ذلك: أن صاحب العمل ليس لديه

الوسائل لعقاب العامل مادام العامل المستغنِى عنه، يستطيع دائمًا الحصول على وظيفة أخرى بنفس الأجر تمامًا الذى يحصل عليه حاليًا.

فكيف لصاحب العمل حل هذه المشكلة؟ إحدى الطرق هى عرضه أجرًا أعلى مما يمكن للعامل الحصول عليه فى مكان آخر؛ حينئذ يمكن عقاب العامل بدرجة تفوق الوصف؛ حيث يصبح لدى العامل ما قد يفقده (الأجر المميز) إذا ضبط متهربًا؛ إلا أن كل أصحاب الأعمال، لديهم نفس الحافز للقيام بذلك. لذا فكل مؤسسة ستحاول زيادة الأجور فوق ما تدفعه المؤسسات الأخرى المنافسة، وستكون النتيجة النهائية أن أجر التوازن سيرتفع عند كل المؤسسات إلى أعلى من مستويات توازن السوق. وفى النهاية لن تُحل المشكلة، ليس بسبب أن بعض المؤسسات تدفع أجورًا أعلى من الأخرى، (فى التوازن يدفعون نفس الأجر)، ولكن لأن أجر التوازن – غير السوقى non-market لن يؤدى فقط إلى أن العمال سيكونون عاطلين دون إرادتهم؛ ولكن أيضًا لأن كل عامل سيواجه بعضًا من البطالة "المرتقبة". هذا الموقف يعطى أصحاب العمل "قوة" أو سلطة على العاملين لديهم. وكما وصف شابيرو – و– ستيجلتز (1984) هذا الوضع بقولهما إن توقُّع البطالة يخدم كأداة "تأديبية للعامل".

إن توقع البطالة ليس هو الإمكانية الوحيدة لآلية التأديب. فمثلاً اقترح جيريمى بللو– و–لورانس سمرز (١٩٨٦) أنه إذا أمكن تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين: أحدهما به الوظائف "الجيدة" (التى تدفع أجورًا عالية، وتقدم بعض احتمالات الترقيات، وبعضًا من أمان الوظيفة....إلخ)، والقسم الآخر يقدم الوظائف "الرديئة" [بدون أى من هذه الخصال– وظائف ماك(*) (كما هى معروفة شعبيًا) حينئذ لا يحتاج الأمر إلى البطالة المرتقبة لتأديب العاملين فى الوظائف الجيدة. ويمثّل الاستغناء عن العامل dismissal تهديدًا مادام

(*) اختصار للوجبات السريعة – ماكدونالد – (المترجم)

العامل يمكنه السقوط فى قسم الوظائف الرديئة. مثل هذا الاحتمال يكون كافيًا لتأديب القوى العاملة. وفضلاً على ذلك أنه فى هذا النمـوذج - لا تتماسك كثير من الفرضيات القياسية للنظرية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال: أصبحت التجارة الحرة غير مُثلى Not optimal نظرًا لأن من المرغوب فيه حماية قطاع الوظائف الجيدة.

قبل تقديم هذا النوع من النماذج، حددت النظرية الاقتـصادية القـوة (السلطة) فى العلاقات الاقتصادية، منفردة بأنها قوة الـسوق- أى بـبعض أشكال الاحتكار. وأظهرت تلك النماذج أنه فى غياب التنفيـذ بـدون تكلفـة لحقوق الملكية؛ فإن القوة لا تكون - فقط- متسقة؛ ولكن أساسـية لأعمـال المنافسة أيضًا. وأحد الآثار الأخرى لتلك النماذج، هو أن مؤسسات التبـادل - والذين يتحكمون فيها - يحدثون فارقًا. كما أن أحد الأسباب المستقاة مـن هذه الحقيقة، هو أن المؤسسة يمكنها أن تردع تَهَـرُّب العمالـة بـأى مـن طريقين: زيادة الإشراف الدقيق على العاملين، أو بصرف أجور أعلى لهـم. وبالنسبة للمؤسسة؛ فالأموال المنفقة على الإشراف، وعلـى أجـور أعلـى للعاملين، كليهما تكاليف، وستختار المؤسسة ببساطة وسائل تقليل التكـاليف لردع عدد معين من تناقص العمالة؛ ولكن من وجهة نظر الاقتصاد، فالأموال المنفقة على الإشراف تستخدم موارد حقيقية؛ بينما دفع أجور أعلـى لـيس كذلك؛ لأنها مجرد تحويل من المؤسسة إلى عامليها. وبناء عليه - من وجهة نظر المجتمع - فالموارد ستضيع فـى الإشـراف الزائـد (بـولز ١٩٨٥، شابيرو- و- ستيجلتز ١٩٨٤). وفضلاً على ذلك؛ فإن النظم البديلة للعمالـة ستؤدى إلى نتائج مختلفة. على سبيل المثال: يقدم جوردون (١٩٩٠) بيانات عن نسبة العمالة الإدارية والإشرافية administrative and managerial كنسبة من العمالة غير الزراعية لدول مختلفة، وكانت هذه النسبة ١١,٧% عام ١٩٨٥ فـى الولايات المتحدة الأمريكيـة، وتقريبًا ٤% فى اليابان وألمانيا الغربية،

و٢,٧% فى السويد. وفى تطور حديث مثير للاهتمام، نظام "كل فى حينه Just- in – time"، (حيث باستلام العمال القطعة التالية المفترض العمل عليها، يتوقعون خلوها من العيوب). هذا النظام "يمحي" بصفة أساسية الإشراف الشخصى؛ لأنه فى ظل هذا النظام يُحفِّز العمال على متابعة الآخرين لهم.

و فى سوق العمالة، تُقدِّم "السلطة" الحل لمشكلة التنفيذ enforcement. وفى أسواق أخرى (وحتى فى سوق العمالة)، هناك آليات بديلة تستطيع أداء تلك المهمة. وعلى سبيل المثال، نأخذ حالة سوق السلع ذات الجودة العالية، وإذا افترضنا أنه فيما قبل الشراء؛ لا يستطيع المستهلكون التمييز بين السلع عالية الجودة والمنخفضة منها. فما الذى يمنع المؤسسة من إنتاج سلع منخفضة الجودة، وبيعها كأنها سلع عالية الجودة؟ (شابيرو ١٩٨٣، بعد كلاين– و– لفلر ١٩٨١) عرضوا ثلاثة شروط متطلبة لتثبيط محاولة شركة غش عملائها:

١- أن يكون هناك توقع للمبيعات المستقبلية.

٢- أن تكون للشركة سمعة، بُنِيَت فى الماضى، كبائعٍ لسلعٍ عالية الجودة.

٣- أن المؤسسات يجب أنْ تتسلم "علاوة" سعرية على السلع عالية الجودة، لتعوضها عن استثماراتها السابقة فى السمعة، وكخدمة لردع الغش.

وطبقا "لشروط عدم الغش"؛ فإن القيمة الحالية للعلاوة المستلمة من المبيعات المستقبلية، يجب أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية للتغلب على مكاسب المرة الواحدة من الغش ("الهبوط" بسمعة الشركة). فالفكرة من وجود العلاوة السعرية: أنها تزود المستهلك بسبب الوثوق فى المؤسسة، أو كما عرضها كلاين–و–لفلر، يدفع المستهلك للمؤسسة "مالاً لحمايته protection money" فى شكل علاوة سعرية للتأكد من الوفاء بما تم التعاقد عليه. وفى هذا

المنظور: إن "الثقة" وليس النفوذ، هى التى تحل محل حقوق الملكية المنفذة قانونًا فى حل مشكلة التنفيذ؛ ولكن فى معنى آخر فالخلاف كما هو؛ ففى كليهما،يقوم"الدفع الأعلى " over payment (الأجر أو العلاوة السعرية) بحل مشكلة الغش.

والآن، فلنطبق هذه الطريقة من التفكير فى الحياة السياسية. ولنبدأ بملاحظة أن كل الحكومات ديمقراطية كانت أم دكتاتوريةً، تزود المواطنين بالخدمات. فهى تبنى طرقًا، ومستشفيات، ومدارس، وتقدم خدمات الأمن الداخلى والدفاع التى تحمى السكان وتكبتهم (فى الدكتاتوريات). فالحكومة تقدم تلك السلع والخدمات للمواطنين مقابل الدعم السياسي. أو قد "يزود" الساسة مجموعات المصالح بسياسات تؤول إلى شكل ما من التشريعات التى تحابيهم – مثل الدعم، أو التعريفة الجمركية، أو فرض رقابة على الدخول فى نشاط معين، معاملة ضريبية محابية....إلخ، فى مقابل المساهمات فى الحملات الانتخابية. إلا أنه فى أى شكل من المبادلات السياسية، تطفو المشكلة مرة ثانية، ذلك أنه لا يوجد طرف ثالث لتنفيذ "العقد" بين الساسة والمواطنين، وفى الحقيقة، لم يكتب قط عقد رسمى.

ونظرا لعدم وجود عقد؛ فما الذى يمنع الساسة من الانتكاس عن التبادل؟ طبعًا – فى كثير من الأحيان – يرتدون، فالاتهام بأن الحكومة " أخلّت بوعودها " هو أكثر الاتهامات شيوعا سماعها فى أى حملة انتخابية؛ إلا أنه إذا لم يقم الساسة بالوفاء بوعودهم كما يفعلون "دائمًا"، فسيكون هناك قليل من اتهامهم بفعل ذلك فى أى حالة فردية. لذا يتبقى السؤال: لماذا يحافظ الساسة على وعودهم فى كثير من الأحيان؟ ويوجد سؤال مماثل على جانب "الطلب" Demand، للمحيط السوقى السياسى: ما الذى يحفز المواطنين ومجموعات المصالح لتقديم الدعم؟

أحد الحلول، مشابه للذى ذكره للعمالة وأسواق الناتج: فالغش يمكن منعه عندما:

١. يكون هناك توقع بتفاعل مستقبلى بين الأطراف .

٢. تكون الأطراف قد بنت سمعتها على أساس عدم الغش .

٣. تتسلم الأطراف علاوة عند المقايضة؛ لتعويضهم عن استثماراتهم السابقة فى السمعة ولتعمل رادعا للغش .

والآن، تعايشت الأحزاب السياسية كمؤسسات لمدد طويلة، قامت ببناء سمعة على أساس أدائها السابق فى الحكم، ومع نصيب جوهرى فى سمعتها المستقبلية (جالوتى وبريتون ١٩٨٦، وينجست ومارشال ١٩٨٨، وينتروب ١٩٨٧)، وأن الساسة الرشيدين لهم نفس الحافز كبائعين رشيدين فى الأسواق الاقتصادية لتزويد المواطنين ببعض الأسباب لتصديق وعودهم (ويتمان ١٩٨٣). وبالمثل يحتاج الساسة ذوو الرشاد إلى الحماية ضد "الغش" الذى يقوم به المواطنون، ذلك بأنهم سيبحثون عن آليات تضمن أن المواطنين أو مجموعات المصالح يمكن الاعتماد عليها فى تقديم الدعم. وعمومًا، يقترح المؤلف أن تُحلّ مشكلة الغش المتبادلة فى الأسواق السياسية " بالاستثمارات " التى تربط الأطراف ببعضها بعضًا – بمعنى غرس "الولاء السياسى" أو الدعم. ويُعرّف المؤلف مصطلح الولاء كخصلة طويلة المدى من جانب الفرد لهيئة أو مؤسسة، (لتعريفات مماثلة انظر شوار ١٩٦٨ وأيضًا هيرشمان ١٩٧٠) وللجزء الأكبر سيتكلم الكاتب عن الولاء " الرشيد " Rational على سبيل المثال: إذا استوفِيَت شروط شابيرو من (١) إلى (٣) فالخصال تكون قد حُفِّزت برشد.

وبإحلال الأحزاب السياسية بدل الأفراد – كممثلين مؤسسين مركزيين فى الحياة السياسية للديمقراطية – يجعل من الممكن أن نرى كيف يمكن

للتبادل السياسى أن يتخذ مكانه؛ فالشرطان (١) و(٢) يُستوفيان عن طريق المنافسة السياسية الديمقراطية، حينما يوجد بعض الثقة أو الولاء للأحزاب السياسية، ومن الطبيعى أن الأحزاب السياسية قد تسقط فى خلل من سوء السمعة، وكثيرون لديهم ذلك. وأقدار الحزب التقدمى المحافظ فى كندا أو الحزب الديمقراطى المسيحى فى إيطاليا هى حالات فردية قريبة تستوعبها الذاكرة كمثال للعقوبات القاسية التى يلقيها الناخبون على الأحزاب التى اكتشف فيها نمط من الغش.

وتفسير الحياة السياسية، يُقَدِّم أيضًا شرحًا بسيطًا لدور "العقائد" السياسية، وهو يختلف عن التحليل الكلاسيكى داونز (١٩٥٧): فعقيدة الحزب هى ببساطة مجموعة من الوعود، التى فى مقابلها يمكن قياس الأداء الفعلى لممثلى الحزب؛ للتأكد مما إذا كان الغش (الانحراف بعيدًا عن عقيدته) قد حدث. وتعطى الأيديولوجية للحزب دورًا جوهريًا أكبر من البساطة فى تجميع وتسمية المرشحين (الأدوار التى خصصها داونز للحزب)؛ فالعقيدة هى الحارس لثقة الناخبين.

فما التماثل السياسى للشرط (٣)- الامتيازات premium؟ إن ما يهم الساسة – هو المكافآت والدخل والمكانة المرموقة والسلطة، التى تؤهلهم للفوز بمنصب سياسى وهى من الضخامة فى معظم الديمقراطيات، حتى إنها بذاتها تكون رادعًا جذريًا للغش السياسى. بمعنى أن الامتيازات هنا، توجد نتيجة للطبيعة الثنائية dichotomous للسلطة السياسية، فالساسة إما "هنا in" أو " هناك out ". والسؤال الأكثر إثارة ما الذى يحفز الولاء من جانب المواطنين أو جماعات المصالح؟ يقترح المؤلف أن توزيع مقابل "للعطايا" السياسية (مكاسب تتجاوز الإنتاجية) فى كثير من الأحيان، يلعب هذا الدور. وهناك مثالان يولدان الولاء الرشيد، هما المشروعات الضخمة pork-barrel projects والمحسوبية السياسية patronage. وكلاهما تجرى مناقشته من حين

لآخر فى الأدبيات الخاصة بالمناورات السياسية فى مجلس النواب (فريجون ١٩٧٤، شابسل ووينجاست ١٩٨١).

لنفرض على سبيل المثال: أن يتحصل سياسى على مشروع خـزان، أو كوبرى أو أى مشروع ضخم للمواطنين فى دائرته؛ فإن التحليل الصحيح للعائد والتكلفة سيكشف أن المشروع مضيعة للمال؛ ففى الحقيقة، إذا لم يكـن المشروع غيرَ هذا فلن يكون لدى المواطنين سبب لإعطاء مـساندتهم لهـذا السياسى مقابل الخزان أو الكوبرى؛ لأن السياسى لا يبذل أى تضحية بالنيابة عنهم؛ ولكن ببساطة يقوم بفعل ما يطلب من الموظـف الفنـى Technoart الرسمى. وعلى الجانب الآخر، وإلى حد أن المشروع مضيعة للمال (أى إن المشروع الضخم مطلوب فعلاً)؛ فإن لدى المواطنين بعض الأسباب تـدفعهم للاعتقاد بأن السياسى أو الحزب السياسى مسئول عن توفير المشروع لهـم، وسيعتنى بمصالحهم المستقبلية فى مقابل دعمهم. وبدقة أكثر، فعنصر الفاقـد فى المشروع هو تمام الإشارة بأن السياسى يستطيع الادعاء بأن المـشروع نتيجة جهده، ذلك هو ما اقترحه فريجـون (١٩٧٤) وآخـرون، ووظـائف المحسوبية job patronage تُجرى تمامًا بنفس الطريقة. لـذا فالمـشروعات الضخمة ووظائف المحسوبية هى المماثل بالضبط (فى الأسواق الـسياسية) للسعر وعلاوات الأجور (فى الأسواق الاقتصادية). ويقاس حجم الخـسارة بكمية الفاقد فى المشروع أو بالأجور المتجاوزة للإنتاجية الحدية فـى حالـة وظائف المحسوبية.

فالرصيد الرأسمالى للولاء يمكن أن يقاس بإجمالى قيمة المكافآت التى يوزعها الحزب السياسى فى السلطة عامة فالتكاليف الإجمالية للمقابـل مـن الخدمات السياسية لاقتناص الريـع rent-seeking (بـوزنر ١٩٧٥، تـالوك ١٩٦٧)، والتى غالبًا ما تقاس وفقًا لما هو متبع مؤخرًا فى سنوات قريبة –

قد تكون فاقدًا فى محيط السوق الاقتصادي؛ ولكن تلك التكاليف فى سوق السياسة هى استثمارات مفيدة تقلل من تكاليف عمليات transaction المبادلة السياسية.

خلاصة القول: نستطيع أن نقول إن المجموعة التى تتسلم امتيازًا احتكاريًا أو عطايا ريعية أخرى (rent) من الحزب السياسى، يكون لديها فورًا سبب ما للاعتقاد بأن الحزب السياسى سيعتنى بمصالحهم مستقبلاً؛ ولأن المقابل الريع rents يمكن أن يُسحب، فإن الساسة يعتقدون أن المجموعة المفضلة ستمد الساسة فى المقابل بالدعم الموالى؛ لذا فإن مقابل الريع يوفر المزايا الضرورية لتعويض المجموعة عن دعمها أو ولائها للحزب، وتخدم أيضًا كرادع للغش. بناءً على ذلك؛ فإن المشروعات الضخمة والمحسوبية السياسية هى استثمارات تحل مشكلة الغش السياسى من قبل المواطنين ومجموعات المصالح (فى الأسواق السياسية)، تمامًا بنفس الطريقة كالأسعار وعلاوات الأجور (فى أسواق العمالة والسلع)، وسنسمى الرصيد الكلى لمثل هذه الاستثمارات، "رأسمال الولاء السياسى loyalty capital". وتلك الأرصدة قابلة للقياس، وقد قام بقياسها مباشرة كل جيالويجى جالوتى- وأنطونيو فورشينا (١٩٨٩) اللذان أعدا تقديرات "لنسب الولاء" للأحزاب السياسية الأمريكية.

وكانت تلك الحلول، هى أحسن ما تُوصِّلَ إليه، فهى تتضمن الفاقد والفساد، بمعنى أنهما يكونان صورة مضللة perversion للديمقراطية المثلى؛ ففى وضع السيناريو المثالى، يثق المواطنون بساستهم فى الوفاء بوعودهم، وفى أن الساسة يمكنهم الاعتماد على المواطنين فى مقابل النضال لمعتقداتهم الحزبية؛ ولكن الوضع المثالى يفترض ضمنيًا أن تكاليف التنفيذ

enforcement هى صفر. " لذا فهناك توازن دقيـق بـين مثاليـة الأسـواق للاقتصادي، ومثالية المناورات السياسية politics لعالم السياسة: وكلاهمـا يؤدى وظائفه بالطريقة المفترضة، إذا ما تم فقط تجاهل تكاليف التنفيذ".

ومازال ينبغي علينا أن نمكث مغمضى العينين تجاه الفجوة الهائلة بين حلول أساليب المشروعات الضخمة والمحسوبية الوظيفية، لمشكلة التنفيذ من جانب، والمثالية الديمقراطية من جانب آخر. وسينبهنا هذا التقـدير إلـى أن هناك كثيرًا من الطرق الأفضل حيث يمكن للديمقراطية أن تعمل وأحياناً تقوم فعلا بذلك. إن المشكلة الأساسية للساسة الديمقراطيين هى اجتذاب المـواطن للإيمان بهم ولتحفيز ناخبيهم للعمل فى ضوء هذا الاعتقاد وبمساندتهم. وهناك كثيرٌ من الطرق التى تستطيع الأحزاب القيام بها، وعلى سبيل المثال: يقترح ج.ر.لوت (١٩٨٧) أن "الفكر العقائدى" هو أحد الأدوات المهمة التى يمكـن للساسة أن يلتزموا بها، وهناك الأعمال العلمية التى تقدم دليلاً قويًا لوجهـة النظر تلك(لوت ١٩٨٧ و ١٩٩٠). انظر أيضًا المسح العام (لوت– وبنـدر ١٩٩٦). وقد اقترح لاندز وريتشارد بوزنر(١٩٧٥) آلية أخرى لحل مشكلة التنفيذ: وهى استقلال القضاء الذى يجعل من الصعب الانتكاس على التشريع مستقبلاً، ويساعد فى العمل كأداة للالتزام المسبق. وبدون شك هناك كثير من المؤسسات الأخرى التى تقوم بهذه الوظيفة. ولا ريب أنه قد يمكـن تـأليف كتاب منير عن الديمقراطية من وجهة النظر هذه.وفى السياق الحالى ربمـا كانت أكثر النقاط إثارة هى تحديد سلطة الحاكم، بتأكيد حرية الصحافة التـى لا تحرر فقط أتباعه لنقده؛ ولكن تمكن الحاكم أيضًا من اكتشاف ما يفكـرون حقيقة فيه، وبتقديم وسائل دستورية رسمية لإزاحة الحاكم تسمح للمؤسـسات الديمقراطية بتنمية علاقات الثقة وتنفيذ الالتزامات الجديرة بالثقـة، بإرسـال إشارات تلمح بكثير من التبسيط، وبشكل مباشر أكثر مما يمكن تحـت ظـل الدكتاتوريات. وَرُغْمَ أن الديمقراطية قد يكون أحيانًا أداؤها سيئًا فـى هـذه

الجوانب؛ فإننا نظريًا علينا أن نتوقع منها أن تفعل أحسن من أى بديل آخر، أو مع وضع هذه النقطة نَصْبَ عيوننا، ونعود إلى موضــوع الدكتاتوريــة؛ ولنرى ما الاستراتيجيات المتاحة للدكتاتور لحل معضلته؟

٣- أدوات السلطة السياسية:

إن الرسالة من رحلتنا القصيرة لاقتصاديات التنفيذ الذاتى للمبــادلات فى الفصل السابق، هى أن هناك عددًا من الأدوات التى يمكن أن تحل محل الآلية المفقودة للتنفيذ الخارجي، أو وسائل تسمح بحدوث المبادلات(*).

وفيما يتعلق بالاستراتيجيات المتاحة للدكتاتور، يقترح المؤلــف أنهــا يمكن أن تجمع بين فئتين: "القمع repression"، و"الولاء loyalty".

. ويشير المؤلف إلى أن القمع هو قيــود restrictions تُفْــرَضُ علــى حريات المواطن فى انتقاد الحكومة، والقيود على حرية الصحافة، والقيــود على حقوق الأحزاب المعارضة فى حملاتها ضد الحكومة، أو كما هو شائع فى ظل الدكتاتورية الشمولية فى الحظر الصريح للمجموعات وللنقابــات أو

(*) وأحد الآثار الأخرى لهذا التحليل هو أن الأسواق لا تحل مشكلة التنفيذ بنفسها، ولهذا فهناك دَوىٌ لبعض القوى الخارجية – والتى يمكن أن تكون قوى تنفيذ قانونية؛ ولكن تستطيع أن تكون أيضا ضمن سلطة الدكتاتور السياسية، والتى تساعد علــى فعاليــة الأسواق. وبمعنى أخر، من خلال حقائق قواعد النظرية الاقتصادية النيوكلاســيكية البحتة مع غياب فعالية نظام قانونى كفء وغير مكلف، لا مجال أمام المرء لبحــث الفكرة غير المستحبة بأن التدخلات السياسية وحتى الاستبدادية قد تكون نافعة للكفاءة أو للنمو الاقتصادى. والملاحظة بأن نظرية الأسواق تحل تلك المشاكل تلقائيًا، وهكذا كان الاعتقاد بصفة عامة، وببساطة كان هذا منطقيا غيرَ صحيح. وربما كان الدرس قد فُهِمَ الآن جيدا بعد النتائج الكارثية لمحاولة "تحرير" الاقتصاد فى روســيا. ولــيس هناك بديل فى تقييم تلك العملية فى نظام اقتصادى. أو للسؤال عن كيف يعمل ذلــك؟ ببعض التفصيل لا يمكن رفض كل تدخل استبدادى فى الاقتصاد باعتباره يؤدى إلــى تقليل الكفاءة الاقتصادية. وكما سنرى فى الجزء الثالث (عندما نناقش تلــك القــضية بتوسع)، فإن عديدًا منهم – ليس كلهم – وليس دائمًا بالطرق المتوقعة.

للأحزاب السياسية المعادية للحكومة. ولتكون هذه القيود فعالــة، يجــب أن تصاحبها رقابة على الجماهير، وفرض عقوبات sanctions علــى الإخــلال بالنظام. إن وجود قوة من البوليس السياسي، والعقوبات الصارمة إلى أبعــد مدى ضد التعبير عن الرأى، وخاصة تنظيم المعارضة ضــد الحكومــة – ومنها (السجن أو الإيداع internment بمستشفى الأمراض العقلية، التعــذيب torture، والإعدام) هى الوصمة الكبرى للدكتاتوريات بكل أشكالها.

أما كيف يلتف استخدام القمع حول معضلة الدكتاتور؟ فهو جزئيًــا لا يفعل ذلك (فى الحقيقة هو "ينشئها"). فكما رأينا كلما ازداد حكم المــواطنين عن طريق القمع، ازداد خوف الدكتاتور منهم؛ إلا أن هناك طريقة لحل هذه المشكلة وهى زيادة مستوى القمع أكثر. وسينتهى الأمر لاحقًا إلى أن خوف الدكتاتور ذاته، سيبدأ فى الانحسار، لسبب بسيط هو أنه لا يحتاج إلى الخوف من الشعب؛ إذا أمكنهم تنظيم أو وضع أيديهم على وسائل للإطاحة به. فتزايد القمع يقلل هذا الاحتمال؛ إلا أنه يسبب مشكلة أخرى؛ فلكــى يتحقــق هــذا الهدف، لابد من منح قوى الأمن للدكتاتور سلطة كافية، وقد يكون الاعتمــاد عليهم غير مؤكد، وفى النهاية قد تصبح قوى الأمن تمثل التهديــد الرئيــسى لنظام الحاكم. وإحدى الطرق الواضحة لحل هذه المشكلة، هو الإنفاق ببــذخ على قوات الأمن. ولكن ذلك ليس الطريق الوحيد، إذ هناك طريقــة أخــرى ارتبطت بــ ستالين (الاتحاد السوفيتى)، وقد وصف ألن بولك (١٩٩١) هذه الاستراتيجية عندما كتب:

> **".. كرجل الشعب هو ذاته، ليس من الصفوة أو لاجئا سابقًا؛ ولكنه فهــم فقط أن الشعب الروسى كان محكومًــا دائمًــا، ولا يمكــن إلا أن يُحكــم بالخوف، والمعاناة. والمفتاح إلى ذلك، كما فهمه من قبله بطرس العظيم، وإيفان الرهيب، هو الحفاظ على الوضع "apparel" ذاته فى حالة خوف، وهو ما ينتقل بدوره إلى الشعب. قد تتغير الاتهامات؛ ولكن الخوف يبقى**

دومًا... فبعد استكمال ياجودا عامين كرئيس للبوليس السرى، قرر ستالين أن الوقت حان للتخلص منه. وخلفه يزهوف الذى سُمِّى عهده بالأسوأ من نوعه فى الإرهاب فى روسيا " يزهوفيشينا "، وقد عاش هو نفسه فى خوف، وعندما حان وقته الذى قرره ستالين، تخلص منه وقام بتصفيته (ص ٣٥٧).

وهذا الوصف لاستراتيجية ستالين ليس كاملاً تمامًا. وكان أحد العناصر المهمة الأخرى فى نجاح بث الخوف، هو التأكيد على "التنافسية" بين الهيئات الحكومية. ويصف سيورين بيلر (١٩٨٠) كيف أن ذلك كان أيضًا جزءًا من استراتيجية ستالين:

إن البوليس السرى ذاته، كان الأداة الرئيسية؛ ولكنه أيضًا كان الخطر الرئيسى على ستالين، لم يكن ليسمح له بنمو نفوذه فى مقابل ستالين. فلقد كان يُحجِّمه بعدد من الترتيبات والسياسات الإدارية. وإلى جانب السكرتارية الخاصة بستالين، كان أكثرها أهمية وجود قسم خاص (سُمِّى لاحقا قسم الأجهزة الإدارية) داخل هيكل السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى، أُعطيت له الصلاحيات للإشراف على الشؤون الداخلية للبوليس السرى – احتجاز ستالين لصلاحيات لتعيين كبار مسئولى الشرطة الذين غالبًا ما كانوا يُختارون من الأجنحة المتنافسة لكى تُقَلِّل إمكانية وجود قيادة متناغمة الصراعات- احتجاز جهاز المخابرات العسكرية (GRU) شبه المستقل عن البوليس السرى وهو ما أدى إلى إيجاد قناة مستقلة من المعلومات، وجهاز تحريات فى منافسة قوية مع الشرطة- إعادة التنظيم غير المتكرر بانتظام، كان له تأثيره على جهاز الشرطة. وكان الأكثر أهمية، يتكون من تقسيم الآلة الهائلة إلى هيكلين قياديين MVD (NKVD) وMGB (NKGD). وفصل خدمات الاستخبارات الداخلية، ومكافحة التجسس عن السيطرة على وحدات الأمن الداخلى العسكرية (VVB) (ص٣٥).

لذا فإن القمع فى حد ذاته - رغم كل شيء - هو أحد الطرق " لحل " أو على الأقل لتحسين معضلة الدكتاتور، والمضاعفات التى تتأتى من استخدامه (من وجهة نظر الدكتاتور) يمكن تناولها بعدة طرق: يمكن أن يكون هناك قمع كاف أكثر؛ فقوات الأمن يمكن زيادة ما يدفع لها، فمثل هذه القوات يمكن أن يحتفظ بها فى حالة من الخوف بوسائل المنافسة بين الهيئات المختلفة، وهلم جرا.

وتوجد شواهد جذرية على مدى انتشار القمع فى مختلف النظم. ورُغْمَ صعوبة قياس القمع السياسى فكريًا؛ فإن هناك عددًا من المؤشرات المتاحة من بينها وربما كان أحسنها وأكثرها شهرة هو " مؤشر الحريات المدنية " الذى يصدره سنويًا بيت الحرية Freedom House منذ عام ١٩٧٣ لعدد كبير من الدول، ويُجرى ترتيب الدول موضوعيا من رقم ١ (الأكثر حرية)، إلى رقم ٧ (الأقل حرية)، على أساس عدة عوامل مثل عدد المسجونين السياسيين، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، وهلمَّ جرا. وتراجع هذه الرتب من قبل الأكاديميين.

وحتى عهد قريب لم ينتفع الاقتصاديون بالقدر الكافى من هذه البيانات، ويرجع السبب الرئيسى - بدون شك - إلى غياب وجود نظرية جيدة عن محددات القمع السياسى. وعلى الجانب الآخر؛ فإن بعض المحددات المهمة عن الحرية السياسية، هى محددات اقتصادية. وباستخدام بيانات جاستل وجون بلسن (١٩٨٢) حاول المؤلف اختبار تأثير هذه العوامل ومتغيرات اقتصادية أخرى، على الحرية السياسية؛ إلا أن النتائج لم تكن محددة تمامًا. وعلى سبيل المثال: فإنه عند تحليل مستوى التدخل الحكومى، فى تحليله، اتضح أنه محدِّد غير جوهرى للقمع السياسي، وكذلك كان معدل نمو الناتج القومى الإجمالى، ومتوسط الإنفاق السنوى الحكومى، ونسبة الصادرات إلى إجمالى الناتج القومى (مؤشر "للانفتاح" للتأثيرات الأجنبية)، أو حجم السكان.... والمتغير التفسيرى الوحيد Explanatory هو مستوى دخل الفرد الذى يرتبط عكسيًا مع عامل القمع السياسي. أما الافتراض بأن كل معاملات

تلك العوامل coefficients تساوى الصفر؛ فقد تُرفض أيضًا؛ إذ إن هذه الإمكانية واحتمال أن كل تلك المتغيرات المستقلة ذات ارتباط وثيق مع بعضها بعضًا، ويقترح أن تكون العقبة الرئيسية للتقدم فى هذه الناحية، هى عدم فهمنا لكيفية ارتباط هذه المتغيرات مع بعضها. وقد استخدم (ر. هـ. بارو ١٩٤٩ – ١٩٨٧) مؤشر الحرياتِ المدنية فى التحليل متعدد الانحدار، لفحص محددات النمو الاقتصادي. ولخّص (آدم بريورسكى– و– فرناندو لومنجو ١٩٩٣) ما وصلت إليه نتائج عدد من الدراسات فى محاولة لرؤية ما إذا كان هناك أى ارتباط بين الدكتاتورية والنمو الاقتصادي. ووُجِدت نتائج متمازجة، ربما كان أكثرها قوة، ما وجد فى هذا النوع من الأدبيات؛ إذ كان هناك ارتباط بين الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى، وفقا لما وجده سيلفيو بورنر– و– إيمو برونتى – و– بياتريس ويدر (١٩٩٥). كما أن هناك أيضًا ما يشير إلى ما توصل إليه ستيفن كناك– و– فيليب كيفر (١٩٩٥) بأن حماية حقوق الملكية فى استقلالها عن نوع النظام، ترتبط إيجابيًا مع النمو؛ ولكن العقبة الرئيسية لاكتشاف محددات القمع، وآثار القمع على المتغيرات الاقتصادية تبدو بلا قصور فى البيانات ولكن قصور فى النظرية.

والطريقة الأخرى لتحقيق تراكم السلطة، هى العمل على تراكم الولاء السياسي. وإحدى الطرق للقيام بذلك هو ما سبق أن اقترحه المؤلف، من خلال وسائل توزيع العطايا rents؛ ولكن إذا كانت هذه الممارسة كريهة فى النظم الديمقراطية، فسنرى أنها كانت شاحبة فى هذا المقام مقارنة بالدكتاتوريات. وهذا الموضوع بُحثَ تفصيلاً فى الجزء الثانى من الكتاب. وفى الوقت نفسه؛ فإن القراء، قد يمتعون أنفسهم بطلاوة هذه النقطة وباستدعاء مخيلتهم للممارسة المعروفة لهذا الفن فى ظل ماركوس (الفلبين)، أوو وو – كوريا الجنوبية) أو فى النظم الشيوعية كما كانت تمارس فى كل مكان فى ذلك الوقت. ويلاحظ أنه من الناحية النظرية، توجد لدى المؤلف بعض الأسباب لتوقع ممارسة الدكتاتوريات توزيع عطايا أكثر مما هو فى

الديمقراطيات. وكثير من المؤسسات التى يمكن أن تُستخدم لخلق ثقة مباشرة فى الديمقراطية، هى بالضبط تلك التى توخاها الدكتاتوريون. ومهما يكن الأمر، فهناك استراتيجيات متاحة أكثر خبثًا للدكتاتور لاكتساب ثقة أتباعه، بعضها يمكن تصويره بالنظر إلى ممارسات الإمبراطور الرومانى أوجستوس، والذى كان أحد أمهر الأفراد فى تراكم السلطة التى عرفها العالم. فهو كحاكم (مع أنطونيو) هزم بروتوس ثم أنطونيو (وكليوباترة)، وأسَّس الإمبراطورية الرومانية.

ويصف سوتونياس بعض أساليب أوجستوس لحل معضلة الدكتاتور. وعلى سبيل المثال: فى كثير من الأحيان ارتكب الزنا؛ ولكن حسب سوتونياس؛ فإنه فعل ذلك فقط لأسباب تتعلق بالدولة. "فقد أراد اكتشاف ما يحيكه له أعداؤه، من خلال إيجاد صلة حميمة مع زوجاتهم أو بناتهم" (١٩٥٧، ص ٩٢). وقد أرجع تقريبًا ودائمًا الممالك التى غزاها للأسرات التى هزمها، واتَّبع سياسة ربط حلفائه الملكيين بأربطة متبادلة من الصداقة أو الزيجات فيما بينهم (ص ٨٢). وكان أحد الأسباب التى خاض من أجلها الحروب "رغبته فى تقديم فرصة لأعدائه السريين، والذين يخاف منهم، بإعلان أنفسهم منضمين إلى (عدوه) لوسيوس أنطونيوس عندئذ سيسحقهم ويصادر إقطاعياتهم، وبذلك يمكنه أن يكافئ إخوانه من المحاربين القدماء " (ص ٦١). وبعد ما حدث لـ (يوليوس قيصر) كان عاقلاً بما فيه الكفاية لرفض العروض الشرفية المبالغ فيها لذا " عندما يفكر الناس فى فرض الدكتاتورية عليه؛ فإنه سيركع على قدميه، ويلقى لباسه خلفه ليعرض صدره العارى، مستجلبًا صمتهم (ص ٨٤)، "وفعل أحسن ما لديه بتجنب ترك أو دخول مدينة فى وضح النهار؛ لأنه بذلك سيفرض على المسئولين الترحيب به رسميًا ".

وطبقا لسوتونياس، فقد كان معروفًا بسخائه لكل فئات شعبه (ص ٧٧). " ولا أحد ممن سبقوا أغسطس قد قام بكثير من ذلك، سواء أكان مختلفًا

أو من خلال عروض جماهيرية رائعة" (ص ٧٨). ولكنه حاول دائمًا أن يبين أن فعله لذلك ليس للفوز بشعبية؛ ولكن ببساطة لتحسين الرفاهية العامة، بمعنى أنه كان معنيًا بشعبه، وهذا لا يعنى أن يُستَغَلّ؛ وإذا طلب الشعب عطايا أريحية والتى فى الواقع كان قد وعدهم بها، استجاب لهم بقوله " أنا دائمًا عند كلمتى"؛ رغم أنه كان يرفض الاستجابة للطلبات من أجل إظهار السخاء والعظمة؛ حيث لم يعط وعدًا بذلك (ص ٧٨).

إن كل هذه الاستراتيجيات هى وسائل لتراكم الولاء(*)، وهى مقدرة يصفها المؤلف بأنها خاصية دكتاتوريات مستقرة أو عاشت طويلاً. وحتى نابليون؛ فقد نقل عنه تحققه من أن " الأساليب الإرهابية هى علامة للضعف بدلاً من القوة " (كوبان ١٩٧١، ص ٩٠). إنها الحقيقة التى جمعت لهتلر وموسولينى مساندة شعبية قوية. (انظر دراسات لارسن – هاتفت – ميكست، ١٩٨٠)، وهى الأساس للادعاء الشهير لـ (سيمور ليبست ١٩٦٠) وآخرين بأن الحشود الجماهيرية هى تهديد للديمقراطية عندما تنشط سياسيًا. وفى الباب التالى سيعرض الكاتب: كيف ييسر هيكل الأحزاب الشمولية للاستثمارات فى الولاء. ويأخذنا الباب الرابع إلى الإمبراطورية الرومانية، ومازال يبحث عن أساليب أخرى استخدمها الأباطرة لتراكم التأييد.

خلاصة القول: إن معضلة الدكتاتور تماثل فى صداها تناقضًا paradox. وعلى وجه الخصوص؛ فإن ما يبدو متعارضًا paradoxical هو الافتراض بأنه كلما زادت سلطة الدكتاتور، زاد عدم أمانه. فهل يوليوس القيصر لم يكن قويًا؟ وأنه لم يُقتَل لهذا السبب؟ ولكن التعارض هو حقيقة حرفة فنية لنموذج القيادة، تستخدم ضمنيًا فى أغلب الأحيان فى نقاش

(*) وذلك رغم أنه لم يكن كارهًا لخلق الخوف. "وحدث على سبيل المثال، عندما كان يخاطب تجمعا للجنود، وكانت تشهده جمهرة من المدنيين؛ فقد رأى فارسًا رومانيًا يدعى بنياريوس يكتب خطابه، وطعنه عند حديثه على مقربه منه بمتابعته" (سيتونيز ١٩٥٧، ص٦٨).

السلطة، وهو نموذج أداته الوحيدة للسلطة المتاحة، هى أوامر تدعمها قرارات جزائية.

ويوضح التحليل العام فى هذا الباب، أن هناك كثيرًا من الطرق للدكتاتورات لتراكم السلطة بدون زيادة عدم أمانهم. وفى الواقع؛ فإن كل الأساليب المشار إليها سالفًا: تجميع الولاء (أوجستس)، وممارسة الرقابة السرية surveillance (موبوتو)، واستخدام المنافسة البيروقراطية لخلق حالة الخوف (ستالين)، ستبدو كأنها أكثر أمانًا للدكتاتور وكذلك لسلطته، وبذلك تنفي التناقض البسيط بين للارتباط الظاهرى بين عدم الأمان والسلطة. وهناك استراتيجيات أخرى تمكن من زيادة مستوى أمان الدكتاتورات وأمان ممتلكاتهم على حساب سلطتهم، كان أكثرها وضوحًا هو الحسابات فى البنك السويسرى، والطائرة على ممر الهبوط، وجاهزة وبوقودها، أو الحرس الخاص Praetorian Guard. وأسلوب آخر هو ممارسة تعقب أماكن القيادات أى الهيئة العاملة معه والضباط الكبار. هذا وأبسط أسلوب، هو قبول مراجعات رسمية أو حدود على سلطتهم. ويشرح دوجلاس نورث – بارى وينجاست (١٩٨٩) الثورة العظيمة فى إنجلترا وفيها حصّل البرلمان من الملك بإصرار على قيامه بسداد ديونه. وهما يشيران إلى أن القبول بهذا القيد على سلطته، يسمح للملك بإيجاد مزيد من الإيراد؛ لأن وعوده بالوفاء بالسداد ستكون لأول مرة جديرة بالثقة. وعلى النقيض؛ فالملك الفرنسى، والذى لم تكن سلطته مقيدة بالمثل، كان فى وضع سيئ لا يستفيد منه، وهو الوضع الذى أدى فى النهاية إلى إفلاس الدولة وقيام الثورة الفرنسية. وبنفس الطريقة، وعلى أساس تحليل المؤلف؛ فإن السكان سوف يكونون أيضًا أقل خشية من الدكتاتور لو كانت هناك قيود على سلطته. مثل هذا الدكتاتور سيكون أقل خشية من شعبه، بناء عليه أكثر أمانًا. لذا ففى كل الأحوال يمكن للدكتاتور مبادلة سلطته بالأمان إذا رغب ذلك.

وباختصار هناك عدد من الأساليب التى يمكن للـدكتاتور اسـتخدامها لقطع دابر تناقض السلطة؛ إلا أن خلف ذلك التناقض، توجد حقيقة أساسـية بشأن الدكتاتورية؛ إذ إن غياب الإجراء القانونى والمنظم لإزاحة الـدكتاتور من السلطة يجعله غير آمن نسبيًا فى هذا الموضع؛ لذا فعلى الأسس الرشيدة الكاملة، تكونُ خصالُ تلك الشخصية الدكتاتورية هى جنون العظمة.

٤- خاتمة

تأتى معضلة الدكتاتور من حقيقة أن استخدام سلطته لتهديد الناس يمكن أن يزيد من عدم أمانه فى منصبه. ومع ازدياد تهديد الناس، يصبح النـاس أكثر خوفًا من الجهر بالقول أو فعل أى شيء قد لا يسر الحاكم. والنتيجـة: أنه كلما قلَّت معرفة الدكتاتور بما يفكر فيه الناس أو يخططـون لــه، ازداد السبب فى خوفه من الناس. وعلى الجانب الآخر؛ إذا أمكن لأتباعه إقناعـه بدعمهم له؛ حينئذ لن يكون هناك داعٍ للخوف منهم، بناءً عليه لـيس علـيهم الخوف منه. وتعبيرًا عن ذلك فى ضوء نظريـة الاختيـار الرشـيد؛ فـإن الدكتاتور وأتباعه تنشأ لديهم مشكلة المصداقية "كإشارة" بالدعم أو الثقة فيمـا بينهما. وقد ناقش المؤلف عددًا من الأساليب عن السبب فـى أهميـة تلـك المشكلة لأتباع الدكتاتور، ويرجع أحد الأسباب إلى حقيقـة أن عـدم أمـان الدكتاتور ينتج عنه قمع جائر (ستالين هو النموذج الكلاسيكى الحديث).

إن إحدى وجهات النظر، هى أن المعضلة ببساطة حالة متطرفة مـن المشكلة العامة لبناء أو تراكم الثقة بين طرفين عندما تكون ممتلكاتهم غيـر متساوية تمامًا فى الثروة، أو الجمال، أو الشهرة – (على سبيل المثال فـإن إحدى النساء التى ربحت ورقة يانصيب أعلنت بعد ذلك من خلال التلفزيون أنها من الآن فصاعدًا ستكون أكثر ارتباطًا بأصدقائها الذين هم معها الآن أى إنها وقد أصبحت ثرية الآن فإنها لا يمكن أن تتلقى عروض الصداقة ممن لا

يكونون أثرياء إلا بالترحيب والشك) وكذلك السلطة. ومن وجهة نظر أخرى، فالمعضلة توجد حينما تكون هناك مكاسب من عمليات التبادل؛ ولكن عندما لا تُوفَّى الوعود والالتزامات، وتحدث تلك المشكلة فى كثير من المواقف فى علاقات السياسيات الديمقراطية، وفى داخل المؤسسات، والبيروقراطية الحكومية، وفى العائلات، وحتى فى كثير من الأسواق. والحل العام لتلك المشكلة، يكمن فى "الإنفاق الزائد" أو استخدام علاوة سعرية لتحفيز قيمة الولاء أو الثقة. وقد شرح الكاتب كيف أن الحل يؤتى ثماره فى حالة سوق العمالة "وسوق" أصوات الناخبين (السياسات الديمقراطية). عندئذ، نظر الكاتب إلى بعض الأساليب التى حل بها السلطويون تلك المشكلة، ومن بينهم ستالين والإمبراطور الرومانى أوجستس وموبوتو (زائير) واقترح أن كل تلك الحلول يمكن تجميعها فى نوعين: القمع والولاء.

الجزء الثانى

توازن القمع السياسى

١- **الباب الثالث:** القمع الناعم والقمع الشمولى..

٢- **الباب الرابع:** الطغيان والتيمُقراطية (الدولية الحانية).

٣- **الباب الخامس:** نحو نموذج للدكتاتورية أكثر عمومية.

الباب الثالث

دكتاتورية القمع الناعم والدكتاتورية الشمولية

The Tinpotand the Totalitarian

١- مقدمة

كانت إحدى الدراسات المعاصرة الأكثر استفزازًا، والأكثر جدلية عن الدكتاتورية، تلك الدراسة التى قامت بها جين كيركباتريك (١٩٨٢)(*) فى كتابها " الدكتاتورية والمعايير المزدوجة ". وكان جوهر الجدل الذى قدمته، هو ما ذُكِرَ من قبل فى الباب الأول، وهو أنه يوجد نوعان من الدكتاتوريات: النوع الأول- يشار إليه عامة بالدكتاتورية "الشمولية"، ويتصف بالتدخل الحكومى الهائل فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وهو تدخل تحفزه أهداف طوباوية من نوع أو آخر وتمثله الدكتاتوريات الشيوعية والنازية الألمانية، ومن المحتمل أيضًا نظام إيران فى الوقت المعاصر. والنوع الثانى – هو ما تسميه كيركباتريك، متبعة كارل فريدريك وزبينجيو برزنسكى (١٩٦٥)، "بالاستبداد أو الأوتوقراطيات التقليدية"، والتى يسميها الكاتب "دكتاتوريات القمع الناعم"، وفيها لا تتدخل الحكومة الحاكمة كثيرًا فى حياة الناس، وتقوم بقمعهم – فقط- إلى أدنى حد يكون ضروريًا لبقائها فى الحكم، وتستخدم مكافآتها الناشئة من احتكار القوة السياسية، فى تعظيم الثروة والاستهلاك الشخصى، وتشمل الأمثلة على ذلك: أنستازيو سموزا (نيكاراجوا)، وشاه إيران، وفرديناند ماركوس (الفلبين)، والجنرال نورييجا

(*) بعض من تلك المواد فى هذا الفصل ظهرت أصلاً فى رونالد وينتروب (١٩٩٠).

(بنما). وباختصار، ففى نموذج كيركباتريك الأداة الرئيسية التى يستخدمها الدكتاتور لكى يبقى فى الحكم هى جهاز القمع. وتختلف الدكتاتوريات الشمولية عن القمع الناعم، أساسًا فى مستويات القمع الخاصة بكل منها.

وربما كان من المدهش فى ضوء الجدل المتولد من هذه الأفكار، ملاحظة أنه لم يبذل سوى القليل جدًا من الجهد للإجابة على هذا السؤال البسيط " ما القدر من السلوك الفعلى للدكتاتور الذى يمكن شرحه بهذا النوع من النموذج؟ " فمثلاً: رُغْمَ أن جميع الدكتاتوريات تكون قمعية؛ فإن مستوى أعمال القمع لا يبدو أنه ثابت فى أى نظام معين، سواء أكان شموليًا أو قمعيًا ناعمًا؛ ففى الاتحاد السوفيتى السابق وأوربا الشرقية مثلاً، كانت تبدو من حين لآخر فترات من التساهل مثل التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى أثناء فترة حكم خروشوف وبعد ذلك فى عهد جورباشوف.

وفى أمريكا اللاتينية، كان هناك بعث جديد للسلطوية فى السبعينيات (انظر كوليير ١٩٧٩) وقد انقلب هذا الاتجاه فى الثمانينيات، وسادت فترة من الديمقراطية، والتى مازالت قائمة حتى كتابة هذا الكتاب (١٩٩٧) فكيف يمكن تفسير هذه التغيرات؟

وهناك **سؤال ثان**: يتعلق بسلوك الدكتاتورية "العسكرية" (وهى شكل شائع جدًا فى العالم الحديث). وإذا كان القسر أو القمع هو الأداة الأساسية فى الحكم الدكتاتورى بصفة عامة؛ فإن المرء سيتوقع أن تكون للحكومات العسكرية ميزة نسبية هنا؛ فالدكتاتوريات – العسكرية ينبغى أن تكون من بين أنجح الدكتاتوريات – بمعنى أنها ستكون مستقرة وذات حياة أطول؛ ولكنها بدلاً من ذلك نجد العكس تمامًا. فالأنظمة العسكرية تميل إلى أن تكون حياتها أقصر نسبيًا وغير مستقرة. (والذى يمكن أكثر خزيًا)، أنهم غالبًا ما يسلِّمون السلطة إلى حكومة مدنية قبل أقل من خمس سنوات فى الحكم (نوردلنجر، ١٩٧٧، ص ١٣٩ و بالدام، ١٩٨٧). فما الذى يفسر عدم الاستقرار للأنظمة

العسكرية، ولماذا تتخلىَ أحيانًا الحكومات العسكرية طواعية عـن الـسلطة وتسلمها للمدنيين؟

ثالثا – دعنا نناقش الأنظمة الدكتاتورية الشمولية؛ رُغْمَ من أن لـدينا قليلا من الدلائل المباشرة عن شعبية هذه الأنظمة فى شكل استفتاءات للرأى polls، أو نتائج انتخابية، فإن لدينا فعلاً بعض المعلومات عنها. فمثلاً نحـن نعرف أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت نسبة كبيرة مـن الـشعب الألمانى مازالت تؤيد هتلر (انظر نتائج استفتاءات الرأى العديدة فى لارسين، وهاجتفيت، وميكولوبيست ١٩٨٠). والمعروف جيدًا أيضًا بين الباحثين فـى النظم الاقتصادية المقارنة: أن السجل الاقتصادى للنظم الشيوعية، على الأقل مقايسًا بمعدلات النمو الاقتصادى على مدى فترات زمنية طويلة – كان جيدًا بدرجة كبيرة (أوفر، ١٩٨٧). وقد تراجع الأداء الاقتصادى فى السبعينيات، وبدرجة كبيرة ملحوظة فى الثمانينيات؛ ولكن الأداء الاقتـصادى للأنظمـة الشيوعية الذى قيْسَ وقورين باقتصاد الدول الرأسمالية، من العشرينيات إلى السبعينيات، كان منسجما جدا معها. كما كان الأداء فى الصين الشيوعية فى الثمانينيات والتسعينيات، مقيسا بمعدلات النمو مدهـشا (بيركنـز، ١٩٩٤). وأحد التفسيرات التقليدية للفترات الشعبية الظاهرة أو ديناميكيـات الأنظمـة الشمولية – هو أن الناس فى هذه المجتمعات غُـسلَتْ عقـولهم مـن قبـل الحكومة. فالقمع لا يُنفَّذ فقط ضد الأفعال، ولكن أيضًا ضد الأفكار؛ وتعريف كيركباتريك (١٩٨٢) للحكومة الدكتاتورية الشمولية، هو " الحكومة المستعدة لاستخدام القوة القسرية للحكومة لتحويل العلاقات الاقتصادية والاجتماعيـة والمعتقدات والقيم والتهيئة النفسية" (ص ١٠١). " فالأيديولوجية الـشمولية " هى أول أيديولوجية لـ (فردريك – و– بريزنسكى، ١٩٦٥) بتكون من ست خواص للحكومة الشمولية. وقد وضع جوزدون تالوك (١٩٨٧) جدلاً ليبـين أن البشر على "الاستعداد لتلقى التلقـين" (ص ٩٤)، وسـيقبلون أى نظـام

حكومى يكون فى السلطة لبعض الوقت؛ على الرغم من أنه لا يعطى لهذا العامل أهمية كبيرة فى تفسير طول بقاء الدكتاتورية.

وأحد المشكلات الواضحة لهذه التفسيرات، أنه عند النظر إليها من وجهة نظر معاصرة، هى أنه إذا كانت الدعاية الشمولية ناجحة فى الماضى، فما الذى يشرح فشلها الذريع فى الفترة ١٩٨٩- ١٩٩١ فى أوربا الشرقية، ثم فى الاتحاد السوفيتى؟ لكن المشكلة الأكثر عمومية مع الأيديولوجيا كمتغير تفسيرى، هو ببساطة أننا لا نفهمها جيدًا، وبناءً عليه فإن فريدريك وبرزنسكى بعد أن أعطوا الأيديولوجيا مكانة فخرية فى تفسيرهم لأعمال الدكتاتورية الشمولية، فهما يوضحان – أيضًا- أن شعوب تلك المجتمعات قد ترسخ لديهم عدم الثقة فيما قيل لهم؛ ولكن إذا لم يتم تصديق الأيديولوجية فما الوظيفة التى تقدمها؟ وبعد أن وضعت كيركباتريك (١٩٨٢) تركيزًا أعظم على أهمية التلقين الأيديولوجى لتوضح بقاء الحكومات الدكتاتورية الشمولية – انتهت إلى السؤال الأساسي، فكتبت تقول: " هل استطاع القادة الدكتاتوريون إصلاح الوعى البشرى؟ هل استطاعوا تعليم المواطنين السوفيت أن يختاروا بحرية وأن يتصرفونَ وفقًا لأنماط الثقافة السوفيتية إذا ما أُزيحت قيود القهر؟ الإجابة بالطبع هى أننا لا نعرف." (ص ١٢٣)

وبعد انهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية، يبدو أننا مازلنا لا نعرف الإجابة عن هذا السؤال، وهى أنه " لا ".

فى هذا الكتاب، لم يفترض المؤلف أن الدكتاتوريات – وحتى الشمولية منها – يمكن أن تأسر روح الرجال والنساء؛ ومع ذلك، فقد تحصل على المساندة الولائية لها، والتى هى أمر يختلف تمامًا والذى يقع كلية فى مجال الاختيار الرشيد؛ لذا يمكن للدكتاتور استخدام أداتين – القمع والولاء – لكى يمارس السلطة على الشعب. والفصل الثانى من هذا الباب، يبين مستويات التوازن للقمع والولاء لدى دكتاتور القمع الناعم، وهو الشخص

الذى يحتفظ بأقل قدر من القوة الضرورية لبقائه فى الحكم وينعم بثمار سلطته. ويُستخدَم هذا النموذج- إذن- لتناول أمرين: أولاً- العلاقة بين الأداء الاقتصادى والقمع السياسي، وثانيًا-عدم استقرار الدكتاتورية العسكرية.

والفصل الثالث- يُوسِّع النموذج إلى الأنظمة الدكتاتورية الشمولية ويعنى الأنظمة التى تعظم السلطة وتنمى الربط بين الأداء الاقتصادى والقمع السياسى لهذا النوع من الأنظمة. ومِمَّا يثير الدهشة، أن التحسن فى الأداء الاقتصادى يميل إلى خفض مستوى القمع السياسى فى نظام القمع الناعم؛ ولكنه يرفع مستواه فى النظام الشمولى. وأخيرًا؛ فإن الفصل الرابع يتطرق إلى النتائج السياسية، والتى منها أنه ينبغى على الحكومات الديمقراطية أن تستخلص السياسات الواجب اتباعها تجاه الدكتاتوريات، مفترضة أن الهدف هو ببساطة تشجيع التطور نحو حرية أكثر فى تلك الدول (مع تجاهل الاعتبارات الاستراتيجية المحتملة).

٢- نموذج نظام دكتاتورية القمع الناعم

٢- أ: مستويات التوازن للولاء والقمع

Equilibrium levels of Loyalty and Repression

فيما يتعلق بهذه النقطة طرح الكاتب: أن الدكتاتوريين عادة ما يستخدمون أداتين للبناء والحفاظ على القوة السياسية على الشعب فى ظل حكوماتهم. تشمل الأداة الأولى- القمع السياسى، بمعنى إزالة تهديد المعارضة لسياساتهم بجعلها خارجة عن القانون. واستخدام هذه الأداة يتطلب مواردَ تخصص لإنتاج تشريعات قمعية، ولتعميم هذه القوانين، ومتابعة الطاعة لها، ومعاقبة منتهكيها. وبذلك يستطيع الدكتاتوريون ربط أجزاء من الشعب معهم كمساندين للولاء لهم من خلال ابتداع وتوزيع العطايا السياسية.

والعطايا تتكلف موارد، وإضافة إلى ذلك، فهى تولد خسارة ثقيلة الوزن للاقتصاد، وبالطبع؛ فإن الإنفاق على القمع هو أيضًا خسارة ثقيلة الوزن.

والدكتاتور الذى يرغب البقاء فى السلطة يواجه – لذلك– مفاضلة بين هذين البديلين؛ إلا أن العلاقات المتداخلة بينهما تكون معقدة. والتعقيد الأساسي، هو أنه لما كان كل من الولاء والقمع يستنفدان الموارد (وفى هذا الصدد، فهى "مدخلات" متبادلة فى خلق السلطة السياسية والمحافظة عليها)، ومستوياتها ليست مستقلة عن بعضها البعض، فمستوى القمع يؤثر على مؤن الولاء؛ ولكى نُصنِّف العلاقات المتعددة بينهما؛ فقد أنشأ الكاتب نموذجًا بسيطًا من مستويات التوازن للقمع والولاء السياسي.

أولاً: افتراض أن العلاقة بين مدخلين: الولاء (L) والقمع (R) ونواتجها (السلطة π) يمكن تمثيلها بدالة الإنتاج، حيث:

$$\pi = \pi \quad (L, R) \qquad .... (١)$$

ومن المفترض فى تلك الدالة أن تكون "جيدة السلوك" بمعنى أن:

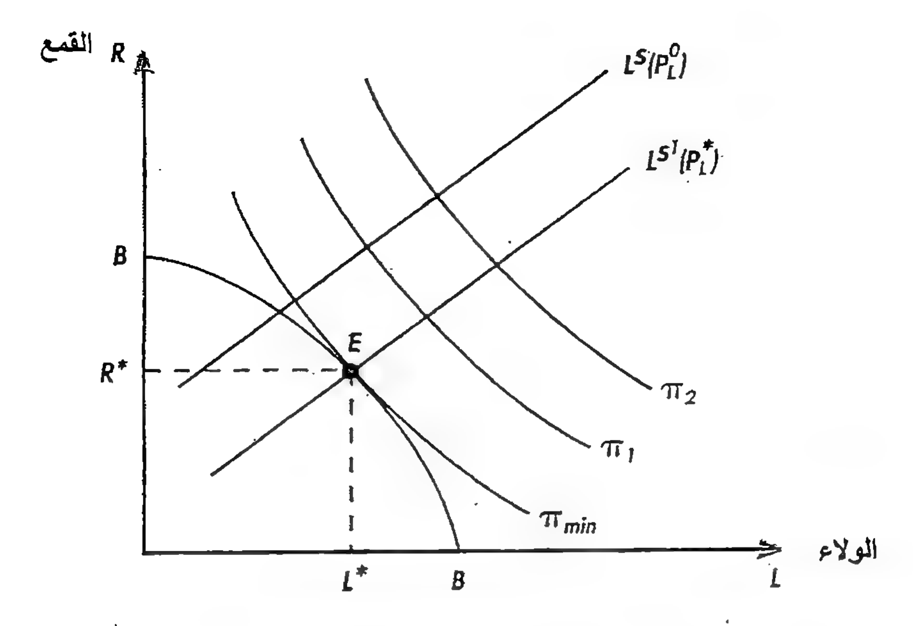
π_L ،$\pi_R > 0$ و

$\pi_{LR} > 0$ ،π_{LL} ،$\pi_{RR} < 0.$

وهذه العلاقات تعنى أن الاستخدام المستمر لأى من هاتين الأداتين بمفردها، سيؤدى إلى الغلة المتناقصة فى إنتاج السلطة، وأن هناك أيضًا بعض التكامل بين القمع والولاء فى إنتاج السلطة السياسية، ويصور الشكل (٣-١) دالة الإنتاج فى شكل مجموعة من خطوط السلطة المتشابهة isopower lines (π_i)، والتى تدل فيها الخطوط الأعلى على وجود سلطة أعلى.

ثانيًا: افتراض أن كمية الولاء المتاحة للدكتاتور – هى مثل أى سلعة رأسمالية، تكون ثابتة على المدى القصير؛ ولكنها قابلة للتغيير على المدى الطويل.

شكل (٣ – ١) مستويات التوازن للقمع والولاء تحت حكم دكتاتور القمع الناعم



وعلى الجانب الآخر، يكون مستوى القمع متغيرًا فى المدى القصير وأيضًا فى المدى الطويل.

ثالثًا: التمييز بين نوعين من الدكتاتورات: الدكتاتور الشمولى وديكتاتور القمع الناعم. وتستخدم الدكتاتورية الشمولية أدوات التحكم الجماعى لتعظيم قوة سيطرتها على الشعب الواقع تحت سيادتها، ويعتقد الكاتب أن هذه الوظيفة المستهدفة تتمشى مع خصائص الدكتاتورية الشمولية الواردة فى حنا أرندت (١٩٥١/١٩٧٣) وفريدريك و برزنسكى (١٩٦٥) أو فريديريك هايك (١٩٤٤)(*). ومن ناحية أخرى؛ فإن دالة الهدف لدكتاتور القمع الناعم هو تقليل تكلفة الموارد للبقاء فى الحكم. وفى الشكل (٣–١)

(*) انظر– بصفة خاصة – **Arendt** (ص ٣٢٠)، والمناقشة فى **R.Burrows**(١٩٦٨).

لا يسعى هذا الدكتاتور إلى الحصول على سلطة أعلى على الشعب تزيد على تلك المتمثلة فى خط القوة المتشابه (π_{min}) وعند أى مستوى أقل من السلطة يكون العزل هو مصير هذا الدكتاتور، وفى حالة حصوله على موارد أكثر من المتطلب الحصول عليها ($\pi = \pi_{min}$) (سنناقش القيود على الموارد فيما بعد) فهو لا ينفقها على القمع أو الولاء؛ ولكن على استهلاكه الشخصى أو استهلاك عائلته. ولما كان دكتاتورات القمع الناعم يبقون دائمًا عند π_{min} (ما داموا فى السلطة) فيتبع ذلك فى الحال وجود علاقة عكسية بين كمية L و R المطلوبة لهذا الدكتاتور؛ إذ إن زيادة فى R ينتج عنها هبوط فى مستوى L المطلوبة.

والآن، سنقوم بمناقشة عرض الولاء لدكتاتور القمع الناعم. يفترض الكاتب أنه رُغْمَ من أن الدكتاتور قد يكون له احتكار على المكتب السياسى الرسمى؛ فلا يحتكر السلطة السياسية فى البلاد؛ ولكن بدلاً من ذلك يواجه معارضة فى شكل بدائل كامنة للحكومة. وقد ينشأ المواطنون وجماعات المصالح (ربما سرًا) روابط مع قادة المعارضة الكامنة. بمعنى آخر قد يكون لمثل هؤلاء الدكتاتورات احتكار لقوى سياسية قانونية؛ ولكن ليس لديهم احتكار للولاء السياسي.. ماذا يحدث لعرض الولاء لهذا الدكتاتور إذا ازداد مستوى القمع السياسي؟ لكى نحلل التجاوب التقليدى للمواطن، يقول الكاتب فى إطار العمل يكون الولاء للحكومة أو لقادة المعارضة هو أصل رأسمالى ثابت يتراكم لكى تسهل التبادلات السياسية. وقد يُنظَر إلى كل مواطن على أنه يحمل "محفظة" متراكمة مُثلى من تلك الأصول، واضعين فى الاعتبار المعدلات المتوقعة للعائد ومخاطرها. وكما هو موضح فى النظرية المعيارية لاختيار المحفظة (انظر لعرض أرو ١٩٧١) فإن التغير فى مدى المخاطرة أو معدل العائد لأى من هذه الأصول، سيجعل المستثمر يغير من محفظته المرغوب فيها. وهذا التغير قد يتفسخ إلى دخل عادى أو تأثيرات إحلالية،

بمعنى أن المواطنين أو جماعات المصالح الذين يجادلون ضد الحكومة، ويتظاهرون ضدها.. إلخ يقدمون بالضرورة ولاءهم لشخص ما يرغب في تقديم سياسة بديلة، والزيادة في القمع تؤثر على المخاطر المرتبطة بتراكم هذه الأصول وأيضًا في العائد عليها.

وازدياد عمليات القمع، قد يأخذ شكل زيادة في نطاق نواحي النشاط المحظورة أو في مستوى مراقبة نواحي النشاط الممنوعة، أو في حجم العقوبات المفروضة على هؤلاء الذين يقبض عليهم للمشاركة في هذه النواحي من النشاط، ومهما كان الشكل الذي تتخذه؛ فإن مخاطر عدم الولاء بين المواطنين تتزايد، وينعدم المعدل المتوقع للعائد. ومن وجهة نظر المواطنين وجماعات المصالح؛ فإن نواحي الجذب للتعامل مع المعارضة تتناقص؛ بينما تزداد نواحي الجذب النسبية للتبادل مع الدكتاتور أو ممثليه. وتتضمن آثار الإحلال أن ولاء المواطن العادي – ومن ثم مجموع عرض الولاء للدكتاتور، سوف يرتبط إيجابيًا مع مستوى عمليات القمع؛ إلا أنه يوجد تأثير الدخل الذي يعمل في الاتجاه المعاكس. فالزيادة في عمليات القمع إما أن تزيد احتمال أن يكون الفرد هو ضحية العقاب أو أنها تزيد من حجم العقاب الموقع، حتى ولو كان الفرد في معظم الأحيان ذا ولاء للسلطة. وتقلل تلك الحقيقة من ثروة الفرد، ما دامت الاستثمارات في الولاء السياسي هي سلعة عادية، فهي تخفض الاستثمار في الولاء السياسي بالنسبة للنظم الحاكمة (وأيضًا للمعارضة). وعند مستويات قمع منخفضة، سيكون هذا التأثير ضئيلاً لمعظم الأفراد. فمثلاً إذا ما وُجهت عمليات القمع مباشرةً وأساسًا لخصوم معارضة واضحة للنظام – كما كان الحال في السنوات الأولى للنازية الألمانية – (مثلاً إلى اليهود)؛ فإن ولاء هذه الجماعة من الواضح أنها ستنخفض؛ ولكن الأفراد الذين لا يندرجون في هذه الجماعة، قد يفترضون بعقلانية أنهم لن يكونوا ضحايا للسياسة القمعية لهذا النظام. وبناءً عليه، فما دام مستوى عمليات القمع منخفضا نسبيًا، كان يبدو أنه من المعقول

افتراض أن المؤثرات البديلة تسود على تأثير الدخل لمعظم المواطنين؛ فـإذا كان ذلك هو الحال؛ فإن مجموع موارد الولاء السياسى سيرتبط إيجابيًا بمستوى عمليات القمع، كما صُوِّرَ بالمنحنيين L^s فى الشكل (٣ – ١).

ويعتمد أيضًا منحنى عرض الولاء للدكتاتور، على متغيرات أخرى خلاف مستوى عمليات القمع. وفى هذا الإطار؛ فإن المواطنين وجماعات المصالح يعرضون الولاء لأنهم يتوقعون أن يحصلوا بدورهم على نصيب ما من مكاسب المبادلة السياسية. ويمكن تمثيل هذا العائد أو العطايا للمعارضين كثمن للوحدة المتلقاة من الولاء (P_L)، والتمييز بين الثمن الذى يُحْصَل عليه والثمن المدفوع سيناقش بعد قليل. ويفترض الكاتب أن منحنى عرض الولاء يرتبط إيجابيًا بهذا السعر؛ ففى الشكل (٣ – ١) فإن الزيادة فى P_L من P_L^0 إلى P_L^* تؤدى إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين.

وأخيرًا؛ فإن عرض الولاء يعتمد أيضًا على الأداء الاقتصادى للنظام economic performance (PE). وعلى سبيل المثال يفترض أن الأداء الاقتصادى كان أفضل مما كان متوقعًا، عندئذ فالقيمة لجزء معطى من العطايا مقابل الصفقات ستميل إلى الصعود، وسيزيد عرض الولاء؛ ولهذه الأسباب؛ فإن عرض دالة الولاء يمكن كتابته كالآتى:

$$L^s = L^s (R ، P_L ,PE) \quad (2)$$

حيث:

$$\frac{\partial L^s}{\partial R} > 0 \quad ، \frac{\partial L^s}{\partial P_L} > 0 \quad ، \frac{\partial L^s}{\partial PE} > 0.$$

ويمكن إكمال هذا النموذج بتقديم تكلفة المَوْرد رسميًا إلى دكتاتور القمع والولاء. والتكلفة لكل وحدة من القمع P_R، هى تكلفة الحصول على القوة البشرية والمعدات الرأسمالية للبوليس، والسجون، والنظام القضائى. ويبدو معقولاً افتراض أن تلك التكلفة لكل وحدة، ليست تحت سيطرة دكتاتور

القمع الناعم؛ رغم أن بعض الدكتاتورات قد تكون لديهم قدرة علـــى إنتـــاج طرق قمع أكثر كفاءة عن أخرى، كما سيُناقش قريبًا؛ لذلك ســيُفترض أنهـــا ثابتة أى مثلاً ($P_R = \bar{P}_R$).

وتكلفة الابتداع والحفاظ على الولاء بالنسبة للدكتاتور (P_L) تشمل تكلفة وابتداع وتوزيع ريع الاحتكار الناشئ من بناء السدود والكبارى، ومن تقديم مزايا للمواطنين وهكذا.. وابتداع الولاء عملية بارعة؛ لأنها تشمل بالضرورة خلق اعتقاد لدى المواطنين بأن الدكتاتور يمكن الاعتماد عليه فـــى رعايـــة مصالحهم؛ لذا تشمل التكلفة المتضمنة تكاليف التواصل إضافة إلـــى التكلفـــة الواقعية للمشروعات الضخمة، مثل: السدود والكبارى. يتبع ذلـــك أن ســـعر الطلب وهو الثمن المدفوع لكل وحدة من رأسمال الولاء بواسطة الـــدكتاتور (P_L^D) يختلف عن سعر العرض، وهو السعر الذى يتلقاه مقدمو الولاء (P_L^S)، لأن السعر الأول يشمل كل التكاليف التى يتحملها الدكتاتور لخلـــق الـــولاء والحفاظ عليه؛ بينما يشمل الأخير الجزء الفعلى فقط الذى يتلقاه مقدمو الولاء. وعادةً فإن السعرين سيتحركان معًا، ولكن على سبيل المثال: فإن الزيادة فى كفاءة إنتاج الولاء تتضمن (P_L^D) بانخفاض كثير؛ وليس بالـــضرورة (P_L^S) أكثر انخفاضًا، وبصرف النظر عن التغيرات الخارجية، يفترض الكاتـــب أن النسبة (P_L^D/P_L^S) ثابتة. يتبع ذلك أن الرموز الملحقة S أو D ستُستبعد لتبسيط الترقيم ما دامت لم تكن مُتطلبة؛ ولكى نعرض دالة نفقات الـــدكتاتور، فمـــن الملائم أن نعيد كتابة المعادلة (2) باستخدام P_L بدلاً مـــن L كمتغيـــر تـــابع، بمعنى آخر:

$$P_L = P_L(L, R, PE) \qquad (2')$$

حيث:

$$\frac{\partial P_L}{\partial L} > 0, \quad \frac{\partial P_L}{\partial R} < 0, \quad \frac{\partial P_L}{\partial PE} < 0.$$

عندئذ دالة نفقات الدكتاتور، تكون ببساطة كما يلى:

$$B = P_R R + P_L (L ، R ، PE) L \quad \text{.................} \quad (3)$$

والمعادلة (3) التى تتضمن علاقة عرض الولاء للمعادلة (2') يعرضها خط الميزانية المحدب BB فى الشكل (٣ – ١). والمتغير B لا يمثل الميزانية الإجمالية للحكومة؛ لأنها لا تشمل أى موارد أُنْفِقَتْ على الاستهلاك الشخصى للدكتاتور؛ ولكن B تمثل تكاليف الموارد للدكتاتور حتى يبقى فى السلطة، ولا يتقيد الدكتاتورات بأى مستوى معين من B؛ لأنه على الأقل إلى حد ما تمكِّنهم سلطاتهم من زيادة الموارد الموجودة تحت سيطرتهم من خلال زيادة الضرائب أو الاقتراح، أى ببساطة المصادرة (رُغْمَ أن هذه الأساليب قد تكون لها تأثيرات ضارة على الاقتصاد، وبالتالى وعلى احتمالات الاستهلاك المستقبلى للدكتاتور). وهناك طريقة بسيطة لتقديم الميزانية الإجمالية للدكتاتور ستُناقش بعد قليل. أما الآن فإن المؤلف يشير ببساطة إلى أن الموارد التى تُنْفَق على R أو L للإبقاء على استحواذ السلطة، تُستَبعد من الاستهلاك الشخصى لدكتاتور القمع الناعم. ولهذا السبب يناضل الدكتاتور لتقليل تكاليف الموارد اللازمة للبقاء فى السلطة. وبناءً على هذا سيكون حساسًا لـ (P_L/P_R) وهى التكلفة النسبية لكل وحدة من R و L.

ومشكلة دكتاتور القمع الناعم، هى تقليل تكاليف الموارد للبقاء فى السلطة، بمعنى أن يخفض من المعادلة (3) المرتبطة ب (1) كما فيما يلى:

$$\text{Min } V = P_R R + P_L (L ، R ، PE) L + \lambda \; [\pi_{min} - \pi (L ، R)] \quad \text{........} \quad (4)$$

وذلك فيما يتعلق بالاختيار R و L (يُفترض فى PE أن يكون متغيرًا خارجيًا فى الوقت الحاضر، أى (PE = PE)، وذلك ينتج عنه:

$$\frac{\partial V}{\partial L} = \frac{\partial P_L}{\partial L} L + P_L - \lambda \; \frac{\partial \pi}{\partial L} = 0. \quad \text{..................} \quad (5)$$

$$\frac{\partial V}{\partial R} = \frac{\partial P_L}{\partial R} L + P_R - \lambda \ \frac{\partial \pi}{\partial R} = 0 \text{ ،.................} \qquad (٦)$$

واللذان يمكن توحيدهما للحصول على التعبير المألوف.

وباتحاد (5)، (6) ينتج الآتى:

$$\frac{\pi_L}{\pi_R} = \frac{P_L + LP_{LL}}{P_R + LP_{LR}} \quad .... \qquad (٧)$$

حيث:

$$\pi_L = \frac{\partial \pi}{\partial L} \text{ ، } \pi_R = \frac{\partial \pi}{\partial R} \text{ ، } P_{LL} = \frac{\partial P_L}{\partial L} \text{ ، } P_{LR} = \frac{\partial P_L}{\partial R}$$

والمعادلة (6) تشبه الحالة العادية لتقليل التكلفة، فيما عدا أن التكلفة الحدية للقمع ($P_R + LP_{LR}$) تكون أقل من ثمنها؛ لأن الزيادة فى R تسمح للدكتاتور بأن يحصل على الولاء عند سعر منخفض ($\frac{\partial P_L}{\partial R} < 0$) .

وتوازن المدى الطويل، الذى وُصِفتَ بالمعادلة (6) يتمثل فى النقطة E فى الشكل (٣-١)، وهى فريدة فى نوعها إذا ما سلكت دالة الإنتاج سلوكًا جيدًا، وإذا ما كان خط الميزانية محدبًا. وعرض دالة الولاء ذات الانحدار إلى أعلى، لا يشكل أى قيد إضافى (أى يجب أن تمر خلال النقطة E)؛ لأن تلك العلاقة مشمولة فى القيود على الموازنة. وفائدتها الأساسية ستتضح لاحقًا عندما نتحول إلى الحالة الساكنة المقارنة فى (القسم 3B).

ويمكن وصف حالة خاصة مثيرة من هذا النموذج العام؛ إذا ما افترضنا أن الموازنة الإجمالية لدكتاتور القمع الناعم (وهى الموازنة التى تشمل الموارد الحكومية التى حُولت إلى استخداماته الشخصية، إما فى شكل استهلاك شخصى أو لإيداعها فى حسابات فى بنوك سويسرا) تنشأ فقط من فرض ضريبة دخل تتناسب مع تعظيم الإيراد، ووفقًا لـ ج. برنان – و– ج. بوكانان (١٩٨٠)

فلندع t = معدل الضريبة، Yo = الدخل المبدئى (قبل الضريبة). والضريبة تقلل من جهد العمل، وبالتالى الدخل بـــ η (مرونة الدخل بالنسبة لمعدل الضريبة)، ويكون الإيراد الضريبى عندئذ [tYo (1 – ηt)]. وإذا تـم أيـضًا افتـراض أن معدل نمو الدخل المُتـاح للـسكان ($\dot{Y}_D$) هـو مقـارب جيـد لـــ PE (الأداء الاقتصادى للدكتاتور)(*) عندئذ يمكن وصف دكتاتور القمــع النــاعم كمُعظِّم للأرباح؛ أى الفرق بين الإيراد الكلى والتكلفة الكلية للبقاء فى السلطة، كما فى لمعادلة (8):

$$\text{MAX } Z = tY_o(1-\eta t) - \bar{P}_R R - P_L(R, L, \dot{Y}_D)L + \lambda\,[\,\pi_O - \pi(L,R)\,] \quad \ldots (8)$$

حيث:

$$(\dot{Y}_D) \equiv 1-t)Y_o(1-\eta t)) \quad \text{معدل النمو ل}$$

وبتعظيم (8) بالنسبة ل t و R و L ينتج عنها نفس حــالات التفاضـــل الأول لـــ R و L اللتين وُصِفا فى المعادلات (5) و (6) [أو (7)] وهى تنتج تلك الحالة الأخرى لـــ t:

$$\frac{\partial z}{\partial t} = Y_o(1-2\eta t) - \frac{\partial P_L}{\partial t}L = 0. \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (9)$$

أو

$$Y_o(1-2\eta t) = \frac{\partial P_L}{\partial t}L \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (9)'$$

حيث:

$$\frac{\partial P_L}{\partial t} \equiv \frac{\partial P_L}{\partial \dot{Y}_D}\frac{\partial \dot{Y}_D}{\partial t} \succ 0.$$

(*) انظر الأدبيات عن دورة الأعمال السياسية؛ حيث ترتبط الشعبية السياسية لمؤشــرات مختلفة للاقتصاد الكلى، مثل نمو الدخل المتاح للفرد. ويبحث تلك الأدبيـــات الــسينا (١٩٩٥)، وجيفرى بانكس وأريك هانوشيك (١٩٩٥).

والجانب الأيسر من المعادلة (9أ؛ وهو $Yo\ (1 - 2\eta t)$) يُسمى الإيـراد الحدى من زيادة معدل الضريبة. أما الجانب الأيمن من نفس المعادلة وهـو ($\frac{\partial P_L}{\partial t} L$)، فيُسمى التكلفة الحدية التى تتصاعد؛ لأن الضرائب الأعلى تقلـل الدعم السياسى أو الولاء، ويجب أن تُعوَّض بدفع سعر أعلى للولاء للحفـاظ على L من الهبوط وتقليل π دون π_o.

ومن المعادلة (9)، نجد أن المعدل الأمثل للضريبة هو:

$$t^* = \frac{1}{2\eta}\left[1 - \frac{\frac{\partial P_L}{\partial t} L}{Y_o}\right] \quad (10)$$

ويختلف هذا عن معدل الضريبة الذى يؤدى إلى تعظيم الإيراد وفقًـا لكل من برينان وبوكانان والذى ببساطة هو ($t^* = \frac{1}{2}\eta$). ومعدل الـضريبة "المعظم للربح" الموصوف فى المعادلة (9) يكون أكثر انخفاضًا عـن هـذا لأن ($\frac{\partial P_L}{\partial t} > 0$).

والتحليل الحالى هو أكثر عمومية من تحليل برينان – و– بوكانـان؛ لأنه يتضمن الاهتمام الذى يواجه أى دكتاتور بأن رفع معدل الضريبة يزيـد من المعارضة ضد نظامه، ولا توجد مثل هذه المشكلة فى تحليلهما؛ حيـث يُفترض أنه ليس لديه أى صعوبة فى البقاء فى السلطة وحتى عند معـدلات الضرائب المُصادرة.

٢ – ب: تأثير الأداء الاقتصادى على سلوك دكتاتور القمع الناعم

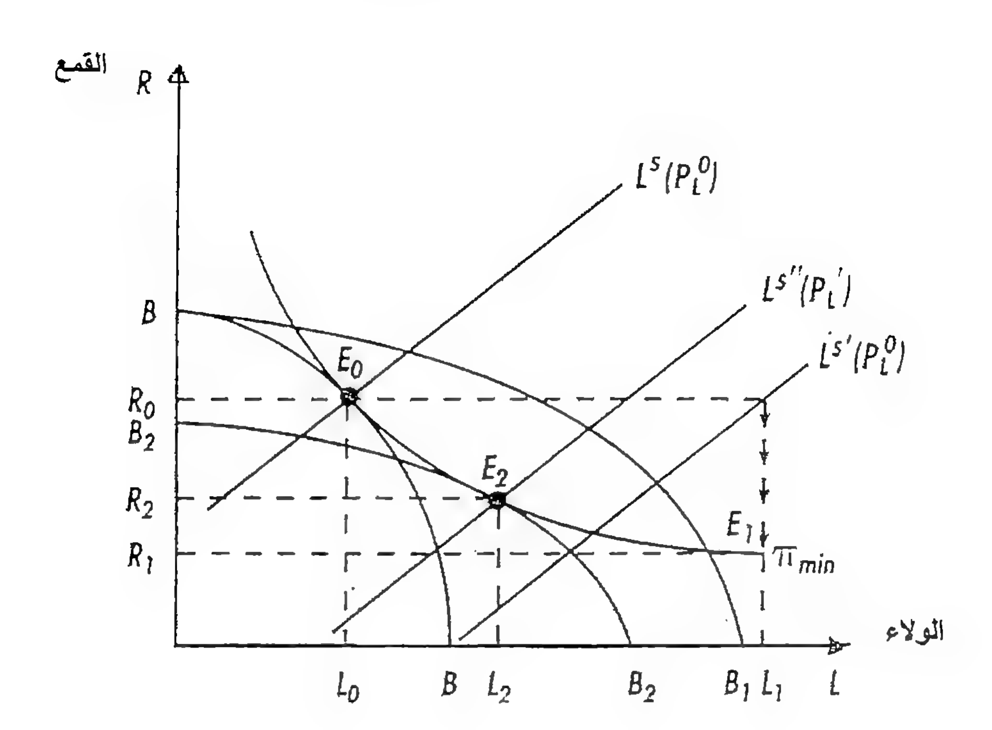
Effects of economic performance on the behavior of a tinpot

لكى نشرح عمل النمــوذج المــذكور، ســنفترض –أولاً– أن الأداء الاقتصادى يتحسن، وأن النظام قادرٌ على الادعاء بالفضل فى هذا التطــور، والتحليل واضح كما يعرضه رسم بيانى بسيط. ففى الشكل (٣–٢) تمثل Eo التوازن المبدئى للنظام، التى عندها P_L، L، R معطاة بواسطة P^0_L، L_0، R_0. والتحسن فى الأداء الاقتصادى ينقل منحنى عرض الولاء إلى اليمين إلى $L^{s'}$، وفى المدى القصير يوجد الآن عرض زائد للولاء ($L_1 - L_0$). وهنا تكون L_1 و R_0 الخاصة بالقمع غير ضرورية للبقاء فى الــسلطة، وســوف يرخــى الدكتاتور من R إلى R_1 متضمناً توازناً جديدًا على المدى القصير عنــد E_1؛ إلا أنه فى المدى الطويل؛ فإن العرض الزائد للولاء يتــضمن أن الــدكتاتور يمكنه السماح بتخفيض الثمن المدفوع للولاء P_L وهذا ينقل L^s جزئيًا للخلــف إلى $L^{s''}$، كما يغير أيضًا من انحدار خط الموازنة إلى BB_1، وبمــا أن (P_L / P_R) تهبط فإن التوازن النهائى للمدى الطويل يجب أن يكون عند نقطة إلى اليمين من E_0؛ فمثلاً عند E_2 (B_2B_2 الموازى لــBB_1)؛ وذلك يعنى زيادة فى L إلى L_2 وانخفاض فى R إلى R_2. بمعنى آخر؛ فإنه فى ظل نظام دكتاتور القمــع الناعم فالتحسن فى الأداء الاقتصادى ينتج من زيادة فى الولاء وانخفاض فى مستوى القمع السياسى.

ويلاحظ أنه إذا استمر الأداء الاقتصادى قويًا عبر فترة من الزمن؛ فإن مستوى القمع سيستمر فى الهبوط، وفى النهاية يحتاج الدكتاتور إلى استخدام قليل من القمع للبقاء فى السلطة، ويمكنه أيضًا أن يفوز فى انتخابــات حــرة بدرجة معقولة.

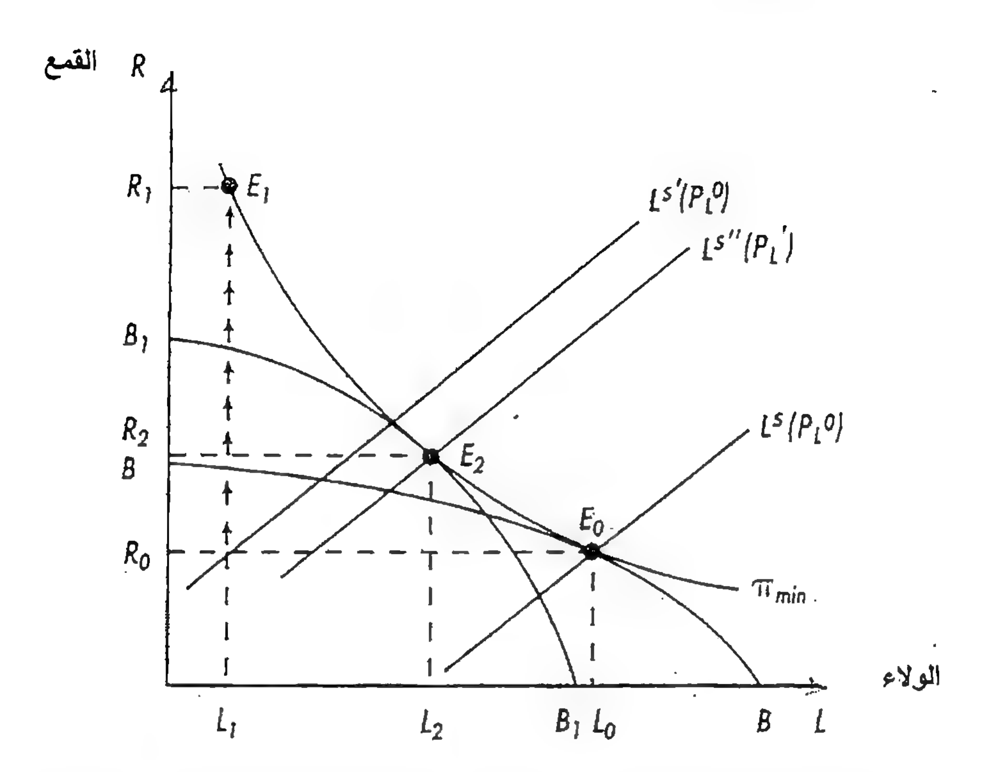
على الجانب الآخر إذا افتُرِضَ، أن هناك تدهورًا فى الأداء الاقتصادي؛ فإن منحنى عرض الولاء سيتحرك إلى اليسار (من L^s إلى $L^{s'}$) كما يُرى فى الشكل (٣–٣)، فعند R_0، يكون منحنى الولاء قد هبط إلى L_1 وتكون R_0 للقمع، وL_1 للولاء غير كافية؛ لكى يظل الدكتاتور فى السلطة (أى $\pi < \pi_{min}$)، والتجاوب الملائم للدكتاتور فى المدى القصير هو أن يزيد من R إلى (على الأقل R_1). بمعنى إحداث توازن جديد فى المدى القصير عند E_1، وهكذا فإن تجاوب المدى القصير للتغيرات فى الأداء الاقتصادى لا تكون متناظرة asymmetric؛ فالتدهور فى الأداء الاقتصادى يستدعى زيادة حادة فى القمع؛ بينما التحسن فيه ينتج عنه فقط استرخاء بدرجة أكثر صغرًا. [قارن ($R_1 - R_0$) فى الشكل (٣–٣) بالنسبة إلى $R_0 - R_1$ فى الشكل (٣–٢)] وينشأ عدم التناظر من سببين، أولهما: أن الزيادة فى القمع عند تراجع الأداء الاقتصادى تكون ضرورية للبقاء فى السلطة؛ بينما يحفز الجشع انخفاضًا فى R عند تحسن الأداء الاقتصادى، وثانيهما: أن المعدل الحدى المتناقض للإحلال بين R، L يتضمن أن الحجم المطلق للزيادة فى R المطلوب للبقاء فى السلطة عندما يتراجع الأداء، يكون أكبر من حجم الانخفاض المحتمل عندما يتحسن الأداء الاقتصادى. ويسبب ذلك عدم التناظر؛ فإن الارتداد المقطعى cross - sectional regression بين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادى (مثل معدل نمو الدخل القومى المستخدم فى دراسة بلسون (١٩٨٢) وأيضًا دراسات أخرى، وبين مؤشر القمع، مثل: مؤشر دار الحريات المدنية freedom house لن يكشف بالضرورة عن العلاقة الحقيقية بين هذين المتغيرين.

شكل (٣-٢) التحسن فى الأداء الاقتصادى
يخفض من القمع فى نظام القمع الناعم



شكل (٣ – ٣) التراجع فى الأداء الاقتصادي
يزيد من القمع فى نظام القمع الناعم

[لاحظ أن زيادة القمع فى المدى القصير فى هذا الـــشكل، ($R_1 - R_0$) يكون أكبر من النقصان ($R_0 - R_1$) فى الشكل (٣ – ٢)]



وبالطبع فإن الدكتاتورات خاصة ذوى القمع الناعم منهم، ليسوا كاملين تمامًا، وقد يرتكبوا أحيانًا بعض الأخطاء، وإذا لم يرتكبوها عندئذ؛ وبافتراض أن لديهم سيطرة على موارد كافية للحصول على الحد الأدنى من الربح π_{min}؛ فلن يتم خلعهم أبدًا من السلطة. والخطأ الكلاسيكى لدكتاتور القمع الناعم هو تجاوبه لسوء الأحوال الاقتصادية بالعمل على استرخاء عمليات القمع بـــدلاً

من زيادتها (لأسباب معينة ستتضح فيما بعد. ويطلق الكاتب على ذاك خطأ من دكتاتور القمع الناعم الذى يلتبس عليه الأمر، بالدكتاتور الشمولى). فمثلاً هناك من الشواهد على أن شاه إيران قد تجاوب بهذه الطريقة بالنسبة لغليان الشارع الذى نتج جزئيًا من التدهور الملحوظ فى الأحوال الاقتصادية بعد عام ١٩٧٦، وكانت النتيجة خلعه عن العرش (أرجوماند ١٩٨٦).

وفى المدى الطويل فإن استمرار القمع عند R_1 يكون مكلِّفًا (لأن R_1 و L_1 ليس حلاً لتقليل التكلفة) وغير ضرورى (لأنه عند R_1 سيمتد عرض الولاء إلى ما بعد L_0)، وبناءً عليه، يستطيع الدكتاتور أن يسمح لـ R بأن ينحرف إلى أسفل، بشرط أن تزداد P_L لإلغاء القصور فى L الذى قد يرتفع مرة أخرى إذا ما ارتدت R مرة أخرى إلى R_0. والصعود فى P_L من P_L^0 إلى P_L^1 ينقل $L^{s'}$ جزئيًا إلى الخلف إلى $L^{s''}$، ويلوى قيود الموازنة فى الاتجاه المبين فى الشكل (٣-٣)؛ لكى يكون التوازن الجديد فى المدى الطويل عند E_2. ذلك يعنى (مقارنة بالتوازن المبدئى) هبوطًا فى L وزيادة فى R. وبمعنى آخر: فإن التدهور في الأداء الاقتصادى لنظام دكتاتور القمع الناعم، ينتج عنه هبوط فى الولاء وزيادة فى القمع السياسى.

٢- ج: الأنظمة العسكرية: Military regimes

يمكن تمييز عدد مختلف من الأنظمة العسكرية، ويتوقف ذلك على درجة مشاركة القوى المدنية، وهنا يعتبر الكاتب أن النظام العسكرى هو أحد النظم الذى تستحوذ فيه مجموعة على السلطة من خلال انقلاب، والتى تكون فيه أعلى رتبة حكومية قد خدمت (أو مازالت تخدم) فى القوات المسلحة، والتى يعتمد فيها الحكام أساسًا على تأييد ومساندة هيئة الضباط للاحتفاظ بالسلطة.

وكما ذُكر فى تلك المقدمة، يوجد أمران ذوا أهمية خاصة فيما يتعلق بالأنظمة العسكرية، وهما:

١- لماذا تكون هذه الأنظمة غير مستقرة؟

٢- لماذا يقومون فى كثيرٍ من الأحيان بتسليم السلطة طواعية إلى حكومات مدنية؟

للبدء فى التحليل، سَيُفْتَرَضُ أنه بمقارنة النظام العسكرى بالنظام المدنى، أن هناك ميزة نسبية للنظام العسكرى عند القمع وضرر نسبى فى تراكم الولاء السياسى. ومن السهل فَهْم الافتراض بأن النظام العسكرى ستكون له ميزة القمع. وعلى كلٍ؛ فإن المهارة المركزية للنظام العسكرى تكمن فى العبارة الشهيرة لـ "لاسويل" وهى "إدارة العنف". وإضافة إلى ذلك؛ فقد ثار الجدل فى كثير من الأحيان؛ أنه بمقارنة النظم العسكرية مع النظم المدنية؛ فإن الأولى يكون الأمر فى غير مصلحتها عندما يصل الأمر إلى بناء قاعدة سياسية مدنية؛ لذا يقترح ستيفان (١٩٧١، ص ٢٦٣) أن "الحكومة العسكرية لا تسمح بسهولة بوجود مستوى عادى من الخلاف والنقاش المطلوب لبناء أو المحافظة على ائتلاف مع المدنيين". وقد نوَّه آموس بيراميتر وفاليرى بنيت (١٩٨٠) إلى أنه من الناحية التاريخية، أظهرت النظم العسكرية " عدم القدرة على السماح بالمشاركة السياسية" (ص ٢٠)، ويقترحان بأن هذا حقيقى؛ لأن مثل هذه النظم تميل إلى المساواة بين المشاركة الجماعية والاضطرابات السياسية، واحتمال حدوث العنف؛ لذا رغم عدم وجود دليل كَمِّى جُمِعَ عن هذا الأمر؛ فإن الإجماع العام بين المراقبين لهذه النظم يتراءى كما افترضه إريك نورد لنجر (١٩٧٧): "أن القليل من النظم العسكرية قد حاولت بناء تكتلات شعبية، وعند تكوينها اتضح أنها هياكل غير مؤثرة؛ لأنه لم يسمح لها بالمشاركة الحقيقية. " (ص ٥٨)

ومع افتراض، أن القيود على الموارد للنظام العسكرى أكثر عمقًا من النظام المدنى [مثلاً نقارن BB مع B_2B_2، فى الشكل (٣-٢)]، والتوازن المبدئى للنظام العسكرى يكون عند نقطة مثل E_0 فى الشكل (٢-٣) (مقارنًا بـ E_2 فى النظام المدنى)، وذلك يتضمن استخدام عمليات قمع أكثر R، وولاءً سياسيًا أقل L (مقارنًا بالنظام المدنى). فما الذى يجعل النظام العسكرى غير مستقر؟ للإجابة عن هذا التساؤل على المرء أن يُمعن النظر فى الدوافع وراء تدخل العسكريين فى الحياة السياسية. ورغم كثرة الأسباب وتعقدها بدون شك فهى تتراوح من الاشمئزاز من سلوك الساسة المدنيين، والخوف من تولى الشيوعيين السلطة - إلى الرغبة فى استعادة النظام للحياة السياسية. ويوجد حافز واحد يَبْرُز لبساطته وعموميته؛ ألا وهو الرغبة فى زيادة الموازنة العسكرية، ويوجد دليل جوهرى لمساندة أهمية هذا الحافز؛ فقد صنَّف روبرت بوتنام (١٩٦٧) عشرين دولة من أمريكا اللاتينية وفقًا لمدى التدخل العسكرى، ووجد ارتباطا موجبًا بين هذا المتغير والإنفاق الدفاعى كنسبة من إجمالى الناتج القومى GNP. كما صنَّف فيليب شميتر (١٩٧١) بلاد أمريكا اللاتينية إلى ثلاث مجموعات وفقًا لمستوى التدخل العسكرى، ووجد أن مصروفات الحكومة المركزية المخصصة للإنفاق العسكرى تراوحت ما بين ٩ - ١٤ ٪، وبعد ذلك إلى ١٩٪ مع ازدياد مستوى التدخل العسكرى. وقد وجد نوردلنجر (١٩٧٧) أن الجزء من إجمالى الناتج القومى المخصص لنفقات الدفاع، كان - تقريبًا- الضعف فى البلاد ذات هيئة ضباط البريتوريان(*) عن تلك التى قبل فيها العسكريون السيطرة على الحياة المدنية.

(*) الحرس الإمبراطورى الرومانى. ويمكن القول بأنهم ذوى الحظوة الخاصة (المترجم).

بمعنى آخر، وبطريقة مباشرة جدًا لشرح التدخل العسكرى فى السياسة؛ فالكاتب يعرض العسكريين كنموذج لمكتب تعظيم الموازنة، وملاحظة أن التدخل هو استراتيجية متاحة للعسكريين لزيادة موازنتهم فى البلاد ذات النظم السياسية الضعيفة. كما نوقشت فى مكان آخر (بريتون و ووينتروب ١٩٧٥، ١٩٨٢، وينتروب ١٩٩٧)، وتحقيق تعظيم الموازنة هو مطلب محدد جدًا لدرجة أنه يمثل بطريقة مرضية أهداف معظم الأجهزة، أساسًا بسبب وجود فرص جوهرية لسهولة التنقل mobility بين الأجهزة المختلفة فى معظم البيروقراطيات؛ إلا أن هذا الاعتراض لا ينطبق على النظام العسكرى، الذى يميل إلى أن يكون نظامًا هرميًا مغلقًا. ولما كانت فرص العمل للأفراد العسكريين محدودة فى الأجهزة خارج الهرم الوظيفى العسكرى؛ فإن تعظيم الموازنة فى كثير من الأحيان يكون الاستراتيجية المتاحة الأكثر جاذبية لرفع المرتبات والمكانة والقوة للأفراد العسكريين. ونتيجة لذلك فأهداف الدكتاتوريين العسكريين ليست بالضرورة أن تكون بصفة عامة مثل أهداف دكتاتوريات القمع الناعم.

لنفترض– إذن– أن العسكريين استولوا على السلطة من نظام مدنى. ونتيجة لذلك تتحرك نقطة التوازن من E_2 إلى E_o فى الشكل (٣–٢)، عندئذ يتقدم العسكريون للقيام بأحسن ما تفعله الحكومات العسكرية – وهو بالتحديد رفع مرتبات الأفراد العسكريين – ولهذا عواقب معينة؛ ألا وهى رفع ثمن القمع، P_R (بمعنى أنها تدمر الميزة النسبية للعسكريين فى الحكم)، وفى الشكل (٣–٢) فإن قيود الموازنة BB ستتمحور إلى أسفل تجاه نقطة الأصل من النقطة B على المحور الأفقى (لا يُرى هنا)، بمعنى أن انحداره سوف ينبسط. ونتيجة لذلك بعد أن تحقق هدفه الرئيسى (زيادة الموازنة العسكرية) فإن الحكومة العسكرية التى كانت تعمل بطريقة عقلانية، سوف تسلم السلطة إلى نظام مدنى؛ ولكن بالطبع بعد أن تكون قد تلقت ضمانات مناسبة من الحصانة من توقيع العقوبات، وتخفيضات الموازنة من قبل النظام الجديد، وبالطبع فإن الحكومة العسكرية التى تسعى للبقاء فى السلطة لا يكون ذلك

لمجرد أن ترفع الموازنة العسكرية؛ ولكن ستستشعر بالخطر الذى قد تشكله هذه الزيادات المُغالى فيها للمرتبات، فمثل هذا العمل سيقوِّض مقدرتها على الحكم. لذلك قد تحاول أن تحد من ذلك أو تحصره فى جماعات فرعية معينة من العسكريين؛ إلا أن هذا العمل يميل إلى إنتاج معارضة تدمر التماسك الداخلى للنظام العسكرى، ومن المحتمل أن يولِّد انقلابًا مضادًا، والانقلابات المضادة شائعة فى الحكومات العسكرية، ووفقًا لدراسة جاقن كينيدى (١٩٧٤)، فإن الانقلابات المضادة فى الحكومات العسكرية شائعة تمامًا، ويحتمل أن يكون عددها ضعف ما فى الأنظمة المدنية والكثرة الغالبة منها تتضمن الإطاحة بحكومة عسكرية واستبدال بها أخرى.

ونتيجة لذلك فليس من الصعب توضيح أسباب عدم استقرار النظم العسكرية أو لماذا تنتهى الغالبية العظمى من هذه النظم إلى انسحاب العسكريين طواعية. وليس من غير المألوف على الحكومة العسكرية عندما تكون فى السلطة أن تكافئ مؤيديها، فكل النظم السياسية يُفترض قيامها بذلك. والأحزاب السياسية التى تساندها النقابات، يُفترض أنها تكافئ هذه النقابات عندما تكون فى السلطة، والأحزاب السياسية التى تساندها جماعات الأعمال، من المفترض أن تكافئ تلك الجماعات عندما تكون فى السلطة؛ ولكن الشيء الغريب فيما يتعلق بالحكومات العسكرية: أنها فى عملية مكافأة مؤيديها، تميل إلى أن تضعف أكثر مما تُقوِّى مقدرتها على الحكم؛ ورغم أن هذه النقطة ليست توضيحًا كاملاً لهذه النظم؛ فإنها توضح فعلاً عدم استقرار النظم العسكرية، ولماذا تنتهى عادة بتحويل السلطة طواعية إلى نظم مدنية.

٣- النظم الدكتاتورية الشمولية Totalitarian regimes

إن الاختلاف بين هذه النظم ونظم دكتاتورية القمع الناعم ينعكس في المتطلبات القصوى لكل منها. ففى النظام الشمولى يفترض الكاتب أن الدكتاتور أو القائد (هتلر – ستالين) أو "القائد العظيم" (ماوتسى تونج)

يستخدمون أدوات القمع والولاء لتحقيق أقصى درجة من السلطة على الشعب الذى يحكمه، ويعتقد أن هذا الهدف يتناسب مع وصف مثل هذه النظم فى دراسة أرندت (١٩٥١، ١٩٧٣)، وفريدريك – و– برزنسكى (١٩٦٥)، وهايك (١٩٤٤). والأمثلة التاريخية الكلاسيكية هى ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتى (ستالين فى الثلاثينيات) من القرن الماضى. ومثلاً فى ذروة سلطة هتلر، كان الشعب الألمانى لا يخضع لأى قوانين؛ بل إلى إرادة الفوهرر، كما يتضح من خطبه وملاحظاته الأخرى، ومخالفة القوانين تعتبر قيدًا على سلطة القائد (أرندت ١٩٥١). فكيف تكون المفاهيم المتعددة للحكم الشمولى مفيدة؟ وإلى أى مدى يمكن تطبيقها فى مجتمعات أخرى؟ (مثل روسيا بين عهدى ستالين وجورباتشوف أو الصين المعاصرة) – ذلك سؤال يحتاج إلى كثير من النقاش(*). وسوف يقدم الكاتب بعض الأدلة على هذا الأمر لاحقًا فى هذا الفصل.

وعلى أية حال؛ فالحالات القصوى الاستثنائية تكون مفيدة فى كثير من الأحيان فى الناحية التحليلية. وهذا المفهوم للنظم الدكتاتورية الشمولية مفيد حتى الآن؛ لأنه يضعها ودكتاتورية القمع الناعم على طرفين متناقضين. ومعظم الدكتاتوريات الحقيقية فى العالم تقع بلا شك بين هذين النقيضين.

ومن وجهة النظر الاقتصادية؛ فإن السؤال الرئيسى لا ينصب كثيرًا على المتطلبات القصوى؛ ولكن على طبيعة القيد على تحقيق أقصى درجة من السلطة للقائد الدكتاتورى الشمولى. كما أن اعتبارات الموازنة قد تفرض قيدًا(**)، وعلى الأخص عند النقطة التى تفرض فيها ضرائب على الإيراد المعظِّم، على كل قاعدة ضريبية متاحة؛ إلا أن القائد يستطيع دائمًا أن يؤمِّم

(*) انظر كمثال، باروز (١٩٦٨)، والمراجع به.

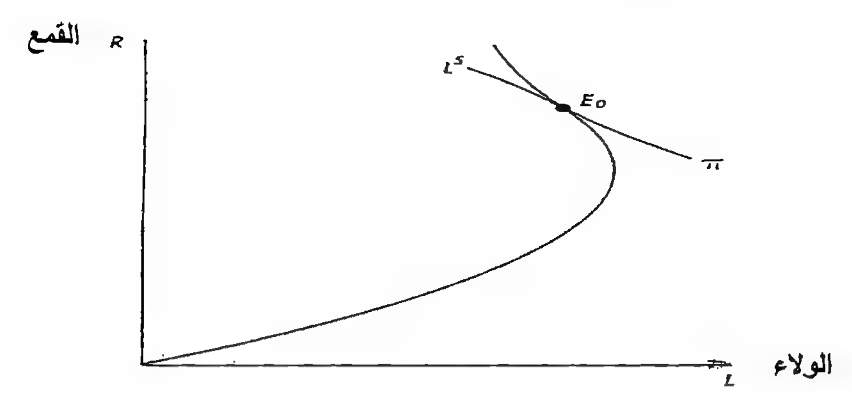
(**) عندما تفرض اعتبارات الموازنة قيدًا مرتبطًا؛ فإن القارئ يستطيع بسهولة التحقق من أن النظام الشمولى الذى يعظم النفوذ، والخاضع لقيود الموازنة سوف يستجيب بنفس الطريقة تمامًا للتغيرات الخارجية فى الأداء الاقتصادى كتابع لقيود الولاء (كما قدمت فى النص باختصار).

أو يصادر الموارد مباشرةً. وقد تؤدى إلى تأثيرات التدهور الاقتصادى، مثل: الديون المعدومة – التى وفقًا لصياغة بيكر (١٩٨٣) تقيد سلوك مصالح الجماعة الحاكمة – إلى إحداث مشاكل؛ ولكنها لا تفعل ذلك فى الوهلة الأولى؛ إلا أنها بالضرورة تقلل من سلطة القائد، عندئذ يفترض المؤلف لغرض الجدل: أن القائد يتجاهل قيد الموازنة والقيود السعرية (وقد نوقش ذلك بشكل موسع فى الباب الخامس)، فهل يوجد أى قيود أخرى على تعظيم سلطة القائد الدكتاتورى الشمولى؟

من وجهة نظر القائد، يكون الاعتبار الأساسى هو ولاء الشعب. وقد صُوِّرَتْ مشكلة ذلك القائد فى الشكل (٣-٤)، وما دام منحنى العرض الإجمالى للولاء ينحدر إلى الخلف وأعلى، يستطيع الدكتاتور أن يزيد من سلطته على الشعب بزيادة مستويات القمع. نتيجة لذلك، كان منحنى Ls منحدرًا إلى أعلى على امتداد نطاقه، ويكون التوازن الوحيد الممكن حلاً مزويًا يتضمن القمع التام للشعب، وهو هدف –غالبًا– ما كانت تقوله أرندت: إن النظام النازى قد أعد نفسه "على الهيمنة الدائمة على كل فرد فى كل مرحلة من مراحل حياته" (١٩٥١ / ١٩٧٣، ص ٣٢٥)، وهو النظام الذى تضمنه أحيانًا، وقد تحقق ذلك؛ إلا أن حشدًا كبيرًا من الدلائل أشارت إلى أن النظام النازى لم يحقق هذا الهدف (بروزات ١٩٨١). هذا فضلاً عن أن الاعتبارات النظرية تقول إن هناك صدامًا بين القمع التام وتحقيق أقصى قدر من السلطة على الشعب.

ولكى نرى ذلك نستدعى من مناقشة سابقة: أن الزيادة فى القمع تحدث تأثيرات معارضة على منحنى عرض الولاء للنظام. وتأثير الإحلال (التغير فى كمية الولاء الذى يُعْرَض؛ نتيجة لانخفاض العائد أو زيادة مخاطر عدم الولاء) دائمًا ما يحابى النظام. ومن ناحية أخرى؛ فإن الزيادة فى احتمال اكتشاف وجود اتصالات فعلية أو كامنة بإحدى الحركات المعارضة، أو زيادة فى العقوبة المفروضة على هذه المخالفة يقلل من الثروة المتوقعة.

شكل رقم (٣-٤) توازن القمع والولاء تحت نظام الدكتاتورية الشمولية



هذا الانخفاض فى الثروة له تأثيره على أثر الدخل الذى يدفع الفرد إلى تقليل كل الاستثمارات فى الولاء السياسى بما فى ذلك الولاء للنظام.

وعند المستويات المنخفضة من القمع، يكون من المعقول هو افتراض أن تأثير الدخل يكون صغيرًا بالنسبة لمعظم الناس؛ لذا فإن استجاباتهم يسيطر عليها أثر الإحلال (كما سبقت مناقشة ذلك سلفًا فى التحليل لدكتاتورية القمع الناعم)؛ إلا أنه مع زيادة مستوى القمع، يصبح تأثير الدخل أكبر، ويصبح عدد وحجم المجموعات المعارضة أصغر. وعند المستويات المرتفعة جدًا من القمع قد تُمحى المعارضة للنظام. نتيجة لذلك يصبح تأثير الإحلال صغيرًا لدرجة العدم، ويصبح مستوى القمع ضخمًا جدًا. وعندئذ – وفى النهاية– يجب الوصول إلى النقطة التى عندها يكتسح تأثير الدخل تأثير الإحلال لمعظم المواطنين مُحدثًا زيادة العرض الإجمالى للولاء للنظام وينحنى للخلف كما يصوره الشكل (٣-٤).

وتتعزز هذه النقطة إذا ما لاحظنا أن عملية القمع ستكون عادة عرضة للخطأ. والمعارضون الحقيقيون للنظام لا يعرِّفون أنفسهم بأنهم كذلك.

كما كان يجب استنتاج المعارضة الفعلية أو المحتملة للنظام من سلوكيات وخصائص معينة. وعند المستويات المنخفضة للقمع، يكون التعرف على قيادات المعارضة أمرًا سهلاً نسبيًا.

وعند المستويات المرتفعة من القمع، يصبح ذلك أكثر صعوبة. ونتيجة لذلك، فحتى الأفراد ذوى الولاء التام كان يجب أن يكونوا أكثر حرصًا فى إنشاء أو الحفاظ على شبكة عمل لاتصالاتهم. وقد يظهر فيما بعد ويعرفون أن استثماراتهم قد تمت مع الأشخاص "الخطأ". مثل هذا الاحتمال يوضح الجهود الضخمة لحملات ستالين لتطهير الحزب الشيوعى فى أواخر الثلاثينيات من القرن الماضى للحصول على اعترافات غير واقعية من المتهمين فى محاكمات موسكو الاستعراضية ذات السمعة السيئة، وكلما زادت الشكوك داخل الحزب، بالنسبة للذنب الحقيقى للمتهم، ازداد توقع إحجام كثيرين من أعضاء الحزب عن القيام بأى استثمارات، حتى لو كان ذلك بدافع الولاء التام، خشية من أن يكونوا هم أنفسهم ضحية لهذا الرعب والإرهاب. وفى الحقيقة؛ فإن هناك بعض الدلائل، بأنه فى أواخر الثلاثينيات، شعر ستالين بأن عمليات التطهير قد تم التمادى فيها (شابيرو1971، ص435). وتفسر هذه الحقيقة "عمليات تصفية القائمين بها"، والاسترخاء النهائى للرعب فى نهاية عام 1938.

وإذا ما أصبح منحنى عرض الولاء منحنيًا للخلف؛ فإن "مثالية" الدكتاتور الشمولى تكون عند نقطة مثل Eo فى الشكل (٣-٤)؛ حيث يكون منحنى العرض المتجه إلى الخلف ملامسًا لأعلى خط مشابه للسلطة يمكن الوصول إليه.

ورسميا يختار القائد L، R لتعظيم السلطة maximize؛ ولكن هذا يخضع للقيد الذى يفرضه منحنى عرض الولاء – بمعنى أن مشكلة القائد هى:

$$\text{Max. } \pi(L ، R) + \lambda\ [L^s - L^s(R ، \overline{PE})] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (11)$$

والحل ببساطة هو:

$$\frac{\pi_R}{\pi_L} = \frac{\partial R}{\partial L} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (12)$$

والذى يبين أنه إذا كان منحنى عرض الولاء هو القيد الوحيد؛ فإن انحدار منحنى العرض يجب أن يكون نفس الشيء؛ مثل: انحدار خط السلطة المشابه عند النقطة المثلى (E_O) شكل (٣–٤). مع ملاحظة أن الدكتاتور قد لا يزال قادرًا على زيادة سلطته بطريقة أفضل من الأداء المتوقع (PE) أو بصعود ثمن الولاء (P_L) كما ستتم المناقشة بشأنه لاحقا؛ ولكن عند E_O يكون وُصِلَ إلى حدود القمع كوسيلة لزيادة السلطة على الشعب.

أحد آثار هذا النموذج هو أنه فى النظام الدكتاتورى الشمولى، يُجرى تنفيذ القمع إلى النقطة التى يؤدى فيها زيادة القمع إلى تخفيض عرض الولاء. ويكون التنبؤ المضاد سليمًا بالنسبة لدكتاتور القمع الناعم. ويستتبع ذلك أن إجراء اختبارٍ واحدٍ للاستدلال عما إذا كانت الدكتاتورية شمولية أم قمع ناعم، يتعلق بالسلوك الحدى لعرض الولاء استجابة للتغير فى مستوى القمع عند نقطة التوازن. والشيء المثير للاهتمام، هو أنه قد جُمعَتْ بعض الأدلة على هذا الأمر لمصلحة النظام السوفيتى السابق. وباستخدام معلومات من مشروع مقابلة شخصية سوفيتية، حسب باهرى – سيلفر (1987)، حُسِبَتْ درجة "تميز KGB"(*) أى العلاقة بين الكفاءة المقدَّرة لـ KGB ودرجة التأييد للأهداف

(*) جهاز البوليس السياسى فى الاتحاد السوفيتى السابق. (المترجم)

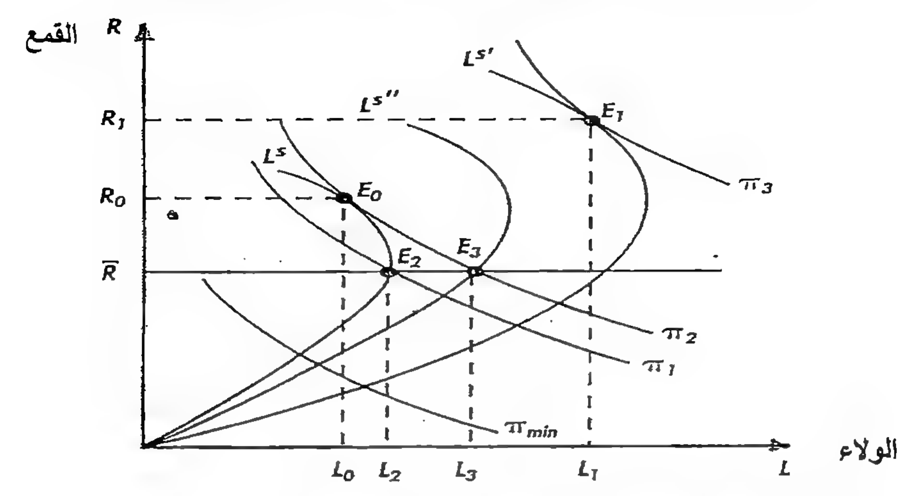
المختلفة للنظام، بمعنى أن الرعايا (2793 لاجئ سوفيتي) قد طُلب منهم تصنيف قادة المؤسسات السوفيتية المختلفة بمعايير مختلفة شاملة مقياسًا للمقدرة والكفاءة. وقد سُئلوا أيضًا عن مدى تأييدهم للأهداف المتباينة للنظام وقد وجد باهرى وسيلفر: أنه رغم أن التأييد لأهداف النظام كان يرتبط إيجابيًا بالكفاءة المقدَّرة، وأمانة قادة المؤسسات المتنوعة باستثناء KGB، فإن مُعامل الارتباط كان (معنويًا) سلبيًا بالكفاءة المقدرة لـ KGB. ولذا فأيا ما كانت محدودية الإجراءات والبيانات(*). فالنتائج تبين فعلاً أنه على الأقل، فيما يتعلق بتلك الإجابات: أن الاتحاد السوفيتى تحت حكم بريجنيف، كان لا يزال نظامًا دكتاتوريًا شموليًا.

هذا ويختلف النظام الدكتاتورى الشمولى عن نظام دكتاتور القمع الناعم، فى تجاوبه للصدمات الخارجية. افترض على سبيل المثال: أن أداء النظام فى سبيله إلى التحسن، وأن القائد يستطيع أن يدَّعى الفضل لهذا التحسن، ويمكن أن يكون هذا التحسن (كما هو الحال بالنسبة لدكتاتور القمع الناعم) فى أى نوع من أنواع الأداء، بما فى ذلك النجاح فى الحرب أو حل مشكلة سياسية كبرى؛ ولكن نركز هنا على الأداء الاقتصادى، مثل: التحسن فى معدل النمو الاقتصادي، وتخفيض معدل التضخم، أو البطالة... إلخ. وأى تحسن فى أى من أبعاد الأداء، ينقل منحنى عرض الولاء إلى اليمين، كما يصوره الشكل (٣-٥)، ويكون التوازن الجديد فى E_1.

(*) المشكلة الرئيسية كانت أن المهاجرين فى كثير من الأحيان كانوا غير تقليديين – على سبيل المثال: 85% منهم كانوا يهوداً و30% مستقاة من أدبيات محظور تداولها (Samizdat).

شكل (٣-٥) كيف تتأثر مستويات التوازن القمعى والولاء فى النظم الشمولية

بالتغيرات فى الأداء الاقتصادى والسياسة فى العالم الغربى



وتزداد سلطة النظام على الشعب بدون غموض (لأن منحنى عرض الولاء يتحرك إلى اليمين، والمنحنى الجديد $L^{s'}$ يجب أن يكون ملامسًا لخط أعلى من منحنى القوة المشابه، أعلى من منحنى العرض القديم L^s). وبالنسبة لمعظم الحالات الأكثر وضوحًا (أى حدوث انتقال موازٍ لمنحنى العرض المرتد للخلف، وهو من الخطوط المتجانسة) فإن مستوى القمع يميل إلى الزيادة أيضًا؛ ويرجع السبب فى ذلك ببساطة، إلى أن الزيادة فى عرض الولاء نتيجة للتحسن فى الأداء يعطى القائد فرصة لحشد قوة أكبر. ولما كان القائد يعظم نفوذه (على خلاف دكتاتور القمع الناعم الذى يبذر الموارد الزائدة ببساطة على الاستهلاك الشخصى) فهو ينتهز هذه الفرصة للقيام بذلك.

وفى الاتحاد السوفيتى السابق، ودول أوربا الشرقية الاشتراكية التابعة، كان هذا الأداء جيدًا بطريقة مدهشة لعدة سنوات؛ إلا أنه منذ الستينيات فصاعدًا؛ فإن الأداء الاقتصادى وفقا لقياسه بمعدل نمو الدخل القومى

أو الإنتاجية تراجع بثبات (أوفر1987). ويصورٌ نموذجنا أنه تجاوبًا مع هذا الانحدار ستتلاشى مستويات السلطة والولاء والقمع. وحتى قبل انهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى السابق وأوربا الشرقية، كان يوجد دليل يؤيد هذا الرأى. فمثلاً: ذكر ستيفن وايت ((1986 أن الأداء الاقتصادى فى أوربا الشرقية قد انحدر فى خلال الثمانينيات، وبحثت الأحزاب عن طرق أخرى لتضمن "الشرعية"، ونوَّه عن الآتى:

١- **زيادة استخدام آلية الانتخابات:** فبينما كانت الترشيحات "فى الانتخابات الشيوعية" المتعددة فى الانتخابات، ظاهرة منعزلة فى الستينيات؛ فإنها كانت من الخصائص العامة لأكثر من نصف دول أوربا الشرقية فى الثمانينيات.

٢- **الاندماج السياسي:** كانت نسبة السكان الذين ينتمون إلى الحزب قد ازدادت بثبات من 3-4% فى الخمسينيات إلى 6-10% فى السبعينيات والثمانينيات.

٣- **الاندماج فى الجمعيات.**

٤- **تحريض المواطنين فى البلدان ذات الحكومات المتعاقبة على ممارسة كتابة الخطابات للحزب والدولة والصحافة.** وبالطبع؛ فإن الأحداث التى تلت فترة 1989-1991 فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية، كان من الصعب تخيلها قبل أن تناسب الحقيقة مع هذا النموذج. وحقيقة القول: إن فى الصين الشيوعية، وحيث تحرر الاقتصاد وكان النمو كبيرًا، ولم يَتَراخ مستوى القمع السياسى. ذلك لأن الأحداث فى كل من الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية والصين الشيوعية، كانت تتسق بالارتباط الموجب بين مستوى الأداء الاقتصادى، ومستوى القمع المتنبأ به هنا بالنسبة للأنظمة الدكتاتورية الشمولية. وأخيرًا وربما الأكثر أهمية: أن النموذج يتضمن مستوى متوسطًا من القمع ومستوى متوسطًا من الولاء، يرتبطان إيجابيًا بالنظم الدكتاتورية

الشمولية؛ ففى الشكل(٣-٥) يزداد كل من القمع والولاء للتحركات على طول منحنى عرض معين (ما عدا الجانب الحدي). وتقترح تلك الحقيقة: أنه مادام مثل تلك الأساليب ناجحة؛ فإن مستوى الولاء فى الأنظمة الدكتاتورية الشمولية، يكون عاليًا مقارنة بنظام دكتاتورِ القمعِ الناعم. وهناك من الشواهد غير الرسمية، ما يثبت صحة ذلك؛ فلقد لُخِصَ وفُسِّرَ فى الباب 13 للنظام النازى، وفى الباب 10 للنظام السوفيتى. ومما هو جدير بالملاحظة: أنه عندما فشلت الشيوعية اقتصاديًا – وعندما تراجع التأييد لها – انهارت أنظمة عديدة؛ لذا فإن انهيار الشيوعية يتناسب مع حقيقة أنها كانت تعتمد إلى حد ما على تأييد السكان. وعندما تلاشى هذا التأييد نتيجة لفشل النظام فى الوفاء بوعوده تلاشى النظام كذلك.

والتفسير للأنظمة الدكتاتورية الشمولية التى يقترحها هذا النموذج، يختلف تمامًا عن تلك التفسيرات السائدة فى الأدبيات، بما فى ذلك تلك التى وضعها المؤيدون لمفهوم الدكتاتورية الشمولية، ونُقَّادهم كما أنها تختلف تمامًا عن تركيبة " الاقتصاد الموجَّه " المستخدم على نطاق واسع فى الأدبيات الاقتصادية فى البلاد الاشتراكية. والفكرة الأساسية هنا: أن سمات القمع فى مجتمعات الدكتاتورية الشمولية، تساعد على بناء جوهر مؤيدى الولاء والذين تقوم علاقاتهم مع النظام أساسًا على علاقة المبادلة أكثر مما هى علاقة قهر. فالنظام يحتضن ما يقدَّم من هذا الدعم، من خلال آلية مؤسسية التى تيسر تراكم الولاء وتنفيذ الصفقات والمبادلات، تلك المؤسسة هى الحزب الشمولى.

ولتحقيق هذا الدور؛ فالحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى، على سبيل المثال: قد نُظِّمَ بطريقة معينة. أولاً– سيطر الحزب على النظام الإنتاجى، وكان هذا صحيحًا وفقًا لمفهوم رسمى (المادة 6 من الدستور السوفيتى، نص على أن الحزب هو القوة القائدة والموجهة للمجتمع السوفيتى) وفى القطاع الصناعي–على الأقل– بمفهوم غير رسمى (تدخل الحزب بعمق

فى النظم الإنتاجية) فقد كان كل مصنع، حتى ولو كان حجمه متواضعًا، يحتوى على خلية من الحزب.

نتيجة لذلك، كان للحزب تحكم أقوى بدرجة كبيرة على البيروقراطية أكثر مما للحزب الحاكم فى بلد ديمقراطى على الخدمة المدنية؛ فتحكم الحزب فى الترقيات والوصول إلى مدى واسع من العلاقات بما فى ذلك الإسكان والنظام المغلق للمستشفيات والمحلات الخاصة (ما ثيوز 1978) الذى يصف هذه المزايا تفصيلاً. استخدم الحزب هذه الموارد كحوافز لتشجيع المرؤوسين على التنافس ضد بعضهم بعضا بسبيل الولاء، لدفع أهداف الحزب، وممكنًا كما فى نموذج "بطولة الدورى" (انظر ليزر روزن ١٩٨١). فعندما كان النظام يعمل بكفاءة كان المرؤوسون يتنافسون بسبيل الولاء لدفع أهداف رؤسائهم بإظهار مبادراتهم وتفانيهم ومرونتهم (أكثر من إطاعة الأوامر هو ما نوقش مفصلاً أكثر فى الباب 10) وفى مقابل ذلك أكد الحزب: فى " العقد الضمنى " أن الأداء الولائى سوف يُكافأ ويُحافَظ عليه؛ بمعنى أن الرؤساء داخل الحكومة والوزارة أو الهرم الحزبى لن ينكثوا وعودهم للمرؤوسين. وبهذه الطريقة أحل الحزب الشيوعى حقوق الملكية الإلزامية لحل مشكلة الغش المتبادل التى هى من سمات المبادلات عندما تغيب حقوق الملكية المبنية على أسس قانونية.

وكان أحد أسباب استطاعة الحزب تحقيق هذا الدور توقعه أن يكون مؤسسة طويلة الأجل؛ لذا فالمبادلات مع مرور الوقت عبر الأجيال – مثلاً – كانت ممكنة. وتشرح هذه الحقيقة أحد المعالم المعروفة للنظم الدكتاتورية الشمولية؛ وهو توجههم نحو النمو الاقتصادى؛ وإلا فإنه ليس من الواضح لماذا يمكن أن تكون مثل هذه السياسات محل اهتمام النظام. فالقادة يستطيعون ببساطة ممارسة قوة احتكارهم بالعيش فى بذخ. لماذا يضحون بالاستهلاك الحالى من أجل المستقبل؛ بينما لم يكونوا بعد في السلطة؟ ولماذا يقومون بمثل هذه التضحية عندما يكون من غير المحتمل أن يخلفهم أبناؤهم وبناتهم؟

فإذا كانت العضوية فى القمة، على سبيل المثال: فى المكتب السياسى (البوليتبرو) يمكن الحصول عليها من خلال البيع؛ فإن قادة المكتب السياسى، كان يمكنهم تجميع القيم الرأسمالية لسلطاتهم؛ وبذلك يكون لديهم الحافز للمحافظة عليها(*) وكان من الواضح لماذا لم تتبع هذه الطريقة؛ إلا أن البديل قد يُطرح، إذا ما قام الحزب الشيوعى بتسهيل عمليات المبادلات بين الصغار والكبار. فى هذه الحالة؛ فالاختلافات فى التفضيل الزمنى يمكن محوها من خلال المقايضة؛ فالكبار (القيادة) ستقتفى السياسات ذات التوجه التنموى، وعلى الصغار تقديم وأداء الولاء فى المقابل. ذلك يوضح النظرة "المستقبلية" المتفردة لكل الأحزاب الشمولية (زايخ(**) – الألف سنة – الجمعيات المبكرة للفاشية مع الحركة الفنية المعروفة بالمستقبلية – والبرنامج الهائل للتصنيع الإجبارى الذى نفّذه ستالين).

وإضافةً إلى فرص التبادل؛ فإن الحزب الدكتاتورى الشمولى لديه عدد من السمات التى تسهّل الاستثمار فى الولاء للحزب وقد وُصِفَ هذه السمات فى الفصل العاشر (عن النظام السوفيتى السابق) وفى الفصل الثالث عشر (عن النظام النازى). ويمكن فهم الطريقة التى كانت تعمل بها هذه السمات فى النقاط التالية عن النظام السوفيتى السابق، والتى ينطبق أغلبها على النظام الصينى المعاصر (والدر 1986) وكذلك عن النظام السوفيتى المنقضى. أولا بعكس الديمقراطية لم تكن هناك مشكلة بدون تكلفة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية (إحدى طرق الاستثمار فى الولاء)، التى كانت مطلوبة وتتابع وتكافأ (لمزيد من التفاصيل عن تلك الممارسات وغيرها (انظر هوف – فينسود) ١٩٧٩، شابيرو ١٩٧١، من أجل المعالجة التاريخية). ثانيا: كانت عضوية الحزب ميزة حصرية خاصة جعلت عملية الإبعاد والطرد ممكنة، والتهديد بالطرد لعدم الولاء – سواء أكان ذلك على أساس فردى أو جماعى وكانت حملة تطهير الحزب من الواضح

(*) هذه النقطة طرحها أيضا دافيد تشاب (١٩٨٨).
(**) جمهورية ألمانيا النازية قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها. (المترجم)

أداة قوية للحافز. ثالثًا: أن الحزب كان تنظيمه مركزيًا، فكان تكوين أيـة فئـات ومجموعات "داخل" الحزب ممنوعًا أى (منـع التكـتلات) حـسب اللائحـة، والاتصالات وكان اتخاذ القرارات يُنظَّم من خلال قنوات مبنية على المـسارات الهرمية القيادية (مبادئ "المركزية الديمقراطية"). فإلى الدرجة التى كانـت هـذه الحوافز الثلاثة فعالة ومؤثرة، كان الولاء يتحول إلى الحزب وهرمـه القيـادى وليس إلى أية تجمعات سياسية داخلة – أو إلى أية جماعات منشقة خارجه. (من وجهة نظر الحزب، كان الانشقاق يهدد المبادلات بنفس الطريقة التى تهدد بهـا جريمة انتهاك حقوق الملكية والكفاءة فى الاقتصاد الرأسمالى).

وهناك نقطة رابعة: تتعلق بدور أيدلوجية الحزب الدكتاتورى الشمولى. وعلى المستوى الأساسى؛ فإن هذه الأيدلوجية هى مجموعة الوعـود التـى كوَّنت أهدافه. فالأيديولوجيات الماركسية واللينينية، كانت تُرى –غالبًا– على أنها نقد للمجتمعات الرأسمالية التى لم تكن ترشد جذريًا (أو تعـوق) العمـل الوظيفى الفعلى للنظام السوفيتى السابق؛ ولكن هذا النقد دعَّم أيـضًا وعـود الحزب وساعد على ترويج الولاء له. وأحد الطرق الواضحة التى أظهـرت هذا الاتجاه هو تحديد الأبطال والأوغاد، إلى جانب تمجيد نواحِ النجاح وتقليل نواحِ فشل الحزب.

وهناك نقطة أخرى أكثر دقة، هى أن أيدلوجية الحـزب الـدكتاتورى الشمولى والإعلام، ربما قد تكون نجحت فى بناء سمعتها بصرف النظر عما إذا كان قد صَدَّقَ الحزب أم لا، وبنفس الطريقة، ووفقًا لـــ كلـين– لفلـر (١٩٨١)؛ فإن الإعلانات كانت تروج السمعة ونوع الولاء لعلامة تجارية فى مؤسسة رأسمالية. وفى نموذجهم ليس من المهم محتوى الإعلان؛ ولكن المهم هو حجمه (المخزون المتراكم) الذى يـوفر المعلومـات؛ ولأن المنتجـات الأفضل يُعلَن عنها بدرجة أكبر أو بدقة أكثر؛ لأن المنتجين يكون لديهم حافز أكبر لتراكم مخزون أكبر من رأس المال الإعلانى للمنتجـات ذات الجـودة

الأعلى- فإن الإعلان يمكن أن يشير إلى الجودة الأعلى. والمشترى الذى لا يعرف شيئًا عن المنتجات المختلفة، فيما عدا المنتج الذى يعلن عنه بطريقة أكثر من الآخر، يمكن بالفعل أن يستنتج أنه ذو جودة أعلى؛ إلا أن الجودة المعلن عنها بطريقة متكررة، هى بالتأكيد إحدى الخصائص التى تتسم بها أكثر أيدلوجية ودعاية الدكتاتورية الشمولية. وهذا يعنى أن الأمر لا يتعلق بمحتوى الرسالة؛ ولكن عدد المرات التى تتكرر فيها (ضخامة استثمارات الحزب فى وعوده) التى تسهم فى السمعة وتروج للولاء.

وبالطبع، فالكلمات رخيصة - فهى الملاذ المتوقع للتهويل والمبالغة والتكرار، وطريقة للتعويض عن تلك الحقيقة. فلماذا تخصص جريدة براقدا ثلثى مساحتها لمدة تسعة أشهر لإعلان التحية لستالين بمناسبة عيد ميلاده السبعين؟ وكما هو الأمر فى حالة الإعلان؛ فإن المرء لا يستطيع أن يكتشف معنى الأيدلوجية بالنظر - فقط- إلى محتواها (عيد سعيد يا ستالين!)، فأحد الجوانب المهمة من الاتصال ليس المحتوى؛ ولكن عدد المرات التى تتكرر فيها الرسالة.

وأخيرًا، وبدرجة أقل خفاءً؛ ولكن ربما كانت أكثر أهمية؛ فإن الحزب كان يعتبرها تتحكم فى توزيع العطايا، وأداة ممتازة لبناء الولاء للحزب(*). (فقد بُحِثَتْ أوجه النقص على نطاق واسع ومكثف بواسطة كورناى ١٩٨٠) وهى ببساطة أوجه النقص التى تخلق فرص اقتناص الريع، والحزب هو الذى

(*) حديثا، بحث كل من أدى شنيزر وجانز سيستريك (١٩٩٦) أثر توزيع الريع الاقتصادى على شعبية الحزب الشيوعى فى الجمهوريات اليوغوسلافية الست للفترة ١٩٥٣ - ١٩٨٨، وقارنوا هذا العامل بالمتغيرات الأخرى، مثل: مستوى القمع أو الظروف الاقتصادية. والمتغير التابع (مقياس الشعبية) هو عضوية الحزب الشيوعى. وبينت تلك النتائج أن الريع الموزع كان المحدد الأكثر أهمية للعضوية، مقترحين هكذا أن مقاربة التبادل السياسى هو أفضل من المقاربات الأخرى فى شرح سلوك تلك النظم.

يتحكم فى الريع وبهذا الشكل؛ فإن وجوه النقص هذه وسيلة ممتازة لبناء الولاء للحزب، ووفقا لهذا التفسير فإن أوجه النقص هى من السمات الدائمة للنظم من النوع السوفيتى ولا يمكن توقع حدوث إصلاح اقتصادى لإزالتها.

وهذا الوصف المختصر لكيفية عمل النظام (للحصول على تفاصيل أكثر لتوضيح لماذا يميل الولاء داخل النظام إلى التآكل بمرور الوقت، انظر البابين التاسع والعاشر عن النظام السوفيتى، والباب الثالث عشر عن النظام النازى) يقترح أنه بالنسبة للمجتمعات الدكتاتورية الشمولية، فالتقنية التنظيمية لتشغيل النظام الاقتصادى على ما يسمى حقوق الملكية المبنية على الولاء، تُعتبر متقدمة جدا عَمَّا فى النظم السياسية الأخرى.

٤- الاستدلالات السياسية Policy Implications

ربما كان ما يثير الدهشة بخصوص النموذج التى طُوِّرَ هنا: أنه يقدم نتائج قوية فيما يتعلق بالسياسات التى يجب أن تتبعها البلدان الديمقراطية وجهًا لوجه مع النظم الدكتاتورية الشمولية ونظم القمع الناعم. وأفترض من خلال ذلك أن الهدف الوحيد للحكومات الغربية هو الترويج للحرية- بمعنى أن بلاد الغرب ليس لديها اهتمامات استراتيجية أو اقتصادية خلاف ترويج الحرية لشعوبها. ومن الواضح أن تلك وجهة نظر مثالية؛ ولكنها تمثل الهدف المصرح به لكثير من سياسات البلدان الغربية.

٤-١: سياسة المعونة تجاه دكتاتوريات القمع الناعم

Aid Policy Toward Tin pots

إن إحدى القضايا الرئيسية الكبرى المتعلقة بدكتاتورية القمع الناعم، هو عما إذا تُمد المعونة الاقتصادية لهم أم لا؟ وإذا ما قُدِّمت، فهل سترتبط بالتحسن فى سجل حقوق الإنسان لمثل هذه النظم؟ الشكل (٣-٦) ويعرض

المأزق السياسى الذى تواجهه الدول الديمقراطية فيما يتعلـق بـدكتاتوريات القمع الناعم. فعندما يكون التوازن المبدئى عند E_0، وبـافتراض – أولاً– أن سياسة تقديم المعونة هى بدون اشتراطات؛ فإن المعونة بهذا الشكل لا تغيـر من التكلفة النسبية للقمع والولاء للدكتاتور، فهى تتضمن – فقط – أنه يمكن إنفاق موارد أكثر ($B'B'$ بدلاً من BB) على القمع والولاء؛ بينما تحافظ على الاستهلاك الشخصى للدكتاتور عند مستواه المبدئى؛ إلا أنه إذا وفَّرت قيـود الميزانية الأصلية موارد كافية للدكتاتور لكى يبقى فى السلطة (فهـى علـى الأقل تلامس π_{min}) فإنه سينفق المعونة ببساطة على استهلاكه الشخـصى. فإن لم يستطع دكتاتور القمع الناعم البقاء فى السلطة بدون المعونة الأجنبيـة (بمعنى إذا كانت BB فى كل مكان أدنى من π_{min})، فالمعونة: سيكون لهـا تأثير، وهو بقاء الدكتاتور فى السلطة ما دامت المعونة؛ وإلا فإن مـستويات التوازن لــ L، R عند L_0، R_0 على التوالى لن تتغير.

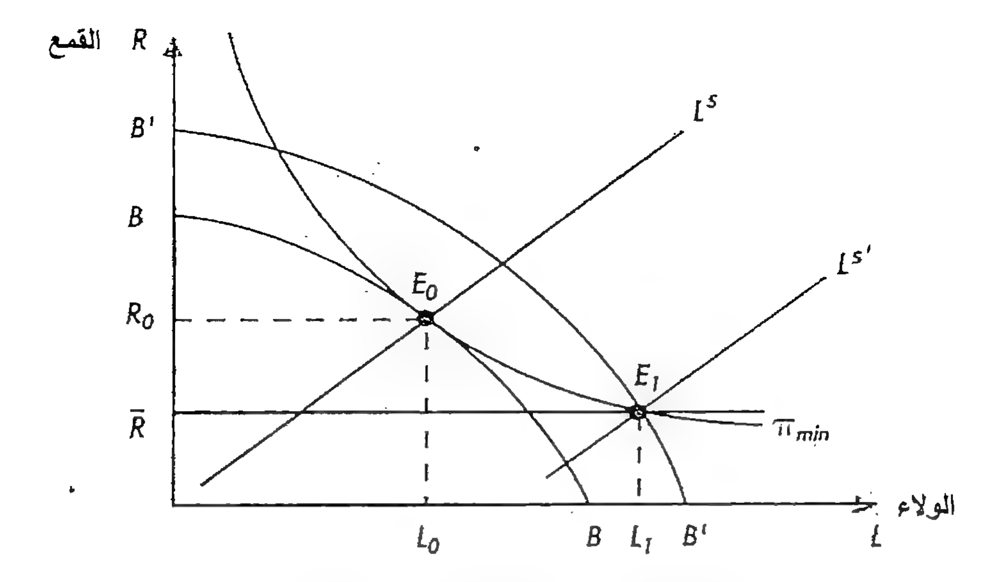
وهناك سياسة بديلة كثيرًا ما يُدعى لها، وهى ربط المعونة بقيد علـى انتهاك حقوق الإنسان من قبل دكتاتور القمع الناعم. وإذا افترضـنا أن هـذا القيد يمكن أن يصبح فعالاً، بمعنى افتراض أن الانتهاك يمكن مراقبته بطريقة ملائمة وأن القيد مُلزم، فسنجد أن الدكتاتور سوف يُقيد بأن يفرض مـستوى من القمع أكثر انخفاضًا من R_0 (أى الذى ليس أكبر من $\bar{R}$) فى الشكل (٣-٦). وكما يوضح هذا الشكل بجلاء؛ فإن تأثير القيد الملزم هو لزعزعة النظـام، وعلى المدى القصير يثبت الولاء عند L_0 مع $\bar{R}$ للقمع، L_0 للـولاء؛ ولـن تكون لدى الدكتاتور القوة الكافية للبقاء فى السلطة مهما كان علـو مـستوى المعونة الخارجية.

وعندئذ، لن تكون إحدى هـاتين الـسياستين فعالـة فـى تخفـيض عمليات القمع.

فالسياسة الأولى: (المعونة بدون قيود) غير فعالة؛ لأنها رغم محافظتها على بقاء دكتاتور القمع الناعم فى السلطة، فهى لا تخلق حافزًا لهذا الدكتاتور لإحلال الولاء محل القمع كوسيلة للبقاء فى السلطة. **والسياسة الثانية:** (المعونة بقيود ملزمة لحقوق الإنسان) غير فعالة؛ لأنها لا تعطى الدكتاتور أى فرصة للقيام بمثل هذا الاستبدال؛ ولكنها تضع الدكتاتور فى خطر فورى بعزله. (فإذا كان هدف السياسة هو إسقاط الدكتاتور، فلماذا إذن نوسع المعونة على الإطلاق؟) وفضلاً عن ذلك فإن كلتا السياستين، قد يكون لهما تأثيرات أخرى ذات نتيجة عكسية. فمثلاً إذا استمرت المعونة لفترة طويلة قد يتحرر الدكتاتور من الاعتماد على الولاء من مؤيديه، وقد يستبدل بمثل هذا الولاء اعتماده على المعونات الأجنبية، خاصة إذا ما وجد أن الحصول على المعونات – يكون أسهل من العمل للمحافظة على الولاء. وبدلاً من ذلك، إذا ما خُلِع الدكتاتور؛ فإن النظام الذى سيحل محله قد يكون أقل قبولاً (وجهة نظر كيركباتريك).

وعلى أى حال، فهناك سياسة ثالثة لها بعض الفرصة للنجاح، تلك هى أن تكون سياسة المعونة، مرتبطة مع قيد لحقوق الإنسان على المدى الطويل بمعنى أنها السياسة التى تصبح أكثر صرامة بمرور الوقت. والهدف هو إجبار الدكتاتور على توازن جديد طويل الأجل عند E_1. فالقيد ذو المدى الطويل، يضمن مستقبلاً أن الدكتاتور سيكون فقط قادرًا فى المستقبل على البقاء فى السلطة عند مستوى من القمع لا يزيد عن R_o. والمعونة تزود دكتاتور القمع الناعم، بموارد كافية "لشراء" الولاء الإضافى المطلوب بلا تضحيات بالنسبة لاستهلاكه الشخصى. وطبيعة قيد المدى الطويل أنه يتضمن السماح بوقت كافٍ لاستثمارات الدكتاتور؛ لكى تنتج التأييد المتطلب. وهكذا؛ فإن هذه السياسة وحدها من بين السياسات التى تُنَاوِلَتْ وتزود دكتاتور القمع الناعم بالحوافز الصحيحة لتقليص عمليات القمع.

شكل (٣-٦) السياسة المثلى للدول الغربية تجاه نظام دكتاتور القمع الناعم



٤ – ب: سياسة المعونة تجاه الدكتاتوريين الشموليين

Aid Policy Toward Totalitarians

إن القضايا الرئيسية للـديمقراطيات فـى التعامـل مـع الحكومـات الشمولية هى:

١- هل يجب على البلاد الديمقراطية أن تشارك فى علاقات اقتصادية (تجارة واستثمار) مع حكومات دكتاتورية شمولية، على أمل أن هذه العلاقات قد تؤدى إلى تحسن الأداء الاقتصادى لمثل هذه الحكومات، أم أنها يجب أن تتبع سياسات مثل سباق التسلح أو العقوبات الاقتصادية التى يمكن، من بـين تأثيرات ممكنة أخرى، أن تسىء إلى الأداء الاقتصادى للنظام الشمولى؟

٢- هل ينبغى على الحكومات الديمقراطية أن تعطى دفعـة لحقـوق الإنسان؟

مرة أخرى، فإن وجهة النظر التى تطرح هذه الأسئلة، هى وجهة نظر علمية، ووفقًا لافتراضات أقدمها نموذجا؛ فإننا نريد أن نعرف أى السياسات سوف تؤدى إلى انخفاض المستوى المثالى للقمع الذى اختاره القائد الشمولى.

يمكن أن نبدأ بسياسة المعونـــة. فالـــشكل (٣-٥) يعـــرض معـــضلة الحكومات الديمقراطية فى التعامل مع الحكومات الشمولية؛ فإذا كانت E_0 هى نقطة التوازن المبدئية. وكانت نتيجة المعونة (من التجارة أو بعض العلاقات الاقتصادية الأخرى المفيدة مع الـــبلاد الديمقراطيـــة)، هـــى تحـــسن الأداء الاقتصادى للنظام؛ وإذا كان النظام يستطيع أن ينال على الأقل جـــزءًا مـــن الفضل من أجل هذا التحسن؛ فإن منحنى عرض الولاء للنظام L^s ينتقل إلـــى اليمين إلى L^{s}. والنتيجة الأكثر قبولاً (انظر المناقشة فى الفصل الثالث) هـــى توازن جديد مثل E_1 فى الشكل (٣-٥). وفيه يحصل الدكتاتور على ســـلطة أكبر وولاء أكثر، ويكون أكثر قمعًا. فى هذه الحالـــة؛ فالنتيجـــة المباشـــرة للمعونة هى الإساءة بدرجة أكبر للحقوق السياسية للشعب (حتى ولو ارتفـــع مستوى معيشتهم). لذا فهذه السياسات، فى حد ذاتها، تميل إلى عدم الفاعليـــة فى زيادة الحرية. ومن ناحية أخرى؛ فإن قيد حقوق الإنسان (مثل قيد ملـــزم عند $\bar{R}$)، إذا ما فرض بمفرده؛ فقد يقلـــل ببـــساطة مـــن ســـلطة النظـــام؛ لذلك لن يكون مقبولاً من القائد الدكتاتور. ويمكن رؤية ذلـــك فـــى الـــشكل (٣-٥)؛ حيث الوضع الأمثل الجديد مع قيد $\bar{R}$ طويل الأمد لحقوق الإنسان، يكون عند E_2، وهو مستوى أقل من السلطة عن E_0؛ ورغم أنـــه لا سياســـة منهما فعالة عند استخدامها بمفردها؛ فإن السياستين يمكن أن تكونا فعّـــالتين باتحادهما معًا. والقاعدة بسيطة - فقيد حقـــوق الإنـــسان طويـــل المـــدى، يمكن طرحه على النظام بشرط أن يصحبه تقديم معونة كافية تسمح للدكتاتور بأن تزيد الولاء له إلى L_3. وعند هـــذه المـــستويات مـــن القمـــع والـــولاء (E_3 فى الشكل ٣-٥) يكون للدكتاتور قدر أكبر من السلطة كما كان من قبل؛ إلا أن القمع ينخفض بنجاح من R_0 إلى $\bar{R}$. ونتيجة لذلك، فبمعونة أكثر قليلاً ستزيد من سلطة الدكتاتور - ولذلك ستكون مقبولة له - بينما مازالت تقلـــل من مستوى القمع فى ظل هذا النظام.

وهناك معضلة أكثر حدة تواجه الدول الديمقراطية فـــى التعامـــل مـــع الدكتاتوريات الشمولية، التى هى فى حالة تدهور، وتبحـــث عـــن الإصـــلاح. يقترح التحليل فى الشكل (٣-٥) كما بُيِّنَ إن التجاوب الملائم تجاه هذا التدهور الاقتصادى لحكومة شمولية، هو حدوث بعض الاسترخاء فى عمليات القمـــع، (مثلاً من R_1 إلى R_0 فى الشكل (٣-٥))؛ إلا أن الخطوة التالية فـــى التتـــابع – على أى حال – هى الإصلاح الاقتصادى وليست التحرر السياسى الكامل؛ إذ إن التحرر الجوهرى (أى $R_0 > R$) سوف يقلـــل ببـــساطة مـــن الـــولاء (والسلطة) بدرجة أكبر. فضلاً عن ذلك؛ فإن القائـــد يتوقـــع أن الإصـــلاحات الاقتصادية المبدئية سوف تسبب مصاعب واسعة النطاق (مثل حدوث بطالـــة، أو ارتفاع فى الأسعار) ومن ثم تخلق احتمالات للاضطراب السياسي، وهكـــذا فإن مشكلات القائد ستتفاقم فقط بالتحرير السياسى (الذى يسمح للمعارضة بأن تنتظم وظهور تأثيرات المحاكاة). وبناءً عليه؛ فإن التتابع الأمثـــل للإصـــلاح بالنسبة لقادة النظام الشمولى هو بعض الاسترخاء فى عمليات القمع متبوعـــة بإصلاحات اقتصادية لزيادة عرض الولاء، قبل محاولة إجراء أى إصـــلاحات سياسية كبرى فى ضوء هذه النتيجة المهمـــة، نـــستنتج أن معـــضلة الـــبلاد الديمقراطية هى أنه إذا كان الإصلاح الاقتصادى ناجحًا؛ وإذا استطاع القائد أن يدَّعى الفضل فى هذا التحسن لكى يزداد الولاء على المدى الطويل، فأى قائـــد يحاول تعظيم سلطته، سيغريه النكث بوعوده بالتحرر السياسى، ويتجاوب مـــع ذلك بزيادة القمع السياسى أكثر من أن يخفضه. ذلك معناه أن التوازن الجديـــد لتعظيم السلطة عند L أعلى (حيث L_1 أعلى من L_0)؛ وذلك يتضمن مـــستوى قمع أعلى (R). ومرة أخرى من وجهة نظر الدول الديمقراطية التى تدرس ما إذا كانت توسعة العلاقات الاقتصادية مع مثل هذه النظم أم لا، تجد أنه لا يوجد بديل لمبدأ الإصرار على قيود ملزمة لحقوق الإنسان طويلة الأمـــد؛ إذا كـــان هدفها هو تقليل عمليات القمع فى نظام الدكتاتور.

لذا؛ فقد أصبح لدينا دليل إرشادى أو مرشد بسيط جدًا – "معيار وحيد" – للسياسات التى يجب اتباعها من قبل الحكومات الديمقراطية المهتمة بتقليص عمليات القمع وهو أن مراعاة تنفيذ حقوق الإنسان ينبغى أن تكون حجر الزاوية فى سياسة الدول الغربية والمساعدة لأى نوع من النظم التى يمكن توقع أن تأتى بتأثيرات مفيدة بشرط أن يصطحبها قيد لحقوق الإنسان – طويل الأمد، وهو القيد الذى يصبح تدريجيًا باضطراد أكثر صرامة بمرور الوقت. وبدون هذا المعيار؛ فإن تأثير المعونات سيكون غيرَ فعالٍ ومعاكسٍ.

٤ – ج: سياسةُ التجارةِ الخارجيةِ Trade Policy

هناك معضلة سياسية أخرى، هى ما إذا كان يجب التبادل التجارى مع الحكومات الدكتاتورية أم لا؟ إن سياسة التجارة الخارجية أكثر تعقيدًا من سياسة المعونة ويمكن التمييز بين التأثيرات التالية:

١– من المتوقع أن التجارة سوف تزيد من الدخل القومى لأنظمة البلاد المستهدفة مباشرة؛ وذلك نتيجة لإتاحة المدخلات المستوردة بسعر أرخص وزيادة الطلب على الأهداف التصديرية. فإلى المدى الذى يستطيع النظام أن يدَّعى بنجاح أن له الفضل فى هذا التحسن فى الرفاهية، ويكون من المتوقع أن يزداد الولاء للنظام.

٢– بما أن الأشخاص الأكثر ثراء هم الأكثر مطالبة بالحرية؛ فإن الزيادة فى الدخل سوف تخفض الولاء للدكتاتور، مع زيادة مطالبة الناس بحقوقها (بلسون ١٩٨٢، لندروجان – بول ١٩٩٦)؛ إلا أنه يلاحظ أن الحجم المقدر لهذا التأثير يكون صغيرًا جدًا؛ لذا اختتم لندروجان – بول، تحليلهما لهذا التأثير فى الدول غير الأوروبية، بقولهما: إن " هؤلاء الذين يتوقعون نموًا فى الدخل؛ لترويج تقدم المؤسسات الديمقراطية، عليهم أن يكونوا حقًا صبورين جدًا" (ص ص ٢٢–٢٣).

٣- إن الزيادة فى التجارة ستخلق ارتباطات أكثر بين مؤسسات الأعمال الأجنبية والمنتجين المحليين، والتى من المحتمل أن تؤدى إلى وجود قواعد سلطة مستقلة داخل النظام المستهدف. ويحتمل ذلك بصفة خاصة إذا لم تُنَظَّم التجارة من خلال الحكومة المركزية (كما هو الحال فى كوبا مثلاً)؛ ولذلك ففى الصين، أسست الحكومات - الإقليمية على الأخص - اتصالات جوهرية مع الأجانب والقطاع الخاص، وتعتمد بدرجة قليلة جدًا على الحكومة المركزية فى الإيرادات عما فعلوه قبل إطلاق دينج Deng الثورة المسماة " الاشتراكية ذات الخصائص الصينية " (ما كفاركاهار ١٩٩٧، ص ١٥)، وإلى مدى حدوث ذلك فإن الولاء للنظام قد ينخفض. ومن ناحية أخرى جادل هنتنجتون (١٩٩٧) ربما بدرجة أكثر قوة، بأن التجارة بين أنواع مختلفة من الحضارات تزيد فعلاً من عدم الثقة؛ لأن ازدياد كثافة الاتصالات تولد ببساطة العدوانية. ويشير إلى أن الحرب العالمية الأولى حدثت تمامًا عند الذروة الأخيرة من "انفتاح" النظام الدولى. فإذا كان هنتنجتون على حق؛ فقد تولِّد التجارة هبوطًا فى الولاء للنظام على المدى القصير؛ بسبب الزيادة المبدئية فى الاتصالات الأجنبية. ولكن فى المدى الطويل، فإن ازدياد اتصالات تولد القومية - من الممكن أن - "تزيد" الدعم للدكتاتورية فى النظام المستهدف.

٤- إن ارتفاع الدخل يمكن أن يزيد من إيرادات الضرائب، ونتيجة لذلك سيكون لدى الدكتاتورات موارد أكثر تحت تصرفهم. هذه الموارد قد تستخدم إما لاستهلاكهم الخاص، أو لزيادة هيمنتهم على السلطة من خلال زيادة الإنفاق وإما على عمليات القمع أو الولاء.

ولاستخلاص نتائج السياسات، يلاحظ أن السؤال بخصوص النقاط الثلاث الأولى، هو ببساطة: ما إذا كان التأثير الصافى لاتفاقيات التجارة، يزيد أو ينقص الولاء للنظام. وتهتم النقطة الرابعة بموازنة الدكتاتور،

والتحليل التفصيلى لتلك القضية سيُترك إلى القسم الرابع من الباب الخامس. وعند تناول النقاط 1 إلى 3 سيتم أولاً افتراض أنه- كما من المحتمل- يرى أن التأييد للنظام يزداد نتيجة لاتفاقيات التجارة. وإلى جانب افتراض أن الحاكم هو دكتاتور القمع الناعم عندئذ يمكن القول بأنه مع التأييد المتزايد، سوف يحفز ذلك الدكتاتور على خفض عمليات القمع، وبالتالى لن تكون هناك حاجة لفرض قيد لحقوق الإنسان؛ لكن يلاحظ أنه حتى فى هذه الحالة، فالقيد لحقوق الإنسان لن يكون ضارًا، فهو ببساطة يطلب من الدكتاتور أن يفعل ما يجب عمله على أى حال، والذى سيكون مقبولاً لديه. ومن ناحية أخرى فإذا ما تناقص الولاء للنظام نتيجة للتجارة، وأراد دكتاتور القمع الناعم أن يزيد من عمليات القمع؛ لكى يبقى فى السلطة؛ فإن قيد حقوق الإنسان سيكون ضروريًا بشكل مطلق؛ لكى تؤدى اتفاقيات التجارة لتخفيض وليس لزيادتها عمليات القمع.

لنفترض الآن، أننا نتعامل مع دكتاتور شمولى، هنا إذا ما زاد الولاء نتيجة لاتفاقيات التجارة، سيميل الدكتاتور إلى زيادة عمليات القمع، وسيظل القيد الملزم لحقوق الإنسان، ضروريًا لمنع ضياع الحرية. والحالة الوحيدة لاتفاقيات تجارة مع نظام دكتاتورى شمولى – هى التى يحدث فيها العكس – حيث يتناقص الولاء للنظام نتيجة لاتفاقيات التجارة. وفى هذه الحالة تتناقص عمليات القمع أيضًا، "تلك هى الحالة الوحيدة، التى تكون التجارة مع النظم الدكتاتورية الشمولية، ذات معنى"؛ ولكن يلاحظ أن القائد الدكتاتوري الشمولى فى متابعته لتنفيذ اتفاقيات التجارة المذكورة، لا يمكنه إغفال الوعى بالعواقب المحتملة لاتفاقيات التجارة، على تمسك النظام بالسلطة – بمعنى أن مقدرته على القمع واحتفاظه بولاء المواطنين وسلطته سوف تضمحل جميعها نتيجة لتعليماته. لذا إن كان هذا التحليل صحيحًا؛ فذلك يتطلب منا أن نعتقد أن القائد الشمولى فى تتبعه للتجارة، إما أن يكون غير مدرك لمصلحته على المدى الطويل أو أنه يعمل ضدها عمدًا. وتجدر الإشارة إلى أن كل الأنظمة

الدكتاتورية الشمولية التى انهارت تاريخيًا فعلت ذلك نتيجة لهبوط وليس ارتفاع الدخول الحقيقية، وأن زيادة الدخل فى الصين، لم تؤد إلى أدنى درجة من الاسترخاء فى عمليات القمع بعد نحو عقدين من الإصلاح والنمو الاقتصادى المدهش. لذا فإن قضية التجارة مع الأنظمة الشمولية، تكون على الأخص ضعيفة.

أخيرا وبافتراض أن قيود حقوق الإنسان لا يمكن تطبيقها؛ إما لأن النظام المستهدف يكون قويًا جدًا أو لأنه لم يمكن التوصل إلى اتفاق ملزم بين البلدان المشاركة فى تطبيق سياسة حقوق الإنسان. لذا يكون هناك اختيار صعب بين سياسة العقاب من ناحية واتفاقيات التجارة بدون قيد حقوق الإنسان من ناحية أخرى. وبالطبع فإن الاختيارات الفعلية ليست بهذه الشدة، وأن السياسات الفعلية التى تتبع، ستكون مزيجًا من التجارة والعقوبات؛ ولكن المبدأ الأساسى المشمول فى الاختيار، يظل إما مشاركة أو انعزال. وفى هذه الحالة، يتضمن التحليل هنا أن أقل ضرر يحتمل حدوثه سيتأتى من اتفاقيات التجارة مع نظام دكتاتور القمع الناعم، وأن أكبر ضرر سيتأتى من التجارة مع النظم الشمولية.

تلك السياسات هى أفضل "ثانى اختيار" بمصطلحات الاقتصاديين. ويلاحظ هنا أيضًا وجود مجموعة مماثلة من أفضل ثانى اختيار لسياسات المعونة فى غياب القيود المتدرجة فى التشدد لحقوق الإنسان والتى يحتمل أن تكون أقل ضررًا لرعايا دكتاتور القمع الناعم (بمعنى أنه بدلاً من الزيادة الفعلية فى مستوى القمع، فالمعونة ستتبدد فقط) عن هؤلاء الذين يعيشون تحت النظم الشمولية؛ إلا أن المعيار الوحيد الذى يقوم على التدرج فى فرض حقوق الإنسان– يظل هو أفضل سياسة. ويقترح التحليل أيضًا أن مفتاح تخفيف قبضة الدكتاتور على السلطة، هو مهاجمة الأدوات والوسائل التى يستخدمها للمحافظة على سيطرته على الشعب – ألا وهى عمليات القمع ودعم الولاء. وهناك أيضًا سياسات أخرى يمكن استخدامها لهذا الغرض؛

حيث يكون الاتفاق والتنسيق بين البلدان الديمقراطية ضعيفًا. وأحد الأمثلة، يكمن فى توفير دعم خارجى للمنشقين ولحركات المقاومة داخل النظام. وقد استُخدِمَ مثل هذه الوسائل فى جنوب إفريقيا؛ ولكنها أُهمِلَت فى حالة الصين. وربما كان الأمر الأكثر أهمية فى الرسالة هنا، هو أن الدكتاتوريين يحيون على أساس تأييد شرائح معينة من السكان؛ لذا فإن مهاجمة قواعد تلك المساندة هى أداة مهمة فى محاولة تقويض النظام.

وبالطبع يمكن تناول عدد من السياسات الأخرى بما فى ذلك تطبيق العقوبات الاقتصادية وإعطاء المعونات لمشروعات استثمارية معينة، وهكذا. وهذه التأثيرات يمكن بسهولة تحليلها فى إطار العمل الحالى. وأقترح نقطة خاصة بالعقوبات الاقتصادية تستحق التأكيد عليها. وهى أنَّ العقوبات ليست عكس المعونات وسياسات مثل التى اتبعتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وجها لوجه مع نظم، مثل: كوبا فى عهد كاسترو، وصدام حسين فى العراق، وميلوسوفيتش فى صربيا، قد تشبه بطريقة مصطنعة ما وُصِفَ هنا؛ ولكنها فى الحقيقة كانت تعمل بطريقة مختلفة. وفى كل الحالات، فرضت الولايات المتحدة والأمم المتحدة، العقوبات الاقتصادية، وبعد ذلك عرضت رفعها كمكافأة للتصرف الأفضل. فمثلاً استمر الأمريكيون فى منتصف عام 1997 فى سد الطريق أمام قبول بلجراد للالتحاق بالمؤسسات الدولية، مثل: صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وطالبت ميلوسوفيتش بأن يفتح أولاً محادثات مع خصومه السياسيين، ويسمح بحرية سياسية أكثر(*). مثل هذه السياسات ليست بالضرورة موجهة بطريقة خطأ؛ ولكنها لا تعمل بطريقة من تلك الطرق التى أدعو إليها هنا. انعكس التتابع فقط؛ فكان على النظام أن يتحرر أولاً"، بمعنى قبل رفع العقوبات وقبل استئناف التجارة وتدفق المعونات. ذلك يعنى أنه لا يمكن للنظام أن يستفيد من المعونات أو التجارة؛

(*) انظر تورنتو جلوب آند ميل (١١ ديسمبر ١١، ١٩٩٦)، ص١٨أ.

لبناء الولاء، قبل عملية التحرر، والتى هى من آثار السياسات التى أدعو إليها. والدكتاتورات الذين يوافقون على التحرر يعرِّضون أنفسهم لخطر العزل، ولا عجب أن كاسترو وحسين وميلوسوفيتش كانوا جميعًا عازفين عن فعل ذلك. هذه السياسات تعمل فقط إذا ما أجبرت الدكتاتور على الخضوع، ولا يوجد شيء غير أخلاقى فى هذه السياسة؛ حيث كان كل هؤلاء القادة يتبعون عمليات القمع مع شعوبهم؛ ولكن فشلت تلك السياسات؛ فقد أرهبت الولايات المتحدة، كاسترو لمدة ثلاثين عامًا؛ ولكن بعد ذلك الوقت كله، مازال كاسترو فى السلطة حتى تاريخ هذه الكتابة، ومازال نظامه يقوم بالقمع (وفقًا لتقارير Freedom House لعام ١٩٩٧)، كما أن استراتيجيات الإجبار فشلت أيضًا حتى تاريخ هذه الكتابة فى إزاحة نظام صدام حسين.

وأخيرًا، فمما يجدر ذكره وجود بعض المشاكل (الأخرى) مع فرض العقوبات؛ فقد يؤدى استخدامها، إلى تصاعد الدعم الوطنى للدكتاتور (تأثير جمع الشمل حول العَلَم)، وقد تقوِّى بالفعل تمسكه بالسلطة، واستبعاده عن النفوذ الغربىّ. ويتطلب استخدامها تنسيق وتقوية السياسات بين الدول القائمة بفرض العقوبات؛ لكى تمنع بعض المؤسسات التجارية فى البلاد التى لا تقوم بفرض العقوبات، أو فى البلاد التى يكون فيها مراقبة الحظر هشة بالنسبة لمنع التحرك إلى جانب استغلال الفرص المتاحة لتفادى الحظر. وبالطبع فى بعض الأحيان، قد يتطور استخدام العقوبات أو إجراءات أقوى من ذلك إلى إعلان الحرب؛ ولكن إسقاط دكتاتور متحصِّن نادرًا ما يكون سهلاً.

والسياسات المدعو لها هنا تعطي الدكتاتور الفرصة؛ لكى يستبدل بالقمع سياسة بدلاً منه كوسيلة للبقاء فى السلطة، فتكون لهذه السياسات فرصة عظيمة بأن تكون مقبولة للدكتاتور. كما أنها تحمل فعلاً خطرًا حقيقيًا؛ إذ يستطيع الدكتاتور أن يوافق على المعونات أو الاتفاقيات التجارية، ويعِد بأن الحرية فى طريقها إلى التحقيق؛ لينكث العهد عندما يحين الوقت لتحقيق

وعوده فقط، كما نُوقِشَ الآن. ولكن ذلك يعنى أن الاتفاقيات يجب أن تُراقَب وتُنَفَّذ. فإذا كان لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة الرغبة فى القيام بذلك، فسيكون للسياسات التى أدعو إليها، كثيرًا من فرص النجاح عن السياسات الأخرى، ببساطة لأنها تروق لاهتمامات الدكتاتور ويحاول تلبيتها، ومن فضائلها أيضًا أن تجعل الأمم المتحدة تحافظ على التزامها بحقوق الإنسان.

خاتمة

فى هذا الباب، استخدمت أدوات أساسية من النظرية الاقتصادية، لبناء نموذج بسيط للسلوك السياسى للدكتاتورية. وقد تم تناول حالتين متطرفتين: دكتاتورية القمع الناعم والتى تُعرف بالدكتاتورية التى يرغب فيها القائد فى تقليل تكلفة بقائه فى الحكم، ليجمع مكافآت هذه السلطة، والدكتاتورية الشمولية والتى تُعرَف بتلك التى يحقق فيها القائد أقصى قدر من السلطة على الشعب. وقد اشْتُقَتْ بعض التنبؤات الحديثة، فمثلاً التحسن فى الأداء الاقتصادى أو أى نوع آخر من الأداء ينتج عنه أن دكتاتور القمع الناعم سيخفض من مدى عمليات القمع على الشعب. أما الدكتاتور الشمولى، فيميل إلى التجاوب بزيادة عمليات القمع. وقمت بتقديم بعض الدلائل التى تؤيد هذا التنبؤ بالنسبة للدكتاتورية الشمولية. ويشرح النموذج أيضًا لماذا تميل حياة الدكتاتوريات العسكرية أن تكون قصيرة (نوعية فرعية من دكتاتورية القمع الناعم) ولماذا تُسلَّم السلطة طواعية لنظام مدنى؟ وأخيرًا يشرح النموذج عددًا من سمات الدكتاتورية الشمولية، مثل: استمرار حالات القصور فى الموارد فى النظم الطبيعية السوفيتية، وتفضيل قادتها للنمو الاقتصادى، وهيكل نظام الحزب الشمولى.

وربما كان من المدهش: أن ينتج النموذج البسيط الذى طُوِّر هنا، نتائج سياسية قوية فيما يتعلق بالكيفية التى يجب على النظم الديمقراطية أن تتعامل بها مع النظم الدكتاتورية، بافتراضِ أن النظم الديمقراطية ترغب فى تحقيق أقصى قدر من الحرية في العالم، وعلى وجه الخصوص الإصرار على مراقبة حقوق الإنسان فى ظل هذه النوعية من النظم، بشرط أن تُفرَض مثل هذه السياسة بالطريقة الصحيحة، وتصحبها معونة الحجم الكافى من التجارة أو الاستثمار. ويتضح أنها ليست فقط سياسة معقولة؛ لكنها أيضًا شرط ضرورى إذا ما كانت العلاقات الاقتصادية مع كلا النوعين من هذه النظم الدكتاتورية سيُزيد ولن يُنْقِصَ من حرية الإنسان.

الباب الرابع

الطغيان والتيمقراطية (الدولة الحانية)

من الخطأ أن نثق فى إخلاص أغسطس، كما أن عدم الثقة فيه ما زال أكثر خطرًا

جيبون (١٩٨١)
"اضمحلال وانهيار الإمبراطورية الرومانية"

٤-١: الحب والكراهية فى الإمبراطورية الرومانية

مازالت الإمبراطورية الرومانية مثالاً للعظمة التى يطمح إليها كثير من الدكتاتورات. وقد كانت نموذجًا لموسولينى، وهتلر اللذين حاولا أن يضاهيا أسلوبها المعمارى وطول عمرها - وفشلا فى الاثنين معًا. وكتوضيح للسلطة المطلقة، كان الشيء البارز فى الإمبراطورية هو اتساعها، وكان من يحكم الإمبراطورية، يحتكر السلطة السياسية فى العالم المتحضر وعبر جيبون (١٩٨١)، عن ذلك كما يلى:

> **"إن الباعث لاستياء [الطاغية الحديث]، بعيدًا عن الحدود الضيقة لسلطاته، يكون من السهل الحصول عليه فى مناخ أكثر سعادة، وملجأ آمن، وثروة جديدة مناسبة لما يستحقه، والتحرر من الشكوى، وربما وسائل الانتقام؛ ولكن الإمبراطورية الرومانية ملأت العالم، وعندما أصبحت تلك الإمبراطورية فى يد شخص واحد، أصبح العالم سجنًا آمنًا، ومريرًا كئيبًا لأعدائه."" أينما تكون " هذا ما قاله شيشرون لمارسيليوس المنفى " تذكر أنك تحت سلطة الغازى " (ص ١١١-١٢)**

والأباطرة أنفسهم لم يستخدموا لقب "دكتاتور"؛ ولكن بالتأكيد كانت لهم تلك السلطات. وكان المنافسون الآخرون الرئيسيون على السلطة هم أعضاء مجلس الشيوخ وشعب روما. وكان الجمهور قد رُوِّض بدرجة كبيرة نتيجة

للنضال فى نهاية الجمهورية الرومانية، كما روّض الإمبراطـور أوجـستس أعضاء مجلس الشيوخ. ولذا فكما يقول المؤرخ بول فاين (١٩٩٠):

"كان لا يوجد شيء يستطيع [مجلس الشيوخ] عملـه؛ فـالجيش والخزانة والسياسة الخارجيـة، كانـت كلهـا تحـت سـلطة الإمبراطور.... واقتـصرت ذواتهـم علـى خـتم قـرارات الإمبراطور؛ بينما كانوا يأملون بأنه قد يكون لبقًا بألا يمـنحهم الشرف الخطير بطلب نصيحتهم، وأن يكون عطوفًا بمـا فيـه الكفاية وينتظر تهليلهم وهتافاتهم الحافلة دون أن يطلبها، وهم لن يتأخروا أبدا فى تقديمها " (ص ٤١٢).

لذا كانت للأباطرة سلطات رسمية هائلة. كيف كـانوا يجعلـون هـذه السلطات فعالة؟ كيف كانوا يضمنون استئثارهم بالسلطة، خاصة فى غيـاب أسلوب معين رسمى للخلافة، وفى وجود كثير من المنافسين؟

يحاول كثير من الأوتوقراطيين الجدد كسب ولاء رعاياهم من خـلال متابعة النمو الاقتصادى. أما فى العالم القديم فكانت التكنولوجيا جامدة static إلى حد كبير (فينلى ١٩٧٣)؛ ومع أن مسألة تتبع النمو الاقتـصادى تبـدو عزيزة على القلب الحديث إلى حد أنها لم تقدم نفسها، وكما صـاغها بلباقـة بيكارد "إن جوهر المشكلة فى تاريخ الإمبراطورية الرومانية، كانت الفرصة الضئيلة للاستثمار الخلاق، والتى أُرغِمت الإمبراطورية على العيش فيه من يوم إلى آخر منفقةً أرباحها دون مراعاة لمستقبلها (مقتبسة من فاين ١٩٩٠، ص ٥٥). ويضيف فاين: أنه نتيجة للفوارق الكبيرة فى الدخل؛ فإن جـزءًا كبيرًا من الدخل تركّز فى أيدى الطبقة الحاكمة، والتى استخدمته فى البـذخ، والذى كان خارج نطاق التناسب بين مستويات الازدهار التى يحصل عليهـا المجتمع ككل (ص ٥٥–٥٦). وفيما يتعلق بعمليات القمع العلنية للسكان، نجد أن الشرطة غيرُ موجودة بالفعل (ماكميلون ١٩٨٨، ص ٥٨). وبالطبع، عند مستويات أعلى كان قتل الخصوم الفعليـين والمحتملـين (علـى الأخـص

الأقارب) أمرًا شائعًا. ومازال الذى يجب شرحه هو كيف أن إمبراطورية شاسعة فى ذروتها تتكون من ٦٠-٧٠ مليون نسمة، كان يحكمها جهاز إمبريالى صغير (كان تقدير حجمه بدقة صعبًا) ويقترح ماكميلون بأنه ٥٠٠,٠٠٠؛ ولكن لا يعتقد امرؤ أنه كان كبيرَ الحجم هكذا (بارو ١٩٤٩ / ١٩٨٧، ودادلى ١٩٧٥، وجرانت ١٩٧٨).

ونتاقش هنا أربع آليات للتحكم:

١- الهدايا ٢- الغزو ٣- العملاء

٤- الأيديولوجية الطائفية الإمبريالية

ولا تثير الآليتان الثالثة والرابعة أى قضايا نظرية جديدة، ومن الناحية المؤسسية فهى معقدة جدًا؛ حتى إنه لا يمكن مناقشتها هنا. وبالنسبة للعملاء، قد يمكن للقارئ الذى يهتم بذلك أن يرجع إلى فاين (١٩٩٠، ص ٢٠١٦)، جرانت (١٩٧٨، ص ٦٠) أو دادلى ١٩٧٥، (الباب الثامن)، وعن الأيدولوجية فيمكن الرجوع إلى فاين ١٩٩٠ (خاصة الباب الرابع)؛ لذا فإن التركيز هنا على الهدايا والغزو - أو الحرب. ونتاقش هذه الموضوعات على التوالى فى الفصلين الثالث والرابع من هذا الباب.

وبصرف النظر عن قضايا السيطرة؛ فكيف يمكن عمل نموذج للأباطرة الرومان؟ من الواضح أن الإمبراطور الرومانى التقليدى ليس دكتاتور القمع الناعم. ومن ناحية أخرى؛ فإن المؤسسات السياسية والبيروقراطية للإمبراطورية الرومانية القديمة، لا تماثل كليا تلك المؤسسات الخاصة بالنظم الشمولية الحديثة، بأدواتها من الاتصال الجماهيرى والسيطرة، وخاصة قدرتها على تحفيز، ومتابعة ومكافأة المشاركة السياسية لنسبة كبيرة من السكان من خلال مؤسسة الحزب الجماهيرى. ووفقًا لذلك يحتاج الأمر إلى بعض التصنيفات الجديدة.

ويتناول الفصل الثانى تصنيف هذه النظم إما إلى نظم طغيانية أو تيموقراطية، وهذا يوسع التحليل الاقتصادى للدكتاتورية التى طُوِّرَت فى الباب الأخير من أنظمة دكتاتورية القمع الناعم، والدكتاتورية الشمولية، إلى الأنظمة الطاغية. ويقدم الفصل الخامس نموذج الحكم الدكتاتورى التيموقراطى (المحب للمجد والثروة أو الخير). وأعتقد أن الإمبراطور الرومانى ماركوس أوريليوس، هو مثال تاريخى ممكن للتيموقراطية واستخدامت النظرية الاقتصادية للعائلة (الدكتاتور المحسِن هو "الأب" للشعب) لكى أشرح عمل هذا الشكل المغرى؛ ولكنه يعد الخاطئ من الحكومة. ويبين الفصل السادس كيف يستطيع النظام أن يتفسخ من التيموقراطية إلى الطغيان، ويُصور هذا الانتقال بقصة الإمبراطور كومودوس (ابن أوريليوس وخليفته).

٤-٢: التيموقراطية والطغيان

فى الباب السابق صنف الدكتاتوريات الحديثة، إما إلى دكتاتوريات قمع ناعم أو دكتاتوريات شمولية. وكلا النوعين من الدكتاتوريات يستخدم أجهزة القمع والولاء لتراكم السلطة. ودكتاتور القمع الناعم هو باحث عن اقتناص الريع أساسًا، والذى لا يسعى إلى سلطة أكبر على الشعب تزيد عن الحد الأدنى لبقائه فى السلطة، مستخدمًا بقية موارد الدولة لأغراضه الخاصة (قصور، وسيارات مرسيدس، وحسابات فى بنوك سويسرا...إلخ) وعلى الجانب الآخر يوجد الدكتاتور الشمولى (هتلر، وستالين، وآيات الله) يسعى إلى تحقيق أقصى قدر من السلطة على الشعب. والقيد على تحقيق أقصى قدر من السلطة للدكتاتور الشمولى هو منحنى عرض الولاء. وما دامت الزيادة فى عمليات القمع تزيد من ولاء الشعب؛ فهى تزيد من سلطة الدكتاتور الشمولى. ومع ذلك، فبمجرد انحناء منحنى عرض الولاء إلى الخلف يؤدى ازدياد عمليات القمع إلى تخفيض الولاء، وبالقطع بدرجة كافية تخفض السلطة؛ لذا تتعاظم سلطة الدكتاتور الشمولى عند النقطة التى يلامس فيها منحنى عرض الولاء المرتد للخلف لمنحنى السلطة المشابة (الشكل ٣-٥).

وكما ذُكِرَ من قبل، لا تلائم الصورة الانطباعية لدكتاتور القمع الناعم أو الشمولية، الإمبراطورية الرومانية. هذا وكان شعب روما يشكل أقل من 1% من سكان الإمبراطورية. وفى ذروة الإمبراطورية كان عدد القوات المسلحة فى روما يصل إلى ما بين ٥٠٠,٠٠٠ إلى ٦٠٠,٠٠٠ تقريبًا، وكان مجلس الشيوخ هيئة صغيرة غير مؤثرة. وكانت البيروقراطية والمؤسسات التى تدير الدولة، بدائية جدًا – فمثلاً الضرائب السنوية الثابتة المنتظمة، لم تُشَرَّعْ حتى وقت متأخر من الإمبراطورية. لذا اعتمد الإمبراطور على العقوبات الصارمة جدًا كوسيلة للقمع (لكى يُعوِّض القصور التقنى للقدرة على الرقابة) وعلى الخبز والسيرك والهدايا الأخرى لتحقيق تراكم الولاء.

إلا أنه توجد بعض الجوانب الأخرى التى يتشابه فيها القادة الرومان مع الدكتاتور الشمولىّ الحديث – فى استخدام وسائل الدعاية، إحدى الأدوات للقيام بذلك كان عن طريق البناء والتشييد. فمثلاً صرَّح أوجستس فى تذكار (محفور على قبره)، إنجازاته كحاكم لشعب روما، والتى شملت سردًا دقيقًا للأموال التى أنفقها شخصيًا لرفاهيتهم، على البناء والترفيه – ذلك أن روما التى ورثها كانت مصنوعة من أنقاض؛ ولكن فى نهاية عهده حولها إلى رخام. والقادة الشموليون فى العصر الحديث، مثل: موسولينى، وهتلر، وستالين قلدوا هذا الهوس مباشرة من الإمبراطورية الرومانية.

ومع ذلك؛ فإن المؤسسات السياسية للإمبراطورية الرومانية، افتقرت إلى الترابط الحاسم بين عمليات القمع والولاء (بمعنى أنه على نطاق واسع يؤدى تزايد القمع إلى توليد ولاءٍ أكثر)، وهو من سمات المجتمعات الشمولية كما سبق ذكره. وبدلاً من ذلك؛ فإن هذه النظم تبدو بالفعل للمعاصرين – إما كنظم طغيانية (تتَّسم بعمليات القمع العالية والولاء المنخفض) أو كنظم تيمقراطية (التى تتسم بالولاء المرتفع مع مستويات منخفضة من عمليات القمع). وقد وُضِّحَ محور التوازن الممكن فى شكل (٤–١).

وقد استعرت، مصطلح " تيمقراطى " من أفلاطون (فى كتابه الجمهورية) والتى حدَّد بها ما هو من الواضح أنه دكتاتورية مُحْسِنة؛ رغم أن هذا النوع من الأنظمة كان ترتيبه الثانى، ويحكمه الفيلسوف – الملك فى جمهورية أفلاطون. ومازال الأصل اليونانى لكلمة التيمقراطية هى Thymus – أن تحب. فالتيمقراطية والطغيان هما التوازن الممكن، وهما أيضًا طريقة أخرى لتوضيح معضلة الدكتاتور – فالدكتاتور لا يعرف (رغم أن لديه ارتيابه) ما إذا كان الشعب يحبه أو يكرهه (بمعنى ما إذا كان ينظر إليه كتيموقراطى أو كطاغية).

وقد صُوِّر توازن الطاغية فى الشكل (٤-٢). وكمثل الدكتاتور الشمولى، فالطاغية – أيضًا– يسعى إلى تعظيم أقصى قدر من السلطة؛ ولكن الطاغية ينقصه الحزب الجماهيرى والمؤسسات السياسية الأخرى والتى تسمح للقائد الشمولى بأن يراقب ويكافئ المشاركة السياسية أو الولاء على نطاق كبير. ففى الإمبراطورية الرومانية، كانت للطاغية قدرة على بناء الولاء مع الجماعات التى ناقشناها فى الفصل السابق – شعب روما، والجيش، ومجلس الشيوخ. ونتيجة لذلك؛ فإن منحنى الولاء يكون انحداره أكثر حدة من منحنى عرض الولاء للقائد الشمولى (الشكل ٣-٤ أو ٣-٥) فالتوازن يكون عند E_o مع الولاء L_o وعمليات القمع R_o، كما فى الأشكال المشار إليها.

ومن الواضح أن التحليل بسيط جدًا؛ ولكن التوازن الذى صُوِّر، يوضح فعلاً كلا من **التعريفات الثلاثة للطاغية فى العصر القديم:**

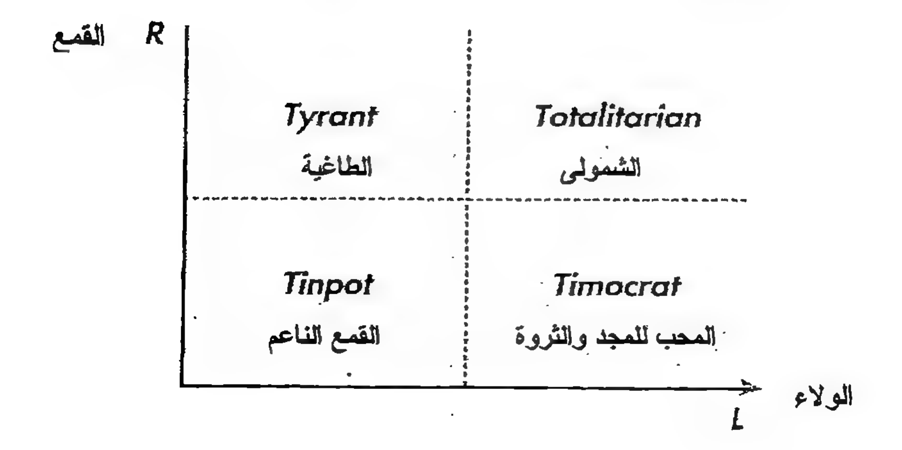
١. نظام يحتفظ فيه الطاغية بالسلطة عن طريق العنف.

٢. نظام يديره رجل تسير سياسته عكس الاهتمامات المادية لقطاعٍ كبيرٍ أو صغيرٍ من رعاياه.

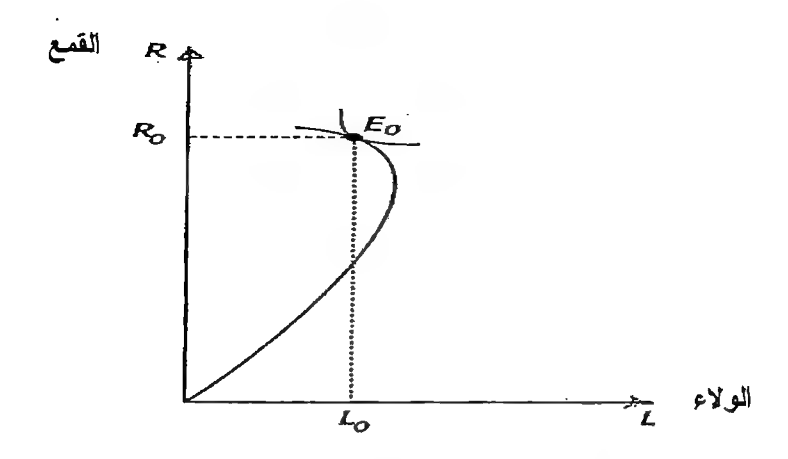
٣. نظام يحكمه رجلٌ، يكون سروره هو فى ممارسة السلطة المشتقة كليًا من العبودية التى يفرضها على بعض رعاياه. (التعريفات الثلاثة، قدَّمها فاين ١٩٩٠، ص ٤٠٥).

وطبقًا للتعريف الأول؛ فالطغيان هو النظام الوحيد من الإمكانيات الأربعة فى الشكل (٤-١) الذى يكون فيه القمع هو الأداة الأساسية السائدة المستخدمة للحفاظ على السلطة. وفى التعريف الثاني؛ حيث سياسة الطاغية غير شعبية، ولهذا السبب يكون منحنى عرض الولاء منخفضًا للغاية. ومن التعريف الثالث، بهجة الطاغية فى ممارسة السلطة، يوضحها الشكل (٤-٢)؛ حيث يحاول تحقيق أقصى قدر منها. وبالتالى فإن الخواص الثلاثة لتوازن الطاغية تتوافق مع التعريفات الثلاثة للطغيان فى العصر القديم. وبالطبع؛ فإن حالات الطغيان ليست مقصورة على العالم القديم. فالبابان السابع والثامن يناقشان بعض الأمثلة العصرية – بينوشيه فى شيلى(الباب ٧)، وحكومة "الفصل العنصري" "apartheid" فى جنوب إفريقيا، على التوالى(الباب ٨). وربما ما هو فريد بالنسبة للعالم القديم، هو أنه يؤسس مثلاً ممكنًا للتيمقراطية، وهذا الموضوع نُوقِشَ فى الفصل الخامس، وبعدها نرى كيف أن النظام يمكن أن يتحول من التيمقراطية إلى الطغيان.

شكل (٤-١) أنواع التوازن فى ظل الدكتاتورية



شكل (٤-٢) الطغيان



وإحدى الطرق لتفهم القوى التى أدت إلى الحكم الطغيانى هو تذكر النقطة التى ذُكِرَتْ فى الباب السابق عن تأثير تحسن الأداء الاقتصادى على ثروات دكتاتور القمع الناعم. أقترح أن هذا الأداء الاقتصادى المتحسن لا يؤدى "بالضرورة" إلى ولاء أعظم لدكتاتور القمع الناعم؛ لأن له تأثيرين على ذات الموضوع:

١- تأثير الإحلال - فالنمو الاقتصادى سيرفع من عائد استثمارات الرعايا فى النظام.

٢- تأثير الدخل أو الثروة - فالمدى الذى يزيد فيه النمو الاقتصادى من ثروة الفرد، سيؤدى إلى زيادة كل استثماراته، بما فيها استثمارات للقوى المعارضة.

وللسبب الأخير، فمن الممكن للنمو الاقتصادي، أن يؤدى فعلاً إلى "تناقص" أمن الدكتاتور فى منصبه؛ إذا ما استثمر المواطن مع المعارضة بدرجة تزيد عن استثماره مع النظام.

وتقترح النتائج استراتيجية ممكنة أخرى للدكتاتور الذكى؛ ففى ظل بعض الظروف، يكون إفقار الناس أفضل من جعلهم أثرياء. وقد تكون هذه الاستراتيجية جذابة أكثر للدكتاتورات؛ لسببين:

١- النهب أو الضرائب أو المصادرة أو أخذ الأموال من الرعايا لأنفسهم، وهذا يوفر للدكتاتورات أموالاً يمكن استخدامها لأغراضهم الخاصة - أو لشراء ذمم الذين يكون تأييدهم النشط، هم فى حاجة إليه بدرجة كبيرة (الجيش، والشركاء السياسيون المقربون.... وهكذا). ومن ناحية أخرى؛ فالسعى لتحقيق نمو اقتصادى يرغم الدكتاتور على الامتناع من المغالاة فى فرض الضرائب، واللوائح التنظيمية المغالى فيها، أو المصادرة؛ بسبب إمكانية تأثيرها الضار على النمو.

٢- إفقار الشعب يتضمن أن تكون لديه موارد أقل، يمكن استخدامها لمعارضة النظام. وكما هو معروف جيدًا، فالشعب الأكثر فقرًا يميل إلى قلة المشاركة فى الحياة السياسية.(*)

وتوفر هذه الحقيقة سببًا جوهريًا للطغيان، والشعب لا يحب الدكتاتور الذى يتبع استراتيجية تهدف إلى إفقارهم؛ ولكن معظم السكان سيكونون فقراء جدًا، إلى الدرجة التى لا يمكنهم معارضته بطريقة نشطة، وأى معارضة بسيطة قد تنشأ يمكن السيطرة عليها مباشرة من خلال عمليات القمع. أما الجيش والجماعات الأخرى التى يكون ولاؤها أساسيًا، فيمكن شراؤها بالموارد المأخوذة من كل شخص آخر. واستراتيجية الإفقار تلك تكون أكثر جاذبية فى المجتمعات التى تكون فيها توقعات النمو الاقتصادى ضعيفة - بمعنى أنه فى تلك المجتمعات؛ حيث السكان قليلو التعليم (نماذج النمو

(*) وكمثال، قدم كل: من كاثى كوين ومايكل داوسون (١٩٩٣) أدلة عن الأفرو أمريكيين، وفقر الجيرة لها أثر متطابق وملموس، فى إدراك فعالية الجماعة، وإدراك نفوذ المجموعة وفى دراستهم، وجدوا أن سكان أفقر الأحياء كانوا الأكثر انسجامًا.

الناشىء ذاتيا، أى تلك من أزاريادس – درازن ١٩٩٠، تؤكد على أهمية هذا العامل فى توليد النمو) والذى يكون ريفيًا أساسًا (ولذلك كانوا الأقل استفادة من النمو؛ لأن النمو عادة ما يعنى انخفاض أسعار المواد الأولية؛ لكى تستفيد من ذلك المراكز الحضرية (بيتس ١٩٨١) والتى توجد فيها عدم مساواة ملحوظة فى الدخل بين شرائح المجتمع (ألسينا – رودريك ١٩٩٠)، (بيرسون – تبلينى، ١٩٩٠)؛ وحيث تبين كلتا الدراستين أن عدم المساواة فى الدخل والنمو يرتبطان ارتباطًا سلبيًا.

ومثال جيد لدولة حديثة ذات نظام يبدو تتبعه لهذه الاستراتيجية، هو جمهورية هايتى تحت حكم عائلة دوفالييه. فكل الظروف التى ذُكِرَتْ موجودة بالتأكيد فيها، إضافة إلى واحد من أهم حلفاء النظام، وهم: القسس "الهونجانس"، أو كهنة الفودو (السحر الأسود) الذين كانوا قادة طبيعيين؛ بسبب الوظائف الدينية التى حققوها، والتى هى ذات موروثات مضادة النمو؛ لأن النمو أو التحديث يمكن بسهولة أن يهدد مكانتهم، إذا ما أُضعِفت مقدرة الجماهير فى الاعتقاد بعالم ما وراء الطبيعة (لانداهل ١٩٨٤).

٤ – ٣: الحرب

إن النظرية الاقتصادية للغزو تبدو واضحة تمامًا؛ فالغزو مُربح إذا ما كانت القيمة الحالية للضرائب والغنائم والأشكال الأخرى للإيرادات من المناطق التى غُزِيَتْ، تتجاوز كلاً من تكلفة الغزو والتكلفة المتوقعة للصيانة السنوية النفقات المتضمنة للمحافظة على السلطة على رعايا الشعوب التى أُخضِعَتْ– بمعنى النفقات اللازمة لإخماد الثورات أو شراء أو الحصول على ولاء السكان المحليين. ومن المحتمل: أن تُوجد فى البداية نطاق من عائدات متزايدة؛ حيث إن المناطق التى غُزِيَتْ بكثير من الأيدى العاملة والموارد الأخرى؛ يبدو من المعقول افتراض عوائد متناقصة لها فى نهاية الأمر ناتجة عن الغزوات الإضافية؛ حيث إن تلك الأراضى بعيدة جدًا، أو أن غزوها

أكثر صعوبة، أو أن شعوبها أكثر مقاومة ضد إخضاعها. وإذا افترضنا ببساطة أن كل أفراد المجتمع يشاركون بالتساوى فى نفقات وأرباح المغامرات الخارجية؛ فسنجد أن المغامرة الحدية هى تلك التى تتساوى فيها الإيرادات الحدية المتوقعة بالكاد مع التكلفة الإضافية الحدية للغزو أو الإدارة أو الإخضاع.

والإيرادات الحدية بالنسبة "للدكتاتور" أو لأى قائد سياسى آخر، قد تكون مختلفة تمامًا عن هذه الإيرادات. فمثلاً فى عهد الجمهورية الرومانية، كان القائد الرومانى يستطيع أن يُكوِّن جيشًا ويذهب يغزو أرضًا أجنبية، ويستخدم الإيرادات؛ لكى يدفع رواتب محاربيه، وعلى الأقل من الناحية الرسمية كان يحتفظ بالإيرادات لنفسه؛ لأنه فى عصر الجمهورية كانت الجيوش الرومانية فعالة ومؤثرة؛ ولم يكن هناك نقص فى الرجال الطموحين الذين يرغبون فى تولى المهمة، خاصة لأنه بصرف النظر عن المال؛ فإن غزو بلدٍ أجنبى، كان الطريق المؤكد إلى المجد والمستقبل السياسى وفى الواقع؛ فإن معظم ما أصبح فيما بعد الإمبراطورية الرومانية، قد حُصِلَ عليه فعلاً فى عهد الجمهورية الرومانية. ومن الناحية التحليلية؛ فإن نتيجة المنافسة للحصول على مركز أو مكانة، هى طبيعيًا عملية "زيادة فى التوسع"، كما هو الحال بالنسبة للسعى لتحقيق مركز فى المباريات (فرانك، ١٩٨٥)- فإن كل شخص لا يستطيع تلقائيًا أن يتخطى التسلسل الهرمى فى السلطة. وغالبًا ما قيل إن منافسة القلة من أجل السلطة بين القادة العسكريين، تؤول فى النهاية فى كثير من الأحيان إلى حرب أهلية والتى أنهت الجمهورية الرومانية (بارو ١٩٤٩ / ١٩٨٧، ص ٥٨).

وقد قام أوجستس بحل تلك الصعوبة الأخيرة، من حل مشكلة منافسة القلة المدمرة والتى استبدل بها مبدأ الحكم الاحتكارى أو الدكتاتورية رغم أنه كان دائمًا يرفض لقب "دكتاتور") وقد افترض إحكام السيطرة على كل

القوات المسلحة للدولة، والتى طُلِب من أعضائها أن يقسموا يمين الولاء له. وكان يتحكم فى تعيين حكام الأقاليم (ممن قبل ذلك، وكانوا من القادة الرومانيين أو قادة الحروب)، وأنشأ إدارات تفتيش وموازنات لسلطاتهم (دادلى، ١٩٧٥، ص ١٥٤). كما أُعِيْدَ التنظيم الكامل، لنظم إدارة الأراضى التى تم غزوها حديثًا بسياساته " لجعلها رومانية " (ص ١٦٠ - ١٦١، ٢٢٨ - ٢٢٩) وأيضًا إنشاء حكومات محلية. كما أرضى المشاعر القومية فى المناطق التى خضعت بالغزو، بمنحهم الحكم الذاتى مقابل الولاء لروما (بارو ١٩٤٩ / ١٩٨٧، ص ٥٧، دادلى ١٩٧٥ ص ٠-١٦١).

إلا أن أوجستس والأباطرة اللاحقين، كانوا ميَّالين إلى التوسع الزائد – كما هو الحال بالنسبة لكل الدكتاتوريين. ولكى نعرف السبب نتذكر عرضنا العام بأن الدكتاتورات يكونون غيرَ آمنين أكثر من القادةِ الديمقراطيين. وهذا الافتراض يزودنا بشرح بسيط للحقيقة الملحوظة بأن الدكتاتورات يقومون فى كثيرٍ من الأحيان بالحروب أكثر من القادة الديمقراطيين، أولاً: عادة مايكون لدى الدكتاتورات كثير من المخاوف من الأنظمة الأخرى بدرجة تفوق مخاوف القادة الديمقراطيين، كما يمكن للمنشقين داخل أنظمتهم، أو التحالف مع قوى خارجية، أو وسائل اتصال فى دول أخرى أن تصد وسائل دعايات دكتاتورهم، وربما كان الأمر الأكثر أهمية وعود الدكتاتور "بألا يهاجم البلاد الأخرى"، وهو ما يكون عادة أقل مصداقية من وعود مشابهة التى يطلقها لقائد المنتخب ديمقراطيًا. فوعود القائد الديمقراطى لابد من التصديق عليها رسميًا من الهيئات التنفيذية والتشريعية للديمقراطية والتى بدورها ستجعلها ملزمة للرئيس التنفيذى. فالدكتاتورات ليس لديهم طريقة مشابهة لجعل وعودهم مُصدقة لقائد أجنبى. ثانيًا: ربما لا توجد طريقة أكثر تأكيدًا لبث الولاء بين شعب الدكتاتور؛ إلا بالمجد والغنائم التى تنتج من الغزو الأجنبى. وبهذه الطريقة وحدها- وخلافًا لأى طريقة أخرى – تستطيع الدكتاتورات إزاحة مخاوفهم من أولئك الذين يحاولون إزاحتهم من المنصب. وأخيرًا: فإن

الحرب هى قرارٌ صعبٌ ومثيرٌ للجدلِ، وفى أى بلدٍ ديمقراطى ستوجد بلا شك جماعات وقوى تعارضها. ونتيجة لذلك؛ فالمجتمعات الديمقراطية قد تصاب بالتكاسل، كما نوقش ذلك بالتفصيل فى الباب ١١. ومن ناحية أخرى، فالدكتاتورات لا يحتاجون إلى تلفيق إجماع على الحرب؛ لكى يكونوا قادرين على المشاركة فيها.

ويمكن مقارنة تلك الأفكار، بالشرح الكلاسيكى لـ كانط Kant عن سبب دخول الأنظمة الدكتاتورية الحروب أكثر مما تفعله البلاد الديمقراطية، وهى فكرة أُمْيِتَتْ منذ فترة قريبة بواسطة شويللر(١٩٩٢). ويستقر هذا الشرح على الافتراض بأن البلاد الديمقراطية تخوض حروبًا أقل من الدكتاتوريات؛ لأن شن الحرب يتطلب موافقة المواطنين؛ ليتحملوا كل ويلات الحرب، وسوف يترددون كثيرًا قبل أن يبدأوا هذه اللعبة الشريرة (كانط كما ذكر فى شويللر، ص ٢٤١). والدكتاتورات – من ناحية أخرى – قد "يقررون الحرب؛ لأسباب غير جوهرية كما لو كانت رحلة صيد"؛ لأنهم لا يتحملون تكلفة الحرب (المرجع السابق، وكذلك ليك ١٩٩٢).

وفيما يتعلق بحجة " كانط "؛ فإن الأمر المهم هو المصير المحتمل للقائد الذى يخسر الحرب. وقد زودنا بروس دى ميسكيتا، ر. سيفرسون، وجارى وولر بدليل عملى لهذا الأمر باستخدام عينة كبيرة من البلدان فى خلال الفترة من ١٨٢٣ إلى ١٩٧٤، وقد بينوا أنه توجد علاقة قوية بين خسارة الحرب والتغييرات الصارمة فى القيادة السياسية والتى بلغت نسبة ٢٩,٥٪ من الخاسرين، ونسبة ٩,١٪ من الفائزين، الذين شهدوا تغيرات عنيفة فى النظام. وأخيرًا عند النظر فى تكلفة الهزيمة بالنسبة للدكتاتور ربما كان الأمر يستحق التأمل فى حالة الإمبراطور الرومانى ڤاليران، الذى هُزِم وأَسَرَهُ الفرسُ. فبالنسبة للإمبراطور كانت حالة من ذل دائم "بقية حياته". كما كتب تريفور – روبر، (١٩٦٥) " أنه حُمِل مربوطًا بالسلاسلِ كمسندٍ لقدمٍ

الملك الفارسى عندما امتطى حصانه"(ص٥٤). وباختصار كانت حجةُ كانط خاطئة؛ فتكلفة الهزيمةِ للدكتاتور لا تكون بالضرورة أقلِ من ذلك؛ بل يمكن أن تكون أكبرَ بكثيرٍ مما تكون لأى قائدٍ ديمقراطي.

٤-٤: الهدايا

كانت الآلية المهمة الأخرى التى ارتبطت بالغزو؛ وإن كانت منفصلة عنه، هى تراكم الولاء فى كل من الجمهورية الرومانية والإمبراطورية الرومانية – وكانتْ ممارسة الإحسان "euergetism" (كما يسميها فاين ١٩٩٠) وتقديم الهدايا. وبصرف النظر عن التنفيذيين (القضاة)؛ فإن المنافسين الثلاثةِ للسلطة فى روما القديمة كانوا هم الجيش، ومجلس الشيوخ، وشعب روما. وإحدى الطرق لوصف تاريخ روما القديمة، هى القول إنه كانت توجد خسارة ثابتة للسلطة، أولا بواسطة الشعب، ثم مجلس الشيوخ ثم الجيش والقضاة. وبالطبع؛ فهذا تبسيط مغالٍ فيه؛ فقد كان يوجد كثير من الانتقالات للسلطة بين هذه المجموعات الأربع على مدى ألف عام من التاريخ من حوالى عام ٥٠٠ قبل الميلاد إلى ٥٠٠ بعد الميلاد؛ إلا أنه فى خلال هذا التاريخ، كانت هناك فقط هذه المجموعات تمتلك السلطة لعزل حاكم أوليجاركى(*) فى ظل الجمهورية الرومانية وفيما بعد الإمبراطور. وكانوا أيضًا هم الذين يحصلون أساسًا على الهدايا، وكان الجيش يتلقى عطايا donativum (حوافز)، وكان مجلس الشيوخ يحصل على عديد من المزايا، ويحصل شعب روما على الخبز والسيرك.

كيف يمكن إذًا شرح الممارسة المكثفة لإعطاء الهدايا الشائعة فى كثير من الدكتاتوريات الحديثة والقديمة على حد سواء؟ لقد ناقشت النظرية الاقتصادية للعطايا من قبل جورج أكيرلوف (١٩٨٤)، وجارى بيكر

(*) **Oligarich** هو حكم القلة. (المترجم)

(١٩٧٤)، كولين كاميرر (١٩٨٨). وقد ناقش بيكر الهدايا فى سياق الإيثار، وهو موضوع مهم سنتجه إليه فى الفصل التالى. ونوّه أكيرلوف إلى أن أساس كلمة عطايا أو هدايا (gift) فى اللغتين القديمتين الأساسيتين – الألمانية واليونانية – هى نفس الأساس لكلمة (سُمْ) "Poison" ويقول: إن السبب فى ذلك هو الطبيعة التبادلية للهدايا؛ فالهدايا التى تُعطَى، تطلب هدايا فى المقابل. "poisonous" وتفصيل معين أكثر لتلك الصفة السامة، هو أن قبول الهدية يضع المتلقى فى موقف المدين. وربما لا يوجد أفضل للصفة السامة للهدايا، من تلك الهدية التى قدَّمها قسطنطنين من الجنسية الرومانية، لجميع المواطنين فى الأقاليم التى تحكمها روما، وبناء على تلك "الهدية" أصبح للحكومة الرومانية الحق فى فرض ضرائب على هؤلاء الناس!

هذا ولم يُنَاقِش أحدٌ من هؤلاء الكتَّابِ، الهدايا السياسية التى قد تكون لها وظائف مختلفة. وقد تُعُقبَ كثيرٍ منها بمهارة عظيمة بواسطة المؤرخ بول ثاين (١٩٩٠) فى كتابه المشهور "الخبز والسيرك"؛ ولكن قبل الرجوع إلى حالة روما القديمة، سنتناول حالة موبوتو (رئيس جمهورية زائير)؛ فقد كان معروفًا بتوزيع الهبات السخية لشعب زائير، وعدَّدت الصحافة هناك بوادر شهامته. ووفقًا لما كتبه ميخائيل شاتسبرج (١٩٨٨):

> **" كلما اكتمل مشروع تنموى جديد، وليكن ترميم مبني، أو تشييد جديد، أو مستشفى – تُقَدِم الصحافة المرفق الجديد أو الذى رُمِّمَ كهبة من الرئيس الذى أنشأ هذا المرفق لأطفاله، وهم شعب زائير....... وحتى عربة نعش لمدينة نوجى – ماى..... كل ذلك هدايا وهبة من الأب الذى يُبْدِى حبَّه ورعايته الأبديةَ"(ص ٧٧).**

وفى مقابل ذلك، كان مطلوبًا من الشعب أن يسدِّد للمرشد (وهذا ما كان يُعرَف به موبوتو) بدفع ضرائبهم. ونكرها شاتزبرج (١٩٨٨) : "إن بلايين من الدولارات التى كان يأخذها من الشعب الزائيرى، هى إذن ما

يستحقه: فالأب يمنح الهدايا لأطفاله، وما يحصل عليه مقابل ذلك هو مجرد مبالغ تُدفع من التزام كبير أبدي...... فلا توجد سرقات ولا فساد ولا استغلال، والأطفال المعترفين بالجميل يسددون ما أنفقه "أبيهم" السخى فقط (ص، ٨١).

وهكذا؛ فإن أحد المعانى المهمة لإعطاء الهدايا فى النظم الدكتاتورية هو التأكيد على "ملكية" الدكتاتور لأصول الدولة. ومن الناحية النظرية؛ فإن الهدايا تحل مشكلة المساومة فى الرياضيات لكواسيان؛ فيمكن لطرفين القيام بالتبادل، حتى لو كانت تكلفة تلك المعاملات منخفضة، وعندما تُنشأ حقوق الملكية بمعنى أنه إذا ما عُرِف (لمن ينتمى) الشيء وعندما يقوم الدكتاتورات بمنح الهدايا للجمهور أو جزء منها من الخزانة العامة، فهم يؤكدون أن من حقهم إعطاء هذا المال، وبقبول الهدية؛ فإن المتلقى لها يوافق على هذه الحقيقة. فالهدية تؤكد أن الدكتاتور يمتلك موارد الدولة؛ وبينما "يُرغم" الناس على دفع ضرائبهم، وقبول عمليات المصادرة؛ فالدكتاتور قد يقدم وفق اختياره، ويعطى من (جيبه الخاص) النفقات العامة لهم. وبقبول ذلك كهدايا؛ فإن الشعب يؤكد سلطة الدكتاتور.

ومع ذلك، يوجد مفهوم مهم؛ حيث إن منشأ حقوق الملكية بهذه الطريقة، يختلف عن الإنشاء القانونى لها، والذى يسهل عملية التبادل فى السوق؛ وبينما يستطيع الدكتاتورات أن يعطوا الشرعية لبقائهم فى السلطة من خلال منح الهدايا؛ فإنهم لا يمتلكون السلطة لتحويل هذه الحقوق. وهذه المشكلة – وهى عدم وجود آلية للخلافة – تكررت كثيرًا فى خلال تاريخ الإمبراطورية الرومانية، وهى – أيضًا– تميز هذا النوع من الدكتاتورية (القيصرية) كما سيشار إليها، متبعين ما كتبه فاين (١٩٩٠، ص ٤١٠) عن بعض أنواع أخرى من الدكتاتورية، التى (حُلّت فيها هذه المشكلة) تقريبًا، على سبيل المثال بالتتابع العائلى للخلافة أو بالحق المقدس. وفكرة أن يستحوذ الحاكم على حق البقاء فى السلطة بأى من هذه الطرق، بدلاً من أن

يمنحه الشعب هذا الحق – هو ما يميز أساسًا الدكتاتورية عن الديمقراطيــة. وقد عرف الإمبراطور أوجستس معنى تقديم الهدايا؛ فطبقا لما قاله جــايوس سوتونياس (١٩٥٧): " كان كريمًا بدرجة غيرِ عادية فى هداياه؛ ولكن.....

" عندما احترق منزله على تل البلاتين، بدأ تجميع مبلــغ لإعــادة بنائــه بواسطة المحاربين القدماء، والنقابات، والقبائل، وقام فيها الناس من كل نوع بإسهامات فردية إضافية وفقًا لإمكانياتهم؛ ولكـــى يبـــين أوجـــستس عرفانه بالجميل لهم من أجل الهدية، أخذ قطعة معدنية كتذكار مـــن كـــل كوم؛ ولكن ليس بأكثر من قطعة فضية واحدة " (ص٨٦).

وحقا يقال: إنه من الأفضل للإمبراطور أن يُعْطِي أكثر من أن يتلقى! ويوجد كثير من الفروق الدقيقة للممارسة السياسية لإعطاء الهدايا فى رومــا القديمة، فمثلاً: كانت وظيفة رجال الإدارة العليا – فى كــل مــن اليونــان والجمهورية الرومانية، وأيضًا فى الإمبراطورية الرومانية – هو أن يقتصر الدخول فى سلك السياسة على هؤلاء الذين يستطيعون تقديم الهدايا، ووظيفة أخرى لهم كانت هى بناء التأييد؛ لأن الشعب أحب الألعاب – "كــل أنــواع الجنس والعنف"، كما ذكرها المؤرخ ماكمولين (١٩٨٨، ص٤٥). ونتيجــة لذلك، حاول البارزون فى السلطة هزيمة كل مــنهم للآخــر عــن طريــق الإسراف فى تقديم وسائل الترفيه، وكان الشعب بدوره يحثُّهم على ذلك. وفى الوصف الجميل لكريسوستوم:

" يمتلئ المسرح المكشوف وجموع المواطنين يجلسون هنـــاك يعرضـــون أجمل منظرٍ يتكون من كثير من الوجوه حتى إن قمة القاعـــة وغطاءهـــا، تسدهما أجسام الرجال........ وعند دخول هذا المُحْـسِنِ الـــذى جمعهـــم، يقفزون على أقدامهم، وينطقون بتحية من فـــم واحـــد وبـــصوت واحـــد، وينادونه بقائدهم وحامي مدينتهم ويمدون أذرعهم. وبعد ذلك على فتـــرات، يقارنونه بأعظم الأنهار. فهم يشبِّهون عظمته وتدفق كرمـــه المـــدني فـــى

وفرته بمياه النيل. وينادونه بنيل الهبات ذاته وبعض ممن يتملقونه أكثر يعلنون أن مقارنته بالنيل ضئيلة، ويطرحون البحار والأنهار جانبًا، ويقارنونه بالمحيط – ويقولون إن هذا هو ما يكون، كمحيط بين البحار والأنهار كذلك هو في هداياه. فلا يحذفون أى مصطلح ممكن لمدحه..... وهو ينحنى لهم، وبهذا يقدم احترامه، ويجلس بين بركات الجميع، والذى يصلى كل منهم – بأن يكون مثله وبعد ذلك يموت.......... وبينما يبتهج قلبه مثل شخص قد أسكرته الخمر من هذا المجد الكبير، إلى درجة أنه قد ينفق ذاته نفسها؛ ولا يستطيع أن يشعر بأقل إحساس عن خسارته. ولكن عندما يكون فى المنزل......... عند هذه اللحظة يتفهم أنها لم تكن أحلامًا، بل حقيقة بالعملة الصعبة " (مذكورة فى ماكميلان، ص ٤٥-٦).

لذا قدَّمت المباريات الفرصة؛ ليس فقط لعلية القوم مُظهرًا مدى رعايته للشعب؛ ولكن للشعب لبيان مدى تأييدهم لعلية القوم أو حتى للإمبراطور أيضًا. وكان الناس فى هذا الحشد آمنين (نسبيًا) من الانتقام السياسى، ويستطيعون التعبير عن مشاعرهم الحقيقية. لذا ففى بعض المناسبات كان من الممكن للجمهور أن يكون أقل حماسًا. وعلى سبيل المثال: كان للإمبراطور مصارعوه المفضلون؛ لذا عندما يُشوِّش الجمهور عليهم يمكن أن يؤخذ هذا المنهج على أنه تعبير عن المعارضة. وكانت العروض أحيانًا مشاهد للاضطرابات السياسية. ووفقا لما كتبه ڤاين (١٩٩٠):

" فى أحد العروض ضغط الجمهور بتتابع على جالبا Galba لكى يقتل تيجيلينوس؛ لأنهم كانوا يشكون من ارتفاع سعر القمح، وتوسلوا بيأس لـ جايوس (كاليجولا) بأن يخفض الواردات ويخفف عنهم بعض أعباء الضرائب، وعبروا بالغناء عن رغبتهم فى السلام (ص ٤٠١). وفى ظل حكم الإمبراطور كانت المهرجانات تمتد شهورًا فى مسلسل من عدة أيام. وكان شعب روما يقضى هذه الأيام فى صحبة الإمبراطور، وكان أعضاء

مجلس الشيوخ فى السيرك أو المسرح، وأثناء هذه الألعاب يدعو الإمبراطور الناس للتهليل له، وكان هذا مقبولاً؛ إلا إذا تم التمادى فيه. ويقول فاين:

> **" حدثت أسوأ مرحلة، عندما طالب أباطرة معينون من مجلس الشيوخ ذاتـه، أن يقوم بمدحهم ويهلل لهم، وكانوا هم عادة نفس الأباطرة الـذين حطمـوا المجموعة الحاكمة، بأن دفعوا أعضاء مجلس الشيوخ إلى الانتحار باتهـامهم بالخيانة العظمى أو بالعيب أو الطعن فى الذات الملكية. وفـى عهـود مثـل هؤلاء الرجال، كان أعضاء مجلس الشيوخ ينظرون إلى الإمبراطور على أنه المعبود، ويفدونه بدمائهم؛ حيث أرغموا على عبادته " (ص ٤٠٧).**

وكان الجيش هو المتلقى الرئيسى الآخر للهدايا؛ فقد بـدأت الحـوافز "donatives" فى عصر اعتلاء كلودياس العـرش؛ فقـد وضـعه الحـرس الإمبراطورى الرومانى (البرياتوريانز) praetorians على العرش، وأراد أن يشكرهم على مساندتهم، وأن يوثق اتفاقيته معهم، خاصة أن أعضاء مجلـس الشيوخ كانوا بطيئين فى تعزيز اختيار البرياتوريانز. ولقد وعـد الرجـال بـ ١٥٠ قطعة ذهبية لكل منهم، وطلـب مـنهم أن يقـسموا بـالولاء لـه (سوتونياس ١٩٥٧ ص١٩١، وفاين ١٩٩٠ ص٣٤١). وعند موت كلودياس وَعد نيرون Nero بإعطاء العطايا كما فعل أبوه، وأصبح هذا التقليـد ثابتًـا. ووعد الإمبراطور التالى (جالبا Galba)، بإعطائهم حوافز أكبر من المعتـاد؛ ولكن أعلن بعد ذلك بأنه لن يوفى بذلك، قائلاً: "إنها عادتى أن أجمع قـواتى وليس شراءها" (سوتونياس ١٩٥٧ ص ٢٥٥). وبعد خمسة أيام قام الحرس بانقلاب تحت قيادة أوثو (Otho)، وتمامًا قبل وفاته قيل إن جاليا وعـد فـى النهاية بالعطية أو الجائزة (ص ٢٥٧).

لذا فإن إعطاء المنح للجيش كان دائمًا مقابل قَسِم الجـيش بـالولاء – بمعنى إدراك الجيش "بملكية" المانح للدولـة، وحقـه فـى اعـتلاء سـلطة الإمبراطور. وقد تغير ذلك بحلول القرن الثالث بعد المـيلاد؛ فمـع تزايـد

تهديدات البرابرة أصبح الجيش أكثر أهمية، ونَمَت قوة قادة الجيوش. وأصبح الجنود هم الذين يضعون الإمبراطور على العرش أو يعزلونه. وعلى الأقل فى مناسبة واحدة، عُرِضَ العرشُ فعلاً بالمزاد لأعلى عطاء (فاين ١٩٩٠، ص ٣٣٦). وقد دلَّل الأباطرة الجيش أكثر فأكثر، رافعين مرتباتهم والمنح التى تُعطى لهم، ومكافآتهم بمنحهم الأراضى على حساب معاناة الشعب من المدنيين (بارو ١٩٤٩/١٩٨٧ ص١٦٥). وفى النهاية تحولت الإمبراطورية إلى آلة إدارية شاسعة صُمِّمت لإنتاج الضرائب للحفاظ على الجيش (بارو، ص ١٧١)، الذى لم يعد يقبل العطايا؛ ولكن أصبح يطالب بمدفوعات مالية.

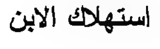
٤-٥: كل ما تحتاجه هو الحب: التيمقراطية

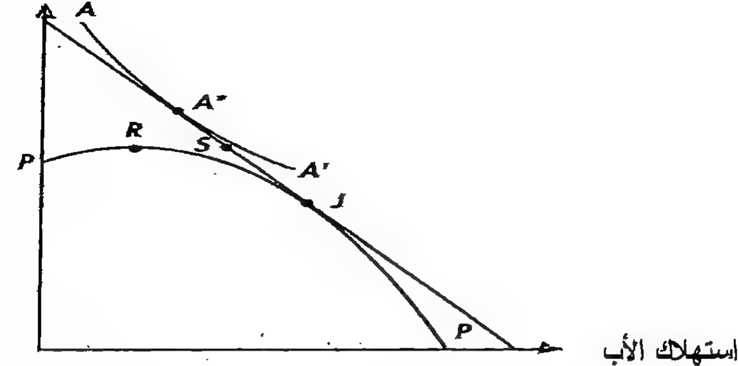
٤-٥-١: النظرية الاقتصادية للإيثار

لقد نوقش عدد من دوافع المنح والعطايا بما فى ذلك إرساء حقوق الملكية للإمبراطور على موارد الدولة، وخلق عوائق أمام دخول المعترك السياسى؛ ولكن ألا يزال يوجد احتمال بأن يكون الدكتاتور يفضل حقيقة، الإيثار، ويقدم منحه وعطاياه للناس لأنه يهتم بهم. إذا كان الأمر كذلك، فكيف يحكم الدكتاتور؟ إذا رجعنا إلى النظرية الاقتصادية المعاصرة للحصول على المشورة فى هذا الأمر إذا ما تذكرنا التشبيه الذى سبقت مناقشته عن الدكتاتور كـ " أب " لشعبه، وهى استعارة مفضلة للدكتاتورات من كل النواحى، فكلها تقترح استشارة اقتصاديات العائلة. وهنا فى الواقع نجد لدينا نماذج اقتصادية عن تأثيرات الإيثار على السلوك. وطبعًا حتى لو وُجِدَ دكتاتور حقيقى مُحْسِنْ – تيمقراطى – فلن يمكنه أن يتوقع معرفته بهذه النماذج؛ ولكن إذا ما أشارت هذه النماذج إلى التأثيرات التى يتوقع أن يكتشفها سياسى حكيم من خبرته؛ فإنها ستكون ملائمة لسلوكه؛ لذا سيبدأ التحليل للتيمقراطية بمراجعة النتائج الرئيسية لاقتصاديات الإيثار فى نطاق العائلة، وعندئذ تستخدم هذه النتائج لتحليل الحكم التيمقراطى.

وكان بيكر (١٩٧٤، ١٩٧٦) أول من حاول تقديم عرض رسمى لتأثيرات العطاء الإيثاري. وفى كتابه "نظرية الابن الفاسد" يصور أبًا إيثاريًا يتفاعل مع ابن أنانى (فاسد). ويفترض النموذج أن الابن لديه فرصٌ لتزويد والدهُ بالمنافع بتكلفة تقع على عائق الأب. ومن الطبيعى؛ ولأن الابن أنانى يمكن أن نفترض بأنه لن يفعل مثل هذا الشيء. ومع ذلك فإذا كان الأب إيثاريًا؛ فسيقوم بتحويل دخل لابنه؛ لكى يجعل هذا الابن سعيدًا. ويتوقف مستوى هذه التحويلات بدوره على دخل أو ثروة الأب. وحتى لو كان الابن أنانيًا؛ فقد يتحفز بأن يتصرف "كما لو" كان إيثاريًا باتجاه والده؛ لأنه بزيادة ثروة والده، فهو أيضًا يزيد من حجم التحويلات التى يقوم بها والده إليه فى مقابل ذلك. وأظهر بيكر أن الأب لو كان محسنًا بدرجة كافية، لكانت توقعات هذه التحويلات ستحفز الابن على أن يتصرف كما لو كان غيرَ أناني، وأن يشارك والده فى تعظيم دخلهما. ويتبع ذلك فى الحال أن الإيثار قد يكون مفيدًا ليس فقط فيما يتعلق بشروط المنفعة (الزيادة فى منفعة الأب الناشئة عن الزيادة فى إمكانيات استهلاك الابن)؛ ولكن أيضًا من حيث "الاستهلاك الذاتى" للأب؛ فإذا اختار الابن الحل تحقيق أعلى دخل مشترك، عندها يكون الأب إيثاريًا؛ ولكن ليس عندما يكون الأب أنانيًا، يكون من الممكن أن يزيد استهلاك الأب إذا كانت المؤشرات parameters صحيحة. والشكل (٤-٣) (المعدل من هيرشليفر Hirshleifer (١٩٧٧) يصور هذا الاحتمال. ويقاس مستوى استهلاك الابن على المحور الرأسى، ومستوى استهلاك الأب على المحور الأفقي. ويكون PP هو منحنى إمكانية إنتاج الابن. لاحظ أنه كما تَصَوَّرَه، فإن الابن لديه بعض الفرص لزيادة استهلاكه الذاتى على حساب استهلاك الأب – ونعنى بذلك التحرك من J إلى R. وإذا كان الأب أنانيًا؛ فقد يختار الابن بوضوح R؛ ولكن إذا كان الأب إيثاريًا ويقوم بعمل تحويلات إلى ابنه، عندئذ سيدرك الابن بأنه من الأفضل له أن يعظِّم الدخل المشترك للعائلة، ويختار J بدلاً من R لأن الأب إيثارى (الذى تكون منحنيات السواء الخاصة به مثل AA') ستكون أكثر من تعويض ابنه هذا الاختيار، بعمل تحويلات له سينتهى بالابن عند A^*.

شكل (٤-٣) تأثيرات العطاء الإيثاري





كان زينوفون مدركًا للمنطق من وراء " نظرية الابن الفاسد " وبتطبيقاتها على الدكتاتورية. وفى هذه المجادلة عن الدكتاتورية يوصى الشاعر سيمونديس بالحب والكرم للطاغية Hiero كحل لمعضلته (معضلة الدكتاتور):

" يجب لا تتملص يا هيرو Hiero، من الإنفاق من ممتلكاتك الخاصة من أجل الصالح العام..... فسباقك هو ضد الآخرين الذين يحكمون المدن. فإذا جعلت المدينة التى تحكمها هى الأكثر سعادة من كل المدن، اعرف جيدًا بأن المُبشّرين سيعلنون بأنك المنتصر فى أنبل مسابقة بين البشر وأعظمها. وبهذا فإنك -أولاً- تضمن فى الحال حب رعاياك، والذى هو ذات الشيء الذى ترغب فيه. والأكثر من ذلك: إن المبشرين الذين ينصرونك لن يكونوا واحدًا؛ بل كل البشر سيتغنون بفضلك. وبكونك موضع الاهتمام ستكون عزيزًا ليس - فقط- من قبل خاصة رجالك؛ ولكن من كثير من المدن، وستكون رائعًا ليس - فقط- بين الخاصة؛ ولكن أيضًا بين العامة من كل الناس..... وكل شخص حاضر سيكون حليفك، وكل شخص غائب سيرغب فى أن يراك. ولذلك لن يُعَجب بك فقط؛ ولكن سيحبك كل البشر.........

ولكن إئثِر أصدقاءك بالثقة ياهيرو؛ لأنك ستثرى نفسك. وأضف إلى قـوة المدينة؛ لأنك ستكسب القوة لنفسك واكسب حلفاءً لهـا. واعتبـر أرض الوطن إقطاعيتك والمواطنين رفقاءك، والأصدقاء أطفالك، وأبناءك نفـسَ الشيء كحياتك. وحاول أن تتفوق عليهم بالإحسان؛ لأنك بذلك تثبت أنـك أرقى من أصدقائك؛ وأعداؤك سيكونون غيرَ قـادرينَ علـى مقاومتـك" (زينوفون فى شتراوس، ١٩٦٣ / ١٩٩١، ص ٢١).

ومع ذلك فهناك نقطة ضعف فى حجة بيكر (وبالتالى فى حجة زينوفون)؛ إذ إن المقارنة التى أُجْرِيَت، هى ضمنيًا مقارنة بـين إيثـارى أنـانى قـصير النظر[*] وأب أناني. فالأب هو الأناني؛ ولكنه يتوقع الحصول على مكاسب مـن تعاون ابنه، وسوف يقوم أيضًا بعمل تحويلات لابنـه؛ لأسـباب أنانيـة بحتـة (المكاسب التى يحصل عليها والتى تنتج من تعاون الابن). هذا إضافة إلـى أن الاستهلاك الذاتى للأب الأناني، سيتجاوز دائمًا استهلاك الأب الإيثارى – بمعنى رغم أن الإيثار قد يكون مفيدًا إذا ما قورن بالأنانية قصيرة النظر، فإن الأنانيـة بعيدة النظر قد تكون مفيدة وأفضل من الإيثار. والسبب بسيط فالأب بعيد النظر سيعطى لابنه بنفس الطريقة التى يعطى بها البنك القروض؛ لكى يحقق أقـصى قدر من الأرباح على المبادلة. والأب المماثل، ولكنه إيثارى فى نفـس الوقـت يجب أن يعطى أكثر من ذلك. لذا يجب أن يعطى كثيرًا من وجهة نظر تحقيـق أقصى قدر من الأرباح أو من وجهة نظر استهلاكه الذاتى. لـذا ففـى الـشكل (٤–٣)، فالأب بعيد النظر ولكنه أنانى يحوِّل ما يكفى لكى ينتهى الابن عنـد S، والتى هى بالضبط فوق R. ولا يزال الابن يختار J؛ لأنه أفضل عند S عنه عند R. ولكن الأب الأنانى ينتهى بكثير من اسـتهلاكه الـذاتى عنـد S عـن الأب الإيثارى الذى ينتهى (عند A^*). ومن الواضح أن نفس الافتراض يصدق علـى الدكتاتورية، ولكن فى كلتا الحالتين؛ فإن العطاء قد أثبت أنه استراتيجية رشيدة.

(*) انظر رونالد وينتروب (١٩٨١، ١٩٨٣) للمناقشة الأصلية عن تلك النقاط.

والمضمون الآخر، هو أن الأب (حقيقة هو "رئيس" البيت، ذكر أم أنثى) الذى يقوم بعمل التحويلات للأفراد الآخرين من الأسرة سواء لأسباب أنانية أو غير أنانية، ويتمتع "بسلطة" كبيرة عليهم. ويبين بيكر أنه إذا حاول طفل أن يستحوذ على دخل أو ثروة طفل آخر؛ فإن جهوده سوف تفشل، فالأب (رأس الأسرة) سيعوِّض ببساطة ذلك الابن الذى فقد دخله بتقديم تحويلات له وسوف يسحب تحويلات من الابن الذى اكتسب، حتى يكون الدخلان عند المستوى الأمثل من وجهة نظره (كرئيس للعائلة). ما دامت أن تحويلات الأب ستكون كبيرة بدرجة كافية، فهو وحده فقط الذى سيقرر قدر الدخل الذى سيكون لكل طفل؛ أما بقية أفراد الأسرة فليس لهم قول فى هذا الأمر. ونتيجة مشابهة لذلك ستكون هناك بين الدكتاتور والمواطنين الذين هم تحت سيطرته ما دامت الضرائب وقوى الإنفاق فى النظام غير مقيدة.

ولما كانت للمتبرع سلطة على متلقى الهدايا أو الوعد بها؛ فيمكنه استخدامها لحث المتلقين على القيام بأشياء قد لا يرغبون فى القيام بها. وقد افترض برنهايم – شيلفر – سمرز، (١٩٨٥) أن الآباء يريدون أن يزورهم أطفالهم، ويرغبون فى دفع ثمن لهذه الزيارات فى شكل إرث كبير. وفى النموذج قد لا يمانع الأطفال فى زيارة آبائهم فى البداية؛ ولكن بعد حين يتعبون من فعل ذلك؛ لأن كثرة زيارة الآباء تجلب الضرر والآباء لا يتعبون أبدًا من رؤية أطفالهم (على الأقل ليس قبل أن يتعب الأطفال من زيارتهم)؛ ولذا فعند هذا الحد؛ فإن الآباء يتبادلون الزيارات الأكثر بتقديم إرث أكبر. والشيء المدهش: أنه توجد بالفعل بيانات عن مستوى الاهتمام الذى يقدمه الأبناء للآباء، فى شكل زيارات أسبوعية يقوم بها الأبناء للآباء. ويبين تحليل (برنهايم، وشليفر، وسمرز) للبيانات؛ أنه كلما كبر حجم الإرث المحتمل، تكررت الزيارات. وربما كان المحزن أن الزيارات للآباء الفقراء عندما يصبحون مرضى تقلّ؛ بينما تزداد الزيارات للآباء الأغنياء الذين يصبحون مرضى.

جانب آخر شيّق للعلاقة بين المتبرع بالعطايا والمتلقى لها، وهو ما يسميه جيمس بوكانان (١٩٧٥) " معضلة سماريتان[*] " وببساطة: إن المتلقين للهدية تفسدهم الهدايا؛ فقد يصبحون كسالى أو يفشلون فى التخطيط بطريقة صحيحة بالنسبة لمستقبلهم، معتمدين بدلاً من ذلك على الهدايا المتوقعة من المتبرع، أو أنهم قد يقضون الوقت والجهد يحاولون إيجاد طرق للحصول على هدايا بدلاً من زيادة المشاركة فى سلوك إنتاجى. وقد وُصِفت نتيجة مشابهة لذلك فى دراسة عن السعى لاقتناص الريع؛ فإن إمكانية الحصول على العطايا من الحكومة تجعل المتلقى المحتمل يتنافس للحصول على هذا الريع، ونتيجة لذلك تتبعثر القيمة الكلية للعطايا أثناء هذا التنافس المسرف. وقد تُطُرِقَ إلى مثل هذه النقطة فى أدبيات برامج الحكومة للرعاية الاجتماعية. ويقال: إن الرفاهية الاجتماعية Welfare تخفض الحافز بالنسبة للمتلقين للريع فى بحثهم عن وظيفة أو عمل أو القيام بادخار أو القيام بأشياء أخرى تفيد المجتمع؛ ولكن هذا يتطلب الجهد والطاقة[**]. وإحدى النتائج المهمة لهذا الجدل؛ إنه يشرح السبب فى أن المتبرعين سواء أكانت الحكومة أم الآباء، يراقبون ويحاولون التحكم فى سلوك المتلقين للمنح، فهم يريدون تقليل الآثار الضارة؛ لذا ففى إطار العائلة يحاول الآباء فرض قواعد والتزامات على أطفالهم، ويحاول الأطفال الهروب من هذه القواعد والالتزامات، أو أن يخدعوا الآباء بطرق عديدة، ويهددهم الآباء بفرض عقوبات وحظر عند عدم اتباع هذه القواعد والالتزامات. أما الحكومة فتفرض تعليمات صارمة على متلقى التحويلات، مثل: التأمين ضد البطالة، والرعاية الاجتماعية، وعندئذ ستراقب سلوكهم بطريقة مكثفة. والنقطة الرئيسية فى ذلك أنه مع غياب الرقابة، يمكن أن يكون للعطاء تأثير عكسى تمامًا للتأثير الذى ذكر فى " نظرية الطفل الفاسد " بمعنى أنه يمكن أن يؤدى إلى تحويل طفل صالح إلى طفل (أو مواطن) "فاسد".

(*) أنشطة اجتماعية تسعى للإحسان فى الولايات المتحدة الأمريكية. (المترجم)

(**) انظر وينتروب (1983)، ونيل بروس ومايكل والدمان (١٩٩٠) فى تشكيل هذه العلاقة.

والخلاصة، أنه يوجد عدد من الافتراضات فى نظرية العطاء، قد تكون ذات أهمية ليست فقط للدكتاتور التيمقراطي؛ ولكن أيضًا لكل الــدكتاتورات، وهـــى:

١- من خلال استخدام العطايا؛ فإن المتبرع سواء كان أنانيًا أو إيثاريًـــا، يستطيع أن تكون له السلطة على حساب المتلقين ويحث تعاونهم تجاه أهدافه.

٢- يستطيع المتبرع الإيثارى القيام بذلك حتى ولو كان غير مـــدرك للحقيقة بأن عطاياه يمكن أن تحث على سلوك تعاونى من جانب المتلقين لها (نظرية الطفل الفاسد)؛ ومع ذلك فالمتبرع الإيثارى سيقدم كثيرًا من وجهـــة نظر تحقيق أقصى قدرٍ لاستهلاكه.

٣- كل المتبرعين عليهم مراقبة سلوك كل متلقٍ للمنح؛ لكى يـــضمنوا أن العطايا لا تفسد المتلقى لها، وسوف يعايرون حجم عطايـــاهم، بإمكانيـــة مراقبة المتلقين لها، بأن يعطوا منها أقل (أو لا شىء) عندما تكون المراقبـــة صعبة أو مستحيلة.

٤-٥-٢: الدكتاتورية الخيِّرة (المحبة للمجد والثروة): Benevolent dictatorship

دعنا الآن نطبق هذه الأفكار؛ لنحاول اكتشاف كيف يعمل الـــدكتاتور التيمقراطي. ومن أجل هدف العرض سوف نتناول حالة تيموقراطى "تقـــى" – بمعنى شخص يحرص فقط على رعاية شعبه؛ وليس رعاية نفسه كليًـــا – ومن المشكوك فيه وجود مثل هذا المُحْسِن؛ رغم أنه لا يوجد نقـــصان فـــى إعداد القادة السياسيين الذين تظاهروا بأنهم يعملون بهـــذه الطريقـــة؛ ولكـــن الحالات المتطرفة تكون عادة مفيدة تحليليًا، وعلى القارئ الذى يرغب فى أن يتخيل مثالاً خالصًا للتيموقراطية النقية، أن يرجع إلى الحكم التسلطى لإدوارد جيبون ويتأمّل عصر عائلة أنطونين الرومانية، والتى أعلن عنهـــا جيبـــون (١٩٨١) قائلاً:

" إذا ما طُلب من رجل أن يحدد الفترة من تاريخ العالم التى كانت خلالها، أحوال الجنس البشرى أكثر سعادة وازدهارًا؛ فإنه سوف يقول بلا تردد: إنها الفترة بين موت دوميتيان واعتلاء كومودوس العرش (خليفة أوريليوس). وكان المدى الشاسع للإمبراطورية الرومانية، تحكمه سلطة مطلقة تحت التوجه بالحكمة والفضيلة. فكان يُحَجَّمُ الجيش بواسطة اليد الصارمة والرقيقة للأباطرة المتعاقبين، الذين كانت شخصياتهم وسلطاتهم تستحق الاحترام غير التطوعى......... وكانت العمالة فى هذه الممالك تتقاضى مرتبات أعلى من أجرها بسبب المنح الهائلة التى كانت تُعْطَى لهم عند نجاحهم؛ نتيجة للفخر الصادق" بعملهم، ولتحقيق بهجة السعادة العامة، والذين كانوا هم صانعوها " (ص ١٠٧).

وفى الحقيقة – وسواء كان ذلك هو الوقت السعيد، أو كان محل نقاش كبير – فعلى الأقل لم يكن بعض المؤرخين المعاصرين معارضين كلية لحكم جيبون (جرانت ١٩٩٤، ص ص ١٤٨). فنحن فعلاً نعرف أن ذلك كان وقت الرخاءِ العامِ والسلامِ الرومانى المشهور " باكس رومانا pax romana "؛ ولكن لم يكن جيبون واضحًا فيما جعل الأنطونيين قادرين على هذا الشكل من السلوك. وكان هناك اثنان من الحكام يستحقون المديح بصفة خاصة، وهما أنطونيوس بيوس، وماركوس أوريليوس؛ ولكن ما نعرفه عن الحاكم الأول قليلا (جيبون، ١٩٨٠، ص ١٠٥) على الرغم مما عُرِف عن موته بهدوء فى عام ١٦١ بعد الميلاد – وهو حدث ليس عاديًا فى مثل هذه الفترةِ. وفى الحقيقة، يقول جرانت (١٩٩٤): " إنه كانت حقًا أول وفاة هادئة تمر على أى إمبراطور رومانى." (ص ٢١). أما الإمبراطور الثانى ماركوس إيريليوس؛ فقد ترك لنا "تأملاته" "meditations" (١٩٦٤)؛ حيث عبَّر فيها عن فلسفته فى الحكم بالشروط التيمقراطية، فى عبارات مثل " دع كل حدث يهدف فقط إلى الصالح العام " (جرانت ١٩٩٤، ص ٥٥) وكانت الفلسفة هى مادته المفضلة، ويحتمل أنها تؤكد حكمة هيكس (١٩٣٥) المقتبسة فى الغالب من قول مأثور

"الأفضل من كل الأرباح الاحتكارية هى الحياة الهادئة " (ستيجلر – بولدنج، ١٩٥٢ ص ٣٦٩)؛ إلا أن الغزوات المستمرة في هذه الفترة، كانت تعنى أنه لم يكن لديه الوقت الكافى لمتابعة هذا الاهتمام.

ويبرز سؤالان عن النظرية الاقتصادية للتيمقراطية:

١- كيف يحكم التيمقراطى وهل يحتاج أو يريد استخدام أداة قمع؟ وإذا كان الأمر كذلك؛ فما مستويات التوازن للقمع والتأييد فى ظل هذه التيمقراطية؟

٢- هل الحكم التيمقراطى مستقر – بمعنى هل يمكن أن يستمر؟

ولعل لحظة من التأمل، ستقنع القارئ بأن الإجابة عن السؤال الأول (هل التيمقراطى الفعلى يقمع رعاياه؟) هى نعم ولكى نعرف السبب، نحتاج لأن نلاحظ، أنه رغم أن التيمقراطى قد تكون لديه سلطة هائلة، ولديه كل النية فى استخدام هذه السلطة لصالح رعاياه، فهذا لا يعنى أنه لا توجد قيود على سلوكه؛ فهناك ثلاثة قيود تستحق الاهتمام:

١- "ضرورة التمسك بالسلطة". ما وجهة النظر العقلانية والحكم بصدر رحب، إذا ما كانت النتيجة هى عزله من السلطة بواسطة طاغية ذى قبضة قوية من السلطة؟ وحتى التيمقراطى النقى لا يمكن أن يسمح للسلطة بأن تصبح أقل من $\pi_{\min}$ الحد الأدنى للبقاء فى السلطة.

٢- "معضلة سماريتان": أن التيموقراطى المماثل للأب المحب فى نظرية العائلة سيكون مدركا لمعضلة سماريتان، بمعنى التأثيرات غير المحفزة للعطايا على الناس الذين يتلقونها. علاوة على ذلك، فمن الواضح أن رعايا التيمقراطى كثيرون جدًا، وعملية مراقبتهم أكثر تعقيدًا – عن تلك الحالة فى إطار العائلة. وتوقع الحصول على العطايا من الحاكم التيمقراطى، يمكن أن يدفع لزيادة السعى للحصول على عطايا اقتناص الريع والتملق

الذليل بدرجة واسعة الانتشار، وكل فرد من بين المواطنين يحاول أن يقنـــع الدكتاتور بأنه الشخص الذى يستحق الحصول على هباته.

٣- "نظرية الابن الفاسد": يؤدى هذا العامل إلى نتائج عكـس نتـائج العنصرين السالفين، وهو ما يبسِّط بدلاً من أن يعقِّد مهمة التيمقراطى؛ ففـى سياق حكم التيمقراطى تتضمن النظرية أنه يُتوقع أن يكون تجاوبهم إيجابيًـا تجاه الشفقة على النظام، وتأييدهم للمحافظة على ثروة القائد، ومن ثم حجـم العطايا لهم. مرة أخرى؛ فإنه فى سياق الدكتاتورية يعمل هذا العامـل بقـوة أكبر مما يفعله فى إطار العائلة. فوفقًا للنظام الدكتاتورى يوجد الاحتمال بأن يُستبدل بالتيموقراطى شخصا آخر أقل كرمًا، وهذا الاحتمال يعطى المواطنين الدافع لتأييده، وخاصة أولئك الذين تكون أحوالهم جيدة فى النظام القائم.

وكل هذه الاعتبارات والتفاعلات بينها يمكن فهمها بطريقة أفـضل إذا ما وضعت معًا فى نموذج رسمى بسيط. لذا يفترض أن التيموقراطى يحقـق أقصى قدر من رفاهية المواطنين، بمعنى أنه يحقق أقصى قدر لرفاهية الفرد:

$$[\sum i w_i U_i [Y_i(1-t)+G_i] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وهو القيد الأول

حيث:

W_i: الوزن الذى يعطيه التيمقراطى لرفاهية الفرد i

U_i : منفعة i والتى تعتمد على Y_i

Y_i : دخل الشخص (بعد استبعاد الادخار)

G_i : حجم المنحة إلى i

t: معدل الضريبة، ويفترض أنها شكل ثابت على الـدخل مـن أجـل عملية التبسيط فقط (لم تكن هناك ضرائب دخل فى الإمبراطورية الرومانية).

أول القيود التى ذُكِرت، هو أن السلطة لا يمكن أن يُسمح لها بأن تنخفض دون الحد الأدنى π_{min}، بمعنى:

$$\pi \geq \pi_{min} \qquad \text{.......... (2)}$$

وكما سبق فإن :

$$\pi = \pi\ (L ، R) \qquad \text{.......... (3)}$$

والقيد الثانى على ميزانية الدكتاتور:

$$F + t\,Y\,(G) = P_L\,(R ، G)\,L + P_R R + G \qquad \text{.......... (4)}$$

حيث:

$$Y = Y\,(G) ، \quad Y' < 0. \quad ، \quad Y'' > 0$$

و

$$P_L = P_L\,(R ، G) \quad ، \quad \delta P_L / \delta G < 0$$

F: هى الدخل الأجنبى ومن المفترض أنه ثابت، والغرض من تقديمه فى المعادلة (4) هو التأكيد على أنه ليس كل العطايا معاد توزيعها من الأموال الخاصة لدافعى الضرائب. كما أن F يمكنه أيضًا أن يمثل أى مصدر آخر من ميزانية الدكتاتور المستقلة عن الضرائب أو دخل الشعب. وt معدل الضريبة، والمفترض أنها موحدة على الدخل Y. وتمثل G التكلفة الإجمالية للعطايا من الحاكم التيموقراطى إلى الشعب.

ومعضلة سماريتان موجودة ضمن الاعتماد السلبى لـ Y على G، بمعنى أنه بازدياد العطايا، ينخفض الدخل الإجمالى الذى يكسبه المواطنون؛ لأنهم يسعون بطريقة متزايدة إلى اقتناص الريع وبعض الأشكال الأخرى من السلوكيات غير المنتجة. وتأثير الابن الفاسد، يُمَثَّل بالتأثير السلبى لـ G على P_L، بمعنى أن العطايا تُمكن الدكتاتور من الحصول على الولاء بثمن بخس.

لاحظ أنه بصرف النظر عن هذين التأثيرين؛ فإن المشكلة تتطابق رسميًا مع مشكلة الدكتاتور ذى القمع الناعم – باستثناء أن التيمقراطى يحاول تحقيق أقصى قدر من الرفاهية للمواطنين الخاضعين لهذا القيد؛ لكى يبقى فى السلطة؛ بينما يحاول دكتاتور القمع الناعم تعظيم استهلاكه الخاص أو رفاهيته مع الخضوع لنفس القيد.

هذا التشابه يمكن رؤيته بطريقة سهلة؛ إذا ما وضّحنا توازن التيموقراطى بيانيًا كما أُجرى فى الشكل (٤–٤). ويلاحظ أن قيد الميزانية BB المعروض هناك، يمثل قيد الموازنة على السلطة ($B=P_RR+P_LL$) فقط؛ وليس القيد الإجمالى للموازنة التى وُصفت فى المعادلة (٤–٤) بمعنى أنه لا يشمل عطايا التيموقراطى؛ ولكنه يبين فعلاً تأثير العطايا على P_L فى الشكل (٤–٤)، ومنحنى عرض الولاء يكون عاليًا حتى عند مستويات منخفضة من القمع؛ لأن الناس عادة ما ترغب فى الاستفادة من كرم وسخاء التيموقراطى. ومع ذلك فحتى التيمقراطى – مثل الأب الإيثارى، سيجد أن بعض قواعد القمع من حظر لأنشطة معينة، والعقوبات على السلوك المناهض للمجتمع – يحسِّن من عرض الولاء الحقيقى؛ لذا ينحدر المنحنى L^S إلى أعلى بالنسبة لـ R. ويحاول التيمقراطى أن يحقق أقصى قدر من الرفاهية للمواطنين؛ لذا فهو فى توازن عند تقليل التكلفة الموحدة من L، R (بافتراض مقدرتهم على تراكم L بتكلفة منخفضة بسبب تأثيرات العطايا فى تخفيض P_L). وعلى أى حال؛ فإن التيموقراطى لن يسعى إلى الحصول على سلطة أكبر من هذا، لذا فهو يبقى عند π_{min}. وفى هذا المنحنى فهو يشبه دكتاتور القمع الناعم. وفى الواقع؛ فإن آليات تجاوب التيموقراطى، تتطابق مع حالات التجاوب لدكتاتور القمع الناعم؛ فإذا ما تدهور الأداء الاقتصادى أو لسبب ما انخفض عرض الولاء للتيموقراطى؛ فإنه سيكون مرغمًا على زيادة مستوى القمع أو فقدان السلطة. هذا النمط هو نفسه النمط السابق شرحه بالنسبة لدكتاتور القمع الناعم، والزيادة المبدئية المادة فى القمع يتبعها سقوط إلى مستوى لا يزال

أعلى من المستوى الأصلى. وأكثر إزعاجًا مثل دكتاتور القمع الناعم، فحكم التيمقراطى يكون هشا؛ لأنه لا يحقق أقصى قدر من السلطة، ويكون دائمًا على حافة فقدانها إلى شخص يمكنه القيام بذلك.

ولكن ماذا عن نظرية الابن الفاسد؟ نصيحة زينوفون للعطاء هو أن تعطى، وتعطى، وتعطى للشعب. ويبين الشكل (٤-٤) أن النصيحة خطأ؛ فإن حب المواطنين وحمايتهم بالنسبة للتيموقراطى لا تساعده على الخروج من هذه المعضلة؛ لأن شهامتهم تعنى أنهم يعثرون أى سند كامن لسلطة متاحة (أى $\pi_{min} > \pi$) بزيادة هداياهم حتى يتبدد هذا السند.

ولكى نكشف عن العيب الثانى للحكومة التيمقراطية، نفحص شروط التوازن للتيمقراطي. فمستويات اختيارهم لـ L، R، G لتعظيم أقصى قدر من المعادلة الخاضعة للقيود، تنتج كلاً من الحالات المألوفة لتقليل التكلفة لكل من L، R المشتقة لدكتاتور القمع الناعم وشرط جديد للمستوى المثالى من G:

$$w_i U'_i\,[1+Y_G\,(1-t)] = \lambda\ (1-tY_G + L\ \delta P_L / \delta G) \quad \text{،.............. (5)}$$

حيث: λ: المنفعة الحدية للنقود (موارد إضافية بالموازنة).

ومن المعادلة (5) نجد أن الزيادة فى G لها التأثيرات التالية:

١- يستفيد المواطنون مباشرة (المصطلح الأول على الجانب الأيسر من المعادلة (5).

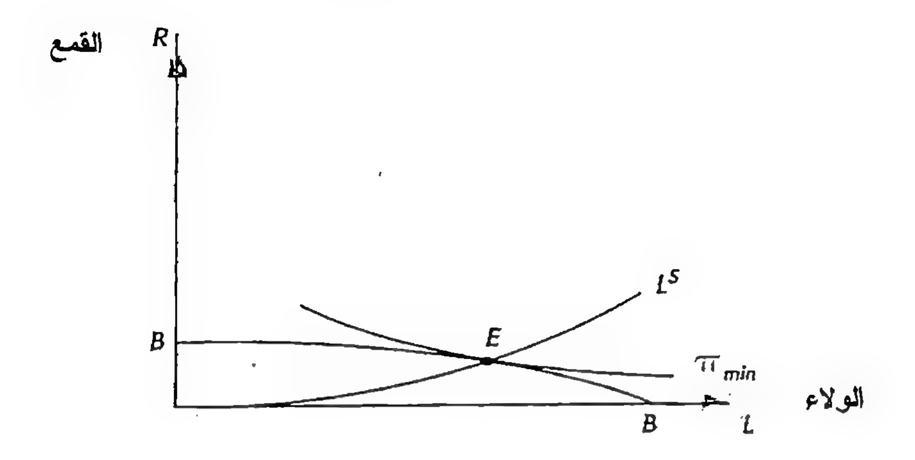
٢- ينخفض الدخل القومى (YGعلى الجانب الأيسر).

٣- هناك تكلفة مباشرة على الخزانة (المصطلح الأول على الجانب الأيمن من المعادلة).

٤- هناك أيضًا تكلفة غير مباشرة حتى الآن مع هبوط إيرادات الضرائب مع انخفاض Y (المصطلح الثانى على الجانب الأيمن).

٥- انخفاض تكلفة الحصول على الولاء آخر مصطلح فى المعادلة (5).

شكل (٤-٤) التوازن التيموقراطى



وبطريقة أخرى، يمكن القول إن التيمقراطى يفكر بمساواة المنافع الحدية للعطايا مع تكلفتها الحدية. وعند الحدية سيزيد التيمقراطى من العطايا حتى: (أ) المنافع المباشرة للمواطنين مضافًا إليها (ب) المنافع الإضافية بسبب انخفاض تكلفة الحصول على الولاء $[(\partial P_L / \partial_G)L]$ والتى أصبحت تتساوى تمامًا مع (ج) الضرر الناتج من تخفيض الدخل القومي، والضرائب التى تسببها العطايا، إضافةً إلى (د) التكاليف المباشرة للهدايا نفسها.

ويلاحظ أن التيموقراطى الحكيم الكريم فقط، هو الذى يضع فى اعتباراته هذه المنافع والتكاليف - والتيموقراطى الجاهل أو الغبى سيفشل فى أن يضع فى اعتباره تكلفة العطايا، وقد يفسد الشعب (مثل الزعم بأن مواطنى روما حدث لهم ذلك) (انظر: جيبون ١٩٨١، وجرانت ١٩٧٨، وڤاين ١٩٩٠). وعلى الجانب الآخر؛ فإن أى تيموقراطى معقّد - يتظاهر بأنه يحرص على الرعاية؛ ولكنه يعطى لكى يزيد من سلطته، أو من أجل أسباب أنانية أخرى - سيظل يعطى هدايا؛ لكى يخفض من P_L؛ ولكنه سيهمل المنافع المباشرة

للمواطنين. ويتبع ذلك أن المرء لا يستطيع الاستنتاج بأن الحاكم هو تيمقراطى من حجم العطايا فقط؛ لأن الذى يحقق أقصى قدر من السلطة يستطيع بسهولة أن يعطى أكثر من التيمقراطي. هذه المحصلة يمكن حدوثها؛ لأن عمليات القمع تميل لأن تكون أعلى فى ظل نظام الحاكم الذى يحاول أن يحقق أقصى قدر من السلطة، واحتمال أن تنتج عن ذلك هدايا أكثر؛ لكى يوازن جزئيًا هذا القمع المتزايد. ويتبع ذلك عندئذ، أن نستنتج بأن النظام التيموقراطى، يحتاج المرء فيه أن يعرف مستوى عمليات القمع أيضًا وحجم العطايا، فالعطايا الكبيرة مع القمع المنخفض تتضمن التيموقراطية(*).

وتوضح المعادلة (٥) عيبًا ثانيًا فى الحكم التيمقراطى، وأيضًا اختلافًا أساسيًا بين "رئيس" العائلة و"رئيس" الدولة وحتى مع فرض إمكانية غير محتملة بأن الدكتاتور سينشأ، وهو الذى كان من قبل إيثاريًا تجاه شعبه، كأب تجاه عائلته. فإذا كان التيمقراطى ناجحا؛ فإن الناس سيتزايد اعتمادهم على إحسان النظام، وستكون تكلفة ذلك انخفاضًا فى الدخل القومى مع لجوء المواطنين الى أشكال سلوكية غير إنتاجية؛ فإذا كانت نوعية قيادة التيمقراطى، هى المحدد الأساسى لرفاهية المجتمع – كما قد يكون ذلك صحيحًا فى ظل بعض الظروف (فى أثناء الحروب مثلاً) – فإن هذه التكلفة حينئذ قد تكون أكثر من أن تتم مُوازنتها بزيادة الولاء من المواطنين (وهو ما يساعد القائد فى مهامه بتحرير موارد لأغراض أخرى)؛ إلا أنه إذا كانت جهود المواطنين هى المحدد الأساسى للرفاهية الاجتماعية (أو إذا ساء توجه القائد التيموقراطى!)؛ فإن تكاليف الاعتماد على التيمقراطى عندئذ ستكون

(*) من الأهمية ذكر أنه لم يكن أى من تلك القيود مندمجًا فى تحليل الدالة المعتادة للرفاهية الاجتماعية فى النظرية الاقتصادية؛ حيث إن الحكومة الخيرة يفترض فيها ببساطة تعظيم رفاهية المواطنين. وليس هناك أى استقصاء قد عُمل لمعرفة أن مثل تلك الحكومة يمكن أن تكون قادرة على البقاء فى منصبها إذا وصلت لذلك المنصب فى أى وقت.

مرتفعة للغاية. وذلك سبب آخر يجعل الدكتاتورات من كل الأنواع يسعون إلى المشروعات الجماعية التى يكون فيها إرشادهم وليست مبادرة وجهود الأفراد هى المحدد الرئيسى للنتائج، وهم بذلك يعظمون سلطتهم.

الاعتبارات نفسها هى التى تحدد ما إذا كانت قيادة رئيس العائلة ستزيد أو تخفض من الرفاهية داخل الأسرة. من الواضح أن الحالة يكون احتمالها أكثر مرضاة داخل العائلة، خاصة عندما يكون الأبناء صغارًا. ولا تزال توجد المشكلة الواضحة لدور الكبار الآخرين فى العائلة (أى إضافة إلى الرئيس). فكلما زادت أهمية جهودهم فى تحديد رفاهية العائلة عظمت المشكلات الناتجة من الاعتماد، وقل احتمال تحقيق أقصى قدر من الرفاهية فى عائلة ذات رئيس. لذا فإن نظرية بيكر تعمل بطريقة أفضل، إذا بعدت عن رئيس العائلة؛ إذ إن بقية العائلة تتكون من أطفال مُعالين. وفى سياق مشابه، عُدِّلَ حكم جيبون على حكمة القادة فى أثناء عصر عائلة الأنطونيين، وكانت السعادة العامة لتلك الفترة ناتجة من حكم شعب روما لنفسه، والذين كما يؤكد، كانت لديهم الرغبة فى التخلى عن ديمقراطيتهم، ومساندة الإمبراطور باعتباره أفضل رجل مناسب لتولى الحكم، ويساندهم بدوره فى أسلوب حياتهم (جيبون ١٩٨١، وجرانت ١٩٩٤، ص ١٥٢).

٤-٦: من التيمقراطية إلى الطغيان

بين عصر أوجستس وعصر تراجان وعائلة الأنطونيين يصرح جيبون (١٩٨٠) بأن روما "كانت تئن تحت طغيان متواصل" (ص ١٠٨)، وبالفعل كانت الحقبة تشمل كثيرًا من الطغاة المشهورين فى التاريخ الرومانى بما فى ذلك تيبريوس ونيرو. وخلف ماركوس أوريليوس ابنه كومودوس الذى انْحَطَّ حُكمه إلى درجة الطغيان مُنْهِيًا بذلك العصر الذهبى لروما. ورواية جيبون عن سقوط كومودوس مملوءة بالدروس. ويزودنا الانتقال مْن التيمقراطية إلى

الطغيان بتصور لطيف مقارن ساكن لنموذجنا- أولاً- هو يؤكد أن كومودوس لم يولد شريرًا؛ ولكنه كان ضعيفًا أكثر منه شريرًا (ص ١١٦)؛ ولكن وفقا لجيبون "أن حادثًا مميتًا قرّر شخصيته المتقلبة" واستمر يقول:

" ذات مساءٍ (عام ١٨٣ بعد الميلاد) بينما كان الإمبراطور عائدًا إلى القصر من خلال رواق مظلم ضيق فى المسرح الكبير، كان ينتظره من كان يريد اغتياله واندفع تجاهه مستلاً سيفه وصاح قائلاً : "مجلس الشيوخ يرسل لك هذا " وقد منع هذا التهديد فرصة الاغتيال؛ إذ قبض الحرس على القاتل، وفورًا كُشِفَ عن مدبرى المؤامرة (التى كان أصلها يرجع إلى أخت الإمبراطور)؛ ولكن كلمات السفاح استقرت فى عقل كومودوس، وتركت لديه انطباعًا لا يمحى من الخوف والكراهية ضد كل أعضاء مجلس الشيوخ (ص١١٨).

وكان رد فعل كومودوس هو استخدام بعض المرشدين لاكتشاف هؤلاء الذين يمكن أن يكونوا خونة أو ساخطين فى مجلس الشيوخ، وأعدم هؤلاء الذين شك فيهم؛ ولكن مرشديه كانوا أيضًا فاسدين. وكانت النتيجة أن "تمييز أى شخص يجعله مجرمًا.... وكان الشك يعادل الدليل للمحاكمة بالإدانة" (ص ١١٨). وقد أُعدم عدد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ البارزين وكان يعد إعداما؛ للذين قد يثأرون لمصيرهم (ص ١١٨).

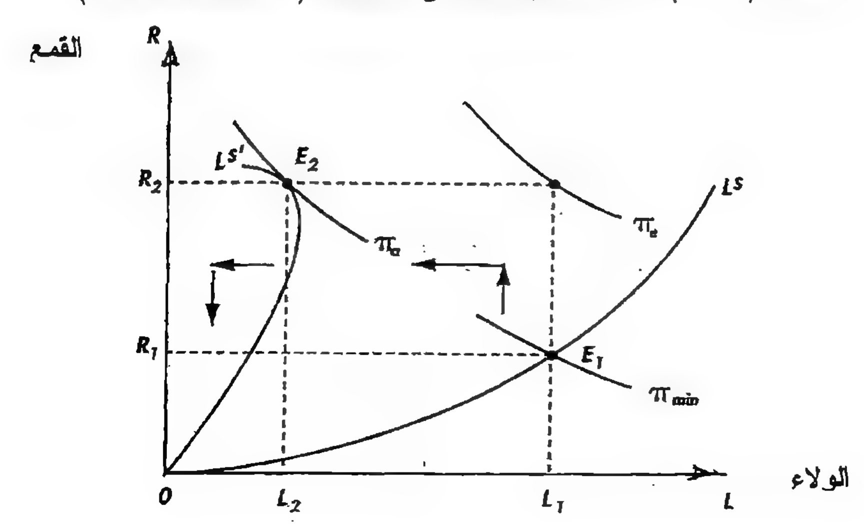
يصور الشكل (٤-٥) مسار النظام من التيمقراطية إلى الطغيان. والتوازن المبدئى فى العصر التيمقراطى لماركوس أوريليوس هو E_1، تلك هى الحالة التى ورثها كومودوس. والزيادة فى عمليات القمع فى عصره (من R_1 إلى R_2) قد زادت من سلطته إلى π_e إذ ظلت L عند L_1؛ ولكن بتحول شكوك كومودوس إلى كل شخص - مُوَالٍ أو خائنٍ - وتحوله عدوًا خائنًا؛ لذا فقد نضب مّعين الولاء الحقيقى، كما هو موضح فى التحرك يسارًا فى منحنى العرض. وكان السقوط المبدئى فى الولاء قد تعاظم مع شكوكه التى

لا أساس لها، التى جعلت أعضاء مجلس الشيوخ خـائفين، وبالتـالى زادت شكوكهم فيه كما ازداد شكه بدوره فيهم، وأدى هذا إلى اتجاه لولبى إلى أسفل منتهيًا عند (E_2 مع $L=L_2$) و($R=R_2$). وبما أنه لم يستطع أن يثق فى أعضاء مجلس الشيوخ، فهم أيضًا لم يستطيعوا الوثوق فيه، وحلّ القمعُ المتزايد محل الولاء كأداة وحيدة للحفاظ على السلطة.

وقد وصلت المرحلة التالية لنظامه عنـدما اهـتم بأعدائـه، واعتقـد كومودوس أنه يمكنه أن يسترخى بطريقته؛ فاعتلى أنـشطة المـصارعين، وانكب على ملذات الجسد، وطبقا لـ جيبون وظّف كليندر Cleander لإدارة الأعمال العامة وقد اختاره كومودوس؛ لأنه كما يقول جيبون:

يروّج الأمراء المرتابون آخر مافى الجنس البشرى من إقناع عقـيم بـأن هؤلاء الذين ليس لهم عائل؛ إلا ما يحصلون عليه من إحسانهم، لن تكون لهم صلة إلا بولى نعمتهم، (وفضلاً عن ذلك كان كليندر مجردًا من أى مقدرة أو ميزة قـد يحسده الامبراطور عليها أو لا يثق فيه؛ فقد كان الجشع هو العاطفة التى تفـيض من روح [كليندر]، والمبدأ الأساسى لإدارته." (١٩٨١ ص ص ١٢٠-١).

الشكل (٤-٥) من الديمقراطية الى الطغيان (اغتيال كومودوس)



وبينما سلب كليندر الخزانة العامة تدهور كومودوس بدرجة أكبر، وفقد الاهتمام بأمور الدولة منغمسًا في الملذات؛ ومع ذلك كره الناس نظام كليندر، وقُبْحَه وفساده مما نتجت عنه ثورة انتهت بالغوغاء يعصفون بقصر الإمبراطور حيث:

" كان كومودوس منغمسًا في الترف، غير مُدرك بالحرب الأهلية. لقد اقترب منه الموت بأخبار غير سارة أخته الكبرى فاضيلا ومارشيا المفضلة من محظياته، وقد خاطرتا باقتحام خلوته وألقيا بأنفسهما عند قدميه وهما يذرفان الدموع. وبكل خصوصية، كشفتا للإمبراطور الخائف عن جرائم الوزير كليندر وهياج الشعب والخراب المحتمل الذي قد يعصف به وبقصره في خلال بضع دقائق. أفاق كومودوس من أحلام ملذاته، وأمر بقطع رأس كليندر وإلقائها إلى الشعب. استرضى ذلك المنظر المرغوب فيه الاضطرابات وربما استعاد ابن كومودوس عطف رعاياه الثائرين وثقتهم (ص١٢٣).

ولكن الأمر لم يكن كذلك؛ لأنه في هذا الوقت، كان كومودوس "لا يساوي شيئًا في السلطة السيادية فيما عدا التصريح غير المحدود في الانغماس في شهواته الحسية". (ص ١٢٣) فقد اعتقد أن ممارسته للعنف التي استعرضها كثيرًا كافية للسيطرة على أعدائه. وقد استمرت دوامة السلطة المنحدرة إلى أسفل، وفي النهاية هلك عندما خاف من خدمه بما في ذلك محظيته مارشيا التي أنقذه ولاؤها من قبل. والذين صمموا على منع المصير الذي يحوم حول رؤوسهم، إما من النزوة المجنونة للطاغية أو من الاستياء المفاجئ للشعب (ص ١٢٨). لذا استخدموا مصارعًا محترفًا ليأتي إلى حجرة نوم كومودوس ويقتله. وقد وصل كومودوس إلى المرحلة الأقل خطرًا لهؤلاء المقربين منه؛ لكي يحاولوا اغتياله، بدلاً من أن يتركوه حيًا (الشكل ٤-٥ عند النقطة التي فيها (L = 0.) وبالتالي (π = ٠.).

خاتمة

فى هذا الباب عرضت حلَّين لمعضلة الدكتاتور، الطغيان والتيمقراطية. وقد اطلعت بإيجاز على أمثلة الدكتاتورية "القريبة" لنظم موبوتو(زائير)، وبابادوك (هايتى)، وتطرقت بشكل مكثف إلى الإمبراطورية الرومانية القديمة. وفى كل هذه الحالات، لم تتّبع النظم النمو الاقتصادى كوسيلة لبناء التأييد. وقد أفقرت نظم موبوتو وبابادوك شعوبهما، بمعنى أنها لم تَبْنِ الولاء؛ ولكن بقيت فى السلطة بفرض الضرائب وتدمير مُعارضيها. تلك النظم هى أمثلة للطغيان (التى تتصف بمستويات عالية من القمع وتأييد جماهيرى فى الحضيض). وكان النمو الاقتصادى فى أدنى مستوياته فى الإمبراطورية الرومانية أيضًا، وبنى التأييد السياسى من خلال العطايا للناس، ومن خلال الغزوات الأجنبية. واقترحت أن العطايا كانت تخدم عددًا من الوظائف السياسية بما فى ذلك وضع حدود للدخول فى الحقل السياسى وتأسيس المِلْكية (حق الإمبراطور فى السلطة وحقه فى الإنفاق من الخزانة العامة كما يرغب)؛ ورَغْمَ أن كثيرين من الأباطرة الرومان كانوا بدون شك طغاة يكرههم الشعب؛ فجميعهم لم يكونوا كذلك. ولهذا السبب وأهميته فى الخيال البشرى الماضى والحاضر؛ فقد قمت بتحليل الحالة الميتافيزيقية للتيمقراطية – أو الدكتاتورية المُحْسِنة (عمليات قمع منخفضة وتأييد جماهيرى مرتفع). وبصرف النظر عن الإمكانية غير المحتملة بوجود دكتاتور حقًا مُحْسِن فى السلطة؛ فإن هذا الشكل من الحكومات التى وجدت خلال التاريخ بها عيوب، والعيوب الأساسية التى حُلِّلَتْ: أن تلك الأنظمة غير مستقرة، وأن الاعتماد على هبات التيمقراطى تُضعف الناس بتكريس أنفسهم للحصول على العطايا. وأخيرًا قمت بتحليل التحول فى الإمبراطورية الرومانية من التيمقراطية المزعومة (فى عهد ماركوس أوريليوس) إلى الطغيان (فى عهد كومودوس).

الباب الخامس

نحو نموذج أكثر عمومية للدكتاتورية

١- مقدمة

والآن وقد وضعنا أيدينا على كل العناصر التى تؤثر فى سلوك الدكتاتور؛ ولكى نبدأ بأن يجب أن نعرف بعض الأمور عن شخصيته. فمثل هؤلاء القادة يميلون إلى النزوع إلى جنون العظمة مذعورين لنقص المعلومات الدقيقة عن رأى الناس الفعلى فيهم. وأحد اهتماماتهم الرئيسية، هو البقاء فى السلطة، ومن أجل هذه الغاية ينشغلون كثيرًا أو قليلاً بشراء الولاء واستخدام أدوات القمع للقيام بذلك (هذا يتوقف على نوع الدكتاتورية). ونحن لا نعرف سوى القليل عن رعاياهم؛ ولكننا نعرف فعلاً، أنه ما دام أن عددهم كبير- خاصة إذا كانوا غير منظمين - فإن منفعة كل واحد منهم من الإطاحة بالدكتاتور، ستكون صغيرة مقارنة بالتكاليف الكامنة. وهذه المشكلة المجانية تساعد الدكتاتور بدرجة كبيرة على البقاء فى السلطة؛ ولكنها لا تحل معضلته كلية؛ فوفقًا لظروف معينة يمكن عزله، كما يحدث فى كثير من الأحيان لهم؛ وذلك يمكن حدوثه بعدة طرق، منها:

١- بعصبة من المقربين بما فى ذلك أولئك الأقرب للقائد.

٢- فقدان التأييد من البيروقراطيات القوية، خاصة الجيش.

٣- باستخدام ثورة الغوغاء.

٤- تدخل القوى الأجنبية.

هذا وقد عرض المؤلف نموذجًا لسلوك رعايا الدكتاتور فى الباب الثالث، كالآتى:

إن كل واحد من الرعايا يواجه اختيارًا بين التأييد أو المعارضة للنظام، وأيا كان القرار الذى يتخذه فرد الرعية، فلا يُكشَفُ عنه للدكتاتور؛ لأنه من المفيد أن يتظاهر بأنه يؤيده حتى ولو لم يكن هذا صحيحًا. فمهمة الدكتاتور هو أن يواجه هذه الحالة من عدم اليقين، وأن يضع مجموعة من الحوافز تقود رعاياه إلى اتخاذ القرار الصحيح. فهو يحاول السيطرة عليهم إما بالحصول على ولائهم من خلال توزيع العطايا وخلافه، أو بقمع مقدرتهم على تنظيم أى معارضه للنظام.

كانت المهمة الرئيسية للكاتب من وراء ذلك فى البابين السابقين، هى طرح فكرة أنه توجد أربعة أنواع من الدكتاتورات، وأن كثيرًا من سلوكهم مثير للاهتمام ويتوقف على طرازهم. وفى هذا الباب يريد الكاتب أن يبين أنه يمكن التفكير فى تلك الصور الأربع معًا كحلول مختلفة لطريقة أكثر عمومية للتفكير بخصوص الدكتاتورية. وهذا الباب يعرض ذلك النموذج العام، ويبين أيضًا الظروف التى يظهر فيها كل نوع من هذه الأنواع الأربعة. وتظل تفضيلات الدكتاتور عامة جدًا؛ لبيان كيف أن القيود المختلفة تشكل سلوكه. ويحقق الدكتاتورات أقصى قدر من المنفعة التى تعتمد على الاستهلاك والسلطة؛ وليس على الاستهلاك وحده (مثل دكتاتور القمع الناعم) أو السلطة وحدها (مثل الدكتاتور الشمولى أو الطاغية). والقيود على السلوك، لا تنشأ من موازنة ثابتة بطريقة مصطنعة، ولا من حدود جزافية لقوته وسلطته؛ ولكن من الإمكانات المتناقصة الناشئة من تحويل الأموال إلى سلطة والعكس بالعكس.

وتحديدًا فإن الدكتاتور مقيد بطريقتين: **القيد الأول** – هو تكلفة تراكم السلطة – والتى تحكمها المؤسسات السياسية للنظام، **والقيد الثانى** – هو المقدرة على استخدام السلطة فى الحصول على المال طبقًا لاقتصاديات الدكتاتور. وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد؛ فإن الأمر الحاسم ليس ما إذا كان تدخل الدكتاتور سيساعد أو سيضر بالاقتصاد ككل؛ ولكن تأثير التدخلات الحدية على النمو الاقتصادى أو الكفاءة أو موازنة الدكتاتور. فإذا كان هذا التأثير الحدى إيجابيًا سواء أكان التأثير الإجمالى إيجابيًا أم سلبيًا فى إطار نطاق معقول سيميل توجه الدكتاتور إلى أن يكون نحو السلطة أكثر منه إلى الاستهلاك، وبالتالى سيجعله دكتاتورًا طاغيةً أو شموليًا. ومن ناحية أخرى، إذا كان استخدام القوة يميل إلى تأخير النمو الاقتصادى (وأبعاد أخرى من الكفاءة الاقتصادية) أكثر من أن يكون لصالحه؛ فإن الدكتاتور يميل إلى أن يكون دكتاتور القمع الناعم. لذلك فإن التأثيرات الاقتصادية الحدية لسلطة الدكتاتور تساعد فى تحديد ما إذا كان الدكتاتور دكتاتور قمع ناعم أم دكتاتورًا شموليًا أم طاغية.(*)

ويقوم هذا الباب بتحديد شكل نموذج المؤسسة الاقتصادية للدكتاتورية بصفة عامة. وستُعمل الأبواب اللاحقة على كسوة هيكل هذا النموذج ليعمل من أجل نظم معينة. وبالتالى فإن العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية للدكتاتور والسلطة سيتم التوسع فيها فى الباب السابع لمؤسسات السوق الحرة، وفى الباب الثامن لأنواع التدخلات التى وجدت فى سوق العمالة فى نظام "الفصل العنصري" فى جنوب إفريقيا، وفى الباب التاسع والعاشر للنظام السوفيتى، وما بعد (ماوتسى تونج) "شيوعية السوق الحر" فى الصين.

(*) إمكانية أن الدكتاتور يكون قمعيًا ناعمًا تعتمد أساسًا على تفضيلاته وليس على شكل القيود التى تواجهه.

وقد جرى تخطيط هذا الباب، بحيث يصف الفصل التالى – أولاً – دالة المنفعة للدكتاتور والقيدين المفروضين على تعظيمها تكاليف موارد تراكم السلطة والتكلفة من ناحية سلطة زيادة الإيراد، ثم حل هذا النموذج من أجل توازن مستويات السلطة والموازنة، واستهلاك الدكتاتور، ومستويات القمع والولاء. ويبين الفصل الثالث كيف أن الأنواع الأربعة للدكتاتورية تظهر كحالات خاصة من هذا النموذج العام. على حسب تفضيلات الدكتاتور والقيود المفروضة عليه، خاصة المقدرة على تحويل المال إلى سلطة وتحويل السلطة إلى مال. والفصل الرابع يضع المقارنات الساكنة والآثار السياسية لهذا النموذج: كيف أن السلطة وإيرادات الموازنة (وأيضًا المتغيرات الأخرى التى ذُكِرَتْ) تتغير فى تجاوبها للصدمات الخارجية.

٢: النموذج

وكما اقْتُرِحَ من قبل؛ فإن هذا النموذج الذى طُوِّرَ فى البابين السابقين يحتاج إلى تعميمه بثلاث طرق:

١– افتراض أن الدكتاتورات يعملون على تحقيق أقصى قدر من السلطة (إذا كانوا دكتاتورات شموليين أم طغاة) أو أقصى قدر من الاستهلاك (إذا كانوا دكتاتورات قمع ناعم). وهنا سنفترض أن كل الدكتاتورات سيحققون أقصى قدر من دالة المنفعة والتى تشمل كل من السلطة و الاستهلاك كموضوعات للجدل.

٢– صُنِّفَ الدكتاتورات إلى دكتاتور قمع ناعم، أو طاغية، أو شمولى أو تيموقراطى. وسَيُبَيَّن بيان كيف أن هذه الأنواع الأربعة يمكن التفكير فيها باعتبارها بازغة من نموذج أكثر عمومية.

٣– وُضِعَتْ القيود المفروضة على تعظيم الدكتاتور (فى التحليلات عن الطغاة أو الشموليين) لأقصى قدر من السلطة على افتراض ثبات موازنة الدكتاتور أو ثمن الولاء.

وسيضع المؤلف هذه الافتراضات جانبًا، ويسمح لكل من ثمن الولاء وميزانية الدكتاتور بأن يتحدد ضمنًا endogenously.

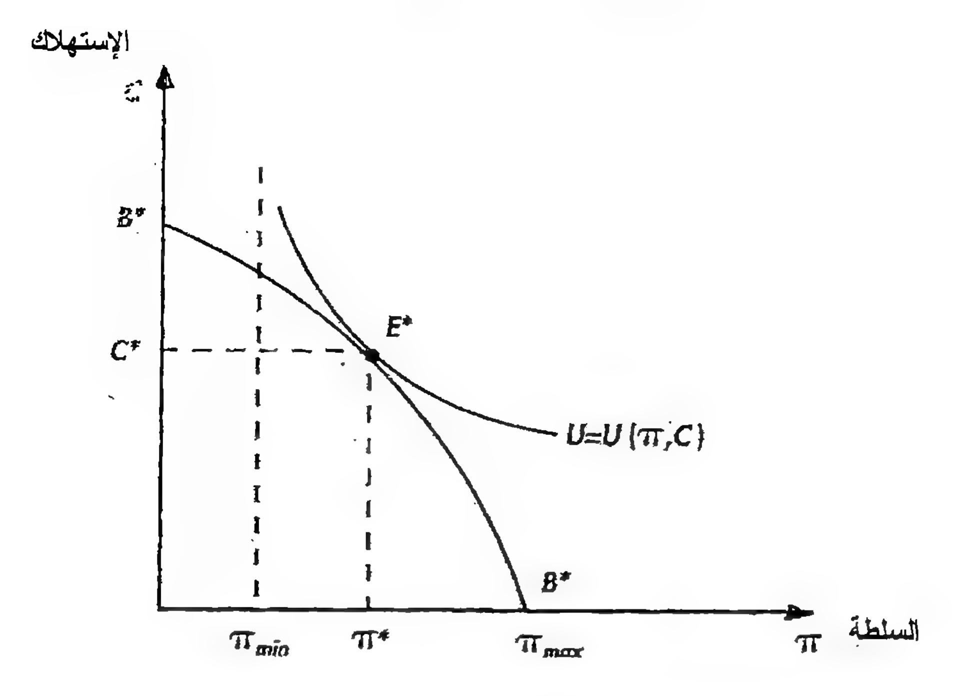
فى النقطة الأولى تتخذ دالة المنفعة للدكتاتور الشكل $U = U(\pi, C)$؛ حيث السلطة = π، مستوى الاستهلاك الشخصى = C؛ وبذلك يستطيع الدكتاتور إنفاق موارده بطريقتين:

١- من خلال زيادة سلطته (π) - بمعنى الإنفاق على عمليات القمع Repression (R) أو الولاء Loyalty (L).

٢- على سلع استهلاكية: مثل اقتناء القصور، إقامة الحفلات، وشراء السيارات المرسيدس،...إلخ.

ويظهر هذا التقسيم فى الشكل(5-1) وهنا يظهر تعظيم دالة منفعة الدكتاتور [$U(C ، \pi)$] وفقًا لقيود الموازنة (الاشتقاق الذى يناقش لاحقًا)، التى ينتج عنها توازن عند E^*، مع ($\pi = \pi^*$)و ($C = C^*$) ويلاحظ أن الطاغية أو الدكتاتور الشمولى "النقى" الذى يهتم - فقط.- بالسلطة، سيكون فى حالة توازن عند π_{max}، أما دكتاتور القمع الناعم "النقى" الذى يحقق أقصى قدر من الاستهلاك فى ظل أدنى مستوى من السلطة الضرورية للبقاء فى منصبه هى π_{min}. ويكون فى توازن فى الركن المقابل؛ حيث [$\pi \geq \pi_{min}$]، وبالتالى فإن معظم الدكتاتورات الحقيقيين فى العالم سيكونون فى توازن عند حل داخلى فى الشكل (٥-١)، وكلما اقترحوا من دكتاتور القمع الناعم أو الطاغية "أنواع مثالية"، كانوا أقرب إلى أى زاوية من أركان قيود الموازنة.

شكل (٥-١) تعظيم منفعة الدكتاتور



والنقطة الثانية للتحديد الذى يرد على تحليل البابين الأخيرين، هو أنه فى تحليل الطغيان والدكتاتورية الشمولية، افترضَ أن ثمــن الــولاء (P_L)، ثابت؛ ولكن يُتَحَكَّم فيه من جانب الدكتاتور (الواهب "donativumo" هو خير مثال)، وإذا ما رُفِعَ سيحصل الدكتاتور على ولاء أكثر وســلطة أكبــر؛ إذن لماذا لا يفعل ذلك لكى نكون واقعيين؟ فإن ذلك يتطلب موازنة أكبر؛ ولكــن ألا توجد طرق يستطيع بها الدكتاتور أن يجد أموالاً إضافية؟ يمكننا القول: إن موازنة الدكتاتور تتحدد ببساطة عن طريق تحقيق أقصى قدر من إيــرادات معدل تعظيم الضريبة على الدخل؛ ولكن توجد أيضًا إمكانية البحــث عــن قواعد ضريبية جديدة. ووفقًا لذلك نسمح الآن لثمن الولاء P_L بــأن يكــون متغيرًا تحت سيطرة الدكتاتور. فالزيادة فى P_L ستجلب عرضًا أكبــر مــن الولاء L^s لأى مستوى معين من القمع (R) -بمعنى أنها تنقل L^s إلى اليمين،

كما هو موضح فى الشكل (٥–٢) حيث أن الزيادة فى P_Lهى من (P^o_L) إلى (P_L^*)، وبعد ذلك إلى (P_L^2)، وينتقل L^s على التوالى إلى اليمين، متضمنا أن ميزانية أعلى وأعلى(B-C) ستتفق على تراكم السلطة (π). لذلك يتضمن الشكل (٥–٢) علاقة موجبة بين الموارد التى تنفق على تراكم القوة (B-C) ومستوى القوة (π). وعرضت هذه العلاقة فى الشكل (3-5)، كمنحنى [$\pi \equiv (B - C)$]، يبين كيف يستطيع الدكتاتور أن يحول "المال إلى سلطة(*)".

هذا المنحنى المنحدر إلى أعلى فى الشكل (٥–٣) [π (B-C)]، يتضمن علاقة موجبة بين كمية الأموال التى تنفق على تراكم السلطة π (موازنة الدكتاتور الإجمالية " B " مطروحًا منها النفقات" C ") ومستوى السلطة π الذى يحصل عليه. ويبدو معقولاً، أن نفترض إيرادات متناقصة مقابل هذه النفقات، بمعنى أن نفترض أن انحدار منحنى تحويل المال إلى قوة فى تزايد ثابت. وفى حالة الولاء يُرغِم الدكتاتور على تشكيل علاقة مع هؤلاء السكان الذين هم أقل تعاطفًا مع النظام أو مع هؤلاء الذين يكون من الصعب التواصل معهم. وفى حالة القمع سيُرغِم الدكتاتور على توظيف أفراد أقل ملاءمة لقمع هؤلاء الذين يزدادون مقاومة.

هذا وانحدار منحنى [π (B-C)]، وبمعنى أكثر دقة مرونة π فيما يتعلق بالأموال (ε^{π}) هو متغير شديد الأهمية سنعود إليه فيما بعد. ومن الواضح أنه يُتَحكَّم فيه من الهيئة السياسية للنظام، فمثلاً: إذا كان الدكتاتور يرأس حزبًا سياسيًا جماهيريًا شعبيًا؛ فإن عرض الولاء سيميل إلى أن يكون أكبر مما إذا كان الأمر خلاف ذلك، ويتضمن منحنى عرض مرن نسبى عند

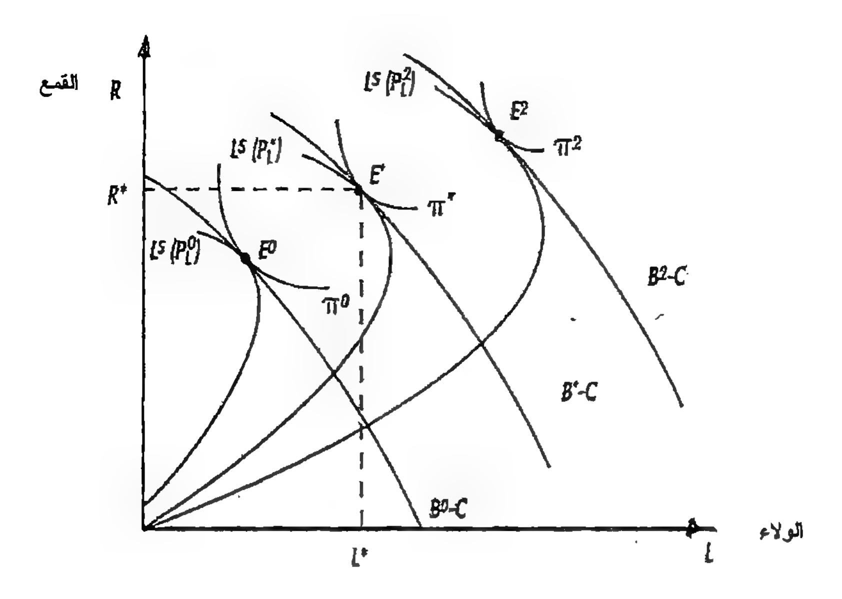
(*) يلاحظ أنه رَغْمَ من أن الموضوع والشكل يشتقان من المتحنى [Π (B-C)] بافتراض أن الدكتاتور يكون موجودًا على الشريحة المنحدرة إلى الخلف لمنحنى عرض الولاء (ولذلك فإن الدكتاتور يكون إما طاغية أو شموليًا) ونفس الاشتقاق ينطبق (ويستنتج نفس المنحنى) إذا كان دكتاتور قمع ناعم.

أى ثمن مُعطًى، إذا كانت السيطرة على الصحف والتلفزيون والراديو، قائمة؛ وإذا كانت أجهزة القمع والتلقين indoctrination متاحة بدرجة جذرية؛ فإن مرونة القمع (R) بالنسبة إلى سعره تميل إلى أن تكون كبيرة، وتنتج (ε^{π}) عالية نسبيًا. وتعتمد المرونة (ε^{π}) أيضًا على إنتاجية (R) و(L) فى إنتاج السلطة (π_L، وأيضًا π_R)، والتى بدورها تعتمد على خواص السكان الموجودين تحت السيطرة. وإذا كان الناس غير منظمين أو غير مبالين؛ فإن (ε^{π}) ستكون مرتفعة نسبيًا. وَمِثْلُها: فإن (ε^{π}) ستكون مرتفعة إذا كانت المعارضة ضعيفة، ويمكن ترويض البيروقراطية بسهولة، وتكون البيروقراطية طيعة أو يمكن شراؤها بسهولة.

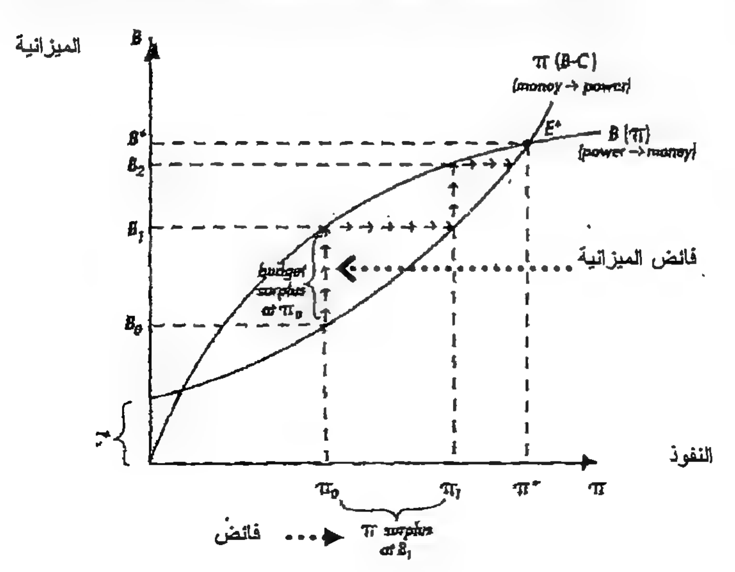
إذن ما حدود سلطة الدكتاتور؟ بالطبع يؤدى تناقص العائدات على تراكم الولاء إلى أن الزيادات المتتالية فى (P_L) سوف تزيد من (L) بدرجة أقل وأقل؛ ولكن ما دام أنه لا يوجد حد لمقدرة الدكتاتور على تمويل تراكم الولاء، فلا يوجد إذن حد واضح لسلطة الدكتاتور أو لمستوى الولاء والقمع، الذى يمكنه إنتاجهما. وباختصار، إذا لم يوجد حد على موارد الدكتاتور، فلا يوجد حد على سلطته؛ لأن الموارد يمكن تحويلها إلى سلطة بالعمليات التى وضَّحناها. فهل يوجد أى حد على موارد الدكتاتور؟ كما اقْتُرِح من قبل سيكون هذا أمرًا تحكميًا فى تحديده بالضبط؛ إذ إن سلطة الدكتاتور تتحدد فى تحقيق أقصى قدر من عائدات الضرائب، وما دام أن الدكتاتور لديه سلطة كافية؛ فإنه يستطيع أن يجد أموالاً أكثر بفرض قواعد ضريبية جديدة، وإيجاد طرق أخرى للحصول على المال(*). وباختصار، إذا لم يوجد حد لسلطة الدكتاتور فلا يوجد أيضًا حد لموارده.

(*) بعض من تلك الحالات يمكن أن يكون ضريحًا تماما، كما فى حالة بيع" البابا الدكتور لهايتى العمال إلى جمهورية الدومنيكان المجاورة (ليندهال ١٩٨٤).

شكل (٥–٢) كيف تتحول الأموال إلى سلطة



شكل (٥–٣) توازن السلطة والموازنة الحكومية فى ظل الدكتاتورية



وتبعا لذلك فإن الحدود على موارد الموازنة والسلطة يجب أن تُحَدَّد في نفس الوقت. وقد بينا من قبل رَغْم أن اعتبارات الموازنة لا تحدد السلطة، فمثل هذه السلطة تصبح أكثر وأكثر تكلفة في تراكمها، كما هو موضح بالانحدار المتزايد لـ [π (B – C)]. ونتحول الآن إلى اقتصاد الدكتاتور، كما لُخِّصَ بمنحنى (π) B في الشكل (٥–٣). ويصف هذا المنحنى العلاقة بين ممارسة السلطة السياسية وعواقب هذه الممارسة على موازنة الدكتاتور– بمعنى التحول من "السلطة إلى المال". ورغم وجود أشكال متنوعة من الاقتصاد في النظم الدكتاتورية؛ فإنها جميعًا تقترح أن هذا المنحنى يعرض أيضًا إيرادات متناقصة قليلة (وأحيانًا سلبية). وسنشرح كيف أن تقاطع هذين المنحنيين عند (E^*) في الشكل (٥–٣) يزودنا بحدود على كل من موازنة الدكتاتور وسلطته – بمعنى كيفية إنتاج مستوى توازن لكل من السلطة (π^*) والموازنة (B^*).

إن اشتقاق منحنى (π) B معقد لسبب بسيط هو أن للدكتاتورية السياسية عديدًا من النظم الاقتصادية؛ ولكي نأخذ قليلاً من الأمثلة المتباعدة للغاية التي نُوقِشَتْ بالتفصيل في الأبواب التالية من هذا الكتاب، سننظر في الأشكال التي ضمها نظام التخطيط المركزي السوفيتي، واقتصاد السوق الحرة لـ "بينوشيه" (شيلي) وسوق العمالة المنظم في ظل نظام "الفصل العنصري" في جنوب إفريقيا. ومن مثل هذه الحالات يتضح فورًا أنه لا يوجد نموذج عام لاقتصاد النظم الدكتاتورية؛ إلا عند مستوى تجريدي للغاية. وفضلاً عن ذلك في رأي الكاتب؛ فإنه لا يمكن فهم عمل نظم الأفراد بطريقة ملائمة بتحليل كل منها كمجموعة من "التداخلات" أو"التشويهات" لاقتصاد السوق الحر؛ فالنظم هي طرق معينة لتنظيم الإنتاج والتوزيع. أو ما الذي يمكن مناقشته على مستوى عام، فهي الطرق التي يستطيع بها التنظيم الاقتصادي أن يولد الموارد أو فشله في ذلك، والتي يمكن عندئذ تحويلها إلى سلطة – أي المدى الذي يمكن عنده دعم أو تقويض الاقتصاد للنظام السياسي للدكتاتور.

- ولتصوير ذلك ربما تكون العملية الأساسية جدًا لتحويل السلطة إلى موارد للموازنة، هى استخدامها لفرض وجمع الضرائب. ويبدو واضحًا وجود علاقة موجبة بين السلطة والمقدرة على زيادة إيرادات الضرائب. وعند مستويات منخفضة من السلطة قد يفرض الدكتاتورات ضرائب؛ ولكنهم يواجهون مشكلات فى تحصيلها، مثل: التهرب الضريبى أو رفض دفعها، وقد يُقيَّدون أيضًا فى اختيارهم للقواعد الضريبية. وكلما عظمت أجهزة سلطتهم، وكانوا قادرين أكثر على فرض معدلات ضريبية أعلى وغلق الثغرات، ومراقبة التهرب وفرض قواعد ضريبية جديدة عظم مستوى التزام الناس، إما بدافع الخوف من عمليات القمع أو بسبب الولاء. وعملية الانتهاك الثابت للدولة ومقدرتها على فرض الضرائب على المجتمع، كانت غالبًا من صفات ملوك أوربا ذوى الحكم المطلق (تيلى، ١٩٧٥)، ويمكن للشخص ملاحظة ذلك فى الإمبراطورية الرومانية (انظر جرانت، ١٩٧٨، دادلى، ١٩٧٥). وحتى وقت قريب كان ذلك هو الحال فى بعض البلاد الإفريقية (كالاغى، ١٩٨٤، الذى وصف الحالة فى زائير). وكما يُرى فى الشكل (٥-٣)؛ فإن منحنى تحويل السلطة إلى مال $B(\pi)$ يبين أيضًا عوائد متناقصة، بمعنى أنه عند مستويات أعلى من القوة (π) يُتطلب كثيرٌ وكثيرٌ من السلطة؛ "لاستخراج" كمية إضافية معينة من الدخل من الشعب والتى تبدو معقولة مرة أخرى.

هذه الطريقة – "جمع الضرائب" – ليست سوى عملية واحدة بها يمكن أن تتحول السلطة السياسية إلى موارد للموازنة. وبهذه الطريقة؛ فإن (B) و (π) ترتبطان إيجابيًا – بمعنى أن [$\partial B / \partial \pi \equiv B_\pi > 0$.] رغم أنه من المفترض انخفاض الدخل القومى Y مع ازدياد الضرائب بسبب التأثيرات المحبطة لها. وبالطبع فإنه عند معدلات عالية بدرجة كافية من الضرائب يمكن أن ترتد العلاقة، أى تكون [$B_\pi < 0$.]. ومع ذلك فمن السهل أن نتخيل عمليات أخرى تكون فيها تأثيرات تطبيق السلطة السياسية على

الاقتصاد مختلفة. افترض مثلاً أن الدكتاتور من خلال سيطرته على الآلة الحكومية يوفر سلعة أو مدخلات عامة (مثل: الطرق، وإمدادات المياه، مساعدات تكنولوجية، وهكذا) التي ترفع دخل القطاع الخاص؛ فإذا ازدادت إيرادات ضرائب النظام مع الدخل القومي (كما هو الحال مع معدل ضرائب نسبي t) عندئذ فإن [$B = tY$] و [$Y = Y(\pi)$] مع $Y' > 0$. لكي تصبح [$B = t\, Y(\pi)$]؛ حيث مرة أخرى. $B\ \pi > 0$. في هذه العملية، (ومع توفير أحد المدخلات العامة)؛ فإن كلاً من B، π، Y ستزداد.

ومثال آخر لتطبيق السلطة السياسية على الاقتصاد، هو خلق فرص الريع. وإذا افترض أن الدكتاتور يفرض ترخيص استيراد على منتجات معينة، ويقوم بتوزيع هذه التراخيص على القطاع الخاص مقابل رشوة؛ فإن هذا الترخيص بالواردات يخفض من كفاءة القطاع الخاص، ولذلك (من أجل ممارسة السلطة) يهبط الدخل القومي، بمعنى [$Y = Y(\pi)$ و $Y' < 0$.] ومع ذلك؛ فإن إيرادات الحكومة يمكن أن تزداد بسهولة ما دام أن الانخفاض في الدخل القومي ليس من الضخامة بحيث يخفض الإيرادات بنسبة أكبر مما تحدثه الرشاوى. (وإذا ما حدث ذلك؛ فإنه يعني أن الدكتاتور غير رشيد في خلق وتوزيع فرص اقتناص الريع في المقام الأول). وفي هذه الحالة فإن. $B\ \pi > 0$؛ ولكن $Y\ \pi < 0$. وبتغير طفيف في المثال السابق تكون نتيجته ($B\pi < ٠$.)، وإذا افترض أن الدكتاتور يبتدع ريعًا وبدلاً من حصوله على رشوة مقابل ذلك يحصل على تعهد بالولاء (الذي يكون موثوقًا فيه إذا ما أمكن سحب الريع وإعطاؤه لشخص آخر)؛ عندئذ الموازنة B ستنخفض مع انخفاض Y؛ رَغْمَ ازدياد السلطة. وفي هذه العملية؛ فإن ممارسة السلطة تخفض كلاً من (Y) و (B)، بمعنى أن $B\pi$ و $Y\pi$ كليهما يكون أقل من الصفر.

ومع ذلك يمكن ذكر مثال آخر يكون فيه ($B\pi < 0.$)، ولكن ($Y\pi > 0.$). دعنا نتأمل التفسير الذى نوقش من قبل وطوَّره دوجلاس نورث – بيرى ونجاست، (١٩٨٩) وهيلتون روت، (١٩٩٤)، والذين قاموا بفحص ثورة إنجلترا العظيمة. فقبل الثورة كان الملك يجد صعوبة فى زيادة الإيرادات، خاصة بعد أمثلة متكررة من نكث العهد بالوعود، وكذلك وعوده بالسداد تنقصها المصداقية؛ لذلك ترك الملك بعض السلطة المالية للبرلمان. بعد ذلك كانت وعود الملك بالسداد صادقة، واستطاع الحصول على قروض بطريقة أسهل عن ذى قبل. فى هذا التحليل وعندما ترك الملك السلطة استطاع زيادة قدرته على رفع الإيرادات (بمعنى $B\pi > 0.$)، ونتيجة لذلك ازدهر القطاع الخاص ($Y\pi > 0.$).

عندئذ– وبصفة عامة– فإن منحنى تحويل السلطة إلى مال $B(\pi)$ قد ينحدر إيجابيا أو سلبيا، ويبدو أن من المعقول افتراض أنه مبدئيا يجب أن ينحدر بطريقة إيجابية فإن الحاكم الذى يبدأ من مستوى منخفض من السلطة (أو الصفر)، ومع توفير البنية التحتية الأساسية العامة أو فرض ضرائب بسيطة بمعدلات منخفضة، يجب أن تزيد الإيرادات. وبعد ذلك لا يقال سوى القليل عند المستوى العام. وكما سنرى فى الجزء الثالث؛ فإن هذا الأمر يتوقف على طبيعة المؤسسات الاقتصادية لنظم معينة. وتعيين هذه المؤسسات يوضح انحدار منحنى تحويل السلطة الى مال $B(\pi)$.

ومهما كان انحدار منحنى $B(\pi)$ فالتوازن فى الشكل (٥ – ٣) يكون عند تقاطع منحنيات $B(\pi)$ و $(B - C)$ π أو عند E^*، ذلك يتضمن موازنة (إجمالية) قدرها (B^*) وسلطة تعادل (π^*). وعند (E^*) تكون كل موارد موازنة الدكتاتور قد أنفقت، إما على السلطة أو على السلع الاستهلاكية(*).

(*) يلاحظ أن E^* هى توازن لكل الدكتاتوريات التى تقوم بتعظيم مزيج من السلطة السياسية والاستهلاك من إيرادات الحكومة، التى تشمل كل الأنواع التى نوقشت حتى الآن. والباب الثامن يناقش شكلاً آخر من الدكتاتورية؛ حيث يمكن الظن بأن الحكومة تستخدم سلطاتها السياسية لتعظيم صافى الدخل الخاص لمجموعة من أصحاب المصالح الخاصة (مثل العمال أو رأس المال). فى هذه الحالة يأخذ التوازن شكلاً مختلفا. انظر (الباب الثامن، الفصل الثانى والأشكال (٨–١) و (٨–٢).

وبالتالى عند (E^*) تكون للدكتاتور موارد كافية (B^*) للحفاظ على السلطة عند (π^*) والاستهلاك عند C^* ، ويكون لديه السلطة الكافية للحصول على الموازنة B^*. ومع وجود اختيار الاستهلاك عند C^*، نرى أن الدكتاتور لا يستطيع أن يحصل على سلطة أكبر (هذا سيتطلب موارد أكثر من B^*) ولا يستطيع الحصول على موازنة أكبر (فهى تتطلب سلطة أكبر من π^*). ومن ناحية أخرى، فعند أى نقطة إلى اليسار من E^*، يوجد فائض، يمكن قياسه فى شكل أموال [عند π_0، وهذا يعادل ($B_1 - B_0$)] أو فى شكل سلطة (π_1-π_0)). ومثله، عند أى نقطة على يمين E^* يوجد عجز (غير معروض فى الشكل) – ومرة أخرى، توجد موارد للموازنة غير كافية للحفاظ على ($\pi > \pi^*$) وسلطة غير كافية للحفاظ على موازنة ($B > B^*$)(*).

ويلاحظ أن هذا التوازن يتوقف على استهلاك الدكتاتور (C)؛ فإذا كانت لدى الحاكم الرغبة فى تخفيض ذلك إلى درجة أدنى من C^* مثلاً؛ فإن منحنى تحويل المال إلى سلطة [π (B - C)] سينتقل إلى اليمين متضمناً توازناً عند تقاطع هذا المنحنى الجديد مع $B(\pi)$. ومن الواضح أن هناك حدًا للمدى الذى يرغب أى حاكم فى تخفيض الاستهلاك عنده؛ ولكن تبعية π^* وB^* على C^* تؤكد حقيقة أنه – بصفة عامة- يجب أن يؤخذ فى الاعتبار الشكل (٥–٣) مع الشكل (٥–١).

وبصفة عامة سيختار الحكام مزيجًا من C و π، وفقًا لتفضيلاتهم للاثنين كما عُرِضَ فى الشكل (٥–١)؛ لذا فهذا الشكل والشكل (٥–٣)

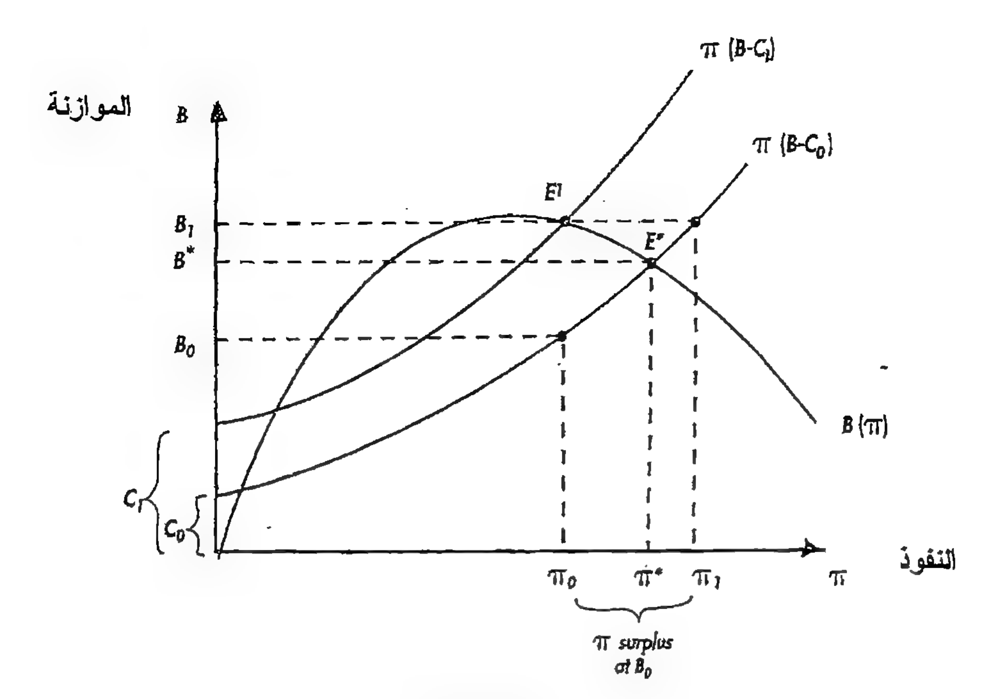
(*) وبنظرة أخرى لهذه النقطة (أن E^* هى نقطة توازن) هى اعتبار أن مستوى أقل من B، مثل B0. وعند موازنة B0، $\pi = \pi$ ، ولكن عند $\pi = \pi_0$، فإن الدكتاتور يمكن أن يحصل على موازنة $B_1 > B_0$ أنها الأفضل؛ ولذلك فهو أو هى تفعل ذلك؛ ولكن عندما تكون B_1، (π_1 ($> \pi_0$ متاحة أيها الأفضل – وهكذا فالدكتاتور يأخذ تلك، والتى بدورها تحتوى على موازنة أكبر (B_2) متضمنة قوة أكثر وهكذا حتى بلوغ E^*. وعكس تلك المناقشة يبين أن من أى نقطة إلى يمين E^*، سيعود الدكتاتور إلى E^*.

(أو الشكل ٥-٤) يحددون معًا المستويات المثالية π^* و B^* و C^* للدكتاتور. والدليل على أن E^* هو توازن يشبه الحالة التى فيها (B_π >0). وقد وُضَّحت هذه الحالة فى الشكل (٥-٤).

مرة أخرى عند نقطة على يسار E^* يوجد فائض فى الموازنة مساويًا لـــ [(B_1 - B_o) عند π_0 أو بمعنى (π_1-π_0) عند B_o]؛ ولكن يلاحظ أنه هنا، مع (B_π >0)؛ فإن تراكم سلطة أكبر يحل مشكلة الفــائض بتخفــيض الموازنــة الإجماليــة B للـــدكتاتور؛ بينمـــا فـــى الحالـــة الـــسابقة التـــى فيهـــا (B_π > ٠) فإن الرغبة فى مزيد من الاستهلاك أو مزيد من السلطة، قد تدفع الدكتاتور فى اتجاه E^*، وفى هذه الحالة تكفى فقط الشهوة إلى السلطة. ولـــذا فمـــع ($B = B_1$)، ($C = C_0$)، يوجـــد فـــائض، وُضِّـــحَ كـــــ (B_1-B_0) أو (π_1-π_0) فى الشكل المذكور، ويمكن "إنفاق" الفائض إما بتراكم π أكثـــر؛ حيث يكون التوازن النهائى عند E^*، أو بزيادة C (من C_0 الى C_1)؛ حيـــث يكون التوازن النهائى على أى حال عند E^1.

ووفقا لاختيارات الدكتاتور ل C، B و π، يصبح الأمر سهلاً لتحديد المستويات المثالية لـــ L، R. ويلاحظ أن المستويات المثالية ل L، R، تعتمد فقط على كمية الموارد المستخدمة لتراكم π، أى على (B - C)، وعلى دالـــة إنتاج السلطة { انظر المعادلة (٢) }. وقد قُدِّمت هذه الحلول من قبـــل فـــى الباب الثالث وهى ببساطة الشروط المثالية لتقليـــل التكلفـــة فـــى اســـتخدام المدخلات لإنتاج السلطة، وهى الشروط التى تتطلب أن التكلفة الحدية لتراكم السلطة عن طريق اكتساب مزيد من الولاء تساوى تلك الشروط التى يُـــزَادُ بموجبها الولاء عن طريق استخدام عمليات القمع أو المعادلة (١).

شكل (٥–٤) توازن السلطة والموازنة الحكومية حينما تقلل السلطة الإيراد



$$\frac{P_L + LP_{LL}}{\pi_L} = \frac{P_R + LR_{LR}}{\pi_R} = P_\pi \quad \text{......................(١)}$$

حيث P_π هى " ثمن " السلطة، و $P_{LR} \equiv \frac{\partial P_L}{\partial R}$ و $P_{LL} \equiv \frac{\partial P_L}{\partial_L}$

ونتيجة لذلك، يمكن اعتبار أن الحاكم يفاضل بين السلطة والاستهلاك فقط – وبعد ذلك يختار التوليفة المثالية من الأدوات لكى يقلل من تكلفة π. وفى الشكل (٥–٣) أو الشكل (٥–٤) فإن $P\pi$ هى مجرد انحدار منحنى تحويل المال إلى سلطة { $\pi(B - C)$ }؛ لذا يمكن للحاكم أن يحملق بسلام فى الشكل (٥–١) والشكل (٥–٣) أو الشكل (٥–٤)، ويتخذ قراره بناء على π وB و C المثالية، وعندئذ ينظر إلى الشكل (٥–٢) ليجد قسمة (B – C)

بين R و L. ذلك يعنى فى المثال الأول أن الحاكم يحاول تحقيق أقصى قدر من الاستهلاك (بافتراض، أن سعر سلعة الاستهلاك P_C تساوى 1 الوحدة).

$$U = U(\pi ,C) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

حيث القيد:

$$B(\pi) = P_\pi \pi (B - C) + C \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٣)$$

والجانب الأيسر من القيد (٣) هو فقط منحنى تحويل السلطة إلى مال $B(\pi)$، الذى يبين كيفية الحصول على موارد الموازنة. ويبين الجانب الأيمن، كيف تنفق الأموال إما على الاستهلاك (C) أو بتراكم السلطة (π) عن طريق علاقة تحويل المال إلى سلطة $[\pi (B - C)]$، مع كل وحدة من π مضروبة فى $P\pi$ ("السعر" النقدى للسلطة).

ويمكن الحصول على الحل (التفاضل الأول) باختيار π، C لتحقيق أقصى قدر من المعادلة (٢)، والتى تخضع للقيد (٣). وبإعادة ترتيب المصطلحات، يُعبَّر عن ذلك ببساطة كالتالى:

$$\frac{U_c}{U_\pi} = \frac{1}{P_\pi - \pi P'_\pi - B_\pi} \quad \ldots\ldots\ldots (٤)$$

$$= \frac{1}{P_\pi\left(1 - \frac{1}{\varepsilon^\pi}\right) - B_\pi} \quad \ldots\ldots (٤)'$$

حيث:

$$0 > \frac{P_\pi}{\pi} \frac{\partial_\pi}{\partial P_\pi} \equiv {}^\pi\varepsilon$$

(أى مرونة π بالنسبة إلى ثمنها).

وكالمعتاد يتضمن هذا ببساطة أن المعــدل الحــدى للإحــلال بــين الاستهلاك والسلطة يجب أن يتساوى مع المعدل لتحولهما، والجانب الأيــسر من المعادلة (4) أو ($4^{/}$) هو فقط انحدار منحنى السواء فى الــشكل (٥-١). والجانب الأيمن هو انحدار قيد الموازنة. وبما أن الجانب الأيسر موجب؛ فإن الجانب الأيمن يجب أيضًا أن يكون موجبا، بمعنى أن:

$$- B_{\pi}\left(1-\frac{1}{\varepsilon^{\pi}}\right)P\pi > 0 \quad \text{.........(٥)}$$

والمعادلة ($4^{/}$) والمعادلة (٥) تبين التكلفة " الكاملة " لتراكم مزيد من السلطة، والتى تشمل ثمن هذه السلطة (πP)؛ إضافة إلى الزيادة(*) فى تكلفة وحدات متراكمة سابقة للسلطة التى تُحُمِّلَتْ فى محاولة زيادة تراكم الــسلطة التى يتحكم فيها حجم[$1-\frac{1}{\Sigma^{\pi}}$] مطروحًا منه (إذا كانت.$\pi B > 0$) الزيــادة فى موارد الموازنة التى أمكن الحصول عليها عن طريق سلطة أكثر. فــإذا كانت (.$\pi B < 0$)؛ فإن السلطة الإضافية تخفض من الموازنــة الإجماليــة للدكتاتور، وتلك تكلفة إضافية لتراكم السلطة. وتعرض المعادلة ($4^{/}$) بطريقة شفافة العناصر الثلاثة التى تدخل فى حسابات الدكتاتور، وهى التكلفة الحدية لتراكم السلطة [$P_{\pi}(1-\frac{1}{\Sigma^{\pi}})$]، والتأثير الحدى للسلطة على ميزانية الدكتاتور (πB)، وتفضيلات الدكتاتور للسلطة مقابل الاستهلاك ($U_C / \pi U$).

(*) يفترض الكاتب أن سعر الوحدات الحدية التحتية لـ π هو السعر نفــسه للوحــدات الحدية.

والعنصر الأول – كما شُرِحَ من قبل – يحكمه الجهاز السياسى للدكتاتور لبناء الولاء والقمع، وإنتاجية هذه الأدوات للسلطة، أى كل العناصر التى نُوقِشَتْ فى البابين السابقين. **والعنصر الثانى** (πB) يبين ما يفعله تراكم السلطة فى موازنة الدكتاتور بسبب تأثيرها على الاقتصاد (مثلاً: تأثيرها على النمو الاقتصادي، والكفاءة الاقتصادية) والقدرة على تنفيذ الضرائب. وكما ذكر من قبل، تتوقف هذه التأثيرات على طابع النظام، ونوقشت فى نظام بينوشيه (شيلى) فى الباب السابع، وفى نظام الفصل العنصرى apartheid (فى جنوب إفريقيا) فى الباب الثامن، وفى النظم السوفيتية والصينية فى البابين التاسع والعاشر على التوالى. **والعنصر الثالث** (πU / Uc) يمثل ببساطة تفضيلات الدكتاتور بين الاستهلاك والسلطة. وأحياناً يمكن للمرء أن يرى بعضًا من هذه العوامل، وهى تعمل فى تشكيل لهذه التفضيلات، وكيف أن مؤسسة الحزب أو طبيعة تأييد الدكتاتور يمكن أن تدفعه إلى تحقيق أقصى قدر من السلطة؛ ولكن ربما يكون للساسة الدكتاتوريين بعض الحريات التى تتيح لهم وضع بصماتهم على المجتمع أكثر من أى هيئة سياسية أو اقتصادية أخرى.

تلك العناصر الثلاثة تُحد بدورها من طبيعة الدكتاتورية، إذا كان النظام يشبه بدرجة كبيرة دكتاتور القمع الناعم Tinpot أو الدكتاتور الشمولى Totalitarian أو الطاغية Tyrant أو التيمقراطى (الإيثاري) – وذلك هو الموضوع الذى نتجه إليه الآن.

٣- اشتقاق الأنظمة

يتسم اشتقاق الأنواع الأربعة من الأنظمة من هذا التحليل بالبساطة؛ فكل من تفضيلات الدكتاتور، وخواص القيود السياسية والاقتصادية التى تواجهه لها أهميتها. وبقدر الاهتمام بالتفضيلات، إذا زادت تفضيلات الدكتاتور للاستهلاك الفورى بالنسبة للسلطة، كان الاحتمال أكبر أن يكون

دكتاتور قمع ناعم. وتظهر الحالة القصوى لدكتاتور القمع الناعم، إذا كانت مرونة الثروة للسلع الاستهلاكية تساوى الوحدة(١)، وتظهر حالة الطاغية البحت والدكتاتور الشمولى عندما تكون مرونة الثروة للسلطة تساوى الوحدة (١). أما التفضيلات الإيثارية الحقيقية للدكتاتور فهى وحدها التى يمكن أن تؤدى إلى التيموقراطى.

والقيد السياسى هو مدى فعالية الجهاز السياسي، فكلما كبرت $\varepsilon\pi$ (مرونة السلطة بالنسبة سعرها) كان الاحتمال أكبر أن يكون الدكتاتور شموليًا أكثر من كونه طاغية (لديه تذوق كبير نسبيًا للسلطة). والمعامل ε^{π} بدوره يتوقف على كل المتغيرات التى نُوقِشَت فى الباب الثالث، ومثل: أسعار الولاء، والقمع، وإنتاجيتها الحدية للسلطة. وأخيرًا: كلما ازداد تراكم السلطة لصالح النمو والكفاءة الاقتصادية ($\pi B > 0$.) – أو على الأقل بحيث لا يؤخر النمو والكفاءة الحدية الاقتصادية كثيرًا – كان الاحتمال أكثر أن يكون النظام دكتاتوريًا شموليًا عن أن يكون طغيانيًا.

ولتوضيح هذه النقاط، سيُنَاقَش – باختصار – نوعان من الأنظمة، وهما نظام: بينوشيه (شيلى) ونظام ستالين (الاتحاد السوفيتى). فنظام بينوشيه، كان بلا شك نظام طغيان(*)؛ فقد كان القمع مرتفعًا؛ ومع ذلك لم يُنْشَأ حزب جماهيرى mass party مطلقًا، وهو ما منع تراكم الولاء على نطاق كبير. ونتيجة لذلك عندما قل القمع انكشفت عدم شعبية بينوشيه. ويوجد عديد من الأسباب لهذه النتيجة– أولاً– أيديولوجية السوق الحرة التى تبنَّاها بينوشيه مبكرًا فى نظامه، وكان ذلك جزئيًا أداة لتحطيم تحالف اليساريين (الذى تُوِّج فى النظام الاشتراكى، ولا لليندى)، والذى منعه من الاستحواذ على نظام توزيع العطايا الواسع على الجمهور، وهو ما كان من الممكن أن يقوى تمسكه بالسلطة. باختصار كانت لا توجد آلية سياسية لترجمة عمليات

(*) ذكرت بعض التفاصيل فى الباب التاسع.

القمع أو فوائد النمو الاقتصادى الناجح إلى ولاء. وفى الوقت نفسه؛ فإن تحرير السوق كان يعنى أن الاستخدام العلنى لسلطاته؛ لكى يتدخل فى عمل هذه الأسواق، أو أن يرفع الضرائب على نطاق كبير (خلاف ماهو مطلوب لتمويل الزيادة فى الموازنة العسكرية)(*)، سوف يخفض من مقدرة السوق على تحفيز النمو الاقتصادى والكفاءة، وقد تخفض أيضًا من موازنته. وهذه النتيجة بدورها كانت ستتدخل فى مقدرته على بناء الجيش والشرطة لفرض القمع.

وعلى الجانب الآخر؛ فإن جوهر التخطيط المركزى(**) لـ ستالين (الاتحاد السوفيتى) كان هو إبطال النظام الاقتصادى وتخفيف حقوق الملكية الخاصة بدرجة شديدة حتى يتمكن الحزب الشيوعى من التحكم فى اتجاه الإنتاج. فمستويات (C، π، B، R، L) هى التى تحدد سلوك النظام، وهى ليست إذا كان " التدخل " السياسى الهائل فى النظام الاقتصادى يخفض من كفاءة ونمو هذا الاقتصاد؛ ولكن ما يحدد هذا السلوك هو تأثيرات الزيادة "الحدية" فى سلطة الحزب على هذه المتغيرات. والسبب – كما سيرد تفصيلاً فى الفصلين التاسع والعاشر– هو أن الجهاز التنفيذى الموجود بالحزب قد عوَّض عن التنفيذ التعاقدى القانونى، وما دام الحزب تحت سيطرة قيادته، واستمرت قيادة الحزب توجهها نحو النمو؛ فإن الزيادة فى سلطة الحزب كان تأثيرها إيجابيًا على النمو وإيرادات الحكومة ($\pi B > 0$. و πY): وفى هذا التحليل يَرْجع الانخفاض فى النمو الاقتصادى فى النظام السوفيتى فى السبعينيات والثمانينيات إلى انخفاض فى سلطة الحزب. وبهذا المفهوم؛ فإن الدكتاتورية الشاملة لستالين لم تكن أقل من النظام الطغيانى ل بينوشيه (شيلى)، وكانت جزئيا نتيجة عمليات القيود السياسية والاقتصادية.

(*) ارتفع الإنفاق على الدفاع من ٢ % من إجمالى الناتج القومى عام ١٩٦٩ إلى ٧,٦ % عام ١٩٨٥ (ريمر١٩٨٦، ص. ١٧٢).

(**) قدمنا التفاصيل فى الفصلين ٩ و ١٠.

وبالطبع، فإن المستوى الشامل لكفاءة النظام الاقتصادى للدكتاتور، يلعب دورًا فى بقاء النظام؛ ولكن أهمية هذا العامل، ظهوره على الجانب الدولى – بمعنى أنه نتيجة للتنافس مع الأنظمة الأخرى يمكن أن تظهر هذه المنافسة بثلاث طرق:

١- إلى الحد الذى يمكن لمواطنى النظام الدكتاتورى الحصول على معلومات عن المستويات المعيشية للناس خارج النظام (بالنسبة لمستوى معيشتهم).

٢- إلى الحد الذى يمكن فيه للدكتاتورية أن تتنافس عن طريق التجارة مع الأمم الأخرى.

٣- من خلال المنافسة العسكرية أى من خلال سباق التسلح، والحروب، والغزو الأجنبى.

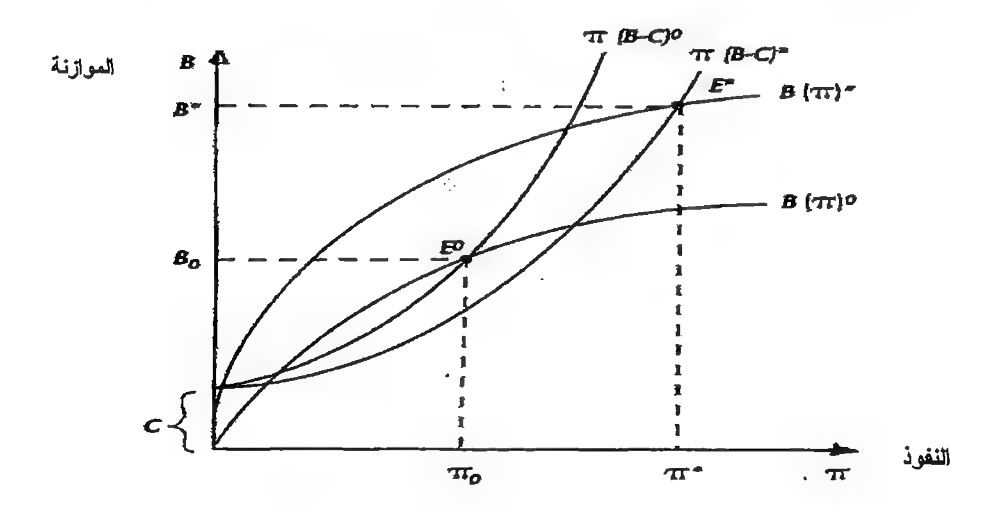
ويحدد النموذج مجموعة من الظروف يحتمل أن يرغب فيها الدكتاتوريون إظهار السياسات القومية خاصة عندما تكون الظروف المحلية تعمل لصالح تراكم قدر كبير من السلطة ($\pi B > 0$. و ε و π عالية)؛ ولكن عندما يكون الأداء الاقتصادى أقل عند مقارنته مع الأنظمة الأخرى؛ فإن الدكتاتورية بطبيعتها تميل إلى أن تكون لها ميزة نسبية (بالنسبة للنظم الديمقراطية) تتمثل فى بناء جيش قوى؛ ليكون لها مقدرة على قمع المعارضة المدنية، وعلى التضحية المطلوبة للسلع العسكرية. وتتحد هذه العناصر لتقوية ميل الدكتاتوريات للعدوان الدولى، وهو موضوع نُوقشَ فى الباب الرابع.

٤- التحليل الساكن المقارن Comparative Statics

لتوضيح فائدة هذا الجهاز، دعنا نسأل السؤال نفسه الذى سألناه فى البابين السابقين وعلى وجه الخصوص، ما تأثير النمو الاقتصادى على مستوى القمع؟ مع ملاحظة أن تحليل نمو التجارة أو الغزو الأجنبى سيكون مشابها.

هناك تأثيران: الأول – نتيجة للنمو الكبير يحقق الشعب دخلاً أكبر، فتكونت قاعدة ضرائب أكبر للدكتاتور، وعند مستوى معين للسلطة الدكتاتورية؛ فإن هذه الحقيقة بدورها تعنى إيرادات ضرائب أكثر بالنسبة للأوتقراطى؛ لذا ففى الشكل (٥-٥) سينتقل منحنى (πB) إلى أعلى.

شكل (٥-٥) تأثير النمو الاقتصادى على π و B



التأثير الثانى – أن زيادة النمو قد يوسِّع من عرض الولاء للنظام، وبالتالى سيكون P_L أكثر انخفاضًا؛ ولأنه يمكن الآن شراء سلطة أكبر عن ذى قبل بالموازنة نفسها؛ فإن منحنى { π(B-C) } فى الشكل (٥ – ٥) ينتقل

إلى اليمين. ويلاحظ أن مقدار هذا التأثير يمكن توقعه؛ لأنه يختلف من نظام إلى آخر، وسيكون كبيرًا على الأخص نسبيًا للنظم الدكتاتورية الشمولية، وسيكون صغيرًا نسبيًا للنظم الطغيانية، والتى تكون فيها L^s غير مرنة نسبيًا فيما يتعلق بكل من الثمن والدخل (القومي). والهبوط فى P_L سيكون له الآثار المعتادة على الثروة والإحلال. ويؤدى تأثير الإحلال إلى الزيادة فى L وهبوط فى R، وأما تأثير الثروة فيؤدى إلى زيادة كل من R و L.

هذا التوسع فى الولاء يعزز من تأثير القاعدة الضريبية الموسَّعة، على B و π. ويتضمن التأثيران أن توازن B و π سيكون أعلى عن ذى قبل، وتبين قيود موازنة الدكتاتور فى الشكل (٥-١) أن الدكتاتور يقسم الإيراد الصافى بين π و C. وما دام أن مرونة الثروة ل π، موجبة (والتى تتطبق على كل الدكتاتورات ما عدا نظام دكتاتور القمع الناعم)، وبالتالى ستزيد π. وبصفة عامه، فإن تأثير الأداء الاقتصادى المحسن، والذى يدَّعى النظام الفضل فيه سيزيد من B، π، C، L، فيما عدا فى حالة دكتاتور القمع الناعم الذى ينفق كل الزيادة فى C، B لكى تبقى π بلا تغيير. وبالنسبة لدكتاتور القمع الناعم؛ فإن R تنخفض، بينما تزيد L، وتبقى π عند $\pi_{\min}$ تمامًا كما هو الحال فى التحليل الأبسط فى الباب الثالث، وفى كل الحالات الأخرى فإن التأثير على R غامض؛ فتأثير الإحلال المتقاطع Cross – substitution للهبوط فى P_L يميل إلى إنقاص R؛ بينما تأثير الدخل والزيادة فى إيرادات الضرائب، تميل إلى زيادتها. وكلما كبرت مرونة الثروة ل π، كان الاحتمال أكثر بأن تزيد R نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي.

وتبعا لذلك فكلما اقترح النظام من نوعية دكتاتور القمع الناعم – بمعنى أنه كلما عظمت مرونة الثروة للسلع الاستهلاكية بالنسبة للسلطة – كان الاحتمال أكثر بأن الزيادة فى النمو الاقتصادى سوف تُخفِّض من عمليات القمع. ومن ناحية أخرى كلما اقترح النظام من النوع الذى يحقق

أقصى قدر من السلطة (سواء أكانت دكتاتورية شمولية أم طغيانًا) كان الاحتمال أكثر أن يؤدى النمو الاقتصادى إلى زيادة عمليات القمع؛ لذا فإن الانطباعات عن دكتاتور القمع الناعم والدكتاتور الشمولى تظهر كحالات خاصة مفيدة للنموذج العام الذى طُوِّرَ فى هذا الباب.

وبافتراض عكس هذا التحليل؛ فإن عرض الولاء للنظام ينكمش مع النمو الاقتصادى أو التجارة الخارجية، ويؤدى إلى تكوين شبكة عمل مع الأجانب أو مع القطاع الخاص المستقل عن الحكومة (انظر إلى مناقشة هذا الاحتمال فى الباب الثالث – الفصل الرابع – ج). والتقلص فى الولاء للنظام يتضمن زيادة فى سعر الولاء P_L، وسيتحرك منحنى تحويل المال إلى سلطة { π (B - C) } إلى اليسار (فى الشكل ٥–٥) غير معروض. بدلاً من التحرك إلى اليمين. وهذا الانتقال فى حد ذاته سيميل إلى تخفيض كل من π، B، على عكس الانتقال إلى أعلى لمنحنى تحويل السلطة إلى مال (π)B، والذى يميل إلى زيادة تلك المتغيرات، كما نوقش للتو. فإذا كان التأثير الأول كبيرًا بدرجة كافية بالنسبة للثانى؛ فإن π قد تهبط بالفعل وإذا كانت كبيرة جدًا؛ فإن B قد تهبط أيضًا(*)؛ ولكن يلاحظ مرة أخرى أنه من أجل أن تتماسك هذه الحالة؛ فإن الدكتاتورات فى اقتفائهم للنمو الاقتصادى أو الاتفاقيات التجارية؛ فإنهم ربما ينثرون بذور دمارهم (فقدان السلطة وإيرادات الموازنة). ومن ناحية أخرى، كما يتراءى أكثر احتمالاً، تسود التأثيرات الثانية؛ فإن نتائج التحليل الذى أُجرى لن تتأثر، وأن π وB مازالت تزداد. وفى الختام تجدر ملاحظة أنه حتى فى حالة هبوط الولاء للنظام نتيجة للنمو أو اتفاقيات التجارة الخارجية ستَزْدَاد سلطة وموارد الموازنة للنظام؛ إلا إذا كان الهبوط فى الولاء بدرجة كافية للتغلب على تأثير الزيادة فى إيرادات موازنة النظام فى مقدرتها على تراكم السلطة.

(*) ولكن لاحظ أن R قد تظل تتزايد بسبب أثر الإحلال من الارتفاع فى P_L.

ويلاحظ أن نتائج السياسة الشبيهة لتلك المشتقة فى الباب الثالث لـنظم دكتاتورية القمع الناعم والدكتاتورية الشمولية تميل أيضًا إلى أن تظهر فـى هذا الإطار الأكثر عمومية. وبصرف النظر عن التعميم لدالة المنفعة؛ فـإن الابتكار الرئيسى لهذا المدخل العام هو أنه يسمح لنا بأن نرى تأثير اتفاقـات التجارة والمعونات على إيرادات الدكتاتور انتقال منحنى(π) B إلى أعلـى فى الشكل (٥-٥) }. وكما نوقش؛ فإن تأثير هذا الانتقال يقوى من اتفاقيات التجارة أو المعونات فى زيادة B و π، بافتراض أن اتفاقيـات التجـارة أو المعونات تزيد الولاء، وبالتالى ينتقل منحنى { π(B-C) } إلى اليمين؛ لذا فإن أفضل سياسة أن يظل المستوى الوحيد للمعونات أو التجارة مـصحوبًا مـع تضييق متدرج مستمر للقيود على حقوق الإنسان. وتنطبق هذه السياسة على كل أنواع النظم (أى فى الإطار العام للعمل بصرف النظـر عـن الأوزان النسبية للاستهلاك C والسلطة π فى دالة المنفعة للدكتاتور)؛ ورغـم هـذه الأوزان ومرونات تحويل منحنى السلطة إلى مال أو تحويل منحنى المال إلى سلطة لا تؤثر على السياسة المثالية؛ فإنها توثر فعلاً على كمية الضرر الذى يمكن أن تحدثه السياسات "الخاطئة". وفى الباب الثالث ذكر المؤلف أنه فـى النظام الدكتاتورى الشمولى أن أغلب الضرر ينتج من التجارة والمعونات فى غياب قيود حقوق الإنسان؛ ولكن الضرر الأقل يمكن أن ينـتج فـى نظـام دكتاتور القمع الناعم. ويمكننا هنا أن نعمِّم هذه النتيجة بطريقتين: الأولـى- تتبع من الحقيقة بأن النظم الطغيانية تسلك نفـس الطـرق، مثـل: الـنظم الدكتاتورية الشمولية؛ ولكن مرونة π فيما يتعلق ب B تكون أكثر انخفاضًا فى النظم الطغيانية. تلك الحقيقة تتضمن أن اتفاقيات التجارة والمعونة بدون القيود الملزمة لحقوق الإنسان، ستزيد من سوء عمليات القمع؛ ولكـن لـيس بنفس القدر كما تفعله فى النظم الدكتاتورية الشمولية؛ لذا فإن الطغاة يشكلون حالة وسيطة بين دكتاتورية القمع الناعم والدكتاتورية الشمولية. وأقل ضرر سيحدث بالتعاقب مع دكتاتورية القمع الناعم ومعظم الضرر سيكون فى النظم الدكتاتورية الشمولية، أما النظم الطغيانية فتقع فى الوسط.

والطريقة الثانية: أنه يمكن للمرء أن يُعبِّر عن كم الضرر المحتمل الذى ينتج من السياسات الخطأ، فى شكل العناصر الثلاثة التى تدخل فى حسابات الدكتاتور:

أ- التكاليف الحدية لتراكم السلطة $\left(1-\frac{1}{\varepsilon^{\pi}}\right)P_{\pi}$

ب- التأثير الحدى للسلطة على ميزانية الدكتاتور (B_{π})

ج- (U_C/U_{π}) هى تفضيلات الدكتاتور للسلطة مقابل الاستهلاك. وكلما عظمت مرونة ثروة السلطة نسبيًا للاستهلاك فى تفضيلات الدكتاتور، عظمت التأثيرات الحدية للسلطة فى زيادة موازنة الدكتاتور. وكلما انخفضت التكلفة الحدية لتراكم السلطة، كبرت اتفاقية التجارة والمعونة بدون قيود حقوق الإنسان، وسوف تزيد من سلطة الدكتاتور ومستوى عمليات القمع على الشعب.

خاتمة

فى هذا الباب عُمِّمَتْ النماذج التى وُضِعَتْ فى البابين الأخيرين بثلاث طرق:

١- **دالة المنفعة:** فى هذا النموذج الأكثر عمومية؛ فإن الدكتاتور لا يحقق ببساطة أقصى قدر من الاستهلاك أو السلطة؛ ولكنه يحقق أقصى قدر من دالة منفعة عامة التى تظهر فيها هذه المتغيرات كنقاط للجدل.

٢- **ثمن الولاء وقيود الموازنة:** فى هذا النموذج يكون كل من هذين المتغيرين غير ثابتين؛ ولكن يتحدد كلاهما بشكل ذاتى.

٣- **تصنيف الدكتاتوريات:** قمنا فى هذا الباب ببيان كيف يشكل دكتاتوريو القمع الناعم والشمولى والطغاة والتيموقراطيون حالات خاصة للنموذج الأكثر عمومية، والعوامل التى تحدد نوع الدكتاتور هى العناصر الثلاثة الجوهرية التى تدخل فى حسابات اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى لأى أوتوقراطى - تفضيلات الدكتاتور للسلطة مقابل الاستهلاك، تكلفة تراكم السلطة التى تحكمها تنظيماته السياسية، وتأثير السلطة على ميزانية الدكتاتور كما تحددها المنظومة الاقتصادية.

وأخيرًا؛ فقد أظهر المؤلف صياغات أكثر تطورًا للنتائج السياسية والتنبؤية البسيطة المشتقة من النموذج الأساسى لدكتاتور القمع الناعم مقابل الدكتاتور الشمولى الذى عَرض فى الباب الثالث - تميل إلى أن تبزغ من هذا النموذج الأكثر عمومية أيضًا.

الجزء الثالث

اقتصاديات الحكم المطلق

١- **الباب السادس**: الاقتصاد الدكتاتوري.

٢- **الباب السابع**: إعادة توزيع الثروة واقتناص الريع.

٣- **الباب الثامن**: نظام الفصل العنصري.

٤- **الباب التاسع**: الاقتصاد البيروقراطى I: النموذج.

٥- **الباب العاشر**: الاقتصاد البيرقراطي II: الصعود والسقوط.

الباب السادس

الاقتصاد الدكتاتوري

١- مقدمة

هناك شبح يطارد الديمقراطية، وكثير من المـــواطنين- إن لـــم يكـــن معظمهم فى البلاد الديمقراطية- يضعون قيمة كبيرة على الحرية والمقـــدرة على أن يتطوروا كأفراد، وكل منهما علامة من علامات الديمقراطية؛ إلا أن هذه الحريات لها ثمن ينشأ من واقع أنه عندما يكون الأفراد أحرارًا للتطـــور بطرق مختلفة؛ فإنهم سيميلون إلى اتخاذ سبل ومسارات مختلفة. وفضلاً عن ذلك؛ ففى المجتمعات المفتوحة التى تتصف بحرية المشاركات يكون الأفراد أحرارًا فى الانضمام إلى جماعات أو تكوين جماعات لها الحرية فى ممارسة معتقداتها والدفاع عنها، والنتيجة هى ما يبدو – غالبًا- بأنه نشاز لقيم وأساليب ومعتقدات وممارسات مختلفة، فمثلاً: فى أى يوم فـــى الولايـــات المتحـــدة الأمريكية قد يُواجه الشخص الذى يشترى صـــحيفة أو يـــشاهد التليفزيـــون أصحاب الحق فى الحياة أو التحالف المسيحى أو أنصار ضبط حمل السلاح أو جمعيات العاهرات أو الموالين من شواذ الإناث للسيد المسيح أو أنـــصار الضعفاء أو الشركات التى تعلن عن كل وصفات الدواء أنصار وضع تشريع لتقنين المخدرات أو الحملات ضد ماكدونالد أو الذين يريدون محاربة الأدب المكشوف على الإنترنت، أو الناس الذين يعتقدون أن المـــسرحيات الهزليـــة بالتلفزيون هى تهديد للقيم العائلية وهكذا.

والآن يوجد عديد من الذين يبتهجون لهذا التنوع؛ ولكنّ آخرين يرون أن ازدهار أساليب الحياة ووجهات النظر البديلة تتناقض مع أخلاقياتهم وأساليب حياتهم ووجهات نظرهم، مما يجلب لهم فقط عدم الراحة والضيق؛ ليست هذه هى المشكلة التى تعنينا هنا، ولكنها مشكلة اقتصادية؛ "فهؤلاء الناس عليهم أن يعملوا معًا" وفى أماكن عملهم عليهم التواصل وتنسيق نواحى نشاطهم مع بعضهم بعضًا. ومن الناحية السياسية: على الجميع أن يتعايشوا مع نفس الحكومات. وإلى حد ما، يمكن القول : إنَّه حُلَّت المشكلة من خلال المنافسة التى تميل فى مجال الأعمال إلى تأمين جماعات من الأفراد ذوى عقلية متشابهة فى نفس المنشأة، ومن أفراد مختلفين فى شركات مختلفة. وفى النظام السياسى الفيدرالى فإن المنافسة بين المناطق والأقاليم لها نفس تأثير توزيع الأفراد بين مختلف الأقاليم. وهناك تصنيفات أخرى أيضًا، مثل: التصنيف: حسب الأسرة، أو الصداقة، أو البيئة الطبيعية؛ ولأنه لا يمكن إجراء كل هذه التصنيفات فى نفس الوقت بأى درجة كبيرة؛ فالنتيجة هى أن أى مؤسسة فى مدينة كبيرة مثل الولايات المتحدة، مثلاً: بها قوة عمل تتكون من أفراد لديهم تنوع غير عادى فى المعتقدات والممارسات وأساليب الحياة والعادات. وهم يستطيعون العمل معا؛ ولكن الأمور ليست سهلة كما يجب أن تكون؛ ورغم أن الأداء الاقتصادى للولايات المتحدة كان جيدًا؛ فإنه لم يكن منافسًا لأداء لكوريا الجنوبية أو الصين فى خلال السنوات العشر الأخيرة أو هكذا. فما الذى يشرح الأداء غير العادى من حيث معدلات النمو فى هذه البلاد؟ بالنسبة للكثيرين تكون الإجابة واضحة؛ فإنه بدلاً من المكان الذى يسوده الفساد والفردية والفوضوية التى تتصف بها ديمقراطيات الأساليب الغربية يلاحظ أن تلك المجتمعات تخضع للانضباط والتنظيم disciplined & organized. وسواء أكانت الأسباب ثقافية أم اجتماعية أم اقتصادية؛ فإن مكان العمل فى هذه المجتمعات يتصف "بتلاحم الجماعة" – أو المقدرة على الولاء للمجموعة – وهو ما لا يستطيع المواطنون فى هذه البلاد الديمقراطية العمل بها.

وهذا التهديد – وبالذات ما يسمى بتماسك أو تلاحم وانضباط وتنظيم المجتمع السلطوى وقدرته على تحقيق مستويات من الآداء الاقتصادى – قد يكون ببساطة مستحيلاً فى البلاد الديمقراطية هو الشبح الذى يطارد الديمقراطية. وحاليا يُرى أن التهديد يأتى من "القيم" الأسيوية كما عُبِّرَ عنها بوضوح فى سنغافورة وكوريا الجنوبية؛ فمنذ بضع سنوات مضت، كان يرى أن التهديد ينبثق من اليابان، وكما ذكّرنا بول كروجمان (١٩٩٤) فهذا التهديد أدى إلى صدور عديد من الكتب، مثل: " ظهور الدولة العظمى لليابان " لـ هرمان كاهن، و" اليابان باعتبارها الدولة رقم1" لـ (إزرا فوجل)(*)، و"النظر إلى الشمس" لـ جيمس فالوز (١٩٩٤)، والتى أرجعت النجاح الاقتصادى لليابان إلى مفاهيم عن كيفية تنظيم الإنتاج تختلف تمامًا عن تلك المفاهيم التى جرى ممارستها فى الولايات المتحدة.

ومع ذلك؛ فإن جدلا كهذا لا يمكن أن ينحصر فى أطروحات شبه شعبية. وفى الواقع أسهم قدر كبير من العلوم الاجتماعية خاصة فرع العلوم الاقتصادية المعروف بنظرية المباريات (Game + theory) ، الذى أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر فى هذه الطريقة من التفكير؛ ففى قدر كبير من هذا العمل وليس كله بالطبع، تكون المشكلة الرئيسية هى إيجاد حلول تعاونية للعبة معضلة السجين. وطبقًا للتحليل المعيارى؛ فإن الأفراد الراشدين الأنانيين لن يتعاونوا فى لعبة من مباراة واحدة. وهذا القصور فى التعاون ينتج عنه عدم الكفاءة، ونتيجة لذلك بُذِلَ كَمٌّ كبير من الجهد فى البحث عن مجموعة من الحالات – وتفسيراتها المحتملة من خلال تصميم مُؤَسَّسِى ملائم– والذى سيؤدى إلى التعاون.

(*) الكاتب مدين لعمل بول كروجمان "أسطورة المعجزة الآسيوية" فيما يخص عنوانى الكتابين السابقين.(١٩٩٤).

وأحياناً قد يُعزى الاتجاه إلى تعاون قوى ثقافية غامضة. وأحد الأمثلة الحديثة ظهرت فى مقال كتبه مارتن ويتزمان - شنجانجزو (١٩٩٤) والذى تناول المسألة الهامة والمبهرة عن كيفية شرح الأداء الاقتصادى غير العادى "لمشروعات القرية والمدينة" TVEs، والتى بدأت وفقاً لبرنامج الإصلاح الصينى. وهذه المشروعات هى جمعيات تعاونية محلية تديرها أجنحة الحكومات المحلية الصينية(*). وقد نشأت من برنامج إصلاح السوق الحرة للحكومة الصينية الذى بدأ عام ١٩٧٨، وكانت العامل الرئيسى فى النجاح الاقتصادى لهذا البرنامج. وكانت لهذه المشروعات قيود صارمة للموازنة؛ ولكن لم تكن منشآت خاصة، وطبيعة حقوق الملكية فيها ليست واضحة. وبالتالى يتردد السؤال الآتى: كيف نوضح النمو غير العادى لإنتاجية العوامل فى هذه المشروعات والتى يمكن مقارنتها فى جميع النواحى بشكل جيد مع أداء المنشآت الخاصة؟ ومثال على هذا : خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩١ بلغ متوسط نمو الإنتاجية فى مشروعات المدينة والقرية ١٢% سنويًا. فكيف يمكن تفسير هذا الأداء؟ يشرح ويتزمان - زو، (ص ١٢٩) هذا اللغز بالمتغير الغامض (λ) والذى يدل على "الثقافة التعاونية". "ويمثل هذا المتغير مقدرة جماعة من الناس على حل معضلة السجين بدون تكلفة داخليًا دون فرض قواعد واضحة للسلوك أو أشياء أخرى، ويشمل ذلك كون حجم الجماعات متساوية" (ص ١٣٨). وبالتالى فهما يؤكدان على أن "مجتمع شرق آسيا، هو مجتمع ذو ثقافة تعاونية عالية (λ) بالنسبة لأوربا، والتى بالمقارنة تكون ذات ثقافة تعاونية منخفضة" (ص ١٣٩).

والآن قد يكون هذا العرض مثيرًا للدهشة لكثيرٍ من المراقبين فى الصين، والذى صرح عدد منهم بوجود فساد واسع الانتشار هناك. وقد أُجرِى مسح لمؤشرات الفساد فى٤١ دولة، كانت الصين فى المرتبة الثانية

(*) ليست هناك حقوق ملكية خاصة لتلك المنشآت؛ فهى إما تعاونيات أو مشروعات حكومية، وتتنبأ نظرية حقوق الملكية المعيارية يقينًا بعدم كفاءة الحالتين.

– فقط – لإندونيسيا فى مستوى الفساد(*). وأن الطبيعة التعاونية المزعومة للثقافة الصينية تأتى بلا شك كصدمة لسكان الصين الذين لا نعرف عنهم سوى قليل. مِنْ خلال التقارير التى تتحدث عن نظام كل جزء فيه مخيف مثل النظام الذى تم اكتشافه وتوليفه ووثِّق فى الاتحاد السوفيتى السابق(**). وأخيرًا، فهذا الشرح متناقض مع الدليل الوحيد عن حقوق الملكية فى مشروعات القرية والمدينة الذى استشهد به "ويتزمان– زو " من الأمور الشائعة جدًا أن نرى الحقوق الأساسية لتلك المشروعات فى أيدى الحزب والأجهزة (المحلية) لجهاز الحكومة....."(***) وتقترح هذه الحقيقة شرحًا بديلا للأداء الممتاز لمشروع القرية والمدينة، ذلك بأن سيطرة الحزب الشيوعى عوّضت عن حقوق الملكية المفقودة(****).

وعلماء الاقتصاد ليسوا فقط علماء اجتماعيين يبحثون عن حلول تعاونية لمشكلات المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية؛ ففى العلوم السياسية يوجد حديثًا ذلك العمل الشهير الذى قام به روبرت بوتنام (١٩٩٣)، والذى أوضح فيه فعالية الحكومات الإقليمية فى إيطاليا باستخدام الائتمان أو "رأس المال الاجتماعي" (مصطلح كولمان، ١٩٩٠)، وكان هذا المصطلح غامضا

(*) انظر (New York Times، 20 أغسطس 1995) .

(**) انظر مراجعة عدد من الكتب عن الكولاك الصينيين فى عرض للكتب فى **(New York Review)** (أغسطس ١٩٩٥).

(***) قسم السياسات الريفية بسكرتارية اللجنة المركزية "ملخص لمسح عينات اقتصادية – اجتماعية للريف باتساع الوطن"، فى "الكتاب السنوى الزراعى الصينى" (١٩٨٦)، الوارفى وايزمان و زو، (١٩٩٤)، ص١٣٢.

(****) يقدم تشون تشانج ويوجانج وانج (١٩٩٤) تحليلاً ممتازًا عن بنية "حقوق الملكية" لمؤسسات المدن والقرى (**TVEs**)؛ حيث تدعم توسع تلك النقطة ويخلصون بأن "بنية ملكية **TVEs**.. هو... ناتج من البيئة؛ حيث تلعب الحكومة المتسلطة بالسلطة السياسية الاحتكارية دورًا مهيمنا فى الحياة الاقتصادية..... وفى حالة الـ **TVE**؛ فإن السلطة الاقتصادية والسياسية المتركزة تحت النظام الشيوعى تشرح التكاليف والمنافع فى ترتيبات التحكم البديلة" **(p. 450)**.

لدرجة أنه بقى لعدة مئات من السنين. ويجب أن يُشار إلى هذا العمل الذى قام به روبرت أكسيلرود (١٩٨٤) ، والذى ذكر اكتشافه لنظـــام "عِــشْ ودَعْ غَيْــرك يعيش" بين الجيوش المتحاربة فى الحرب العالمية الأولى، واقتـــرح أنـــه مـــن الممكن حتى بالنسبة للأعداء أن يتعاونوا فى أثناء الحرب. وطبعًا يُعتبـــر هـــذا ناحية عصرية فحسب لنوعية من التفكير ترجع لمئات من السنين، وربما ترجع لعصر أرسطو. والنقطة التى يقدمها الكاتب هنا؛ أن جميعها تنتسب إلى طريقـــة معينة للتفكير فمن الممكن تنظيم مجتمع بطريقة ما تجعل الأفراد يتعاونون حتى عندما يكون هذا التعاون لا يتمشى مع اهتماماتهم الشخصية الضيقة. والمـــشكلة الأساسية لعلم الاجتماع هى اكتشاف كيفية القيام بذلك.

إن الشبح الذى يطارد المعجبين بالديمقراطية، والذين يتبنـــون وجهـــة النظر تلك هو فكرة أن الشكل الأكثر احتمالاً للمنظومة الاجتماعية التى تجعل هذا التعاون ممكنًا هو شكل من أشكال الدكتاتورية التسلطية. وحتـــى فتـــرة طويلة من القرن العشرين كان ذلك هو الخيال الأصلى للشيوعية التى كانت تطارد الديمقراطيات. ففى الثلاثينيات كان التهديد يأتى من ألمانيـــا النازيـــة. وفى الثمانينيات كانت "التسلطية الشمولية الناعمة" لكوريا الجنوبية وبعـــض "النمور" الأسيوية الأخرى. وفى التسعينيات كان التهديد ولا يزال من آســـيا، والآن –فقط– يبدو أنه يأتى من السوق الحرة الشيوعية للصين، والتى يبـــدو أنها حققت نجاحًا اقتصاديًا هائلاً تحت حكم الدكتاتورية.

وإذا اتجهنا إلى النظرية الاقتصادية الحديثة للاسترشاد بها فـــى هـــذا الأمر– ونعنى الحصول على نصيحة عن كيفية عمل هذه الاقتصاديات. ومن المدهش أننا لا نرى سوى قليل منها يتناول هذا الأمـــر بطريقـــة مباشـــرة وبصورة عامة. ويقوم الفصل التالى بعمل مـــسح مختـــصر عـــن أدبيـــات الاقتصاديات الأوتوقراطية. ويصف الفـــصل الثالـــث العناصـــر الأساســـية للأسلوب المستخدم هنا. وتتوسع الأبواب التالية فى هذا الجزء، ذلك المدخل العام لشرح عمل مؤسسات أوتوقراطية معينة. ويتناول الباب السابع التسلطية

الرأسمالية لكوريا الجنوبية أو بينوشيه (شيلي)، ويتناول الباب الثامن سوق العمل فى نظام " الفصل العنصري" (جنوب إفريقيا). ويتناول البابان التاسع والعاشر الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى السابق والصين المعاصرة.

٢- مداخل بديلة لاقتصاديات الدكتاتورية

وكما اقتُرِحَ فى الباب السابق يوجد عديد من النظم الاقتصادية فى ظل الدكتاتورية السياسية. وكثير من النماذج التى ابتُكِرَتْ، قد صُممت لتلقى الضوء على عمل نوع معين منها؛ ورغم هذا التحذير،؛ فمن المفيد أن نقسِّم نماذج النظم الاقتصادية الأوتوقراطية إلى أربعة عناوين مختلفة:

أ- حكومة اللصوص Kleptocracy (إعادة توزيع الصافى).

ب- الدكتاتورية التسلطية الرأسمالية (طمس إعادة التوزيع).

ج- اقتصاد الأوامر.

د- اقتصاد الظل.

وفيما يلى وصف لكل من تلك المناهج:

أ- حكم اللصوص (إعادة توزيع الصافى)

فى هذا النموذج يتدخل الدكتاتوريون فى الاقتصاد للتأثير فقط على إعادة توزيع الموارد بالنسبة لهم، وبالنسبة لداعمى الولاء الذين يرغب النظام فى مكافأتهم. وتشمل عملية إعادة التوزيع خسارة فى الكفاءة؛ حيث إن هؤلاء الناس الذين يدفعون الضرائب يؤدون أعمالا أقل مشقة، ولديهم أفكار وابتكارات أقل، ويدخرون بدرجة أقل، .... وهكذا. وقد تكون هناك خسارة أكثر؛ حيث يبعثر الناس الموارد فى السعي لاقتناص الريع – وذلك فى محاولة للتأثير على الدكتاتور وشركائه؛ لكى يشملهم ضمن الجماعات

المفضلة لديه. وبصرف النظر عن نواحى عدم الكفاءة فوفقًا لهـذا المـدخل يعمل الاقتصاد فى النظم الدكتاتورية بنفس طريقة الاقتصاديات الرأسمالية فى النظم الديمقراطية. فهى تشكل نماذج لهيرشيل جروسمان (١٩٩١، ١٩٩٦)، وهيرشيل جروسمان وسوك جانو (١٩٩٠)، ودوجـلاس نـورث (١٩٨١)، ومانكور أولسون (١٩٩٣)، وأيضًا نمـاذج اقتنـاص الريـع لبيتربوتيـك (١٩٩٣)، وهيلمان، وتشينزر (١٩٨٦) وآخرين.. وَطُبِّقَ ذلك فـى الـنظم الشيوعية (ميريل وأولسن ١٩٩١، وسيكيولار ١٩٨٨).

وقد قام أولسن بعمل نماذج للأوتوقراطية، وذلك بعرضه المشهور على أنه "قاطع طريق مستقر" (١٩٩٣، ص ٧- ٥٦٩) الذى يحقق أقـصى قـدر من الإيراد. وقاطعُ الطريق المستقر، هو أرقى من قاطع الطريق المتجـول (مثل: أمراء الحرب الصينيين)، ولكونه مستقرًا؛ يكون لديه الحافز للحفـاظ على الثروة أو رأسمال الضحايا المحتملين. ونتيجة لذلك مثل هـؤلاء مـن قطاع الطرق لديهم بعض الحوافز لتوفير السلع العامة للناس (رغم من أنهـا قد تكون مازالت غير كافية من وجهة نظر المواطنين تحت حكمهم). والسبب هو أنه فى هذا النموذج تدخل السلع العامة كمدخلات عوامـل تزيـد مـن مخرجات السلع الخاصة فى المجتمع. وبالتالى فإن الأوتقراطى بتوفيره هـذه السلع يستطيع أن يزيد من إيرادات الضرائب. وبمعرفتـه لمـستوى الـسلع العامة يستطيع الأوتقراطى أن يختار معدلاً ضريبيًا يحقق به أقصى قدر من الإيرادات كما هو موضح فى ج. برنان- وجورج بكانان (١٩٨٠) لنمـوذج ليفيثان(*)؛ لذلك يحدد النموذج المعدلات المثالية للضرائب والمستوى المثالى للسلع العامة من وجهة نظر الأوتقراطى (ويُختَار كلاهما لتحقيق أقصى قدر من الإيراد).

(*) **Leviathan** هو وحش بحرى ضخم يرمز للشر، وهو هنا رمز الدولة المتسلطة ذات النظام الدكتاتورى. وقد أيد تومـاس هـوبز **T. Hobbes** (١٥٨٨- ١٦٧٩) وهـو فيلسوف إنجليزى – قيام الحكم الملكى المطلق. (المترجم)

ومفهوم قاطع الطريق المستقر يفسر بلطف: لماذا يفضل كثير من الفئات المتحاربة في زائير عام ١٩٩٦عودة قاطع الطريق أو اللص المشاغب، موبوتو سيسي سيكو، إلى الحياة في غيابه. ويوضح ذلك من ناحية: كيف استطاع قاطع طريق مثل موبوتو أن يبقى في السلطة مدة طويلة جدًا. لكن من الواضح أن هذا ليس بالشرح الكافي أو إذا صح؛ فإن الدكتاتورات لا أبدًا. (وأن موبوتو كان سيبقى في الحكم). ومع ذلك لم تُعْمَل عمل دراسة لمشكلة بقاء الأوتقراطي في السلطة(*)، وعلاوة على ذلك الأوتقراطي لا يحرص على السلطة؛ ولكنه يحرص -فقط- على الإيراد؛ لذلك ليس من الواضح كيف يستطيع المرء استخدام هذه النماذج لفهم كثير من أهم النظم الدكتاتورية في التاريخ (هتلر في ألمانيا، أو ستالين في روسيا). وكما توضح هذه الأمثلة، فالافتراض بأن تحقيق أقصى قدر من الإيراد يمكن أن يؤدي إلى أن يبخس تقدير الضرر الذي يمكن للأوتقراطي أن يحدثه، ويؤدي -أيضًا- إلى فكرة مضللة عن فوائد الاستقرار إذا ما طبِّق على بعض النظم الدكتاتورية؛ ولكي نشرح هذا ببساطة، ولنتناول الحالات الواضحة فقط، نستطيع أن نقول: إن اليهود في عصر النازية والسود في جنوب إفريقيا، والفلاحين في عصر ستالين كانوا سيفضلون بلا شك- إذا ما كانت لديهم الفرصة- أن يكون قطَّاع الطرق لديهم أقل استقرارًا.

ورغم أن نماذج قطَّاع الطرق واللصوص لها نتائج وتطبيقات واضحة [فإن نظم "بابا دوك" دوفاليير (هايتي)، وفرديناند ماركوس (الفلبين)، ومانويل نورييجا (بنما) مازالت تخطر ببالنا]؛ فقد طُبِّقت -أيضًا- على نظم أخرى تشمل النظم الشيوعية (موريل - أولسن، ١٩٩١، وسيكيولار، ١٩٨٨). ويعتبر نموذج سيكيولار شيِّقًا في هذا الخصوص؛ لأنه يضع مجموعة من

(*) استثناء في جروسمان (١٩٩٦) الذي يضع نموذجًا لمشكلة بقاء الأوتوقراطي من حيث ردعه للصوص المنافسين. والمتغير الرئيسي في تحليله هو الفعالية المتوقعة من المتمردين بالنسبة لجنود الحاكم.

الظروف لكل أجهزة التخطيط؛ لكى لا تخدم عملية التخصيص؛ بل تخدم – فقط – وظيفة إعادة توزيع الدخل. بمعنى أنه إذا استُوْفِيَتْ هذه الظروف الحدية بطريقة مُرضِية؛ فلن يكون لأجهزة التخطيط الشيوعية أى تأثير على تخصيص الموارد؛ فهى تنتج –فقط– مجموعة من الأموال المحوَّلة؛ ورغم الخطة وأسعار السوق التى تعمل كدليل يوجه الإنتاج، وتخصيص الموارد؛ فالخطة لا تخدم إلا عملية إعادة توزيع الدخل فقط. ويبين العمل التجريبى الجديد لسيكيولار (١٩٩٥) أنه ليس من المحتمل أن تكون هذه الظروف مُرضية من حيث الممارسة؛ لتوفرِّ لنا أكبر دليل علمى متاح حتى الآن على أن وظيفة التخصيص للتخطيط الشيوعى يجب تناولها بطريقة جدية.

والنهج الثالث – فى هذه الناحية – هو نموذج السعى لاقتناص الريع، والذى تطبقه النظم الأوتوقراطية فى كثير من الأماكن (هلمان –شينتز، ١٩٨٦، أندرسون –بوتيك، ١٩٩٣). وقد نُوقِشَتْ هذه النماذج فى الباب التالى، وإحدى مشاكل هذا النهج كوصف للواقعية، على سبيل المثال: أن الوضع فى الاتحاد السوفيتى السابق لم يكن هو عدم وجود السعى لاقتناص الريع، إذ كان ذلك موجودًا بالفعل (وبلا شك كان على نطاق واسع)؛ ولكن فى نموذج السعى لاقتناص الريع كانت الجهود المبذولة للحصول عليه مضيعة للوقت. فكان الحزب يوزع العطايا ويبذل الناس جهودًا مضنية للحصول عليها؛ ولكن بلا شك فقد ربح منها الحزب. والآن فقد يُفترض أن الدكتاتوريون يكرهون التبذير، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الحزب الشيوعى كان قويًا بدرجة هائلة لفترة طويلة فى الاتحاد السوفيتى السابق. ألم يكن باستطاعته أن يجد طريقة للحصول على شيء ما مقابل هذه العطايا، (بمعنى أن يحوِّل تلك العطايا مقابل التطابق مع أهدافه)؟ وفيما بعد فى هذا الباب وبتفاصيل أكثر فى الباب التاسع والعاشر يقترح الكاتب أن الحزب مثل أى مؤسسة سياسية أوتوقراطية ناجحة كان منظَّما بدقة بطريقة مكَّنته من أن يستفيد من السعى لاقتناص الريع، وأن يحصل على شيء ما مقابل ذلك.

إن أحد المحددات المهمة على مقدرة الحاكم فى إعادة توزيع الدخل، وُصِفَتْ فى سلسلة من الصحف عن طريق نورث وينجاست، ورووث، وآخرين (نورث١٩٨١، ونورث ووينجاست ١٩٨٩، ورووت ١٩٩٤). وفى نموذج نورث (١٩٨١) عن الملَكية أن الملك يستطيع تحقيق أقصى قدر من الإيراد، وأن المشكلة الرئيسية هى أن هيكل حقوق الملكية الملائمة لهذا الغرض لا يكون عادة الهيكل الكفء من وجهة النظر الاقتصادية. علاوة على ذلك كما ذُكر فى الباب السابق قد يجد الملك مقايضة بين السلطة والإيراد. وكما يصف رووت (١٩٩٤) من سخرية الحكم المطلق: أنَّ السلطة المطلقة تعطى الملك المقدرة على إنكار الديون؛ ولكن

> **يضع الدائنون فى إعتبارهم سمعة الملك فى إنكار الديون، وبالتالى يطالبون بمعدلات فائدة أكبر مما هو فعلاً مطلوب لتحصيل الديون. وبالفعل بما أن الملك فوق القانون؛ عليه أن يدفع فوائد على الأموال التى تُقْتَرح أعلى مما يدفعه رعاياه الأثرياء، وباختصار فإن العرش لديه مشكلة التصريح بانتماءاته لأن تاريخه يبين نكثه بعهود التزاماته (ص ١٧٧) ".**

وقد استخدم بارى وينجاست (١٩٩٥) وجابرييلا مونتنولا، ووينجى كيوان، وبارى وينجسات (١٩٩٥) نفس الفكرة لسرد سبب آخر لنجاح مشروعات المدينة والقرية فى الصين. والحقيقة: أنه وفقاً لمشروعات الإصلاح الصينية؛ فإن السلطات القضائية الإقليمية، مثل: الحكومات المحلية، والشركات، مثل: مشروعات المدينة والقرية كانت عليها قيود مشددة من الموازنة؛ ولكنها فى حدود معينة تكون لسلطتها بعض قوة التحمل التى تحررها من الاعتماد على الحكومة القومية. هذه الحدود المفروضة ذاتيًا على سلطة الحكومة الفيدرالية تتضمن "التزاما موثوقًا" فيه من جانبها فى أن تنتحل سلطات الحكومات الإقليمية أو تكفلهم. وكان هذا بدوره يزيد من اتجاه الحكومات الإقليمية إلى الكفاءة والنمو.

ب- الدكتاتورية السلطوية الرأسمالية (طمس إعادة التوزيع)

Capitalistic Authoritarianism (Suppression of Redistribution)

القصد من هذا المدخل هو إعطاء خواص للدكتاتورية السلطوية الناعمة أو النظم "الديمقراطية الصعبة"، "democraduras" المتبعة في دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية؛ حيث تعمل مثل هذه النظم بطريقة عكس النوعية التي لُخِّصَتْ، فهي تربط بين اقتصاديات السوق والنظم الأوتوقراطية السياسية. بمعنى أنه في هذه النظم تعمل الحكومة على عزل الاقتصاد عن التأثيرات السياسية الكبرى المدمرة أو السعي لاقتناص الريع من خلال خنق أو تعظيم "يخنق" القوى السياسية المتعلقة بعملية إعادة التوزيع التي هي إحدى سمات السياسات الديمقراطية. وهكذا يُطلَق سراح قوى السوق لتكافئ الجهود، والمدخرات، والابتكارات، ومن ثم تُحدِث نموًا اقتصاديًا راقيًا؛ لذلك ففي هذه النماذج وتلك التي ذكرت في التصنيفات السابقة تقوم بالضبط على أساس افتراضات عكسية (بمعنى إعادة النظم الدكتاتورية توزيع الدخل بدرجة "أقل" مما تفعله النظم الديمقراطية)، ويظل التناقض بين هذين النموذجين بلا حل. وأخيرًا يلاحظ أن نماذج الدكتاتورية السلطوية الرأسمالية، تتناول فعلاً السؤال الذي جاء في بداية هذا الباب وهو: كيف يمكن للقمع السياسي أن يكون له وقع على عمل الاقتصاد؟ بمعنى أن هذه النماذج تقترح أن الحياة الاقتصادية الرأسمالية ليست مستقلة عن النظم السياسية التي تعمل في ظلها.

ج- اقتصاد الأوامر **Command Economy**

هذا هو النوع الشائع جدًا من النماذج المستخدمة لتحليل النظم الاقتصادية الشيوعية، وهي النظم التي تستبدل قوى السوق بنظام تخطيط مركزي؛ ففي الهيكل الرسمي للنظام تُصدر الأوامر لمديري المشروعات من المركز، ويجري تحفيز المديرين على تنفيذها عن طريق تهديدات واضحة

أو ضمنية بالعقاب. ويُوَفِّق بين العرض والطلب للقطاعات المختلفة من خلال جداول مدخلات ومخرجات وتوازنات المواد الخام وبعض الأدوات البيروقراطية الأخرى. وهناك بالطبع أدبيات هائلة عن موضوع التخطيط الاشتراكى. (للاطلاع على المسموح انظر مايكل إلمان ١٩٧٩ وانظر أيضًا (كورانى ١٩٩٢) المبادئ الأساسية للطريقة التى كان يقصد بها أن يعمل التخطيط). وكانت المبادئ الأساسية تشمل الشخصية التوجيهية (تعليمات)"العقلية الحزبية"، وإدارة رجل واحد وتحليل علمى:

" إن مبدأ "العقلية الحزبية" يعنى أن الخطة هى تعبير عن سياسة الحزب؛ ويجب أن يُنظر إلى كل المشكلات من وجهة نظر الحزب... وبإعطاء خواص للتخطيط السوفيتى، صرح ستالين منذ فترة طويلة قائلاً: " إن خُطَطَنا ليست تنبؤات؛ ولكنها تعليمات... وفى الاتحاد السوفيتى علامة "التخطيط" يقصد بها أنَّ النشاط الاقتصادى يتقدم وفقًا لتعليمات من مؤسسات أعلى...... والمبدأ اللينينى الخاص بإدارة الرجل الواحد هو مبدأ مُهِمٌّ جدًا فى التخطيط السوفيتى. وهو يعنى أن القرارات فى كل وحدة اقتصادية، لا تُتَّخذ بواسطة لجنة؛ ولكن يتخذها رجل واحد. وهذا الرجل لديه السلطة لاتخاذ القرارات وهو مسئول أمام رؤسائه عند تنفيذ الأوامر. وكان القصد من التخطيط السوفيتى أن يُجسِّد ليس القرارات الموضوعية له أو تلك، سواء كانت رسمية أم مؤسسية؛ ولكن كان يجسِّد "تحليلاً علميًا" للمشكلات التى تواجه المجتمع، ومن ثَمَّ كانت المؤسسات العلمية تلعب دورًا مهمًا فى عملية التخطيط. فمثلاً: كان تخطيط الاستهلاك ينبنى جزئيًا على أنماط استهلاك علمية تقوم بها المؤسسات المعنية(ص١٧،١٨).

وبعد خمسة عشر عامًا زودنا جوزيف إستيجلتز (١٩٩٤) بسرد وافٍ عن حالات الفشل الاقتصادية لنظام التخطيط. وقد ركز -أيضًا- على المتطلبات المعلوماتية

فى قلب الفشل الاقتصادي، كانت توجد تشكيلة من المشكلات المعلوماتية التى فسَّرت بتوسع كبير، وكانت تشمل أمورًا خاصة بالحوافز... ربما كان السبب المهم جدًا للفشل، كان السبب نفسه الذى عبر عنه "هايك"، بأن التخطيط المركزى سوف يفشل؛ فالسلطات المركزية -ببساطة- ليس لديها المعلومات المتطلبة لإدارة الاقتصاد بأكمله. (ص ١٩٨).

واستمر إستيجلتز فى التركيز على عيوب المركزية الزائدة:

"إن صعوبة التحكم فى جودة المنتجات، والنظام غير المناسب للحوافز (ومشكلات اختيار الأفراد المناسبين لإدارة النظام، والمحاسبة، ونقص المنافسة، ونقص الابتكار والتكيف. كل هذه العيوب يمكن تفسيرها بصفة عامة على أنها مشكلات معلوماتية (ص ١٩٨).

وفى كل من هذه الاعتبارات نظام التخطيط نفسه غير سياسي(*)، ويتبع توجيهات سياسية. ولكن سواء أكان يعمل جيدًا أم بطريقة سيئة؛ فهو ليس نتيجة قوى سياسية متنافسة، أو آليات بيروقراطية، أو سياسية منافسة؛ ولكن نتيجة لكيفية إصدار التعليمات وتنفيذها. ولتوضيح ذلك بطريقة أخرى؛ فإن نموذج الأوامر لم يرتبط أبدًا بنظريات السلوك البيروقراطى الذى يتعدى نموذج ڤيبر (١٩٧٨) للسلطة؛ ولكن يمكن استخدام نظريات أكثر حداثة بما فى ذلك مداخل اختيارات معاصرة عقلانية للسلوك البيروقراطى. فمثلاً: كانت هناك طريقة بسيطة لشرح "خاصية العملقة" فى مشروعات الاتحاد السوفيتى السابق، وبالنسبة لهذا الموضوع فإن جهاز التخطيط بأكمله سوف

(*) إستجليتز (١٩٩٤، ص٦٦) يشير بصراحة إلى أن تحليله يتجاهل عناصر الاقتصاد السياسي.

يساير نظرية وليام نيسكانين (١٩٧١) عن البيروقراطية، التى فيها يحاول البيروقراطيون تعظيم حجم الموازنة تحت سيطرتهم. عندئذ يمكن تفسير سلوك المخططين؛ ليس وفقًا لمبادئ الاشتراكية العلمية التى ولَّت بخيرها وشرها؛ ولكن وفقًا لاهتمامات المخططين للحصول على دخل أكبر أو مركز أو سلطة أكبر لأنفسهم، ويمكن استخدام نماذج أخرى(*) من قبل هؤلاء الذين يجدون نهج نظرية نيسكانين محدودًا جدًا. ويقدم البابان التاسع والعاشر النهج الخاص بالمؤلف تجاه هذا الأمر.

تلخيصا لذلك؛ فإن نموذج اقتصاد الأوامر يركز على إحدى سمات اقتصاد الاتحاد السوفيتى، وبالذات حقيقة أن نظام الاقتصاد فى الاتحاد السوفيتى هو نظام بيروقراطى (وهو ما تُجُوْهِلَ فى أحيان كثيرة فى مناهج أخرى للاقتصاديات الشيوعية). ومن وجهة النظر هذه؛ فإذا كانت هناك قوانين أو تعميمات عن السلوك البيروقراطى بما فى ذلك هذا السلوك فى سياقات أخرى (مثل الشركات الكبرى، أو الإدارات الحكومية فى النظم الديمقراطية) فتلك القوانين ينبغى أن تكون وثيقة الصلة بفهم كيفية عمل النظام السوفيتى نفسه. وفى الواقع؛ فإنه فى سياق مثل الاقتصاد السوفيتى الذى فيه تُقْمَعُ الأسواق بطريقة متناهية؛ فإننا يمكن أن نتوقع ليس فقط أن توجد كل خواص السلوك البيروقراطى؛ ولكن -أيضًا- وجوده بطريقة غامرة. وكما تنبأ أوسكار لانج (١٩٣٨\١٩٦٤) منذ فترة طويلة مضت فإن [" الخطر الحقيقى للاشتراكية هو إسباغ البيروقراطية على الحياة الاقتصادية "؛ وليس استحالة مسايرة تخصيص الموارد] (ص ١٠٩- ١١٠، مقتبسة من شليفر - فيشنى، ١٩٩٤، ص ١٦٧).

(*) انظر المسوح التى قام بها (وينتروب - مو)، فى دينس موللر (١٩٩٧).

د- اقتصاد الظل The shadow Economy

يُستخدم هذا النهج أساسًا، لتحليل الأساليب السوفيتية للاقتصاد، ويُعتبر دواء ناجحًا لنهج اقتصاد الأوامر. وهو ينطبق أيضًا على نظم أخرى يوجد فيها قدر كبير من التدخل السياسى فى الاقتصاد (كما هو فى بعض المجتمعات الإسلامية المعاصرة). والفكرة هى أن الحوافز السوقية أو شبه السوقية هى الوحيدة التى تعمل حقا؛ لكى نصور بها النظام السوفيتى) وجهازه للتخطيط المركزى الذى بدرجات متفاوتة فى حل المشكلات الاقتصادية للنظام. وفى الحقيقة؛ فإن النظام كان "يعمل" حقًا بطريقة مختلفة تمامًا – ونعنى بذلك أنه من خلال تدخل الأدوات غير الرسمية، وغالبًا ما تكون غير قانونية مثل "blat" وتعنى (النفوذ أو التأثير)، والمستكشفون toklachi، وأجهزة أخرى شبيهة بالسوق تعزز النظام الرسمى. وقد بدأ العمل فى هذا الأمر بالمقالة المستشهد بها كثيرًا لجروسمان، (١٩٧٧)، واستمر ذلك فى كُتُبٍ مثل كتاب بيتر بوتيك (١٩٩٣)، إدوارد هوبيت (١٩٨٨)، وبيتر روتلاند (١٩٨٥) وجان وينيسكى (١٩٨٨). وهكذا فإن كتاب روتلاند (١٩٨٥)، بعنوان "خرافة الخطة"، والفصل الثالث من هوبيت (١٩٨٨) عن النظام السوفيتى بعنوان "النظام الاقتصادى السوفيتى، كما صمِّم ليعمل بتلك الطريقة للتفكير فعليا؛ فإن النظام الثانوى لعروض الأسواق السوداء والمستكشفين، كان هو الطريق الرئيسى للحصول على الموارد والعروض، والتى ربما كانت قد خصصت سلفًا بالخطة؛ ولكنها لم تُستَلَم أبدًا، وبدلاً من ذلك كان يُستخدم "النفوذ" "blat" للحصول على المدخلات المطلوبة، ويسمح أصحاب "الوظائف الإضافية" "moonlighters" للمؤسسات الصغيرة بالقيام بخدمات الإنشاءات بمقابل نقدى، وهو الأمر الذى لم يسمح به النظام الرسمى وهكذا. والدور الكبير الذى كانت تلعبه هذه الآليات غير الرسمية فى إصلاح الثغرات فى نظام التخطيط

المركزى أمر من الصعب جدًا تقديره. ويأخذ نموذج الأوامر شكل نظام التخطيط الرسمى بجدية؛ ولذا فهو يفترض ضمنيًا أن الثغرات صغيرة نسبيًا. أما فى الطرف الآخر المتطرف نجد وجهة نظر بوتيك (١٩٩٣) التى تصف النظام السوفيتى، "كواقع مزيف لاقتصاد مخطط عقلانى هرمى، ومتعايش مع فشل مخطط وإجراءات تصحيحية غير مشروعة على كلا جانبى السوق من الإنتاج والاستهلاك" (ص ٦٩). وفى الواقع استنتج بوتيك "أن الاقتصاد السوفيتى لم يكن اقتصادًا مخططا؛ بل هو مختلف أساسًا عن أى نظام آخر شهده التاريخ؛ حيث كان نظامًا مُغاليًا فى تنظيمه ومنتهك ومشُوَّه؛ ولكن مع ذلك فقد كان نظام اقتصادِ سوقٍ" (ص ٦٩).

وعلى المستوى النظرى كانت إحدى المشكلات بصدد هذه الفكرة، هو أنه بينما كانت آليات الظل، مثل: blat، shabashniki قد تَحَسَّنَتْ أحيانًا من التخصيص والتنسيق؛ فكانت تسمح باستخدامها لتحقيق المكاسب الخاصة، واستخدامها بهذه الطريقة قد تكون له نتائج عكسية، ومخفضة للإنتاجية أو معوقة للنظام. وحقيقة القول: إنه فى عالم التخطيط، يؤدى كل تدفق للمعلومات الأفقية بدرجة كبيرة إلى التحكم المركزى (أريكسون ١٩٩١، ص ١٩). وقد حاول هوِيت (١٩٨٨) حل هذه المسألة بالتمييز بين "اقتصاد الظل" الذى يتمم ما يسمى Gossnab (لجنة الدولة لتوريد الخامات والموارد الفنية) و Gosplan (لجنة الدولة للخطة) بطرق تسمح للنظام بأن يكون ذا أداء أفضل، والاقتصاد الثانوى الذى يكون فيه الدافع مكاسب شخصية، والذى تصنِّع فيه المؤسسات الصغيرة سلعًا إضافية؛ لكى تبيعها بقصد الربح (ص ١٧٩). ومع ذلك فإن الصعوبة التى يقر بها (هَوِيت) هو أنه كما فى الاقتصاديات الرأسمالية؛ فالتحفيز لا يستبعد هذه التصرفات والتى بالفعل تفيد الاقتصاد.

٢- نظرة عامة: عناصر الاقتصاد الأوتقراطى

كل ما سبق هو رسم تخطيطى مختصر جدًا للمناهج البديلة للاقتصاد الدكتاتورى، ويتضمَن ثلاثة أمور يجب تناولها، وسيجرى هذا فى الأبواب الباقية من الجزء الثانى، هذه الأمور هى:

١- "هل تميل النظم الدكتاتورية إلى إعادة توزيع الدخل أو الثروة أكثر أم أقل من النظم الديمقراطية؟" وهل يمكن إضافة أى تعميمات على هذا الأمر؟ شيء واحد يمكن قوله فى البداية: من الواضح وجود إعادة توزيع هائلة فى الأنظمة الاقتصادية الشيوعية. ومن النموذج الذى يعرضه المؤلف للقطاع السياسى فى الجزء الثانى نجد أنه من الواضح -أيضًا- أن كل الدكتاتوريين يُعيدون توزيع الثروة على أصدقائهم، وتصبح مسألة إعادة التوزيع سببًا رئيسيًا للمشكلات فيما يسمى بالنظم السلطوية الرأسمالية، مثل: تلك النظم التى كانت موجودة فى شيلى، أو كوريا الجنوبية؛ لذلك يتناول الباب السابع المسألة العامة عما إذا كان الدكتاتوريون يُعيدون توزيع الثروة بدرجة أكبر من النظم الديمقراطية، مع إشارة خاصة إلى تلك النظم مع اقترح نظام عام وهو أن كل الديكتاتوريين يقومون فعلاً بإعادة التوزيع بدرجة تفوق ما تقوم به الديمقراطيات، وأن النظم الرأسمالية السلطوية ليست استثناء من ذلك. ويتوازى هذا مع الفكرة التى طُوِّرَتْ فى الجزء الثانى، بأنه توجد دائمًا طبقة من الناس تُقْمَع فى النظم الدكتاتورية. ويبدأ الباب السابع بتحليل جوهرى، بالقول إنَّ هناك دائمًا طبقة ثانية أيضًا " تجرى المبالغة فى الدفع لها ".

هناك أمر ثانٍ يظهر من أعمال مسح قام به المؤلف؛ ألا وهو طرق عمل الاقتصاديات الشيوعية.

٢- "كيف تتوافق نماذج القيادة والرقابة فى الاقتصاد الشيوعى؟" يتناول البابان التاسع والعاشر هذا الأمر باتباع تلميحات (لانج) التى استشهد بها من

قبل (١٩٣٨ \ ١٩٦٤)، وتركز على سمة ثالثة لهذه الاقتصاديات، وهى أنها بيروقراطيات. وقد استخدم المؤلف نموذجًا عاما للسلوك البيروقراطى، والذى وُضِعَ من قبل (بريتون – وينتروب، ١٩٨٢)، ويقضى بأن توجد نماذج اقتصاد الأوامر واقتصاد الظل فى نموذج واحد. وعندئذ يستخدم هذا النموذج لحل عدد من الألغاز بخصوص عمل هذه الاقتصاديات، مثل: دور السلطة السياسية فى طريقة عمل الاقتصاد الذى يُخَطَّط مركزيًا، وميل هذه الاقتصاديات إلى أن تتحجر بمرور الوقت، وكيف استطاع الصينيون إصلاح اقتصادهم متمشين مع الأسواق الحرة؛ بينما لم يستطع السوفييت تحقيق ذلك.

٣- أما الموضوع الأخير الذى يجب النظر فيه فهو: "ما الدور الذى تلعبه السلطة السياسية للدكتاتور فى الطريقة التى يعمل بها الاقتصاد؟ " ها هو السؤال الذى أثير فى بداية هذا الباب. وفى المسح الذى قام به المؤلف، رأى أنه كان يوجد قليل من الاهتمام بمشكلة التنفيذ فى الأسواق[*]؛ ولذا كان يوجد أيضًا اعتبار ضئيل لإمكانية وجود أسس أخرى خلاف الأسواق للقيام بالصفقات. وبعض نقاط الخلاف والجدل فيما يتعلق بنماذج اقتصاد الظل، هى مجرد صياغات متطرفة من وجهة النظر العامة تلك. لذا من السهل أن نستنتج استطاعة الدكتاتورات أن يدير الاقتصاد بنجاح إذا ما رفعوا أيديهم عنه، ونعنى بذلك السماح بإقامة الأسواق الحرة. فى هذه الحالة، ستختفى المشكلة التى ذكرناها فى بداية هذا الباب؛ ولكن إزالة المشكلة، تتم بافتراض أن الدكتاتوريين قد تكون لديهم المقدرة على تحقيق أداء اقتصادى ممتاز من خلال وسائل أخرى، وهذا ببساطة غير وارد إلا فى اقتصاد الأوامر الذى يعتبر أمرًا ساذجًا فى مسألة الحوافز التى تظل هدفًا سهلاً. ومع ذلك تزودنا

(*) الاستثناء الجوهرى لهذا هو عمل الرواد لنموذج " أجر الكفاءة "بأنفسهم، مثل: صمويل باولز (١٩٨٥) وجوزيف استجليتز (انظر كتابه لعام ١٩٩٤ للاطلاع على عرض واضح لمشكلات الاقتصاديات من النوع السوفيتى من وجهة نظره). والعمل الحالى يختلف عن عملهم بصورة رئيسة من ناحية منظور اقتصاد سياسى واضح.

النظرية الاقتصادية المعاصرة بآلية بسيطة جدًا، يمكن بها تحقيق هذا الأداء الممتاز من خلال المقدرة الكامنة للأشكال الأوتوقراطية للنظام لحل مشكلة التنفيذ.

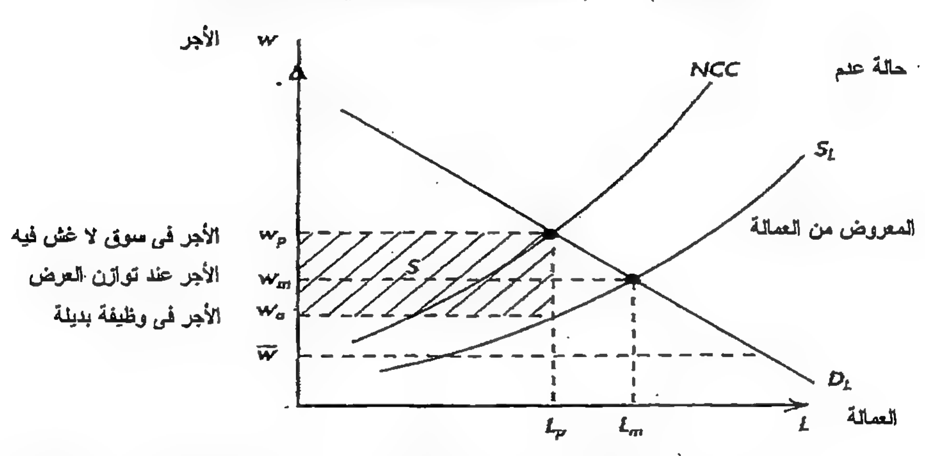
وقد صُور المنطق الأساسى هنا، فى الشكل (٦-١). فالطلب على الأيدى العاملة يصوره المنحنى D_L، وعرض العمالة المنحنى S_L؛ فإذا كانت العقود بطريقة غير مكلفة فى التنفيذ؛ فإن التوازن فى السوق الحر سيكون عند تقاطع العرض والطلب مع معدل الأجور wm والتوظيف L_m. ومع ذلك - غالبًا - ما يكون التنفيذ مكلفًا كما نُوقشَ فى الباب الثانى. وتحت هذه الظروف - كما وضعه كارل شابيرو- وجوزيف إستيجلتز (١٩٨٤)؛ فإنه حتى فى السوق الحر للعمل؛ فإن الوظائف محددة كما أن المنشآت الخاصة فى السوق الحر - ولكى تمنع عمليات الغش (التهرب)- ستدفع أجورًا أعلى من تلك الشركات التى تصفى Clear السوق. ويكون التوازن عند تقاطع حالات عدم الغش (مثل NCC فى الشكل ٦-١) والطلب على العمالة أى عند تقاطع معدل الأجور W_p مع التوظيف عند L_p.

وبطريقة التفكير تلك يتصف سوق العمل الخاص أيضًا، بمشكلات تختص بالمعلومات والحوافز؛ إذ إن أصحاب الأعمال تنقصهم المعلومات عن أداء موظفيهم، والموظفون ينقصهم الحافز الصحيح للكشف عن هذه المعلومات. وإحدى الطرق التى تحل بها الشركات الخاصة هذه المشكلة، تتم من خلال دفع أجر كفاءة يحفز العاملين على أن يكون لديهم "ولاء" للشركة. وهناك مشكلات مشابهة تتعلق بالمعلومات والحوافز، توجد فى علاقات أخرى فى اقتصاد السوق الحر (إذا ما اعترِفَ بأن التنفيذ مكلف)، مثلاً: بين المديرين وحملة أسهمهم، وبين مديرى المنشات وحاملى الأسهم والسندات، وبين مديرى المنشات ومصادر رأس المال(انظر إلى المسح الجيد لإستجليتز، ١٩٩٤).

وإذا افترضنا – الآن – وبافتراض أن الصناعة المعنية تحت سيطرة دكتاتورية سياسية؛ ففي النظم الدكتاتورية قد تحدد الوظائف أيضًا. فمثلاً فى نظام من النوع السوفيتى؛ فإن الحكومة هى التى تقرر وليس السوق توزيع الوظائف. ومثل الشركات الخاصة تريد الحكومة موظفين "لا يقومون بعمليات غش"؛ إلا أنه فى هذا السياق يمكن بدرجة كبيرة تفسير الغش؛ لكى يشمل التهريب، والنقد الخاطئ للحكومة، وعدم إظهار الحماس الكافى فى العمل، أو أى شيء أخر يكون مهمًا وفقًا لرأى الحزب (وكما هو مذكور فى أيديولوجيته)، لذا تعرض الحكومة أجرًا متوازنًا غير سوقى مثل Wp (الذى ليس من الضرورى أن يكون نفس الشيء مثل W_p الذى تختاره الشركات فى السوق الخاص وسنعود إلى هذه النقطة بعد لحظة).



شكل (٦-١) تحديد الوظائف فى سوق العمل



وإذا كان منحنى العرض يمثل تكلفة الفرصة البديلة للموظفين، فيمكنهم أن يتقاضوا أجرًا Wa فى وظيفة بديلة؛ لذلك فإن العوائد الريعية فى هذه الصناعة تمثّل فى المنطقة المظللة S. وإذا ما أخذنا الشكل (٦-١)؛ لكى يمثل المنشأة السوفيتية؛ فإن S تمثل المكافآت من أجل الولاء. أما البديل الآخر؛ فإذا كان الشكل (٦-١) يمثل السوق الحرة للأيدى العاملة، فإن S

تمثل العلاوة الضرورية لردع الغش مع الولاء الخاص للمنشأة والذى يحل محل الولاء للدولة الماركسية.

وبالطبع فقد تُرِكَ كثير من الأشياء فى هذه الصورة المبسطة للغاية، فمثلاً: لَمْ تُذكَر كل المؤسسات، والعمليات الأخرى التى تفرّق بين اقتصاد السوق الحر، والاقتصاد الاشتراكى، بما فى ذلك الملكية الخاصة، والمنافسة بين المؤسسات، وعمليات سوق رأس المال، وحوافز للابتكارات وللحفاظ على جودة الناتج، والعلاقات مع العملاء وهكذا. وذلك؛ لأنه فى غالبية التحليلات توضّح كل هذه العناصرِ سبب كفاءة الأسواق الحرة؛ ولكن لما كانت الدكتاتورية شائعة سياسيًا، واقتصاديات كثير منها تبدو ناجحة لفترات طويلة لدرجة أن القارئ قد يعتقد بأن من المفيد له أن يتغاضى عن كل هذه العوامل للحظة، وأن يركز فقط على سؤال واحد، وهو فى أى النظم تكون علاوة الولاء أكثر انخفاضًا؟

ومن المتوقع أن يكون هناك عدد من المتغيرات التى تؤثر على حجم علاوة الولاء، بما فى ذلك مقدرة المنشأة (أو الدولة) على مراقبة الموظفين، والعقوبات المتاحة لردع الغش، وفرص الموظفين خارج المنشأة أو المشروع(*). وللاهتمام بهذه الأمور يقترح الافتراضات التالية:

"إن العلاوة الضرورية لردع الغش تكون أصغر فى النظم الدكتاتورية عنها فى المجتمعات الحرة". وتوجد عدة أسباب التى تبرر هذا الافتراض. **أولا:** فى النظم الدكتاتورية، يتحكم النظام فى كثير من الوظائف الجيدة (فى الاتحاد السوفيتى السابق حرفيا كل الوظائف). لذا تكون لدى الفرد فرص أقل خارج النظام الذى تسيطر عليه الحكومة، عما يتاح للفرد فى مؤسسة رأسمالية فى نظام السوق. وهذا يجعل التهديد بالفصل فى النظم الدكتاتورية

(*) هناك فقط بعض المتغيرات المتضمنة. ويقدم الباب الثامن معادلات النموذج، ويبين دور هذه المتغيرات بتفصيل أكثر.

عقوبة قاسية جدًا عن الفصل من منشأة رأسمالية. **ثانيا:** لا يوجد عادة نظام قانونى مستقل فى النظم الدكتاتورية يمكن أن يلجأ إليه الموظف لكى يتهم الحكومة بمثل هذه الأشياء، مثل: الفصل الخطأ من الخدمة؛ لذا يكون لدى الأوتوقراطيين حرية أكبر لتحسين وتطبيق العقوبات. **وأخيرًا**؛ فإن الجهاز الرقابى يكون متمكنًا جدًا (وعلى الأخص فى الاتحاد السوفيتى السابق) ومندمجًا بدرجة متزايدة فى عمليات المؤسسات الإنتاجية عن تلك التى توجد فى داخل أى منشأة فى دولة ديمقراطية. تلك الآثار الثلاثة يقوى كل منها الأخر فى تخفيض العلاوة المطلوبة لردع الغش داخل المنشأة فى النظم الدكتاتورية مقارنة بنظائرها فى البلاد الديمقراطية الرأسمالية.

إن المعضلة الاقتصادية للنظام الأوتقراطى هى أن النظام لا تنقصه على الإطلاق الآليات أو الأدوات الضرورية لخلق نظام حوافز فعالة قادر على تشجيع الجهود الإنتاجية كما يقال غالبًا؛ فآلية الدكتاتورية – المكافآت، والعقاب، وأدوات الرقابة المتوفرة لهذا الغرض تبدو هائلة. فضلاً عن ذلك، وبناءً على هذا التفسير؛ فإن وظيفة هذا الجهاز ليست هى ببساطة تأكيد الطاعة للأوامر؛ ولكن هى الحصول على ولاء الموظفين. وبمجرد تفهم ذلك؛ فإن مشكلة المعلومات والحوافز المرتبطة بنموذج الأوامر الساذج، تُخفَّض بدرجة معقولة؛ فالموظفون ذوو الولاء لا يتبعون التعليمات ببساطة، ومتحفزون أملاً فى الحصول على عطايا، ومنضبطون خوفًا من العقاب، ويمكن الاعتماد عليهم للتنافس مع بعضهم بعضًا لتحقيق أهداف النظام.

ورغم أن المنطق الأساسى الذى وُضِّحَ للتو ينطبق على معظم النظم الاقتصادية الأوتوقراطية؛ فالمؤسسات التى تستخدم هذا المبدأ تختلف؛ ففى نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا، كان حجز الوظائف يعنى أن وظائف معينة فى قطاع التصنيع كانت "للبيض" أى تُحجَز للعمال البيض الذين كانوا يكسبون نتيجةً لذلك علاوة للأجور عَمَّا كان سائدًا فى السوق الحرة للعمالة. وكان يُستخدم هناك نظام آخر، وهو نظام تصاريح المرور

"Pass". ووفقًا لهذا النظام يحتاج السود إلى تـرخيص، وبدونـه لا يمكـنهم الحصول على وظيفة فى القطاع الصناعي. والعمال السود الذين كان يُـشْتَبَه فيهم بالغش، والذى كان تحديده واسع النطاق أو الذين طُردوا من وظـائفهم كانوا يفقدون الحق فى الحصول على ترخيص؛ وبالتالى يفقدون الحق فـى البقاء فى القطاع الصناعي. والبديل الوحيد هو الحصول على وظيفة "سيئة" فى موطنهم الأصلى homeland بأجر منخفض $\overline{W}$ فى الشكل (٦-١). ومرة أخرى؛ فإن نظام الترخيص يبدو أنه كان يعطى أصحاب العمل البـيض أداة قوية لتحقيق انضباط العمال السود. فكان أصـحاب الأعمـال يـستطيعون تهديدهم بالطرد؛ ليس فقط من المنشأة؛ بل أيضًا من القطاع الصناعى كلِّـه. ويمكن تحليل نظام الترخيص بالطريقة نفسها، باستخدام الشكل (٦-١) فيمـا غدا أن مؤسسات سوق العمالة فى "الفصل العنصري"، هـى خـلاف تلـك الموجودة فى النظام الشيوعى السوفيتى، والتى تحدد موقـع منحنـى NCC (العرض مع عدم الغش) وحجم علاوة الأجر فى هذا الشكل.

وهذه الأمثلة تبين بعض الطرق التى يمكن بهـا اسـتخدام الـسلطة السياسية الأوتوقراطية لتحسين كفاءة الاقتـصاد. وتـستطيع تلـك الـسلطة الأوتوقراطية أن تفعل ذلك بتوفير الحوافز بطريقة ناجحة فى شكل ريع لقوى العمل؛ لكى يتبنوا سلوكيات الولاء والانضباط. ومن ناحية أخرى-أحيانًا- ما تفشل آليات هذا الهدف، فآلية الدكتاتورية ما زالت تنثر الريع؛ ولكن ذلـك لا يخدم أهداف الدكتاتور ويتعثر الاقتصاد. فمـثلاً: وبـافتراض أن الحـزب الشيوعى "ساده الفساد" بطريقة ما لدرجة أن الوظائف كانـت تقـدم مقابـل الحصول على رشاوى أكثر من الحصول على الولاء الـسياسي؛ لـذا فـإن المنطقة S فى الشكل (٦-١) ما زالت تصف العطايا التى يتلقاها الموظفـون (وستصف أيضًا كمية الرشاوى التى يتحصل عليها فى المقابل كما نُوقِشَ فى الباب التاسع) ولكن لن يتولد ولاء سياسي، وسـتنهار الكفـاءة الاقتـصادية ويتقوَّض النظام.

ولكن ما الذى يقرر ما إذا كانت السلطة السياسية تساعد أم تضر الاقتصاد؟ إن الظروف ليست واضحة على الإطلاق. ومفاجأة انهيار الاقتصاد الشيوعى فى الفترة (١٩٨٩-١٩٩١) توضح هذه النقطة. ونهاية الشيوعية السوفيتية أخذت معظم المراقبين بالمفاجأة، وحتى الذين كانت أرقام تقاريرهم متشائمة؛ لم يكن فى استطاعتهم التنبؤ بذلك إلا بعد حدوث الأمر (إلا إذا كان انهيار شيوعية السوفيتية فى محيط تنبؤاتهم "دائمًا" منذ عام ١٩١٧)، ويمكن قول نفس الشيء عن نهاية نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا. والباب الثامن عن" الفصل العنصري"، أما الباب التاسع والعاشر فهما عن الشيوعية ويقدمان نماذجا تتناول هذا التساؤل.

خاتمة

اقترح المؤلف في هذا الباب من وجهة نظر اقتصادية: أن الاهتمام الأساسى بالنسبة للنظم الدكتاتورية هو إمكان أن تكون الأشكال الأوتوقراطية للنظام الاقتصادى فيها، قد تفوقت عن تلك التى كانت فى النظم الديمقراطية، فيما يتعلق بتشجيع النمو الاقتصادى وكفاءة الاقتصاد. وقد كان هذا الاعتقاد كابوسا يتكرر منذ بداية القرن العشرين بالخوف من الشيوعية كنظام اقتصادى متبوعًا بالإعجاب والخوف من طاغوت هتلر فى الثلاثينيات وامتداد ذلك فى السنوات الأخيرة إلى التهديد من قبل "المؤسسات اليابانية" و"القيم الآسيوية"، وكوريا الجنوبية، وشيلى، والآن السوق الحرة للشيوعية فى الصين.

وإذا ما رجعنا إلى النظريات الاقتصادية المعاصرة للنظم الأوتوقراطية من أجل توضيح مصادر هذا الخوف، سنجد قليلاً جدًا من المناقشات لهذه المشكلة من وجهة النظر هذه. وقد لُخِّصَتْ أربعة أنواع من النماذج التى وُجِدت في الأدبيات العلمية للدكتاتورية كإعادة التوزيع (حكم اللصوص)، وكعمليات قمع لإعادة التوزيع (السلطوية الرأسمالية)، وكاقتصاد الأوامر، واقتصاد الظل. والنوع الثانى فقط، وهو الدكتاتورية كعمليات قمع لإعادة

التوزيع هو الذى تناول هذا الأمــر، ولا تلعــب الدكتاتوريـــة فيـــه أى دور اقتصادي؛ ولكن مجرد أنها تُنقذ الاقتصاد من سياسات التدمير للمــشروعات الكبرى السياسية، والتى يُزعم بأنها من خواص الديمقراطية. ومع ذلك فـــإن النظرية المعاصرة للاقتصاد تمدنا فعلاً على الأقل بآلية واحدة عن طريقهـــا تستطيع الدكتاتورية أن تؤثر مباشرة فى طريقة عمل السوق – مـــن خــــلال مقدرتها على خلق قوة عمالة موالية ومنضبطة (كالتى نوقشت فى النمــــاذج المعاصرة لكفاءة الأجور). وقد أوضح الكاتب كيفية تكييف هـــذا النمـــوذج لتطوير اقتصاد سياسى مرتقب يـــصور كيـــف أن الدكتاتوريـــة الـــسياسية والاقتصاد يؤثر كل منهما فى الآخر.

وفى الأبواب التالية سيستخدم المؤلف هذه الأداة الأساســـية ويـــستعير أيضًا عناصر من النماذج الأخرى التى تم وُضِّحَتْ فى هـــذا البـــاب؛ لكـــى يشرح السلوك الاقتصادى لعدد من الاقتصاديات الأوتوقراطية. ويناقش الباب التالى مسألة إعادة التوزيع مع الرجوع خاصة إلى النظم السلطوية الرأسمالية لـــ شيلى وكوريا الجنوبية كما يعالج الفصل الثامن سياسة "الفصل العنصري" ويعالج الفصل التاسع والعاشر الاقتصاديات الشيوعية. إن إحدى الطرق لفهم ترتيب هذه الأبواب هو التقدم من المستويات الدنيا للتـــدخل الحكـــومى فـــى الاقتصاد إلى المستويات الأعلى، واستخدام السلطة السياسية للـــتحكم فيـــه. وبمعنى آخر بدءًا بدكتاتور القمع الناعم ثم التقدم إلى اقتصاديات نظم الطغاة والدكتاتورية الشمولية.

الباب السابع

إعادة توزيع الثروة واقتناص الريع

Redistribution and Rent-Seeking

مقدمة

أحد التفسيرات الشائعة بين عامة الناس عن كيف أن "المغـــالاة" فـــى الديمقراطية يمكن أن تكون شيئًا سيئًا للتنمية الاقتصادية - يتضمن فكرة أن الديمقراطية قد "ابتليت" بالاندفاع إلى عمليات إعادة توزيع الثروات؛ وربمـــا كان العمل الأكثر شهرة، الذى قدَّم هذا الموضوع هو عمل مـــانكير أولـــسن (١٩٨٢) بعنوان "صعود وأفول الأمم". وفى هذا الكتـــاب، أعيـــد تـــصنيف جماعات المصالح "كائتلافات توزيع"، وهم الذين يتتبعون اهتماماتهم الخاصة على حساب الكفاءة الكلية للاقتصاد؛ فكلما تقادم رسوخ الديمقراطية وازداد، كبر عداد ائتلافات التوزيع التى لديها الفرصة؛ لكى تتشكل وكلما كان المنظر الاقتصادى العام هو " اقتناص الريـــع "، مـــع وجـــود قـــوانين وتنظيمـــات وممارسات أخرى لا تتسم بالكفاءة تعرقل النمو الاقتصادي، وعلـــى ســـياق مماثل؛ فإن الأدبيات الشاسعة عن اقتناص الريع والتى يرجع أصـــلها إلـــى جوردون تولوك (١٩٦٧) وكروجر (١٩٧٤) وبوزنر (١٩٧٥) قد حـــددت السعى لاقتناص الريع، والتكاليف الاجتماعية المصاحبة له وربطـــت بينهـــا وبين الحكومات الديمقراطية. وقد أدت هذه الأدبيات إلـــى أن يـــصبح مـــن الممكن من خلال التواءة غريبة فى المنطق؛ حيث التعرف على الديمقراطية بانتشار الاحتكارات الاقتصادية بها، وارتفاع الاحتكار إلى مرتبة المشكلات الخطيرة.

ورغم أن المؤلفين الذين ذكروا بأعلاه كانوا ناقدين للعمليات الديمقراطية؛ فإن أحدًا منهم لم يحتضن فكرة أن السلطوية يمكن أن تسهل التنمية الاقتصادية. وفى الواقع فإن أولسون – بصفة خاصة – جادل عَكَسَ ذلك بقوة (١٩٩٣)؛ إلا أن فكرة العلاقة القريبة التى تعزل السياسة الاقتصادية عن العملية الديمقراطية– قليلا(*) عن الدكتاتورية – يمكن أن تكون جيدة للتنمية الاقتصادية، وكسبت تأييدًا لها خاصة فى العلوم السياسية وبين مُنظريها أيضًا فى العلوم الاقتصادية الذين يشيرون بالأخص إلى قدرة الدول السلطوية على مقاومة الضغوط التوزيعية كمفتاح لتنمية ناجحة. ويبدو أن ستيفن هاجارد (١٩٩٠)، هو أحد الداعين المعاصرين المؤثرين لوجهة النظر هذه؛ رغم أن هذا الجدل أقدم كثيرًا. وهناك قائمة جيدة من المراجع القديمة فى دراسة بريزوروسكى–لمونجى (١٩٩٣). ومن بين علماء التنمية كان الاقتصادى براناب برادهان (١٩٩٠) صريحًا بشكل واضح فى حالة إعادة التوزيع. فهو يقول فى كتاباته: "إذا ما ضُمِنت الأهداف التنموية مركزيًا فى أمور شرعية النظام، فلا أعتقد أن السلطوية لها دخل كبير لذاتها التى تحدث هذا الاختلاف؛ ولكن الذى له دخل فى هذا هو مدى العزل الذى يقوم به متخذو القرار ضد سياسات التدمير الاستبدادية على المدى القصير (ص ٥).

وربما كان الأكثر أهمية من الأسلوب الأكاديمى، هو النجاح المُبْهِر فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية فى بعض الدول فى نطاق النظم السلطوية – المعروفة بصفة عامة باسم (الدول حديثة التصنيع NIC)، خاصة اقتصاديات شرق آسيا فى سنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج. أما الأكثر إثارة فكان نجاح السوق الحرة الشيوعية فى الصين المعاصرة، التى اتحدت فيها الدكتاتورية المكثفة السياسية السلطوية مع فتح الأسواق الحرة لتحقيق نمو اقتصادى باهر. وعلى النقيض من ذلك، كان فشل الحكومات الشعبوية فى السنوات الأخيرة فى أمريكا اللاتينية؛ حيث كان واضحًا للغاية. وقد ابتكر دورنبوش – إدوارد (١٩٩٠) العلامة الساخرة "الاقتصاد الكلى

(*) عن حالة الدكتاتورية الواسعة النطاق (مثال: أن التخطيط المركزى الشيوعى هو الأفضل فى تشجيع النمو الاقتصادى بدرجة أفضل من الرأسمالية) لم تعد هى السائدة.

الشعبوى macroeconomic populism " لوصف سياسات دول مثل شيلى تحت حكم الليندى، أو بيرو تحت حكم جارسيا، والتى حاولت فيها حكومات يسارية أن تتجاوب مع ضغوط إعادة توزيع الدخل من خلال وسائل الاقتصاد الكلى، وقد أوضح أن هذه البرامج تحقق عادة نتائج عكسية لأهدافها، وانتهت عندما" أدت القيود على النقد الأجنبى وعوامل التضخم الجامح – إلى فرض برنامج لتخفيضات حادة فى الأجور الحقيقية، والذى انتهى باستفحال حالة عدم الاستقرار السياسى والعنف فى حالة شيلى؛ بل انتهى بانقلاب عسكرى" (ص ٢٤٨).

ورغم أن مقالهم عام (١٩٩٠)، استخدم شيلى و بيرو كأمثلة للاقتصاد الكلى الشعبوى؛ فاتباع الكاتبين عام (١٩٩١)، حرروا كتابا يوسِّع من قائمة "الخبرات الشعوبية"؛ لتشمل الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، ونيكارجوا. ويؤكد الكاتبان أن هذه الدول تشارك نفس صانعى السياسة الذين ألَّفوا هذا المسلسل – من ناحية أنهم يعتقدون بأن الدخل لا يُوزَّع بطريقة مقبولة فى هذه البلاد. فالشعوبية ليست بديلا للاقتصاد الجيد، والتحفظ فى المالية العامة، ومن " المفترض " اتباع الصبر حتى يأتى الجيل الجديد على الأقل ليحسِّن من توزيع الدخل.

ورغم استمرار الجدل عما إذا كان أساس نجاح دول شرق آسيا الصناعية (NIC) يرجع إلى استخدامهم المستمر للأسواق الحرة(*)، أم إلى عكس ذلك(**)، وأن الشيء الأكثر إثارة لهذا التحسن الكبير، ربما يكون فى شيلى المعاصرة؛ حيث أدت واحدة من أقسى فترات الدكتاتورية إلى ميلاد اقتصاد سوق ناجح

(*) انظر روبرت واد (١٩٩٠) الباب الثالث لمسح التوضيحات الاقتصادية للمدرسة الجديدة **New Classical** عن النماذج فى تايوان، ودول أخرى من مجموعة الدول حديثة التصنيع فى تلك الشروط.

(**) مؤسسة **Freedom House** تعطى كوريا الجنوبية مرتبة منخفضة بشأن الحرية الاقتصادية على أساس معاييرها، والتى تؤكد أساسا حرية الاشتراك فى اقتصاد السوق (١٩٩٥). ويعطى معهد فريزر مرتبة عالية ل كوريا الجنوبية على أساس معاييرها الخاصة، التى تؤكد على الإنفاق الحكومى كنسبة من **GDP** الناتج الإجمالى المحلى (جاورتنى – لاوسون – بلوك، ١٩٩٥).

وديناميى بعد بعض البدايات الزائفة، والذى قد عادت فيه أغلب نواحى الديمقراطية، والذى فيه أيضًا يشمئز الأعداء السابقون للنظام (يبدون متجلين بالتخلى عن كثير من سياساتهم).

وفى الحقيقة؛ فإن التأييد للإنجاز التشيلى يمكن أن يوجد أيضًا فى كتابات جليرمو أودونيل (١٩٩٣)، وهو المهندس الأصلى لنموذج السلطوية "البيروقراطية" لدكتاتوريات أمريكا اللاتينية، وواحد من أهم نُقَّادها. وقد كتب يقول:

> **الحقيقة الناصعة هى أن نتائج التوزيع لكثير من السياسات الغامضة، والأقل قسوة فى بلاد، مثل: البرازيل، والأرجنتين، وبيرو، لم تكن أفضل من تلك السياسات فى ظل حكومة بينوشيه. وفضلاً على ذلك فإن الموارد المتاحة حاليا لحكومة شيلى لتخفيف مشاكل عدالة توزيع الملكية هى أكبر نسبيًا من تلك الموارد المتاحة للبرازيل وبيرو والأرجنتين (ص ١٣٦٦).**

إلا أنه من المفترض أن بينوشيه لن يكون مسرورًا من التناظر الذى رسمه أودونيل بين فعاليات بعض سياسات بينوشيه وسياسات لينين.

والجدل بأن السلطوية تعزز النمو لم يمر بلا نقد. وبصفة خاصة العمل العلمى على الصلة بين السلطوية والنمو، قد حقق نتائج مختلطة. وقد فحص برزوريسكى – ليمونجى (١٩٩٣) الدليل الإحصائى لهذا؛ إذ قاما بمراجعة اثنتى عشرة دراسة تناولت كل منها عددًا من البلاد فى خلال فترة من الزمن. وقد قُسِّمت البلاد إلى ديمقراطية وسلطوية، وأُجريت التجارب لتوضيح أى نوع من النظم كان أكثر صلاحية للنمو الاقتصادي. وبينما كانوا يلخصون اكتشافاتهم ل ٢١ نتيجة فى ١٨ دراسة وُجِدت ثمانى نتائج لصالح الديمقراطية وثمانى نتائج لصالح السلطوية. وكشفت خمس نتائج عن عدم وجود اختلاف بينهما (ص ٦٠). وإحدى المشكلات الواضحة المستخدمة فى منهج هذه الدراسات أن " النظام السياسى " (الديمقراطى مقابل السلطوي) هو تصنيف قاسٍ جدًا. وبالتالى فإن مثل هذه الدراسة قد تنتهى بشمول بلاد، مثل:

كوريا الجنوبية، وزائير، وهايتي. فلا زائير في عصر موبوتو، ولا هـايتى فى عصر بابا دوك وخلفائه قد برهنتا أبدًا بأن لديهما أى اهتمام بتشجع النمو الاقتصادي. وعلى النقيض من ذلك؛ فإن مثل هؤلاء الرجال قد نجحوا فـى تدمير اقتصادهم بدرجة كبيرة. وفى الباب الرابع من قبل أشار المؤلف إلـى هذه النظم على أنها دكتاتوريات "تعمل على بؤس شـعوبها ". كمـا بيَّنـت الدراسة بعض الظروف، التى تكون فيها مثل هـذه الاسـتراتيجية جذابـة للدكتاتورات. وعلى أية حال هناك قليل من الشك فيما يتعلق بسجلات هـذه النظم. وقد وصف جفرى هاوثورن (١٩٩٣) حالة الاقتصاد الزائيرى كمـا كان فى عام ١٩٩٣:

> **"إن الدَّين الكبير على الدولة حجمه – كما يقال هو نفس حجم ثروة موبوتـو الشخصية، ونصف الموازنة الحالية يذهب إلى خدمـة هـذا الـدين، وربـع الموازنة تمويل سياسى خاص لموبوتو يستخدمه ليدفع رواتـب الـسياسيين والضباط الذين يعتمد عليهم، ويغيرهم بشكل مستمر، والربع المتبقى للأمـن الداخلى.... وقد أصبحت الطرق ١٠٪ مما كانت عليه؛ عندما تركها البلجيـك عام ١٩٦٠ والأجور المسجلة بوضعها الحقيقـى ٦٪..... وقـد قـدِّر أنـه حوالى ١٪ فقط من مساحة البلد تزرع الآن (ص١٣٠٥).**

هناك عيب آخر فى الحالة النظرية: أن الأنظمة الرأسمالية – السلطوية تُسهِّل النمو الاقتصادى – قد تناولتها أليس أمسدين (١٩٨٩) وروبـرت واد (١٩٩٠). وقد رُكِّزَ عليها مؤخرًا فى دراسة التطور الاقتصادى التى قام بها دانى رودريك (١٩٩٣). ويقال إن كثيرًا من البلاد حديثة التصنيع البـارزة خاصة كوريا وسنغافورة وتايوان، رغم أنها سلطوية بدرجة كافية؛ فإنهـا لا تناسب نموذج السوق الحرة، فاقتصادهم ليس متحررًا من قيـود التجـارة، ودولهم كانت منشغلة بدرجة مكثفة بعمليات التـصنيع. ووفقًـا لمـا ذكـره رودريك (١٩٩٣) عن كوريا؛ فإن "متوسط المعدل الفعال للحماية (بالنـسبة للمبيعات المحلية فقط) ارتفع من ٣٠٪ عام ١٩٦٣ إلـى ٣٨٪ عـام ١٩٧٨

بعد هبوط فى عام ١٩٧٠ إلى ٢٤٪... وقد استخدمت الدولة الكورية الحماية التجارية، ودعم ائتمانى انتقائى، وأهداف تصديرية (للشركات الفردية!)، والملكية العامة لقطاع البنوك، وإعانات تصديرية، والسيطرة على الأسعار" (ص ٢٢). علاوة على ذلك؛ فإن أدوات السياسات المستخدمة فى بلاد، مثل: كوريا أو سنغافورة، واللتين كانتا ناجحتين جدًا فى تحقيق النمو الاقتصادي، لم تختلف عن تلك التى فشلت بدرجة بائسة فى تحقيق نمو اقتصادى فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا وباقى آسيا. والسياسات موضع التساؤل هى حصص وتراخيص الاستيراد، والإعانات الائتمانية، والإعفاءات الضريبية، والملكية العامة.... وهكذا.

أما ما كان من الواضح غيابه فى هذه الدراسة – سواء من هؤلاء الذين يعتقدون بأنه يوجد ارتباط بين الدكتاتورية على الأقل فى نوعه الرأسمالى – السلطوى والنمو الاقتصادي، أو من أولئك الذين يحاجون عكس ذلك – فكان هو منظور نظرى ملائم. ويحاول هذا الباب اتخاذ بعض الخطوات لسد هذه الفجوة، ويتساءل المؤلف: أى نوع من النظم على أسس نظرية يتوقع أن يشارك أكثر فى عملية إعادة التوزيع للثروة – هل هى النظم الديمقراطية أم النظم الدكتاتورية؟ هل حقًا أن الحكومات الديمقراطية تعوق النمو بسبب الإفراط فى أنشطة توزيع الثروة، أو السعى للحصول على الريع؟ ويتقدم التحليل بفحص مستوى توازن إعادة التوزيع فى عدد من النماذج المعروفة للديمقراطية، وينظر المؤلف إلى نموذج ألن ميلتزر – سكوت ريتشارد (١٩٨١) الذين تحدثا فيه عن عملية إعادة التوزيع لدخل الناخب من الدخل المتوسط mean إلى الدخل الوسيط median، ونموذج جماعة المصالح لجارى بيكر (١٩٨٣)، ونموذج التصويت الاحتمالى لبيتر كوفلين – دينيس مولير – موريل (١٩٩٠). عندئذ يسأل المؤلف، عن ماذا سيحدث لمستوى إعادة التوزيع فى كل من هذه النماذج إذا ما تولى دكتاتور مهام الحكومة؟ فى كل هذه الحالات يتضح أن توزيعًا أكثر يمكن توقعه فى ظل الدكتاتورية عنه فى ظل الديمقراطية. وبهذه النتيجة يقترح المؤلف شرحًا

بديلا للأداء الاقتصادى الممتاز للأنظمة الرأسمالية – السلطوية. هذا الشرح يتكون من اقترحين:

١- هذه الاقتصاديات ذات أداء جيد؛ ليس لأنها لا تعيد توزيع الثروة؛ ولكن لأنها "تفعل" ذلك.

٢- إعادة التوزيع فى حالة هذه الأنظمة يحدث ليكون تجاه الجماعات التى تربح بدرجة خاصة من النمو الاقتصادي..

٢- الدكتاتورية والديمقراطية وإعادة التوزيع

يتناول هذا الفصل المقارنة العامة لاتجاهات إعادة التوزيع للحكومات الديمقراطية والدكتاتورية. ورغم أن المؤلف لا يقدم دليلاً رسميًا؛ فإنه يتناول ويدافع عن اقتراح بسيط: " تميل الأنظمة الدكتاتورية إلى إعادة توزيع الدخل بدرجة أكبر مما تفعله الأنظمة الديمقراطية"، ويقدم التحليل بـالرجوع إلـى النظرية الاقتصادية المعيارية للاحتكار مقابل المنافسة. وفى هذا النموذج ثمة افتراض أن الاحتكار استولى على إحدى صناعات التنافسية، وأن منحنيـات التكلفة للمنشآت أصبحت الآن مصانع المحتكر ولم تتغيـر. هنـا يفتـرض المؤلف أن الدكتاتور " يستولى " على الحكومة الديمقراطية، وأن هذا التغير لا يؤثر على التكلفة أو تفضيلات الشعب سواء للسلع العامـة أم الـسياسات العامة. ولتصوير ذلك يفترض المؤلف أن الدكتاتور اليسارى يستولى علـى الأمور، وتفضيلات السكان لا تنتقل إلى اليمين أو إلى اليـسار؛ لمجـرد أن الحكومة الديمقراطية قد حلت محلها حكومة دكتاتورية. ولكى نتأكد من ذلك؛ فإن بعض المواطنين اليمينيين من المتوقع أن يتحركوا تجاه اليسار للحصول على محاباة من الدكتاتور، أو لكى يتجنبوا عمليات القمع فَمِثْل هذه التغيرات تنشأ ذاتيًا بالنسبة للتحليل وما يستبعده الكاتب بهذا الافتراض، هـو حـدوث تحولات فى تفضيلات السكان فى غياب أى تغيير فى السياسات العامة مـن

جانب الحكومة، أو أى تغيير فى توزيع منافع الدولة وأعبائها. ويلاحظ أنه فى حالة إسقاط هذا الافتراض، فمن غير الواضح ما الذى سيحدث. وقد يمكن للمرء أن يشكل حالة بأن بعض المواطنين سيعارضون سياسات الدكتاتور، حتى ولو كانت هى نفس سياسات الحكومة الديمقراطية السابقة لمجرد أن النظام دكتاتورى؛ ولكن يمكن أن نتوقع من الآخرين أن يتحركوا فى الاتجاه المضاد(*). لذلك سيفترض ببساطة فيما يلى أن الانتقال للمساندة أو المعارضة يتم فيما يتعلق بتغييرات فى سياسة الحكومة؛ وليس لوجود الدكتاتورية بذاتها.

وينشأ أمر آخر عند إجراء تحليل كهذا وهو "معيار المقارنة"؛ فإذا ما قيل بأن النظم الدكتاتورية تقوم بإعادة توزيع الدخل أكثر مما تفعله النظم الديمقراطية، فسيكون السؤال الواضح هو: "مقارنة بماذا؟" أحد المعايير الواضحة للمقارنة هو توزيع السوق الحرة للدخل؛ لكن هذا المفهوم فى حد ذاته يشوبه الغموض؛ فلا يمكن أن يتساوى بما يمكن أن يكون عليه توزيع الدخل فى غياب الحكومة؛ لأنه فى غيابها لن توجد حقوق ملكية، كما أن توزيع السوق الحرة للدخل هو ما يمكن الحصول عليه بالاعتماد على أساليب خاصة تمامًا للتنفيذ؛ وليس على التنفيذ العام لحقوق الملكية أو العقود.

وهناك مدخل آخر لهذه المشكلة هو تحديد "الحالة القياسية" لتوزيع الدخل الذى سيسود فى ظل الحكومة المصغرة المستندة إلى دستور يتفق المواطنون على مواده بالإجماع فى مرحلة اختيارهم الدستورى. فى تلك الحالة، وحتى فى السوق الحرة أو الحالة القياسية سيكون هناك إعادة توزيع للدخل للأغراض الخيرية للتوليفة المثالية ل باريتو. ولكن ستوجد أيضًا إعادة توزيع للدخل إلى المدى الذى يتجه إليه تفضيل متطلبات الدفاع، وتوفير

(*) يتعلق الأمر هنا بها إذا كان استخدام القمع من قبل الدكتاتورية يولد ولاء أكثر أو أقل من جانب السكان، كما نوقش فى الباب الثالث.

حماية الشرطة، وحماية العقود، والسلع العامة الأخرى - لـصالح جماعـة أو أخرى. والتعريف الجيد للحكومة المصغرة المتمشية مع هذه الإطـارات ربما يكون فيما يقدمه لنا ج. بوكانان فى كتابه "حدود الحرية " (١٩٧٥).

يفترض المؤلف عندئذ أنه وفقًا للحالة القياسية التى عُرِّفتْ؛ فإن توزيع الدخل يعطى له الرمز χ_1 .... χ_n. والآن لنفترض حكومة ديمقراطية عاديـة (ليس بالضرورة حكومة مصغرة) ونسأل عما يحدث لهذا التوزيع. بالطبع ما يحدث يتوقف على نموذج الديمقراطية المستخدم، ولا يوجد فى الوقت الحالى اتفاق عام على تأثير الحكومة الديمقراطية على توزيع الدخل. وفى نمـوذج الناخب المعيارى - الوسيط لا يوجد حل لهذه المشكلة؛ لأنـه وفقًـا لحكـم الأغلبية لا يهيمن أى ائتلاف للغالبية، ويدور الناتج ببـساطة بـين البـدائل المتاحة. ومع ذلك توجد نماذج أخرى تقوم بعمل افتراضات أقوى، وتحصل على نتائج محددة: كما فى نموذج ميلتزر - ريتشارد (١٩٨١) الذى يعاد فيه توزيع الدخل من الناخب المتوسط إلى الناخب الوسيط (فيما يتعلق بالدخل)، وفى نموذج بيكر (١٩٨٣) لضغوط جماعات المصالح، وفى نموذج كوغلين (١٩٨٦) للنموذج الاحتمالى للتصويت ونماذج أخرى. وسوف يتناول الكاتب هذه النماذج الثلاثة، ويمكن أن نعتبر أن كلاً مـنهم موجـه مـن الـدخول Producing vector(*) من y_n، y_1 ....

والخطوة التالية هى أن نفرض دكتاتورًا، ونرى ما يحـدث لتوزيـع الدخل. تُستدعَى نتائج توزيع الدخل z_n، z_1........ والاقتراح الأساسى للمؤلف هو أن توزيع الدخل تحت الحكم الدكتاتورى (z_n، z_1.......) "يكون بعيـدًا " عن الحالة القياسية للسوق الحرة (χ_1 .... χ_2) عما فى توزيع الدخل وفقًا لأى من تلك النماذج الثلاثة للديمقراطية (y_2، y_1 ......)، وبدلاً من ذلك، وبطريقة

(*) مصفوفة رأسية فى الرياضيات - ذات عمود واحد وعدة صفوف. (المترجم)

شكلية أكثر؛ فإن الاقتراح هو أن هذه الدكتاتورية تتصف "بنشاط" تـوزيعى أكثر، ونعنى:

$$\sum_{i=1}^{n} (z_i - \chi_i)^2 > \sum_{i=1}^{n} (y_i - \chi_i)^2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وقبل أن نتقدم فى تحليل شكلى أكثر، سنتناول سببين لماذا نتوقع هـذه النتيجة. ولكى نوضح ذلك سنتناول شرحًا بسيطًا عن اتجاهات إعادة التوزيع للدكتاتورية، والذى يتضمنه فى تحليل برزوريسكى (١٩٩١) عن الديمقراطية " المفروضة ذاتيًا ". ويقترح فيه: إنه لكى تكون الديمقراطية مستقرة، يجـب أن تُفرض ذاتيًا؛ ولكى يتحقق هذا؛ فإن العملية السياسية التنافسية، لا يمكـن أن تكون نتائجها مضادة بشكل كبير لمصلحة أى جماعة رئيسية، وإذا حدث ذلك؛ فستدفع هذه النتائج تلك الجماعة إلى تدمير الديمقراطية بدلاً من تأييدها. والدكتاتور لا يواجه مثل هذا القيد.

ويتناول نوع ثان من الفكر أصول origins الدكتاتورية. وكما سـنرى فى الباب الحادى عشر؛ فإن أبسط شرح لنشأة الدكتاتوريـة هـو أنـه فـى المجتمعات ذات التفضيلات المتباعدة أو ذات الثقة المنخفضة بين المواطنين والأحزاب، أو التى لا توجد فيها رغبة للتسويات – هناك احتمالان فقط: إما أن يحاول الحزب الذى اكتسب السلطة فى التصويت الـديمقراطى اسـتخدام موقفه المفضل؛ وفى هذه الحالة ستنشأ صراعات اجتماعيـة كبيـرة، أو أن يصاب المجتمع بالشلل والتقاعس. وتكون إغراءات الدكتاتورية – فى هـذه الظروف– واضحة، إما إلى اليسار أو إلى اليمين. فإذا اعتُلِيَت السلطة بالقوة؛ فسيكون قادرًا على إلغاء المعارضة عن طريق عمليات القمع، وبهذه الطريقة سيكون قادرًا على فرض برنامجه. وكلا البديلين يتضمن إعادة توزيع هائلة للدخل مقارنة بتلك السائدة فى الأنظمة الديمقراطية.

وهناك نوع ثالث ومعقد من الجدل يتعلق بعملية السعى لاقتناص الريع؛ ولكى نطوّر ذلك علينا –أولاً– أن نناقش عيبًا خطيرًا فى النموذج المعيـارى

للسعى لاقتناص الريع. ويؤدى شرح ذلك إلى توضيح بعض الطرق التى يختلف فيها توزيع العطايا فى البلاد الديمقراطية والدكتاتورية. وبأخذ النموذج المعيارى للبحث عن العطايا فى الاعتبار فإن المواطنين وجماعات المصالح فيها سيتنافسون للحصول على العطايا من خلال أنشطة "مسرفة" مثل: ممارسة الضغوط، أو استخدام محامين... وهكذا. فإذا ما كانت العطية أو "الجائزة" هى عشرة آلاف دولار، وإذا كان عدد المتنافسين عشرة (فكلٌ منهم له نصيبٌ متساوٍ من الحصول على الجائزة) عندئذ تكون القيمة المتوقعة للعطية لكل متنافس هى ألف دولار. ووفقـًا لذلك؛ فإذا كان المتنافسون حياديين فى المنافسة، فكل منهم سينفق ألفَ دولار فى محاولة الحصول على الجائزة. وقد قُبلت هذه النتيجة على نطاق واسعٍ؛ رغم استمرار الجدل عما إذا كان المبلغ الإجمالى المنفق فى السعى للحصول على الجائزة يُبدَّد تمامًا فى السعى إلى العطية، كما تم فى هذا المثال(*). ومع ذلك توجد مشكلة منطقية: فالعملية غير رشيدة "من وجهة نظر الساسة"، فهم يقدمون عطايا احتكارية بقيمة عشرة آلاف دولار، ولا يحصلون على شيء فى المقابل. لذا فمن الضرورى لنموذج السعى للحصول على الريع، أن لا يفرَّق بين أحد من المتنافسين فى الحصول على الجائزة؛ ومن ثم فإن نشاط جماعات المصالح مضيعة تمامًا للساسة، للمجتمع وأيضًا. والسياسى العاقل، سينظم العملية بطريقة مختلفة مثل اقتراحه، سيقترح للمتسابقين أنه ينبغى عليهم أن يقدموا مدفوعات نقدية بدلاً من تضييع وقت الساسة، من خلال أنشطتهم الضاغطة lobbying. ولكن إذا ما استخدمت الرشاوى بدلاً من الضغوط؛ فإن العشرة آلاف دولار التى يتلقاها الساسة كرشاوى ليست مضيعة للوقت؛ ولكنها تحويلات خالصة للساسة من جماعات المصالح، وفى هذه الحالة فإن العشرة آلاف دولار لا تمثل على الإطلاق خسارة اجتماعية أو خسارة معدومة.

(*) انظر مسح روبرت توليسون عن أدبيات السعى لاقتناص الريع فى عمل ميللر (١٩٩٧).

ولرؤية بعض الطرق الأخرى التى يمكن أن تنظم بها عملية السعى لاقتناص الريع، دعنا نتناول ما يحدث فعلاً فى النظام الدكتاتورى. فالدكتاتورات – على الأقل "الأكثر نجاحًا منهم"(أى طوال العمر نسبيًا) يعرفون كيف يضعون أيديهم على عائد مجزٍ من جهود السعى لاقتناص الريع. ولكى نفهم هذه النقطة يلاحظ أولاً أنه فى ظل نظم كثيرة، وصل توزيع العطايا نسبًا أسطورية. وتشمل الأمثلة نظام ماركوس (الفلبين) (للتفاصيل، انظر هتشكروفت ١٩٩١، ولمعالجة أكثر انظر ويرفل ١٩٨٨) والنظم العسكرية فى أمريكا اللاتينية فى السبعينيات، وفى أماكن أخرى؛ حيث كانت أكبر إنجازاتهم الراسخة، والباقية هى زيادة الرواتب العسكرية وموازنة الدفاع (نوردلينجز، ١٩٧٧، ريمر، ١٩٨٩). وأبسط شرح لخاصية النقص الأسطورى الذى تتصف به النظم من النوع السوفيتى، هو أن نواحى النقص، تخلق العطايا والتى يتم يُوَزَّع عن طريق رقابة الحزب الشيوعى فيها، وعندئذ يستطيع استخدامها للحصول على التأييد السياسي. ونظام جنوب إفريقيا "للفصل العنصري"، يحتجز الوظائف للعمال البيض ومؤسسات التصاريح لمصلحة الرأسماليين البيض(*). وفى ألمانيا النازية، كان يتم خلق العطايا وتوزيعها على أساس عرقى. وربما يكفى مثال واحد: وهو مهنة الطب التى يكون أعضاؤها من الأطباء الألمان النازيين، وكان الموظفون فى مهنة الطب قد اتخذوا المبادرة فى إبعاد الأطباء اليهود من المهنة وتولى مهامهم. فهم لم ينتظروا الأوامر من الموظفين الأعلى الحزب (كيتر، ١٩٨٣). وقد يعتقد الأشخاص ممن لهم تعليم عالٍ أن يُتوقع منهم مناهضة استخدام مثل هذه المعايير التى لا معنى لها، مثل: الدم، نوع الجمجمة، وهكذا .. كعلامات لما يستحقه الإنسان. وبدلاً من ذلك أخذوا هذا الاتجاه بدرجة كبيرة

(*) قد يبقى العمال السود فى قطاع الصناعة للبيض فقط؛ لأن البقاء فى هذا القطاع يلزمهم وجود تصريح. والعمال السود الذين فقدوا عملهم يفقدون الحق فى العمل فى قطاع البيض، وهكذا أنقص النظام أجور السود فى قطاع البيض.

باعتباره مقياسًا للقيمة البشرية، وبأنهم خبراء بمثل هذه الأمور، وأنه إذا كانت هذه الأمور ستشكل قاعدة لسياسة النظام؛ فقد أرادوا أن يكونوا أول من ينفذ هذه السياسة(*).

فى كل هذه الأنظمة لم تكن الموارد تذهب هباءً فى تقديم العروض من أجل عطايا القطاع العام؛ فقد كانت العطايا تُقَدَّمُ العطايا، ويتلقى الدكتاتور التأييد السياسى أو يتلقى مدفوعات نقدية مقابل ذلك، وفى كلمات أخرى لم يكن هناك "فاقد" بالمفهوم الاقتصادي، وقد يرجع هذا إلى الطرق المختلفة التى توزع بها العطايا فى الأنظمة الدكتاتورية من ناحية، وفى النظم الديمقراطية من ناحية أخرى. وعادة يفرض الدكتاتوريون قيودًا على الدخول فى منافسات من أجل العطايا التى تمنحها الدولة. وأحيانًا كان يُحتفظ بالعطايا لجماعات معينة (وهذا واضح تمامًا فى الأمثلة التى أشير إليها). وأولاد شيكاغو فى عهد بينوشيه، لم يكونوا مهتمين بالائتلافات الحضرية الشعبوية القديمة (كونستابل – ڤالنزويلا، ١٩٩١)، وفى جنوب إفريقيا لم يكن يسمح للسود بالتنافس مع البيض للحصول على امتيازات، ولم يكن من الممكن تحويل نظام حفظ الوظائف إلى برنامج لرفع رواتب السود، إذا ما كانت لديهم عروض كافية يقدمونها. والغجر Gypsies والشواذ المثليين واليهود والشيوعيون لم يكن باستطاعتهم اكتساب تفضيلات عرقية فى عصر النازى. أحد أسباب تلك الحقيقة كان واضحًا؛ فإذا كان قد سُمح بالمنافسة للحصول على العطايا؛ ولأن السعى للحصول عليها تنتج عنه "خسائر" صافية(**)؛ ولأن التأييد يعتمد على تلقى منافع صافية – فإن الدكتاتورات سيفقدون التأييد بتوزيع عطايا من خلال عملية تنافسية علنية!

(*) يدين الكاتب فى تلك النقطة بمحادثة خاصة مع مايكل كاتر.

(**) وهو إن هذه العملية اقتصاديًا لا تتسم بالكفاءة.

فكيف تختلف الديمقراطية عن ذلك؟ من الواضح أن قيود الدخول فى عطاءات من أجل الحقوق أو الامتيازات أو السلع أو الخدمات التى توزعها الدولة، والتى هى من خواص الحكومات السلطوية – لا تتماشى مع الفكرة المجردة للديمقراطية . ففى أى عملية لتخصيص الموارد العامة يقترح المؤلف أن الديمقراطية المعتادة سوف تفرض شروطًا معينة، مثل :

١– لا ينبغى أن تكون هناك قيود على من يستطع تقديم العطاء؛ إلا على أساس طبيعة فنية.

٢– ينبغى أن يُختار العطاء الفائز على أساس معايير تشمل المنفعة الصافية للجمهور، مثل: صلاحية المشروع، وتكلفته.... وهكذا – وليس على أساس الارتباطات السياسية، أو الجنس race، أو الأعراق، أو المكانة الاجتماعية، وهكذا بالنسبة لمقدمى العطاء.

٣– عملية تقديم العطاء يجب أن تكون علنية بقدر الإمكان، وأن تكون خاضعة للمراجعة من قبل سلطة قضائية مستقلة.

والآن قد عُرِّيتْ عدم كفاءة الديمقراطية طبقًا لنموذج السعى لاقتناص الريع؛ فإن هذه الشروط تتضمن قدرًا أكبر من الموارد سوف يذهب هباءً فى عملية تقديم العطاءات فى النظم الديمقراطية، وباختصار "فإن الديمقراطية هى نظام أكثر إسرافًا من الدكتاتورية". فهل هذه النتيجة صحيحة؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك؛ فأين نواحى الخلل فى هذا الجدل؟ إن إحدى الطرق لاكتشاف هذا الخلل هى التحقق أولاً، من وجود خسائر فى عمليات السعى لاقتناص الريع، تتضمن مكاسب من المقايضة بين الساسة والساعين للحصول على العطايا؛ فإذا ما استطاعت هذه الجماعات أن تتاجر مع بعضها البعض (مثلاً: إذا أعطى الساعى للحصول على عطية، رشوةً للسياسى لإعطائه عقدًا)؛ فإن الفاقد فى العملية سوف ينتهى. بمعنى آخر؛ إذا كانت تكلفة تلك العمليات بين هذه الجماعات منخفضة، سيختلف مستوى التوازن

عن ذلك الذى وُصِفَ فى نموذج السعى للحصول على العطايا، وسوف يكون توازن "الفساد" بلا إسراف؛ ولكن بعمليات احتيال على الجمهور. ومن ناحية أخرى، إذا افترضنا هذه العمليات قَدْ مُنعتْ؛ لأن القوانين ضد شراء النفوذ peddling والرشوة، والابتزاز تفرضها سلطات يقظة قوية مستقلة ووجودها من خواص الديمقراطية فى كل مكان؛ فإن هذا الشرط ينتج عنه توازن محتمل تُفرض فيه منافسة عادلة بين المتبارين. وإذا نتجت عن هذه المزايدات عطايا، تُوزَّع على هؤلاء الذين يقدمون أدنى عطاءات، أو الذين يقدمون للجمهور أكبر منافع؛ فإن هذه العملية تنتج شيئًا مفيدًا عندئذ. والاسم الطبيعى الذى نعطيه لهذه العملية هو"الديمقراطية القوية".

إن نموذج السعى لاقتناص الريع يستبعد إمكانية وجود توازن للديمقراطية القوية إذا افْتُرِضَ أنه لا يوجد خلاف على من يفوز فى المسابقة، كما لا تنتج فوائد اجتماعية من عملية المزاد. ويُستبعد توازن الفساد إذا افْتُرِضَ أن القوانين ضد الفساد وتَنْتَقِدُ بقوةٍ حتى يُقْضَى عليْه كُلِّه. ويترك هذان الافتراضان، التوازن الذى تم وصفه فى نموذج السعى للحصول على العطايا الفاقد. والاسم المناسب لهذا التوازن هو " غير رشيد "؛ لأنه يتضمن أن المؤسسات السياسية هى أساسًا غير رشيدة للغاية فى التصميم؛ "فهى موجودة لضمان الإصرار على الفاقد". وكما تتضمنه نظرية جاوس، على المرء أن يرتاب من مثل هذه التوازنات.

عند هذه النقطة قد يتساءل القارئ: "ما الاختلاف الذى يحدثه ذلك"؟ افترض أن الخسائر من السعى للعطايا ليست فقدانًا حقيقيًا حسب المفهوم الاقتصادي؛ ولكنها "مجرد " تحويلات غير قانونية (فى الواقع احتيالية) للسياسيين والبيروقراطيين، وهى بالتأكيد ليست وُعِدَ به من تحليل للتكلفة والعائد! إذا ما اشتمل التوازن الملائم على فساد وليس على سعى إلى عطايا أليس يكون ذلك شيئًا سيئًا فى حد ذاته؟

أحد أسباب الإصرار على التمييز بين الفساد والسعى للعطايا، هو أن الحلول لكلتا المشكلتين يمكن أن تكون مختلفة تمامًا. وبصفة خاصة من السهل أن نتخيل أن "قليلاً من السلطوية" قد يخفض من السعى للعطايا (والتى هى على كل حال شكل من التنافس السياسي). والأكثر صعوبة هو الاعتقاد بأن الأوتوقراطية هى الحل للفساد. ففى ظل الأوتوقراطية قد توجد قيود أقل أو لا قيود على الإطلاق على ممارسة توزيع العطايا من قبل جهات مستقلة أو من قبل صحافة حرة فضولية. كما أن لدى الدكتاتوريات السياسية مقدرة جوهرية أكبر على تنظيم توزيع العطايا لتعظيم ما "يأخذونه" من الرشاوى أو لتوليد أكبر قدر من التأييد السياسي. وفضلاً على ذلك؛ فإن الدكتاتور قادر على السماح بعدم السداد مباشرة، وبالتالى يحل مشكلة التنفيذ الملازمة لتبادل العطايا بطريقة لا تستطيع الديمقراطية القيام بها. وأخيرًا، وكما سبق أن اقترح المؤلف؛ فإن الدكتاتوريين تنقصهم الطرق البديلة لإيجاد مناخ الثقة أو مناخ التأييد، والذى هو من خواص الديمقراطية. فتوزيع العطايا مقابل الولاء هو طريقهم الرئيسى لتنمية التأييد السياسى أو الثقة. لذا فإن النتيجة الصحيحة التى نستمدها من نموذج السعى للحصول على العطايا، هو ببساطة: أن " الديمقراطية تميل إلى أن تكون نظامًا أقل فسادًا من النظم الدكتاتورية ".

والآن إذا اتجهنا إلى الخط الرابع من الفكر، والذى يقتفى أثر التحليل بطريقة أكثر عمقًا، من خلال النظر إلى بعض نماذج إعادة التوزيع فى ظل النظم الديمقراطية نجد أن أبسط نموذج من إعادة التوزيع السياسى عندئذ؛ من المحتمل أن يكون نموذج بيكر (١٩٨٣) للتنافس بين جماعات المصالح. وقد أجريت معظم التحليلات على مجموعتين متجانستين، s و t، واللتين تتشاركان فى نشاط سياسي، لكى ترفع دخول أعضائهما. وتنتج عن كل من المجموعتين ضغوط سياسية، وفى التوازن تحصل المجموعة s على إعانة تمولها الضرائب على المجموعة t. ويتحدد حجم الضريبة والإعانة بالخسائر

إذا ارتفعت الضرائب أو الإعانة)، ومن واقع أن "الخاسر" فى اللعبة السياسية المجموعة t التى تدفع الضرائب لا يريد أن يقبل خسائره بطريقة سلبية؛ ولكنه يستطيع أن يحد منها من خلال الضغوط والتهديد والتمرد والهجرة، وأنواع أخرى من الضغوط السياسية؛ ومع ذلك لم يُقدِّم أىَ نموذج للنظام السياسي، خلاف أن التحليل كان المقصود منه أن يطبِّق على أنواع كثيرة من النظم السياسية، بما فى ذلك النظم الدكتاتورية (ص ٣٧٥).

ومع ذلك؛ فإذا افترضنا أن التوازن الذى وصفه بيكر يتوافق مع التوازن فى ظل الديمقراطية. فكيف يمكن أن يتغير لو استحوذت الدكتاتورية على هذه الديمقراطية؟ توجد قوتان – رئيسيتان قد تؤثران على نتيجة ذلك. **الأولى:** هى أن الدكتاتور لديه السلطة على قمع المعارضة لسياساته، **والثانية:** أن يكون الدكتاتور غير آمن أكثر فيما يتعلق بتأييده السياسي؛ لأنه وفقًا لما نوقش فى الفصول السابقة – من بين أشياء أخرى – يعتمد العرض العلنى للتأييد من هؤلاء الذين للدكتاتور سلطة عليهم، بدرجة أقل عن العروض العلنية؛ لتأييد سياسى ديمقراطى. فإذا كانت تفضيلات علاقات السلطة بين الجماعتين لم تتغير(فالتحليل لن يتغير إذا ما افترضت جماعات كثيرة). والافتراض المعقول جدًا هو أن الدكتاتور يحقق السلطة من تأييد الجماعات التى تحصل على الإعانة. فالدكتاتور إذن لديه السلطة التى لا تتوفر لسياسى ديمقراطى؛ بأن يقمع مباشرة ضغوط أعضاء الجماعة دافعة الضرائب، بمنع تنظيماتهم السياسية، ورفض ظهور وجهات نظرهم فى وسائل الإعلام، ومنعهم من التجمع والتنظيم، وسَجْنِهم وتَعْيِينهم؛ بل وحتى إعدام قادتهم. ووفقًا لما ورد بتحليل بيكر؛ فإن تأثير القمع السياسى هو نفسه كما لو شهدت المجموعة الدافعة للضرائب انتقاصًا فى قدرتها على القيام بعمل الضغوط كما وصف فى اقتراح بيكر:

أولا: أن النتيجة هى زيادة فى حجم الإعانات للجماعة s وأيضًا زيادة فى الضريبة على الجماعة t وهذا معناه إعادة توزيع أكبر للدخول عما هو فى الحالة الديمقراطية.

ثانيا: هناك نموذج آخر واسع الاستخدام؛ لإعادة التوزيع وهو النموذج الذى وضعه ميلتزر – وريتشارد (١٩٨١). وفى هذا النموذج؛ فإن الناخب الحاسم فى النظام الديمقراطى هو الناخب ذو الدخل الوسيط median، وما دام أن دخله أقل من الدخل المتوسط mean، فتوجد إعادة توزيع للدخل من الشخص الغنى (الأكثر إنتاجية) إلى الفقير(الأقل إنتاجية) والناخبين متوسطى الدخل middle income. ويُختَار معدل الضرائب بواسطة "ناخب حاسم"– الذى يمثل للنظام الديمقراطى الناخب ذو الدخل الوسيط. ومعدل الضرائب بدوره يحدد مستوى إعادة توزيع الدخل. فلو كان الناخب الحاسم من الفقراء سيختار معدل ضرائب أعلى تترتب عليه إعادة توزيع أكبر للدخل؛ ولكن إذا كان غنيًا؛ فقد يختار معدل ضرائب منخفض تترتب عليه إعادة توزيع أقل للدخل.

وإحدى مشكلات هذا النموذج، هو أنه لا يسمح بأى آلية يستطيع بها الفقراء القيام بعملية إعادة توزيع الدخل. وبالتالى توجد أى من هذه الاستراتيجيات التى نوقشت فى بحث إستيجلتز الشهير على قانون المدير (١٩٧٠) (الذى يزعم فيه المؤلف بأن عملية إعادة توزيع الدخل فى الديمقراطيات كانت من الغنى والفقير إلى الطبقات المتوسطة، وشملت ممارسات، مثل: الإعفاءات الضريبية، وقوانين الحد الأدنى للأجور، والسياسة الزراعية، والتنظيمات، وممارسات التراخيص، وهكذا) – قد يمكن تقديمها فى هذا النموذج، والذى تموَّل فيه عملية إعادة توزيع الدخل بواسطة معدل واحد للضرائب ينطبق بطريقة متساوية على كل شخص، ولا يمكن لأى من الممارسات التى يقوم بها الدكتاتور الذى يعيد التوزيع بطريقة قاسية من الفقراء إلى الأغنياء – أن تُنَاقَشْ فى هذا النموذج ممارسات، مثل: عزل

الأرض (التى كانت تمارس على نطاق واسع بالأنظمة الاستعمارية فى إفريقيا على السكان السود الأصليين)، وتنظيمات العمالة (مثل التى فى نظام جنوب إفريقيا لحجز الوظائف)، أو التخطيطات العبقرية لبابا دوك دوفالبير، والذى باع ذات مرة العمال إلى جمهورية الدومينكان المجاورة؛ لذا فهذا النموذج ليس مفيدًا جدًا لأغراض المؤلف.

ومع كل ذلك، ورغم من هذه المواصفات فمن السهل تقديم الدكتاتورية فى هذا النموذج بتمكين " الناخب الحاسم " ذى المقدرة على قمع المعارضة، بشرط أن النموذج فى هذه الحالة يسمح بفرض ضرائب أعلى مما هو ممكن فى النظم الديمقراطية عند أى مستوى من الإنتاجية؛ إذ إن الدكتاتور سيُفترَض قمعه للأغنياء مؤديًا هذا مرة ثانية إلى إعادة توزيع أكبر للدخل – فى هذه الحالة من الأغنياء إلى الفقراء، وأفراد المجتمع ذوى الدخل المتوسط.

و**النموذج الثالث** هو واسع الاستخدام؛ لإعادة توزيع الدخل فى الحكومات الديمقراطية وهو نموذج التصويت الاحتمالى. وفى شكل مبسط لـ موللر (١٩٨٩) يوجد مرشحان للحزب كل منهما يحقق أقصى قدر من الأصوات المتوقعة. دعنا نجعل P_{1i} تتساوى مع احتمالية أن الناخب i سيعطى صوته للحزب 1، ومع تناول مشكلة إعادة توزيع تامة، والتى فيها تواجه الحكومة مشكلة إعادة توزيع هبة من المال X دولار على n من الناخبين. وكل منصة platform خاصة بحزب هى ببساطة موقع تخصيص مقترح ل X دولار على n من الناخبين؛ فكل حزب يعظم الاحتمالية:

$$[\sum_{i} P_{1i} = \sum_{i} f_i (U_i (\chi_{1i} - U_i (\chi_{2i})))] + \lambda \, [X - \sum_{i} \chi_{1i}] \,.......... (2)$$

ولما كان الحزب الثانى يعظم أيضًا من إجمالى أصواته المتوقعة؛ فيقترح الفريقان منصة واحدة، وستكون حالة التوازن كالآتى:

$$f'_i U'_i = f'_j U'_j \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

لذا فى التوازن الديمقراطى يحاول كل حزب أن يحقق أقصى قدر من الكمية المرجحة من منافع الناخبين، والتى فيها يكون "وزن" الناخب يتناسب مع "تجاوبه" (f_i) لزيادة فى ($U_{1i} - U_{2i}$). بمعنى أنه كلما عظم " عـدم ولاء " الناخب لأى من الأحزاب، حصل هذا الناخب على مال أكثر نتيجة للمنافسة السياسية الديمقراطية.

وهذه النتيجة مقبولة منطقيًا، إذا ما كان الناخبون لديهم الحـساسية أو الاستجابة للتغيرات فى المنافع التى وعدتهم الأحزاب بهـا؛ لأسـباب غيـر سياسية – بمعنى أنه إذا كان الناخب الديمقراطي؛ لأن والديه ديمقراطيان، لا يحرص على سياسة الحزب الديمقراطى ولكنه يريد أن يرضى والديه بـدلاً من ذلك. مثل هؤلاء الناخبين يمكن " استغلالهم " بواسـطة الـساسة الـذين يقدمون لهم أقل مما لو كانوا أقل ولاءً للحزب الديمقراطى؛ إلا أنـه إذا لـم يتحول الناخبون الديمقراطيون بسهولة إلى جانب الجمهوريين؛ لأن هـؤلاء الناخبين يعتمدون على سمعة الحزب الديمقراطى الذى يعتنى بهم بإعطـائهم نصيبًا غير متكافئ من الغنائم، عندئذ فإن الحـزب الـذى يحـاول إلقيـام باستراتيجية الاستغلال سيفقد سمعته. وفى الحقيقة؛ فإن الناخبين الـذين يـتم يُغْرَون بالولاء لحزب معين سوف يتوقعون أن الحـزب سيـستغلهم بهـذه الطريقة (بمعنى آخر سيدركون أن الولاء لا يفيد، وسيرفضون المضى فـى ذلك)؛ لذا فإن الاستراتيجية السياسية ستتكشف.

وقد طوَّر كوفلين – و ميلر– و موريـل (١٩٩٠)، نموذجًـا لتـأثير جماعة المصالح على الحكومات الديمقراطية، والـذى يحـل جزئيًـا هـذه المشكلة. وفى النموذج يكون لكل عضو فى جماعة المصلحة انحيـاز غيـر سياسى b_{ij}، وبالتالي؛ فإن .($b_{ij} > 0$) تتضمن انحيازًا إيجابيًا لصالح الحـزب من جانب الناخب J^{th} فى جماعـة المـصلحة.i^{th}. ولا تكـون b_{ij} معروفـة

للأحزاب؛ ولكن يمثلها متغير عشوائى يوزع بطريقة متماثلة على الفترة (li , ri) بكثافة (a_i). ومن المفترض أن المرشحين يعرفون توزيع شروط الانحياز؛ ولكن ليس قيمهم الفردية. رغم من أن كل مرشح لا يستطيع أن يعرف على وجه التحديد كيف سيصوِّت الناس؛ فإنه يستطيع أن يتنبأ بأنه يستطيع أن يلتقط نصيبًا أكبر من أصوات جماعة المصالح، ما دام أنه يعد بكثير لممثلى أعضاء جماعة المصالح عما يعدهم به خصومه. ونتيجة لذلك فإن نفوذ جماعة المصالح يرتبط سلبيًا بتشتت شروط الانحياز. ومن ناحية التوازن يتصرف الساسة الديمقراطيون كما لو كانوا يحققون أقصى قدر من الكميات المرجحة لمنافع الناخبين، والتى ترتبط فيها الأوزان (f'_i) إيجابيا بنفوذ جماعة المصالح – أى التى ترتبط فيها إيجابيا بالكثافة (a_i) من شروط الانحياز. وفى هذه الحالة، فإن "وزن" الجماعة (قدرتها على تلقى العطايا) يرتبط إيجابيًا "بنفوذها" (عدد الأصوات التى من المتوقع أن تسلمها)، أما ما يعرف عن أن لها انحيازًا "فهو يعتبر عاملا مساعدًا " فى تلقى الهبات؛ إذا كان من المتوقع أيضًا وجود كثير من الآخرين الذين لديهم نفس الانحياز.

والآن إذا افترضنا أن الدكتاتور سيستحوذ على الحكومة الديمقراطية كما سبق؛ فإن الدكتاتورات يختلفون عن الساسة الديمقراطيين فى ناحيتين:

١- حيازتهم للسلطة اللازمة لقمع المعارضين لسياساتهم.

٢- عدم الاندفاع بالتنافس لتحقيق أقصى قدز من "الأصوات" المتوقعة (التأييد) فهم مخفَّزون بالسلطة والقوة(*).

نتيجة لذلك يقوم الدكتاتور بحسابات مختلفة عما يفعله السياسى الديمقراطى، لتحقيق أقصى قدر من الأصوات. وفى توزيع وتحويل الدخل بعد حساب الضرائب فى النظم الديمقراطية بحد ١$ التى وعد بها الحزب كل

(*) وبصفة أكثر عمومية؛ فإن الدكتاتور يعمل على تعظيم المنفعة، كما ناقشنا فى الفصل الخامس؛ ولكن التحليل هنا لم يتأثر بتبسيط الافتراض.

فرد، يزيد من احتمال تصويته للحزب بنفس القدر كما يفعل أى متلق آخر– بمعنى أن التأييد الحدى المتوقع يتعادل؛ ومع ذلك يظل الاحتمال المطلق لتأييد هذا النظام منخفضًا عند بعضهم. وفى الواقع سيوجد هناك بعض من بين متلقى الهبات يعارضون الحكومة التى مازالت فى السلطة. والعطايا قد تخفض من معارضتهم إلى حد ما؛ ولكنهم سيظلون معارضين حتى بعد تلقيهم لهذه العطايا. ولدى الدكتاتور خيار قمع هؤلاء الناس ولو قمعهم ستزداد سلطته (أ) لأنهم أُسكِتُوا (ب) لأن الموارد التى وزِّعت عليهم من قبل يمكن الآن تحويلها إلى آخرين. (ج) تكلفة القمع ذاته، وطالما أن الزيادة فى نفوذ الدكتاتور من القمع (إضافة إلى الزيادة فى الولاء) تفوق التكلفة البديلة للقمع فستزيد سلطته.

ولأن الدكتاتوريين يمكنهم التعامل مع الانحياز السالب بعمليات القمع؛ فإن ذلك يدخل فى حساباتهم مباشرة. لذا يوجد متغيران من الاهتمامات هما – انحياز المواطن (b_{ij}) و (f') مدى حساسيته للتغيرات فى المنفعة المتوقعة (حيث قد تعتمد (f') على كثافة (a_i) للمواطنين عند مستوى انحياز معين، كما نُوقِشَ فى نموذج كوفلين –ميللر– وموريل). فلدى الدكتاتورات أيضًا أداتان لدعمهم وتحت تصرفهم وهما – القمع وإعادة التوزيع. والوصف الدقيق لاستراتيجيتهم المثالية – بصفة عامة – صعب للغاية؛ ولكى نعرف السبب فى ذلك تخيل أن الدكتاتور يجلس أمام منضدة وينظر إلى قائمة من جماعات المصالح فى الدولة. وتخيّل أيضًا أن هذه القائمة تشتمل على تقديرات (f') لكل جماعة وتحيزها (b_{ij}). ويريد الدكتاتور أن يأمر هذه الجماعات؛ لكى يقرر من يتم قمعه ومن يُشْتَرَى. المشكلة أن الطلب الذى ينتجه (b_{ij}) ليس نفس الطلب الذى ينتجه (f'). فمثلاً بعض الجماعات الذين لديهم دعم منخفض (f') يؤيدون الدكتاتور (انحياز إيجابى)؛ بينما الآخرون يعارضونه (انحياز سلبي).

إحدى الطرق لحل هذه المشكلة – والتى تبدو أيضًا استراتيجية معقولة يمكن أن يتبناها الدكتاتور – هى ربط كل "هدف" بأداة (فالقمع يُستخدم للتعامل مع الانحياز السلبى؛ بينما توزع العطايا لبناء الولاء). ويتضمن هذا الحل أن هؤلاء الذين يُقمَعوا هم أيضًا مَنْ يخضعون للضرائب؛ بينما الذين يحصلون على العطايا لا يتم قمعهم فى نفس الوقت. وبهذا الافتراض (ومع استخدام القمع ضد الانحياز السلبى) نستطيع أن نرى أن منطق الدكتاتور فى توزيع العطايا، سيكون مثل ذلك المتبع فى الحكومة الديمقراطية؛ "فالأوزان" ترتبط إيجابيا ب (f'_i)، وحساسية تأييد المواطنين للزيادة فى فارق المنفعة التى تعدهم بها الحكومة، زيادة عما يتوقع الحصول عليه من المعارضة (وإذا استخدم نموذج كوفلين – ميللر – موريل) فإن (f'_i) سترتبط ب (a_i) كما حدث من قبل[*].

والاختلاف الأساسى بين النتائج فى ظل الدكتاتورية والديمقراطية يمكن سرده فى التالى:

فى ظل الديمقراطية كل شخص – حتى معارضى الحكومة – يحصل على شيء ما فى الخطة الاحتمالية، والتى تعمل فيها إعادة التوزيع على تحقيق المساواة فى التأييد الحدى المتوقع. ويقوم الدكتاتور من ناحية أخرى، بتقسيم السكان إلى مجموعتين – هؤلاء الذين من الأفضل قمعهم وتحميلهم بالضرائب، وأولئك الذين من الأفضل شراؤهم؛ لذا سوف توزع منافع القطاع العام وأعبائه بطرق غير متساوية أكثر فى النظم الدكتاتورية عنها فى النظم الديمقراطية.

(*) وبالطبع؛ فإن العوامل الأخرى بجانب تلك المعتبرة فى هذا النموذج البسيط يمكن أن تكون ذا صلة فى تحديد اختيارات الدكتاتور المثلى، مثل: طبيعة أيديولوجية، والنظام تحديد درجة " الترابط " الأيديلوجية بين مختلف الجماعات ويجد أكسلرود (١٩٨٤) أن الائتلاف الفائز الأقل ترابطا يكون أعلى من فكرة الائتلاف المنخفض الفائز فى شرح تكوين الائتلاف فى السياسات الديمقراطية.

٣- إعادة توزيع الدخل فى الدول السلطوية الرأسمالية

Redistribution in Capitalistic Authoritarian States

حتى الآن – فى هذا الباب – ذكر المؤلف أن التفسير الشائع لنجاح أى دولة نامية ذات نظم سياسية سلطوية، مثل: كوريا الجنوبية، وسنغافورة (بعينها)، هو أن الحكومات السلطوية تعيد توزيع دخل بدرجة أقل أو أن تخضع بدرجة أقل لحالات عدم الكفاءة التى يسببها السعى لاقتناص الريع – عن النظم الديمقراطية – وهو ما قد يكون مضللًا. وقد حاول الكاتب أن يوضح أنه على النقيض من ذلك يمكن توقع قيام كل الدكتاتورات بإعادة توزيع الدخل بأكثر مما تفعله النظم الديمقراطية. وبقدر ما يفيد به الواقع؛ فليس هناك برهان منتظم عن هذا الأمر؛ ولكن من المعروف جيدًا، أنه توجد عملية إعادة توزيع هائلة للدخل فى النظم الدكتاتورية الشمولية، كما أن معظم الدكتاتوريات اليسارية بطبيعتها تميل إلى إعادة توزيع الدخل. وقد يبدو أيضًا أكثر إثارة للجدل أن التحليل ينطبق أيضًا على الدكتاتوريات السلطوية الرأسمالية؛ ولكن المؤلف لن يتردد فى الاقتراح بأنه ينطبق أيضًا على هذه البلاد. وقد غاب، – فى رأى المؤلف – حسب قوله أن سبب ذلك هو أكذوبة السوق الحرة – بمعنى الافتراض الشائع فى هذه الأدبيات بأن الأسواق تعمل بلا تكلفة؛ لكى يكون لها أسواق حرة، وكل ما يلزم هو أن تبعد الحكومات أيديها عن هذه الأسواق. أدركت الآن النقطة المركزية لأدبيات كفاءة الأجور، بمعنى أن علاقات السلطة تكون مركزية فى سلوك السوق التنافسية – عندئذ يصبح من الواضح أن عمل الأسواق يتوقف على تحديد وتنفيذ حقوق الملكية.

والدكتاتوريات مثل التى كانت فى شيلى تحت حكم بينوشيه، وفى كوريا الجنوبية تحت حكم القادة العسكريين، يعيدون أساسًا توزيع الدخل بتغيير الحقوق فى مكان العمل: فهم ينقلون حقوق العمال إلى الإدارة تدعمها الدولة، ويلغون حقوق المساومة الجماعية ويرفعون تكلفة الخسارة فى فقدان

الوظائف ويحمِّلونها على العمال أو يجعلونها غير قانونية، وبطرق أخرى يخلقون قوة عمل ترغب فى العمل بأجور منخفضة؛ لذا ففى فحص سبب نجاح كوريا الجنوبية ذكر آر.دورنبوش – و واى.سى بارك (١٩٨٧)، أن "النقطة المركزية" هى أن الأجور فى كوريا الجنوبية منخفضة بدرجة استثنائية طبقًا للمستويات الدولية – أخذًا فى الاعتبار مستوى مهارة القوى العاملة (ص٣٩١).

وفى البداية منع بينوشيه الاتحادات وأنشطتها، ثم فرض قيودًا مشددة تحد من حجم حريتها، بموجب قانون العمل الصادر فى عام ١٩٧٩، (الأول من "أعمال التحديث السبعة"). كما أن الإصلاحات فى الرعاية الصحية والضمان الاجتماعى وغيرها من النواحى، كانت كلها ذات تأثير فى زيادة تكلفة خسارة الوظائف على العمال. (وعندما أُعيدت الديمقراطية كانت الناحية التى قامت فيها الحكومة "فعلاً" بإدخال تغييرات جوهرية هى قانون العمل، وقامت بذلك فور توليها السلطة). وقامت بإجراءات أخرى لإعادة توزيع الدخل بأسلوب أكثر مباشرة(*). وفضلاً عن ذلك؛ فإن الإجراءات السياسية، مثل: انتشار زرع الجواسيس على نطاق واسع فى المصانع، والتى كان من نتيجتها " ثقافة الخوف" (كونستابل – فالنزويلا، ١٩٩١، الباب السادس) قد عززت حقوق أصحاب العمل على العمال، وربطت هذه الحقوق بالدولة. وبالطبع فلم يستفد "كل" الرأسماليين من ذلك؛ إذ إن المؤسسات ذات التوجه للسوق المحلى الصغير (وهى جزء من التحالف القديم للإحلال محل الواردات) قد أُضيرت بدرجة كبيرة نتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية، وحماية سعر الصرف الأجنبى، وكان المستفيدون الرئيسيون من سياسة النظام هم المؤسسات الكبيرة والعسكريون.

(*) للتفاصيل انظر س.ادوارد– الياندرا ادوارد (١٩٨٧)، ولويس أوبنهايم (١٩٩٣) أو باميلا كونستابل– ارتورو فالترويلا (١٩٩١).

وكان تركيز الثروة الذى نشأ عن تلك السياسات فى شيلى معروفًا جيدًا، ووصفه أوبنهايم (١٩٩٣، الباب السادس)، وقدَّر إدواردز – إدواردز (١٩٨٧) أن معاملات ارتباط Gini أظهرت زيادة جوهرية فى عدم المساواة خلال فترة الدكتاتورية حتى عام ١٩٨٣؛ ورغم أنهم اختلفوا فعلاً على الأهمية التى يمكن إلحاقها بهذه الأرقام (ص ١٦٧ – ٨). إلا أنهم لم يتنازعوا بخصوص الزيادة فى البطالة خلال تلك الفترة، وبالفعل قدَّموا الدليل على أن هذا حدث جزئيًا نتيجة ترشيد الوظائف فى (المؤسسات الكبيرة Grupos).

ويبين هذا التحليل إن النجاح الاقتصادى للحكومات الدكتاتورية السلطوية الرأسمالية ليس صعبًا تفسيره؛ ليس لأنهم لا يعيدون توزيع الدخل؛ ولكن لأنهم يعيدون توزيع المقدرة على كسب الدخل – وعلى الأخص بتبنى إجراءات تحوِّل الحقوق فى رقابة العمالة من العمل إلى رأس المال، وقد وُضِّحَتْ الحالة القصوى لهذا النظام بنموذج "الفصل العنصري" كدكتاتورية ذات توجه رأسمالى، وَعُرِضَ فى الباب التالى. وبالطبع لا يوجد قانون مثل نظام التراخيص Pass الذى كان موجودا فى شيلى أو كوريا الجنوبية، ولم تكن هناك جماعة عرقية خاضعة للاستغلال فى هذه البلاد. وبهذا المفهوم فإن الدكتاتورية السلطوية – الرأسمالية و"الفصل العنصري" هى أنواع مختلفة جدًا من الأنظمة؛ ولكن يوجد أيضًا مفهوم يتشابه فيه كل منهم مع الآخر. فكليهما يستخدم سلطة الدولة للحصول على قوة عمالة منضبطة بأجور منخفضة نسبيًا(*).

(*) مما هو جدير بالذكر فى هذا المقام، وأثناء كتابة هذا الكتاب (١٩٩٧) بعد تسع سنوات من النهاية الرسمية لدكتاتورية بينوشيه، والانتقال إلى الديمقراطية كانت شيلى مازالت تحتفظ "بقانون الشك"، الذى يسمح للبوليس بحجز الناس لمجرد الاشتباه فيهم، كما كانت هناك قوة بوليسية باقية خارج الرقابة المدنية (الكارابينييروز)، والتى طبقًا لمنظمة العفو الدولية مسئولة عن عديد من مخالفات حقوق الإنسان بما فيها التعذيب. وكانت هناك محاولة لإصلاح هذه المؤسسة؛ إلا أنها قد وقف ضدها مجلس الشيوخ الشيلى، والذى ما زال يضم عديدًا من الذين عيَّنهم بينوشيه (صحيفة تورنتو جلوب وميل، ١ أغسطس ١٩٩٦).

والدكتاتورات الذين يعتمد تأييدهم على رأس المال (سواء محليًا أو دوليًا) لديهم سبب واضح لتكون لهم تطلعات مستقبلية؛ لأن العائد المستقبلى على رأس المال يتعاظم رأسماليًا فى سعر رأس المال، والاحتمالات المتزايدة للنمو الاقتصادى التى ترفع هذا العائد يزيد من ثروة أصحاب رأس المال فى الوقت الحاضر. وفضلاً عن ذلك، المدى الذى نجح هذا النظام فى إيجاد عمالة منضبطة وفى جذب الاستثمارات الرأسمالية يرتفع الإنتاج الحدى للعمالة، ويحتمل أن تصحبه أيضًا زيادة فى الأجور الحقيقية على المدى الطويل. ذلك شرح مبسط للنجاح الاقتصادى لهذه الدول؛ لكن الشيء الذى يخطر ببال المؤلف، كفكرة فائقة هى القول: إن نجاح تلك الدول يرجع إلى غياب توزيع الدخل. وبالطبع هناك كثير من العناصر الأخرى (وعلى الأخص توجهها للتصدير) يدخل أيضًا فى هذه الصورة؛ ولكن بالقدر الذى يكون فيه التحليل لهذا الباب صحيحًا؛ إلا أنه يثير التساؤل عما إذا كان هذا النوع من النجاح يستحق الثمن الذى دفع من أجله فيما يتعلق بالحرية السياسية.

الباب الثامن

نظام الفصل العنصرى Apartheid

"لقد كان فقط مكلفًا جدًا"

"بيك" بوتا شارحا فى أخبار ABC

قرار حكومته بالتخلى عن الفصل العنصري

١- مقدمة

إن نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا صار تاريخًا؛ ولكن ما الفصل العنصرى بالضبط كنظام سياسى - اقتصادي؟ وكان يخدم مصلحة مَنْ؟ ولماذا يُخلَّى عنه؟ وربما من المدهش أنه لا توجد إجابة واضحة مُرضية لهذه الأسئلة. علاوة على ذلك يوجد عدد من الأسباب التى جعلت قوانين الفصل العنصرى تحظى باهتمام عام، **أولاً**: أنها تزودنا بأحد الأمثلة القليلة الصريحة عن تنظيمات سوق العمل، والتى عادة ما تكون ضمنية؛ ولكنها بصفة عامة من خواص كثير من الدكتاتوريات، وهناك علامتان على الأخص من العلامات الواضحة لتنظيمات الفصل العنصري، هما: "حفظ الوظائف" (التى كانت تحجز فيها أنواع معينة من الوظائف لجماعات محددة)، والسيطرة الصارمة (التى بمقتضاها يسمح -فقط- للعمال السود الذين لديهم "تصاريح" "Pass" بالعمل فى القطاع الصناعى الذى يتحكم فيه البيض) التى كانت تمارسها الأنظمة غير الديمقراطية على نطاق واسع. ومن المتوقع أن يؤدى فحص عمليات النظام فى سياق نظام الفصل العنصرى إلى أن تنتج عنه رؤية ثاقبة عن كيفية عمله بصفة عامة.

ثانيا: تزودنا قوانين الفصل العنصرى بتصور مفيد وأساس لاختبار نظريات "الاستغلال الاقتصادي" التى تستخدم فيها مجموعة سلطتها السياسية، على مجموعة أخرى لتخصيص دخولها. ومن الشائع: أنه يمكن القيام بذلك من خلال ضرائب الحكومة ونظام التحويل (الترحيلات) (الترانسفير)(*). والمثير فى نظام الفصل العنصرى هو كيف كانت تستخدم قوانين الفصل العنصرى لحفظ الوظائف والسيطرة الصارمة للبيض، لتقنين دخول العمال السود من خلال محيط السوق. وبهذا المفهوم فهى توفر لنا تصورًا جذريًا ومُهملاً ودقيقًا عن كيفية استخدام السلطة السياسية للتأثير على عمل الأسواق.

وأخيرًا يتضح جليًا أىَّ الجماعات التى كانت تُستغل فى نظام الفصل العنصرى (أى العمالة السوداء)؛ ولكن لسنا متأكدين بدرجة كبيرة، من المستفيدون اقتصاديًا من هذا الاستغلال – هل العمالة البيضاء أم أصحاب الأعمال من البيض؟ وفحص هذا الأمر يسمح لنا بتقديم نماذج عامة عن القمع الاقتصادى بواسطة العمالة وبواسطة رأس المال، وأن نسأل بعض الأسئلة العامة المثيرة، فمثلاً: أى الجماعات – رأس المال أم العمالة التى يمكن توقع أنها كانت أكثر "كفاءة" فى الاستغلال الاقتصادى لجماعة الأقلية (أو الأغلبية)؟ ما الظروف الاقتصادية التى تسهل الاستغلال الناجح لأى من النوعين؟

هناك قدر صغير موجود من الأدبيات؛ إلا أنه ثرى عن اقتصاديات الفصل العنصرى – يبدأ بالدراسة التى قام بها ر. بورتر (١٩٧٨) وشملت توسعات لهذا النموذج بواسطة كل من مات لاندال (١٩٨٢) – ر. فندلى – وماتس ليندهال (١٩٨٧). ودراسات أخرى مهمة ل وليام كامبفر – أ. ولونبرج (١٩٨٨)، ج. نايت – ماك، وجراث (١٩٧٧)، وج. نايت – وج

(*) نظام الـ Transfer أو الترحيلات: هو نظام لنقل السكان السود فى جنوب إفريقيا من مكان لآخر نقلا كثيفًا وإجباريًا. (المترجم)

لينتا (١٩٨٠)، أنتون. لوتبرج (١٩٨٩)، ر. لوكاس (١٩٨٥). وكانت السمة السائدة فى كثير من هذه الدراسات؛ وليس فيها كلها – أن نظامًا اقتصاديًا– مع الفصل العنصرى يمكن إدراكه على أنه مجموعة قواعد تنظيمية لسوق العمل الذى يُستغل فيه العمال السود لمصلحة العمال البيض. وقد أصبح هذا الاستغلال الاقتصادى ممكنًا بواسطة النظام السياسى الذى كان ينكر الحقوق السياسية على السود وهم غالبية السكان.

ويتراءى بوضوح صدق وجهة النظر هذه؛ نظرًا لأن كثيرًا من قوانين الفصل العنصري، مثل: السيطرة الصارمة على تدفق السود إلى قطاع البيض، أو نسبة حجز الوظائف (التى كانت تنص على أن نسبة معينة من وظائف الشركة يجب أن تخصص للعمال البيض) – كانت تبدو لا شيء أكثر من أنها قيود على مقدرة العمال السود للتنافس مع العمال البيض. ذلك هو الرد التقليدى للاقتصاديين النيوكلاسيك (نايت– لنتا، ١٩٨٠، لبتون، ١٩٨٥) على اتهام المؤرخين "الراديكاليين" (جونستون، ١٩٧٦) بأن الرأسماليين البيض يستحقون اللوم مثل العمال البيض فى ابتداع والحفاظ على الفصل العنصري، والشيء الذى لم يوضحه الجدل النيوكلاسيكى بطريقة مُرضية هو لماذا كان الرأسماليون البيض يساندون الفصل العنصرى على الأقل حتى نهاية السبعينيات، وبدءوا حقيقة فقط، فى معارضة النظام فى الثمانينيات؟ لماذا كان عليهم تقديم مساندتهم لمدة تزيد على ثلاثين عامًا لنظام يفرض عليهم شراء عمالة غالية من البيض بدلاً من العمالة الرخيصة من السود؟ لذا فإن إحدى مشكلات وجهة النظر النيوكلاسيكية، هى أنها لم تشرح السلوك السياسى لرجال الأعمال البيض ومؤسسات العمل البيضاء فى جنوب إفريقيا. ومشكلة أخرى هى على الأقل نقطة التركيز فى النماذج الرسمية للقطاع الصناعى التى بدأ بها بورتر (١٩٧٨) عن نسبة حجز الوظائف واستبعاد الآخر، الذى ربما كان مؤسسات اقتصادية أكثر مركزية للفصل العنصرى (مثل التحكم الصارم ونظام التصاريح). ولا تفصح الأدبيات عن الصراعات

السياسية بين السكان السود، والتي كانت تُرَى على أنها ناشئة بشكل منفصل عن الفصل العنصري. وأخيرًا؛ فإن هذه النماذج كانت إما اقتصادية أو سياسية صرفة بطبيعتها؛ وبالتالى لم تكن تستطيع أن تبين كيف تؤثر التغيرات السياسية على النظام الاقتصادي.

فى هذا الباب يحاول المؤلف تناول هذه الأمور بطريقتين: **أولا**- باستخدام متغير من النموذج العام للدكتاتورية، الذى طُوِّر فى الجزء الثانى، كما يقدم توصيفًا رسميًا بسيطًا لسياسة جنوب إفريقيا، كدكتاتورية عنصرية، التى تستغل العمالة السوداء لصالح العمال البيض أو رأس المال للبيض. هذه الاستراتيجية تجعل من الممكن أن توضح كيف أن التغيرات السياسية تؤثر فى المتغيرات الاقتصادية والعكس صحيح. وهى أيضًا تبين كيف تبدو الدكتاتورية التى تعمل ليس لصالح فرد بعينه؛ لكن تعمل لصالح جماعة مصالح اقتصادية. ثانيا- طوَّر الكاتب نموذجًا بديلاً لاقتصاد الفصل العنصري، مركزًا على مؤسسات السيطرة السارية، ونظام قوانين التصاريح التى كانت ذات مركزية تتعدى حجز الوظائف إلى عصر ما يسمى الفصل العنصرى الكبير. وفى هذا النموذج (على أساس بالو - سمرز ١٩٨٦)، نموذج قطاعين من أسواق العمل، كان الفصل العنصرى يعمل اقتصاديًا كأداة انضباطية للعامل؛ وبالتالى أفاد رأس المال المملوك للبيض وبعض عناصر العمالة من السود وأيضًا العمالة من البيض. وبدمج هذا النموذج للاقتصاد مع نموذج السياسة الحكومية ينتج عنه شرح نيو كلاسيكى جديد للفصل العنصرى كمؤسسة سياسية اقتصادية؛ ويزودنا بتشريح قانونى بسيط للفصل العنصري.

وفى إطار هذا الباب يقدم **الفصل الثانى** النموذج السياسى لحكومة جنوب إفريقيا، ويبين **الفصل الثالث** كيف تعمل مؤسستان مركزيتان فى اقتصاد الفصل العنصرى وحجز الوظائف ونظام التصاريح، ويُدمج هذا

التحليل مع نموذج السياسة الحكومية؛ ليبين كيف تتشابك السياسات والاقتصاديات فى الفصل العنصرى لجنوب إفريقيا. ويبين **الفصل الثالث** أن تشغيل النظام قد تأثر بالمقاومة المتزايدة للسود، وعمليات العقاب، وبعض المتغيرات الأخرى، ولماذا أصبح النظام غير مربح ومنهارا كلية.

٢- السياسة الحكومية فى ظل الفصل العنصري

وفقا لدستور الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا، كان النظام السياسى ينقسم إلى قطاعين: قطاع السود الذى يحرم أفراده من الحقوق السياسية، وأُعطيت حقوق سياسية محدودة للملونين والأسيويين عام ١٩٨٥، وقطاع البيض، الذى كان أفراده لديهم الحرية لتنظيم الأحزاب السياسية و(تقريبًا) المشاركة فى الانتخابات الديمقراطية والنظم البيروقراطية والقضائية المستقلة. ومع ذلك كانت توجد رقابة صارمة على وسائل الإعلام، وبداية من عام ١٩٤٨، سيطر الحزب الوطنى على السياسة، استمر فى السلطة حتى عام ١٩٩٤.

والسؤال الأساسى هو ما طبيعة أهداف نظام البيض تجاه قطاع السود؟ لعل إحدى الوظائف الموضوعية لنظام البيض كانت هى محاولة قادته تحقيق أقصى قدر من السلطة على السكان السود. وهذا يشبه وظيفة الموضوعية للنظام الدكتاتورى الشمولى الذى وُصِفَ فى الباب الثالث. والاختلاف الأساسى الوحيد بين النظامين سيبدو عندئذ كامنًا فى التقسيم الرسمى لسياسة حكومة جنوب إفريقيا بين الحكام (المنتخبين) والمحكومين وفى ارتكاز هذا التقسيم على أساس عنصري. ومع ذلك كان النظام يختلف عن النظام الدكتاتورى الشمولى فى أمر مُهِم؛ وهو المشاركة السياسية. ففى النظم الشمولية، يكون الشعب متعلمًا وَيُقْنَعُ بالأيديولوجية من خلال الدعاية المطعمة بمبادئ الأيديولوجية، أو تُفْرَض الاشتراكية عليه ليؤمن بالنظام السياسى

ويشارك فيه. أما فى جنوب إفريقيا فقد كان يمنع السود بقسوة من المشاركة فى النظام السياسي؛ بل كانت تُنْفَق مبالغ ضئيلة نسبيًا على تعليمهم (٥٠٧) دولار للتلميذ فى الأعوام ١٩٨٧-١٩٨٩، مقارنة بـ ٢٥٣٨ دولارا للتلميذ من البيض)، والمطلب السياسى الوحيد منهم كان الخضوع.

كانت هناك أيضًا صراعات مهمة داخل نظام البيض، والذى كان هدفه هو تحقيق أكبر قدر من السلطة على السود، والذى لم يُؤت ثماره؛ فالرأسماليين من البيض - على سبيل المثال - كانوا يريدون عمالة رخيصة؛ ولكن سياسة الفصل العنصرى كانت ترفع أجور العمالة. علاوة على ذلك؛ فإن تراكم السلطة كانت يلقى تكلفة على الموارد، ومن ثم لا يستطيع المرء أن يتوقع أن نظام البيض كان سيتابع تحقيق هذا الهدف مهما كان الثمن.

وفى هذا الباب سوف يبسِّط المؤلف بدرجة كبيرة، ويفترض أن هدف نظام البيض هو تحقيق أقصى قدر من السلطة على السود؛ لاستغلالهم اقتصاديًا لمصلحة البيض. وفى هذا السياق وُضِعَ فى الاعتبار احتمالان: الأول- افتراض أن النظام تصرف من أجل المنفعة الاقتصادية التامة للعمال البيض. والمؤلف فى هذا يتّبع ما قاله بورتر (١٩٧٨)، وفندلي- لندال (١٩٨٧) فى التركيز على نسبة حجز الوظائف والتى نصت على أن أصحاب الأعمال يمكنهم تعيين عمال سود بنسب محددة فقط إذا ما عينوا عمالا بيضًا أيضًا. وبالتالى فإن ($C = N_w / N$) من القوة الإجمالية للعمالة (N) يجب أن تكون من العمال البيض (N_w) ، وكما ذكر لندال- فندلى، أن هذه السياسة كانت تعادل منح العامل الأبيض تصريحا باستيراد عمال سود، وكان أجر العامل الأبيض مزيجًا من المكافأة للعامل الأبيض عن الناتج الحدى له؛ إضافةً إلى ريعٍ يساوى الفرق بين الناتج الحدى المستورد للعامل الأسود، ومعدل أجر العامل الأسود وبهذا المفهوم، استغل العمال البيض

العمال السود تحت نظام الفصل العنصري؛ كما سيُنَاقَش فى الفصل (٣ – أ). وفى هذا النموذج يفترض الكاتب أن نظام البيض حقق أقصى قدر من الأرباح لمصلحة العمال البيض من هذا الاستغلال..

وفى **النموذج الثانى**: افترض المؤلف أن استغلال السود يطبَّق عند المنفعة الحدية لرأس المال الأبيض أكثر من تطبيقه لمصلحة العمال البيض. وبهذا التحليل ركز الكاتب على السيطرة الصارمة على تدفق العمالة، وعلى نظام قانون التصاريح الذى اعتُقد أنه أفاد أصحاب رأس المال من البيض بتوفير قوة العمالة المنضبطة بسعر منخفض عن ما كان يسود فى سوق عمل حر.

إن هدف الاستغلال الاقتصادى للغالبية العنصرية- بكل تبايناته- يميز دكتاتورية الفصل العنصرى عن الأنواع الأخرى من الدكتاتوريات. ويضيف الكاتب: بينما كان الاستغلال الاقتصادى هدفًا مركزيًا للفصل العنصري، فلا داعى للمرء بأن يفترض أن الأهداف الاقتصادية كانت الدافع الوحيد لسياسات الفصل العنصري. وفضلاً على ذلك؛ فإن إدخال أهداف إضافية (مثل منفعة التمييز العنصرى فى حد ذاته، كما هو موضح فى نظرية بيكر (١٩٧١) للتمييز العنصري) يمكن أن تحقق تأثيرها الذى يمكن أن يشاهد بدون تعقيد كبير للنموذج.

وكما سُرِدَ فى بقية هذا الكتاب يفترض المؤلف أن الأدوات الرئيسية المتوفرة لنظام الحكم من البيض لتراكم السلطة السياسية كانت عمليات القمع والولاء (أو التأييد المستمر)، ذلك أن نظام جنوب إفريقيا قد استخدم بطريقة مكثفة القمع السياسى ضد السود فيها (وضد كثير من البيض والملونين الذين اتحدوا مع القوى السياسية للسود) كما هو معروف جيدًا. والتشريعات المكثفة – شاملة قانون قمع الشيوعية عام ١٩٥٠، وقانون تجمعات الشغب عام ١٩٥٦، وتعديلات القانون العام لعامى ١٩٦٢، ١٩٦٣، وقانون الأمن الداخلى

عام ١٩٧٦ وتعديلاته – قد أعطت الحكومة – حتى قبل سريان قانون الطوارئ عام ١٩٨٥ – سلطات غير عادية. ووفقًا لتحليل ليوناردو تومسون – أندرو بورير (١٩٨٢) "فهذا الكم من التشريعات القسرية أعطى الحكومة ووكالاتها بما فى ذلك الشرطة سلطات واسعة للقبض على الناس دون محاكمة، ووضعهم فى معتقلات انفرادية إلى ما لا نهاية دون الكشف عن شخصياتهم، وبدون منح أى شخص حق رؤيتهم؛ إلا لموظفى الحكومة (ص ٢١٢)".

ووفقا لذلك فقد قامَ بوصف النظام بأنه "نظام طغيانى شرعي، مقارنًا بذلك النظام فى الاتحاد السوفيتى" (ص٢١٤)، و"بالدولة البوليسية بالمعنى الحقيقى للعبارة" (ص ٢١٧).

وبما أن القمع ربما كان منظمًا وواسع الانتشار فى جنوب إفريقيا؛ فالمؤلف لا يتوقع أن أى دكتاتورية تجد أنه من الكفاءة (فعالية التكلفة) يتم الحكم بالقمع وحده. وقد حاول نظام البيض فعلاً أن يحقق الولاء بين جماعات معينة من السكان غير البيض. وتوجد مناقشة جيدة لهذه السياسات فى دراسة هربرت آدم – كوجيلا مودلى (١٩٨٦، ص١٤٢..). فهم يقولون إنه هذه الجماعات أُختيْرت بصفة خاصة من أجل المعاملة التفضيلية: "البرجوازية البيروقراطية الإفريقية فى مواطن معيشتهم، والشركاء الملونين، والهنود الخاضعين لسيطرة البيض، والطبقة العاملة الإفريقية الحضرية التى تتدرج فى ألفصل العاشر من الحقوق" (ص ١٥١). لذا كانت علاقة النظام بالبيروقراطية فى مناطق معيشة السود- أساسًا – تحالف صاحب العمل والعميل مع النظام مع إمدادهم بتحويلات للإيرادات. وبالمثل؛ فإن كثيرًا من البرجوازية الإدارية لمجالس المحليات الحضرية كان "يُعرف عنها تحقيق ثروات شخصية من خلال توزيع التصاريح المربحة" (ص ١٧٩). وكان يشار عامة إلى كثير من هؤلاء المنتفعين بعملاء الفصل العنصري. وكان لديهم قليل من قواعد السلطة بين أناسهم؛ فقد شغل الزعيم بوتليزى قائد

الإنكاثا مركزًا متوسطًا، وكانت لديه قاعدة سياسية ملموسة بين الزولو. ومن ناحية أخرى؛ فإن موطن السود فى كوازولو كان مصدره الوحيد للدخل، ويمثل حوالى ١٨% من الإيراد الكلى عام ١٩٨١ \ ١٩٨٢ (ص ٨٩).

وقد استخدمت أداة هامة أخرى للحصول على ولاء السود؛ وهى التوظيف المباشر؛ ففى أوائل الثمانينيات كان ٢٥,٥% من الملونين، و١٦,٥% من الهنود، و١٩,٤% من الموظفين الأفارقة يعملون مباشرة فى الحكومة (ص ١٤٣). واقترح آدم- مودلى أن ذلك "من حيث الممارسة يبعدهم عن المقاومة الفعلية " (ص ١٧٤). وأضافا قائلين:

" إن موظفى الحكومة من السود يكنون الولاء لأرباب عملهم بصفة خاصة؛ ليس – فقط – بسبب الأمن الذى تحققه وعود الولاء المفتوحة؛ ولكن بسبب المركز الذى تحققه الوظيفة الثابتة والانتماء لموظفى الدولة أيضًا. والتحرش بالموظفين السود من جانب القوى الثورية قد يدفعهم إلى التقرب من سادتهم، أكثر من التقرب إلى خصومهم. وعلى أية حال؛ فإن لديهم كثيرًا مما يخافونه بعد تولى السود السلطة (ص ١٧٤).

وفى ضوء هذه المحاولات التى قام بها نظام البيض لكسب قطاعات كبيرة من السكان السود؛ فلا عجب أن كانت هناك صراعات كبيرة وأعمال عنف بين السكان السود أو كان من أهداف النظام الرئيسة توجيه العنف السياسى للسود، فى كثير من الأحيان، ضد سود آخرين، الذين كانوا يُعتبرون "عملاء" لنظام البيض(*). ويبين التحليل هنا أنه يجب عدم النظر إلى ذلك، على أنه تحول للعنف السياسى بعيدًا عن العدو الحقيقى؛ بل ربما كانت تلك الطريقة هى الأكثر فاعلية لمهاجمة قواعد السلطة لنظام البيض. وبهذه الطريقة؛ فإن قدرًا كبيرا من العنف السياسى للسود الذى شجبه البيض وأثار مخاوفهم من مقدرة السود على حكم البلاد – كان يرجع جزئيًا إلى النتائج

(*) انظر مناقشة آدم ومودلى (١٩٨٦) عن شيء آخر معاكس (ص ص ١٠٩).

المتحصلة التى دبرتها سياسة البيض، والتى قامت بقمع معظم السود، وفى الوقت نفسه هدفت إلى استمالة قلة منهم للتعاون معهم (كما نوقش بعمق فى الفصل ٣–ج).

ولعرض وصف بسيط لسياسة حكومة جنوب إفريقيا افترض المؤلف، كما فى الفصول السابقة: أن العلاقة بين المدخلات من الولاء (L) والقمع (R) والناتج منهم، (السلطة) (π) يمكن تمثيلها بدالة الإنتاج:

$$\pi = \pi (R \text{ ،} L) \qquad \text{..................................(١)}$$

ونظرا لأن حكومة جنوب إفريقيا العنصرية كانت (تقريبًا) ديمقراطية بالنسبة لقطاع البيض، و (π)هنا لا تعنى نفس الشيء عند استخدامها فى مكان آخر فى الكتاب؛ ففى هذا الباب تشير (π) إلى "سلطة نظام البيض على السكان السود". وبالمثل؛ فإن (R) تشير إلى مستوى القمع الذى يمارس ضد"السود"، و(L) عدد "السود" ذوى الولاء لنظام البيض. وتكلفة الحفاظ على (π) عند مستويات متعددة، هى "ميزانية الفصل العنصري" للنظام – أى نفقات حفظ سلطة البيض على السكان السود. ويمكن وصف دالة الإنفاق كما سبق (فى الباب الثالث) بالمعادلة:

$$B = P_L (R \text{ ،} L) L + \overline{P}_R \; R \qquad \text{..................................(٢)}$$

حيث:

P_R = سعر القمع والذى يفترض ثباته عند $\overline{P}_R$; B

B= موازنة الحكومة(*)، والتى تعادل موازنتها للفصل العنصري

(*) بخصوص النماذج فى هذا الباب "فأرباح" الدكتاتور لا تتأتى من الموازنة الحكومية؛ ولكنها تأخذ شكل مكاسب القطاع الخاص (أجور أو أرباح). وبناء على ذلك لا يوجد متغير هنا يمتثل إلى C (استهلاك الدكتاتور) فى الباب الخامس. وفى كلمات أخرى، فيفترض أن (C) تساوى صفرا؛ لذا ليس هناك اختلاف فى النماذج فى هذا الباب بين إجمالى الموازنة الحكومية وموازنة الفصل العنصرى (B). ويلاحظ أن هذا الفرض وُضع للتبسيط فقط، ولتسليط الضوء على احتمال أن حكام النظام سيتلقون عطايًا فى هذا الشكل (مكاسب القطاع الخاص بدلاً من الموازنة الحكومية).

P_L = سعر الولاء

ويفترض الكاتب أن:

$$\frac{\partial P_L}{\partial_L} \equiv P_{LL} > 0$$

$$\frac{\partial P_L}{\partial R} \equiv P_{LR} > 0$$

وتكون $P_{LL} > 0$ إذا كان منحنى عرض الولاء، ذا انحدارٍ إلى أعلى، والحكومة هى مشترى كبير فى "سوق" الولاء.

$P_{LR} > 0.$ تقول بأن زيادة فى مستوى القمع للسود لها تكلفة إضافةً إلى التكاليف المباشرة للقمع؛ لأنها ترفع السعر الذى يجب أن يُدفع لشراء ولاء السود، كما هو الحال فى نظم الطغيان.

وكما فى الجزء الثانى (خاصة الباب الخامس) فالمعادلتين (١) و (٢) قد تتضمان فى العلاقة:

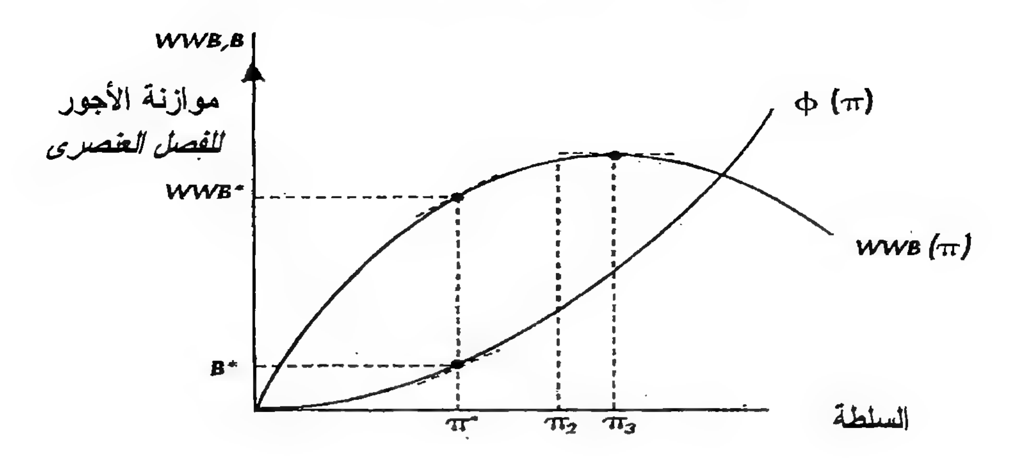
$$\pi = \pi\ (B) \quad \text{.......................................} (٣)$$

والتى تبين كيف أن إنفاق موارد أكثر على L، R ينتج سلطة أكبر. وللأسباب التى ستصبح بادية، سنكتب هذه العلاقة بطريقة عكسية أى:

$$B^{-1}\ (\pi) = \Phi\ (\pi) \quad \text{.......................................} (٣^{/})$$

حيث Φ هى دالة تشير إلى التكاليف (أو الموازنة B) الضرورية لإنتاج والحفاظ على كل مستوى من السلطة (π) وهذا المنحنى يبينه فى الشكل (٨-١).

الشكل (٨-١). الدكتاتورية حسب الأيدى العاملة



وهناك اختلاف واحد بين نظام الفصل العنصري، والأشكال الأخرى من الدكتاتوريات، وهو أن نظام جنوب إفريقيا البيضاء كان ديمقراطيًا؛ حيث بوجوده فى السلطة لم تكن لديه رفاهية اختيار مستويات الاستهلاك والسلطة لتحقيق أقصى قدر من المنفعة، كما هو الحال فى دالة الهدف العام للدكتاتورية التى وُصِفَتْ فى الباب الخامس. ويوجد عدة طرق لعمل نموذج لدالة الهدف لحزب سياسى أُنتخِبَ ديمقراطيًا، بما فى ذلك تحقيق أقصى قدر من الأصوات المتوقعة، وتحليل للوسيط من الناخبين، وتحقيق أقصى قدر من احتمال إعادة الانتخاب، وهكذا. واهتمام الكاتب - هنا - هو استخدام الحكومة لسلطتها على السكان السود لاستغلالهم لمنفعة البيض؛ ولكى نشحذ هذا التحليل يقدم الكاتب حالتين مستقطبتين بسيطتين: الأولى- أن هذا الاستغلال يُنفذ كلية لمنفعة العمال البيض. والثانية- لمصلحة رأس المال المملوك للبيض. وتعمل الحكومة بالكاد، كوكيل لإحدى هاتين المجموعتين (كما هو الحال فى نماذج جماعات المصالح فى النظم الديمقراطية، لبيكر (١٩٨٣)، أو أولسن (١٩٨٢) أو استيجلر (١٩٧٠). وكيف يمكن للحكومة أن تستخدم سلطتها على السود لزيادة قائمة أجور البيض أو أرباح رأس

المال الأبيض؛ فذلك وُصِفَ في الفصل الثالث الخاص باقتصاد الفصل العنصري. وهنا بالضبط نفترض أن ذلك ممكن، ونقدم النتائج لسياسات حكومة الفصل العنصري.

عندئذ فى **الحالة الأولى** يفترض الكاتب أن الحكومة تستخدم سلطتها على السود لتعظيم قائمة أجور البيض مخصومًا منها تكلفة تراكم السلطة الضرورى للقيام بهذا الاستغلال. وعندئذ فى الشكل (٨-١) يشير منحنى (π) WWB إلى الزيادة الكلية فى أجور البيض من هذا الاستغلال؛ لذا فمنحنى (π) WWB يكون مماثلاً لمنحنى إجمالى الإيراد. ويبين المنحنى (π) Φ الموازنة الإجمالية للفصل العنصرى المطلوبة للحفاظ على المستوى الملائم للسلطة؛ لتنفيذ هذا الاستغلال (أى إنه منحنى التكلفة الكلية).

وإحدى الحالات القطبية المثيرة للاهتمام، هى تلك التى يكسب العمال البيض فيها من ممارسة للسلطة، ويطلب منهم هم أنفسهم أن يدفعوا الضرائب الضرورية لعمليات القمع أو لرشوة السكان السود؛ للحصول على خضوعهم. وفى هذه الحالة يكون التوازن عند النقطة التى يتساوى فيها المكسب الحدى من الزيادة فى أجور البيض [انحدار (π) WWB] مع تكلفتها الحدية انحدار[(π) Φ] أو عند (π *) فى الشكل (٨-١). وعندئذ يكون توازن قائمة أجور البيض *WWB، والتكلفة الإجمالية لبقاء (π) عند (π *) – عند *B. لذا (*WWB – B*) هى صافى "الأرباح" للعمال البيض من عملية إعادة التوزيع هذه.

فما الذى يُعلِّل الاختلاف بين نظام كهذا ودكتاتوريات أخرى قام الكاتب بتحليلها؟ تلك التى يكون التوازن فيها عند تقاطع منحنى "التكلفة الإجمالية (B-C) π] فى الشكل (٥-٣) والذى يعادل (π) Φ فى الشكل (٨-١)، ومنحنى المنفعة [(π)B]، الذى يتماثل فى الشكل (٥-٣) مع(π)WWB؟ والاختلاف هو أنه عندما تستخدم الحكومة الموارد لأغراض إعادة التوزيع

لجماعة خاصة وعندما تدفع هذه الجماعة التكاليف المعنية فى إعادة التوزيع، فستكون هذه الجماعة بالطبع حساسة لهذه التكاليف، فمثلاً: عملية إعادة التوزيع التى يكون ناتجها 1$ للعمال البيض؛ ولكنها تتكلف 1.25$ (وبالتالى ترتفع ضرائبهم) ولا تكون فى مصلحتهم. ومن ناحية أخرى؛ فإذا كانت الحكومة كما فى نماذج أخرى تعمل للمصالح الوحيدة لدكتاتور منفرد بعينه (أى تعظيم استهلاكه أو سلطته)؛ فإن هذه الحكومة لا تعير التفاتا للتكلفة الحدية للضرائب، ما دام أن هذه التكاليف تقع على عاتق الشعب؛ وليس على الدكتاتور.

وبالطبع؛ فإن الافتراض بأن العمال البيض يتحملون عبء الضرائب بالكامل لمساندة الفصل العنصرى هو اصطناع مفترض، وفُرِضَ للراحة فقط. ومن السهل أن نرى نتائج تراخى هذا الافتراض؛ فإذا ما تقرر أن يدفع العمال البيض نصف هذه التكلفة، فسيكون التوازن عند النقطة التى يكون فيها الإيراد الحدى [انحدار $WWB(\pi)$]، هو بالضبط نصف انحدار التكلفة الحدية [$\Phi(\pi)$] أى عند $\pi_{٢}$ فى الشكل (٨-١). وإذا حدث هذا فى أقصى القطب المضاد؛ فإن العمال لم يكونوا قد دفعوا شيئًا من هذه التكلفة؛ ولكن نقلوها إلى جماعات أخرى، ويكون التوازن عند النقطة التى يحقق فيها قدر من WWB (π_3 فى الشكل ٨-١)، بشرط أن توجد موارد ضريبية كافية لمساندة هذا التوازن. ويكون ذلك صحيحًا - طالما - أن منحنى WWB يقطع [$\Phi(\pi)$] من أعلى، كما هو الحال فى (الشكل ٨-١). وإذا وصل منحنى WWB إلى قمته بعد النقطة التى يقطع فيها[$\Phi(\pi)$] عندئذ فإن التوازن يكون عند نقطة تقاطع [$WWB(\pi)$] و [$\Phi(\pi)$]؛ حيث يكون قد حُقِّقَ فيه أقصى قدر من فاتورة أجور البيض، بشرط أن توجد إيرادات ضرائب كافية لتغطى تكلفة الحصول على السلطة الضرورية، ويلاحظ أن تعريف التوازن هنا (حيث إجمالى الإيرادات يساوى إجمالى التكاليف) وهو تمامًا نفس الشيء مثل ذلك الخاص بالدكتاتور العادى (السابق مناقشته فى

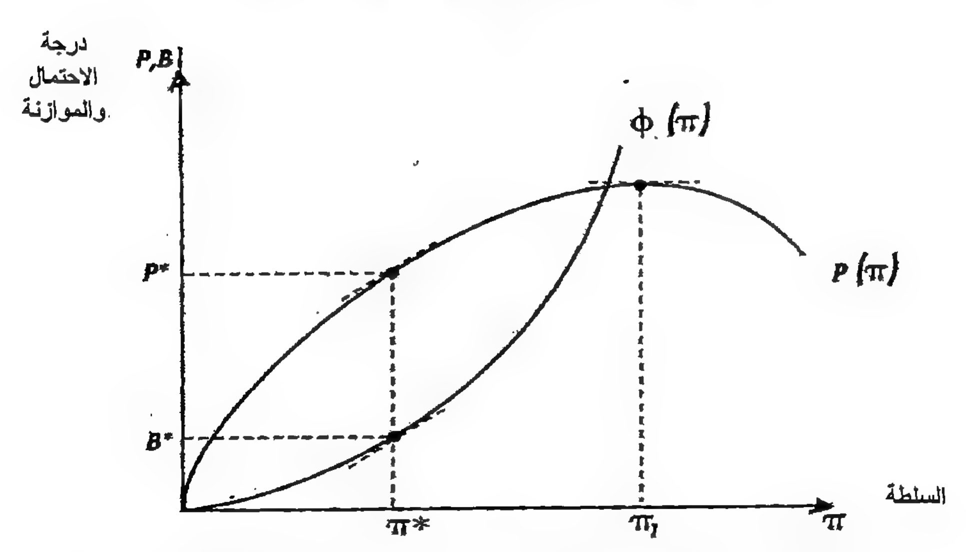
الباب الخامس). ذلك هو الحال كما يجب أن يكون عليه نظام العمال البيض، إذا ما استطاع أن يحوّل كل منافع القطاع العام لأغراضه الخاصة؛ بينما يجعل باقى الشعب يدفع التكاليف.

إن تحليل القطاع السياسى يتطابق فعليا مع حالة تطبيق قوانين الفصل العنصرى لمنفعة رأس المال الأبيض؛ وليس لصالح العمال البيض. فى هذه الحالة؛ فإن قوانين الفصل العنصرى ستعمل لتخفيض أجور العمال السود فى قطاع التصنيع التابع للبيض manufacturing (كما سَيُشَرح فى الفصل ٢-ج). والتغيير الوحيد الضرورى هنا، هو أن الإيراد الناشئ من قوانين الفصل العنصرى يتجمع لرأس المال الأبيض فى شكل أرباح؛ وليس للعمال البيض فى شكل زيادة فى أجورهم. فالمنحنى $P(\pi)$ فى الشكل (٨-٢) يبين هذه الأرباح لرأس المال الأبيض الناشئة من تطبيق عمليات نظام الفصل العنصري. وكما ذُكِرَ من قبل؛ فإن [$\Phi(\pi)$] تصور تكلفة الضرائب من أجل تراكم وممارسة هذه السلطة. ومرة أخرى هناك حالة خاصة مفيدة؛ حيث يدفع الرأسماليون البيض كل تكلفة الضرائب تلك؛ وحيث يكون التوازن عند (π^*) (الشكل ٨-٢)، وهى النقطة التى عندها تكون الزيادة الحدية فى الأرباح لرأس المال الأبيض، مساوية للتكلفة الحدية للضرائب من تنفيذ الفصل العنصري. ومرة أخرى إذا استطاع الرأسماليون من البيض تحويل عبء الضرائب إلى جماعات أخرى؛ فإن المستوى المثالى للسلطة على السكان السود سيكون أكبر. وأخيرًا: فى الحالة المتطرفة التى فيها لا يدفع رأس المال أيًا من هذه التكاليف، سيكون التوازن مرة أخرى عند أقصى نقطة $P(\pi)$ – بمعنى أنه عند (π_1)، إذا كانت الإيرادات كافية لتغطية هذا الكم الكبير من (π)، وإذا لم يكن الأمر كذلك سيكون عند تقاطع $P(\pi)$ و $\Phi(\pi)$.

وقبل أن نُدمج رسميًا هذا النموذج للسياسة الحكومية مع نموذج اقتصاد الفصل العنصري؛ فلنتوقف لكى نقارن النظامين اللذين وُصِفا أىُّ النظــامين أكثر فاعلية، بمعنى ذلك الذى تمارس فيه الــسلطة لــصالح رأس المــال أم لصالح العمال البيض؟ أى النظامين يميل إلى أن يكون أكثر قمعا؟

للإجابة عن هذه الأسئلة دعنا ننوه أولاً، أنه يبدو من المعقول افتراض أن تكلفة تراكم وممارسة السلطة، كما لُخِّصَتْ فــى منحنــى [$\Phi(\pi)$]، هى نفسها فى ظل أى من النظامين؛ ففى ظل مشكلة تنفيذ حجز الوظــائف، فهو منع أصحاب العمل البيض من تجنب الحصص وتعيين السود (الأرخص أجرًا) بدلاً من البيض. ووفقًا لنظام قانون التصاريح؛ فالمشكلة بالــضرورة هى نفس الشيء.

شكل (٨-٢) الدكتاتورية حسب رأس المال



والواقع أن نظام قانون التصاريح هو إحدى الطرق التى تراقَــب بهــا الدولة حصص تعيين السود من السكان فى قطاع البيض ككــل – وبالتــالى تتحكم فى دخول السود إلى هذا القطاع. لذا فإنه كنقطة بدء لا يستطيع المرء أن يسلِّم بأن آليات السيطرة السياسية على السكان السود تتكلف الشيء نفسه سواء أكانوا يُوَظفون بواسطة رأس المال الأبيض أو العمالة البيضاء.

ومع ذلك؛ فإن منحنيات المنفعة ليست الشيء نفسه؛ لأن حجز الوظائف يرفع من سعر العمالة، ويخفض من كفاءة المنشآت؛ وبالتالى لا يشجع على استثمار رأس المال والنمو الاقتصادى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يخفض إيرادات الحكومة. وكما سنرى؛ فإن عملية نظام التصاريح "تخفض" من سعر العمالة، وبالتالى لها تأثير عكسي؛ فهى ترفع العائد على رأس المال، وتشجع النمو الاقتصادي؛ وبالتالى "ترفع" إيرادات الضرائب. لذلك فللوهلة الأولى، يبدو أن النظام الذى يحابى رأس المال يكون أكثر خطرا على حقوق الإنسان؛ لأنه يبدو أكثر قدرة على تدعيم ذاته فى المدى الطويل.

إن ظاهرة " العولمة " (هبوط تكلفة المعاملات فى الأسواق الدولية وما ينتج عنها من ازدياد حركة رأس المال) تقوى هذا الأمر، وكما أنها تبين أن النظم المبنية على العمالة – والتى ينفذ فيها القمع السياسى والاقتصادي، لمنفعة العمالة – سيكون من الصعب عليها البقاء؛ بينما تلك النظم التى تمارس القمع لصالح رأس المال قد يكون لها مستقبل لامع متزايد. ويمكن فهم ذلك بطريقة أفضل؛ إذا ما وصفنا بعض آليات القمع الاقتصادى ممثلة فى العمالة ورأس المال. وقد أُجْرِى ذلك فى الفصل الثانى.

٣- اقتصاد الفصل العنصري

٣- أ: حجز الوظائف

لوصف اقتصاد الفصل العنصرى يأخذ الكاتب فى اعتباره- أولاً- حالة خاصة لنموذج بورتر الأكثر عمومية (١٩٧٨)، ويقصد بذلك القطاع الصناعى فقط، ويفترض للتبسيط أن كلاً من العمال السود والعمال البيض لهما إنتاجية متساوية، ولا تمييز بين العامل الماهر وغير الماهر. ويمكن تزاوج العمالة مع رأس المال المملوك للبيض وفقًا لدالة الإنتاج الكلية ذات السلوك الجيد:

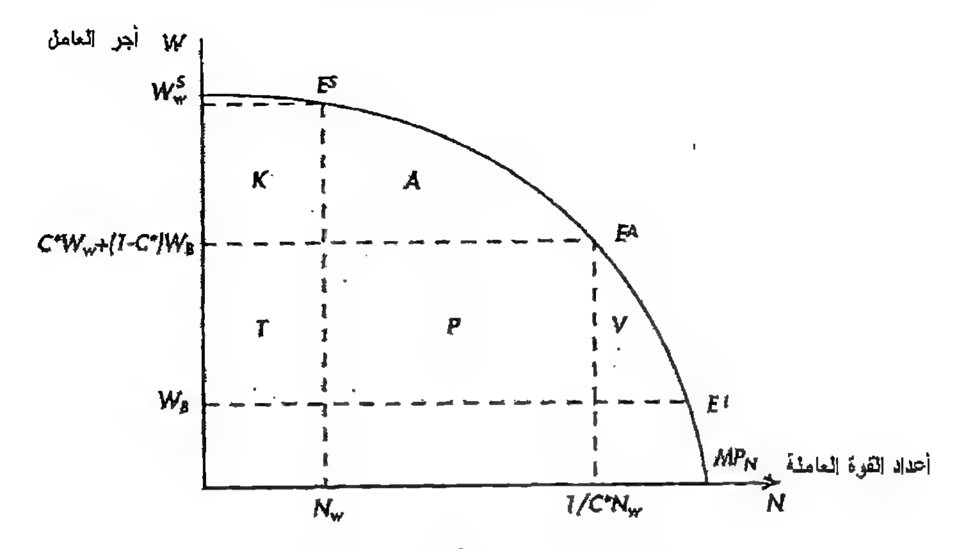
$$Q = f(N, K) \quad \text{...(٤)}$$

حيث:

$f_k > 0$ ، $f_N > 0$ ،$f_{KN} > 0$ ، f_{KK} ،$f_{NN} < 0$.

ويفترض أن العمالة من السود متاحة بعرض مرن تمامًا فى مواطنهم عند معدل أجر الكفاف W_B، والعرض الإجمالى للعمالة من البيض هو N_W؛ فإذا فُصِلَ اقتصاد البيض عن اقتصاد السود كلية؛ لكى يستطيع رأس المال الأبيض أن يوظف العمال البيض فقط، سيكون التوازن عند E^s فى الشكل (٨–٣) متضمنًا أجرًا W^s_w (من أجل العزل العنصرى segregation كما هو فى دراسة بورتر (١٩٧٨)) للعمال البيض N_W. وإذا تكامل النظامان الاقتصاديان تمامًا كان عرض العمالة من السود كبيرًا بدرجة كافية؛ فإن التوازن سيكون عند E^I للتكامل فى شكل ٨–٣، متضمنًا أجرًا W_B لكل من العمال السود والعمال البيض؛ ونظرًا لأن الاقتصاد الأبيض من المفترض فيه أن يكون كثيف رأس المال؛ وبينما يكون الاقتصاد الأسود كثيف العمالة، فستكون هناك مكاسب اقتصادية كبيرة يمكن تحقيقها بتكامل هذين الاقتصادين. ومع ذلك ففى غياب سياسات من نوع نظام الفصل العنصري؛ فإن تلك المكاسب [المساحة $V + P + A$ فى الشكل (٨–٣)] سوف تذهب بأكملها لرأس المال الأبيض (إضافة إلى أن المساحة $(T + K)$ سوف تتحول من العمال البيض إلى رأس المال الأبيض). ونتيجة لذلك كما أوضحه بورتر؛ فإنه إذا كان الهدف الوحيد للسياسة الاقتصادية هو تحقيق أكبر قدر من الدخل للبيض، فكل المطلوب هو تحرير الرأسماليين البيض؛ ليستطيعوا توظيف أكبر عدد يريدونه من العمال السود، وليس مطلوبًا أى تدخل من نوعية الفصل العنصرى فى هذا الأمر؛ ولكن كل المكاسب ستذهب إلى رأس المال الأبيض، وسيهبط أجر العامل الأبيض إلى W_B. مثل هذه السياسة، قد تكون غير مقبولة سياسيًا للعمالة البيضاء، وقد يتطلب الأمر فرض ضرائب على رأس المال الأبيض لتحويل الدخل من رأس المال الأبيض إلى العمالة البيضاء؛ إلا أن مثل هذه الضريبة قد تكون سياسيًا غير قابلة للتنفيذ.

شكل (٨–٣) توزيع الريع في ظل الفصل العنصري كحفظ الوظائف (بورتر)، مقارنةً بالتكامل الاقتصادى (E^1)، ومكاسب العمالة البيضاء ($P + T$)، وخسائر رأس المال الأبيض ($V + P + T$).



وكما يبدو، فإن الفصل العنصرى يُعتَبَر مجموعة من السياسات التى تقيد وتحد من توظيف العمالة السوداء، وقد يُرَى أيضًا على أنه بديل (غير كفء) لهذه الضريبة. ولعمل نموذج لهذه السياسات افترض بورتر أن العمالة البيضاء لها سلطة سياسية كافية لفرض نسبة حجز الوظائف ($C = N_w / N$) أى إن كل صاحب عمل أبيض يمكنه استئجار عمال من السود بشرط أن يستأجر أيضًا عمالا من البيض، على أن نسبة العمالة البيضاء إلى إجمالى الوظائف لا يمكن أن تقل عن C. وعندئذ يكون التوازن فى نظام الفصل العنصرى عند E^A فى شكل ٨–٣ متضمناً قوة عمالة إجمالية من [$N_w \frac{1}{C}$] ومتوسط أجر من [$CW_w + (1 - C) W_B$].

والمكسب للفصل العنصرى (مقارنًا بالعزل) يكون فى المساحة (A + P) فى الشكل (٨-٣). ويقترح بورتر (١٩٧٨) أن أحد التعريفات (وهو يقدم أربعة تعريفات) عن كيفية استغلال السود فى ظل الفصل العنصرى هو أن كل هذه المكاسب تخصص للبيض [مكاسب رأس المال الأبيض (A + K) والعمالة البيضاء (P -K)]. وبديلاً عن ذلك يقارن بورتر توازن الفصل العنصرى مع الذى يجرى فى ظل التكامل (E^1). فى هذه الحالة يكون الاستغلال الوحيد الذى يحدث هو لرأس المال الأبيض الذى يخسر (V+P+T) بواسطة العمالة البيضاء التى تكسب (T+P).

وفيما يتبع بعد ذلك، سيقترح المؤلف: أن المقارنة الثانية تكون أكثر ملاءمة؛ لأنه لو قُوِّيَتْ قوانين الفصل العنصري، أو قُوِّيَتْ تنفيذها بدرجة حدية (مع التضييق على حجز الوظائف)؛ فذلك يتضمن مكاسب أكبر للعمالة البيضاء، وخسائر أكبر لرأس المال الأبيض؛ لذا ستكون المقارنة بالتكامل طبيعية أكثر فى مناقشة عملية تقوية أو محو الفصل العنصري.

وتوازن نسبة حجز الوظائف لم يتحدد فى هذا التحليل. ومع استبعاد السود من العملية السياسية؛ فإن هذه النسبة تتوقف على السلطة السياسية النسبية للعمالة البيضاء ولرأس المال الأبيض. وقد وصف فندلى- لاندال (١٩٨٧) حالة خاصة مفيدة، مستخدمًا نموذجًا شبيهًا بنموذج بورتر. وبافتراض أن العمالة البيضاء تسيطر على العملية السياسية؛ لكى يكون هدف النظام تحقيق أقصى قدر من فاتورة أجور البيض (WWB). عندئذ توازن نسبة حجز الوظائف *C قد يمكن وصفه بأنه الحل لـ :

$$\text{Max} \cdot WWB = f_N N - \overline{W}_B (N - N_w) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \text{(٥)}$$

والتى تنتج:

$$f_N = WB \left[\frac{1}{1-\eta}\right] \quad .$$

حيث η هى مرونة الطلب على العمالة؛ ولأن أجر العامل الأسود ثابت عند W_B؛ والتوظيف الإجمالى مقيد فى التوازن؛ فإن الناتج الحدى للعمالة السوداء يتجاوز الأجر الأسود، وهذه المكاسب تُخصص للعمالة البيضاء. فإذا كانت:

$$\alpha = N_B / N = (1 - C) / C$$

كما هو مبين فى نموذج فندلى – لاندال؛ فإن الأمر يبدو كما لو كان كل عامل أبيض قد مُنح ترخيصًا "لاستيراد" (α) عمال سود إلى الاقتصاد الصناعى الأبيض؛ لكى تتجاوز أجور البيض الناتج الحدى للعامل الأبيض:

$$W_w - f_N = \alpha \left(f_N - W_B\right) \quad \text{.................................}(٦)$$

عندئذ يكون توازن أجر الأبيض هو:

$$\hat{W}_w = \hat{f}_N + \hat{\alpha}\,(\hat{f}_N - W_B) \quad \text{.................................}(٧)$$

عندئذ – فى هذا النموذج – يتعادل أجر العامل الأبيض مع ناتجه الحدى مضافًا إليه مضاعف الفرق بين الإنتاجية الحدية للعامل الأسود، وأجر هذا العامل. وبهذا المفهوم فقد خُصِّص للعمال البيض عامل مكاسب السود فى ظل نظام الفصل العنصري.

ولتكامل هذا النموذج لاقتصاد من نوع جنوب إفريقيا مع النموذج السياسى الذى طوِّر فى الفصل الأول من هذا الباب، سنبدأ بالاستمرار فى افتراض أن النظام يعمل – فقط– لصالح العمال البيض؛ إلا أنه بدلاً من افتراض أن السود ليس لديهم سلطة سياسية، سنفترض أنه عن طريق المقاومة والتهرب من القوانين (وهو ما يمكن أن يساعدهم فيه الرأسماليون البيض)، وبوسائل أخرى يمكنهم منع العمال البيض من فرض مستوى احتكار من C يساوى $\hat{C}$. عندئذ يعتمد مستوى التوازن لـ C على السلطة

السياسية (π) للنظام الأبيض على العمال السود، ومن ثم تكون مقدرته على تنفيذ الفصل العنصري، بمعنى أن:

$$C = C(\pi) \text{ و } C' > 0. \text{ إذا كانت } (C < \hat{C}) \text{ و } (C = \hat{C})$$

فقط إذا كانت ($\pi = \infty$) (أى فى حالة السيطرة "التامـــة").. والمـــستوى الأعلى من (π) يتضمن نسبة أعلى لحجز الوظائف C فى الـــشكل (٨-٣)، ومن ثم فاتورة أجور أعلى للبيض.

والآن من السهل ربط الاقتصاد والسياسة فى نموذج واحد، فمثلاً: إذا كان العمال البيض هم الذين ينتفعون من السياسة، وهم أيضًا الذين يدفعون الضرائب لمساندة نظام الفصل العنصري، فسيكون مستوى تـــوازن الفـــصل العنـــصرى (π*)؛ حيث تتساوى المكاسب الحدية مع التكاليف الحدية عند π* فـــى الـــشكل (٨-١)، وقيمة π* فى هذا الشكل تحدد التوازن C* فى الـــشكل (٨-٣)، الـــذى يحدد كل من حجم التوازن لفاتورة أجـــور البـــيض مـــن ناحيـــة، والمكاســـب الاقتصادية للعمال البيض (P + T) وخسائر رأس المال الأبـــيض (V) + P + T من ناحية أخرى. لاحظ أن التوازن C* يكون أصغر من C التى تحقق أقـــصى قدر ممكن من فاتورة أجور البيض C*؛ لأن تراكم السلطة يكون مكلفًا للغايـــة. والحقيقة بأن C و WWB أكثر انخفاضًا مما تُنبِّئ به من ناحية فندلى- لانـــدال أمر مثير للاهتمام؛ ولكن الجانب الأكثر أهمية للتحليل الحالى ليست هذه النقطة؛ ولكن الحقيقة بأنها تسمح بالتحليل الساكن المقارن. ولكى نصور ذلك، ســـنتناول تأثير الزيادة فى مقاومة السود.

لقد تزايدت مقاومة السود لهيمنة البيض فى جنـــوب إفريقيـــا بدرجـــة سريعة، فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات؛ ونتج عنها إعلان النظـــام عن حالة الطوارئ (١٩٨٥)، وربما كان ذلك تتويجًا للتحرر الجديد للنظـــام. ولا نستطيع هنا أن نتناول السؤال المهم عن مصادر الزيادة فـــى المقاومـــة السوداء؛ ولكننا يمكن أن نسأل كيف أن هذا التغيير قد أثر على سلوك النظام الأبيض، وذلك يمكن إجراؤه بمساعدة الشكل (٨-٤).

إن زيادة مقاومة السود رفعت الأسعار التى كان يجب دفعها للحصول على ولاء السود لسببين:

أولاً– تناقص عرض الولاء من بعض السود مباشرةً، **وثانيًا**– إلى الحد بأن بعض المقاومة السوداء اتجهت ضد السود الآخرين الذين تراءى أنهم "عملاء" أو "أدوات" للنظام، والسود الذين كانوا يرغبون فى عرض ولائهم للنظام – وجدوا أن هذا الولاء أكثر تكلفة من ذى قبل لزيادة درجة الاحتمال، أن يكونوا ضحايا للأعمال النضالية للسود؛ ولكلا السببين فإن P_L أى السعر المطلوب لولاء السود لنظام البيض قد ارتفع؛ عندئذ فى أى موازنة مقدمة ستكون π أصغر، ومنحنى $\phi(\pi)$ فى الشكل (٨–٤– ب) سوف ينتقل بالتالى إلى أعلى متضمنًا توازنًا أقل ل π، وستكون التأثيرات الاقتصادية مباشرة، وموضحة فى الشكل (٨–٤ – ج)؛ لأنه فى هذه الحالة تكون للنظام لديه سلطة أقل، وتهبط نسبة حجز الوظائف C من C^0 إلى C^1، ويحدث نفس الشيء لفاتورة أجور البيض. ويرتفع تشغيل العمال السود فى قطاع الصناعة. وبجميع المقاييس؛ فإن مقاومة السود تفيد السكان السود فى هذا النموذج.

والتأثيرات السياسية تُرى فى شكل (٨– ٤ – أ) (وقد حُذف منحنى L^s المائل إلى الخلف من الشكل من أجل التبسيط). ويتضمن الصعود فى P_L دورة إلى الخلف لكل قيود الموازنة [مثلاً من BB_0 إلى BB_1 فى الشكل (٨–٤ – أ)]، وعند المستوى المنخفض الجديد ل π (π_1 بدلاً من π_0) فإن من الواضح أن L انخفضت. والتأثير على R غامض؛ فتأثير مرونة القوس يحابى زيادة فى R. (وقد أصبح الولاء الآن كأداة أكثر تكلفة نسبيًا لإنتاج السلطة)؛ ولكن تأثير الناتج يحابى عاجلاً أقل؛ إلا إذا كانت R عاملاً "ثانويًا" للإنتاج. والناتج الأخير يكون ممكنًا كليًا؛ لأن الحرية تميل إلى الدخول income فيها لأن تكون مرنة [أى فى مصطلحنا، نستخدم R أقل، كلما أصبحت الدولة أكثر ثراءً][(*)].

(*) جون بيلسون (١٩٨٢) ولندرجان وبوول (١٩٩٦) على سبيل المثال، يقدمان أدلة قوية على أن الحرية هى مرونة الدخل.

٣- ب: بعض المشكلات المتعلقة بمنهج حجز الوظائف

ربط الفصل الأخير بين نموذج بسيط لتراكم السلطة السياسية، ونموذج لكيفية استخدام السلطة فى نظام اقتصادى من نوع اقتصاد جنوب إفريقيا، يقوم باستغلال العمالة السوداء من أجل مصلحة العمالة البيضاء. ويبين هذا الفصل عددًا من المشكلات مع نموذج بورتر، ويقترح الفصل (٣- ج) توضيحًا أو تشخيصًا بديلاً للفصل العنصرى الذى ليس عرضة لحالات الانتقاد تلك.

المشكلة الأولى مع هذا المدخل، وربما كانت الأكثر أهمية فيه هى أن الفصل العنصرى متمثل فى أداة واحدة (نسبة حجز الوظائف C) وكان استخدامها محدودًا فعلاً فى السنوات الأولى من الفصل العنصري. وفى الحقيقة؛ فإنها لم تكن الأداة المركزية للهيمنة أو التمييز فى ظل الفصل العنصري، الذى أُلغى كليةً فى أواخر السبعينيات، عندما كانت الممارسة العامة للفصل العنصرى تطبق بدرجة كبيرة من التماسك؛ لذا يقترح بورتر نفسه فى صيغته الأصلية (١٩٧٨) أن "المدخل التفضيلى للتعليم هو الوسيلة الأكثر أهمية للتمييز اليوم (ص ٧٤٤)". وقد كتب العالم الاقتصادى الجنوب إفريقى جيل ناتراس (١٩٨١) "أنه يجب عدم التركيز بدرجة مبالغ فيها على محو الفقرات القانونية ل حجز الوظائف.. ما دامت هذه القوانين أثرت ليست فقط -على قليل جدًا من العمال؛ ولكنها أيضًا لم تكن عنصرًا أساسيًا فى الحفاظ على الوضع السائد للعمال البيض (ص ٢٩٠)". وفى الواقع من المعروف أيضًا (انظر ما كتبه أبيديان- ستانديش، ١٩٨٥، ص١٤١) أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية قامت حكومة جنوب إفريقيا إلى حد كبير بحل ما كان يُسمى مشكلة الفقراء من البيض، والتى صممت عملية حجز الوظائف أساسًا لتحسينها. وفى الواقع فإن نموذج لانداهل (١٩٨٢) "للفصل العنصري- ما بعد الحرب العالمية الثانية - افترض أن البيض لم يعودوا يشغلون وظائف صناعية غير ماهرة، وبدلاً من ذلك فقد وُسِّع نموذجه للفصل

العنصرى ليشمل استخدام أدوات أخرى - كانت أكثر مركزية للفصل العنصرى - مثل السيطرة الصارمة على تدفق العمالة السوداء؛ إلا أن السيطرة الصارمة فى هذه النماذج لم يكن لها مدلول "اقتصادي"، وبناءً عليه استنتج لانداهل أن "زيادة تدفق (العمال السود فى الدخول إلى الاقتصاد الأبيض) كان مفيدًا للغاية" لكل "جماعات البيض. وتصور أن هذه ربما تكون السبب الأساسى لفصل السود عن البيض، ولا يجب النظر إليه وفقا للتبرير الاقتصادي..." (ص ١١٧٧)؛ بَلْ وفقًا لخشية البيض من أن يتولى السود مهام الحكم السياسي.

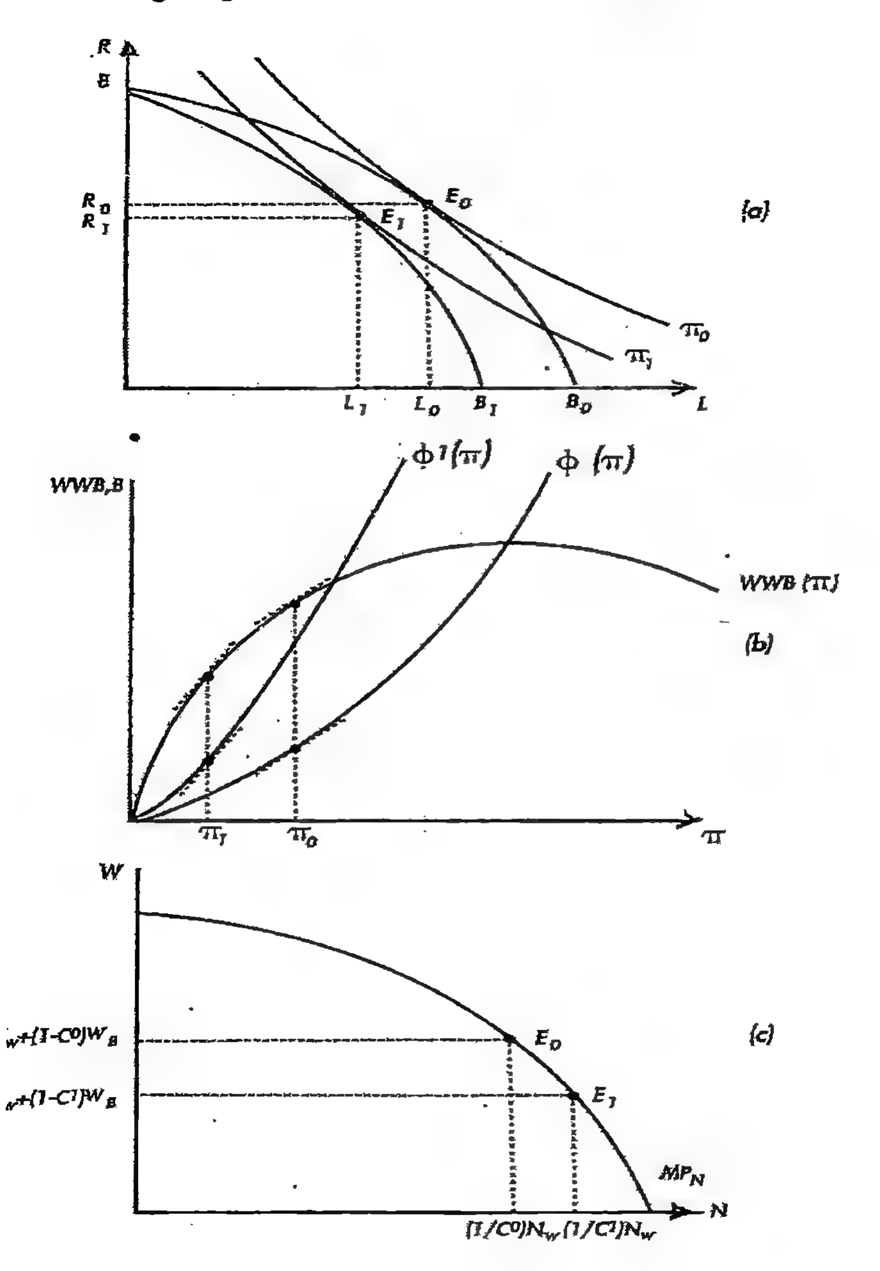
وهناك طريقة بديلة للتفكير فى عملية حجز الوظائف، هى رغم أن الفصل العنصرى ليس أمرًا أساسيًا كمؤسسة رسمية؛ فإنه قد يكون مهمًا على المستوى غير الرسمى (بمعنى أنه قد يكون كذلك من خلال الضغط على أصحاب الأعمال من الاتحادات الخاصة بالبيض أو بواسطة الحكومة) - كما نُوقِشَتْ بطريقة مكثفة بواسطة ليبتون وآخرين، (١٩٨٥ ص ٤١). علاوة على ذلك - وربما كانت هذه هى النقطة المركزية - فإن نسبة حجز الوظائف قد تكون مفيدة كطريقة "تحليلية" بسيطة لتمثيل نقطة أخرى، و التى هى تاريخيًا أساليب أكثر أهمية مرتبطة بالفصل العنصري، مثل التحكم الصارم فى تدفق العمالة السوداء، وقوانين التصاريح، أو التمييز العنصرى فى الإلتحاق بالتعليم. وقد يكون هذا التمثيل مفيدًا لو تشابهت التأثيرات الاقتصادية للأدوات المختلفة؛ إلا أنها على الأقل فى أحد الجوانب المهمة لا تكون كذلك. ووفقًا لعملية حجز الوظائف؛ فإن العطايا التى تنشأ من القيود المفروضة على تدفق السود على مواقع العمل تذهب إلى العمال "البيض". وفى الحقيقة [كما أكدها فندلى - لانداهل، (١٩٨٧)] أن تلك الطريقة هى التى كان يستغل بها العمال البيض العمال السود فى نظام الفصل العنصري. ولكن لو أن الأساليب الفعلية للحد من

حصول السود على الوظائف كانت لتقييد فرص التعليم، أو تقييد السيطرة الصارمة – لَنْ يوجد حجز وظائف أو أى شكل من أشكال التمييز – حينها العمال السود الذين يستطيعون – فعلاً – الحصول على التعليم أو الذين ينجحون فعلاً فى الحصول على وظائف فى قطاع البيض (هؤلاء الذين يندرجون فى الفصل العاشر من الحقوق) سوف يتقاضون أجورًا متساوية مع أجر البيض، وحقيقة القول: إن العمال البيض قد يتقاضون أجورًا أعلى للحد من منافسة السود لهم فى الحصول على الوظائف، "ولم تكن هناك طريقة إلا أن يخصصوا العطايا لهؤلاء السود الذين يحصلون فعلاً على وظائف فى قطاع البيض"، ويستطيعون القيام بذلك من خلال أساليب حجز الوظائف.

ونتيجة لذلك فإن السود "المميزين" (مثل هؤلاء الذين يندرجون تحت الفصل العاشر من الحقوق) والذين كان لهم اتصال دائم بالوظائف المتاحة فى قطاع البيض – كانوا يحصلون على عطايا فى ظل الفصل العنصري؛ ولكى نكون متأكدين؛ فإنه قد تُفرض اختلافات عرقية صريحة أو ضمنية فى معيار المرتبات للشركات الخاصة والحكومة(*)، إما بسبب الميل إلى التمييز، أو بسبب الضغوط من اتحادات البيض، أو لأسباب أخرى. هذه الاختلافات – والتى كانت سائدة حتى أواخر السبعينيات – تؤكد أن ما كان يتقاضاه السود كان أقل مما يتقاضاه البيض فى نفس الوظائف، وبالتالى تحد من حجم العطايا للسود؛ ولكن عطايا السود قد تظل إيجابية طالما أن المرتبات فى قطاع البيض أكبر منها فى موطنهم الأصلى homeland (مناطق العزل العنصري)، وما دامت هذه العطايا لا تُخصص للعمال البيض.

(*) انظر نايت وماجرات (١٩٧٧) للاطلاع على تحليل ممتاز للتمييز العنصرى للأجور فى جنوب إفريقيا.

شكل (٨ – ٤) فى نموذج حجز الوظائف كان ازدياد مقاومة السود يخفض حجز الوظائف، ويزيد من توظيف السود فى قطاع البيض



والمشكلة الثانية لهذا التمثيل الاقتصادى تنتج عن دور رأس المال المملوك للبيض. وفى هذه النماذج فإن الفصل العنصرى كان ضارًا لمصالح الرأسماليين؛ لأن من الواضح أنهم كانوا يفضلون استخدام العمال السود الذين يتقاضون أجورًا منخفضة بدلاً من العمال البيض الذين يتقاضون أجورًا عالية بمنحنى عرض مرونته لا نهائية – فى سوق العمل الذى تسوده المغالاة فى سعر العامل الأبيض. ومع ذلك فقد اعترض لوكاس (١٩٨٥) على هذا الافتراض بوجود عرض مرونته لا نهائية من العمال السود؛ حيث بينت اختبارات قياساته الاقتصادية باستخدام بيانات جمعها ما بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٨٠ أن عرض العمالة بالنسبة لمناجم الذهب لم يكن مرنًا لانهائيًا فقط؛ ولكن "غير مرن". كما بيَّن أن القوة الكامنة للمشترى المحتكر كانت فى الحقيقة مُستغلة. وقد وفر هذا مبررًا لعدد من ممارسات التشغيل فى صناعة المناجم، مثل: النظام المركزى لتوظيف العمالة من خلال منظمة أصحاب الأعمال (غرفة صناعة المناجم)، وفرض "حد أقصى مسموح به لمتوسط" الأجور لسنوات طويلة (لوكاس ١٩٨٥، ص ١٠٩٤).

وكانت ممارسات التوظيف تلك لفترة طويلة من خواص صناعة التعدين فى جنوب إفريقيا، ولم تكن بالضرورة أساسية للفصل العنصري. ومن أجل أغراض البحث هنا؛ فإن أهمية الدليل الذى قدَّمه لوكاس هو أنه لو كان عرض عمل السود ينحدر إيجابيًا فى التعدين؛ فمن المحتمل أن ينحدر – أيضًا – إيجابيًا فى صناعات أخرى فى قطاع البيض. وهذه الحقيقة تزودنا بتفسير محتمل عن الطريقة التى يخدم بها الفصل العنصرى مصالح الرأسماليين البيض والعمال البيض أيضًا. ونحتاج إلى مثل هذا التوضيح؛ لأنه رغم أن الرأسماليين البيض ربما لم يكونوا مؤيدين كثيرًا بالإجماع للفصل العنصرى مثل كثير من عناصر العمال البيض؛ فعناصر الفصل العنصرى مثل التحكم الصارم لتدفق العمل الأسود قد جذبت تأييدهم.

وكما أكد ليونارد تومسون (١٩٩٠) "أنه قبل نهاية السبعينيات لم تكن توجد مصلحة اقتصادية قوية تعارض بقوة الفصل العنصري". وقد تضاءل التأييد فى النهاية نظرًا لتدهور الاقتصاد نتيجة المقاطعة الاقتصادية الخارجية، ومشكلات إدارة النظام ونفقاتها وأسباب أخرى. وبحلول الثمانينيات انقلب كثير من المؤسسات ضد النظام (ليبتون ١٩٨٥، ص ٧، ولويس ١٩٩٠، ص١٧). ولكن الرأسماليين وخاصة الإفريقيين Afrikaners(*) أيدوا النظام خلال الفترة الحرجة التى كان يطلق عليها فترة الفصل العنصرى الكبير فى الخمسينيات والستينيات، علاوة على ذلك، وكما أوضح ستيفن لويس (١٩٩٠)، ولفترة طويلة:

> **فإن الاستراتيجية القومية للتفرقة القومية العنيدة للعزل، أو الفصل العنصرى الكبير- بدت وكأنها تحدث نتائج اقتصادية ممتازة للناخبين البيض.. وخلال فترة من النمو الكبير للناتج المحلى الإجمالى الحقيقي، الذى بلغ متوسطه وفقًا للمستويات الدولية إلى ٥٪ سنويًا فى الفترة (١٩٥٠ / ١٩٧٠) وتزامن ذلك مع تجميع العناصر الأساسية لنظام "الفصل العنصري" وبعض من أسوأ عمليات القمع السياسي، وزيادة فى دخل الفرد من البيض عن دخل الفرد الأسود. (ص١٣٥)**

وتلخيصًا لذلك، حدَّد المؤلف أربع مشكلات تتعلق بنهج حجز الوظائف:

١- إن التمثيل النيابى للفصل العنصرى- وفقًا لقانون سوق العمل (نسبة حجز الوظائف) - اختفى بدرجة كبيرة قبل أن يبدأ نظام الفصل العنصري، والتى لم تمثل تأثيراته الاقتصادية - تحليليًا - هؤلاء العمال المهاجرين أو نظام قوانين التصاريح وبعض القوانين الضرورية الأخرى للفصل العنصري.

(*) Afrikaners الأفريقيون: هم المستوطنون البيض من أصل أوروبى بجنوب إفريقيا. (المترجم)

٢- عدم مقدرة النموذج على شرح العطايا المستحثة للسود في الفصل العنصرى (وأيضًا الصراعات بين جماعات السود التى نوقِشَت فى الفصل الأول).

٣- دليل لوكاس (١٩٨٥) يشير إلى أن عرض العمالة فى صناعة التعدين والمناجم كان يتجه إلى أعلى وليس مرنًا إلى ما لا نهاية (كما كان مطلوبًا فى نموذج بورتر)، وكذلك دليله على أن إمكانية الاحتكار للمشترى التى أُعطيت لاحتكار مناجم الذهب مستغلة تمامًا، وتتضمن مكاسب لرأس المال وهو ما يتناقض مع النموذج.

٤- الرضوخ المحيِّر لرأس المال الأبيض.

٣ - ج: الفصل العنصرى "كأداة انضباط للعمال"

إن كل المشكلات التى نُوقِشَت فى الفصل (٨-٢- أ) يمكن تناولها بوضع نموذج للفصل العنصرى بطريقة مختلفة، خاصةً بتكييف نماذج كفاءة الأجور لـ شابيرو- إستيجلتز (١٩٨٤) أو بالو- سامرز (١٩٨٦). وفى الحقيقة قُدِّمت اقتراحات فى هذا الأمر على نطاق واسع؛ (ولكنها لم تُطَوَّر) بدرجة كبيرة فى الأدبيات النيوكلاسيكية عن اقتصاديات الفصل العنصري(*). والفكرة أنه من وجهة النظر الاقتصادية؛ فإن السيطرة الصارمة وقوانين التصاريح كانت وسائل جماعية لرفع تكلفة الخسارة فى الوظائف لكل عامل أسود، ومِنْ ثَمَّ تشكل انضباطًا للعمال بأجر أكثر انخفاضًا عما هو مطلوب لو أن كل شركة للبيض كانت ستعمل بطريقة فردية.

ولتطوير هذه النقطة - لنتناول نموذجًا بسيطًا من قطاعين من سوق العمالة- وفقًا لما عرضه بالو- سامرز (١٩٨٦). الوظائف فى القطاع

(*) انظر نايت ولنتا (١٩٨٠) ص١٧٤؛ ولوكاس (١٩٨٥) ص ١٠٩٦، وليندهال (١٩٨٢) ص١١٧٨.

الأولى (وظائف جيدة، ومرتباتها جيدة، وتحصل على منافع وإمكانات تَرَقِّي) وهى مكلفة فى مراقبتها، ومن ثم توجد إمكانية التهرب فى هذا القطاع؛ بينما لا تنشأ مثل هذه المشكلات فى القطاع الثانوى (وظائف رديئة ولا تحصل على أى من المميزات السابقة)، ويتصف التوازن فى سوق العمل بحالتين:

أولاً: العمال فى القطاع الأول (ويطلق عليهم هنا (m) لصناعات التعدين أو التصنيع الحديثة manufacturing) ويُدفع لهم الأجر على أساس الناتج الحدي:

$$W_m = P.g(N_m) \quad \text{و} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

حيث: P = سعر الناتج الصناعي

W_m = الأجر فى القطاع الحديث

N_m = عدد العمال الذين وُظِّفُوا هناك

g = إنتاجيتهم الحدية

ثانيًا: إن مراقبة الجهود الوظيفية فى القطاع الأول عالية التكلفة؛ لذلك من المحتمل دائمًا أن يقوم بعض العمال بالتهرب. وباتباع نفس المنطق لاتجاهنا العام فى الاقتصاديات الأوتوقراطية فى الباب السادس، والتى وُضِّحَتْ فى الشكل (٦ – ١)، نفترض أن حالة "عدم التهرب من العمل" تحل محل العرض العادى للعمالة؛ ولكى لا يقوم العمال بالتهرب من العمل؛ فإن عائد التهرب بالنسبة للعامل يجب أن يكون أقل من أو مساو للخسارة المتوقعة من التهرب، وهذه الحالة تنشأ بدورها من احتمال أن يفقد العامل وظيفته. وحالة عدم التهرب يمكن كتابتها كالآتى:

$$B \leq d\,(PV_m - PV_h) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

حيث: B = المنفعة التى يخصل عليها العامل من التهرب

d = احتمال اكتشاف تهرب العامل (أى مستوى الرقابة)

PV_m و PV_h = القيمة الحالية للدخل الذى يتقاضاه عمال القطاع الأولى والقطاع الثانوى على التوالى، والذى نعطيه العلامة (m) للتصنيع والتحديث والتعذين و(h) مواطن إسكان السود homeland .

وبالتالى تمثل $(PV_m - PV_h)$ تكلفة فقدان العامل لوظيفته فى قطاع التصنيع، والعمال الذين يقومون بالتهرب يخاطرون بفقدان وظائفهم. ويمثل الجانب الأيمن من المعادلة (9) التكلفة المتوقعة من عمليات التهرب بافتراض أن الفصل من الخدمة هو العقاب لو ضُبِط العامل وهو يقوم بعمليات التهرب.

والاختلاف الأساسى بين نموذج "القطاعين" ونماذج القطاع الواحد يشمل تكلفة المراقبة (انظر شابيرو وإستجليتز ١٩٨٤)، كما أن تكلفة فقدان الوظيفة ليست هى احتمال أن تصبح بلا عمل؛ ولكنها تتمثل فى إرغامك على قبول وظيفة أدنى فى القطاع الثانوي. ومع ذلك؛ ما دام تم استيفاء المعادلة (٩)، فالعمال لن يقوموا بالتهرب؛ حيث إن الخسارة من فقدان الوظيفة أعظم من المكسب B، وتكون تكلفة فقدان الوظيفة كالآتى:

$$PV_m - PV_h = \frac{W_m - W_h}{r + q + \chi} \quad \text{............................} \quad (10)$$

وهذا يعادل الفرق بين الأجور فى القطاعين $(Wm - Wh)$ مخصومًا بمعدل الخصم (r)، وبمعدل دوران العمل (q) – بمعنى احتمالية أن العامل فى القطاع الأول سوف ينزل إلى القطاع الثانوي، -وب (χ) يكون الاحتمال هو أن العامل بالقطاع الثانوى سيكون قادرًا على إيجاد وظيفة فى القطاع الأولى(*).

(*) فى السوق الحر للعمالة $x = q\,\frac{N_m}{N_h}$ أى معدل دوران العمالة مضروبا فى حجم قطاع الوظائف الجيدة بالنسبة إلى حجم قطاع الوظائف الرديئة.

لذا فإن المعادلتين (٩)، و(١٠) تبينان فى التوازن أن منفعة العامل فى القطاع الأولى من التهرب يجب أن تكون أقل من أو مساوية للخسارة المتوقعة من فقدان الوظيفة. والتكلفة المتوقعة من فقدان الوظيفة بدورها تعادل احتمال الضبط فى أثناء عملية التهرب (d) مضروبة فى الفرق بين أجر القطاع الأولى وأجر القطاع الثانوي، مخصومة عند سعر الفائدة (r) ومعدل دوران العمل (q)، واحتمالية أن عامل القطاع الثانوى قد يحصل على وظيفة فى القطاع الأولى هى (x).

ومن السهل تكييف هذه الصيغة بطريقة تبين كيف أن الفصل العنصرى يسهل انضباط العمال. وفى سوق العمل الحر الذى صُوِّرَ فى المعادلتين (9) و(10)؛ فإن تكلفة فقدان الوظيفة فى القطاع الأولى تتحدد بظروف السوق فى القطاعين. وقوانين سوق العمالة الحر فى نظام الفصل العنصرى الخاصة بنظم التحكم الصارم، وقوانين تصاريح العمل تتضمن فعليًا سيطرة شاملة للبيض - أو محاولة السيطرة - على متغيرات معينة فى الحالات التى لا توجد حالة تهرب بها؛ لأنه وفقًا لهذا النظام؛ فإن فقدان الوظيفة يتضمن أيضًا فقدان تصريح العمل؛ ومن ثم فقدان حق البقاء فى القطاع الصناعى للبيض. وهذا يعطى لأصحاب العمل (البيض) سلطة أعلى على الموظفين أكثر مما يمكنهم أن يحصلوا عليه فى سوق العمالة الحر؛ ففى سوق العمل الحر فأقصى عقاب متاح لأصحاب الأعمال هو الطرد من " تلك المنشأة "، أما نظام التحكم الصارم لدخول العمالة السوداء وقوانين تصاريح العمل فهى تمكن صاحب العمل من طرد الموظف من "القطاع" الصناعى بأكمله، وهذا يرفع من تكلفة فقدان الوظيفة بالنسبة للعامل.

من الطبيعى لكى تكون هذه السلطة الرسمية فعالة، يجب تنفيذ قوانين تصاريح العمل؛ ومن الواضح أن العمال السود لديهم الحافز لتجنب اللوائح، ما دامت الأجور أعلى فى القطاع الصناعي. ورغم أن النظام قد يفيد

أصحاب العمل البيض بطريقة جماعية؛ فكل صاحب عمل أبيض ليس لديه أى حافز، ما دامت الأرباح تتعلق باتباع اللوائح. والنظام ليس ذاتى التنفيذ؛ وإنما لدى كل صاحب عمل أبيض الحافز بأن يتجنب اللوائح ويوظف عمالة سوداء رخيصة عن العمالة البيضاء المكلفة؛ لذا فإن كلاً من العمال السود والرأسماليين البيض-على المستوى الفردى- سيبحثون عن طريقة لمراوغة تعليمات الفصل العنصرى وأن كفاءة النظام عندئذ تعتمد جذريًا على كيفية تطبيقها بصرامة من قبل الحكومة.

يتبع ذلك أن تكلفة فقدان الوظيفة ($PV_m - PV_h$) تتوقف على مستوى تنفيذ نظم قوانين التصاريح، ومن ثم على مستوى سلطة البيض (π)، يمكننا أن نميز بين ثلاث تأثيرات منفصلة:

الأولى: كلما اشتد مستوى التنفيذ(*)، زاد عدد العمال المفصولين بسبب التهرب والمرحلين للقطاع الثانوى (بدلاً من السماح لهم بالبحث عن وظيفة أخرى فى القطاع الأولى)؛ وبالتالى فإن (X) وهى احتمالية أن يجد العامل المفصول وظيفة أخرى فى القطاع الأولى، ولا يحددها السوق فى المعادلة (10)؛ ولكنها تتوقف بدلاً من ذلك على مستوى تنفيذ قوانين التصاريح، ومن ثم على مستوى سلطة البيض. وبالتالى فإنه فى ظل الفصل العنصرى [$X = X(\pi)$ حيث تكون (X) هى احتمال تجنب العامل المفصول قوانين التصاريح وإعادة تعيينه فى وظيفة فى قطاع البيض؛ وحيث($\partial_x/\partial_\pi < 0$). وكما ذكرنا من قبل فإن (π)، تحدد مستوى سلطة البيض على السكان السود (ومن ثم مستوى تطبيق نظام الفصل العنصري).

(*) إن القضايا فى نظام قانون التصاريح تغيرت بطريقة معتبرة خلال فترة ١٩٥٠-١٩٩٠، ووصلت إلى الذروة فى ١٩٦٨. وقدر مشروع الأشخاص الفائضين إزاحة ٣,٥ مليون شخص بين ١٩٦٠ و ١٩٨٢، واختلف ذلك الرقم عن تقدير الحكومة، والتى قدرته ب ٢,١ مليون شخص.

الثانية: نظام طرد العمال إجباريًا إلى موطنهم الأصلى homeland؛ حيث تكون الأجور (W_h) بلا شك أكثر انخفاضًا؛ نتيجة لزيادة عرض الأيدى العاملة فى مناطق الموطن الأصلى، وفى هذا المقام الفصل العنصرى يشبه الإجراءات السابقة، مثل الاغتراب عن الأرض land alienation، والتى زادت من عرض العمالة الرخيصة [كما ناقشها لانداهل (١٩٨٢)، لانداهل- تاديلا (١٩٨٠)]. ومرة أخرى؛ فإن قوة هذا التأثير تتوقف على مستوى سلطة البيض. وطوال فترة قوانين الفصل العنصرى حاول السود مراوغة القوانين ودخول قطاع البيض بطرق غير قانونية، واستوطنوا إما فى المناطق المحيطة بمناطق البيض أو عاشوا بطرق غير قانونية فى مناطق البيض أنفسهم. وكلما عظم مستوى سلطة البيض استطاع البيض بدرجة أكبر منع انتهاك النظام بهذه الطريقة. وهذا التأثير (انخفاض الأجور فى الموطن الأصلى W_h) يرفع أيضًا من تكلفة فقدان الوظيفة بالنسبة للعمال السود فى القطاع الصناعي. بمعنى أن انخفاضًا أكثر للأجور فى الموطن الأصلى W_h يسمح لرأس المال الأبيض بالحصول على العمالة السوداء بأجور منخفضة (W_m) فى القطاع الصناعي.

وأخيرًا: يوجد تأثير اقتصادى ثالث، وهو الخاص بنظام التحكم الصارم لتدفق العمالة. وقد نشأ هذا التأثير من حقيقة أنه كان يُسمح للعمال السود بالدخول إلى قطاع البيض ولكن ليس لعائلاتهم؛ حيث أرغم النظام العمال السود على أن يعيشوا بعيدًا عن عائلاتهم أو أن يستقلوا وسائل المواصلات لعدة ساعات؛ لكى يصلوا إلى عملهم. وكانت النتيجة الطبيعية هى زيادة فى حالات دوران العمل (q)؛ لأن العمال السود وجدوا أنهم لا يتحملون كل هذه المشاق إلا لفترة معينة قبل دوران العمل كليةً. لذلك كلما اشتدت تطبيقات نظام قوانين التصاريح، زادت حالات دوران العمل، بمعنى أن [$q_\pi > 0.$ و $q = q(\pi)$]، ومن المعادلة (10)؛ فإن هذا التأثير يميل إلى أن يرفع؛ وليس يخفض الأجر الصناعى W_m المتسق مع عدم التهرب، وحيث إن له "إنتاجية مضادة" من

وجهة نظر رأس المال الأبيض. فى الحقيقة؛ فإن حالات دوران العمل، ارتفعت إلى مستويات عالية جدًا، والمشكلة التى خلقها ذلك للأعمال - وهى الحاجة المستمرة إلى استجلاب العمالة، ونقلها، وتدريبها بأعداد هائلة منهم، وكان ذلك عنصرًا أساسيًا فى الابتعاد عن الفصل العنصرى فى الثمانينيات (ليبتون، ١٩٨٥، ص ١٦١)؛ كما سَيُنَاقَشْ باستفاضة بعد قليل.

خلاصة القول: إن التحكم الصارم كان له ثلاثة تأثيرات على تكلفة العمالة السوداء بالنسبة لرأس المال الأبيض:

١- أنها تخفض الاحتمال (x) بأن العامل قد يُقبض عليه متلبسًا بالتهرب أو أنه يعرض علامات أخرى تنم عن عدم الولاء فى القطاع الصناعي، بأن يكون قادرًا على الحصول على وظيفة أخرى هناك؛ وبالتالى ترفع تكلفة فقدان الوظيفة فى هذا القطاع.

٢- أنها تخفض الأجور فى الموطن الأصلى للعمال السود، W_h، بزيادة عرض الأيدى العاملة هناك.

٣- أنها تزيد معدل دوران العمالة (q) فى القطاع الصناعي، وبالتالى "خفض" تكلفة خسارة العمل هناك.

فالفصل العنصرى له معنى اقتصادى من وجهة نظر رأس المال الأبيض، ما دام التأثير الأول والثانى يسيطران على التأثير الثالث.

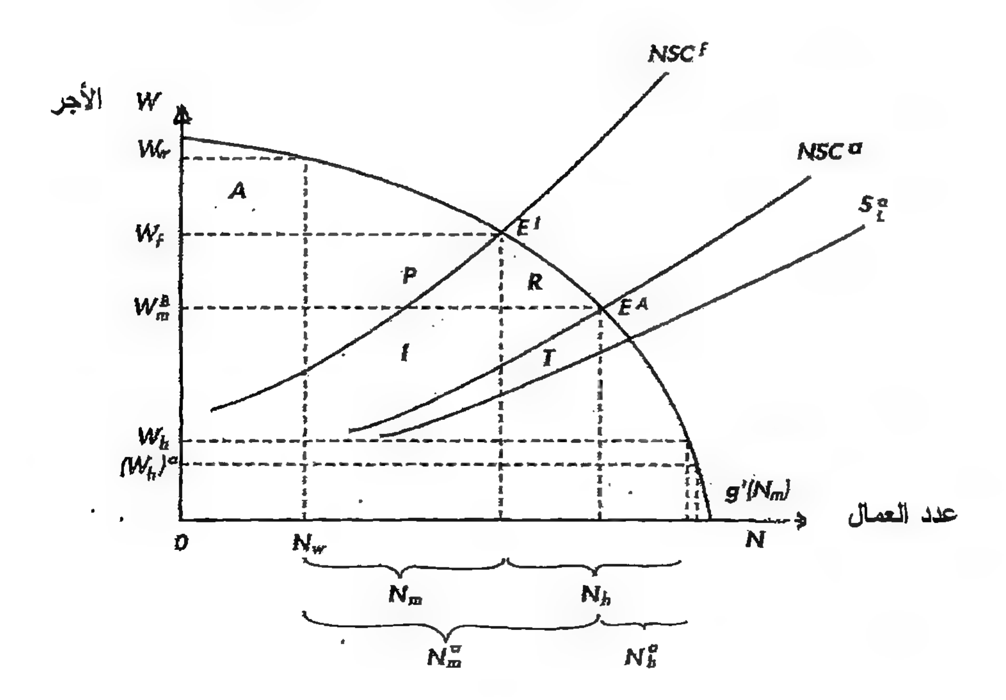
وقد تندمج هذه التأثيرات الثلاثة فى حالة عدم وجود عمليات تهرب، فى المعادلة (10) وهم يتضمنون أن كل من W_h، q، x تصبح دوال لمستوى السلطة (π) للبيض على السود:

$$\frac{W_m - W_h(\pi)}{r + q(\pi) + x(\pi)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)'$$

حيث: $\frac{\partial W_h}{\partial \pi}$، $q_\pi > 0.$ ، $\chi_\pi < 0.$

وتشكل المعادلات (8)، و(9)، و $(10')$ نموذجًا للفصل العنصري، كأداة انضباط للعمال. وما دامت أى زيادة فى(π) تخفض من $(10')$، فهي ترفع تكلفة فقدان الوظيفة فى القطاع الصناعي. مما يشير إلى أن نظام التحكم الصارم يعمل بنجاح كأداة انضباط للعمال من وجهة نظر رأس المال الأبيض. ويعرض شكل (٨–٥) كيف يعمل ذلك النظام ويعرض أيضًا نتائج توزيع العطايا.

شكل (٨–٥) توزيع العطايا (الريع) فى ظل نظام الفصل العنصري، مثل "صفقة الشيطان" (رأس المال الأبيض، والعمالة البيضاء، وعناصر العمالة السوداء)، ومقارنة مع التكامل (E^1)، تجنى العمالة البيضاء A ورأس المال الأبيض يجنى المساحة $(R + P)$ والعمالة السوداء ككل تفقد $(P - T)$.



وتمثل NSC^f السوق الحرة (عدم وجود حالات تهرب) والتى ينتج عنها أجرًا W_f (متساويًا للبيض والسود فى غياب الفصل العنصري، وأشكال أخرى من التمييز فى سوق العمل، أو الاختلاف فى الإنتاجية). ويكون توازن السوق الحر عند (E^1)، وهى النقطة التى يتعادل فيها الناتج الحدى للعامل مع أجر حالات عدم التهرب. وعند هذا التوازن يوظف العمال السود فى القطاع "الجيد" N_m، و N_h فى المواطن الأصلية للسكان السود homeland.

وتوازن الفصل العنصرى هو E^A؛ حيث يتساوى الناتج الحدى للعمالة $[g'(N_m)]$ مع حالة عدم التهرب (NSC^a). وتتضمن العملية الناجحة لنظام التصاريح أن NSC^a تكون أدنى من NSC^f، والمتضمنة لمستوى من الأجور أكثر انخفاضًا للسود فى القطاع الصناعى للبيض ($W_m^B < W_f$). ورغم أن الأجور الأكثر انخفاضًا؛ فإن عمالة سوداء "أكثر" تعمل فى قطاع البيض عند E^A عنه عند E1 (حيث $N_m^a > N_m$) وبالمثل؛ فإن الأجر (W_h) فى قطاع الوظائف "الرديئة" فى مواطن السكان السود ينخفض أكثر إلى (W_h^a).

وهذا يكمل وصف سوق العمالة السوداء فى ظل الفصل العنصري. تلك السياسات – فى حد ذاتها – لا يمكن أن تحظى بتأييد من العمالة البيضاء؛ لأنها قد تخفض من أجور كل من العمال البيض والسود على حد سواء. ومع ذلك فإن نظم التحكم الصارم فى تدفق العمالة وقوانين التصاريح، لا تمثل سوى مكون واحد من لوائح أسلوب الفصل العنصرى لسوق العمل، والمكونات الأخرى هى عبارة عن مجموعة من القوانين التى تحمى العمالة البيضاء، مثل: التمييز فى التعليم، وحجز الوظائف، وعوائق العمل، والاتفاقات الرسمية وغير الرسمية بين أصحاب الأعمال البيض، واتحادات العمال البيض (مثل: الاتفاقيات شبه الشرعية بين شركات التعدين، واتحادات البيض من عمال المناجم)، وعديد من الترتيبات التى تتخطى طابور الانتظار، والتى تتضمن توظيفًا كاملاً للبيض بأجور مرتفعة بطريقة مصطنعة(*)؛ ولكى نضع نموذجًا لهذه المؤسسات بأبسط أسلوب ممكن،

(*) انظر بورتر (١٩٩٠) لوصف القيود المختلفة لنظام الفصل العنصرى.

نفترض أنه يمكن الحصول على تأييد البيض؛ لأنهم يعاملُون على أنهم قوة عمل منفصلة، ويُدفع لهم أجر مرتفع W_w والذى عنده قوة العمالة البيضاء (N_w) تم توظيفها بالكامل(*):

$$N_W = \bar{N}_W \qquad \text{.......................................(11)}$$

$$W_W = g(\bar{N}_W) \qquad \text{.......................................(12)}$$

ويفترض المؤلف أيضًا أن الحجم الإجمالى للقطاع الصناعى (والمناجم) كبير جدًا لدرجة أنه يضمن توظيفًا كاملاً للبيض، ولا يؤثر على القرارات الحدية فيما يتعلق بالعمال السود، كما كان هو الواقع فى جنوب إفريقيا فى خلال فترة الفصل العنصرى الكبرى.

والشكل (٨-٥) يوضح "صفقة الشيطان"(**) بين رأس المال الأبيض والعمالة البيضاء، وبعض عناصر العمالة السوداء التى يتصف بها نظام الفصل العنصرى الكبير. وتناقضًا مع توازن التكامل (E^1) فإن رأس المال الأبيض يجنى (P+R-A) ويجنى العمال البيض (A). وتكون أجور العمال السود فى كل من قطاع البيض، وموطن السكان السود أكثر انخفاضًا عما تكون فى ظل التكامل.

$$(W^B{}_m < W_f) \text{ و } \qquad ((W_h)^a < W_h)$$

ومع ذلك؛ فإن توظيف السود فى قطاع البيض يكون أعلى؛ فالعمالة السوداء ككل تخسر (P – T) والتى يمكن أن تكون سالبة [أى مكسب أكثر منها خسارة، إذا كان الطلب على العمالة $g'(N_m)$ مرنًا من E^1 إلى E^A].

(*) هناك طريقة بديلة لوصف سلوك سوق العمالة البيضاء، ويكون ذلك باشتقاق حالة عدم تهرب بيضاء؛ حيث إن احتمال طرد عامل أبيض أعيد توظيفه فى القطاع الأول (x) تكون قريبة من 1 (الوحدة) بسبب القوانين المذكورة فى النص. عندئذ تكون الأجور العالية للبيض أساسية لضمان عدم التهرب؛ إلا أن تلك الحقيقة ستعقد القصة فى الكتاب (والشكل ٨-٤) بدون أن تؤثر على أى من النتائج المستخرجة هنا.

(**) يدين المؤلف تلك العبارة لريتشارد بورتر.

يلاحظ أن هذه المعادلة لنظام الفصل العنصرى تحل كل الصعاب التى يتصف بها نموذج بورتر؛ حيث:

١- يوجد فى مركزه نظام قوانين التصاريح والعمالة المهاجرة، والذى كان هى مركزيا بالنسبة للفصل العنصرى الكبير.

٢- أنه يشرح تأييد رأس المال الأبيض للنظام

٣- أنه يتواءم مع عرض العمالة السوداء ذى الانحدار إلى أعلى

٤- العمال السود فى قطاع البيض يجنون عطايا (الريع).

والمشكلات الكامنة فى النظام - وأيضًا بعض أسباب فنائه فى النهاية - قد طُمِرت فى هذا الوصف، كما سَيُتَبَيَّن لاحقًا.

فإذا كان الفصل العنصرى فى هذا الشكل غير مُكلف فى تطبيقه، يمكننا أن نحسب المستوى المثالى للفصل العنصرى من وجهة نظر رأس المال الأبيض. وذلك ببساطة سيضع W_m منخفضًا بقدر الإمكان، والذى يتواءم مع الرضا بحالات عدم التهرب أى حيث:

$$\frac{\partial W_m}{\partial_\pi} = \frac{\partial W_h}{\partial_\pi} + \frac{B}{d}[q_\pi + \chi_\pi] = 0. \quad ....(13)$$

وفى أوج هذا المفهوم؛ فإن التخفيض الحدى فى أجور السود فى قطاع البيض (مرجعه تأثير الفصل العنصرى فى تخفيض χ و W_h) يتساوى تمامًا مع زيادته الحدية (مرجعه تأثير الفصل العنصرى فى تصاعد q).

ومع ذلك؛ فبينما تستطيع لوائح نظام الفصل العنصرى أن تجتاز تشريعات البيض بتكلفة منخفضة؛ فمثل هذه اللوائح تكون مكلفة فى إجراءاتها وتنفيذها؛ لأنه (رغم) أنها فى المصلحة "الجماعية" لرأس المال الأبيض والسود الموالين لمساندة اللوائح من الناحية السياسية؛ ففى المصلحة الخاصة للرأسماليين البيض كرجال أعمال أفراد، بأن يتجنبوا

اللوائح عندما يستأجرون عمالاً من السود، وأيضًا للعمال السود لكى يتجنبوا أساليب التحكم ويدخلوا القطاع الأبيض بطريقة غير قانونية. ولكـــى نـــشتق المستوى الأمثل من وجهة نظر رأس المال الأبيض الذى يأخذ فى حـــسبانه تكاليف تنفيذ النظام ورقابته ، نحتاج إلى تكامل هذا النموذج مـــن الاقتـــصاد مع نموذج القطاع السياسى الذى وضعه هنا ســـابقًا. وسنحـــصر اهتمامنـــا بالنطاق "الرشيد" للفصل العنصرى بالنسبة لأصحاب رأس المـــال البـــيض، والذى يكون حيث:

$$\frac{\partial W_m}{\partial_\pi} = \frac{\partial W_h}{\partial_\pi} + \frac{\beta}{d} [q_\pi + X_\pi] < 0. \quad ....(13)'$$

وفى هذا النطاق زيادة فى π تنقل NSC الأسود إلى أسفل، وهـــو مـــا يؤدى إلى تخفيض W_m كما يؤدى إلى استفادة للرأسماليين البيض. والـــشكل (٨-٥) مع هذه الخاصية، يمكنه عندئذ أن ينضم مع الشكل (٨-٢)، الـــذى يبين المستوى الأمثل ل (π) من وجهة نظر رأس المال الأبيض. والمستوى الأمثل لسلطة البيض على السود يحدد موقع NSC فى الشكل (٨-٥) (سلطة أكثر تعنى NSC أكثر انخفاضًا)، أجر السود ومستوى توظيف السود، وريع رأس المال الأبيض، ومكاسب السود الذين يعملون فـــى قطـــاع البـــيض). والنموذج المتكامل (٨-٦) الذى نراه هنا، يضم الشكلين

(٨-٢)، (٨-٥) كما يضم الرسم البيانى للقمع – والولاء من البـــاب الثالث أو الباب الخامس (الشكل ٣-١ أو الشكل ٥-٢)،

٤- التحليل الساكن المقارن وسقوط نظام الفصل العنصرى

٤- أ: التغيرات فى مقاومة السود

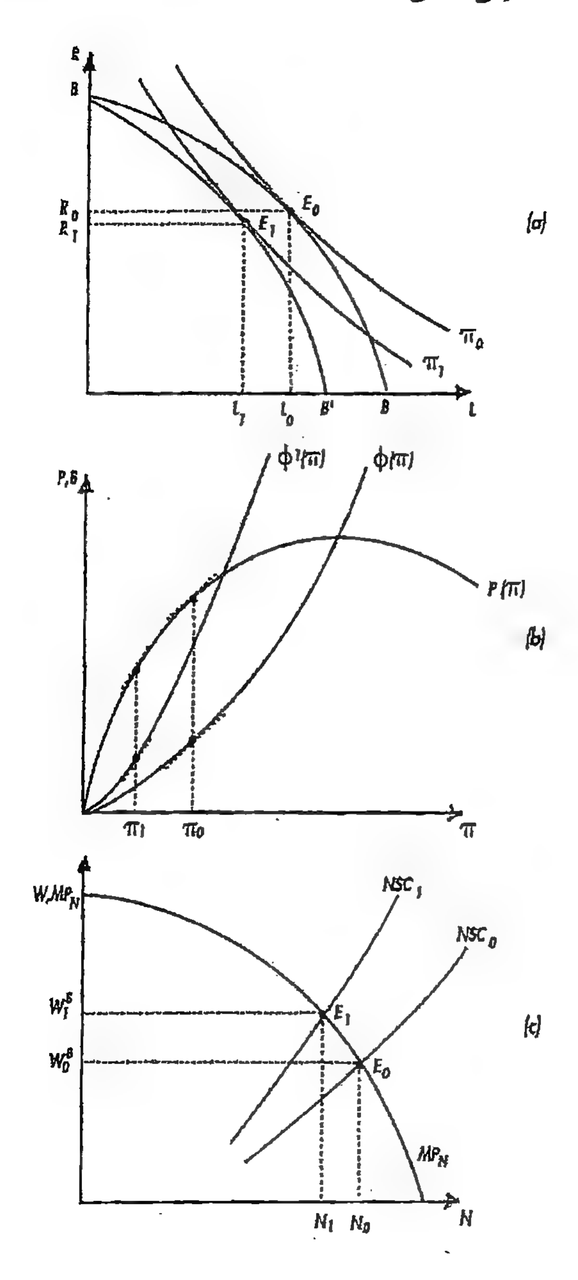
كما رأينا فى تحليل حجز الوظائف؛ فإننا نكتشف أن التأثير المبـــدئى لزيادة مقاومة السود هو زيادة P_L، وهو السعر المطلوب للحصول على ولاء السود لنظام البيض. وستكون π أصغر فى الشكل (٨-٦- أ) وأن منحنـــى Φ (π) فى الشكل (٨-٦- ب) سينتقل إلى أعلى متضمنًا أرباحًـــا أقـــل (P) للرأسماليين البيض. أما التـــأثيرات الـــسياسية التـــى نراهـــا فـــى الـــشكل (٨ – ٦- أ) فهى نفسها كما كانت من قبل- انخفاض فـــى π و L وتـــأثير غامض على R.

ومع ذلك؛ فالتأثيرات الاقتصادية على سوق العمل تكون مختلفة تمامًا. ولما كان النظام لديه سلطة أقل؛ فإن منحنى NSC فى الشكل (٨ –٦٠ –ج) ينتقل إلى أعلى، ومن ثم يحدث مزيدًا من توازن أجر السود فى قطاع البيض، أى من W_o^B إلى W_1^B، و"مخفضًا" من توظيف السود فى هذا القطاع. لذا رغم أن التأثيرات السياسية للنموذجين هى الشيء نفسه، فإن تأثيراتها على سوق العمالة مختلفة تمامًا. فمقاومة السود "ترفع" من توظيف السود فى قطاع البيض فى نموذج حجز الوظائف، ولكنها تخفضها فى نموذج كفاءة الأجر.

٤ – ب: متغيرات اقتصادية

نستطيع أن نشتق من النموذج الحالى التأثيرات التى تحدثها المتغيرات فى NSC (B، r، d، q، χ) على كل من المتغيرات السياسية، والاقتصادية الداخلية فى النموذج (π، R، L، N_m، W_B^m). وعلى سبيل المثال؛ فإن أحد العوامل المهمة التى تؤثر على ربحية الفصل العنصرى شكل (٨ – ٦) فى نموذج كفاءة الأجر تؤدى الزيادة فى المقاومة السوداء إلى نقل NSC إلى أعلى وتقلل العمالة السوداء فى قطاع البيض بالنسبة للرأسماليين البيض، هو مستوى دوران العمل (q). وقد صُوِّرَتْ الزيادة فى q فى الشكل (٨–٧). فمنحنى NSC ينتقل إلى أعلى عند أى مستوى من π (مثل من NSC_0 إلى NSC_1) كما هو مبين في الشكل (٨ – ٧ – ج) وبالتالى يعنى هذا مزيدًا من الأجر الذى يجب أن يُدْفع (W_m). ونتيجة لذلك؛ فإن ربحية رأس المال نتيجة للفصل العنصرى (P) تنتقل إلى أسفل متضمنة مستوى مثاليًا أكثر انخفاضًا للفصل العنصرى (مثل من π_1 بدلاً من π_0) وموازنة أكثر انخفاضًا للفصل العنصرى (مثل من B_1 بدلاً من B_0) فى الشكل (٨– ٧ – ب)، ومن ثمَّ عمليات قمع وولاء أكثر انخفاضًا، كما هو موضح فى الشكل (٨ – ٧ – أ). **وأخيرًا:** فإن الانخفاض فى π يتضمن انتقالاً أكثر فى NSC إلى (NSC_2) فى الشكل (٨–٧– ج) متضمنًا فى التوازن النهائى توظيفًا أكثر انخفاضًا فى قطاع الصناعة التحويلية Manufacturing (N_m) وأجورًا أعلى للسود (W_{B2}).

شكل (٨ - ٦) فى نموذج كفاءة الأجر ، تؤدى الزيادة فى المقاومة السوداء إلى نقل NSC إلى أعلى وتقلل العمالة السوداء فى قطاع البيض



وبذلك يتنبأ النموذج بأن المعدلات الأعلى لترك الوظيفة؛ نتيجة لارتفاع معدلات دوران العمالة، تخفض من الربحية؛ ومن ثم فمن المتوقع أن ينخفض طلب رأس المال الأبيض لسياسات الفصل العنصري. والواقع أن الزيادة فى معدلات دوران العمل فى جنوب إفريقيا فى السبعينيات والثمانينيات كان يستشهد بها فى كثير من الأحيان؛ على أنها من العناصر الأساسية فى تآكل سياسة الفصل العنصرى فى تلك الفترة. ويمدنا ليبتون ببعض البيانات عن أن العمال الذين كانوا يخرقون عقودهم مع غرفة المناجم قد ارتفع عددهم من ١٠,٠٠٠ عامل سنويًا فى أوائل السبعينيات إلى ٥٠,٠٠٠ عامل فى عام ١٩٧٧ (واحد من كل ثمانية من القوة العاملة) وذلك رغم التحسن في الأجور وظروف العمل. كما أدت بعض التغيرات الأخرى –أيضًا– إلى التخفيض من جاذبية نموذج النظام. وقد لاحظ ليبتون (١٩٨٥) أن كثيرا من الأفارقة الأكثر تعليمًا والذين انضموا للعمل فى المناجم، كانوا أقل طاعة لأسلوب النظام العسكرى القديم، وكانوا يخالفون الأوامر متحدين استخدام Sjambok (العصا أو السوط)" (ص ١٣١). وعلاوة على ذلك فقد أدى النقص الحاد فى العمالة الماهرة من البيض فى أواخر السبعينيات إلى تآكل الانضباط بين هؤلاء العمال. وأدت تلك العوامل كلها إلى زيادة رغبة رجال الأعمال فى وجود قوة عمالة ثابتة فى أواخر السبعينيات، والتى نوَّه عنها كثيرٌ من المراقبين، بما فى ذلك نايت– لينتا (١٩٨٠، ص١٧٤)، ولوكاس (١٩٨٥، ص ١٠٩٦).

وكان للزيادة فى الحجم النسبى لقطاع الصناعة الأبيض (N_m / N_h)، نفس التأثير على NSC مثل الزيادة فى (q)؛ لأنه كلما زاد الحجم النسبى المذكور، ارتفعت χ (أى احتمال أن العامل الذى يفقد وظيفة جيدة، سيكون قادرًا على أن يجد وظيفة جيدة أخرى)(*)؛ لذا ينتقل NSC إلى أعلى مع ارتفاع $\frac{N_m}{N_h}$ مؤديًا إلى ارتفاع فى مستوى نقطة توازن معدل أجر السود

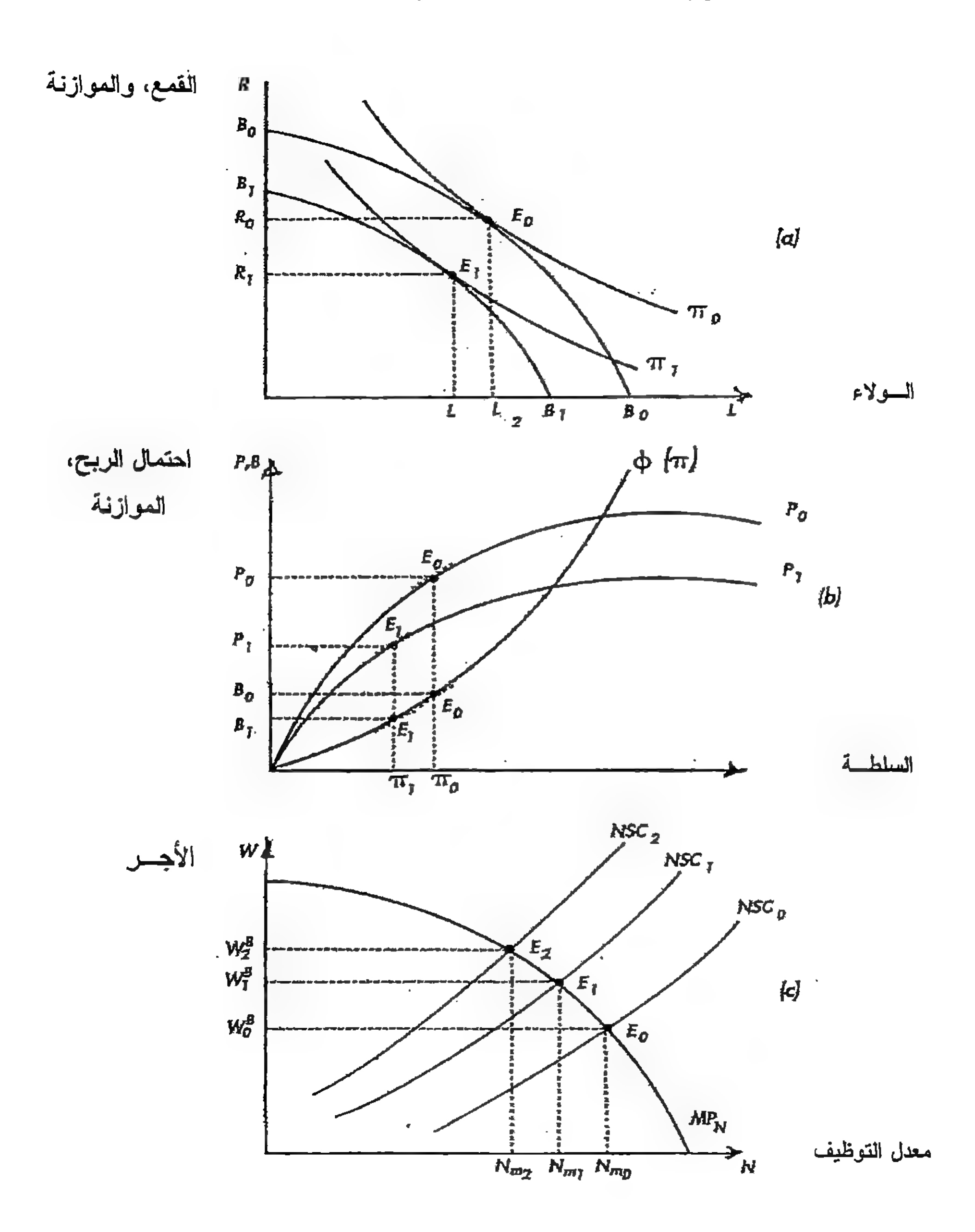
(*) ارجع إلى الحاشية رقم ٥ حيث $X = q\,\frac{N_m}{N_h}$.

(W_m^B). وتتطابق التأثيرات على نظام الفصل العنصري، مع الزيـادة فـي معدل حالات دوران العمل، (أي أدَّى ذلـك إلـى تآكـل سياسـة الفـصل العنصري). وعلى سبيل المثال فقد تزايد التوظيف جذريًا في قطاع الصناعة التحويلية وقطاع المناجم في ظل الفصل العنصرى حتى أواخر الـسبعينيات، فمثلاً: التوظيف في قطاع الصناعة التحويلية ارتفع مـن ٥٣٦,٢٧٥ عـام ١٩٥١ إلى ١,٣٦٢,٠٧٩ فى عام ١٩٧٦ (لانداهل ١٩٨٢). وكـان النمـو سريعًا بدرجة خاصة فى الفترة ١٩٦٤\١٩٧٥ (ناتراس ١٩٨١، الجدول ٨ – ١، ص ١٦٥)(*)؛ لذلك كان النمو الاقتصادى فى ظل الفـصل العنـصرى غريبًا، وبقدر ما يفسر الفناء النهائى للنظام. وهناك عنصر آخر يرتبط بذلك وهو الزيادة فى حجم البيروقراطية للمؤسسات التقليدية للقطاع الأبيض فـى خلال تلك الفترة. (جدول ناتراس السابق) والذى بـدوره زاد مـن احتمـال استبدال سلم الترقى الداخلى أو متابعة أكثر شـمولية لأداة انـضباط العمـل الجماعى للفصل العنصري. وأخيرًا: فإن خصخصة انضباط العمال كانـت مفضلة نتيجة التكلفة الباهظة فى تطبيق النظام مع تصاعد المقاومة (بما فـى ذلك تكلفة إجبار العمال لأنفسهم على ترك العمل) ومراقبة كل من أصـحاب الأعمال والموظفين لضمان التزامهم بسياسة النظام(**).

(*) تميل المؤسسات الكبرى إلي أن يكون لديها أساليب رسمية فى تقييم الوظائف لوضع معايير نسبية للأجور. وطبقاً ل لويس (١٩٩٠، ص١٧٠)؛ فإن تقويم هذه الممارسات فى جنوب إفريقيا فى السبعينيات أحدث شرخا فى ممارسات وضع معـايير الأجـور على أساس العنصر **race**.

(**) وحتى عندما ساند رجال الأعمال القيود الجماعية الشديدة، فمازال من مـصلحة أى رجل أعمال منفرد أن يتفادى هذه السياسة (مع أى سياسة جماعية). هـذه المـشكلة صارت من الخطورة لدرجة أنه فى عام ١٩٧٩ طبقت العقوبات على العمـال غيـر الشرعيين، بفرض غرامات باهظة على مستخدميهم (ليبتون ١٩٨٥، ص. ١٥٢).

شكل (٨ – ٧) الزيادة فى معدل دوران العمل تنقل NSC إلى أعلى مؤديا إلى تآكل الفصل العنصرى (انخفاض فى B و P)



٤- ج: العقوبات الاقتصادية Sanctions

إن التأثير الأساسى لزيادة مستوى العقوبات الاقتصادية الدولية(مثل العقوبات على الصادرات، والواردات، أو على استثمار رأس المال) الذى حرم – فعلاً – جنوب إفريقيا من الدخول فى التجارة الدولية، وهو الذى أدى لتخفيض الإيراد الحدى للعامل labor، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

١. نقصان رأس المال العامل لدى جنوب إفريقيا.

٢. هبطت الإنتاجية؛ حيث أصبحت المدخلات المستوردة أقل إتاحة عن ذى قبل.

٣. حدوث انخفاض فى الطلب على منتجات جنوب إفريقيا.

منحنى MP_N كان سينتقل إلى الداخل (فى الشكل (٨-٧-ج غير موضح)، وهو ما يعنى قطاع صناعة تحويلية أصغر، وقليل من الوظائف "الجديدة". وعند كل مستوى من π تكون الأرباح (P) أكثر انخفاضًا مؤدية إلى مستوى أمثل أكثر انخفاضًا ل π (أى π_1 فى الشكل (٨ – ٧ – ب) بدلاً من π_0)، وموازنة للفصل العنصرى B أكثر انخفاضًا R و L.

فى هذه الحالة تكون التأثيرات الاقتصادية مباشرة وواضحة. ومع الانخفاض فى π، ينتقل NSC إلى أعلى، وبذلك يكون معززًا للانخفاض فى MP_N فيما يتعلق بتخفيض توظيف العمالة السوداء فى قطاع البيض. أما التأثير على أجور العمال السوداء غير واضح؛ إذ إن هبوط فى MP_N يميل إلى جعلها أكثر انخفاضًا؛ ولكن انتقال NSC إلى أعلى له تأثير مضاد. لذا؛ فإنه رغم أن توظيف العمالة السوداء فى قطاع البيض يهبط بالضرورة؛ فإن أجور السود قد ترتفع أو تهبط.

هذه النتائج تختلف عن تلك التى حُصِلَ عليها فى نموذج حجز الوظائف؛ ففى ذلك النموذج التخفيضات فى موازنة الفصل العنصرى وسلطة

البيض تعنى انخفاضًا فى نقطة توازن نسبة حجز الوظائف (C)، ومن ثم "زيادة" فى توظيف السود فى قطاع البيض بأجر لم يتغير للسود. والحجة الشائعة لخصوم العقوبات الاقتصادية هى أنها تضر بتوظيف العمال السود؛ ولذلك تتلقى دعمًا من نموذج كفاءة الأجر؛ ولكن ليس من نموذج بورتر. وتلك النتيجة متناقضة Paradoxical؛ لأنها تقول إن العقوبات تضر بتوظيف العمال السود فى النموذج الذى تعزز فيه سياسة الفصل العنصرى من مصالح رأس المال البيض وليس مصالح العمال البيض. ومع ذلك؛ فإن الجدل الأساسى الذى يثار عادة ضد العقوبات، هو أن النمو الاقتصادى المدفوع بالرأسمالية هو الطريق الأكثر فعالية للتخلص من الفصل العنصري.

يقترح نموذج انضباط العمال أن العقوبات قد أسهمت أيضًا فى تراجع الفصل العنصري، وعملت فى تناغم مع العوامل التى سُرِدَتْ من قبل (زيادة فى معدل دوران العمل، ونمو قطاع الصناعة التحويلية، وازدياد مقاومة السود). وبنهاية الثمانينيات ومع تصاعد تكلفة النظام وتراجع منافعه؛ أصبح رجال الأعمال يناهضون بقوة نظام الفصل العنصرى ولم تعد عمالة البيض بحاجة إلى الحماية. وربما لهذه الأسباب، تخلت حكومة جنوب إفريقيا فى عام ١٩٩١ رسميًا عن سياسة الفصل العنصري.

خاتمة

نُوقِشَ فى هذا الباب نموذج بسيط لسياسة حكومة جنوب إفريقيا كدكتاتورية عنصرية، وقد قام المؤلف بربط هذا النموذج بنموذجين للنظام الصناعى الاقتصادي للفصل العنصري. ويوسِّع النموذج الأول من الوجهة النظرية النيوكلاسيكية للفصل العنصرى التى يرجع أصلها إلى مقالة بورتر (١٩٧٨) كونها نظامًا يستخدم فيه البيض سلطتهم السياسية، وتحرير غالبية السود لاستغلالهم فى القطاع الصناعي.

وفى النموذج الثانى يجرى النظر إلى الفصل العنصرى نتيجة تحالف سياسى معقد، أفاد رأس المال الأبيض، وبعض عناصر من مجتمع السود، وكذلك العمال البيض. والنموذجان ليسا متنافيين بالضرورة mutually exclusive فإذا لم تتمايز مستويات المهارة (كما لم يكونوا كذلك فى هذا الباب)؛ فإن نموذج حجز الوظائف قد يكون أكثر ملاءمة للعمالة غير الماهرة، وأن نموذج انضباط العمال – الذى بُيِّنَ هنا – قد يكون أكثر ملاءمة للعمالة الماهرة أو شبه الماهرة. وبديلاً لذلك؛ قد يُنظر إلى هذه النماذج على أنها تختص بمؤسسات مختلفة؛ فنموذج بورتر يحلل عملية حجز الوظائف؛ بينما نموذج انضباط العمال يحلل عملية التحكم الصارم لتدفق العمالة وتصاريح العمل. وإحدى نقاط القوة لنموذج انضباط العمال هو أنه يزودنا بسبب اقتصادي رشيد أكثر وضوحًا للفصل العنصري؛ لأنه يستطيع أن يدخل فى حسابه كل من نجاح البيض فى الفصل العنصرى فى الخمسينيات والستينيات، وتراجعه فى الثمانينيات، كما انعكس فى المساندة الأولية والمناهضة لاحقًا للفصل العنصرى من قبل الرأسماليين البيض. كما يطرح أيضًا بعض الرؤى للصراعات بين جماعات السود فى جنوب إفريقيا والتى لم يتناولها نموذج بورتر.

وتكون وجهة النظر عن الفصل العنصرى أكثر صحة بناءً على درجة دقة دلالتها التطبيقية، ورغم أن تنبؤات النموذجين تعطى نتائج متشابهة فى كثير من النواحى؛ فإنهما يتباعدان بشكل حاسم فى نواحٍ أخرى. والأكثر أهمية فى هذه الاختلافات هو أن المقاومة السوداء (أو العقوبات) تميل إلى أن تزيد من توظيف السود فى قطاع البيض فى النموذج الأول؛ ولكنها تميل إلى تخفيضها (وتزيد من أجور السود) فى النموذج الثاني. وبناءً عليه يحدث ذلك اختلافًا فى الرأى؛ حيث إن أى نموذج يمكن استخدامه فيما يتعلق بتفهمنا للطريقة التى عمل بها نظام الفصل العنصري، وكيف تعمل مؤسسات مثل

الرقابة الصارمة لتدفق العمالة فى المجتمعات الأخرى. والأكثر أهمية أن هذا الاختيار يؤثر -أيضًا- على مقدرتنا فى التنبؤ بالكيفية التى سينمو بها اقتصاد جنوب إفريقيا بدون التفرقة العنصرية.

هذه النماذج لها تطبيقات أخرى؛ لأن ممارسة عملية حجز الوظـــائف كانت شائعة فى كثير من البلاد غيـــر الديمقراطيـــة (وفـــى بعـــض الـــبلاد الديمقراطية)، وبنفس الطريقة تعمل أيضًا عملية التحكم الصارم فى العمالـــة (خاصة فيما يتعلق بالتجاوزات بشأن الهجرة غير القانونية (هيلمان - وايز، ١٩٩٦). وأخيرًا تبين النماذج كيف تبدو الدكتاتوريات التى تستغل جماعـــة اقتصادية للمنفعة المنفردة لجماعة أخرى، كما ترى أن هذا الاستغلال يمكـــن أن يكون ذا فاعلية أكثر عندما يجرى من أجل مصلحة رأس المال أكثر منه لمصلحة العمال.

الباب التاسع

الاقتصاد البيروقراطى I: النموذج

١- التجربة السوفيتية

خُصِّصَ هذا الباب والباب التالى للاقتصاد الشيوعي. وفى محاولة لفهم الكيفية التى كانت تعمل بها هذه النظم سنبدأ من واقع أن المكان الجيد هو فى إطار قطاع التخطيط (الذى يشمل ٨٠% تقريبًا من المنشآت الصناعية التى بلغ عددها ٤٦,٠٠٠ منشأة فى أنحاء الاتحاد السوفيتى السابق فى منتصف الثمانينيات)(*)، وكان استخدام المال محاطًا بإجراءات شديدة؛ وبالتالى "كان الأمر المطلق للدفع من البنوك غير معروف، وكان -فقط- القيام بذلك من أى حساب؛ إذا ما توافق ذلك مع التفويضات والقواعد المطبقة"(**). وبالمثل كان هذا النظام مطبقًا فى الصين قبل عام ١٩٧٩؛ حيث كانت العملة المتداولة هى فقط المصرح بها من قبل السلطات، وكانت السياسة النقدية تتكون أساسًا من تنظيم كمية النقود المتداولة فقط. وكان يمكن للأسرة الواحدة أن تودع مدخراتها، وودائعها لأجل بالبنوك؛ ولكنها لا يمكنها الاحتفاظ بإيداعات يمكن صرفها بشيكات. وكانت "أرصدة التحويل" للهيئات الحكومية والمؤسسات قابلة للتحويل – فقط- بموجب موافقات بيروقراطية عليا وصريحة. وقبل إعطاء الموافقة كان على البنوك فى كل حالة أن تتأكد من

(*) انظر بول جوزكو – ر. شمالانسى – ناتاليا تسوكانوفا، (١٩٩٤) للاطلاع على كثير من التفاصيل عن الهيكل الصناعى السوفيتي.

(**) جورج جارفى: "دور البنك المركزى فى التخطيط السوفيتي" فى ج. د جراس – أ. نوف (طبعات مختلفة)، التخطيط السوفيتي: مقالات فى تكريم ناعوم ياسنى – بلاك ويل: أكسفورد (١٩٦٤). وردت فى جريجورى جروسمان (١٩٦٦)، ص ٢١٤.

حصول العملية على موافقة مسبقة من السلطات المعنية، وفقًا للخطة الاقتصادية، وأن كل الأوراق المرتبطة بالعملية سليمة (انظر تشينج ١٩٨٧، لمزيد من التفصيل).

نتيجة لذلك أصبح التمييز مألوفًا بين الأموال النشطة والأموال السلبية (ويلز ١٩٦٢). والأموال السلبية (أرصدة التحويل للمؤسسات) قد يكون معيارًا لاتخاذ القرار للمخططين؛ ولكن ليس للمنشآت. ويُعرِّف جروسمان (١٩٦٦) هذا التمييز بأنه: "ما يتعلق بهذه المقادير المعبر عنها نقديًا سواء كانت تؤثر مباشرة على القرارات الاقتصادية أم أن هذه المقادير تستخدم – فقط– للرقابة والتأكد من الالتزام بالتعليمات. وتتوافق مجالات التداول لنوعين من النقود مع سيادة آلية السوق و"مبدأ الأوامر Command" (ص ٢١٦). ولكى نفهم هذا التمييز؛ سنتناول حالة منشأة سوفيتية التى قاضت منشأة أخرى (ناقشها كرول، ١٩٨٧) لعدم تسليمها المدخلات المطلوبة. وكسبت المنشأة القضية؛ ولكنها لم تعبأ على الإطلاق بتحصيل المال. فما القيمة التى ستجنيها من ذلك؟ إن المنشأة لم تكن تستطيع أن تنفق هذا المال دون الحصول على تصريح مسبق من السلطات بإنفاق المال بتلك الكيفية؛ فإذا تمكنت من الحصول على هذا التصريح؛ فإن السلطات ستكون –أيضًا– لديها الرغبة فى توفير الأرصدة المالية لها. وكما يشرح جروسمان (١٩٦٦) ذلك بدقة؛ فإن المال فى قطاع الإنتاج للاقتصاد السوفيتي، كان يقدم بطريقة سلبية لكى لا يتحدى السلطة السياسية للنظام (ص ٢٣٤). وبديلاً عن ذلك وبشكل أكثر بساطة؛ فإن قطاع التخطيط يمكن ببساطة اعتباره قطاعًا "غير نقدي" demonetized.

وبالطبع؛ فإن المستهلكين كانوا يستخدمون النقد إلى حد ما؛ ولكن كما هو معروف جيدًا أنَّ الأسواق لم تكن تصفى الحسابات clear فى الاتحاد السوفيتى السابق، وبالأحرى كان نظام التوزيع يتصف بحالات قصور

واسعة الانتشار. وفى الحقيقة كانت الصفة الجوهرية لاقتصاد Shortages الأسلوب السوفيتى هى المدى والإصرار على وجود حالات النقصان فى السلع خلال النظام. وكان يوجد كثير من التأملات والنظريات عن أسباب هذا النقصان فى الاتحاد السوفيتى السابق، أشهرها ما كتبه يانوس كورناى فى كتابه (١٩٨٠) وفى أطروحته treatise الشاملة عن الاقتصاد الشيوعى (١٩٩٢)، وقد شرح كونارى النقصان بمفهومه عن "القيد الناعم للموازنة" والواقع أن الدولة ستقوم بتعويض الخسائر وكذلك تحصيل الأرباح من المؤسسات. وبناءً عليه لا توجد حدود limitation اقتصادية على طلبات المؤسسة من المدخلات، فهى تستطيع الحصول على المال لدفع ثمنها دائمًا. لذا فإن المؤسسات كانت تريد دائمًا كثيرًا من المدخلات تزيد علي ما هو متاح، وبدون شك فإن هذا جزء مهم من تفسير حالات النقصان. ومع ذلك فإن هذا ما زال لا يفسر حالات نقص السلع فى أسواق المستهلك، والتى كانت أسطورية فى الاتحاد السوفيتى السابق. لذا فالسؤال الأساسى لأى نظرية عن هذا النظام هو: كيف يمكن تفسير انتشار واستمرار حالات النقصان تلك؟

وإحدى السمات الأخرى للنظم من النوع السوفيتي، هى "التحكم السياسى والتوجيه الصريح " direction لعملية النمو. كان النمو يُنظَّم فى خطط خمسيه، وكان المجتمع يُعبأ صراحة من أجل هذا النمو، والذى كان يُرَوَّج له بشكل مكثف عن طريق المهام و الحملات الدعائية. والسمة الثالثة ترتبط جزئيًا بالسمة الثانية، وكانت المؤسسة معروفة بحملة تطهير الحزبية party purge فعلى فترات دورية كان يثور الشك فى صلاحية عدد كبير من الأفراد للعضوية فى الحزب والمشاركة فى اتخاذ القرارات. وفى كثير من الأحيان كانت عضوية عديد من الأفراد لا تُجدَّد. وأحيانًا كان يتخذ كثير من الخطوات المأساوية فى حملات التطهير المشهورة للحزب السوفيتى فى عهد ستالين فى الثلاثينيات، أو فى حركة المناهضة لليمينيين، والثورة

الثقافية فى الصين فى عهد ماو؛ ولكن حملات تطهير أقل كانت سمة منظمة للنظام؛ إذ اتخذت ببساطة شكل الاستدعاء العام لبطاقات الحزب والتى لا يعاد عدد منها.

والسمة الرابعة الأخرى هى القضية المعاصرة والأكثر أهمية، وهى ديناميكيات "الإصلاح" فى مثل هذه النظم. فمنذ البداية كان الاتحاد السوفيتى يتصف بإجرائه الدورى لتغيرات مهمة، وجوهرية فى نظم الإنتاج. وكانت توجد فى الفترة الأولى "شيوعية الحرب War Communism"، والتى تبعتها السياسة الاقتصادية الجديدة، والمسار الستالينى لعمليات التصنيع، وإصلاحات خروشوف، وأخيرًا فترة البروسترويكا والجلازونوست (إعادة البناء والشفافية) فى عهد جورباتشوف والتى انتهت بأنها أصلحت النظام بخروجه من الوجود. وكان النظام الصينى موضوعًا لإصلاحات جذرية بداية من عام ١٩٧٨، وكان يتطور بثبات على أسس تدريجية وتجريبية منذ ذلك الحين. وكان الموضوع المهم والذى وجه إليه كثير من الاهتمام هو النجاح المبهر للإصلاحات الصينية من ناحية، وفشل الإصلاحات التى كانت تبدو مشابهة فى كثير من النواحى لتلك فى عهد جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتي السابق، ومن ناحية أخرى: فهل يرجع هذا الاختلاف إلى تبنى سياسة تدريجية فى الصين مقارنة بنهج "الانفجار الكبير" الذى تبناه الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية كما يشير إليه جيفرسون – راوسكى (١٩٩٤)، ومكميلان – نوتون (١٩٩٢)؟ أم إنه يرجع إلى الحقيقة بأن الصين أبقت على عمليات القمع السياسي؛ بينما خفف منها الاتحاد السوفيتى كما اقترحها آخرون (ميرفى شيلفر وفينشى ١٩٩٢ وزاكس – وو، ١٩٩٤)؟

وكانت السمة الخامسة هى هذا النمط الشاذ للنمو السوفيتي، فأفضل الدراسات الأكاديمية الغربية فى الشئون السوفيتية – بما فى ذلك الأعمال المهمة عن الاقتصاد السوفيتى والتى قدَّمها الاختصاصيون البارزون، مثل:

أبراهام برجسون (١٩٧٨، ١٩٨٧)، وريموند باول (١٩٦٨)، وتبعهم جيـر أوفر (١٩٨٧)، وآخرون – جميعهم رسموا صورة رائعة عن النمو السوفيتى من العشرينيات وحتى الستينيات على الأقل. ويستحق الأمر مراجعة الـدليل على معدل نمو إجمالى الناتج القومى GNP، وعلى نمـو عامـل الإنتاجيـة لنعرف الأسس الراسخة التى بُنِى عليها هذا الاعتقاد. فبمجرد تفهـم ذلـك؛ يصبح السؤال ليس عن العيوب المتوالية فى النظام السوفيتي؛ ولكن لماذا لم يستطع الاستمرار فى تكرار نجاحه السابق؟

دعنا نتناول –أولاً وقبل كل شيء – الدليل على نمو النـاتج القـومى للإتحاد السوفيتي. فحتى عام ١٩٨٧ قدَّر أُوفرofer المتوسط السنوى لمعـدل نمو الناتج القومى خلال سبعة وخمسين عامًا مـن ١٩٢٨ وحتـى ١٩٨٥، وكان ٤,٢%. وبمقارنة هذه التجربة بتجربة بلاد أخرى، أعلن بأن الاتحـاد السوفيتى "كان من بين أفضلها لمثل هـذه الفتـرة الطويلـة" (١٩٨٧، ص ١٧٧٧). وقد نما الناتج القومى للفرد خلال نفـس الفتـرة بمعـدل ٣,١%، وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٥٠ \ ١٩٨٠) نمـا بمعـدل ٣,٣%. ولكن قارن ذلك بمعدل النمو فى الولايات المتحدة الأمريكية الـذى كان ١,٩% (جدول ٢، ص ١٧٨٠). ويوضح أُوفـر أيـضًا أن التقـديرات لمعظم الدول الغربية الأخرى كانت قريبة جدًا من هذه الأرقام. وبالنسبة لنمو إنتاجية العامل لخص أبراهام برجسون (١٩٧٨) ما توصل إليه:

> **"لقد نما صافى الناتج القومى السوفيتى لكل وحدة من مدخلات العوامـل خلال الفترة ١٩٢٨ – ١٩٥٨ بمعـدل ١,٤ –١,٩ % سـنويًا، مقوّمًـا الناتج بأسعار سنة الأساس، وبمعدل ما بـين ٣,٥ %– ٤,١% مقوّمًـا الناتج بأسعار السنة المعنية. ربما توافق أداء الولايات المتحدة الأمريكية مع الأداء السوفيتى خلال الفترة ١٩٢٩ – ١٩٥٧ بتقويم النـاتج لكـلا البلدين بأسعار السنة المعينة. وفى ضوء ذلك ربما قد تفوّق علينا الاتحاد السوفيتى " (ص ١٤٤).**

عندئذ يجرى مقارنة بين النمو السوفيتي فى خلال الفترة ١٩٢٨-١٩٥٨ مع النمو فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ١٨٦٩ – ١٩٠٨ (أى فى وقت كانت الولايات المتحدة فى حالة تنمية قابلة للمقارنة). ويقول: "دعنا نتناول الآن الفترة ١٨٦٩ – ١٨٧٨ إلى ١٨٩٩- ١٩٠٨ فى الولايات المتحدة الأمريكية. فالناتج فى كلا البلدين مقومًا بأسعار سنة الأساس، كان يجب على الأقل أن يتوافق مع معدل النمو فى الاتحاد السوفيتى فى الفترة ١٩٢٨ – ١٩٥٨. وفى ضوء ذلك؛ فإن الروس فى خلال الفترة ١٩٢٨ – ١٩٥٨ ربما قد سبقونا " (ص ١٤٤).

وفى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٥٥ – ١٩٧٠) قدَّر برجسون متوسط معدل النمو السنوى للدخل القومى الحقيقى لكل عامل موظف فى الاتحاد السوفيتي، وكان بنسبة ٤,٢%، مقابل ٢,١% فى الولايات المتحدة الأمريكية (ص ١٥٣)(*). وقد نظر مارتن واينزمان (١٩٨٣) إلى نمو الناتج "الصناعي" السوفيتى فى الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٨ مستخدمًا متوالية

(*) يقارن برجسون (١٩٨٧) المستوى المطلق للإنتاجية فى عام ١٩٧٥ فى عديد من دول أوروبا الشرقية، مع عديد من تلك الدول المتقدمة فى الغرب، ووجد فارقًا كبيرًا ٢٥ – ٣٤ % وهو ما يعزوه إلى الاختلافات فى النظم الاقتصادية، ومع ذلك فالدول الغنية فى أوروبا الشرقية (ألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا) أستبعدت من تلك المقارنة؛ إضافة لذلك فهناك اختلاف كبير فى التناول فى كتاب ١٩٧٨؛ مما ميَّزَه عن العمل السابق. وبدلاً من مقارنة الدول ذات المستويات المتماثلة فى التنمية، أو أنه استخدم نصيب القوة العاملة فى الزراعة؛ فقد قام بالتعديل فى ضوء هذه الحقيقة لمستوى التنمية مستخدمًا رأس المال للعامل worker؛ ولأن تراكم رأس المال كان سريعًا جداً فى الاتحاد السوفيتى (إسترلى – فيشر ١٩٩٤)؛ ولأن سوء تخصيص رأس المال؛ كان الخاصية الأكثر بروزًا للاقتصاديات من النوع السوفيتي؛ فإن استخدام هذا المقياس من المحتمل أن يؤدى إلى مغالاة فى تقدير مستوى التنمية فى اقتصاديات تلك الدول؛ فى ذلك الوقت مقارنة بالدول الغربية؛ ومن المعروف جيدًا أن الاستثمارات الضخمة السوفيتية فى الزراعة لم يكن لها مردود (وكان أحد أسباب هذا الفشل كما يقترحه المؤلف، هو الابتزاز التاريخى بديلاً عن تنمية روابط الثقة مع الفلاحين السوفيت).

مركبة أنشأها مكتب الأبحاث الاقتصادية لوكالة المخابرات الأمريكية. وكان متوسط المعدل السنوى للنمو فى خلال تلك الفترة ٧,٤%، والذى أختتم قوله بأنه "من أكثرها احترامًا وفقًا للمعايير العالمية، (ص ٨١). وقد تُوصِّل إلى نتيجة متشابهة لنمو إنتاجية العامل فى الصناعة.

لذا ففى أواخر السبعينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضى، لم يظهر الاتحاد السوفيتى – على الإطلاق – بأنه مثل طنين الوحش الهائل، والذى بدا أنه وصل إليه بحلول أواخر الثمانينيات. وفى الحقيقة فقد اقترح أ. هويت (١٩٨٨) أن " النظام الاقتصادى السوفيتى يعمل جيدًا بطريقة معقولة وفقًا للمعايير العالمية، وقد حقق ذلك على مدى نصف قرن "(ص ١٥٨) ومن – قبل بالطبع – كان الخوف واضحًا من الإنجازات التى حققها الاتحاد السوفيتي، وقد وصف بارنجتون مور (١٩٥٠) النظام السوفيتى أنه "سلاح تنظيمي" كما وصفه جروسمان (١٩٦٦)، بأنه "اتحاد بين أيديولوجية سلطوية خاصة ومنطق التصنيع المتعجل" (ص ٢٢٨). ويقتبس روتلاند (١٩٨٥) وصف ج. فيشر (١٩٤٧) للحزب الشيوعى بأنه "الآلة الأكثر كفاءة التى صُمِّمت لحكم الناس"(روتلاند ص١٧٤). ودرس واحد من كل هذا – كما لو كان القارئ يحتاج لأى تذكير – هو أن الإحصائيات يجب تناولها بحرص خاصة الإحصائيات التى تنبثق من الدكتاتوريات. وإذا لم يُتَعَلَّم هذا الدرس فهذا يوضِّح –أيضًا– حقيقة أن المراقبين المعاصرين يتعاملون مع أرقام النمو الصينى بنفس الطريقة، مثل الأرقام التى يحصلون عليها من مصادر أخرى يمكن الاعتماد عليها(*).

وبالطبع، فإن المراجعة الجيدة للإحصائيات عن أداء الاقتصاد السوفيتي، تُجْرَى الآن على أساس الشواهد الجديدة المنبثقة من الجمهوريات

(*) يقترح التحليل الدقيق لـ (ألوين يانج ١٩٩٦) أن معدلات النمو الصينية كانت تتسم بالمغالاة.

الديمقراطية للاتحاد السوفيتي السابق (الشواهد التي ناقشها إسترلي – فيشر (١٩٩٤)؛ ولكن رغم من أن الشواهد الجديدة ستخفض بدون شك من تقديرات النمو؛ فمن المشكوك فيه، أن يُرْفَض تقدم النظام حتى الستينيات على الأقل(*).

إضافة إلى ذلك، يوجد درسان إيجابيان يظهران من هذه الدراسة: أولهما هو العرض المقبول بدرجة كبيرة بأن النمو فى الاتحاد السوفيتى كان غريبًا؛ لأنه كان تقريبًا نموًا شاملاً (كان يبرَّر ذلك كلية بالنمو في– تراكم رأس المال بصفة رئيسة). تقترح هذه الحقيقة أنه كان هناك قليل أو لم يكن هناك تقدم تكنولوجى فى هذا النظام. لذا طبقًا لما ذكره أُوفر (١٩٨٧)،" خلال الفترة بأكملها أو أكثر بمرور الوقت – أن النمو السوفيتى كان يتولد بارتفاعات عالية من المدخلات.... وتراجع فى النمو لكل إنتاجية المدخلات.... وفى خلال الفترة ١٩٢٨ –١٩٨٥ بأكملها نمت المدخلات بنسبة ٣,٢ % وأسهمت ب ٧٦% من النمو فى إجمالى الناتج القومى GNP؛ بينما نمت إنتاجية العوامل بنسبة ١,١% سنويًا، ممثلة ل ٢٤ % من النمو الإجمالى " (ص ١٧٨٢) وقد قدَّر ج. باول (١٩٨٦) فى دراسته المبكرة أن متوسط تراكم رأس المال فى الاتحاد السوفيتى كان بنسبة ١٦,٥ % سنويًا لمدة ٣٨ عام، واستنتج أنه قد "تحقق أكثر من نصف أو ربما ثلاثة أرباع النمو السوفيتي المحقق بعمليات آلية قاسية باستبعاد مؤن متزايدة من الموارد الإنتاجية من الاقتصاد" (ص٢٣).

(*) الإحصاءات المقدمة من الاتحاد السوفيتى أو المخابرات المركزية الأمريكية، هى تقديرات لَيْسَت لمعدلات النمو؛ ولكن لمستويات الدخل القومى؛ لذا فلا يكفى رفض هذه الإحصاءات ببساطة كمنتجات متحيزة لعقلية الحرب الباردة (على الجانبين)، والتحيز إلى أعلى المستمر فى الأرقام لا يغير من تقديرات معدل النمو؛ فالتحيز سيكون متزايدًا كل عام للقيام بذلك. هذه النقطة طرحها وليام نوردهاوس (١٩٩٠).

تبين هذه الأرقام اختلافًا منتظمًا بين نموذج النمو فى الاتحاد السوفيتى القائم كلية على نمو مُدْخَلان العوامل، والنمو فى الولايات المتحدة الأمريكية والبلاد الديمقراطية الغربية الأخرى التى يكون فيها معظم النمو نتيجة للنمو فى إنتاجية العوامل والذى يعزى إلى التقدم التكنولوجي. ومع ذلك يقدم لنا الوين يانج (١٩٩٢، ١٩٩٥) وآخرون (كروجمان ١٩٩٤) مراجع إضافية لهذا العمل. ويقدمون شواهد تدعو للدهشة تسجل نمطًا فى النمو فى البلاد الصناعية الجديدة فى شرق آسيا (NIC)، والذى يشبه النمو فى الاتحاد السوفيتى السابق. هذا النمو غير العادى فى هذه البلاد يرجع أيضًا إلى مقدرتهم على تعبئة الموارد من أجل تراكم رأس المال، وإعادة تخصيص المدخلات من استخدامات أقل إنتاجية إلى استخدامات أكثر إنتاجية. وبمجرد انتهاء مصادر النمو تلك؛ فإن معدلات النمو لإجمالى عوامل الإنتاجية فى تلك البلاد، تبدو فى التحليل على أنها "عادية" تمامًا – ومعنى ذلك أن وضعها جيد فى نطاق ما مرت بهِ خبرات دول غربية أخرى.

والنقطة الثانية عن النمو السوفيتى – والتى يبذو اتفاق جميع المحللين عليها – هو أن النمو تراجع مع مرور الوقت. ويبين أوفر (١٩٨٧) تراجع معدلات النمو السوفيتى من ٤,٧% خلال الفترة ١٩٥٠ \ ١٩٨٠، إلى ٤,٢% فى الفترة ١٩٦٠ \ ١٩٨٠، وإلى ٣,١% فى الفترة ١٩٧٠ \ ١٩٨٠. وذلك مقارنةً مع الولايات المتحدة الأمريكية التى حققت نموًا بنسبة ٣,٣% فى الفترة ١٩٥٠ \ ١٩٨٠، و ٣% فى الفترة ١٩٧٠ \ ١٩٨٠ (ص ١٧٨٠).

وقد استمر النمو السوفيتى فى التراجع، وقد بدا للكثيرين متوقفًا إلى حد كبير فى أواخر الثمانينيات. ووفقًا لما ذكره أُوفر؛ فإن الإسهام النسبى لمدخلات الإنتاج فى النمو إلى ٨٠% فى فترة ما بعد الحرب، وأصبح المكون الوحيد لهذا النمو من عام ١٩٧٠ وما بعد ذلك، عندما صارت الإنتاجية راكدة كلية أو حتى تراجعت، وقد حاول استرلى – فيشر (١٩٩٤) توضيح هذا التراجع. والقِصة العامة التى يدلون بها، هى إحدى قصص

حدود النمو المكثف التى تفاقمت فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية والذى تثيره المرونة المنخفضة للإحلال بين رأس المال والعمالة. والسؤال الرئيسى الذى يتبقى فى هذا الإطار، هو عما إذا كان النمو السالب للإنتاجية الكلية للعوامل أم الهبوط فى العائد على رأس المال، الذى يفسر الهبوط المأساوى فى الأداء بعد عام ١٩٧٠. ولكن هناك سؤال أساسى بدرجة أكبر رسوخًا وهو: ما سمة عملية النمو فى الاتحاد السوفيتى التى حدَّت من هذا النمو المكثف؟ يرى استرلى وفيشر (١٩٩٤) أن ذلك يرجع إلى الحقيقة بأن السوفيت قد راكموا محورًا ضيقًا (وليس عريضًا) من السلع الرأسمالية – فمثلاً: كانت لا توجد مهارات تسويقية أو روح ريادية ولا توزيع أو معلومات. أو رأس مال مادى كثيف من المعلومات ويوضح أوفر أن أحد أسباب المرونة المنخفضة، هى أن الأبحاث والتنمية فى مثل هذه المجتمعات لا تعمل بطريقة ملائمة لتجعل رأس المال بديلا أفضل للعمالة.

والمشكلة العامة مع مثل هذه المناهج المتنوعة، هى أنها لا تقدم كثيرًا من التفسير أما منهج مقاربة حساب النمو فيفيد فى عزل مصادر النمو أو التراجع. والقصة العامة التى تخبرنا بنمط النمو فى الاتحاد السوفيتى والمجتمعات السلطوية الأخرى (التى تقوم على النمو المكثف للمدخلات، أكثر مما تقوم على التقدم التكنولوجي) هى أحد الإسهامات الهامة فى هذا الصدد؛ ولكنه إسهام ومحدود. ورغم أن كثيرًا من المدخلات لعملية النمو غير قابلة للقياس بطبيعتها فإن كثيرًا من "المدخلات" لعملية النمو، الأكثر أهمية، مثل: نمط اتخاذ القرار السياسي، وطبيعة حقوق الملكية وتطورها، والتغير فى البنية التنظيمي، يصعب تقديرها كميًا، كما أنها لا تظهر فى إطار حسابات النمو فقط؛ بل تدفن مع التقدم التكنولوجى فى "البواقى" "Residual"(*).

(*) "الباقى" مصطلح إحصائى لمتغيرات غير معروفة فى أى دالة إنتاجية أو غيرها؛ لا يعرف مردودها. (المترجم)

وإذا ما تحولنا إلى المقاربات المتعددة للاقتصاد الذى تم عُرِضَ فى الباب السادس، نجد أن النموذج الموجَّه (بالأوامر)، يمكن بسهولة أن يفسر الانهيار الكامل للاتحاد السوفيتي. وبالنظر إليه حرفيًا؛ فإن نموذج الأوامر يعنى أن الاتحاد السوفيتى كان عليه أن ينهار مبكرًا عن ذلك ! بمعنى: أنه لم يستطع أن يشرح نمطًا أعلى من متوسط النمو الذى استمر من العشرينيات وحتى الخمسينيات من القرن الماضى. وتفسر مشكلات شبيهة بذلك منهج اقتصاد "الظل" كشرح عام لأعمال النظام. والنموذج الكليبتوقراطى (اقتصاد النهب والسرقة) أكثر دقة فى الإشارة إلى التأثير الهائل لعملية إعادة توزيع الدخل فى الاقتصاديات الشيوعية؛ ومع ذلك فعملية إعادة التأهيل والتوزيع كانت تبدو على أنها عملية واسعة، والتى لم يتعرض لها النموذج الكليبتوقراطي. ومن ناحية أخرى إذا ما تأملنا هذا النموذج؛ فإن الكليبتوقراطيين - كانوا حقًا ببساطة - هم الحاكم وأعوانه (صفوة الحزب)، فما الذى جعل النظام السوفيتى يبقى مدة أطول من النظم الكليبتوقراطية الأخرى؟ ماذا كان مصدر وجاهة أيديولوجيتها غير المشكوك فيها؟ وبعد الثورة لماذا عادت الأحزاب الشيوعية (بعد إصلاحها) إلى السلطة فى كل مكان فى أوروبا الشرقية؟ هل أصلح أعضاؤها الكليبتوقراطية؟ وإذا كان الأمر كذلك؟ كيف يُصلّح الكليبتوقراطيين؟ وكيف يفعلون ذلك بمثل هذه المصداقية التى اختار السابقون ضحاياها، أن يصوتوا من أجلها ومن أجل أحزابهم فى انتخابات حرة بدرجة معقولة؟ ولماذا أصبح هؤلاء الذين من المفترض أنهم أكبر ضحاياهم (الجيل القديم) أن يكونوا هم أقوى مؤيديهم؟

لذا تبدو كل من هذه التوضيحات معيبة كتعليل عام لأسلوب عمل الاقتصاديات الشيوعية. ومع ذلك فإن كلاً منها يحتوى على نظرة ثاقبة مهمة.

ويمكن لنظرية جيدة جديدة أن تدمجها جميعا معًا، وتشرح كل حقائق النظام الذى نُوقِشَ فى هذا الفصل أيضًا. ويدنو المؤلف فى الفصل الثانى والثالث من هذه الأمور، بنموذج يفترض واجهة ومركزالنظر، وأن هناك منطقا ما للاقتصاديات الشيوعية، وهو منطق شبيه بمنطق المؤسسات البيروقراطية. وأن الغرض من الإلغاء النقدى لاستعمال نظم الإنتاج هو لإمكانية تسييس الاقتصاد. وبالتحكم السياسى فى الاقتصاد يصبح النظام يشبه أى نظام بيروقراطى لا يجرى أساسًا بالتوجه بالأوامر؛ ولكن من خلال المقايضة. والفرق بين هذا النظام واقتصاد السوق الحر هو أن التبادلات فى الشيوعية يساندها الولاء للحزب، بدلاً من القانون القائم على أساس حقوق الملكية والنقود؛ ومع ذلك فقد كان النظام يحتوى على عيوب مركزية مزّقته كلية على أى حال، وهى الميل إلى علاقات ولاء من نوع خاطئ أو غير منتج وهو ما أعاق النظام وأضعف التحكم من القمة. ويشرح الفصل الثانى طريقة عمل النظام فى كل من مراحله المنتجة وغير المنتجة. و يوضح الفصل الثالث: كيف يمكن لكل من هذه المراحل أن تتولد من نموذج واحد للنظام الشيوعي.

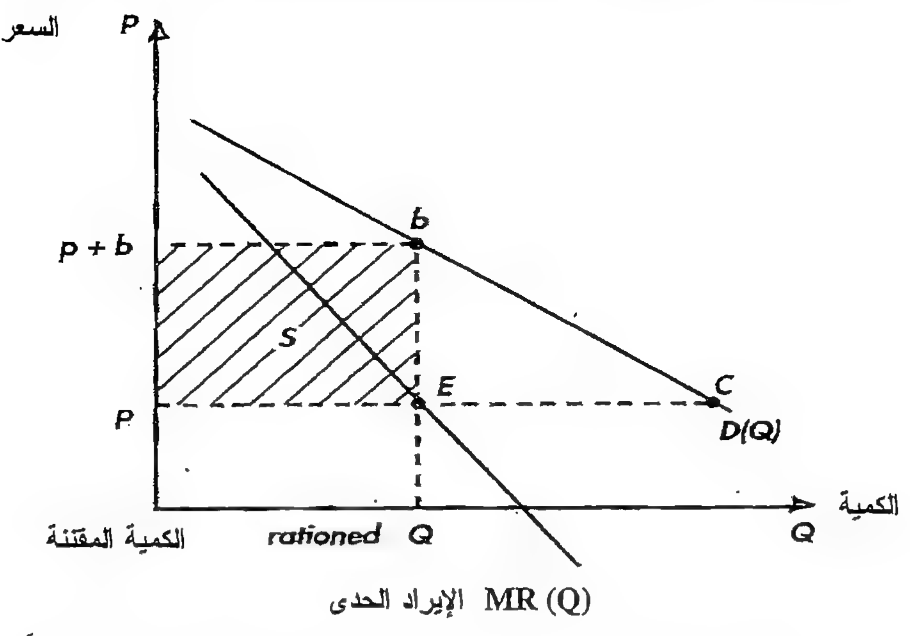
٢- الريع وحالات النقصان والرشاوى

فى الباب السادس اقترح المؤلف تفسيرًا بسيطًا لحالات النقصان، والريع فى الاتحاد السوفيتى السابق – وعلى وجه الخصوص تلك التى كانت أداة ممتازة لبناء الولاء للحزب. ومن خلال خلق حالات النقصان أوجد الحزب اختلافًا بين قيمة السلع والخدمات والوظائف والشقق وهكذا (التى كَانَتْ تُوَزَّع) وبين الثمن الرسمى الذى كان يُدفَع لمثل تلك السلع والخدمات؛

ولأن الطلب على هذه السلع والخدمات كان يفوق المعروض منها، استطاع الحزب أن يستخرج سعرًا سياسيًا علاوة على السعر النقدى لها. وكانت إحدى الطرق هى توزيعها المقنن للسلع والخدمات مقابل الاستثمار فى الولاء بين المتلقين لها. وهو النظام الذى وصفناه فى نموذجنا الأساسى للاقتصاديات الأوتوقراطية الموضحة فى الباب السادس. وكما ذكر فى هذا الباب وَصُوِّر فى الشكل (٦-١) أو الشكل (٨-٥ عن نظام الفصل العنصري)؛ فإن حالات النقصان وتحديد حصص الوظائف فى سوق العمل كانت تضمن علاوة يمكن استخدامها لردع الغش، وكان الغش يشمل التهريب، وقصور الانضباط، وعدم الولاء، والسُكْر البيِّن Drunkenness أو أى شكل من أشكال السلوك التى لا يوافق عليها الحزب. وسمات أخرى للنظام السوفيتي، مثل: المهام والحملات الانتخابية (قام بتحليلها فريرو ١٩٩٤)، و التى كانت تخدم وظيفة "تصفية" المتقدمين. فهؤلاء الذين عرضوا أكثر الولاء – مثلاً – من خلال جهود إنتاجية – كان لهم الحق فى الحصول على مكافأة. وهذه المكافأة كانت موازية لمكافآت السوق التى تم حُلِّلَتْ فى نماذج السمعة التى نوقشت فى البابين الثانى والثالث؛ فهى تُثبت الولاء بجعل القيمة الحالية لاستمرار المكافأة أكبر من المكاسب المحتملة من غش الحزب.

كما يمكن استخدام النموذج نفسه فى شرح أوجه النقص فى السلع الاستهلاكية، كما يُرى فى الشكل (٩-١)؛ ولأن السلعة Q فى هذا الشكل، والتى يُقَنَّن توزيعها تتجاوز قيمتها الحدية(P+b) سعرها الرسمى (P). فهؤلاء الذين يحصلون على السلع بسعرها الرسمى يكسبون عطايا (ريعًا) تساوى المساحة المظللة S. وبخلق أوجه النقصان تلك، ثم بعد ذلك توزيع السلع مقابل الولاء للنظام، وكانت الحكومة تخلق رافعة اقتصادية قوية يمكن استخدامها لفرض الالتزام بأهدافها.

(شكل ٩ – ١) العطايا (الريع) وأوجه النقصان فى الصناعة السوفيتية



الإيراد الحدى MR (Q)

إنَّ هذا النموذج يشرح كيف يمكن للأوتوقراطى أن يخلق تقنينًا للنقصان فى الوظائف والسلع والخدمات. وهناك تفسير آخر لحالات النقصان، وضعه أندريا شليفر – روبرت فيشنى (١٩٩٢)، يفسر حالات النقصان، كعرض لظاهرة مضادة – وهى القصور فى السيطرة المركزية. وفى نموذجهم، يخلق مديرو المؤسسات حالات النقصان للحصول على الرشاوى من المستهلكين، ويفترض الباحثان: أن البيروقراطيين فى الوزارة التى تقوم بالإشراف يتواطئون مع المديرين المحليين لتحقيق أقصى قدر لمكاسبهم على حساب كلا من: المستهلكين، وخزانة الدولة (ص ٢٣٩). ووفقًا لافتراضاتنا؛ فإن هذا الافتراض يتساوى مع فكرة أن آليات الحكومة للسيطرة على الموظفين فى الوزارات المشرفة ومديرى المنشآت، قد توقفت. وبما أنهم لا يخضعون لأى قيود رئاسية، فيمكن للوزارات والمؤسسات أن تبحث عن هدف آخر؛ لذا فإن هذا النموذج يوضح سلطة النظام للتأثير

فى عمل الأسواق، ويصور هنا سلطة البيروقراطية بدلاً من سلطة الدكتاتور. ويمدنا النموذج بطريقة مفيدة؛ لكى نفكر فى المؤسسة السوفيتية فى نهاية مرحلة اضمحلالها عندما فقد الجهاز السياسى – بدرجة كبيرة – سلطته على البيروقراطية. ويشرح باقى هذا الفصل نموذج شليفر – فيشنى، ويبين الفصل الثالث كيف أن هاتين النظريتين البديلتين للنظام السوفيتى يمكن دمجهما فى نموذج واحد.

وفى نموذج شليفر– فيشنى تتقرر أسعار السلع مركزيًا؛ ولذلك فإن مديرى المنشآت والمشرفين بالوزارة المتواطئين لا يسيطرون على السعر الرسمى الذى يمكن أن تباع به هذه السلع؛ إلا أنهم يتمكنون–على أى حال– مِنْ السيطرة على الكمية المباعة عند هذا الثمن. فى الشكل (٩–١) (الذى استخلص من نموذج شليفر – فيشني، ١٩٩٢ شكل ٣، ص ٢٤٣)؛ فإن السعر الرسمى يعطى له الرمز p، وقيمة السلع للمستهلكين تُعطَى عن طريق المنحنى D(Q)، والذى يكافئ منحنى الطلب العادي. ويفترض شليفر – فيشنى أن الصناعة تعمل كمحتكر؛ لذا فإن MR(Q) هو منحنى العائد الحدى للمحتكر (أى الموظفين الرسميين ومديرى المنشأة الحكومية المتواطئين الذين يعملون ككيان واحد). والطبيعة الشاذة للمنشأة الحكومية وفقًا لهذه الظروف هى منحنى التكلفة؛ ولكى نفهم النقطة الأساسية للمنشأة الحكومية، يفترض المؤلف أن المنشأة عليها قيد هش للموازنة، فهى – بالفعل – لا تحتاج إلى أن تقلق فيما يتعلق بتكلفة مداخلاتها التى تقوم الدولة بدفعها، ولا تهتم أيضًا بأرباحها؛ لأن كل الأرباح تحول إلى الدولة، وكل الخسائر تُعوِّضها الدولة. ووفقًا لهذه الافتراضات، من وجهة نظر مدير المنشأة الذى يريد تحقيق أكبر قدر من مكاسبه الشخصية؛ فإن تكاليف المنشأة هى – فى الحقيقة – إيرادات رسمية! لماذا؟ لأنه إذا ما تقاضت المؤسسة رشوة، والتى هى الفرق بين قيمة السلعة للمستهلكين وسعرها الرسمى { D (Q) – p }، فإن إجمالى مبلغ الرشاوى المحصلة فى المساحة S (للفائض)، والسعر

الإجمالى للسلعة يتساوى مع سعرها الرسمى مضافًا إليه قيمة الرشوة (p+b). والعائق فى تحصيل مزيد من الرشاوى، بصرف النظر عن قيد منحنى الطلب D(Q)، هو بالتالى سعر المنشأة P. ولهذا السبب فمهما تتلقى المنشآت من إيرادات رسمية (PQ) فهى ملك للدولة؛ وليست للمسئولين فى المنشأة – وهى بالتالى "تكلفة" لمديرى المنشأة؛ لأنها تقلل من المقدار الإجمالى للرشاوى التى يمكن تحصيلها؛ لذا فإن إجمالى تكاليف المنشأة هى إجمالى إيراداتها، وبهذا فإن التكلفة الحدية لإنتاج المنشأة هى P، وهو السعر الرسمى لإنتاجها؛ لذلك تُعوِّض المنشأة أرباحها (الرشاوى التى تحصل عليها) بجعل الإيراد الحدى يتساوى مع التكلفة الحدية (أو P)، كما تعرضه النقطة E فى الشكل (٩–١).

هناك حالة خاصة لهذا النموذج، وهى التى تكون فيها للمنشأة حرية تحديد أسعارها وأيضًا مستوى إنتاجها. وفى هذه الحالة ستضع الشركة سعرًا (يساوى صفرًا)، وسوف يتحقق ببساطة أقصى قدر من الإيراد لإنتاجها. (حيث الإيراد الحدى يساوى صفرًا)، وسيتوسع الإنتاج إلى النقطة التى يقطع فيها منحنى الإيراد الحدى المحور الأفقي، والتى يكون عندها سعر الرشوة هو القيمة الإجمالية ل D(Q) أعلى هذه النقطة.

هذا النموذج ليس مجرد نظرية للمنشأة السوفيتية؛ إذ يمكن تطبيقه – أيضًا– على أى مدير لمنشأة عامة، وبالفعل على مديرى المنشآت الخاصة أيضًا. ويكون النموذج ملائمًا لسلوكهم إذا:

١– كان للمديرين الأفراد بعض الحرية فى تحديد كمية إنتاج المنشأة.

٢– كانت عند الحدية – تعنى الرشاوى – كثيرًا لهؤلاء المديرين أكثر مما تعنيه بالنسبة للإيرادات الرسمية للمنشأة.

٣– كانت الرقابة هشة لدرجة أنهم يستطيعون تفاديها، والحصول على الرشاوى.

وتشير هذه الشروط الثلاثة إلى أنه حتى بالنسبة لمدير المنشأة الخاصة، وهى المنشأة التى لا يديرها مالكها بنسبة مائة فى المائة، يمكن إغراؤه بأن يخلق نوعًا من النقصان فى السلع للحصول على رشاوى. وفى الحقيقة؛ إذا كانت درجة المراقبة لمديرى المنشآت الخاصة أقل من الرقابة على مديرى المؤسسات العامة، فيبدو من المحتمل بدرجة أكبر أن ينخرطوا فى الحصول على الرشاوى، "مع بقاء العوامل الأخرى على ما هى عليه"؛ إلا أنه بالنسبة للمنشاة الخاصة، تكون تكلفة إضافية للحصول على الرشوة، وتلك التكلفة هى التأثير المحتمل لهذا العمل على إفلاس الشركة. هذه التكلفة من الواضح أنها أصغر إذا كانت قيود الموازنة "أكثر هشاشة". وتكون قيود الموازنة أكثر هشاشة فى المنشآت الاشتراكية، وأكثر شدة فى المنشآت الخاصة تمامًا؛ لذا فهذا الشرط الرابع – حالة كون قيود الموازنة هشة – يتضمن أن هذا النموذج ينطبق أكثر على المنشآت الاشتراكية، منه على المنشآت العامة، وينطبق على المنشآت العامة أكثر منه على المنشآت الخاصة.

إحدى الطرق لتوسيع هذه النظرية هو تطبيقها على نظرية التنظيم regulation، ويقوم المؤلف بعرض هذا الاحتمال هنا، بافتراض أن منظمى المنشآت يهتمون أيضًا بالحصول على الرشاوى، وهم قادرون على ذلك فى حالات انتشار الفساد التى وصفها شليفر –فيشنى (التواطؤ التام بين المدير ومن يشرف عليه). والفرق أن واضعى اللوائح يمكنهم تحصيل هذه الرشاوى بمنح "الاستثناءات" من اللوائح، وليس بإنتاج كثير منها. وبالمنطق نفسه، يقترح أن منتجى السلع والخدمات سيخلقون حالات النقصان فى السلع لجمع الرشاوى، وذلك يتضمن أن واضعى اللوائح سينتجون " فوائضها" – ويعنى بهذا "المغالاة فى اللوائح". والسبب ببساطة أنه كلما زادت كمية اللوائح، زادت قيمة الرشوة التى يمكن استخراجها مقابل بالاستثناء منها.

تلخيصًا لذلك؛ فإن هذا القسم قد تناول نموذجين بديلين لحالات نقصان السلع والخدمات؛ ففى النموذج الأول خلقت الحكومة النقصان فى الوظائف والسلع، وقامت بتوزيعها مقابل الولاء السياسي. وفى النموذج الثانى خلق مديرو المنشآت حالات النقصان للحصول على الرشاوى. ويصورِّ كلا النموذجين سلطة الحكومات الأوتقراطية فى تأثيرها على آلية عمل الاقتصاد؛ ففى **النموذج الأول** تصرفوا بهذه الطريقة لتعزيز أهداف القيادة السياسية، وفى **النموذج الثانى** لتعزيز أهداف البيروقراطية. ويستخدم الفصل الثالث نظرية البيروقراطية لتحديد أى من هذه النتائج تحدث.

٣- النظام السوفيتى كنظام بيروقراطى

٣- أ: مدخل عام

إن السمة المميزة للنظام السوفيتى (مقارنةً بمجتمعات شمولية أخرى) هو أن الإنتاج فيه كان يُنَظَّم من خلال جهاز بيروقراطى واحد وكان تنظيمه إلى حد كبير يخضع للأيديولوجية الشيوعية، التى أملت إلغاء الملكية الخاصة، وبدون وجود الرأسماليين ووكلائهم لإدارة هذه المنشآت، وكان يجب إنشاء منشأة أخرى للقيام بهذا العمل. وكان الحل الذى تم اختياره، هو نظام التخطيط المركزي، والذى يعنى من ناحية الممارسة، الإدارة بواسطة جهاز بيروقراطى عملاق تحت سيطرة الحزب. ويخمن جسكوف – شمالانس – تسوكانوفا (١٩٩٤) أن أصل النظام كان يوجد أيضًا فى مفهوم الهيكل المثالى لنظام الإنتاج الذى كان متبعًا فى مصانع فورد الأمريكية فى أوائل العشرينيات فى القرن الماضي، وأهم متطلبات النمو والكفاءة فى ذلك الوقت كانت اقتصاديات الحجم والتخصص، ووفقًا لذلك؛ كانت المؤسسة الصناعية فى الاتحاد السوفيتى تتبع مبدأ "الضخامة" لتستفيد من هذا المفهوم. وبالطريقة نفسها، كانت المؤسسات فى الاتحاد السوفيتى غير عادية؛ لأنها كانت احتكارية – ومرة أخرى، مفترضين أن هذه الفكرة كانت هى الطريقة الأكثر كفاءة لتنظيم الإنتاج.

يتبع ذلك أن إحدى الطرق لتفهُّم كيف كان يعمل النظام السوفيتي، هو استخدام نظرية البيروقراطية؛ ولكن يوجد كثير من النماذج للبيروقراطيـــة. ويوجد فى النظرية الاقتصادية أحد الأمثلة لذلك، وهو نموذج ويليام نيسكانان (١٩٧١)، الذى يركز على الحافز للبيروقراطيين لتحقيق أقصى قدر من حجم الموازنة تحت سيطرتهم؛ ومع ذلك فمن الأفضل النظر إلى هذا الوضع على أنه حالة خاصة. وكما نُوقِشَ مناقشته فى أماكن أخرى(*)؛ ففى علم الاجتماع ونظرية المنظمات يوضع التركيز-غالبًا- علـــى أهميـــة البنيـــة الرســمية للبيروقراطية متمشية مع الخطوط الكلاسيكية التى ابتكرها ماكس ڤيبـــر(**). وفى الحقيقة فإن نموذج الأوامر الذى استخدمه الاقتصاديون بتوسع هو أحـــد المتغيرات من نموذج ڤيبرى للبيروقراطية. وقد يمكن تصوير طغيان فكـــر فيبر بحقيقة أن المؤرخ الغربى البارز للحزب الشيوعى الـــسوفيتي – وهـــو ليونارد شابيرو- وجد أنه من الضرورى رفض النموذج البيروقراطى كمـــا هو مطبق على الاتحاد السوفيتي، على أساس أن النظام كان وبطريقة جليـــة غير بيروقراطى بالمعنى الذى عناه ڤيبر. وقد صرح شابيرو (١٩٧١) : إنه بدلاً من الموظفين ذوى الحقوق والواجبات المفروضة والمعروفة فى التسلسل الوظيفى الهرمى تعتمد السلطة على المحاباة، بدلاً من التنـــافس والكفـــاءة، وبذلك أصبحت المؤهلات الأساسية للوظيفة هى الولاء. ولم تغب أبدًا هـــذه السمة المميزة فى أى مرحلة من مراحل تاريخ الاتحاد السوفيتى – عن آلية الحزب" (ص ٦٢٣).

ومع ذلك؛ فقد ناقش المؤلف فى كثير من الأعمـــال الأخـــرى (مثـــل بريتون – وينتروب ١٩٨٢، وماكى – وينتروب ١٩٩٣، وينتروب، ١٩٨٢ ١٩٩٧، وينتروب – بريتون، ١٩٨٦)، قلـــيلاً مـــن البيروقراطيـــات التـــى

(*) للاطلاع على تفاصيل أكثر ومقاربات اقتصادية أخرى للسلوك البيروقراطي، انظـــر المسح الذى قام به المؤلف (١٩٩٧) للنماذج الاقتصادية للبيروقراطية.

(**) نظرية المنظمة والنماذج السسيولوجية للبيروقراطية، نوقشت فى وينتروب (١٩٨٢).

تتصرف بنفس الطريقة التى ينادى بها نموذج ڤيبر. والشركات الخاصة والشركات الحكومية والأحزاب السياسية والاتحادات والحكومات - كلها بيروقراطيات يمكن فهمها أفضل باستخدام مفهوم التبادل والمنافسة، بدلاً من استخدام نموذج الأوامر. ومثل الأشكال الأخرى من المبادلة غير السوقية؛ فإن التبادل البيروقراطى لا يقوم على أساس حقوق ملكية مفروضة بالقانون؛ ولكنه يقوم على أساس شبكات العمل أو الولاء؛ لذلك فالملاحظة بأن النظام السوفيتى اعتمد على الولاء أكثر من اعتماده على قواعد ڤيبر الصارمة لا تعنى أنه ليس بيروقراطيًا؛ ولكن على النقيض من ذلك. وقليل من البيروقراطيات تعمل بالأوامر أو القواعد الصارمة، ويبين الفصل (٩ - ٣ - ب) التالى أسباب ذلك.

٣ - ب: شبكات العمل

إن أهمية التبادل فى النظم البيروقراطية، تُشتَق من الحقيقة بأن القواعد واللوائح التى تتحدد بطريقة رسمية أو تعاقدية هى أصلاً صارمة، لدرجة أن البيروقراطيات التى تعمل وفقًا لهياكلها الرسمية، لن تتسم بالكفاءة إلى حد بعيد. وستغرق أهداف الرؤساء فى الإجراءات الروتينية، (نقص السيطرة)، وسيكون هناك فقدان فى السيطرة والسلطة، وزيادة فى العبء الإداري، وعدم المرونة وهكذا. ولأن القواعد الرسمية والسلطة محدودة؛ يوجد - دائمًا- عدَّة طرق التى يمكن بها تحفيز التابعين لأداء مهامهم تجاه الرؤساء بكفاءة أعظم (لعلمهم أنهم سيكافأون من أجل ذلك)؛ وبالتالى فالتابعيون (S) يمكن أن يبذلوا جهودًا إضافية - وأن يقدموا معلومات أكثر دقة وابتكارات أكثر لإنجاز العمل وهكذا. والرئيس S ورئيس التابعين B (أى رئيس العمل)، لديه كثير يمكن أن يقدمه مقابل ذلك - مثل ترقية أسرع، وحوافز أكبر، وموازنة أكبر، وميزات السفر وهكذا. إن مثل هذه المقايضة بين B، S (الرئيس والتابع) قد تزيد من إنتاجية الشركة، وفى تلك الحالة؛ فهى مبادلة "كفء". وبدلاً من ذلك فقد يحاول التابعون التواطؤ للحصول على موارد بالتحايل (تشويه

المعلومات)، والخداع (التلاعب مثلاً بجدول الأعمال)، والتخريب أو من خلال أعمال جماعية، مثل: الاضطرابات والتباطؤ فى العمل. وقد درس نيسكانين (١٩٧١) هذه النوعية من السلوك، وفى نماذج أخرى كالتركيز على علم الأمراض أو عدم كفاءة السلوك التنظيمي. وفى هذه الحالات الأخيرة فمن الواضح أن الاتفاقيات والمقايضات لن تكون ذات كفاءة من وجهة نظر المؤسسة.

وسواء أكانت الاتفاقيات تتسم بالكفاءة أو غير ذلك؛ فهى ليست تعاقدات ملزمة؛ لذلك فإن أيًا من الطرفين يواجه احتمال أن يقوم الطرف الآخر بخداعه أو أن النكث بتعهداته محتمل ضمنيًا، ومن ثم كان هناك الطلب على بعض الضمانات بأن الأطراف سيُدفع لها مرة أخرى. وقد افترض ألبرت بريتون – وينتروب (١٩٨٢) أن "الثقة" أو "شبكات العمل" التنظيمية هى أصول رأسمالية تراكمت بواسطة التابعين لكل منهم مع الآخر وأيضًا عن طريق التابعين والرؤساء لملء هذه الفجوة والسماح بالتبادل. وقد اقترح أن هذه الأصول قد تتراكم بالتخلى عن الفرص البديلة للغش، ومن ثم، خلق استثمار فى العلاقات المستقبلية. وقد وصف سالمون (١٩٨٨) عملية بديلة مبنية على التخمين والتفنيد Conjectures and refutations.

والخطوة التالية هى اشتقاق صلة بين مستوى هذه الاستثمارات وإنتاجية المنشأة، وقد افترض بريتون – وينتروب (١٩٨٢، ١٩٨٦) أن صلة الثقة بين الرئيس والتابع (صلة رأسية) تميل إلى تعزيز الإنتاجية؛ بينما صلة التابع والتابع (صلة أفقية) تميل إلى إضعافها. وقد سمح هذا الافتراض بنشأة عدد من النتائج الساكنة المقارنة. وقد يكون من الصعب قياس الثقة؛ ولكن يمكن للمرء أن يشتق صلة نظرية بين جوانب متعددة "للهيكل " التنظيمى (مثلاً: مستويات دوران العمل، والمتابعة، و"الناشطين Perks" وعروض الترقى فى الوظيفة... وهكذا) والإنتاجية إذا ما أمكن عرض هذه المتغيرات للتأثير على الحوافز من أجل تراكم الثقة الرأسية والأفقية بطرق مقبولة.

فمثلاً: تؤدى الزيادة فى إمكانيات الترقى الوظيفى إلى زيادة الثقة الرأسية، وتقليل الثقة الأفقية. والزيادة فى الطلب على منتجات المنشأة تزيد من عروض الترقى داخل المنشأة؛ ومن ثم فإن النموذج يتنبأ بعلاقة إيجابية بين الطلب والإنتاجية، مع بقاء "العوامل الأخرى"على حالها. لذا يمدنا هذا النموذج بشرح بسيط للسلوك المهنى الدورى Procyclical للإنتاجية.

وقد أمدنا ماكيبى – وينتروب (١٩٩٣) بشواهد عن وجود شبكات العمل البيروقراطية وأهميتها؛ وذلك تأييدًا "لقانون باركنسون". ونعنى بهذا ملاحظة أن المكوِّن الإدارى للمؤسسة (A) يتوسع فى الوقت نفسه الذى تتقلص فيه المنشأة ذاتها وتتناقص قوة عمالتها المباشرة (L).

والقانون هو دليل بسيط عن وجود شبكات العمل الأفقية مصحوبة بافتراض أن المنشأة كبيرة بما فيه الكفاية، لدرجة أن التخفيض فى عدد الموظفين يُعْمَل وفقًا لمعايير رسمية مثل الأقدمية؛ وبالتالى عندما تتقلص المنشأة، سيطالب التابعون الذين هم فى شبكة العمل الرأسية مع رؤسائهم حمايتهم من الفصل من الخدمة. وهذه "الحماية" يمكن توفيرها -فقط- بترقيتهم إلى مناصب أعلى (مدير إشرافى administrator) والتى لا يمكن فصلهم منها؛ ولأن التابعين يطالبون بهذه الحماية، ويرغب الرؤساء فى توفيرها (لكى يحموا قيمة رأس المال لشبكات عملهم وسمعتهم فى مكافأة الولاء)؛ فإن النتيجة تكون زيادة فى (A) فى نفس الوقت الذى تتناقص فيه (L). وقد اختبر ماكيبى – وينتروب (١٩٩٣) كلا من القانون وتفسيره المذكور على مجموعتين مختلفتين من المنشآت- صناعة الصلب فى الولايات المتحدة الأمريكية، ونظام التعليم فى كندا. ووجد أن القانون يُعمل به فى كلتا الحالتين؛ ففى حالة (صناعة الصلب)، استطاعا أن يبيِّنا أن النقصان فى (L) والزيادة فى (L) كانا "معاصرين تمامًا " – وهى نتيجة منظور بريتون – وينتروب، لقانون باركنسون؛ وليس لأى منظور آخر محتمل يتعلق بتعظيم الموازنة.

وفى الاتحاد السوفيتى السابق، على سبيل المثال: سهّلت إحدى المنشآت نمو حالات الثقة بين المثقفين (النومنكلاتورا). وهو الاسم الأصلى الذى ابتكر أساسًا لوصف "قوائم" أعضاء الحزب الذين يُعتمد عليهم والملائمين تمامًا لملء الوظائف فى شتى مجالات الحياة تحت سيطرة الحزب، وموظفى الحكومة، والمديرين فى الصناعة والتجارة، والناشرين، وضباط الجيش، والقضاة، وقادة الاتحادات، ونظار المدارس... وهكذا. وقد توسَّع الاسم ليصف كل أولئك الذين تيسر لهم الوصول إلى الامتيازات الخاصة التى كانت متوفرة فى النظام السوفيتي، مثل: المستشفيات الخاصة، والمحلات الخاصة التى يمكن شراء السلع الأجنبية منها، والشقق.. وهكذا، وأصبحت مقايضات النومنكلاتورا (الطبقة المثقفة) تحابى بعضهم بعضًا إلى درجة أن هذه الجماعات شكلت زمرة مغلقة. وكثير من التبادلات بينهم يمكن أن توصف بأنها فساد وتبادلات "لا تتسم بالكفاءة".

٣ – ج: المنافسة

كان المبدأ الآخر الذى تم رُكِّزَ عليه فى نموذج بريتون – وينتروب، هو التنافس البيروقراطي، وهو الجانب الأكثر إهمالاً فى السلوك البيروقراطى فى نماذج الأوامر للبيروقراطية. وبصفة عامة فإن المنافسة فى تلك النظم تتخذ أشكالاً عديدة، فهناك منافسة بين الهيئات الحكومية من أجل الحصول على الموارد، وأيضًا منافسة بين البيروقراطيين من أجل الوظائف، ومن أجل العضوية فى شبكات العمل البيروقراطية. وكثير من أوجه هذه المنافسة يتخذ شكل المجيء بأفكار جديدة، أو مبادرات أو سياسات أو مشروعات جديدة، أو ما يسمى –أحيانًا– منافسات العمل الحر "الشومبيوترية"(*). أو الريادية Entrepreneurship.

(*) نسبة إلى الاقتصادى النمساوى – الأمريكى الشهير جوزيف شومبيتر J. Schumpeter. (المترجم)

ولكى نفهم أهمية المنافسة فى النظم البيروقراطيـــة، ســـوف يتنـــاول المؤلف تحليل شليفر – فيشنى عن الرشوة مرة أخرى. مع تذكر أنـــه فـــى نموذجهم يتواطأ مديرو المنشآت والبيروقراطيون فى الـــوزارات المختـــصة بالإشراف؛ لتحصيل أقصى قدر من الرشـــاوى. ويفتـــرض هـــذا النمـــوذج – ضمنيًا – أن المديرين والبيروقراطيين لا يتنافسون مع بعضهم بعضًا (وإلا فإن الريع الذى يحصلون عليه من خلال الرشاوى سوف يتضاءل)؛ ومع ذلك فإن هذا الافتراض يصف – بالكاد – نظام الإنتاج السوفيتي، الذى يمثل قدرًا كبيرًا من تاريخه (كما وُصِفَ فى الباب التالي) والمكان للمنافـــسة الـــشرسة بالنسبة للوظائف الإدارية المهمة، وللميزات الخاصة التى تصاحبها، بما فى ذلك الوصول إلى متاجر خاصة، ومدارس، ومستشفيات خاصـــة، وميـــزات السفر، والحق فى سيارة وسائق، ... وهكذا. كان المدير الـــسوفيتى يواجـــه منافسة من أجل وظيفته؛ ليس فقط من تابعيه، ولكن من مديرى المؤســـسات الأخرى أيضًا. يتبع ذلك أنه حتى فى الحالات التى تتعطل فيها متابعة الرقابة على المديرين، والتى يوجد فيها تواطؤ بين الوزير ومدير المشروع – كمـــا افترض شليفر – فيشنى، فهذا لا يكفى أن نقول: إن المديرين هناك قد حصلوا على عطايا على حساب الحزب. إذ إن توازن شليفر – فيشنى عن الصناعة السوفيتية الذى يتلقى فيه المديرون كل العطايا يمثل حالة خاصة، ليس فقـــط فى هاتين الحالتين؛ ولكن – أيضًا – تلك التى يكون فيها من الـــضرورى أن نُسلِّم بأن مديرى المؤسسات لم يتنافسوا مع بعضهم بعضًا؛ ولكـــن تواطئـــوا بطريقة ما، بمعنى آخر عقدوا اتفاقات مع بعضهم بعضًا مبنية على شـــبكات عمل أفقية.

٣ – د: نموذج رسمى بسيط

لكى نصف نظام الإنتاج من النوع السوفيتى رسميًا وفقًا لهذا النمـــوذج، سوف ندع (T_v) ترمز إلى شبكات العمل الرأسية أو شبكات عمـــل الحـــزب،

وتمثل (T_H) شبكات العمل الأفقية التى خفضت الإنتاجية مع أخذ كل شيء فى الاعتبار. والتواطؤ بين المديرين الذى يكمن نموذج خلف شليفر – فيشني، هو ببساطة تصور لحالة معينة من شبكات العمل الأفقية للحصول على أهداف محظورة لا يقرها الحزب (الرشاوى فى هذه الحالة). ومع افتراض –أيضًا– أنه توجد مكاسب ذات إنتاجية حدية متناقصة للثقة الرأسية، وخسائر إنتاجية حدية متزايدة للثقة الأفقية (راجع وينتروب – بريتون ١٩٨٦). ويتضمن هذا الافتراض الأخير أن المنشآت والمنظمات الأخرى لديها ميل كامن للتدهور، كما اقترح من كتَّاب متنوعين، مثل: مارشال (١٩٦١ فيما يتعلق بالمنشات)، وروبرت مايكلس (١٩٥٩ فيما يتعلق بالأحزاب السياسية – وما يسمى بالقانون الحديدى لحكم القلة (Iron Law Of Oligarchy)، وحديثًا ما نكور أولسن (١٩٨٢ فيما يتعلق بالدول القومية Nation States). والسبب فى هذا التدهور أنه كلما طال عمر المنظمة، أصبح أعضاؤها يعرف كل منهم الآخر أكثر، وبالتالى فكل من (T_v) و (T_H) يستمران فى الارتفاع (حيث (T_v) و(T_H) هى مجموع كميات الثقة الرأسية والأفقية على التوالي). وبينما يستمران فى الارتفاع تبدأ الغلة المتناقصة ل (T_v) وتزيد الخسائر من (T_H)، ويؤول الأمر فى النهاية إلى أن متحصلات التغير فى (T_H) تفوق المكاسب من (T_v).

وهذا يكمل نظرية العلاقة بين الثقة والإنتاجية. فالإنتاجية تميل إلى الارتباط إيجابيًا مع (T_v)، وسلبيًا مع (T_H)، ويميل معدل نمو الإنتاجية إلى ارتباطه بمعدل نمو هذه المتغيرات، [إيجابيًا مع (T_v) وسلبيًا مع (T_H)]؛ ولكنه سيرتبط أيضًا بمستويات هذه المتغيرات؛ لأن مستوى عاليا من (T_v) ومستوى منخفض من (T_H) يتجه نحو السماح بتراكم سريع نسبى من المدخلات التقليدية، مثل رأس المال المادى والبشري، كما يسمح بمتغيرات فنية أكثر سرعة أيضًا. فمثلاً: كلما زادت كمية (T_v) زادت رغبة الموظفين فى استيعاب التغير فى الآلات وطرق استخدامها، وكلما صغرت كمية (T_H)،

صغرت مقدرتهم على تعطيلها أو إعاقتها إذا اختاروا أن يفعلوا ذلك.

ويتبع ذلك أن معدل نمو ناتج المؤسسة سيميل إلى أن يكون فى أعلاه؛ حيث الثقة الرأسية فى قمتها، وإلى أن يكون منخفضًا كلما ارتفعت الثقة الأفقية، كما هو الحال في:

$$\Theta = \dot{Q}\ (T_V , T_H) \qquad ....(1)$$

حيث $\dot{Q}$ هو معدل نمو ناتج المنشأة و $\partial\dot{Q} / \partial T_H < 0$ و $\partial\dot{Q} / \partial T_V > 0$، ومستويات T_v، T_H، بدورها، تميل إلى الارتباط بخواص عديدة للهيكل التنظيمي، ويمكن للمنشأة أن تشجع التابعين على أن يستثمروا أكثر فى الثقة الرأسية وأقل فى الثقة الأفقية عن طريق:

١- تزويدهم بالحوافز والعلاوات وفرص الترقى السريع داخل التنظيم.

٢- الرقابة والمتابعة، إلا (النقل أو إعادة التنظيم) وعدم تشجيع الجمعيات الأفقية بين التابعين (التواطؤ)

ويتوقع المراقبون أيضًا وجود دكتاتوريات سياسية لاستخدام هذه الأدوات. إضافة إلى ذلك تمتلك الدكتاتوريات السياسية تشكيلة واسعة من أساليب العقاب للتعامل مع الجماعات الأفقية، وهى بالطبع غير مقيدة إلى حد كبير فى استخدامها. وأخيرًا، تدمير الفرص البديلة للتقدم فى التنظيمات المنافسة، والتي هى من خصائص دويلات الحزب الواحد. ومن الواضح أنها سلاح قوى يشجع التابعين على تحسين عملهم فى وظائفهم بالاستثمار فى الولاء للنظام(*).

وتطبيق نظرية الإنتاج البيروقراطى على الاتحاد السوفيتى السابق يتسم بأنه صريح ومباشر؛ فإذا كانت T_v مرتفعة، T_H منخفضة؛ فإن التبادلات

(*) لمناقشة أكبر لهذا النموذج من البيروقراطية، وتوسعات أكثر مع بعض الأمثلة، وللاطلاع على مداخل بديلة للنموذج البيروقراطى انظر وينتروب (١٩٩٧).

داخل المؤسسة والوزارة تتبنى أساسًا على الثقة الرأسية (أو الولاء للحزب)، ويميل النظام إلى العمل بكفاءة نسبيًا، وسيكون معدل نموه مرتفع نسبيًا، "مع بقاء العوامل الأخرى على ماهى عليه". وإذا كانت T_H مرتفعة؛ فإن التبادلات تميل إلى ألا تكون ذات كفاءة أو فاسدة، كما هو موضح بنموذج شليفر – فيشني، ووفقًا لذلك سيكون النمو منخفضًا. وينطبق نموذج الأوامر عندما يكون هناك قليل من الثقة فى أى من النوعين فى النظام. فى هذه الحالة؛ فإن الكفاءة ومعدل نمو الناتج – من المفترض أن يكمن بين الحالتين المذكورتين.

وتكشف هذه الاعتبارات –أيضًا– عن التناقض الأساسى فى الحكم الشيوعي. فالأساس الأيديولوجى للشيوعية هى التضامن. ومن أجل تطوير هذا التضامن، تُقْمَع الأسواق والملكية الخاصة؛ ولكن من أجل أن يعمل النظام عليه أن يعمل كبيروقراطية تخضع للسيطرة السياسية؛ ولكن فى أى نظام بيروقراطى تكون السيطرة الرأسية هى الأسمى، والتضامن بين القوى العاملة يعوق هذه السيطرة ويخفض الناتج أو الإنتاجية. وهذه النتيجة يكون حدوثها أكثر احتمالاً عندما ينظم كل المجتمع كنظام بيروقراطى واحد، مثلما كان عليه الحال فى الاتحاد السوفيتى السابق والبلاد الشيوعية الأخرى. وكلما عمل النظام كما يجب أن تعمل أى بيروقراطية زاد واتضح التناقض بين حقيقته ووعوده المتضمنة فى أيديولوجيته.

و يمكننا أن نستكمل نظرية نظام الإنتاج السوفيتي، بإدخال هذه الأفكار فى نموذجنا العام عن العلاقة بين السلطة والنمو الاقتصادي، كما وُضِّحَ فى الباب الخامس. ولهذا الغرض قد يكون من المعقول افتراض أنه كلما عظمت سلطة الحزب (π)، عظمت مقدرته على تثبيط الجمعيات الأفقية، وأن يكافئ الثقة الرأسية من خلال الحوافز والرقابة، كما وُصِفَ؛ لذا فإن:

$\dot{T}_V = T_V(\pi)$ ، $\partial T_V / \partial \pi > 0.$ ،

$T_H = T_H(\pi)$ ، $\partial T_H / \partial \pi < 0.$ و

ويتضمن هذا ببساطة أنه بالنسبة للنظام السوفيتى الكلاسيكى يكون:

$$\dot{Q} = \dot{Q}(\pi) \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث : $\partial \dot{Q} / \partial \pi > 0$

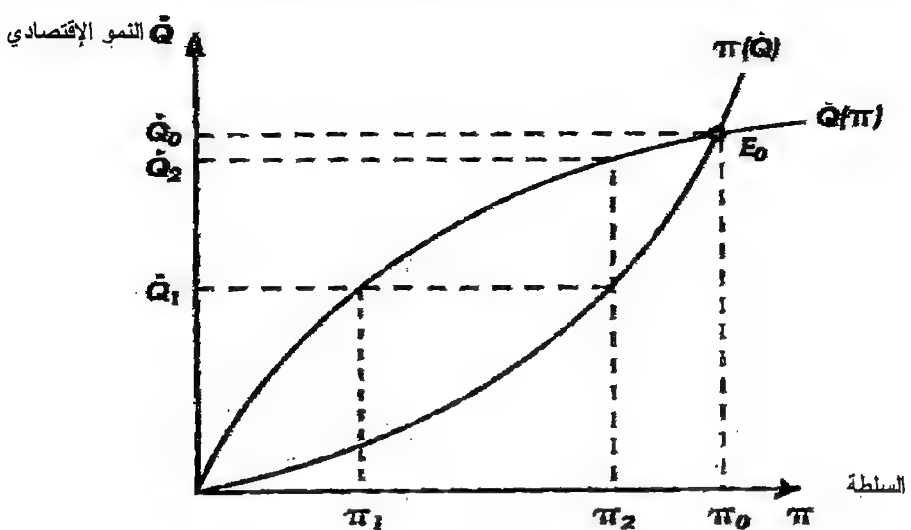
وكما تم تصويره فى الشكل (٩-٢)(*).

والمعادلة (2) هى نسخة معدَّلة من النموذج العام الذى طُوِّرَ فى الباب الخامس (بموازنة الحكومة (B) المستبدلة بالنمو الاقتصادى (Q)). ونسترجع من مناقشتنا فى هذا الباب أن علاقة مثل (2) تصف نظامًا مثل (حالة الاتحاد السوفيتى السابق) ينتظم فيها غالبية الإنتاج من خلال خطة. وفى نظام مثل النظام الصينى الحالى الذى يضم كل من الخطة والسوق، فمن السهل أن نتخيل أن هذه العلاقة يمكن عكسها. وعندما تكون الحكومة هى المنتج الوحيد للسلع والخدمات؛ فإن الزيادة فى سلطة الحكومة تعنى أن الحكومة تكون أكثر قدرة على جعل رغباتها سارية المفعول على البيروقراطية. وإذا انتظم جزء من الإنتاج من خلال الأسواق، عندئذ يكون من السهل زيادة سلطة الحكومة التى يمكن أن "تخفض" من معدل نمو الإنتاج الكلي. وذلك يمكن حدوثه؛ حين توجد مغالاة فى التعليمات، واللوائح لقطاع السوق، أو إذا كانت الزيادة فى سلطة الحكومة تحدث إحلالاً لخطة لصالح السوق، ويكون السوق أكثر إنتاجية من الخطة. لذا؛ فإن الانحدار إلى أعلى للمنحنى $\dot{Q}(\pi)$ يخص فقط

(*) يلاحظ أن المعادلة (٢) يمكن – أيضاً– اشتقاقها من الشكل (٦-١) فى الباب السادس؛ حيث إن الزيادة فى سلطة الحزب تنقل شرط عدم الغش (NCC) إلى أسفل، مع افتراض أن مقدرة الحزب على المتابعة والعقوبات للغش داخل المنشآت ترتبط بسلطته. وهناك علاقة مماثلة، عُرِضَت لنظام الفصل العنصرى فى الباب السابق (الشكل ٨ – ٥).

نظامًا تنتظم فيه كل عمليات الإنتاج من خلال البيروقراطية الحكومية، كما كان الحال فى النظام الكلاسيكى السوفيتي. وهذه العلاقة يمكن عكسها فى نظام يقوم جزئيًا على أسواق ذات قدر كبير من الأهمية، كما سنرى فى الباب التالى عندما نتجه إلى مناقشتنا عن إصلاحات النظام؛ ولكن -أولاً- لنتجه سريعًا إلى العلاقات الأخرى فى الشكل (٩-٢) ومنحنى (Q) π

(شكل ٩ - ٢) التوازن بين النمو والسلطة فى النظام الكلاسيكى السوفيتي



فالاتجاه إلى أعلى منحنى $(\dot{Q})$ π يمكن اشتقاقه على طول الخطوط نفسها مثل تلك التى نوقشت فى الباب الخامس. أولاً: إنَّ النمو الاقتصادى المتزايد من الواضح أنه يرفع من موازنة الحكومة (B)، فكلما زادت الموازنة الحكومية زاد الإنفاق على عمليات القمع (R) أو الولاء (L)، لزيادة السلطة π (كما شرح ذلك سابقًا هناك). ثانيًا: أن زيادة النمو الاقتصادى قد يتوقع منه أن يزيد من مستوى الولاء للنظام. هذه النتيجة تخفض من سعر الولاء (P_L) وترفع من مستوى (π) التى يمكن شراؤها بأى موازنة معطاة (B)؛ لذا فكلا التأثيرين يتضمنان المعادلة (٣).

$$\dot{\pi} = \pi\,(\dot{Q}) \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث: $\partial\pi / \partial\dot{Q} > 0$.

ومرة أخرى، يبدو من المعقول أن نفترض أن كلا المنحنيين يعرضان عائدات متناقصة (كما فى الشكل ٩ – ٢). ويكون التوازن عند E_0 مع نمو اقتصادى ($\dot{Q}_0$) وسلطة (π_0)، أما أن E_0 هى نقطة توازن فيمكن بيانه بحجة مثل التى استخدمت فى الباب الخامس؛ لذا فعند مستوى أكثر انخفاضًا لـ π (أى π_1) يكون النمو الاقتصادى ($\dot{Q}_1$)؛ ولكن $\dot{Q}_1$ تنتج مستوى أعلى من السلطة (π_2)، والذى بدوره ينتج نموًا أكبر ($\dot{Q}_2$)، وهكذا حتى يُقْتَرَح من E_0. وبالمثل، فأى نقطة على يمين E_0 (تتضمن مستويات أعلى من π و Q عن π_0 و Q_0) لا يمكن دعمها (لأنه لا يوجد هناك نمو كاف لتوليد السلطة المطلوبة لدعم هذا النمو) ويعود النظام إلى E_0.

ولقد لُخِّصَ النموذج الكامل للنظام السوفيتى بسهولة، فسلطة الحزب تحدد التوازن بين شبكات عمل الحزب وشبكات الأعمال غير الحزبية (الثقة الرأسية مقابل الثقة الأفقية) فى النظام. وهذا بدوره يحدد المدى الذى تسلكه المنشأة العادية وفقًا لنموذج الولاء أو نموذج الرشوة – وبالتالى تحديد معدل نمو الناتج فى هذا النظام، وعلى الجانب الآخر ما هو مقدار السلطة لدى الحزب ذاته الذى يتوقف على معدل نمو الناتج، [كما وُصِفَ بمنحنى π (Q) فى الشكل (٩–٢)]؛ ولذا تتحدد (Q) و ($\dot{\pi}$) بشكل آنى.

وفي الباب التالي، سيُضَخ بعض الدماء فى هذا النموذج المجرد، من خلال استخدامه لشرح السمات الكلاسيكية لتنظيم الحزب الشيوعي، والتحكم المركزي، والحظر ضد فئات معينة، والعضوية الخاصة، وحملة تطهير الحزب، وذلك فى محاولة لتفهم عدد من الأحداث فى التاريخ السوفيتى والتاريخ الصينى المعاصر.

خاتمة

إن المدخل إلى النظام الاقتصادى الشيوعى، الذى نوقش هنا– يقوم على فكرة أن ما يميز هذا النظام هو استبدال النقود والحوافز النقدية (كوسيلة لتخصيص الموارد) بنظام بيروقراطى واحد تحت سيطرة الحزب الشيوعي. وهذه الفكرة شائعة فى الأدبيات العلمية؛ فما يميز هذا المدخل عن آخر، هو مفهوم البيروقراطية أو نموذجها المستخدم هنا. والمدخل الأكثر شيوعًا فى تلك الأدبيات هو التخطيط المركزى أو نموذج اقتصاد الأوامر، والذى تُصدر فيه الأوامر من القيادات العليا، ويصب حتى القاعدة؛ حيث تنفَّذ التعليمات. ويفسر هذا النموذج بسهولة سبب انهيار النظام، ما دامت أن أى بيروقراطية تعمل بهذه الطريقة. سوف تغرق فى عديد من الإجراءات الروتينية وستنقصها المعلومات والحوافز لكي تبتكر وتبدع وهكذا، وما لم يستطع هذا النموذج شرحه هو عدم تدهور النظام فى فترة مبكرة من هذا الوقت؛ بل استطاع أن يبقى أكثر من ستين عامًا، وازدهر لوقت طويل فى هذه الفترة. وهذه المشكلة نفسها، تفسد وجهات النظر الأخرى، مثل: نموذج السعى للحصول على العطايا، أو نموذج شليفر – فيشني. وقد ثبت أن تلك النماذج أكثر فائدة فى محاولة فهم الطريقة التى يعمل بها النظام فى مراحله النهائية أو مرحلة اضمحلاله وانحطاطه، ولم تستطع توضيح سبب الإعجاب بالنظام فى كثير من أجزاء العالم فى أول خمسين عاما من سريانه، أو ما كان يقال عنه لدرجة أنه سبَّب الخوف للمواطنين فى البلاد الديمقراطية طوال هذه الفترة الطويلة.

وفى هذا الباب، يقول المؤلف إن النظام الكلاسيكى السوفيتى مثل أى نظام بيروقراطى آخر، لم ينفذه أساسًا بنظام الأوامر والتوجيه؛ ولكن على أساس التبادل. والاختلاف الرئيسى بين النظام البيروقراطى ونظام السوق هو أن المبادلات فى النظام البيروقراطى لا تقوم على أساس القوانين؛ ولكن على

الثقة أو الولاء. وفى النظام الشيوعى الولاء للحزب إضافة إلى مقدرة الحزب على قمع المعارضة، صار مصدر سلطته. نتيجة لذلك عندما كان الحزب قويًا إما بسبب صرامته فى استخدامه لعمليات القمع، أو للاعتقاد بمقدرته على تحقيق وعوده، كان النظام قادرًا على تحقيق أداء اقتصادى جيد؛ لذا فإن التنبؤ الجوهرى لهذا النموذج هو أنه فى نظام مثل الأسلوب السوفيتى يوجد ارتباط موجب بين سلطة الحزب وإجراءات الإنجاز الاقتصادى مثل النمو الاقتصادي.

والمشكلات الرئيسة فى هذا الأمر كنظام "اقتصادي"، تكمن فى ظروف إدارة أى بيروقراطية كبيرة بكفاءة؛ فالبيروقراطيات تتطلب ولاءً رأسيًا وتسلسلاً هرميًا إلى أعلى، وليس تضامنًا أفقيًا بين زملاء العمل يمكن استخدامه للهروب من سيطرة الحزب، وبالتالى يميل إلى تخفيض الإنتاجية، وهذا بدوره يتضمن أن هناك تناقضًا رئيسًا بين وعود الشيوعية، مثل المساواة والتضامن والكفاءة. وكما سنرى فى الباب التالى: أنه بمرور الوقت، يزداد هذا التناقض ظهورًا، واستطاع النظام أن يحفظ لنفسه أسلوبًا ستالينيًا، من خلال استخدام حملات التطهير والتقنيات الأخرى لكسر شبكات العمل الأفقية والتحالفات الأخرى غير المسموح بها والتى مالت إلى النمو من داخل النظام. كما يصف ذلك الباب فترة التراجع السوفيتى بعد موت ستالين ومحاولات جورباتشوف للإصلاح، وكيف استطاع الصينيون إصلاح هذا النظام بنجاح؛ بينما لم يستطع السوفيت ولماذا.

الباب العاشر

الاقتصاد البيروقراطى II: الصعود والسقوط

١- طريقة عمل النظام

سوف نطبق الآن النموذج الوارد فى الباب السابق، والمفهوم الأساسى الذى قصد النظام السوفيتى الكلاسيكى العمل به. والذى سيُقَدَّم هنا، هـو أن النظام السوفيتى الكلى للإنتاج قد يُرْبَط ببيروقراطية عملاقة. وفى داخل هذه البيروقراطية يقوم الحزب بوظيفة مماثلة لحقوق الملكية الخاصة فى الاقتصاد الرأسمالى (ما دام يفرض الممارسات التجارية). وعندما يعمل النظـام كمـا هو مفترض فيه يتنافس المرؤوسون مع بعضهم بعـضًا؛ لتحقيـق أهـداف رؤسائهم بتقديم المبادرات، والمشروعات، والتفانى والمرونـة تمامًـا كمـا يفعلون فى أى مؤسسة كبيرة ناجحة، سواء أكان إدارة حكومية أو شكلاً آخر من التنظيم البيروقراطي. ويكَافأ الأداء الناجح وليست طاعـة الأوامـر أو مبادلته بالمكافآت أو الترقى السريع.. وهكذا. وجميعها تخضع فـى نهايـة الأمر لسيطرة الحزب فى النظام الكلاسيكى السوفيتي. وتضع قيادة الحـزب أهداف النظام، ومن خلال شبكة عمل رأسية يُنَفَّذ الممارسات التجارية التـى تحقق هذه الأهداف. وبهذا المفهوم فإن معلقين، مثل: أليـك نـوف (١٩٦٤) كانوا على صواب فى القول إن "الحزب" فى أغلب الأحيان بقرارته على كل المستويات يحل محل عملية القوى الاقتـصادية (ص ٦١)؛ ولكـنهم طبقًـا لطريقة تفكيرنا مخطئون فى استنتاج أن أولوية القرار السياسى قد لا تتمشى مع الرشد الاقتصادى (ص ٦٢)، إن البلاغة السياسية فى تحديـد الأهـداف الاقتصادية واستبدال القوى الاقتصادية بقوى سياسية من خلال آليات سيطرة

الحزب هى أساس طريقة عمل Modus operandi هذا النظام. وفى إطار هذا العمل، فإن هذا أو ذاك القرار قد يكون بالتأكيد غير رشيد ولا يتسق مع أهداف القادة؛ ولكن انتقاد النظام على هذا الأساس، معناه الخطأ فى تحديد منطقه الأساسي؛ فحقوق الملكية ليست مجانية، وإنفاق الموارد للحفاظ على شبكات العمل السياسية فى نظام الأسلوب السوفيتى (حقوق الملكية المبنية على الثقة) – هو كمبدأ، ليس أقل رشدًا عن إنفاق الموارد على المحاكم، وعلى إنفاذ القوانين التى تحافظ على حقوق الملكية الحضرية فى الاقتصاد الرأسمالي. ومن الممكن أن تكون حقوق الملكية المبنية على الولاء أو الثقة أقل كفاءة من حقوق الملكية المبنية على القانون؛ ولكن علينا – أولاً– أن نتفهم كيف تعمل تلك هى مهمة الفصل الأول الذى يصف طريقة عمل النظام، والمعضلة الرئيسية وحل ستالين لها (بتطهير الحزب). ويصف الفصل الثانى انهيار النظام فى الفترة ما بين وفاة ستالين وعصر بريجينيف. ويصف الفصل الثالث المحاولات لإنعاش النظام فى الاتحاد السوفيتى والصين. ويوضح هذا الفصل: لماذا نجحت المحاولات فى الصين؛ بينما فشلت فى الاتحاد السوفيتي.

٢- الحزب الشيوعى كآلية تنفيذ

كيف يعمل الحزب كشبكة عمل رأسية؟ كما نُوقِشَ فى الباب الثاني، هناك ثلاث سمات أساسية:

١ – العضوية الخاصة.

٢ – السيطرة المركزية والانضباط الداخلى (الحظر ضد "الانشقاق الحزبي" والجماعات الأفقية الأخرى).

٣ – الأيديولوجية الخاصة.

وفيما يلى شرح لدور كل من هذه السمات:

٢- أ: العضوية الخاصة

رغم أن أى حزب سياسى قد يُنظر إليه على أنه مثمر كشبكة عمل تدعو للثقة فى بعض النواحي، (هذه النظرة طرحت فى جاليوتى - بريتون ١٩٨٦)، فإن هناك سمات معينة للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى السابق الذى سنطلق عليه من الآن فصاعدًا، الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى (CPSU) جعلت هذا التفسير مفيدًا بصفة خاصة. فأولاً: يوجد بين هذه السمات أنه على خلاف متطلبات العضوية للأحزاب السياسية الديمقراطية؛ حيث إنَّ العضوية فى الحزب الشيوعى السوفيتى كانت لها ميزة خاصة (فريدريك - بريزنسكى، ١٩٦٥). ويرجع هذا المبدأ إلى عصر لينين (شابيرو، ١٩٧١، ص ٥٠). ففى آخر مجموعة من القواعد (فى الثمانينيات من القرن الماضى) تطلبت العضوية - مثلاً - أن "يعمل الفرد بنشاط من أجل بناء الشيوعية، ويعمل داخل إحدى منظمات الحزب، وينفذ قراراته، ويدفع ما عليه" (شابيرو، ١٩٧٨، ص ٧٠). وعلى الأعضاء الجدد أن يجتازوا مرحلة اختبار لمدة عام. ويجب أن يُوصى على المرشح للعضوية ثلاثة أعضاء من الحزب لا تقل مدة عضويتهم عن خمسة أعوام من بين الذين يعرفون المرشَّح وعمله لمدة لا تقل عن عام. وقبول عضوية المرشَّح الجديد تتطلب الموافقة الأساسية من مجلس الحزب الشيوعى السوفيتي، ثم منظمة الحزب فى مدينته أو الحى الذى يقيم فيه (شابيرو، ١٩٧٨، ص ٧١).

وخصوصية العضوية تجعل طرد العضو محتملاً، وكذلك التهديد بالطرد، سواء على أساس فرد أو جماعة (تطهير الحزب). وكان ذلك من الواضح سلاحًا قويًا فى أيدى القادة لتشجيع الولاء. ومرة أخرى يرجع أساس هذا المبدأ إلى عصر لينين الذى طالب فى عام ١٩٢١ بعملية تطهير واسعة النطاق للحزب من الأوغاد، والبيروقراطيين، والشيوعيين غير الأمناء،

والموالين للمنشفيك Menshevik(*)، الذين غيروا ظاهرهم وموالين للمنشفيك قلوبهم"(مقتبسة من لينين فى هوج – فينسود، ١٩٧٩، ص ٣٢٣-٤).

وكان خَلْق معارضة سياسية من الشيوعيين فى داخل الحزب الشيوعى السوفيتى يشكل اتهامًا جنائيًا (عقوبته الإعدام)، وكان ذلك بالطبع من اختراع ستالين (شابيرو، ١٩٧١، ص ٤٠٦)؛ ورغم تضاؤل عمليات العنف؛ فإن عمليات التطهير استمرت طول فترة بقاء النظام. وقد طُرِدَ أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ عضوٍ فى الفترة ١٩٥١ \ ١٩٥٦ وأكثر من ٤٠٠,٠٠٠ فى الفترة ١٩٥٦ \ ١٩٦٤. وقد طالب الحزب الشيوعى السوفيتى باستدعاء بطاقات عضوية الحزب، ونتيجة لذلك لم تجدد عضوية ٣٤٧,٠٠٠ عضوٍ (شابيرو، ١٩٧٨، ص ٧١).

ومبدأ الخصوصية والمطالبة بالمشاركة من جانب الأعضاء واستخدام عمليات الطرد، تتضمن جميعها أن الحزب الشيوعى السوفيتى كان شبكة عمل تقوم على الثقة بالمفهوم الكلاسيكى لهذا التعبير، فماذا عن شخصية الحزب الرأسية؟ فهذا هو ما سنتحدث عنه فيما يلي.

٢- ب: السيطرة المركزية والانضباط الداخلى

إن مبدأ السيطرة المركزية والانضباط الداخلى، كان المبدأ الأساسى فى نظرية لينين عن التنظيم. وربما كان انحرافه الأكثر أهمية عن ماركس، وقد فهم لينين منطق العمل الجماعى، ليس من وجهة نظر العالِم النظرى للاقتصاد theorist؛ ولكن من وجهة نظر ممثل ثورى:

> **يجب أن تقود اللجنة كل جوانب الحركة المحلية، وتوجِّه كل المؤسسات المحلية، والقوى، والموارد... وستأخذ مناقشة كل تساؤلات الحزب – بالطبع – مكانًا فى الدوائر المحلية؛ ولكن "اتخاذ القرارات الخاصة بكل**

(*) الأقلية فى الحزب الشيوعى السوفييتى عند قيام الثورة فى عام ١٩١٧. (المترجم)

المسائل الخاصة بالحركة المحلية يجب أن يتم من خلال اللجنة فقط ". وسيسمح باستقلال تلك المجموعات-فقط- فى الأسئلة المتعلقة بتقنيات النقل، Transmitting والتوزيع. وتحدد اللجنة تكوين المجموعات المحلية كما تحدد الوفود إلى هذا الحى أو ذاك، وتعهد إلى الوفود فى إنشاء مجموعات الأحياء. وتعزز اللجنة بدورها مواقع كل الوظائف لأعضاء المجموعة"، ومجموعة الحى هى فرع محلى للجنة وتستمد سلطتها منها " (وولف ١٩٦٩، ص، ١٧١).

وقد ظلَّت هذه السمات للتنظيم السياسى السوفيتى حتى انهياره. وبالتالى؛ فإن منظمات الحزب لجمهوريات الاتحاد لم تكن أحزابًا قومية؛ ولكن فروع لحزب الاتحاد الواحد، وكانت تخضع للانضباط والتوجيه المركزي، مثل: أى منظمة أخرى تابعة للحزب. وقرارات الأجهزة الأعلى فى الحزب كانت ملزمة للأعضاء الأدنى بلا شروط. كما كانت كل الانشقاقات الحزبية والمجموعات فى الحزب الشيوعى السوفيتى ممنوعة رسميًا فى النظم الأساسية للحزب. وكان حظر الانشقاقات الحزبية والسيطرة الرئاسية للتعيين فى الوظائف وعلى الموارد- جميعها - طرقًا لضمان ارتباطات شبكات العمل الرأسية وليست الأفقية، والتى كانت سائدة فى أنحاء النظام. وبلغة بسيطة فإنها قد زادت من جاذبية الاستثمار فى الثقة الرأسية مقابل الأفقية.

٢- ج: الأيديولوجية الخاصة

من الشائع أن الأيديولوجية لعبت دورًا مهمًا فى الاتحاد السوفيتى السابق؛ ولكن تحديد هذا الدور صعب جدًا. وكانت مفاهيم مثل "غسيل المخ" لا تتناسب بسهولة مع نظرية الاختيار الرشيد. وقد أفاد فريدريك – بريزنسكى (١٩٦٥، ص٢٢٠) أن قائمتهما هى ".أيديولوجية محكمة تتكون من كيان رسمى من العقيدة الفكرية، ويغطى كل الجوانب الحيوية لوجود الإنسان... " وبأن أول ما فيها هى الخواص الست للحكومات الشمولية. ومع

ذلك فإن الدور الذى تلعبه الأيديولوجية فى النموذج لـيس واضـحًا علـى الإطلاق. ومن وجهة نظرهما؛ فإن الجماهير لم تؤمن بهـذه الأيديولوجيـة. وأنهما يريان أن هناك فراغًا متزايدًا يحيط بالقيادة؛ لأن السيطرة الاحتكارية لوسائل الإعلام قد أوجدت لدى الجماهير شعورًا عميقًا بالاستياء مما يقـال لهم؛ ولكن إذا لم يكن هناك إيمان بهذه الأيديولوجية، فما الهدف الذى تخدمه؟ وقد ذكر المؤلف من قبل (الباب الثالث، الفصل الثالـث) الفكـرة الأساسـية والمهمة، بأن الأيديولوجية تعمل كمجموعة من الوعود التى ترمز إلى أهداف النظام، والتى يمكن قياس الأهداف بها. والأيديولوجية تروِّج أيضًا للتبـادل بنفس الطريقة التى تفعلها الإعلانات التجارية- من خلال التكرار. فكلما زاد تكرار الرسالة عظمت حصة الدولة فى تحقيق الوعود المتضمنة بها. نتيجـة لذلك، عندما تدهور أداء النظام فى السبعينيات والثمانينيات واتسعت الفجـوة بين الوعود والحقيقة توقف النظام. وكما وضـعها جيـانكوفرانكو بـوجى (١٩٩٠) بطريقة لطيفة " قدِّمت الوعود لفترة طويلـة جـدًا، لدرجـة أنهـا أصبحت لا تصدق ولفترة طويلة جدًا لدرجة أنه أصبح من الصعب التنـازل عنها ولم تستسلم " (ص ١٦٨ – ٩).

وهناك جوانب أخرى من الأيديولوجية أقل سهولة فى تفسيرها. ولكى يوضِّح الكاتب مقدار المشكلة يستمع إلى موليفان ديجيلاس النائـب الـسابق لرئيس يوغسلافيا متحدثًا فى مقابلة شخصية مذاعة بالراديو قبـل سـقوطه عن السلطة:

> **هل يمكن أن يوجد شرف وسعادة أعظم من أن تشعر بأن أحد أصـدقائك المقربين والمحبين لك هو ستالين؟... فستالين هو أكثر الأعداء وأشدهم قسوة لكل ما هو غير إنساني، فهو ذو اهتمام عميق وهو أكثر الأشخاص حكمة فهو يرعى العطف الإنساني... ستالين هو رجل الدولة الوحيـد ذو الضمير النقى والقلب غير الأناني. وستالين هـو الماركـسية الينينيـة**

المنتعشة والثرية. إنه رجل لا يتردد أبدًا، رجل تستكشف عيناه أحداث المستقبل قرونًا بأكملها... فهو يعرف كل شيء، ويرى كل شيء، ولا يوجد شيء إنسانى غريب بالنسبة له، ولا يوجد لغز فى العالم لا يستطيع حله... إن ستالين عهد... العهد الحاسم جدًا فى تاريخ الإنسانية... (موليفان ديجيلاس، فى إربان ١٩٨٢، ص ٢١٤).

وقد تساءل المذيع المحاور، عما إذا كان ديجيلاس يؤمن حقًا بذلك فى هذا الوقت، خاصة إذا ما رأينا أنه بعد عشرين عامًا من ذلك، كتب يقول: إن ستالين هو أكبر مجرم فى كل العصور؛ "لأنه قد اجتمع فيه اللاشعور الإجرامى لـ كاليجولا(*) ونقاء بورجيا(**)، ووحشية إيفان الرهيب(***)"... وقد رد ديجيلاس قائلاً: إنه لم يؤمن بذلك؛ ولكنه وصف ذلك بقوله إن الشخص ربما عليه أن يدرك أن "هذا المديح على مستوى عالٍ من النوعى السياسي" (ص، ٢١٥).

ماذا يعنى هذا؟ ربما يتضح دور الأيديولوجية بنظرتنا إلى الحزب الشيوعى السوفيتى كشبكة عمل رأسية للتبادل، وذلك لسبب واحد: أن ارتباطات شبكة العمل أكثر سهولة فى تكوينها – كما أنها تعمل على تخفيض تكلفة العمليات التجارية عندما يتشارك أعضاء شبكة العمل أو شبكات العمل المحتملة، وانتماء عرقى واحد، أو قرابة، أو أى سمة أخرى. وفى مصطلحات بريتون – وينتروب (١٩٨٢) تسمى مثل هذه السمات "مؤشرات". وتقوم تلك المؤشرات بعمل الإشارات والتجاوبات والتى هى جزء من عملية تكوين الثقة بدقة أكثر، وبالتالى تخفض تكلفة الاتصالات،

(*) إمبراطور رومانى مستبد (٣٧– ٤١م). (المترجم)

(**) سيزار بورجيا – Borgia (١٤٧٥ – ١٥٠٧) هو كاردينال وزعيم سياسى وعسكرى إيطالى. (المترجم)

(***) إيفان الرهيب – هو قيصر روسى دموى. (المترجم)

وبالتالى تكلفة تكوين الثقة. ومن الواضح أن الأيديولوجية مؤشر من هذا النوع. علاوة على ذلك، ففى الاتحاد السوفيتى السابق والصين، والمجتمعات من مثل هذه النوعية كانت الأيديولوجية خاصية مميزة، وهى أنها يتحكم فيها مركزيًا، ومنذ أن ظهر تعريف جيانلويجى جاليوتى (١٩٨٧) المفيد عن الأيديولوجية بأنها "مجموعة من الآراء يتحكم فيها جهاز الحزب" (ص، ١٢٥). ومن هاتين النقطتين تتضح فى الحال أهمية الطاعة لخط الحزب، وأن الانشقاق يهدد المبادلات، وبالتالى يهدد كفاءة النظام – تمامًا كما تهدد الجريمة حقوق الملكية والكفاءة فى اقتصاد رأسمالي.

وتلعب التغيرات فى محتوى الأيديولوجية– بالتالي– دورًا مشابهًا للدور الذى تلعبه الأسعار فى نظام السوق من ناحية توصيل المعلومات؛ لأنها تشير إلى الاتجاه الذى ينبغى أن تسلكه الاستثمارات فى الولاء. وعندما لم يؤكد الحزب الشيوعى السوفيتى على المساواة فى فترة التصنيع فى الثلاثينيات، واستبدل ذلك "بتشجيع اللامساواة التى صحبها عديد من "الألقاب، والرتب، والمكانة الاجتماعية الأخرى" (بيلر ١٩٨٠، ص ٢٣ – ٢٤) كان من الواضح أن الدولة تكافئ أنواعًا مختلفة من السلوك. ومثله، عندما بدأ ستالين، تقديس لينين فى العشرينيات كان ذلك مقدمة لتقديس نفسه فيما بعد، وجزءًا مهمًا لتوليه السلطة فى الحزب الشيوعي؛ ولم يكن موضوع الولاء بالتالى من حزب البولشفيك(*) ولا الأيديولوجية الماركسية – اللينينية؛ ولكنها كانت أيديولوجية ستالين نفسه.

والأيديولوجية هى فى النهاية طريقة لتكوين أهداف وإجراءات الدولة؛ لكى تبنى التأييد لها. كما أنها شكل مما يسميه ميلان كونديرا (١٩٩٥) الحديث "الغنائي". فهو يشرح ارتباط الرعب بالغناء تحت الحكم الشيوعى فى موطنه تشيكوسلوفاكيا بهذه الطريقة.

(*) الأغلبية فى الحزب الشيوعى السوفيتى. (المترجم)

بعد عام ١٩٤٨ وفى خلال سنوات الثورة الشيوعية فى وطنـــى، رأيــت الدور السامى الذى يلعبه العمى الغنائى فى زمن الرعــب، والــذى كــان بالنسبة لى، الفترة التى كان يحكم فيها "الشاعر سويًا مع منفذ الإعــدام" (مقتبسة من روايته" الحياة فى مكان آخر " ١٩٨٦). وأستطيع أن أتذكر فى ذلك الوقت ماياكوفسكي، وكان لا غنى عن عبقريته للثورة الشيوعية تمامًا كما كان لا غنى عــن شــرطة ديزيرشــنكي؛ فالغنائيــة Lyricism والتغنى والحديث الغنائى والحماس الغنائى جزء متكامل لما يسمى العالم الدكتاتورى الشمولي؛ فهذا العالم لم يكن بمثل الجولاج(*)، إنه الجــولاج الذى تُغطى القصائد فيه حوائطه الخارجيــة، ويــرقص النــاس أمامهــا (١٩٩٥، ص١٥٧).

٣- المنافسة

رغم أن معظم النماذج الموجودة عن شكل النظام الــسوفيتي، تــشكل تباينًا لمثال المجتمع الموجَّه؛ لم يكن من غير الشائع بين الدارسين أن يدونوا ملاحظات عن وجود قدر كبير من المنافسة فى الدولــة الــسوفيتية. ووفقًــا لــ بارنجتون مور (١٩٥٠)؛ فإن "عمليات الحفــز والمراجعــة والمراقبــة الموجودة فى المجتمع الرأسمالى الديمقراطى والتى هى إلى حد كبير نتــاج تقسيم السلطة، والتنافس الاقتصادى قد استبدلت فى النظام السوفيتى بتحريض الأقسام المختلفة للبيروقراطية ضد بعضها بعضًا"(ص ٢٨٦).

وبالمثل؛ فإن العميد الأمريكى السابق للعلوم السوفيتية ميرلى فينــسود (١٩٦٧)، كتب يقول:

بتحريض موظفى الإدارة المتنافسين والحزب والبــوليس الــسرى ضــد بعضهم بعضًا عند المستويات الدنيا من الهيكل الحكومي؛ فقــد حــررت القيادة نفسها من الاعتماد المطلق على أى قناة منفردة فى جمع الحقائق،

(*) مناطق للنفى فى سيبيريا ذات البرودة القارصة. (المترجم)

وتشجيع التنافس بين الهيئات المختلفة لتصحيح التشوُّه ومنع عمليات الإخفاء، وبهذا الأسلوب، فهي تعبئ الموارد المتراكمة التي تولدها أحياناً المنافسة. (ص، ٣٤١).

قد يقول المرء إن هذا النظام للسيطرة المتعددة والمتداخلة – من "التحقق والموازنات"، كان أحد السمات الرئيسة للتنظيم السوفيتي. وكمثل السمات الأخرى التي فحصها المؤلف، يرجع أصلها إلى عهد لينين (مور، ١٩٥٠، ص ١٧٠). ويتضمن في شكله النهائي أن مدير المصنع، كان مسئولاً ليس – فقط– عن أي شيء في وزارته ولكن – أيضًا– الحزب الإقليمي (Oblast)، وهذا الحزب الإقليمي كان مسئولاً عن كل شيء في المنطقة، بما في ذلك المشروعات الصناعية، وأيضًا عن كل شيء أمام الهيئة الأساسية للحزب– وحدة الحزب الموجودة في المصنع نفسه – التي تختص بممارسة الهيمنة على المصنع (شابيرو، ١٩٧٨، ص ٦٨). وقد كان هناك نظام مماثل للسيطرة المتعددة موجودًا في مختلف المكاتب الحكومية (مور، ١٩٥٠، ص ص ٢٨٩ – ٩٠، هوج، ١٩٧٧، ص٦٥).

لذا؛ فالدولة السوفيتية ربما كانت "مجتمعا موجِّها"؛ ولكن التوجيهات كانت تأتي من عدة اتجاهات في الوقت نفسه. وقد حاولت الهيئات المتعددة تكوين "تحالفات وقائية" (شبكات عمل أفقية) تجاوبًا مع هذه المنافسة؛ ولكن الحزب لم يشجع هذا رسميًا، وقد صنِّف ذلك على أنه خطيئة أفراد العائلة (مور، ١٩٥٠، ص ص ٢٩٠ – ٢٩١). وبالتالي، بدلاً من سلسلة واحدة من القيادة التي ربما قد تتبأ بها نموذج الأوامر. أصبح على الأقل، يمكن تمييز أربعة من الأهرام الوظيفية المنفصلة، والتي يمكن تمييز درجة مسئولياتها وتداخلها (بدرجة أكبر أو أقل) وهي:

١– الهرم الوظيفي الاقتصادي. ٢– السوفيتيات.

٣– الحزب. ٤– لجنة سيطرة الحزب.

وشكل آخر من أشكال المنافسة فى النظام السوفيتي، كان يُسمَّى غالبًا "الأغلبية المركزية"؛ حيث "المنافسة الشرسة" (هوج ١٩٧٧، ص ٨٤) بين الوزارات للحصول على الموارد من المركز. وكانت هذه المنافسة مماثلة تمامًا للمنافسة بين الإدارات للحصول على الموارد فى أى نظام بيروقراطي، مثل تلك الموجودة فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو الحكومات الفيدرالية الكندية، أو أى مؤسسة خاصة. وهذه العملية التى تتنافس بموجبها الإدارات بابتكار مشروعات وسياسات جديدة هى ليست أكثر من عملية من عمليات المنافسة أو ريادة الأعمال الشومبيترية. وهناك وجهة نظر أكثر شيوعًا، وهى قيام الوزارات بالعمل كجماعات مصالح تضغط من أجل تخصيص الأرصدة المالية النادرة لمشروعات يرجع أصلها إلى وزاراتهم كل على حدة. وكانت هناك منافسة شبيهة بذلك تسود بين (المناطق) Oblasts و(الأحياء) Obkom.

وما دام إجراء هذه المنافسة، يتم فى إطار عمل حقوق الملكية المبنية على الولاء التى أنشأها الحزب الشيوعى السوفيتي؛ فقد كان من المعقول أن افتراض أن هذه المنافسة كانت تتميز بالكفاءة فى تلبيتها لأهداف القيادة السوفيتية (انظر للتبرير وينتروب وبريتون ١٩٨٦). ويرى المؤلف أن هذا النظام وهو المنافسة – المبنية على الولاء الرأسي، والذى كان يتصف به نظام الإنتاج السوفيتى عندما كان يعمل بكفاءة حتى السبعينيات، وكانت هذه الكفاءة هى السبب فى قوة أداء الاقتصاد السوفيتي؛ ومع ذلك كان للنظام عيبٌ أساسى واحدٌ، وهو ما سيُفْحَص فى الفصل التالي.

٤- المعضلة الرئيسية The Central Dilemma

إن المشكلة الرئيسية لأى نظام بيروقراطى – كما وضح فى ملخص هذه النظرية فى الباب السابق – هى أنه بمرور الوقت، تميل الثقة الأفقية (وأيضًا الرأسية) إلى التراكم، كما أن تراكم الثقة الأفقية فى نهاية الأمر مدمر لكفاءة النظام من وجهة نظر قادته. ويتنبأ المؤلف بأن هذه المشكلة كانت

حادة بصفة خاصة فى الاتحاد السوفيتى بتضافر الحزب الشيوعى مع الدولة، وأيضًا ما تبعه من غياب الآلية المؤسسية (مثل الانتخابات العامة فى السياسة، وعمليات الاستحواذ العدوانية فى المؤسسات التجارية) أو أى آلية أخرى يمكن أن "تهز عمليات الولاء التى تتجه إلى التراكم داخل هذا النظام. نتيجة لذلك؛ فإن السلاح الوحيد المتاح لهذا الغرض كان عمليات التطهير، وكان أكثر الأمثلة سيئة السمعة لاستخدام هذه الوسيلة فى تاريخ الاتحاد السوفيتى هى عملية التطهير الكبرى للحزب التى أطلقها ستالين فى أواخر الثلاثينيات. وقد أُجْرِيَتْ عمليات التطهير"بعد" اتخاذ قرار التصنيع، وتقديم خطط السنوات الخمس وتصفية الكولاك Kulaks(*). وكانت هذه هى الأحداث الحاسمة لهذه الفترة التى يعطى الفضل فيها بدرجة كبيرة "ويعزى " إلى ستالين لقيامه بتحويل الاتحاد السوفيتى بالكامل إلى اقتصاد أوامر. كان ذلك أمرًا غريبًا؛ لأنه كما سيتأكد فى هذا الفصل أن خبرة الاتحاد السوفيتى طوال فتراته "السلطوية" و"الشمولية"، تشير تمامًا إلى عكس هذه النتيجة أى إلى أهمية المنافسة والولاء.

أولاً وقبل كل شيء؛ فإن البيروقراطية فى عهد ستالين، كانت منظمة تنافسيًا – ويكتب بيلر (١٩٨٠):

> **إن الصورة الصحيحة (لبيروقراطية ستالين) تضم عددًا من البيروقراطيات الرئيسة والأقل ينتهك كل منها المناطق السيادية للآخرين، ويحاربون للحصول على نصيبهم من الإمبراطورية البيروقراطية، ويكررون جهود بعضهم بعضًا. وإذا ما خوّل لجهاز الحزب أن ينظم ويشرف على التلقين السياسي؛ فقد كان هذا تنافسًا ليس – فقط– مع الإدارة السياسية المنفصلة للعسكريين (التى كانت من قبل فرعًا من بيروقراطية الحزب، وكانت تدار بطريقة مستقلة كان أغلبها تحت قيادة**

(*) الكولاك هم أغنياء الريف فى روسيا عند قيام الثورة عام ١٩١٧. (المترجم).

ميخليس – شيرباكوف)... كما كانت تتنافس –أيضًا– مع الشرطة وربما مع وزارة السكك الحديدية. وكانت أولويات المخططين تصطدم دائمًا بتحديات الشرطة (السلطات) التى كانت تتطلع لتوسيع إمبراطوريتها الاقتصادية. كما أن حقوق السكرتيرين المحليين للحزب وُجِهَتْ – فعلاً– باستعانة المديرين بنفوذ وزاراتهم المعنية، وقد خفض مدى تدخل وتحكم الوزارات الصناعية فى المشروعات الرئيسة من خلال حقوق وإجراءات منظمى اللجنة الرئيسية للحزب..... وهكذا (ص ١٦-١٧).

تلك الصورة من المنافسة داخل الهيئات Interagency تنطبق –أيضًا– على حركة التطهير الكبري، كما نُوقِشَتْ فى الباب الثالث. وكان مدى هجوم ستالين على الحزب الشيوعى فى الفترة ١٩٣٦ – ١٩٣٨، هائلاً. فمن بين ١٣٩ من الأعضاء الكاملين والمرشحين المنتخبين للجنة المركزية، اعتقل ٩٨ منهم على الأقل وأعدموا رميًا بالرصاص ومن بين ١٩٦١ من المندوبين الذين يدلون بأصواتهم أولا يصوتون لمجلس الحزب السابع عشر؛ ليس أقل من ١١٠٨ منهم أو أكثر من النصف، اعْتُقِلُوا واتُّهِمُوا بجرائم مناهضة للثورة. وبلغت حالات الدوران بين أعضاء الحزب الشيوعى السوفيتى وبين موظفى الحكومة فى خلال السنوات الرئيسة لحملة ستالين ضد الحزب الشيوعى السوفيتى (١٩٣٧–١٩٣٨) ما يمكن حسابه بمئات الآلاف. (شابيرو، ١٩٧١، ص٤٢٠ –١).

وقد قدَّم عديد من التفسيرات لحملة التطهير الكبرى، وبدون الغوص فيها توجد نقطة واحدة تستحق التوضيح، وهى عدم إمكان تقديم تفسير باستخدام نموذج الأوامر. ولم يقدَّم أى دليل على حالات "عدم الطاعة" من المتهمين، كما لم يثبت وجود أى تخطيط أو مؤامرات اتُّهموا بها. كانت معظم الأدلة اعترافات المتهمين الذين استُجْوِبُوا فى سجونهم على أيدى NKVD. وكما أشار آدم أولام فإن "٩٩% من الناس الذين صُفُّوا فى أعمال الرعب الكبيرة كانوا أبرياءً تمامًا من أى معارضة للنظام السوفيتى ومن التهم

المنسوبة إليهم" (إربان ١٩٨٢، ص ١١٩). وينتج عن ذلك تفسير بسيط للاعترافات غير الصحيحة للمتهمين، والتى طالب فيها ستالين بالفعل، تملقًا من ضحاياه قبل إطلاق النار عليهم. "كان ستالين يحتاج إلى اعترافات هؤلاء الناس وتملقهم؛ لأنهم كانوا أبرياء تمامًا .

ومن الواضح أنه لا يوجد أى مكان لمثل هذا السلوك فى نموذج الأوامرP؛ ففى هذا النموذج، تَصْدُار الأوامر التى تُنَفَّذ، وقد تُفرض عقوبات للعصيان. ولا يُوجد داعٍ لعقاب هؤلاء الذين لم تصدر ضدهم اتهامات بالعصيان، وقد يكون من غير المجدى فعل ذلك؛ فإذا أُعدم شخص من أجل الطاعة و-أيضًا- من أجل العصيان، فستكون هناك صعوبة فى اختيار السابق على الأخير. ووفقًا لذلك كان يوجد كثير من حالات التأمل فى سلوك ستالين، بما فى ذلك وصفه كسلوك "مَرَضِي"(*).

قد يكون ستالين عديم الرحمة بطريقة غير عادية؛ ولكنه لم يكن غير عقلانى إذا ما فهمنا تأثيرات الرعب من وجهة نظره. أولا: قام بتحويل الحزب الشيوعى السوفيتى خاصة مستوياته العليا من منظمة يهيمن عليها البولشفيك القدامى الذين كان ولاؤهم الأساسى للحزب الشيوعى السوفيتى ذاته (أو لبعضهم بعضًا)، إلى نُخبة صنعها ستالين كليًا. وبالتالى كان "عشرات الآلاف؛ بل مئات الآلاف من أعضاء النخبة الجدد بالدرجة الأولى من أصول طبقات اجتماعية متدنية.. واستحوذوا على مناصب سلطة فى أثناء حملات التطهير الكبرى ونتيجة لها، فيما بين عامى ١٩٣٦ و١٩٣٨. وكانوا يدينون لستالين بطريقة مباشرة وغير مباشرة، بنهوضهم الهائل إلى المستويات المتوسطة أو العليا فى هيكل السلطة، ومن شيء يكاد يكون غامضًا تمامًا..." (بيلر ١٩٨٠، ص ٤٤). وبالتالى فقد فتحت حملات التطهير فرصًا شاسعة

(*) انظر المناقشة فى روى مدفيدف (١٩٧٣، ص٣٠٥)؛ والذى رفض هذا الرأى وهوج وفينسود (١٩٧٩ ص١٧٧) اللذان يبدو أنهما قبلاه.

فى النظام، وسمحت لستالين بأن يملأ هذه المراكز بهؤلاء الذين كانوا موالين له؛ وليس للحزب الشيوعى السوفيتي؛ لذا فليس غريبًا أن نشير إلى أحداث أواخر الثلاثينيات على أنها "انتصار ستالين على الحزب" (شابيرو، ١٩٧١، الباب ٢٢) أو التصريح بأنه "فى عهد ستالين، انقرض الحزب الشيوعى كحركة سياسية" (بيلز، ١٩٨٠، ص ١٤). ومن ثم كان الحزب – ببساطة– حزب ستالين. ويرى المؤلف أن عمق عمليات التطهير لا يعكس مجرد عدم رحمة ستالين؛ ولكن قوة الولاء التى نمت بين البولشفيك القدامى (ثقة أفقية) أيضًا، والتى كان لا يمكن أن تستأصل إلا بأساليب ستالين –فقط– وأخيرًا كما يوضح شابيرو (١٩٧١):

> **قد أُوقف الرعب بفاعلية لمدة طويلة قادمة، وأمكن التلاحم والتضامن من أجل تطهير الحزب كان الرعب المكثف شاملاً ضد كل القطاعات المهمة فى المجتمع، بصرف النظر عن كون الأشخاص كانوا محصنين فى مراكز السلطة أو محاطين بتابعين أو زملاء عمل مناسبين؛ ففى موجة الرعب والشجب والنفاق والإثارة التى أُطلق عنانها كان لا يستطيع أحد أن يثق فى صديقه أو يسعى إلى الأمان فى حماية إحدى المؤسسات أو الأفراد الذين اعتمد عليهم. وقد فُتِّتَ المجتمع الذى رآه البعض سمة خاصة بالحكم الدكتاتورى الشمولى فى سنوات الرعب (ص ٤٣٤– ٥).**

وتلخيصًا لما سبق؛ فإن المأزق الرئيسى لأى بيروقراطية هو الميل إلى تراكم الولاء مما يخفض من سيطرة القيادة على البيروقراطية. وهذا المأزق يكون واضحًا وحادًا بصفة خاصة فى الدولة ذات الحزب الواحد الذى يمنع إمكانية التجديد من خلال استيلاء حزب مختلف على إدارة الدولة،أو من خلال انتقال وظائف بيروقراطية الدولة إلى القطاع الخاص والأحداث الغريبة والمشوّهة التى وقعت فى أواخر الثلاثينيات، ويمكن تفسيرها على الأقل فى إطار نموذج المؤلف عن البيروقراطية. وعما إذا كانت درجة العنف التى

استخدمها ستالين كانت "ضرورية"(*) حقًا من أجل إنجاز النظام؛ فإن هذا السؤال لا يمكن الإجابة عنه بالتحديد؛ ولكن مهما كان العقاب الذى وقع على الحزب والدولة قاسيًا ومدمرًا؛ فهو لم يكن بالضرورة غير عقلانى من وجهة نظر ستالين.

هـ – تدهور النظام

تغير الاتحاد السوفيتى بدرجة كبيرة فيما بين عصرى ستالين وبريجينيف وخلفائه؛ ومع ذلك كانت السمات الرئيسة للنظام وهى العضوية الخاصة، والمركزية، والأيديولوجية وتعدد نظم الرقابة – لا تزال في مكانها حتى الثمانينيات. وكان التغير الرئيسى بعد وفاة ستالين هو التخفيض من درجة عمليات القمع ضد الشعب بصفة عامة، وبصفة خاصة الرتب العليا فى الحزب الشيوعى السوفيتي. ويمكن توضيح النقطة الأخيرة على نحو مدهش، وهو التراجع فى حالات دوران العضوية من الشخصيات القيادية فى الفترة من الخمسينيات وحتى السبعينيات؛ فلقد بلغت تلك الحالات بين أعضاء البوليتبرو نسبة ٧٠% فى الفترة ١٩٥٦ \ ١٩٦١ مقابل نسبة ٢٧% فى الفترة ١٩٧١ \ ١٩٧٦. وبالنسبة لحالات دوران العضوية بين أعضاء اللجنة المركزية هبطت فى نفس الفترة من ٥٠% إلى ١٦%، ومن بين سكرتاريات اللجنة المركزية هبطت من ٧٥% إلى ٢٠%، ومن بين أعضاء المجلس الوزارى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية، هبطت من ٧٦% إلى ١٧%، ومن بين السكرتارية الأولى من ٧٩% إلى ٢٩%، ومن بين Obkom السكرتارية الأولى من ٨٦% إلى ٢١%، (هوف ١٩٧٧، ص ٢٩).

(*) يناقش ألك نوف أن الستالينية كانت ضرورية لبرنامج التصنيع؛ ولكن ليس من أجل عمل النظام السياسي، كما نوقش هنا. انظر كتابه ."هل كان ستالين ضروريا حقا" فى نوف (١٩٦٤)، ص ٤٠ – ١٧.

وكان الانخفاض فى عمليات القمع ضد الشعب أكثر صعوبة فى توثيقه بدقة؛ ولكن تلاشى الرعب السياسى الجماعي، وانخفض دور البوليس السياسى بدرجة كبيرة حتى قبل وصول الجلاسنوست والبريسترويكا (سياسة الشفافية وإعادة البناء). وقد تضمن هذا الخفض فى مستوى عمليات القمع انسحابا للأداة الرئيسة لتشجيع تراكم الثقة الرأسية، وعدم تشجيع تراكم الثقة الأفقية. وكان من الواضح أنه بحلول الثمانينيات ولَّت عمليات التطهير الرئيسية إلى غير رجعة خاصة بين الأعضاء القيادية من كبار السن. وربما كان أحد أسباب الخسارة فى جاذبية عمليات التطهير، وحتى بالنسبة للمتعطشين لها يكمن فى صلب "عدم إمكانية التنبؤ بها"؛ إذ لم يكن واضحًا على صعيد الموقف السابق من سينتهى به الأمر إلى القبض عليه فى شبكة الاتهامات بمجرد أن يُطلق العنان للعملية. وكل من عمليات التطهير الكبرى فى عهد ستالين، والثورة الثقافية الكبرى فى الصين تبين فيما بعد أنه كلما عظمت عمليات التطهير كان الاحتمال أكثر بأن الجناة أنفسهم يمكن أن يُعدُّوا من بين الضحايا؛ لأن القائمة يجب أن تنظف جيدًا فى نهاية العملية. وعلى أى حال لم تحدث عمليات تطهير؛ ولذلك ليس من المدهش أن يتدهور أداء النظام. فمعدل نمو الناتج والإنتاجية بدأ ينهار فى أواخر السبعينيات، واستمر فى التراجع فى الثمانينيات (كما ناقشها المؤلف من قبل).

وفى غياب عمليات التطهير ومع الانخفاض الذى صاحبته من حالات دوران العمل بين المديرين على مستويات أعلى حدث تراجع ثابت فى إمكانيات الترقى الوظيفي. كما كان يرى دافيد جرانيك (١٩٨٣):

> **إن عمليات التطهير السياسى فى النصف الثانى من الثلاثينيات قد جلبت إلى السلطة جيلاً من التنفيذيين الشباب الذين كبروا فى السن فى وظائفهم، وعرقلوا خطوط الترقى تمامًا خلال الفترة الثالثة بأكملها... وأهملت الممارسة السابقة السريعة والواسعة الانتشار للمحاسبة على الفشل، كما توفَّرت للمديرين درجة من الأمان فى وظائفهم الجارية لم تُمنح أبدًا فى أى من الشركات الأمريكية الكبرى (ص ٢٤٢).**

ونتيجة لذلك ربما كان أعظم إنجاز للنظام السوفيتى فى خلال الفترة من الستينيات فصاعدًا، هو توفير الأمان ليس – فقط– للمديرين؛ ولكن لكل القوى العاملة أيضًا. وقد ردَّد أندرز أسلند (١٩٨٩) وجهات نظر كثيرين، عندما كتب:

> **"إن الإنجاز الوحيد الذى يرى أن غالبية المواطنين السوفييت يقدّرونه، هو الدرجة العالية من الأمان الاقتصادي؛ فكانت الوظائف توجد بسهولة ويحتفظ بها، ويدفع لك تقريبًا نفس الأجر سواء أكنت تعمل بالفعل أم لا تعمل"** (ص ٢٠).

ومع زيادة الأمان الاقتصادي، وغياب قابلية الحركة mobility للاتجاه إلى أعلى أو إلى أسفل وانسحاب عمليات القمع السياسى فى شكل عمليات تطهير وبعض أنواع العقاب الأخرى، كانت النتيجة الطبيعية هى اتجاه متزايد للتآمر – بمعنى تكوين أربطة شبكات العمل الأفقية وتقويتها وتعميقها على كل مستويات التسلسل الوظيفي. فمثلاً: ازداد تحول النومنكلاتورا "nomenclature" (المثقفين) إلى نخبة مغلقة؛ وربما كان التعليل الأكثر تفصيلاً للمزايا التى توفرت لهم، متاحًا فى دراسة ميرفين ماثيو(١٩٧٨). وكانت هذه المزايا تشمل راتب الشهر ١٣ والذى كان عبارة عن شهر إضافى يدفع لأعضاء الحزب عن كل سنة من العمل، وكان يوصف –أحيانًا– بأنه "أموال المستشفى والعلاج" وعلى ما يقال: كان يحصل عليه موظفو الحزب فى أجهزة اللجنة المركزية فى موسكو وعواصم اتحاد الجمهوريات وآخرون. "وحزمة الحزب" والتى كانت عبارة عن مظروف مغلق يحتوى على مبلغ من المال يسلم شهريًا مع تسهيلات للوصول إلى المنافذ المخصصة للمستهلك، والعملات الأجنبية، والمتاجر التى تبيع تشكيلة واسعة من السلع الغربية، والسلع السوفيتية الراقية، والتى كانت تباع بربع الأسعار السوفيتية أو خمسها وذلك بسعر الصرف الرسمى (ص ٤١)، ومنازل خاصة، والحصول على وسيلة انتقال خاصة فى شكل سيارة رسمية بسائق، ونظام مغلق للمستشفيات والعيادات والمستوصفات (الإدارة الرابعة للوزارة)، وتسهيلات خاصة للتعليم، وتسهيلات خاصة لقضاء الإجازة والسفر إلى

الخارج. كل هذه المميزات كان يمكن الحصول عليها من خلال (المنصة) Blat(*) – استخدام الاتصالات الشخصية والنفوذ – أيضًا- من خلال الرشاوى لجعل الحياة أسهل (ص٥٢).

ويصف تيموثى جارتون آش (١٩٨٣، ١٩٩١) موقف النومنكلاتورا فى بولندا فى ليلة ثورة التضامن عام ١٩٨٠:

إن أعضاء النومنكلاتورا كان يمكن وصفهم بدقة، على أنهم الطبقة الحاكمة من العملاء، ويتمتع أعضاؤها بالسلطة والمركز والمميزات (بدرجات متفاوتة) بفضل الانضمام إليها؛ وربما لا يمتلكون كأفراد وسائل الإنتاج؛ ولكنهم يتحكمون فيها بدرجة شاملة. ففى السبعينيات كانوا يُعرفون على أنهم "مُلاك بولندا الشعبية"، وبمقارنتهم بنظم الطبقات الأخرى كانت السلطة السياسية والاقتصادية مركزة بدرجة دائمة فى أيديهم؛ ولم تكن -أيضًا- نخبة وظيفية تمامًا. وكان أبناء الأعضاء يتمتعون بمميزات آلية طالما ظلوا موالين للنظام. وفى السبعينيات قورنت هذه الميزات بميزات الوراثة فى الغرب؛ فإذا كنت ابنًا لعضوٍ بارز فى الحزب، سيكون لك مستوى معيشة أعلى وتعليم أفضل، وفرص عمل أكثر من معاصريك لأنَّك ابن العامل. وإذا أضفنا العائلات، فربما كان يعتمد نصف مليون من السكان مباشرة على استمرار احتكارات الحزب لوظائفهم والسلطة أو المميزات (ص٩).

والصعوبة التى يواجهها الحزب، والتى يشكلها نمو شبكات العمل على كل المستويات من التسلسل الوظيفى هى أنها جلبت معها خسارة مستمرة فى سلطة الحزب. ويمكن فهم هذه النقطة بمساعدة الشكل (١٠-١)؛ إذ إن قصر الميزات يمنحها للبعض، وتناقضت مع وعود الحزب الأساسية بالفرص

(*) blat المنصات أو إمكانية الحديث بصوت عالٍ من خلال العضوية بالحزب الشيوعى السوفيتى. (المترجم)

المتساوية والمكافآت. ونتيجة نكث هذه الوعود أن ارتفعت التكلفة الحديثة للولاء المتراكم، كما صُوِّرَ بالانتقال إلى اليسار للنقطة $\dot{Q}(\pi)$. وثانيًا تراجعت الكفاءة في المؤسسات بسبب ازدياد أهمية شبكات العمل الأفقية مقابل ارتباطات شبكات العمل الرأسية، ويتضمن هذا أنه عند أي مستوى معين من السلطة، تُرْجِمَ ذلك إلى معدلات أصغر للنمو الاقتصادي، كما يتضح ذلك من التحول إلى أسفل المنحنى $\dot{Q}(\pi)$ في الشكل (١٠-١). وكلا هذين الانتقاليين يعززان بعضهما بعضًا في تخفيض توازن السلطة (π) ومعدل النمو الاقتصادي $\dot{Q}$. ومن هنا؛ ففي الشكل (١٠-١) صُوِّرَ تدهور النظام السوفيتي بالانتقال إلى أسفل في توازن السلطة، والنمو الاقتصادي من نقطة مثل E_0 إلى نقطة مثل E_1.

وكانت أعراض هذا التدهور ونتائجه في سلطة الحزب السياسية والاقتصادية، كما يلي:

١- النقص المتزايد في كل نواحي الحياة مع هروب كثير من المؤسسات من سيطرة القيادة، والتحرك بعيدًا عن خليط الأوامر، والنقص الذي سببه الحزب، والنقص بسبب الفساد إلى توازن لكل أنواع الرشوة.

٢- الازدياد في التعليمات المغالى فيها للسبب نفسه.

٣- القيود الهشة للموازنة مع تمادي مديري الوزارات في توسيع المقايضة بالائتمان للمنشآت في مقابل الحصول على الرشاوى.

٤- عجز الموازنة؛ بسبب الانخفاض في الإنتاجية والخسارة في الإيرادات المركزية؛ كنتيجة تفاقم النمو في الاقتصاد الثاني (أحد الأعراض الأخرى لتراجع سلطة الحزب الشيوعي السوفيتي).

٥- توقف التعاملات النقدية لعدم وجود ما يمكن شراؤه.

٦- تراجع النمو لكل الأسباب التي سبق ذكرها.

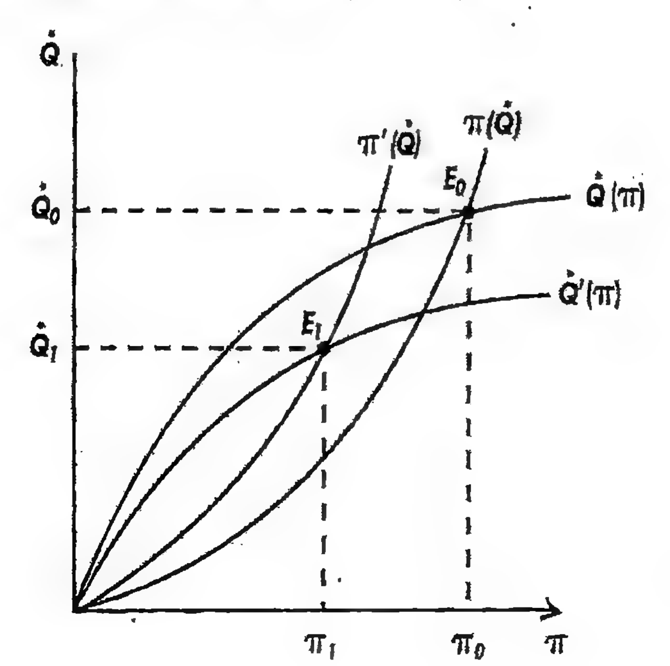
ورغم أن الإحصائيات السوفيتية الرسمية لا تدل على انعدام النمو؛ فإن عددًا من الاقتصاديين؛ منهم: آبل أجانبجيان، وأليك نوف، ومايكل إيلمان زعموا أنه لم يكن هناك نمو في الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٧٨[*]. وقد

(*) انظر أسلاند (١٩٨٩، ص. ١٥).

اقترح أسلاند وجود حالات نقص فى الإنتاج فى الاتحــاد الــسوفيتى [فــى منتصف الثمانينيات]، "تخللت فى الحياة السوفيتية إلى الحد الذى استبدلت فيه كلمات مثل "يشتري"، " ويبيع " بكلمات مثل " يعطى " و"يأخذ " فــى لهجــة الحياة اليومية" (ص ١٨). وكان أحد الأعراض المباغتة تراجع طول الحياة للذكور السوفييت فى السبعينيات (وهو ما استشهد به فى دراسات استرلى – فيشر ١٩٩٤ ص٩). ويقتبس أسلاند ما قاله الاقتصادى السوفيتى ميخائيــل شميليف عن الأسباب المحتملة لذلك:

> **لقد أصبحت الفوضى وعدم المبالاة وعدم الاكتــراث ظــاهرة جماعيــة، وأصبحت السرقة وعدم احترام العمل الشريف مصحوبة فى نفس الوقــت بغيرة عدوانية ضد أولئك الذين يكسبون كثيرًا حتى ولو كان ذلك بطــرق شريفة، وظهرت علامات الانحطاط البدنى على جزءٍ كبيرٍ مــن الــسكان بسبب شرب الخمر والتبطــل والخمــول (ميخائيــل شــميليف، مــذكور فى آسلاند ١٩٨٩، ص ١٨).**

شكل (١٠ – ١) تدهور النظام السوفيتي



وفى بحر هذا السبات للدكتاتورية الشمولية أتى الرفيق جورباتشوف وهو مصمِّم على الإصلاح، فماذا كانت استراتيجية الإصلاح؟ ولماذا لم ينتج عنها إصلاح؛ ولكن نتج عنها فناء النظام؟ يتناول الفصل التالي هذه الموضوعات.

٦- استراتيجيات الإصلاح السوفيتى مقابل استراتيجيات الإصلاح فى الصين أو تحريف الشمولية

فى منتصف الثمانينيات وما واجهها من المشاكل التى لُمِّح فى نهاية الفصل السابق أطلق جورباتشوف ما عرف بحملة "بروسترويكا وجلاسنوست" وكانا عمودى التوأم للحملة، ويهدفان إلى تخفيض السيطرة المركزية على منشآت الدولة وتقليل القيود على حرية التعبير من خلال السماح بالنقد والمناقشة. وأثارت هذه الاستراتيجية مشكلة رئيسة لتحليل المؤلف للحكم الشمولي؛ لماذا يتصرف قائد شمولى من المفروض أنه يعمل على تحقيق أقصى قدر من هذه السلطة؛ حيث يفقد جزءًا من سلطته من خلال التنازل عن كثير منها؟ ولكى نفهم هذه الاستراتيجية، نجد أنه من المفيد أن ننظر –أولاً– إلى النموذج الصيني. بدأ الإصلاح الصينى عام ١٩٧٨. ومجمل القول: إن الاستراتيجية هناك كانت اقتصادية بحتة وكانت تتصف بإدخال المنافسة فى سوق المنتجات؛ بينما كانت تحافظ على الملكية "الاشتراكية" (ماكميلان – نوتون، ١٩٩٢) أو استراتيجية "التحول إلى السوق بدون خصخصة" (برلينر ١٩٩٤). وكانت هناك أربعة عناصر رئيسة لهذه الاستراتيجية:

١- سيُمنحَ بأشكال جديدة من "المشروعات المستقلة" التى تستطيع أن تعمل خارج الخطة. وقد بدأت الاستراتيجية بإلغاء الزراعة الجماعية فى عام ١٩٧٩ بإدخال "نظام مسئولية العائلة"، والتى أُعطِى فيها الفلاحون عقود إيجار لعدة سنوات، وحرية واسعة فى عملياتهم الخاصة، كما مُنِحُوا سلطة

لبيع جزء مِن إنتاجهم فى السوق، والحق فى الاحتفاظ بأرباح بعد دفع الضرائب وتوريد حصص التزامهم من المحصول للدولة (برلينر ١٩٩٤، بيركينز ١٩٩٤). ونتيجة لذلك بدأ تأسيس صنف من الشركات غير الزراعية بواسطة وحدات حكومية ذات مستوى أدنى (حكومات المدن والقرى أو TVGS). وكانت هذه الشركات تُعرف " بمشروعات القرية والمدينة و TVEs " ويمتلكها اسميًا مواطنو المدينة أو القرية كلها؛ ولكنها تكون تحت سيطرة حكومة المدينة أو القرية (تشانج – وانج، ١٩٩٤). وكما ذكرنا فى الباب السادس، كانت ناجحة بدرجة مذهلة. وصل متوسط المعدل السنوى لنمو الناتج فى تلك الشركات إلى ٢٥,٣% سنويًا فى خلال الفترة ١٩٧٩ – ١٩٩١ (وايتزمان – زوو، ١٩٩٤). وقد يكون أحد أسباب ذلك أنهم كانوا يعملون تحت قيود موازنة صعبة "مثل تلك التى تواجهها المشروعات الرأسمالية التقليدية" (بيرلينر، ١٩٩٤، ص ٢٥١)؛ ولكنها لم تكن شركات خاصة، ولم تكن الخصخصة عنصرًا أساسيًا فى الاستراتيجية الصينية (بيركينز ١٩٩٤).

٢- كان المكوِّن الثانى لهذه الاستراتيجية هو منح "استقلال ذاتي" أكبر للشركات الحكومية؛ لذا فإن مديرى هذه الشركات قد حصلوا على حق بيع الإنتاج الزائد عن الخطة فى السوق، وخُفِّضَت حصص الإنتاج المطلوبة، وَسُمِحَ للمديرين بالاحتفاظ بنصيب كبير من أرباحهم (كانت تصل أحيانًا إلى ١٠٠%) بعد سداد مبلغ ثابت للدولة.

٣- كان يوجد نظام "تسعير ثنائى تباع فيه المنتجات المخصصة للخطة بأسعار رسمية تحددها الدولة؛ بينما الإنتاج الزائد عن الخطة يمكن بيعه بسعر السوق.

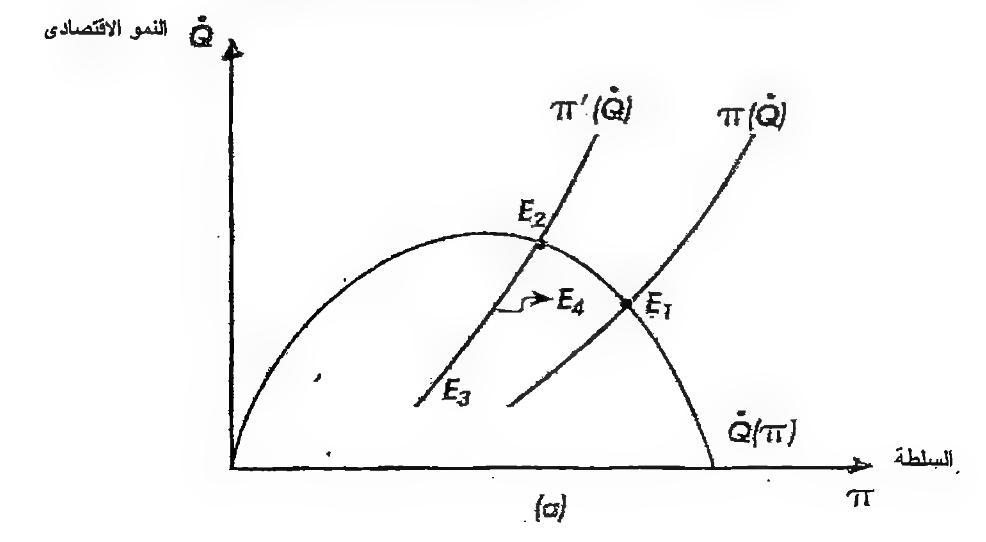
٤- انفتح الاقتصاد الصينى "على السوق العالمي"، وقد سمح للشركات بالتصدير والاستيراد دون الحصول على تصريح من السلطات، كما شُجِّعَتْ الاستثمارات الأجنبية.

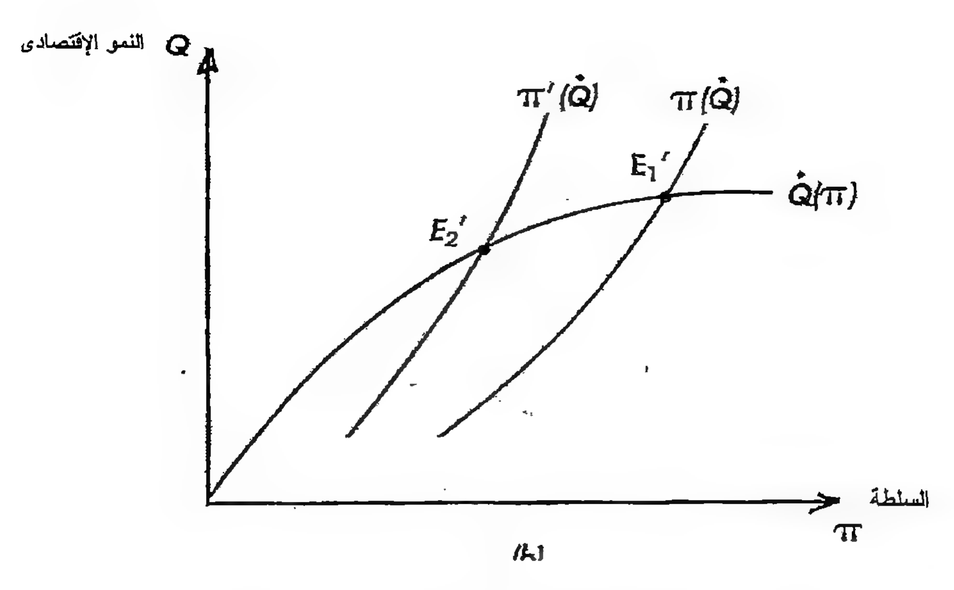
لماذا تتخلى حكومة شمولية عن سلطتها بهذه الطريقة؟ كان أحد المبررات الواضحة لهذه الاستراتيجية هو حدوث انسحاب جزئي؛ وليس كليًا للسيطرة المركزية، ليحفز كفاءة أعظم للشركات المملوكة للحكومة والشركات الأخرى، وبالتالى تدفع عملية النمو الاقتصادي. وقد قلصت سلطة الدولة فى الشكل (١٠ – ٢ – أ)؛ حيث يتبين هذا التقليص فى انتقال منحنى $\pi(\dot{Q})$ إلى اليسار – وهذا يعنى أنه عند أى مستوى معين للنمو الاقتصادى ($\dot{Q}$) ينتج مستوى أصغر من موازنة الدولة (B)، (ومن ثم لايوجد إلا القليل لإنفاقه من أجل إنتاج السلطة π عن ذى قبل؛ ولذا توجد سلطة أقل من π). ويبدو ذلك وصفاً معقولاً لسلطات قانونية أقل. ومن المفترض أن هذه الاستراتيجية كانت لمنع انهيار النظام بإيجاد كفاءة أكبر، والعمل على تزايد النمو الاقتصادي، وبالتالى ينتهى عند نقطة مثل E_2 بدلاً من انتهائه عند النقطة E_3 فى الشكل (١٠ – ٢ – أ). وينبغى أن يُحقق هذا الهدف بتراجع أقل فى السلطة عما كان سيحدث فى غياب هذه الإجراءات. ويبين الشكل (١٠–٢) أنه لكى تعمل الاستراتيجية فمن الضرورى أن يتجه انحدار $\dot{Q}$ (π) إلى أسفل، كما فى الشكل (١٠ – ٢ – أ) وليس إلى أعلى فوق مدى الإصلاح، (كما فى الشكل (١٠ – ٢ – ب). وإدخال الفكر التسويقى marketization (المنافسة التسويقية للناتج)؛ لكى يتعامل مع التغير المفاجئ فى منحنى (π) $\dot{Q}$، هو ما يشير المؤلف إليه على أنه "تحول شمولى مفاجئ"، وأخيرًا يلاحظ أنه إذا ما أُصلِحَ بطريقة جيدة، وأحدث نموًا اقتصاديًا كافيًا، فمن الممكن أن يزيد عرض الولاء للنظام، وبالتالى يخفض تكلفة الولاء وينتقل منحنى ($\dot{Q}$) π للخلف مرة أخرى فى اتجاه E_4 (فى الشكل ١٠ –٢ – أ) وحتى إذا لم يحدث ذلك؛ فإن الفكرة العامة هى أنه بالتخلى عن سلطات الدولة (فى هذه الحالة السيطرة على الشركات)، قد ينتهى النظام باستحواذه على سلطة أكبر مما كان سيحصل عليها بدون عمليات الإصلاح. يوضح ذلك كيف أن النظام الشمولى الذى يريد تحقيق أقصى قدر من السلطة يمكنه أن يتّبع استراتيجية "إصلاحية" مثل تلك(*).

(*) لاحظ التشابه فى الاستراتيجية (التخلى عن السلطة لكى ترفع من الإيراد) التى اتبعتها الملكية البريطانية فى الثورة العظمى عام ١٦٨٨ (كما حللها نورث و وينجاست ١٩٨٩، ونوقشت فى الباب الخامس).

وفى الاتحاد السوفيتى السابق؛ فإن الاستراتيجيات التى اتبعها جورباتشوف فى أثناء فترة الجلاسنوست (الشفافية) والبريستورويكا (إعادة البناء) كانت هى نفس الاستراتيجيات التى أتبعتها الصين. وتمامًا مثلما فعل الصينيون أُتيح للسوفيت إدخال قطاع مستقل من الشركات التى تعمل خارج خطة الدولة، وتستطيع أن تبيع هذه الشركات منتجاتها الزائدة عن الخطة فى السوق. وقد سمح قانون الشركات بأن تحتفظ بأرباحها بعد دفع الضرائب والالتزامات الأخرى للدولة. وأُدخل نظام التسعير الثنائى فكانت الشركات الحكومية لديها الحق فى أن تُصدِّر وتستورد مباشرة، كما شجعت الدولة على إنشاء شركات مشتركة مع شركات أجنبية (بيرلينر ١٩٩٤، ص ٢٥٣ – ٢٥٥) (ساكس – وو ١٩٩٤، ص ١٢٠ – ١٢١)؛ وبالتالى، فكما يركز بيرلينر؛ فإن الاختلاف بين استراتيجيات الإصلاح التى تبناها السوفييت وتلك التى تبناها الصينيون لم يكن اختلافًا بين مدخل التدرجية "الانفجار الكبير"؛ فقد جُرِّبَ منهج التدرجية فى الاتحاد السوفيتى لعدة سنوات، ومن المفترض من أجل الأسباب نفسها كتلك التى نوقشت فى حالة الصين. والتى تقضى بأنه يمكن تحقيق سلطة أكبر على المدى الطويل إذا ما اسْتُرْخِيَت السلطة المركزية على الدولة والمؤسسات، وتم السماح بمنافسة الإنتاج.

شكل (١٠ – ٢) الإصلاح أو تحريف الشمولية





ولكن فى الاتحاد السوفيتى كان يوجد سبب عقلانى آخر وراء الإصلاح؛ فبحلول الثمانينيات كانت سلطة الحزب الشيوعى لخلق حالات العجز والنقصان وتوزيع العطايا، قد انتهكت بدرجة كبيرة بسبب نمو حالات التواطؤ أو المقايضات فى شبكات العمل الأفقية. نتيجة لذلك؛ فإن الامتيازات والعطايا التى نشأت من حالات النقصان، تحولت بدرجة كبيرة إلى رشاوى، ولم تسهم المقايضة الأفقية فى تحقيق أهداف الدولة. وكان الموقف مختلفاً فى الصين، التى استفادت من تجربة الثورة الثقافية لمدة عقد أو شيء من هذا القبيل عند بداية عمليات الإصلاح فى عام ١٩٧٨، وفى أثناء تلك الفترة، طُهِّرَ ٦٠ % من أعضاء الحزب الصينى (فيربانك ١٩٩٢، من ساكس – وو، ١٩٩٤، ص ١١١). ورغم تفسير ذلك بأن سيطرة الحزب كانت قد قُوِّضت فى الصين؛ فإن التفسير المطروح هنا يختلف. ونتيجة لعمليات التطهير كان كل شخص يرتاب فى الآخر، وكانت اتصالات شبكة العمل الأفقية غير المرتبطة بجهاز الحزب، ضعيفة وهشة، وبالتالى كان من السهل أن يظل جهاز الحزب الصينى مسيطرًا خلال عملية الإصلاح. وربما كان

لهذا السبب أطلق جورباتشوف الجلاسنوست والبريستورويكا؛ بينما لم يفعلها الصينيون؛ فقد كانت لديهم من قبل جلاسنوست خاص بهم، فيما يتعلق بالأهداف المرغوب فيها لإضعاف الروابط غير الحزبية التى يمكن أن تساند الرشوة والفساد وبعض الأشكال الأخرى من المبادلات التى لم تدفع بأهداف الحزب إلى الأمام.

ورغم أن برامج الإصلاح فى عهد جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتي، وعهد دينج فى الصين كانت متشابهة؛ فتأثيراتها كانت مختلفة للغاية. فمن وجهة النظر الاقتصادية كانت النتيجة فى الصين فترة طويلة من النمو الاقتصادى الثابت بمعدلات عالية (المتواصلة حتى الآن)، [أكثر من ٨ % سنويًا لمدة أربعة عشر عامًا، ١٩٧٨ – ١٩٩٢ (بيركنز، ١٩٩٤، ص ٢٤)]. وقد نما الإيراد الإجمالى للموازنة الرسمية بمعدل ١٠% سنويًا، ونما الإيراد الإضافى للموازنة بمعدل أسرع (سيكيولار، ١٩٩٢، ص ١٠)(*).

أما فى الاتحاد السوفيتى فكانت التأثيرات النهائية (نحو ١٩٩١) هى انهيار الاقتصاد الكلى، وانهيار نظام التخطيط، وانفجار فى حالات النقص الحكومية والتضخم وانهيار الشيوعية بعد أكثر من سبعين عامًا فى السلطة. وفيما يتعلق بالشكل (١٠–٢)؛ فقد أنجز الصينيون التغيير المفاجئ الشمولى بنجاح، وتحركوا من نقطة مثل E_1 فى الشكل (١٠–٢–أ) إلى نقطة مثل E_2. أما فى الاتحاد السوفيتي؛ فقد انهارت إيرادات الموازنة بعد بداية الإصلاح، وانتقل النظام إلى أسفل منحنى $Q(\pi)$ فى الشكل (١٠–٢– ب) من نقطة مثل E'_1 إلى نقطة مثل E'_2.

(*) فى أثناء الثمانينيات كانت مكاسب **SOE** ومواقعها قد انتقلت بدرجة كبيرة من داخل الموازنة **Within** إلى حسابات موازنة ممتازة **Extra**. ويبين سيكيولار أنه عندما ضمِّنت تلك الميزانيات المختارة كان عجز الموازنة أصغر كثيرًا، وكان جزء الإيرادات والإنفاق من الحكومة المركزية الذى يذهب إلى حكومات الأقاليم أكبر كثيرًا مما كان معروفًا.

فما الذى يوضح هذا الاختلاف؟ رغم أن عديدًا من العوامل قد أسهمت فى ذلك، وسيناقش بعض منها بعد قليل؛ فإنه يوجد اختلاف واحد فى الاستراتيجية هنا؛ حيث حافظت السلطات الصينية على مستوى عالٍ من عمليات القمع فى خلال عملية الإصلاح، وفى الحقيقة مازالوا يحافظون عليه إلى اليوم (منتصف ١٩٩٧)؛ أما السوفييت فقد راخوا فى السيطرة السياسية. وبطريقة أخرى يقول المؤلف: إنه رغم أن الصينين خفَّضوا من السيطرة التفصيلية على عمليات المنشآت؛ فإن الدولة عملت بوصفها بديلا لحقوق الملكية والنظم القانونية اللازمة لإنفاذها، وكلتاهما كانتا متخلفتان فى خلال عملية التحول. وقدَّم السوفييت الجلاسنوت وبطرق أخرى قوَّضوا سيطرة الحزب، ولتدعيم الزعم بأنه هذا كان الاختلاف الأساسي، سيتناول ثلاث نواحٍ معينة تُعتبر - إلى درجة كبيرة ضرورية للإصلاح الناجح:

١- التقدير الإداري.

٢- مشكلة انحراف عرض السلع عن المجرى المألوف (انحراف السلع عن الخطة إلى منتجات السوق).

٣- التضخم.

فى كل من هذه الحالات سيبين المؤلف أن تخفيف السيطرة المركزية لا يحل المشكلة، وأنه لا يمكن الاعتماد "على التحول إلى السوق" لحل المشكلة أيضًا، وبدلاً من ذلك؛ فإن هذا التخفيف والتحول إلى السوق تتفاقم المشكلة فى غياب تطور عالٍ لنظام حقوق الملكية، والتى لم توجد لا فى الصين ولا فى الاتحاد السوفيتى السابق. فالمحافظة على سيطرة الدولة فى حالة الصين كانت سارية المفعول، ووفَّرت بديلاً لحقوق الملكية الضائعة؛ بينما كان هذا البديل غير موجود فى برنامج الإصلاح السوفيتي؛ ولكى نرى هذه النقطة بدقة سنتناول كل من هذه المشكلات بتفصيل أكثر.

أولاً: التقدير الإدارى أو الآليات المتخلفة للسيطرة الإدارية

إذا ما حُرِّرَ الإداريون من السيطرة المركزية على قـراراتهم (مثـل سياسة الاستثمار، سياسة الأجور.. وهكذا) فما الضمانات كى يكون سلوكهم فى مصلحة المنشأة؟ ففى أسلوب الشركات فى الولايات المتحدة الأمريكيـة تُمتلك الأسهم على نحو واسع، كما يمتلك المديرون أنفسهم حصة صغيرة من أسهم الشركة، وتوجد أجهزة معروفة جيدًا لفرض الانضباط على المديرين: مثل وجود سوق رأسمالى متطور بدرجة كبيرة؛ لكى يقيِّم أسعار الأسهم، بما فى ذلك وجود بعض من حملة الأسهم ذوى الحصص الكبيـرة فـى ملكيـة الشركة، وكذلك آليات تنفيذية للتعويض التى تربط دخـل المـديرين بـأداء الشركة، واحتمال تولى مهام الإدارة بواسطة أحد الخارجين من ذوى القدرة على توفير رأس المال الضرورى لتمويل الشركة (جينسين – ماكنج، ١٩٧٦، وينتروب، ١٩٨٧). وفي غياب وجود الأسواق أو الضعف المتناهى لأسـواق المال فى كل من الاتحاد السوفيتى والصين؛ فإن ذلك يعنـى عـدم وجـود انضباط إدارى ممكن من هذه المصادر. وتبعًا لذلك؛ فإن الاستقلال الـذاتى المتزايد فى الاتحاد السوفيتى السابق بعد عام ١٩٨٧، أعطى للمديرين فعـلاً درجة من الحرية ليمنحوا أنفسهم وعمالهم، زيادات فى المكافآت على حساب مدفوعات الضرائب للدولة. وقد أدى الحفاظ على القيود الهشة للموازنة، فى فترة الإصلاحات إلى تفاقم المشكلة؛ لأن ذلك كان يعنى أن الدولة كانت تلتزم بتعويض أى خسائر ناشئة تصيب المؤسسات نتيجة زيادة الأجور! ومِنْ ثَـمَّ متوسط الأجور الحقيقية فى مجال الصناعة ارتفع بنسبة ٧٩% فـى الفتـرة ١٩٨٥ \ ١٩٩١ بمعنى أنه فى خلال فترة كانت فيها الأسعار مستقرة بدرجة كبيرة، كما أن عرض السلع كاد ألا يكون قد نما علـى الإطـلاق (بويكـو ١٩٩٢، ليبتون – ساكس، ١٩٩٢ ص٢٢٠)؛ ولذا فإن نتيجة التحرر كانـت تكثيفًا لحالات العجز والنقصان، وكان يشار إلـى الظـاهرة التـى حـدثت – أحيانًا– على أنها "نهب المنشآت" أو "الخصخصة التلقائية". ومـن وجهـة

نظر الدولة كانت هناك نتيجة أخرى متمثلة فى نهب إيرادات الدولة، التى أدت إلى تفاقم عجز الموازنة موجود سلفًا. وقد ظهرت مشكلات مشابهة فى الصين مع بداية عمليات الإصلاح؛ ولكنها أُوقفتْ عن طريق تشديد مراقبة الدولة على السلوك الإدارى (ماكميلان – نوتون، ١٩٩٢، ص ١٣٥). وهذا كما يقول ماكميلان – نوتون: "الدولة يجب أن تراقب الشركات فى خلال فترة التحوّل".

ثانيًا: مشكلة الانحراف عن المجرى المألوف لعرض السلع والخدمات Supply diversion.

المشكلة الرئيسة الثانية للإصلاح الجزئي، هى احتمال وجود سعرين مختلفين لنفس السلعة (السعر الرسمى وسعر السوق)، وكلما ازداد الفرق بينهما زاد الحافز لأى شركة؛ حيث يتحول إنتاجها المخصص للدولة إلى السوق الحر (سيكيولار ١٩٨٨، مورفى – شليفر – فيشني، ١٩٩٢). والواقع أن نظام المسارين (الخطة والسوق) قدَّم عديدًا من الفرص والحوافز للبائعين لمحاولة التهرب من الخطة. فمثلاً كما يقول سيكيولار (١٩٨٨):

> **إن النظام خلق حافزًا للتحول من زراعة محاصيل ذات حصص عالية نسبيًا، إلى محاصيل ذات حصص منخفضة أو معدومة الحصص، والحقول التى تخضع لحصص من الحبوب تحولت إلى زراعة القطن أو محاصيل اقتصادية أخرى والعكس صحيح. وأحد وسائل التهرب هو حجب الناتج لمدة عام أو عامين، وبعد ذلك يُسلِّم كله مرة واحدة، أو يقوم عدد من العائلات بتحويل ناتجها كله لعائلة واحدة، لتسليمه للدولة. وأخيرًا: قد يرضخ الموظفون المحليون تحت ضغوط جيرانهم لإغراءات تخفيض غير مصرح بها فى مستويات الحصة. وقد نتج عن مثل هذا النوع من السلوك وفاء أقل بالحصص، وفى الوقت نفسه الذى ازداد فيه تسليم زيادة فى الحصص، بأسعار يُتَّفق عليها(ص ٢٨٩).**

لم يكن من الواضح، كيف يمكن استخدام آليات السوق لمواجهة مثل هذه المشكلات. وكما يشير سيكيولار (١٩٩٣)، أنه إذا ما خفضت أسعار السوق إلى مستوى الأسعار الرسمية ستكون عملية التسويق غير كاملة، وسيميل الناتج إلى الانهيار وستتوقف عملية الإصلاح. وإذا ما ارتفعت أسعار السوق ستزداد الإغراءات لتفادى الوفاء بحصص الدولة؛ حيث الفجوة بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق تتزايد. وأخيرًا إذا ما استجابت الدولة لحالات النقص فى الحصص بالشراء من السوق؛ فإن هذا التصرف يعنى عجزًا فى الموازنة وستكون له عواقب تضخمية.

وفى غياب آلية مجدية من نوع السوق للسيطرة على مشكلة الانحراف للمعروض من السلع سيكون هناك دائمًا لجوء إلى أجهزة الدولة القمعية. وقد تجاوب الصينيون مع هذه المشكلة بفرض السيطرة على الأسعار من حين لآخر، وذلك بتضييق الفجوة بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق من خلال المراقبة الصارمة للتهرب من الحصص وحالات النقص فى التسليم إلى جانب وسائل أخرى (سيكيولار ١٩٩٣، ١٩٩٥). وفى الحقيقة، ففى عدد من المناسبات أعادت الدولة فرض إرادتها، ونتج عن ذلك – أساسًا – توقف عمليات الإصلاح فى نواحى معينة، وبالتالي، ووفقًا لما أشار إليه سيكيولار (١٩٩٥):

> **فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٦ و١٩٨٧ أعلنت الحكومة المركزية أن عقود توريد الحبوب والقطن لم تعد اختيارية. وفى السنوات التالية جددت الحكومة مطالبها باحتكارها لشراء الأرز والقطن، وحظرت الإتجار فى الحبوب فى السوق الحرة، مالم يتم تُلَبَّى وتُستَوفى حصتها فى (المقاطعة) أو المحليات. كما أُعِيدَت الأهداف الواجبة للإنتاج التى كانت قد أُلغيت عام ١٩٨٥ لضمان الوفاء بالعقود. وكانت الحاجة إلى إعادة تأكيد السيطرة على أسعار السوق، أحد الموضوعات الأساسية لحكومة لى بنج فى التقرير الخاص بعملها... فى مارس ١٩٨٥: وبالتأكيد على فرض التوريد الإلزامى للحصص – تم تجديدة – وبحلول أوائل عام ١٩٨٥أعيد تقديم تقنين الحبوب فى ٢٩ مدرسة من بين أكبر ٣٥ مدينة فى الصين (ص : ٥ و ٧).**

ومن ناحية أخرى وفقًا لما ذكره مورفى – شليفر – فيــشنى (١٩٩٢) عن الاتحاد السوفيتي، بعد عام ١٩٨٨:

قام كثير من الموردين التقليديين لعديد من شركات الدولة بفسخ ارتباطــاتهم وباعوا عروضهم وقايضوها مع شركات خاصة أو لشركات الدولة، وكانــت أكثر قدرة على عرض صفقات أفضل. وقد اشتكى رئيس شركة كبرى لتوزيع البترول، من أن معامل التكرير، قد باعت البترول للجمعيات التعاونية، التــى أعادت بيعه للمستهلكين بثلاثة أضعاف سعر الدولة. وفى الوقت نفسه، كانت شركات الدولة غير قادرة على إحلال المدخلاتفى هذه الصناعة التى انحرفت، لأنه لم يكن لديها حق الوصول إلى الأسواق. ونتيجة لــذلك كانــت شــركات الدولة فى كثير من الأحيان تخفض الإنتاج وتخرق العقود بنفــسها، ونتيجــة لذلك فقد خلقت تيارات أكثر من الاختناقات " (ص ٨٩٠ – ١).

ثالثًا: التضخم

كانت المشكلة الثالثة الحرجة التــى نــشأت أثنــاء عمليــة التحــول الاقتصادى هى مشكلة التضخم. ويرجع هذا إلى "إعادة العلاقات النقدية" بين الشركات، لأنه قد سُمح لها الآن بعمل تعاقدات مستقلة مع بعضهما بعــضا، وأن تبيع وتشترى فى السوق. وقد سمح إدخال نظام التسعير المزدوج، بــأن يبدو التضخم المكبوت والذى هو صفة لازمة من صور القصور الاقتصادى كتضخم صريح. وقد تضاعفت احتمالات التضخم مع تحرر الأسعار التــى تحررت فى غياب الخبرة بإطار عملٍ كافٍ للإدارة النقدية والمالية الحكومية. كما تفاقمت هذه المشكلات فى الاتحاد السوفيتي، نظرًا لأن الإصلاحات قــد بدأت فى وجود نظام راكد نقدى كبير وعجز فى الموازنة. ومع ذلك وحتــى فى الصين – ارتكبت بعض الأخطاء الكبرى، فمثلاً فى عام ١٩٨٨ أعلنــت الحكومة عن سلسلة من الإصلاحات فى الأسعار التى كانت ســتمحو كليــة السيطرة على الأسعار لمعظم السلع. ووفقــا لـ بيرلينــر، (١٩٩٤)، " فــإن

الإعلان أطلق سلسلة من التوقعات التضخمية، نتج عنها سحب أموال كثيرة من ودائع البنوك للتهافت على شراء السلع. وفيما بين الأول من أغسطس والخامس عشر منه صرفت البنوك الصينية مقدارًا من المال يوازى ثلث المقدار المستهدف فى الولايات المتحدة الأمريكية " (ص ٢٦٣). ومع ذلك – وفى الصين – وحيث كانت الحكومة تفقد سلطتها تدريجيا على الأقاليم إلا أنها احتفظت بسلطتها بما يكفى للسيطرة على العملية. فقد أُعيد فرض سيطرة مكثفة على الأسعار، وأُجريت تخفيضات كبيرة فى الإنفاق الحكومى، كما تم اتُّبِعَ برنامج قاسٍ للتقشف نجح فى السيطرة على ضغوط التضخم، ويلخص بيرلينر (١٩٩٤) بطريقة لطيفة الاختلاف بين مقدرة الحكومتين فى السيطرة على مشكلة التضخم، ويكتب قائلاً:

> إن الحكومة الصينية – كانت بلا شك – قادرة على فرض إرادتها على الحكومات المحلية بدرجة أكبر من السوفييت؛ لأنها استمرت فى الاحتفاظ بسلطتها؛ بينما فقدت الحكومة السوفيتية نفوذها. وكان الاختلاف واضحًا فى مقدرة الحكومة الصينية على رفع أسعار السلع الاستهلاكية فى مناسبات مختلفة فى الثمانينيات من القرن الماضى، والذى أسهم بدرجة كبيرة فى السيطرة على ضغوط التضخم بتخفيض الدعم، ومِنْ ثم تخفيض العجز فى الموازنة، وبتضييق الفجوة بين الأسعار التى يتحكم فيها وأسعار السوق، والتى خفضت المكاسب من المراجحة فى أسعار الصرف Arbitrage، وعززت نمو الشركات الإنتاجية المستقلة، وعلى النقيض فعندما نُصِحَ جورباتشوف برفع أسعار السلع الاستهلاكية، أجاب بأن أى حكومة سوفيتية ستفعل ذلك ستكون خارج السلطة خلال أسبوعين ". (ص ٢٧٠-١).

وبالطبع كان هناك عديد من العوامل الأخرى التى أسهمت فى النتائج المتباعدة بين كل من الإصلاح الجزئى فى الصين والاتحاد السوفيتى السابق. وربما كان العامل الأكثر أهمية هو أن الإنتاج فى الصين لم يكن أبدًا مركزيًا بنفس الدرجة كما كان فى الاتحاد السوفيتي، ولذلك كان هناك القليل جدًا من

السلع فى الصين التى أُنتجت فى مصنع أو اثنين (كان هذا الموقف طبق الأصل فى الاتحاد السوفيتى السابق). وبهذا كان من السهل نقل السلطة للأقاليم والحكومات الأخرى الأدنى فى الصين. لذا كان من الأسهل "تخفيض البيروقراطية" فى النظام الصينى مع احتفاظ الحكومة المركزية بسلطتها على أجهزة القمع، بينما انتقلت السيطرة على كثير من الوظائف الاقتصادية إلى الأقاليم. هذا التحول فى السلطة إلى الحكومات على المستوى الأدنى؛ قد ركَّزت عليه جابريلا مونتينولا- ينجى كيان – بارى وينجاست (١٩٩٥) الذين تابعوا كثيرًا من ديناميكية النظام إلى المنافسة الناتجة من ذلك بين الأقاليم والحكومات المحلية(*).

وهناك اختلاف مُهِمّ آخر، وهو أنه لم يكن هناك ضغط للإصلاح من أسفل فى الاتحاد السوفيتى؛ حيث كان يوجد نظام مكثف للحماية الاجتماعية قدم كثيرًا من المنافع التى ارتبطت بمواقع التوظيف وهيأت للمديرين (ساكس– وو، ١٩٩٤، ص ١٠٨ – ٩)، (أسلاند، ١٩٨٩، ص ٢٠)(*) والعمال، قدرًا كبيرًا من الأمان الاقتصادى حتى ولو كانوا غير منتجين أو لا يحصلون على مرتبات حسنة جدًا.

وأخيرًا – فى الصين – تُرِكت الكومبونات حرة بدرجة كبيرة لإدارة أنشطتها الاقتصادية بأنفسها، طالما كانت تلبى الحصص المطلوبة منها. لذا كان الإصلاح الريفى سهل فى تحقيقه، إلى جانب إلغاء الجمعيات التلقائية، والنمو الاقتصادى السريع فى الزراعة الذى نتجت عنه مساندة النمو الاقتصادي، وهو ما هيأ تيسير المهمة الأكثر صعوبة فى إصلاح الشركات

(*) بينما يرى هؤلاء الباحثون الثلاثة (١٩٩٥)، أن النظام المتحقق الذين يطلقون عليه مصطلح " الفيدرالية المحافظة على السوق باعتباره مؤديًا إلى النمو الاقتصادي، يقترح يونج (١٩٩٦) أن الشواهد تفيد بأن هناك فاقدا محسوسا وازدواجية فى تلك المنافسة التشريعية.

الحضرية، وتمكنها من مواصلة التقدم، ولم يكن ممكنـــاً للتنمية المماثلـــة أن تأخذ مكانها فى الاتحاد السوفيتى السابق.

ورغم هذه التحذيرات فما زال يبدو أن محاولـــة الاتحـــاد الـــسوفيتى لتحقيق تحرر اقتصادى وسياسى فى الوقت نفسه، كانت خطأ من وجهة نظر رغبة الحزب فى الإحتفاظ بالسلطة. ورغم أن إصلاح الاقتصاد الصينى قـــد نجح فى وجهة النظر تلك؛ فإن محاولة السوفييت تحللت إلى تضخم جـــامح وانهيار النظام.

ومن وجهة نظر أخرى لم تكن الأمور واضحة تمامًا. فالشيوعية كنظام اقتصادى سياسى متكامل، قد ماتت فى روسيا، وقد أُقيمت فيها هياكل سياسية ديمقراطية والسياسة الديمقراطية تتقدم. وما يجدر التركيز عليه فى الـــصين أنه رغم أن استراتيجيتهم للإصلاح الاقتصادى كانت غالبًا ما توصف علـــى أنها كانت تقوم مسبقًا بالإصلاح الاقتصادى قبل قيامها بالإصلاح الـــسياسي، فبعد تسعة عشر عاماً من الإصلاح لا يوجد دليل على وجود الحريات المدنية أو التنافس بين الأحزاب السياسية أو الانتخابات الحرة أو أى مـــن خـــواص الديمقراطية.

خاتمة

فى الباب السابق والحالى استخدم المؤلف نظرية البيروقراطية؛ لعمل نموذج للنظام السوفيتى للإنتاج. وبتطبيق هذا النموذج كان من السهل أن نفهم خواص الاقتصاديات الشيوعية – تحكم مركزى للحزب على توزيع العطايا، ومراقبة مكثفة للسلوك الفردى والتهديد بالطرد من الحزب (التطهير) – وهو ما أعطى للحزب الأدوات لانضباط العمال والتى تتجاوز كثيرًا ما هو متاح لشركة ما تعمل فى اقتصاديات السوق؛ نتيجة لذلك كانت الخواص الأساسية

للنظام حالات عجز ونقصان (لخلق الريع)، وإلغاء التداول النقدى (للسماح بالسيطرة السياسية) ترقيات مكثفة للولاء للحزب من خلال عمليات التلقين الأيديولوجي، وفرض المشاركة السياسية (لتسهيل الولاء) وهكذا؛ لذلك لم يكن النظام ضعيفًا؛ لأنه افتقد الحافز كما كان يُدَّعى غالبًا . فالمشكلة الأساسية فيه كانت مثل تلك التى تواجهها أى شركة بيروقراطية كبرى كلما تقادمت؛ فالميل لتقديم الولاء للرؤساء يتجه إلى التآكل بمرور الوقت. وقد "حلّ" ستالين هذه المشكلة بعملية التطهير الكبرى؛ ولكن بعد وفاته كُشِف عن استبداديته وعدم مقدرته فى السيطرة على العملية. ولم ينهض أى قائد له الشجاعة والقسوة الكافية لتكرار العملية؛ ونتيجة لذلك تراجع النظام. وفحص هذا الباب تدهور النظام السوفيتى وأظهر أن مشكلاته قد تفاقمت بالتناقض التام بين الوعود – التى كانت أساسًا – المساواة والتضامن والظروف الضرورية لإدارة أى نظام بيروقراطى كبير بكفاءة يملى ولاءً رأسيًا أو تسلسلاً وظيفيًا هرميًا؛ وليس تضامنًا أفقيًا بين العمال. وبمرور الوقت أدت المفارقة بين الوعود والواقع للنظام مصحوبة مع هذه المشكلات، استمرت فى العمل على تآكل الولاء من داخله (الذى هو أساس سلطة الحزب).

وبينما كان النظام يتدهور كانت تنمو الضغوط من أجل الإصلاح. فلماذا تهتم حكومة شمولية بتحقيق أقصى قدر من السلطة وإلى العمل على تحقيق الإصلاح؟ إن الاختلاف الأساسى بين الاتحاد السوفيتى والصين لم يكن الإصلاح تدريجيًا فى حالة، وزاد فى حالة أخرى. فالإصلاح التدريجى كان متبعًا فى كل من الاتحاد السوفيتى فى عهد جورباتشوف وفى الصين فى عهد دنج. وكان الاختلاف الأساسى هو أن الإصلاح فى الصين كان مصحوبًا بالحفاظ على القمع السياسي، وإمكانية تكثيف عمليات القمع السياسى بينما تراخت عمليات القمع فى الاتحاد السوفيتي. علاوة على ذلك

فقد قامت الصين بعمليات قمع واسعة النطاق قبل المبادرات بإصلاح السوق. وقد حلَّل المؤلف، ثلاث مشكلات حرجة صاحبت عملية التحول، وهى: سيطرة المديرين، والانحراف عن المسار المألوف لعرض السلع والخدمات والتضخم، وبَيَّنَ أن السيطرة السياسية المحكمة كانت ضرورية لحل المشكلات الثلاث. فمن خلال استخدام عمليات القمع أجرت الصين بنجاح ما أُطلق عليه " التحول الشمولى المفاجئ ويعنى ذلك التخلى عن السيطرة الرسمية على المؤسسات؛ ونتيجة لذلك استطاع قادة هذه الشركات أن يجعلوا شركاتهم أكثر كفاءة، وما استتبعه ذلك من استمرار النمو الاقتصادي، وازدياد إيرادات الدولة؛ أما فى الاتحاد السوفيتى السابق؛ فإن محاولة القيام بنفس العملية الجساسة بدون التخدير الناشىء عن عمليات القمع، نتج عنها انهيار فى إيرادات الحكومة وهبوط مفاجئ فى حجم التضخم الجامح وتفكك نظام الدولة.

الجزء الرابع

ديناميكيات الدكتاتورية

١- الباب الحادى عشر: الديمقراطية فى نطاق التقاعس

٢- **الباب الثانى عشر**: الصراع العرقى والقومية من التعبيرية والمستقبلية إلى النازية

٣- **الباب الثالث عشر**: الاقتصاديات المبسطة للمسئولية البيروقراطية الجنائية

الباب الحادى عشر

الديمقراطية فى نطاق التقاعس

١: مقدمة

يتناول هذا الجزء من الكتاب بعض جوانب ديناميكيات الدكتاتورية – أى أصولها وبعض عواقبها(*). ويهتم هذا الباب بالتقاعس السياسى أى الظروف التي فى ظلها قد يفشل الساسة الديمقراطيون فى التجاوب أو تقديم قيادة لمهام سياسية مهمة، وهم بهذا يقمعون فعليًا مطالب ناخبيهم "للقيام بفعل شيء " حيالها. إن تكاسل وضعف الديمقراطية فى ظل ظروف معينة يكون إحدى بذور الدكتاتورية، ما دام الدكتاتوريون يمكنهم العمل فى ظل أحوال كثيرة لا يستطيع الساسة الديمقراطيون العمل فيها. ويعرض المؤلف أشكال البنيان الاجتماعي، والذى من المحتمل بصفة خاصة أن تؤدى إلى هذا المرض – على سبيل المثال الأحزاب السياسية المستقطبة، والتفصيلات السياسية الجامدة، وعدم الثقة فى السياسيين والنظام السياسي.

هناك جرثومة أخرى للدكتاتورية، هى الصراع العرقى والقومية. تلك الظواهر لها نماذج فى الباب الثانى عشر. وقد قُدِّمتْ العرقية كسلعة رأسمالية تؤدى إلى تخفيض تكلفة المعاملات للسوق والتبادلات السياسية داخل الجماعة. والاستثمار فى العرقية له سمتان خاصتان:

١- كثير من الاستثمارات يقوم بها الآباء لصالح أولادهم.

(*) ظهر جزء كبير من هذا الباب من قبل فى ب. هويت ورونالد وينتروب (١٩٩٣) و(١٩٩٥).

٢- المردود للفرد يتوقف على استثمارات الآخرين في الجماعة وعلى الاختيارات الجماعية (السياسية) للجماعة.

ومن ثم تكون هناك احتمالات للصراعات المختلفة والمتعددة بين الجماعات والأجيال. وقد عرض المؤلف أنه لا السوق أو الآليات الديمقراطية السياسية يمكن أن تحل هذه الصراعات بسهولة.

والتحليل فى كلا البابين ١١، ١٢، بصورة انهيار جمهورية ڤيمار؛ حيث كانت تلك البذور أو الجراثيم حاضرة على الأخص فى صورة فتّاكة. وقد ثبت أن هذا النظام ذاته غيرُ قادرٍ (أو غير راغب) فى التجاوب للمطالب باتخاذ إجراءات بخصوص البطالة التى ارتفعت لمستويات غير مسبوقة فى ألمانيا فى أثناء الكساد الكبير، أو بكبح العنف السياسى (من اليسار واليمين السياسي) فى الشوارع، والتى أخافت كثيرًا من الناخبين. وقد تفاقمت الصراعات العرقية والصراعات بين الأجيال من هذه الصعوبات.

ومن نقاط الضعف تلك والصراعات والتشويهات لجمهورية ڤيمار شكّل هتلر والحزب النازى آلة لدكتاتورية قوية بشكل غير عادي. كيف عملت هذه الآلة؟ كيف تكونت هذه السياسة، ونُفِّذَتْ؟ نوقش ذلك فى الباب ١٣ مع إشارة خاصة لسماتها المفزعة والغامضة وهي: الحل النازى النهائى للمسألة اليهودية. وبمجرد تفهم عمل هذه الآلة البيروقراطية يصبح من السهل الإجابة على السؤال المهم المرتبط بسقوط الدكتاتورية: من كان، مسئولاً عن الجرائم التى ارتكبها هذا النظام ضد البشرية ومَنْ يجب أن يكون؟

ورغم أن التطبيق الخاص لكثيرٍ مما يلي يعود إلى النظام النازي؛ فإن معظم المادة هى تجريد خاصة فى هذا الباب الذى أُدخلت فيه أداة تحليلية جديدة لتوضيح إغراءات الدكتاتورية؛ لذا فإن النماذج التى تم طُوِّرَتْ عامة تمامًا. وربما نجد أنه ليس من الضرورى أن نركز على موضوعات هذا الجزء – التقاعس السياسى الديمقراطى والنزاع العرقى – ومسئولية

البيروقراطيين عن الجرائم التى ارتكبها نظام سلطوى (الذى هم جزء منه) – والذى يبدو أنه كان سائدًا فى العالم فى نهاية القرن العشرين، كما كان فى سنوات الثلاثينيات والأربعينيات.

٢: التقاعس السياسى Political Inaction

فى أى نظام ديمقراطى من السهل التفكير فى أمور معينة يكون للناس فيها وجهات نظر سياسية قوية، مثل: عجز الموازنة الحكومية، أو قضية الإجهاض – ولكن أغلب الساسة كانوا يمقتون القيام بأى عمل رغم مطالب ناخبيهم. والنتيجة هى قمع هذه التفضيلات المطلوبة للناخبين ولا يظهر هذا الأمر أبدًا فى جدول الأعمال السياسي. ولما كانت الأحزاب السياسية تتنافس – فقط– عندما تثار الأمور؛ فإن هذا يشكل حدودًا على فاعلية السياسيات الديمقراطية. وقد تصبح هذه المشكلة شديدة الخطورة تحت ظروف معينة؛ ومن ثم تسهم فى انهيار الديمقراطية. تلك هى الحجة الأساسية فى هذا الباب، وتصور هذه النتيجة نواحى الجذب الجوهرية والتى يسميها المؤلف "إغراءات" الدكتاتوزية؛ فالدكتاتورات يمكنهم حل النزاعات التى تؤدى إلى التقاعس (ومشكلات أخرى) بالقمع ببساطة لهؤلاء العناصر من السكان الذين يعارضون حلولها. وتكون النتيجة هى وجود مفاضلة أساسية بين قدرة النظام السياسى على تقديم آراء مختلفة وقدرته على القيام بعمل سياسي.

ولتصوير كيف يمكن للمرء أن يفكر فى مشكلة التقاعس مستخدمًا مصطلحات نظرية theoretical، فمن المفيد أن نتساءل عما إذا كان هذا القمع للتفضيلات السياسية يمكن أن يحدث على مستوى التقارب العادى لحزبين أم على مستوى نموذج وسيط median للناخب(*). وفى هذا النموذج من السهل رؤية أنه رغم أن "وجهة نظر" سياسية واحدة فقط (تلك الخاصة بالناخب

(*) الوسيط مصطلح إحصائى بمعنى القيمة المتوسطة التى فى منتصف المسافة للمنحنى التكرارى المتجمع الصاعد. (المترجم)

الوسيط) هى التى يمكن التعبير عنها؛ فكل "الأمور" قد تُثار. ذلك ببساطة؛ لأنه ما لم تكن الحالة الراهنة لبعض الأمور أو السياسة العامة هى تمامًا عند الوسيط؛ فإن الأمر سيُثار من جانب أى من الحزبين؛ لأن كليهما يفضل الوسطية عن الحالة الراهنة. لذا هذا النوع من التفضيل للقمع لا يمكن أن يحدث فى نموذج الناخب الوسيط؛ ولكى يقوم المؤلف بعمل نموذج للناخب الوسيط، فهو اتبع التقليد الذى بادر به دونالد ويتمان (١٩٧٣، ١٩٨٣)، وطوَّره فى الفترة الأخيرة ألبرتوأليسينا

(١٩٨٨a و ١٩٨٨b) وآخرون؛ حيث يكون الحزبان ذوا توجهٍ سياسى ولا يتلاقيان؛ ولكنهما يقدمان برامج سياسية فى حالة توازن. ويبين هذا الفصل كيف أن التقاعس السياسى يمكن أن يحدث فى هذا النموذج. ويفحص الفصل الثالث التكلفة الفعلية المفروضة على المواطنين من قبل سلوك هذه الأحزاب، ومن الذى يحتمل (أى ما نوعية التفضيل السياسي) أن يُقْمَع بوجهٍ خاص، يطبق الفصل الرابع هذا النموذج على سقوط جمهورية ڤيمار، وباختصار أكثر على الأمثلة الكلاسيكية للانهيار الديمقراطي. ويعرض الفصل الخامس الظروف التى فى ظلها يكون التقاعس غير كفء. ويخفف الفصل السادس من بعض الافتراضات للنموذج، ويصف الفصل السابع المفاضلة بين التقاعس ومن يجرى انتخابهم ممثلين للشعب representatives، وتوجد أجزاء مرتبطة بالمناقشة فى هذا الفصل والفصل الخامس فى الملحق الرياضي.

ولكى نتقدم فى المناقشة سنفترض أن النظام السياسى يتكون –فقط– من حزبين يواجهان انتخابًا قد تُثار أو قد لا تُثار فيها القضية χ من أحدهما من الحزبين. ويقدم الحزبان برامج متمايزة ومتوازنة، كما هو الحال فى نماذج دوجلاس هيبس (١٩٧٧)، ووايتمان (١٩٧٣ و ١٩٨٣)، وهانسن – ستيورات (١٩٨٤)، وراندال كالفرت (١٩٨٥) وأليسينا (a ١٩٨٨). نفترض أن الحزب R هو حزب اليمين وأن L هو حزب اليسار، و $R\chi$، و $L\chi$ هى

برامجهما على التوالى على بعض القضايا χ. ويفضل حزب اليمين القيم الأعلى لـ χ (دعنا ننظر إلى χ على أنها مستوى نفقات الدفاع مثلاً). وبافتراض أن هناك سياسة ما موجودة من قبل بشأن قضية ما χ، والتى سيشار عليها ب S أى الحالة الراهنة ويمكن لأى من الحزبين أن "يثير" القضية بأن يعرض مستوى مختلفاً ل χ كجزء من برنامجه. فإذا ما فعل ذلك؛ فإن الحزب الآخر سيعرض –أيضًا– سياسة ما، وبدلاً من ذلك فإن كلا الحزبين يمكن أن يختار عدم القيام بشيء بخصوص القضية χ؛ فإذا لم يثر أى من الحزبين هذه القضية؛ فإن الحالة الراهنة S تبقى كما هى فى هذه القضية. وقد يفضل أحد الأحزاب ألا يثير هذه القضية؛ لأنه عندما يفعل ذلك سيتعرض للمخاطرة. والمخاطرة تتمثل فى أن الحزب لن يتوصل إلى السياسة التى يرغبها فى هذه القضية. والطريقة الواضحة التى يمكن أن تحدث بها هذه القضية، هو أنه عندما يثير أحد الحزبين قضية ما؛ فإن الحزب الآخر سيقترح –أيضًا– سياسته بشأن هذه القضية التى قد تثبت فى النهاية أنها أكثر شعبية لدى الناخبين، ومع ذلك، فهناك مخاطر أخرى ممكنة. فمحاولة تغيير أى سياسة فى نظام ديمقراطى عادة ما تقابلها معارضة من جماعات المصالح، والمشرِّعين، والبيروقراطيين، وآخرين الذين سيتأثرون سلبيًا بهذا التغيير. حينئذ المخاطر المحتملة تشمل الفشل فى تغيير السياسة، والخسارة الناتجة عن ذلك فى المصداقية والسمعة – أو حتى إمكانية خسارة الانتخاب على ذمة هذه القضية. وللتبسيط نفترض فى البداية أن هناك فقط احتمالين:

١- فوز حزب اليمين R فى الانتخاب، وتطبيق برنامجه المفضل إذا أُثيرت القضية بدرجة احتمال P.

٢- فوز حزب اليسار L وتطبيق برنامجه بدرجة احتمال (1 - P).

وإذا افترضَ- أيضًا- أن كل حزب يتمتع بمصداقية كاملة مع النــاخبين؛ عندئذ يستطيع كل حزب المنافسة للحصول على الأصوات من خلال:

١- إثارة القضية أم لا.

٢- تكوين برنامج ينحرف عن تفضيلات أعضائه؛ لكى يروق للناخبين المعتدلين Centrist.

وبافتراض أن البرنامجين يوفران -أيضًا- شروط توازن ناش (Nash)، بمعنى أن كل حزب يختار البرنامج الذى يحقق أقصى قدر من منفعته المتوقعة فى ضوء موقف الحزب الآخر. وشروط وجود البرامج المتوازنة – بافتراض أن كل القضايا التى أُثيرت – قد عُرِضت فى بحث أليسينا (١٩٨٨a)؛ إلا أن الأحزاب لديها -أيضًا- خيار عدم إثارة القضية، قد يفسرها الناخبون كوعد ملزم بترك الحالة الراهنة على ما هى عليه أى كما هى إذا ما انتخب الحزب؛ فإذا كانت نقاط التوازن- إذا أثيرت القضية – $\hat{\chi}_R$ ، $\hat{\chi}_L$ ، فيتبع ذلك أن الحزب R سيفضل عدم إثارة القضية إذا:

$$U_R\ (S) > P\ U_R\ (\hat{\chi}_R) + (1-p)U_R \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (١)$$

ومثله؛ فإن الحزب L لن يريد أن يثير القضية إذا:

$$U_L\ (S) > P\ U_L\ (\hat{\chi}_L) + (1-p)U_L \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (٢)$$

فإذا ما استَوْفِيَتْ حالتا عدم التساوى inequalities أعلاه، لن يثيــر أى حزب القضية فى أثناء الحملة الانتخابية، وأيا كان الحزب الذى يُنْتَخَب؛ فإنه سيلتزم بوعده بألا يفعل شيئًا حيال تلك السياسة من شــأنه إربــاك الحالـــة الراهنة. ومع ذلك؛ فإن بعض الناخبين – بما فيهم أعضاء الحزبين السياسيين سيفضلون اتخاذ إجراء فيما يتعلق بتلك القضية؛ وبذلك تكون رغبات هؤلاء الناخبين قد قُمِعت، ليس بالمفهوم العلنى بألا يسمح لهم بالحديث، أو يقــدموا

طلبات، أو ينظموا احتجاجات، وهكذا؛ ولكن بمفهوم أنه رغم أنهم أحرار فى أن يتحدثوا؛ فلا يوجد من ينصت ويرغب فى أن يُدرج طلباتهم فى البرنامج السياسي. ولن يرغب أى من الحزبين فى إثارة القضية فى أثناء الحملة الانتخابية؛ ولن يفعل أى حزب أى شيء لإرباك الوضع الراهن إذا ما انتخِب. وبناءً عليه، ورغم اختلاف وسائل القمع؛ فإن المحصلة السياسية هى نفسها كما لو كان الناخبون لا يُسمح لهم أبدًا بذكر مطالبهم فى المقام الأول.

ولكى نصور مقدار حجم القمع بهذا المفهوم، انظر إلى الشكل (١١ – ١). فالمساحة المسماة DNZ (ويقصد بها عدم فعل أى شيء) هى المنطقة التى إذا وُجدت بها الحالة الراهنة (S)؛ فإن أَحَدْ الحزبين لن يريد إثارة القضية χ؛ ولكى نقوم بتفسير هذا الشكل، سنتناول خط بداية تقاطع الحزب L أولاً. وعلى طول خط البداية يكون الحزبL غيرَ مبالٍ بإثارة القضية أو عدم إثارتها. وينحدر خط البداية إلى أعلي؛ لأنها بالنسبة للحالة الراهنة (S) (مقاسة على المحور الأفقي)؛ فإن أى زيادة فى (P) تتضمن زيادة احتمال فوز الحزب (R) فى الانتخاب. وبناء على ذلك، يكون ازدياد احتمال حدوث $\hat{\chi}_{(R)}$ أكثر من احتمال حدوث $\hat{\chi}_{(L)}$. فإذا كان الحزب R فى بداية حالة تقاعس عند (P)، والزيادة فى (P) مع بقاء (S) بلا تغير، تعنى أن الخسارةَ فى الحالة الراهنة تكون أكبر من الخسارة عِنْد إثارة القضية، ومِنْ ثم سيفضل الحزب القيام بعمل ما بدلاً من التقاعس. وإذا ظل الحزب غير مبالٍ بين القيام بعمل أو التقاعس؛ فإن (S) سيكون عليها أن تزداد مع زيادة (P). لذا يكون خط بداية الحزب R من التقاعس منحدرًا إلى أعلى فى فضاء (P و S). ونفس الحجة تعنى أن خط بداية الحزب تنحدر –أيضًا– إلى أعلى. وفضلاً عن ذلك، فبما أن برنامج الحزب L – $\hat{\chi}_{(L)}$ – على يسار الحزب R؛

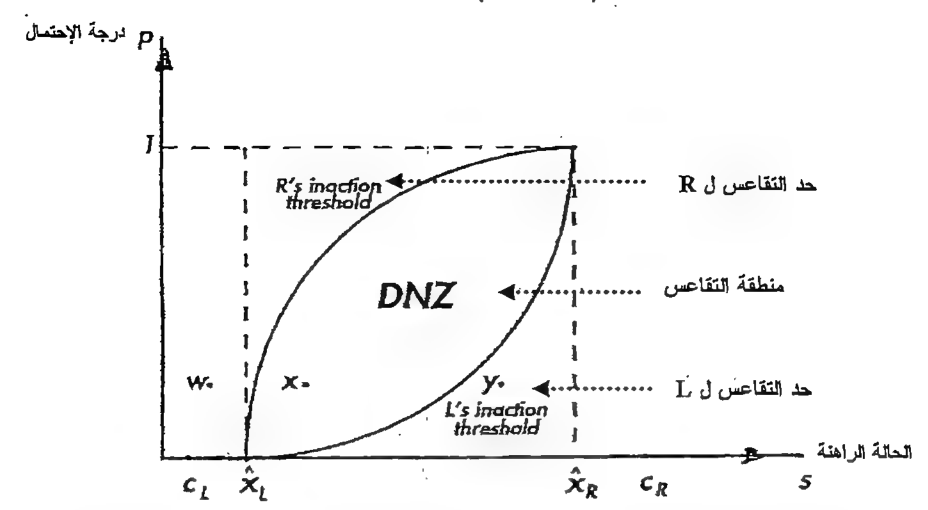
فإن خط بدايته عمومًا يجب أن يقع بصفة عامة على "يمين" خط بداية الحزب R: فلأى (p) معينة قد يرغب حزب اليسار فى القيام بعمل ما عندما تكون الحالة الراهنة بعيدة بدرجة كافية إلى يمين برنامجه (مثلاً عند y فى الشكل ١١-١)، وسيفضل حزب اليمين R، – فقط – القيام بعمل ما عندما تكون S على يسار برنامجه بدرجة كافية (مثلاً W فى الشكل ١١-١).

ولكى نرى الشكل (DNZ) وهى منطقة التقاعس (عدم فعل أى شيء)، يُلاحظ أن خطى البداية يتقاطعان عند ($P = 1$، $S = (\hat{\chi}_R)$) و ($P = 0$ و $S = (\hat{\chi}_L)$). وعند (1 و$(\hat{\chi}_R)$) توجد الحالة الراهنة تمامًا عند برنامج الحزب R، ويضمن الحزب R الفوز فى الانتخابات؛ لذا فنفس النتيجة $\hat{\chi}_{(R)}$ سيحصل عليها (X_R) سواء أُثِيْرَت المشكلة أم لا. ومن ثم فكلا الحزبين يجب أن يظلا غير مُبَالِيِيْنَ بين القيام بالعمل أو الثبات على الحالة الراهنة، ومن ثم يجب أن يكونا فى بداية مرحلة التقاعس عند تلك النقطة. وتبين مناقشة شبيهة بذلك أن خطوط المراحل يجب –أيضًا– أن تتقاطع عند ($P = 0$ و $S = (\hat{\chi}_L)$).

تثبت هذه المناقشة أنه توجد منطقة يفضل فيها كلا الحزبين عدم إثارة القضية – منطقة DNZ فى الشكل (١١-١)، وداخل هذه المنطقة توجد التوافيق من (P و S)؛ حيث يفضل الحزبان فيها التعايش مع الحالة الراهنة دون الإعلان عن سياسة ما.

فما حجم منطقة التقاعس DNZ؟ سنرى أنه كلما – كان الحجم أكبر صغرت درجة المصداقية لبرامج الأحزاب (كلما قلت ثقة الناخبين فى الساسة)، وكلما صغرت رغبة الأحزاب فى الوصول إلى حل وسط

شكل (١١ – ١) منطقة التقاعس



(ومن ثم يجعلون منطقة DNZ أكبر لقضايا مختلف عليها مثل الإجهاض أو الحكم بالإعدام)، وعمومًا تكون المنطقة (وليس دائمًا) أكبر – كلما عظم مستوى الاستقطاب لبرامج الأحزاب.

ولكى نرى تلك النقاط، سنقوم أولاً بإعادة صياغة الشرطين (1)، (2) بلغة أكثر دقة. فدالة منفعة كل حزب تكون:

$$U_i = -\left(\chi - C_i\right)^a \quad \text{.............................} \quad (٣)$$

حيث C_i تشير إلى الوضع الأيديولوجى للحزب i (أى أن C_i هى قيمة χ التى تعظم دالة منفعة الحزب). وبافتراض وجود حزبين فقط و $C_R > C_L$ (أى الحزب R هو حزب الجناح اليميني، والحزب L هو حزب جناح اليسار) كما كان الأمر من قبل. معامل Parameter دالة المنفعة (a) يقيس رغبة كل حزب فى الوصول إلى حل وَسط، وشكليًا، تكون (a-1) هى مرونة المنفعة الحدية أو مقياس أرو – برات، Arrow – Pratt لتجنب المخاطرة النسبية. وبافتراض أن $0 < (a - 1)$؛ فإن كل حزب يكون هو الذى يتجنب المخاطرة.

أما كيف تتنافس الأحزاب فى الانتخابات (أى ما نوع البرنامج الذى يريد كل حزب تقديمه للناخبين)؛ فإن ذلك يتوقف أساسًا على مدى مصداقية أو مقدرة الحزب على دعوة الناخبين للإيمان بوعوده. ولتصوير ذلك نفترض أن الناخبين لا يثقون فى أحد الحزبين، أو ليس هناك أمل فى أن يقوم أى من الحزبين ببناء الثقة. ولنفترض –أيضًا– أن الناخبين عقلانيون، وأنهم غيرُ متحيزين فى تنبؤاتهم عن سلوك الحزب إذا جاء فى السلطة عندئذ ($\chi_i^e = C_i$) بمعنى أن برامج الأحزاب (السياسات المتوقعة χ^e) هى ببساطة مواقفهم الأيديولوجية (C_i)، ولا يوجد ما يدعو أى حزب لأن يحاول اختلاق برنامج يبدو عكس ذلك ولو ظاهريًا. فضلاً عن ذلك، لا يوجد معني؛ حيث تستطيع الأحزاب فيه أن تثير قضية من عدمه؛ لأن الناخبين يعرفون تفضيلات كل حزب بالنسبة لكل القضايا، ويعرفون أيضًا أنها ستنفذ عند انتخاب أى من الحزبين.

والآن، لنسمح بإمكانية أن حزبًا يمكنه محاولة استمالة الناخبين عن طريق:

١- إثارة أو عدم إثارة قضية ما.

٢- اختلاق برنامج يبتعد عن تفضيلاته الذاتية؛ لكى يجتذب الناخبين المعتدلين centrist.

للتبسيط، يُفترض أن كل حزب لديه مصداقية كاملة مع الناخبين. وأن كل حزب يعرض برنامجًا مكونًا من وعود بتحقيق سياسات لقضايا عدة χ^1،.......، χ^n. فضلاً عن ذلك يمكن للحزب اختيار عدم إثارة أى قضية؛ حيث يعنى أنه إذا ما انتخب؛ فإنه لن يطبق سياسة جديدة فى هذا الشأن. والمستوى القائم أو الحالة الراهنة (S) تكون عندئذ هى موقفه فى تلك القضية. ويصدق الناخبون الأحزاب حتى إذا ما عرض حزب R سياسة χ_R لأى قضية χ؛ فإن الناخبين يؤمنون بأن الحزب سيطبق هذه السياسة، وإذا لم

يقدم أى اقتراح؛ فإن الناخبين يؤمنون بعدم تطبيق أى سياسة وتبقى الحالة الراهنة لتلك القضية. فإذا انحرف أى من الحزبين وهو فى السلطة عن هذه القواعد، سيفقد مصداقيته مع الناخبين، وسيتوقع منه مستقبلاً أن يطبق ببساطة سياسته المثلى C_i.

بافتراض أن كل حزب يختار البرنامج الذى يعظم منفعته فى ظل موقف الحزب الآخر. يقدم أليسينا (1988a) شروطًا موجودة فى برامج ناش التوازنية، ($\hat{\chi}_R$ ، $\hat{\chi}_L$).

حيث: $C_L < \hat{\chi}_L < \hat{\chi}_R < C_R$

ويتناول الجزء الأول من الملحق لهذا الفصل وصف هذا الاختيار، ويضع الشروط التى تصف خط بداية عدم العمل (التقاعس) بكل حزب – وحدود منطقة التقاعس فى شكل (١١–١) وهنا فإننا نفترض ببساطة هذه النتائج (أى إن منطقة التقاعس موجودة) والآن لنتحقق من كيفية تغير حجم DNZ استجابة لتغيرات خارجية، ونضع فى اعتبارنا ثلاث معلمات Parameters:

١- مستوى الاستقطاب – بمعنى المسافة بين برامج الأحزاب، ($\hat{\chi}_R - \hat{\chi}_L$) أو مواقفهم الأيديولوجية $(C_R - C_L)$.

٢- رغبة الأحزاب فى الوصول إلى حل وسط مقاسًا بالمعامل (a).

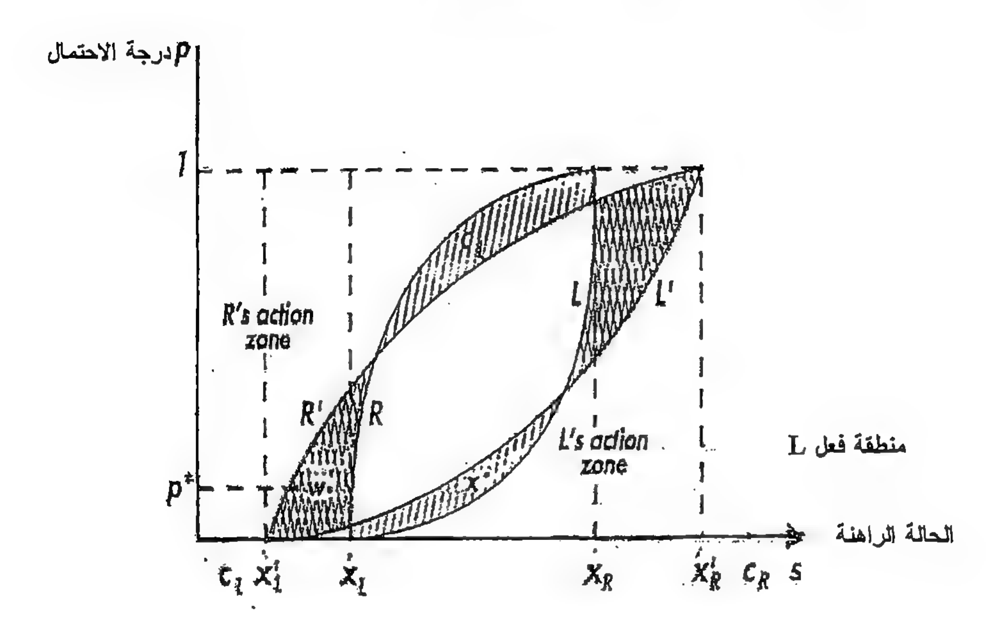
٣- درجة مصداقية الأحزاب مع الناخبين.

وتُعرَّف المصداقية هنا، كونها مقدرة الحزب على الوعد بالتحرك بعيدًا عن مركزيته الأيديولوجية وأن يصدقه الناخبون. وهو مؤشر بمعامل جديد λ. وكلما كانت λ أكبر عظمت $(\chi_R - C_R)$ أو $(C_L$ و $\chi_L)$.

وإذا ما تم أولاً تناول التأثير على DNZ؛ نتيجة زيادة فى الاستقطاب Polarization. ويبين الشكل (١١–٢) تأثير الزيادة فى استقطاب حزب لبرامجه. ($\hat{\chi}_L$ و $\hat{\chi}_R$) ومنطقة التقاعس الأصلية هى المساحة التى تحدد

بـ ($\hat{\chi}_L$ $\hat{\chi}_R$) . ومنطقة التقاعس الجديدة تحاط بـ ($\hat{\chi}'_L$ و $\hat{\chi}'_R$) . فإذا ازداد الاستقطاب من($\hat{\chi}_L$ و $\hat{\chi}_R$) إلى($\hat{\chi}'_L$ و $\hat{\chi}'_R$)، وإذا ما تأثرت حظوظ الأحزاب بشكل متماثل بحيث تظل (P) كما هي، فمن الواضح أن منطقة التقاعس DNZ يجب أن تتسع؛ لأن نقاط أطرافها هى نفس الشيء مثل برامج الحزب دائمًا.

شكل (١١ - ٢) تأثير زيادة استقطاب الحزب على منطقة التقاعس



والمساحات الشبكية فى الشكل (١١-٢) تبين التوسع المقابل لمنطقة التقاعس DNZ؛ إلا أنه من الواضح فى الشكل المذكور، أن بعض النقاط فى منطقة التقاعس الأصلية DNZ ستمثل الظروف التى يرغب فيها –الآن– أحد الأحزاب بأن يعلن عن سياسة ما. هذه النقاط معطاة بالمناطق المظللة فى الشكل (١١-٢). عندئذ يكون من غير الواضح عما إذا كانت DNZ ستتوسع أم ستتقلص كنتيجة للزيادة فى استقطاب برامج الحزب.

ولكـــى نفهم العوامل فى أثناء عملها، سنناقش حالتين ممكنتين من نقاط الحالة الراهنة مثل W و χ فى الشكل المذكور؛ فالحالة الراهنة χ تكون هى الحالة الراهنة للحزب L عندما تكون البرامج ($\hat{\chi}'_L$ و $\hat{\chi}'_R$). والتغير فى البرامج إلى ($\hat{\chi}_L$ و $\hat{\chi}_R$) يعنى أن الحالة الراهنة فى χ تكون بعيدة جدا عن برنامج الحزب L أكثر من ذى قبل، ومن ثم تكون أقل إرضاء . نتيجة لذلك عندما يصبح L أكثر تطرفًا تصبح أكثر رغبة فى العمل كحالة راهنة "معتدلة" مثل χ. ويصدق نفس الشيء على سلوك الحزب R تجاه التمسك بالحالة الراهنة للمعتدلين "moderate"، كما يتضح من اختفاء مجموعة من النقاط من منطقة DNZ (منطقة التقاعس) فى المساحة المظللة العليا من منطقة DNZ الأصلية.

والآن لنتناول سبب توسع منطقـــة DNZ لتـــشمل نقاطـــا مثـــل W. عند ($\hat{\chi}_L$ و $\hat{\chi}_R$) تكون W على يســـار برامج كلا الحزبين. لذا لن يكـــون لدى حزب جناح اليمين ما يخسره بإثارة هذه القضية، حتى ولو كان احتمال انتصاره (P) منخفضـــًا؛ لأنه أيا كان الحزب المنتصر يعـــد بتطبيقـــه فهـــو سياسة يمينية بأكثر من W؛ ولكـــن عنـــد($\hat{\chi}'_L$ و $\hat{\chi}'_R$)، يعـــد الحـــزب L (المحتمل إنتصاره عند P) بـــ $\hat{\chi}'_L$ سياسة جناح اليسار بأكثر من W. ومـــن ثم، حتى ولو كانت W أقل إرضاء للحزب R عند $\hat{\chi}_R$ بأكثر ممـــا عنـــد $\hat{\chi}'_R$ ، فسيكون الأمر أكثر ســـوءًا إذا أثـــار (R) القـــضية مـــع فـــوز الحـــزب L بالانتخابات. ونتيجة لذلك يفضل الحزبR الحالة الراهنة على إثارة القضية. (أما فيما يتعلق بالحزب L؛ لأن W قريبة جدًا من برنامجه عند $\hat{\chi}_L$ أو $\hat{\chi}'_L$ فليس هناك سبب كافٍ لإثارة القضية). وتفسر إحدى الحجج المماثلة سبب توســـع DNZ فى الركن الأيمن العلوى من الشكل (١١-٢).

ولتلخيص ذلك يمكننا القول إنه عندما تصبح الأحزاب أكثر استقطابًا، وتتبنى برامج أكثر تطرفًا تصبح الحالة الراهنة الوسطية أقل إرضاء. فـــإذا كانت لأحد الأحزاب فرصة كبيرة للفوز بالانتخابات، فقد يريد القيام بعمـــل

ما؛ بينما قبل ذلك كان قانعًا بعدم فعل أى شيء. ومن ناحية أخرى تتوسعDNZ لتشمل نقاط الحالة الراهنة عند أطرافها (أى التى كانت سابقًا على اليمين أو اليسار فى برامج الحزبين).

ولكى تكون لدينا فكرة عما إذا كانت قوى التوسع بصفة عامة تصد قوى التقلص على منطقة الحالة الراهنة DNZ مع تزايد الاستقطاب؛ فإننا نحتاج إلى حساب مساحة DNZ. ولم نقم عمومًا بإجراء هذا الحساب؛ ولكن قمنا به لحالة خاصة؛ حيث تكون دالات منفعة الأحزاب ثنائية quadratic ويكون فى نظام الحكم متماثلاً Symmetric. فى تلك الحالة، تكون مساحة DNZ كالآتي:

$$\frac{(\hat{\chi}_R \ \hat{\chi}_L)^2}{3(C_R - C_L)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(٤)$$

وتبين المعادلة (4) أولاً: أن الاستقطاب عامة؛ فإنه يميل إلى زيادة منطقة التقاعس، ثانيًا: يجب قياس مستوى استقطاب البرامج نسبيًا، بالنسبة لاستقطاب المواقف الأيديولوجية للحزب (علي الرغم من أن التوسع النسبى لكل البرامج والمواقف الأيديولوجية تزيد فعلاً من منطقة DNZ).

لتصوير ذلك، لنفترض أنه فى كندا اليوم، لا يوجد قانون يقيد حق النساء فى الحصول على الإجهاض، وأن المجموعة السابقة من القيود القانونية قد ألغتها المحكمة العليا بكندا، وبافتراض أن هذه السياسة تروق بدرجة أكبر للمتطرفين على يسار مناظرة debate الإجهاض. وإذا افترضنا أن χ تساوى مستوى القيود على عمليات الإجهاض؛ فإن التحرك إلى اليمين على طول المحور x فى الشكل (11-2) يعنى قيودًا أكبر. ولنفترض –أيضًا– أن الحزبين الكنديين الكبيرين كان عليهما أن يصبحا أكثر استقطابًا قبل الانتخابات القادمة؛ فإننا يمكننا التنبؤ بأن قضية الإجهاض تخفض احتمالات إثارتها عن ذى قبل. والجزء المثير والمفاجئ من التحليل أنه هكذا يكون الأمر؛ رغم حقيقة أنه نتيجة للاستقطاب سيكون كل من الحزبين أكثر تطرفًا، ومن ثم يكونان أكثر تأييدًا أو مناهضة للإجهاض عن ذى قبل. وحل هذا

التناقض هو أن إثارة المشكلة – الآن– تكون خطرة جدًا على المحافظين Conservatives، وغير مثيرة للاهتمام نسبيًا للأحرار liberals الذين قد يرضون بدرجة معقولة بالحالة الراهنة.

وهناك تأثير مُهِمّ آخر على حجم منطقة التقاعس DNZ، وهو حجم الناخبين الذين يمكن أن يثقوا بالساسة – كقياسهم بمعامل المصداقية λ. فكلما عظمت مصداقية الأحزاب لدى الناخبين (λ) كان الناخبون أكثر مقدرة على الانتقال إلى الوسط (الاعتدال) من مواقفهم الأيديولوجية(*). فكلما عظمت مقدرة الأحزاب على الوعد بمصداقية بشأن تطبيق سياسات معتدلة (وسطية) إذا انتُخِبَ (بصرف النظر عن أيديولوجيتها اليمينية أو اليسارية) صغر حجم منطقة التقاعس DNZ. لذا "منطقة التقاعس هى دليل عدم ثقة الناخبين بالساسة" [الذين يحتفظون بالمسافة الأيديولوجية ($C_R - C_L$) ثابتة].

هذا يشرح العويل الكبير ولوى الأيدى فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها على السياسات القذرة ، أو الحملات السلبية، وعندما تحاول حملة كل حزب أن تدمر مصداقية الحزب الآخر، وعندما (ينجح الاثنان)؛ فالنتيجة أن تكون لدى كلا الحزبين رغبة أقل فى إثارة أمور سياسية مهمة (أى حدوث انخفاض فى مقدرة القطاع العام على اتخاذ إجراء).

وأخيرًا: إن حجم منطقة التقاعس DNZ يتأثر بالرغبة النسبية للحزبين للوصول إلى حل وسط (مقاسًا بالمعامل a). فالارتفاع فى (a) يزيد من الخسارة التى تنجم عن المغامرة بإثارة القضية(بالنسبة إلى الإبقاء على الحالة الراهنة). يتبع ذلك أنه فى الأمور الحاسمة (مثل الإجهاض وعقوبة الإعدام) التى يشعر بها الحزبان (مثل الأفراد) أنه بالسماح بتطبيق السياسة المفضلة من الجانب الآخر قد تكون كارثة، وستكون منطقة التقاعس DNZ كبيرة

(*) يجب تذكر أن المصداقية لا تقاس مثل الاحتمالية التى سيطبقها الحزب فى برنامجه الموعود إذا نجح فى الانتخاب؛ ولكن بمدى بعدها عن أيديولوجية الوسط، التى يمكن التحرك إليها ويظل وعده مصدقًا (باحتمال يساوى واحد صحيح) لتطبيق هذا البرنامج.

نسبيًا. (ومن ناحية الشكل كلما تزايدت(a) تتضخم منطقة التقاعس حول نقاط أطرافها الثابتة)؛ فإما أن تحاول الأحزاب أن تتجنب القضية كلية، أو إذا كان ذلك مستحيلاً فستحاول إثارة القضية بأسلوب ما لا يلزم الحزب بموقف معين من هذه القضية.

يتبع ذلك أن منطقة التقاعس ستكون كبيرة نسبيًا عندما:

١- تستقطب الأحزاب نسبيًا.

٢- تكون القضايا خلافية.

٣- تكون للأحزاب مصداقية قليلة نسبيا مع الناخبين.

ووفقًا لهذه الظروف يمكن أن تكون مشكلة التقاعس على الأخص خطيرة. وقد فحصت العواقب فى الفصول (3) و (4).

٣- من الذى يقع عليه الضرر ولماذا؟

وصف الفصل السابق منطقة التقاعس، وأظهر العوامل التى تميل إلى جعلها أكبر أو أصغر، وأوضح عبئها المحتمل على المجتمع. ويتناول هذا الفصل السؤال المتعلق بتوزيع العبء على الجماعات المختلفة فى المجتمع والطرق التى تتأثر بها هذه الجماعات.

فى البداية نلاحظ أولاً أن كل فرد فى الحكومة لديه منطقة تقاعس مفضلة (مثلاً المدى الذى فيه تظل الحالة الراهنة قائمة هناك، وهى عدم إثارة هذه القضية من جانب أى من الحزبين). وبالنسبة للناخب i؛ فذلك ببساطة هو المدى الذى عليه(*):

$$u_i(s) > p\, u_i(\hat{\chi}_r) + (1 - p)\, u_i(\hat{\chi}_l) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٥)$$

(*) فى الحالة الخاصة من دالة المنفعة الموصوفة فى المعادلة (٣)، تصبح المعادلة (٥) كالآتى:

$$-(s - c_i)^{a_i} > -p(\chi_r - c_i)^{a_i} - (1 - p)(\chi_l - c_i)^{a_i} \quad \ldots\ldots\ldots (5')$$

حيث c_i = النقطة المثالية للناخب i، $(a_i - 1)$ = مرونة المنفعة الحدية لـ i، والمصطلحات الأخرى لها نفس التأثير كما فى الملحق.

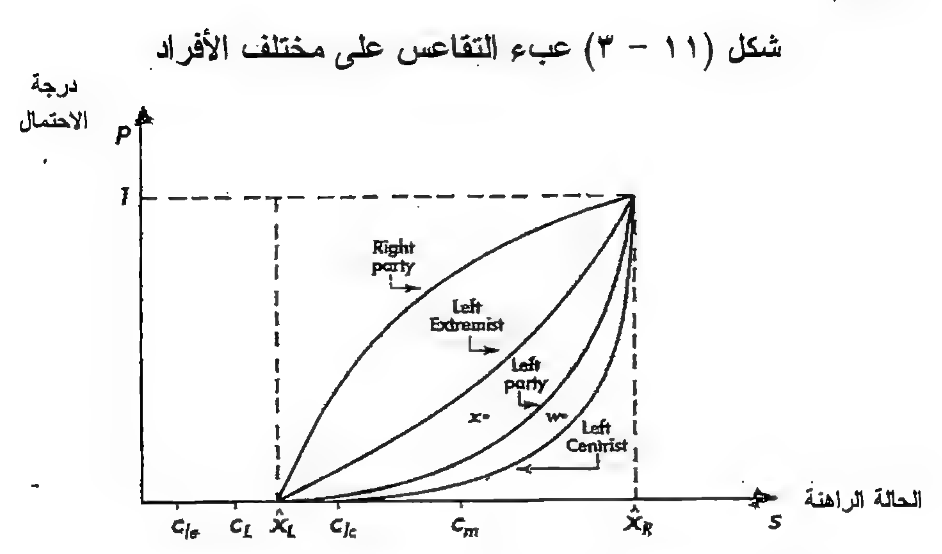
وتبين المعادلة (5) أن i يفضل الحالة الراهنة عندما تكون الخسارة من هذه الحالة، أقل من الخسارة المتوقعة إذا ما أُثِيْرَتْ المشكلة، وإذا ما طبقت الأحزاب برامج توازن ناش الخاصة بها($\hat{\chi}_L$ و $\hat{\chi}_R$) .

ويصور الشكل (١١-٣) حجم منطقة التقاعس لعدد من مختلف الأفراد فلكل نوع من جناح اليسار تكون منطقة التقاعس يسار الخط المشار إليه (أى بمعنى أن هذا الشخص يريد - فقط- إثارة القضية إذا كانت الحالة الراهنة إلى يمين خط البداية المشار إليه). ويكون النقاش بشأن المواطنين على يمين المجال، متماثلاً (بمعنى أن منطقة التقاعس الخاصة بهم ستكون على يمين خطوط مرحلة بداية تقاعسهم).

والآن لنتناول -أولاً- متطرفًا من جناح اليسار - ونعنى بذلك شخصًا نقطته المثالية C_{le} فى الشكل (١١-٣) وهى إلى يسار الموقف الأيديولوجى لحزب اليسار (C_L فى الشكل ١١ - ٣). فعند أى نقطة معينة P يفضل المتطرف إثارة كل القضايا التى يثيرها حزب اليسار (أى كل النقاط التى على يمين منطقة التقاعس لحزب اليسار). إضافة إلى ذلك الشخص على يسار الحزب توجد بعض القضايا التى تكون فيها خسارة الحزب من المنفعة فى الحالة الراهنة أقل من برامج توازن (ناش) التى سيعلن عنها إذا ما أثار الحزب القضية؛ ولكن بالنسبة للمتطرف اليسارى ينقلب عدم المساواة فمثلاً، فى الحالة الراهنة عند χ فى الشكل (١١-٣) تكون فى داخل منطقة التقاعس للحزب؛ ولكن ليست بداخل منطقة المتطرف. فالحالة الراهنة تكون إلى يمين الوسط؛ ولكنها قريبة بدرجة كافية للموقف الأيديولوجى C_L؛ لكى تكون مفيدة للحزب، إذا ما وضعت فى الاعتبار مخاطر إثارة القضية؛ ولكن χ تكون بعيدة نسبيًا عن النقطة المثالية للمتطرف C_{le} وهى ليست مفيدة بالكفاية له. فعند χ يفضل الشخص إثارة القضية، ونتيجة لذلك تكون الحالة المميزة للمتطرف فى ديمقراطية مكونة من حزبين هى الإحباط ويريد المتطرفون

– دائمًا– أن يتخذ الحزب مواقف أكثر فى القضايا، ويكون متطرفو جناح اليمين فى موقف مشابه فيما يتعلق بحزب اليمين، ويكون الحزب حريصًا جدًا من أجلهم. وبهذا المفهوم؛ فان متطرفى كلا الحزبين لديهم شيء مشترك؛ فكلاهما محبط نتيجة لعدم القيام بعمل ما على كثير من القضايا، وإذا ترك لهم الجدول السياسى للأعمال؛ فإنهم سيوافقون على إثارة عدد كبير من القضايا (التى قد يتخذون فيها مواقف عكسية) عما تكون عليه مواقف أحزابهم.

شكل (١١ – ٣) عبء التقاعس على مختلف الأفراد



فإذا كان المتطرفون محبطين بسبب الافتقار إلى النشاط السياسى بشأن كثير من القضايا، وكان المعتدلون فى كلا الحزبين يميلون إلى الاعتقاد بأن هناك "كثيرًا جدًا" من النشاط السياسي؛ فمنطقة التقاعس لليسارى المعتدل (الذى تكون نقطته المثالية هى C_{lc}، والتى تقع على يمين $\hat{X}_L$) هى المنطقة على يسار حد التقاعس المعتدل فى الشكل (١١–٣). ويتفق المتطرفون تمامًا مع أحزابهم؛ فهم يعتقدون أن كل القضايا التى تكون فيها الحالة الراهنة على يسار threshold الحزب، يجب أن تترك على حدة؛ ولكن يوجد –أيضًا– عدد

من القضايا التى يريد الحزب إثارتها (مثل الحالة الراهنة W فى الشكل (١١-٣)؛ وبينما يفضل المعتدلون تركها لحالها. ويتفق المعتدلون فى كلا الحزبين على ذلك؛ فإذا تحكموا فى جدول أعمال أحزابهم فستكبر منطقة التقاعس.

والحالة القصوى للمعتدل هى الناخب الوسيط (التى تكون نقطته المثالية عند C_m، التى فى حالة تماثل السياسة، كما وُضِّحَتْ فى الشكل (١١-٣) تقع فى المنتصف تمامًا بين $\hat{\chi}_R$ و $\hat{\chi}_L$). وبصرف النظر عن P؛ فإذا كانت الحالة الراهنة تقع فى مكان ما بين $\hat{\chi}_R$ و $\hat{\chi}_L$ فمن الواضح أن الناخب الوسيط سيفضل تلك النقطة عن $\hat{\chi}_R$ و $\hat{\chi}_L$. نتيجة لذلك منطقة التقاعس المفضلة للناخب الوسيط هى كل المنطقة المستطيلة بين $\hat{\chi}_R$ و $\hat{\chi}_L$ فى الشكل (١١-٣).

ويلاحظ أنه إذا كانت درجة استقطاب مواقف الحزب $(\hat{\chi}_R - \hat{\chi}_L)$ كبيرة إلى حد ما؛ فإن التوازن على قضية ما يمكن أن يكون بعيدًا تمامًا عن ما يرغبه الناخبون المعتدلون. ومع ذلك؛ رغم عدم سعادتهم بالحالة الراهنة، فلن يطالبوا أيًا من الحزبين للقيام بعمل ما، الذى قد يجعل تدخلهم فى الأمر يزداد سوءًا من وجهة نظرهم. وموقفهم المعتاد تجاه المؤسسات السياسية هو إما الإذعان أو التهكم بمعنى، أن الموقف يكون سيئا؛ ولكنهم لا يرغبون بأن يقوم الساسة بشيء حيال ذلك؛ لأن تدخلهم قد يجعل الموقف أكثر سوءًا.

فلماذا ينتهى الأمر بالناخبين المعتدلين المناطة بهم العملية السياسية الديمقراطية فى النظرية المعيارية Standard theory، إلى هذا الحضيض فى نموذجنا؟ فقوتهم فى نماذج التقارب المعتادة – والسهولة النسبية التى يستطيعون الانتقال بها من حزب إلى آخر، هى بالضبط نقاط ضعفهم فى تحليلنا. إن الأحزاب تحتاج إلى مساندة مستمرة من أصحاب الولاء؛ لكى تعمل بطريقة فعالة؛ فهى لا تستطيع الاعتماد على ولاء الناخب المعتدل الذى دون كل المواطنين لديه أكثر الفرص للانتقال إلى حزب مختلف؛ لذا الناخب المعتدل يدفع ثمن عدم ولائه، فلا يوجد حزب يريد المخاطرة بأن يكون ممثلاً لهذا الناخب.

٤- آليات عدم الاستقرار والانهيار الديمقراطى

يعرض هذا الجدل والنقاش حتى الآن ثلاث نقاط:

١- توازن لتقاعس سياسى يمكن حدوثه فى نظام ديمقراطى مكوَّن من حزبين.

٢- التقاعس محتمل الحدوث بدرجة أكبر عندما تُستقطب نسبيًا برامج الأحزاب، وعندما تكون القضايا مواضع خلاف، وعندما تكون مصداقية الأحزاب قليلة نسبيًا مع الناخبين.

٣- وفى ظل هذه الظروف يكون الناس الأكثر إحباطًا بسبب الافتقار لعمل ما هم المتطرفون فى كلا الحزبين (يسار ويمين).

إن التحليل الشكلى فى هذا الباب ساكن static وليس ديناميكيًا؛ ومع ذلك كان من الواضح أن الإحباط بين الناخبين الناتج عن التقاعس السياسى المستمر كان لا يبعث على الاستقرار السياسي، وكان هناك عدد من الديناميكيات المتتالية الممكنة، والتى قد يؤدى فيها مثل هذا التقاعس إلى انهيار النظام، فمثلاً: كان التقاعس السياسى المستمر من قبل الحزبين المتوقع أن يجعل مصداقيتهم تتآكل. وهذا التآكل فى المصداقية فى تحليلنا، يقلل ببساطة من مقدرة النظام على القيام بعمل ما؛ فالأحزاب قد تصبح مستقطبة، أو فى النظام متعدد الأحزاب، قد يتحول الناخبون إلى أحزاب أكثر تطرفًا، والناخبون قد يتحولون إلى أحزاب أكثر راديكالية أو تطرفًا. وفى كلتا الحالتين، تكون النتيجة خسارة أكبر فى الثقة فى نظام الحكم regime، وإحباطًا أكبر، يؤدى بدوره إلى عملية مدمرة هائلة.

وهناك أدبيات كثيرة فى العلوم السياسية تربط الانهيار التاريخى للديمقراطية فى عديد من الدول، بذات تلك المتغيرات: التقاعس، الافتقار إلى المصداقية، والتأثيرات المعزِّزة المتبادلة (مثل هانتنجتون، 1976

وسارتورى، 1976)[*]. ويبين ألان كاسلز (١٩٧٥، ص 37) أن "التقاعس"، و"الافتقار إلى القيادة" فى الحكومة المركزية فى إيطاليا فيما بعد الحرب العالمية الأولى كان لهما الدور الفعال فى صعود موسولينى. انظر أن كارل براخر (1970، 1995)، وهارولد جيمس (فى كيرشو 1990، ص 46 وما يليها)، وكارل لودفيج هولتفريج (1990) من بين كثيرين من الذين قاموا بتحليل انهيار نظام الحكم فى جمهورية ڤيمار وفقًا للأسباب نفسها، ومفاهيم براخر المؤثرة عن "فراغ السلطة" "Power Vacuum" (انظر ١٩٩٥ ص ٧) و"شلل" الديمقراطية الحزبية[**] فى جمهورية ڤيمار فى سنواتها الأخيرة كانت جديرة بالملاحظة. وتلخص جوان لينز (فى لينز – ستيبان، 1978) ما كتب فى مشروع كبير متعدد المؤلفين عن انهيار ديمقراطيات تنافسية فى أوربا وأمريكا اللاتينية. كتب يقول:

> **فى التحليل الأخير كان الانهيار نتيجة لعمليات نبعت من عجز الحكومة على حل القضايا التى قدمها المعارضون غير الموالين باعتباره لها. وحدث هذا العجز عندما لم تتوصل الأحزاب المساندة للحكومة إلى تسوية لقضية ما، والآخرون منهم حاولوا الحل بمساندة من القوى التى كان المعارضون فى هذا النظام يرونها غير موالية. وحرَّض ذلك على الاستقطاب داخل المجتمع مما أوجد عدم الثقة بين هؤلاء الذين لو كانوا فى ظروف أخرى كانوا سيساندون نظام الحكم.(ص 50).**

(*) يقدم وينتروب (1991) توضيحًا بديلاً لصعود الدكتاتورية من خلال وسائل غير شرعية من المنافسة السياسية التى فى كثير من الأحيان تصحب عملية الاستقطاب. ويلقى ج.ب. باول (1986)، بعض الشك على هذا الافتراض العام؛ فباستخدام بيانات تجريبية من الديمقراطيات الغربية الأوربية فى السبعينيات، اقترح أن الموضوع هو انسلاخ من النظام السياسى وليس الاستقطاب السياسي، الذى يكون مصاحبًا لاضطراب سياسي.

(**) طوِّرَت فى دراسته عن "انحلال جمهورية ڤايمار"، وقد نوقشت حديثًا فى براخر (١٩٩٥).

وبالطبع؛ فإن كثيرًا من الأمثلة التاريخية عن انهيار الديمقراطية كانت في النظم متعددة الأحزاب؛ ورغم صعوبة تعميم النموذج المطوَّر هنا للحالة متعددة الأحزاب؛ فإنه من السهل توضيح السبب في ديمومة مشكلة التقاعس في هذا الموقف. فمع عدد أكبر من الأحزاب، فأى قضية تكون أكثر احتمالا لتطفو على "الجدول السياسى للأعمال""agenda". فكلما كثر عدد الأحزاب كبر احتمال أن حزبًا أو أكثر سيثير قضية ما. ولكن فى هذه النظم يبدو أن ذلك أقل بدلاً من أن يكون أكثر احتمالا للقيام بعمل ما. والسبب فى ذلك، أنه فى النظم المتعددة الأحزاب (التى تنتج عادة من نظم انتخابية تقوم إلى حد ما على أساس تمثيل نسبى) من غير المعتاد على أى حزب بعينه أن يقود الأغلبية، وعادة ما يقوم بمفاوضات واتفاقات للمبادرة بأى عمل(*)؛ لذا فقد يكون فى جدول الأعمال السياسية كثير من القضايا فى نظام متعدد الأحزاب؛ ولكن لا يتخذ فيها أى موقف إلا إذا وافقت الأحزاب المختلفة فى ائتلاف حكومى على ما يجب عمله؛ لذا فإن مشكلة التقاعس لم يحدث لها إلا مجرد التحول من الساحة الانتخابية إلى البرلمان. ويتوقع معظم المحللين، حدوث شلل أكثر فى النظم متعددة الأحزاب عما فى النظم ذات الحزبين؛ لذا فإن جيانلويجى جالوتى (1991) الذى يزودنا ببعض الشواهد يقول: إن المنافسة السياسية تميل إلى التناقص مع ازدياد عدد الأحزاب المتنافسة. وينظر جريللى ماسيندارو – تابلينى (1991) إلى التقاعس بالنسبة للدين العام،

(*) موللر (1988) قام بمسح الأعمال عن التمثيل النسبى. طبعًا يمكن للمرء التفكير لأمثلة؛ حيث مُنِعَ فيها جناح يسارى كبير، أو جناح يمينى من الأحزاب، من العمل بناء على برامجهم "الراديكالية"؛ لأنهم يحتاجون إلى دعم أحزاب صغيرة من (الوسط) لتجنب عدم انتخابهم؛ فإذا كانت آراء الناخبين أكثر استقطابًا؛ فذلك الجمود قد يمكن تجنبه. ولما كانت التوازنات الاستراتيجية الخالصة صعب اشتقاقها بأكثر من حزبين، فالموقف فى المرجع text لا يمكن عرضه نظريًا على أية حال، كان عقلانيًا بالمعنى العام كما هو متناسب فى الأنظمة غالبًا؛ وإن كان ليس دائمًا مصدرًا لتحالف قصير العمر أو وزارات أقلية، كما هو فى الحال بالضبط مثلاً: فى إيطاليا، وإسرائيل.

ويجد أنه " فى معظم الأحوال توجد حالات ديون عامة متفجـرة فـى دول تحكمها نظم انتخابية عالية النسبية ". (ص 345).

وفى الواقع وفى إسهام مؤثر يؤكد جيوفانى سـارتورى (1976، ص ص 160 – 5) على أن عدد الأحزاب السياسية هو المحدد الحاسـم سـواء أكانت المنافسة الحزبية "مركزية" أم "مناهضة للمركزية". وقـال: إن عـددًا كبيرًا من الأحزاب (خمسة أو أكثر) يكون أمرًا حاسمًا فـى الانتقـال إلـى "التعددية المستقطبة"، وهو نظام سياسى –غالبًا– ما يؤدى؛ وليس –دائمًـا– إلى الدكتاتورية، وهو مصطلح استخدمه فى توصيف عدد من الـدول علـى مدى فترات معينة: ألمانيا، وجمهورية ڤيمـار، (1928 – 1933)، وإيطاليـا (1946 – 1972)، وفرنـسا (1945– 1956) و (1958–1973)، وشـيلى (1945–1973)، وفنلندا (1945 – 1975)، وإسـبانيا (1931 – 1936). وفـى كل حالة كان تحول الناخبين ملحوظًا تجاه الأحزاب المتطرفة (فى كلا مـن اليمين واليسار).

والحالة الكلاسيكية للمنافسة المناهضة للوسطية (الاستقطاب) كانـت بلا شك ألمانيا ڤيمار، ويؤكد كارل لـودفيج هـولتفريخ (1990) علـى دور التقاعس السياسى بخصوص مشكلة البطالة:

> **لا يوجد شك فى أنه فى عام ١٩٣١ \ ١٩٣٢ كانت توجد مطالبة شـعبية قوية. لقيام الحكومة باتخاذ إجراءات لتحفيز الاقتـصاد وهـو مـا كـان برونينج Bruming – وعمليًا كل الأحزاب غير النازية مشمئزة منه حتى تمت الموافقة على اتفاق التعويضات النهائى فى يونيـو/يوليـو ١٩٣٢. وكان هناك فشل ذريع فى القيادة السياسية فى موقف كانت تـسعى فيـه الأحزاب الديمقراطية إلى تحقيق أهداف نخبة من الصفوة مـن أصـحاب السلطة وعدم احترام الاهتمامات الرئيسية للنـاخبين؛ وبالتـالى كـانوا يدفعون الناخبين إلى أحضان المتطرفين، الذين كانوا من المهارة الكافيـة لإغرائهم بتقديم حلول راديكالية للحاجات الملِحَّة للشعب. (ص 73)**

وقد قام جي.إم.إينلو – إم.جى.هينتش (1982) بعمل نموذج لصعود المرشحين المتطرفين أو الأحزاب المتطرفة نتيجة لتهكم الناخبين؛ ومع ذلك كان تحليلهما مختلفاً عن التحليل المقدم هنا؛ إذ إن تهكم الناخبين فى نموذجهم يعنى أنهم لا يصدقون ما يقوله الساسة؛ لذا عندما يكون الناخبون أكثر تهكمًا؛ فمن المحتمل بدرجة كبيرة أن يعطوا أصواتهم للمرشحين المتطرفين؛ لأنهم يعتقدون أن المتطرفين يكونون أقل تطرفًا عما تنطوى عليه عباراتهم. ويقول إينلو – هينتش أن ذلك يعلل صعود التطرف وفقًا لبعض الظروف؛ ولكى يوضحا ذلك؛ فقد استشهدا بحالة ألمانيا فى أوائل الثلاثينيات؛ ومع ذلك فإن العنصر الأساسى الذى أشارا إليه فى شرح صعود النازية، كان تقاعس الحكومة. وقد كتبا"...... لقد كان هناك اعتقاد واسع بأن عدم مقدرة الحكومة على حل القضايا الأساسية للمجتمع، كانت عميقة حتى إن مرشح اليمين المتطرف –فقط– هو الذى يستطيع أن يفعل شيئًا؛ ليحدث شحنة مرغوبة فى الحالة الراهنة " (ص 499).

وتحليل هذه الظاهرة المقدمة هنا يبدو أكثر إرضاءً؛ فالناخبون تحولوا إلى المرشحين المتطرفين؛ ليس لأنهم لا يصدقون أيًا من الأحزاب كما يقترح إينلو وهينتش؛ ولكن لأنهم يعتقدون أن المتطرفين سيقومون بعمل ما؛ بينما لن تفعل الأحزاب المعتدلة أى شيء؛ وفضلوا الإجراء الذى سيتخذه المتطرفون على عدم القيام بعمل ما على الإطلاق. فمثلاً؛ كانت الأحزاب التى فى السلطة غير قادرة على كبح العنف السياسى من الجانب اليمينى واليسارى، وهو العنف الذى أخاف كثيرًا من الناخبين. ولقد أكَّد الكاتب من قبل على المطالبة الشعبية القوية بأن تتخذ الحكومة إجراء لتحفيز الاقتصاد، والتى كان مستشارًا ألمانيا برونتج، وكل الأحزاب غير النازية يشمئزون من تحقيقها، ومن ناحية أخرى وعد هتلر كل ألمانى بالحصول على عمل (هولثفريتش، 1990، ص ٧٣).

فلماذا يفضل الناخبون الإجراء المتطرف عن عدم القيام بأى إجراء على الإطلاق؟ يتناول القسم التالى هذا السؤال؛ ولكى نقوم بذلك نعود إلى نموذجنا (الساكن) عن التقاعس، ونتوسع فيه لنبين "عدم كفاءة" التقاعس.

٥ : عدم كفاءة التقاعس

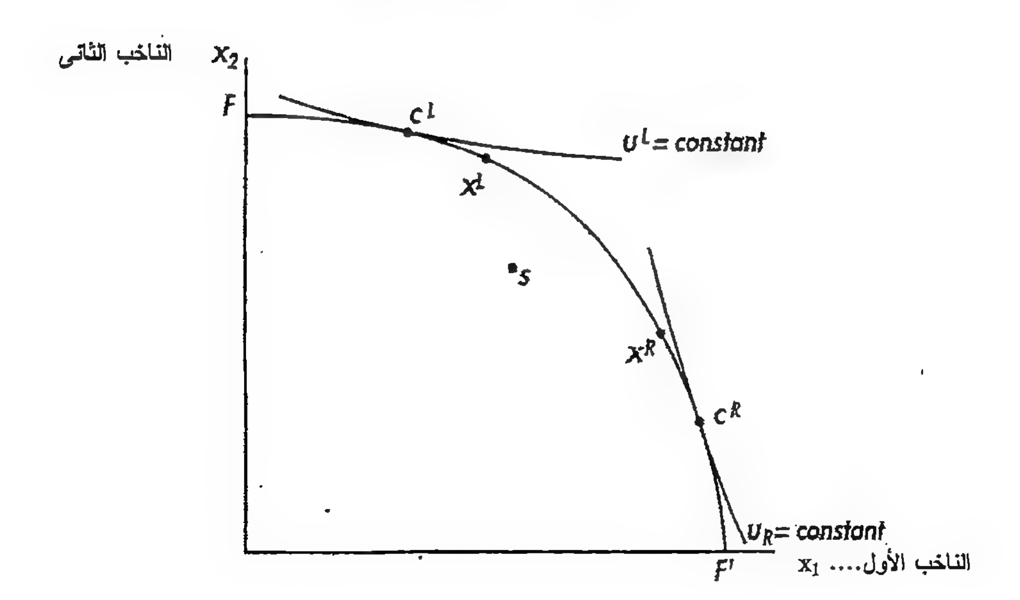
يوسع هذا القسم تحليل التقاعس السياسي؛ لكى يغطى الحالة التى يعتبرها كثير من الناخبين بأنها ليست –فقط– غير مرضية؛ ولكن –أيضًا– (توازن) باريتو Pareto غير الكفء. وفى هذه الحالة فإن إخماد المطالبات التى تنادى باتخاذ إجراء ما ليس – فقط– فرضًا وجهة نظر الأقلية لصالح الحالة الراهنة؛ ولكن – أيضًا– فشل النظام السياسى فى انتهاز الفرصة لتحسين أحوال الناس.

ولكى نتعامل مع عدم كفاءة التقاعس، علينا أن نوسع تحليلنا إلى بُعْدين. وبأحد البعدين يمكن أن يكون لدينا قدر أكبر أو أقل من السياسة (χ)؛ ولكن الأمر يحتاج على الأقل إلى بُعْدين(منحنى إمكانية الإنتاج)؛ لنبين عدم الكفاءة؛ لذا سوف نتناول قضية ما لها بعدان مهمان للناخبين: (χ_1) و (χ_2). فمثلاً: القضية قد تكون الإجهاض؛ فبالنسبة للناخب (χ_1) فهى حقوق غير المولودين، وللناخب (χ_2) فهى حقوق النساء. ويمكن استخدام سياسة الحكومة فى اختيار أى توافق من (χ_1 و χ_2) من مجموعة صالحة للتنفيذ feasible محدبة (مثل خط الإنتاج) تكون حدودها الشمالية الشرقية مقعرة (وفى هذا المقام حدود الكفاءة) لنقطة الأصل، كما هو موضح فى الشكل (4-11). وتزداد تفضيلات الناخبين فى كلا البعدين. وبالتالى فأى نقطة داخل حدود الكفاءة، مثل: (S) فى الشكل (١١– ١) تمثل سياسة عدم الكفاءة بمعنى أن كلَّ الناخبين يمكن عمليًا جعلهم أفضل حالاً.

وكما ذكرنا من قبل؛ فــإن الحــزبيـــن الــسياسيين (L) و (R)، يُحَفَّزان من خلال الاهتمام بالسياسة الفعلية (χ_1 و χ_2) التى ستطبق طبقًا لدالة المنفعة [u^j (χ_1 و χ_2) و $j = L$ و R]. وتمثل هـــذه الدالــة التفــضيلات السياسية للنشطاء (هؤلاء الذين ينضمون للأحزاب) فى كل حــزب. ودوال (U^j) يفترض فيها أن تكون سلسة ومقعرة تمامًا، وتزداد -فعلاً- فــى كــل اتجاه. وللحزب (L) تفضيل مقــارن ل (χ_2)، بمعنــى أن منحنــى سـوائه Indifference فى أى نقطة فى الشكل (11-4) أقل حدة فــى انحــداره عــن منحنى الحزب (R). يتبع ذلك أنه من خلال المجموعة الصالحة للتنفيذ، تكون السياسة المفضلة للحزب (L) هى (C^L) وتقع على الشمال الغربى من سياسة الحزب (R) وهى (C^R).

الشكل (١١ -٤٠) التقاعس فى بُعْدَيْن

(المجموعة الصالحة للتنفيذ فرعية من OFF')



مرة أخرى يمكن اعتبار المنافسة الانتخابية بين الأحزاب لعبة من ثلاث مراحل. أولاً كل حزب يختار ما إذا كان سيثير القضية أم لا. عندئذ يعدُّ كلا من الحزبين برنامجه ويتصارعان انتخابيًا على القضية إذا أثيرت. بعد ذلك يطبق الفائز السياسة التى التزم بها تجاه هذه القضية.

والآن لنتناول العواقب لكل حزب قبل الانتخابات؛ فإذا لم يثر أى حزب منهما القضية عندئذ سيحصل كل حزب j على مستوى المنفعة U^j (S) بالتأكيد. وأما إذا أثيرت القضية فسيحصل الحزب على المنفعة المتوقعة:

$$Pu^j (\chi^R) + (1\text{-}P)\ u^j (\chi^L)$$

حيث P هى احتمال فوز الحزب R فى الانتخابات، وتكون χ^R و χ^L هى برامج الأحزاب على التوالي. وفى حالة التوازن تظل هذه البرامج متباعدة. فهل سيختار أحد الحزبين أن يثير القضية؟ دعنا نتناول موقف الحزب (j)؛ فإذا ما أثار الحزب الآخر القضية؛ فلن يكون للحزب (j) اختيار سوى أن يذهب إلى الانتخابات على هذه المسألة. وإذا لم يثر الحزب الآخر القضية يستطيع الحزب (j) أن يختار بين الحالة الراهنة أو الانتخابات على هذه القضية بأن يقرر ما إذا كان سيثير المشكلة أم لا. ولن يثير المشكلة إذا كانت منفعته المتوقعة أعظم فى ظل الحالة الراهنة عن منفعته فى الانتخاب على هذه القضية:

$$U^J (s) > Pu^J (\chi^R) + (1\text{-}P)\ u^J (\chi^L) \ \ldots\ldots\ldots(6)$$

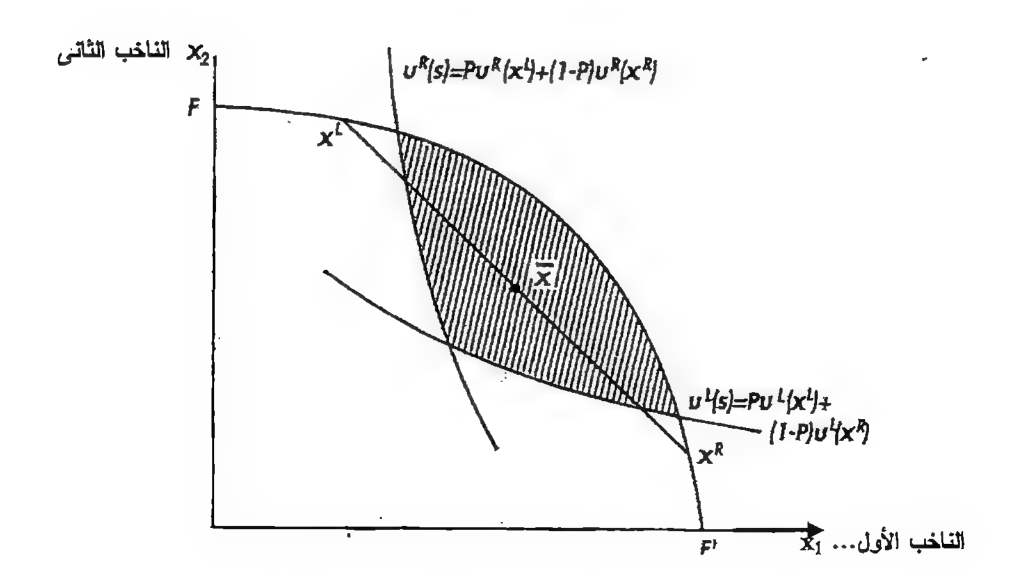
فإذا كانت (6) تصح للاثنين (J=L) و (J=R)؛ فعندئذ لن تثار المشكلة. ومن ناحية أخرى؛ فإذا ما عُكِست اللامساواة فى المعادلة (6) لأى من الحزبين فستثار المشكلة.

إن تعريف منطقة " التقاعس " على أنها مجموعة السياسات الممكنة، والتى تمثلها المعادلة (٦) تجعلها صحيحة لكلا الحزبين. هذه المنطقة توضحها المساحة المظللة فى الشكل (١١-٥)؛ فإذا ما وقعت الحالة الراهنة فى منطقة التقاعس، فستبقى كما هى، حتى إنْ كانت الحالة الراهنة ليست ذات كفاءة؛ لأنه لا أحد من الحزبين سيثير المشكلة. ولب النتيجة لهذا الفصل هو هذه النظرية

theorem: "منطقة التقاعس تحوى سياسات ليست ذات كفـــاءة". وإثبـــات هـــذه النظرية بسيط وواضح، ويمكن تقديمه هندسيًا كما فى الشكل (١١-٥).

وتمثل النقطة $\overline{X}$ السياسة المتوقعة إذا ما أثيرت القضية. وإذا كانـــت هذه هى الحالة الراهنة؛ فإن (6) قد تكون مفيدة لكلا الحزبين؛ لأن المنفعـــة متقعرة صراحة؛ لأن كلاً من الحزبين يفضلان صراحة أن يحـــصلا علـــى الحالة الراهنة $\overline{X}$ مع تأكيدهما على تفضيل ذلك على أن يحصلا على نفس النتيجة المتوقعة مع المخاطرة بالحصول على نتيجة أسوأ؛ ولأن مـــا يمكـــن الحصول عليه متقعر؛ لذا فإن $\overline{X}$ يمكن الحصول عليها؛ ونظرًا لأن $\overline{X}$ تقع فى منطقة التقاعس وحدود منطقة الكفاءة مقعرة تمامًا؛ فإن $\overline{X}$ ليـــست ذات كفاءة.

شكل (١١-٥) عدم كفاءة التقاعس: [منطقة التقاعس هى المنطقة المظللـــة، وتحتوى على $(\chi) = P\chi^L + (1-P)\chi^R$ والتى داخل الحدود ذات الكفاءة]



٦ : تخفيف الفروض Relaxing the assumptions

قد يكون من المفيد أن بشيء من التفصيل للطبيعية الدقيقة للقوى التى تؤدى إلى هذه النتائج؛ ولنرى ما يحدث إذا ما خُفِّفت* بعض اقتراحاتنا وتؤخذ فى الاعتبار بعض القضايا، وتشمل:

١- دور الأبعاد المتعددة فى توليد generating التقاعس.

٢- لماذا لا يصعد حزب جديد لملء الفجوة السياسية بين الأحزاب ويمحو التقاعس؟

٣- العلاقة بين التقاعس السياسى والغموض السياسي.

٤- نتائج تخفيف القواعد الانتخابية المُفترضة فى القسمين الأول، والخامس.

٥- تأثير التعاون مقابل التنافس بين الأحزاب السياسية.

يلاحظ أولاً، أن التحليل يفترض أن كلا الحزبين ليس لديهما المقدرة على تفكيك الأبعاد المختلفة للقضية، بمعنى أنه لا توجد أداة متاحة لأى حزب تمكنه من أن يصبح قادرًا على زيادة (χ_1) بدون أن ينقص فى الوقت نفسه من (χ_2) (أو العكس)؛ وإلا سيكون من مصلحة كل حزب أن يثير القضية الفرعية لزيادة (χ_1)، كلما كانت الحالة الراهنة لا تتسم بالكفاءة. وفيما يتعلق بالقضية الفرعية ل (χ_2) التى لم تثأر؛ فإن المنافسة السياسية سوف تجعل كل

(*) إن توضيح التحيز فى محاباة الحالة الراهنة هنا يختلف تمامًا – وربما يمكن أن يتكامل مع ما قدمه (أ د.فرنانديز – ودى.رودريك)؛ فإن تحيزهم للحالة الراهنة يشير إلى المنافع المفقودة من عدم احتضان سياسة غير يقينية؛ ولكنها مفيدة فى المتوسط، ونموذجنا أكثر توجهًا نحو موقف تكون فيه مشكلة اجتماعية، أو اقتصادية متقيحة، يمكن لكل فرد أن يكون على بينة منها؛ ولكن لا يُتخذ إجراء بشأنها. ونموذجهم هو نموذج عدم اليقين مع نظام سياسى مضمون من ناحية تقديمه للناخب المتوسط سياسته المفضلة. أى إن نموذجنا هو نموذج للشلل السياسى المحتمل بدون دور ضرورى لعدم اليقين الاقتصادى.

حزب يعد بزيادة (χ_1) فى التو إلى حدود الكفاءة. ومن الواضح أن تلك النتيجة ستكون لها منفعة متوقعة أعلى لكلا الحزبين من الحالة الراهنة.

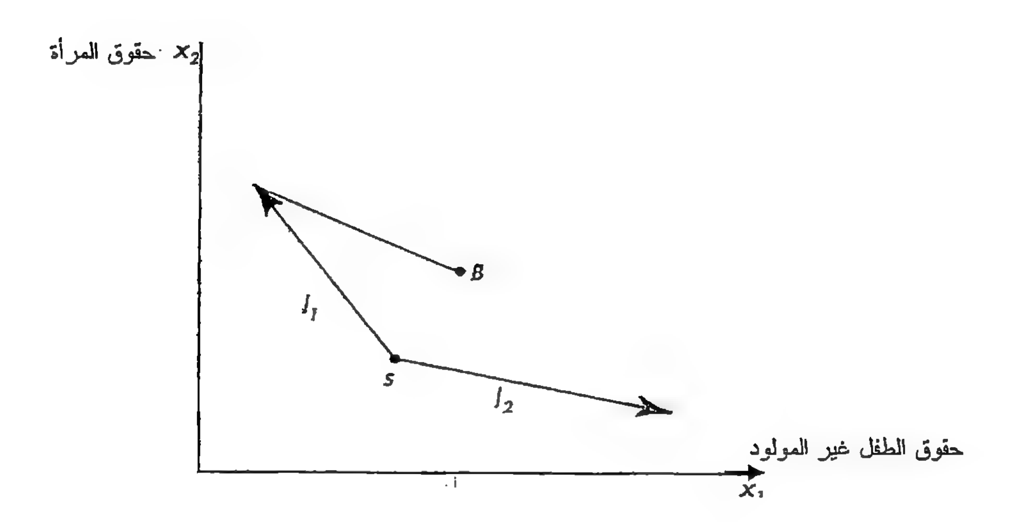
ولكى نوضح هذه النقطة سنتناول موضوع الإجهاض ببعض التفصيل. والبعدان هما حقوق الأم وحقوق الطفل غير المولود كما هو موضح فى الشكل (١١ – ٦). فهناك كثير من الوسائل التى يمكن استخدامها للتعامل مع هذه المشكلة، بما فيها إمكانية الوصول إلى عيادات الإجهاض، ومستوى الإعانات العامة التى تعطى لهم، ومدى حماية الشرطة التى تقدم لحماية النساء اللائى يدخلن إلى هذه العيادات، والأطباء العاملين فى تلك العيادات – من النشطاء المناهضين للإجهاض، وطبيعة الفحوص التى يحصل عليها النساء قبل إجراء الإجهاض بطريقة قانونية وعدد الأطباء المطلوب موافقتهم وما إذا كانت موافقة الأب مطلوبة أيضًا، وأقصى عدد من الأسابيع التى تكون فيها المرأة حاملاً ليسمح لها بالإجهاض، وهكذا سنتناول اثنين –فقط– من هذه الوسائل على سبيل المثال، وهما بسهولة: الوصول إلى العيادات (l_1 فى الشكل ١١–٦)، وأقصى عدد من أسابيع الحمل التى يسمح فى خلالها للإجهاض (l_2). وكما هو موضح فى الشكل المذكور، افترض أن زيادة يسر الوصول إلى العيادات يزيد من حقوق المرأة (x_2) ولكنه يقلل من حقوق الطفل غير المولود (x_1). وأن تقليل عدد الأسابيع، له تأثير عكسى (أى تقليل x_2 وزيادة x_1).

يلاحظ أن المفاضلة بين (x_1) و (x_2)، تختلف بين الوسيلتين. ومادام أن تلك هى الحالة تكون الحالة الراهنة ليست ذات كفاءة؛ لأنه باستخدام كلا الوسيلتين، يكون ممكنًا أن "تلحق" ذلك بنقطة مثل B، التى عندها يرتفع المتغيران المستهدفان متضمنًا تحسن توازن باريتو(*). ومع ذلك؛ فالمنافسة

(*) لبعض الأغراض، بالطبع، يكون من المفيد أن نقدم مسألة الإجهاض كمشكلة ذات بعد واحد (مستوى القيود مثلا)؛ فإن مسائل الكفاءة – على أية حال – لا تمكن مناقشتها كحالة وحيدة البعد؛ وليس من السهل الشرح باستخدام بعد واحد، والسبب فى وجود قيود أكبر على الإجهاض فى مراحل الحمل المتأخرة. ومع استخدام بعدين – حقوق الأم وحقوق الطفل– يكون التفسير واضحًا، وهو أن الطفل يفترض أن يحصل على حقوق أكثر كلما كبر من بداية الحمل إلى الولادة.

السياسية بين الحزبين ستؤدى أن يكون أحدهما أكثر حساسية ل x_1، والآخر لـــ x_2، وقد تكون نتيجتها أن كلا الحزبين يفضلان الحالة الراهنة (s) علـــى إثارة القضية. وهو ما يمكن حدوثه مادام أنه لا توجد وسيلة متاحـــة قـــادرة على زيادة أحد الأبعاد المستهدفة بدون أن تخفض من الآخر.

شكل (١١-٦) الشرط الضرورى للتقاعس. [الحالة الراهنة (S) لَيْسَتْ ذات كفاءة حتى باستخدام I_1 (زيادة سهولة الوصول إلى العيادات) و I_2 (حد أضيق على أقصى عمر للجنين)، حقوق كل من النساء x_1 وغير المولودين x_2، يمكن زيادتها]



والشرط الضرورى للتقاعس يكون كالآتى: أنه لا توجد وسيلة يمكـــن بها تحسين الأحوال من وجهة نظر أحد الأحزاب بدون جعل الأمور أســـوأ بالنسبة للطرف الآخر. وما ينبثق من الحالة المتعددة الأبعاد لـــيس إمكانيـــة التقاعس؛ ولكن إمكانية التقاعس غير الكفء، مادام أنه لا يمكن مناقشة قضية الكفاءة فى حالة ذات بعد واحد.

والسؤال الثانى، لماذا لا يدخل حزب جديد لملء الفجوة بين البرنامجين المتباعدين للأحزاب الموجودة، ومن ثم يكسر هذا الجمود السياسي. وهنا تمكن الإشارة إلى الجدل الذى قام به ألدريش (١٩٨٣) بأن كل حزب يجب أن يقدم برامج متميزة؛ لكى يجذب النشطاء الذين يحتاج إليهم لتنفيذ حملته الانتخابية ونواحى النشاط الأخرى وبدون هذه الفجوة لن يكون هناك من يهتم بمن هو الحزب الذى يفوز بالانتخابات، ومن ثم لن يُحفِّز أى شخص؛ لكى يتحمل تكلفة الانضمام إلى إدارة الحملات - لحزب سياسي. علاوة على ذلك؛ فالدليل الذى قدَّمه دوجلاس هيبس (١٩٧٧)، وأليسينا (١٩٨٨b و ١٩٩٢)، ويتمان (١٩٨٣) - يبين أن الفجوة تظل غير مملوءة فى كثير من النظم السياسية، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التى تتأثر فيها السياسات بشكل منتظم بالحزب الذى يفوز فى الانتخابات.

ولقد طوَّر أليسينا - روزينتال (١٩٨٩)، وفيورينا (١٩٨٨) نماذجَ يمكن أن يعوض فيها الناخبون المعتدلون عدم وجود مرشحين معتدلين من خلال توازن منتصف المدة (كل عامين فى انتخابات مجلس النواب الأمريكي) (أليسينا وروزينثال) أو "بتقسيم أصواتهم" بين الأحزاب فى الانتخابات؛ ورغم أنه لا يوجد مرشح وسيط median متاح؛ فإن الناخبين يستطيعون الحصول على "سياسات" وسيطة، من خلال الإدلاء بأصواتهم فى اتجاه واحد (مثلاً للديمقراطيين) فى الانتخابات الرئاسية. واتجاه آخر (الجمهوريين) فى انتخابات الكونجرس فى نصف الفترة أو بتقسيم أصواتهم بين الأحزاب فى كلا الانتخابين. ويعرض تركيز النموذج الحالى لإمكانية التقاعس عن عيب فى أى استراتيجية؛ فمحاولة الناخبين الحصول على سياسات معتدلة بهذه الطرق، قد يؤدى إلى التقاعس عن قضايا مهمة أكثر؛ مما يؤدى إلى اتخاذ الحلول الوسط. وفى الواقع يلاحظ عادة المآزق والجمود فى الولايات المتحدة الأمريكية عندما يكون الرئيس وغالبية مجلس النواب أو الشيوخ من الأحزاب المعارضة.

ثالثًا: يلاحظ أن مفهوم "التقاعس" السياسى المستخدم فى هذا الباب يختلف عن مفهوم "الغموض" السياسى الذى نُوقِشَتْ فى عدد من الصحف، بما فى ذلك ما كتبه أليسينا – كوكيرمان (١٩٩٠)، وجليزر (١٩٩٠)، وشيبسل (١٩٧٢). فى هذه النماذج تتبنى الأحزاب أو المرشحون مواقف غامضة فى إحدى القضايا (شيبسل، جليزر) أو يختارون إجراءات سياسية تزيد من التباين أو " الضوضاء " بين الأدوات السياسية والنواتج السياسية. والغرض من كل الحالات هو زيادة عدم اليقين فى عقول الناخبين عن الموقف الحقيقى للحزب.

فى نموذج شيبسل قد تفعل الأحزاب ذلك فقط إذا فضّل الناخبون المخاطرة (نواتج غامضة أو غير مؤكدة بالنسبة لناتج معين). وفى نموذج أليسينا – كوكيرمان – من ناحية أخرى – قد تُحسِّن السياسات الغامضة من أوضاع المقايضة بين التفضيلات الحقيقية للحزب والسياسات التى يتبناها؛ لكى يُضمن إعادة الانتخاب بإرباك الناخبين عن سياسته الحقيقية. وفى نموذج جليزر يكون المرشحون غير متأكدين فيما يتعلق بتفضيلات "الناخبين"، وبالتالى يختارون الغموض؛ لكى يتجنبوا إلزام أنفسهم بموقف معين قد يكون مكروها من الناخب المعتدل.

فى هذا النموذج تهتم الأحزاب –أيضًا– بمخاطر الهزيمة؛ بسبب تبنى موقف غير شعبى فى بعض القضايا. وأحد الاختلافات بين هذا المفهوم لتعامل السياسيين مع هذه القضية، وتلك التى اقترحت فى الأدبيات عن الغموض هو أنه فى هذا النموذج، لا تختار الأحزاب بين قليل أو كثير من الغموض؛ ولكن بدلاً من ذلك تحاول أن تقرر إذا كان ما سيتبنونه موقفًا (دقيقا)، أو لا يتبنون موقفًا على الإطلاق؛ ومع ذلك فإن الاختلاف الرئيس هو أنه فى هذا النموذج إذا لم يصرح بموقف ما فلن تطبَّق أى سياسة. وفى نماذج الغموض؛ فإنه تتبنى سياسات لكل قضية. لذلك تختلف الظاهرة التى تم فُحِصَتْ هنا عن تلك التى نوقشت فى أدبيات الغموض؛ ففى هذا النموذج

يشعر الناخبون بالإحباط؛ لأن السياسيين يرفضون القيام بأى شـيء لتغيير الحالة الراهنة. وفى نماذج الغموض فهم يقومون بفعل شيء ما (مثلاً يطبقون سياسات بشأن كل قضية) عند وجودهم فى السلطة، وهو ما يجعل الناخبون يشعرون بالإحباط؛ إذ إنهم لا يعرفون كيف ستكون هذه السياسات.

رابعًا: قد يثار اعتراض فيما يتعلق بالافتراض أنه إذا لم تُثَـر إثـارة قضية أثناء الحملة الانتخابية؛ فإن الحزب الذى سـيفوز سـيرتبط بالحالـة الراهنة عند وجوده فى السلطة. فلماذا لا يثير الحزب قـضية إذا مـا كـان بالسلطة ويطبق سياسته المفضلة حتى ولو لم تثر القـضية خـلال الحملـة الانتخابية؟ فى الحقيقة–غالبًا– تكون برامج الأحزاب غامضة، وأحيانًا يكون من الصعب تفسيرها على أنها تشكل التزاما ملزمًا، وتُتَجَاهَل عنـد تطبيـق السياسات غالبًا؛ ومع ذلك ففى معظم النظم الديمقراطية – إن لم تكن جميعها– حقيقة الانتخابات لا تعطى الحزب الفائز الحرية المطلقة لتطبيـق سياسـاته المفضلة. ذلك واضح جدًا فى الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيـث الـسلطة مقسمة، وعلى الرؤساء أن يناضلوا لتمرير برامجهم وفى النظم الفيدراليـة؛ حيث أن تطبيق السياسات على المستوى الفيـدرالى لا يُمكِّـن الولايـات أو الأقاليم provinces من الفرار من تنفيذها. لكن كل النظم الديمقراطية حتـى النظم البرلمانية – تتسم بعدد كبير من المراجعـات والتوازنـات القانونيـة، والشرعية، والبيروقراطية، والسياسية(*). وفى كل النظم تؤدى محاولة تطبيق سياسة ما إلى تنبه المعارضة لتلك السياسة من قبل الأحـزاب المعارضـة، وجماعات المصالح التى تتأثر بها بشكل معاكس، ومن البيروقراطيين الذين قد يفقدون بعض الشيء من تلك السياسة بطريقة أو أخرى؛ لذا المعارضـة ستميل لتكون أكبر، كما تكون أكثر احتمالاً فى النجاح إذا لم تكتسب الحكومة شرعية لتطبيق السياسة فى انتخابات تواصل فيها القتال على هذه القضية.

(*) لتطوير تلك المراجعات والتوازنات خاصة فيما يتعلـق بـالنظم البرلمانيـة. انظـر الأوراق فى أ. برتون، ج. جالوتى، ب. سالمون ور. وينتروب (١٩٩١). المراجع

وباختصار فإثارة قضية ما تحمل معها -دائمًا- المخاطرة بأن الحزب لن يحصل على السياسة التى يرغبها، حتى ولو كان فى السلطة. وتكون المخاطر أعظم كلما ازدادت أهمية القضية. والأمثلة الحديثة عديدة جدًا لدرجة يصعب حصرها هنا؛ ولكن ربما نستطيع أن نلاحظ محاولة الحكومة الأمريكية تنفيذ الإصلاح الصحى فى الفترة الأولى من رئاسة كلينتون، أو فشل الحكومة الكندية فى إصلاح الدستور عام ١٩٨٩ ومرة أخرى عام ١٩٩٢.

ولكى نعبِّر عن ذلك بطريقة مختلفة، نفترض أن القواعد الانتخابية التى وُصِفت هنا قد خُفِّفَتْ، واستبعدات كل مراجع الانتخابات، والالتزامات، وهكذا- بدلاً من ذلك- نفترض أن (P) تمثل احتمال أنه إذا أثار حزب قضية ما، فسيكون قادرًا على تنفيذ سياسته المُفَضَّلة (x_R) بنجاح. عندئذ من الواضح أن (P-1) تغطى كثيرًا من الإمكانات، بما فى ذلك الفشل والحفاظ على الحالة الراهنة، وكسب سياسة المعارضة (x_L)، بأكثر من احتمال الحصول على (x_L)؛ ومع ذلك يظل جوهر القضية كما هو الحزب - سواء أكان فى السلطة أو خارجها، ومواجهة الانتخابات أم لا - قد يُفضِّل التقاعس عن إثارة القضية، والمخاطرة بأن ينتهى به الأمر إلى سياسة أسوأ كثيرًا من وجهة نظره عن الحالة الراهنة.

وأخيرًا، من الأهمية التأكيد على أن الفشل فى تغيير حالة راهنة لا تتسم بالكفاءة فى منطقة التقاعس لا ينتج من سلوك تآمرى بين السياسيين. فالتوازن فى كل من المرحلتين الأوليين من اللعبة السياسية هو توازن ناش غير التعاوني. وفى المرحلة الأولى يقوم كل حزب باختيار منقسم إلى قسمين - أن يثير القضية أم لا - آخذًا فى الاعتبار اختيار الحزب الآخر كثابت. وفى المرحلة الثانية يختار برنامجه آخذًا فى الاعتبار برنامج الحزب الآخر كثابت بدون التزام من المرحلة الأولى.

وفى الواقع إذا استطاعت الأحزاب القيام باتفاقات ملزمة مع بعضها بعضًا فى المرحلة الأولى فيما يتعلق بالبرامج التى سيعرضونها للناخبين فى المرحلة الثانية، فسيتفقون على برامج مشتركة (كما بينت ذلك أليسينا، a ١٩٨٨ في سياق مماثل؛ فإنه يمكنهم الاتفاق على برنامج مشترك). وبطريقة أخرى، سيتلقى كل منفعة أعلى متوقعة من الاتفاق على تبنى الناتج المتوقع كبرنامج مشترك، والذى سيلغى المخاطرة. فضلاً عن ذلك فإن هذا البرنامج المشترك سيقع على حدود الكفاءة frontier؛ لأنه بدون ذلك، تستطيع الأحزاب أن تستفيد من الاتفاق على تحريك برنامجهم المشترك إلى الشمال الشرقى من الحالة الراهنة؛ وبذلك فإن الحالة الراهنة غير ذات الكفاءة لن تبقى أبدًا؛ لأن الأحزاب يمكنها أن تستفيد من الاتفاق على إثارة القضية وتبنى برنامج مشترك للشمال الشرقى من الحالة الراهنة.

ويتضمن النموذج الذى سبق تطويره هنا، الافتراض بأن الأحزاب ليست لديها السلطة للقيام بمثل هذه التعهدات الملزمة تجاه كل منها للآخر؛ بينما يستطيعون تقديم تعهدات ملزمة للناخبين. هذان الافتراضان يميزان ديمقراطية تعمل جيدًا. وقدرة الأحزاب على تقديم التعهدات للناخبين هو لما يسمح لهم بالمنافسة للحصول على الأصوات فى المرحلة الثانية – بأن يعدوا بالمصداقية، وإذا ما انتُخِبُوا؛ فإنهم سوف يطبقون برامجهم بدلاً من سياستهم المفضلة. وعدم قدرتهم على الوعود لكل منهما للآخر فى المرحلة الأولى بألا يتنافسوا من أجل الحصول على أصوات الناخبين فى المرحلة الثانية، لا يعيق نوعية الناتج التعاونى الذى قد يقلل نظريًا من الحالة الراهنة غير ذات الكفاءة فى منطقة التقاعس.

وقبل أن نستنتج أن هذا النوع من التعاون مرغوب فيه، دعنا نذكر أنه إذا استطاعت الأحزاب القيام بتعهدات ملزمة مع بعضهما بعضًا، فما الذى يمنعهم من العمل كبائعين محتكرين للسياسات العامة للناخبين، واستخراج كل العوائد التى تنتج من احتكار السلطة السياسية؟ ومن المثير فى هذا المقام أنه

فى إيطاليا؛ حيث تعقد الأحزاب طول الوقت صفقات مع بعضهم بعضًا (انظر على سبيل المثال لاپالومبارا، ١٩٨٧)، ابتَكِرَ الاصطلاح الساخر " حكم الأحزاب Partyocracy " لوصف نظام تُستخدم فيه الانتخابات -فقط- لتحديد كيفية تقسيم غنائم السلطة بين الأحزاب [انظر فيرورو - بروزيو، اللذين يتبنيان النومنكلاتورا (الصفوة الخاصة) لمسئولى الأحزاب الإيطالية]. وما هو أكثر إثارة هو الحقيقة المشهورة بأن النظام الإيطالى قد ابْتُلِىَ بالتقاعس (فمثلاً: بلغت ديون تلك الأحزاب بالنسبة للناتج القومى الإجمالى GNP فى عام ١٩٩٢ ما يتجاوز نسبة ١٠٠%). والأحزاب تتفاهم بسهولة على تقسيم غنائم السلطة؛ ولكنها لا تتفاهم بمثل هذه السهولة على السياسة تمامًا كما قد يَتَوَقَّع المرء من نظام يكون فيه دور نشطاء الحزب أعظم.

وعلى النقيض؛ فإن افتراض الأحزاب عامة قادرة على بناء الثقة مع الناخبين؛ ولكن ليس مع الأحزاب الأخرى من خصائص الديمقراطية التى تعمل بطريقة جيدة، والتى جوهرها أن الأحزاب تُجبَر على التنافس مع بعضها بعضًا للحصول على أصوات المواطنين. هذا الافتراض يوازى افتراضات مماثلة فى نظرية المؤسسة الصناعية، وهو أن الأسواق التى يكون فيها الالتزام التعاقدى ضعيفاً تعمل جيدًا عندما يثق العملاء بالمؤسسة(وبذلك تتمكن المؤسسات من بناء السمعة)؛ ولكن المؤسسات لا تثق ببعضها بعضًا (انظر على سبيل المثال، شابيرو ١٩٨٣)؛ ولذا فحجية الأمر: أن التقاعس السياسى الذى "يمكن" إلغاؤه بتخفيض المنافسة السياسية يوضح فعلاً الجاذبية الكلاسيكية للحكم الدكتاتوري؛ فالحكومات السلطوية قادرة على تقديم "قيادة قوية"، كما أنها "قادرة على اتخاذ إجراءات بشأن الموضوعات المهمة" فى الظروف التى قد تكون فيها الديمقراطيات غير قادرة على التصرف ببساطة؛ بسبب عدم مقدرتها على قمع البدائل لسياساتها. ومن وجهة النظر هذه؛ فإن منطقة التقاعس هى جزء من الثمن الذى يدفعه المواطنون من أجل الديمقراطية.

ومع ذلك يمكن -أيضًا- القول: إن وجود منطقة التقاعس هو نتيجة لمنافسة "صغيرة جدًا". فلو تنافس كل حزب بشدة ليجلب أصوات الحزب الآخر؛ فإن الحزبين سيتحركان تجاه بعضهما بعضًا، ويتقاربان على برنامج مشترك، كما هو الحال فى نموذج الناخب المعتدل (أو فى نماذج احتمال للتقارب)؛ ففى تلك النماذج تثار كل القضايا؛ إلا إذا كانت الحالة الراهنة موجودة عند نقطة الوسيط. وفى هذه الحالة؛ فإن أى من الحزبين سيثير القضية؛ لأن كليهما يفضل الوسيط المعتدل على الحالة الراهنة.

وهذه النقطة تهمل دور نشطاء الحزب فى المنافسة السياسية؛ ولكنها تبين - فعلاً- أن المصدر الأساسى للتقاعس السياسي؛ ليس هو المنافسة أو التواطؤ؛ ولكنه وجود اختلاف فى وجهات النظر بين الأحزاب السياسية (برامج توازن). ومادام أن الأحزاب تعتنق سياسات مختلفة على قضية ما، فستثار الظروف عندما يخشى كليهما من إثارة القضية بدافع الخوف الذى قد يؤول بهم الأمر إلى سياسات الخصم التى لا يتقبلونها أكثر من الحالة الراهنة. والمقايضة المقترحة بالنموذج هى تبادل بين التصرف السياسى والتمثيل السياسي، ومقدرة النظام السياسى على تمثيل وجهات نظر مختلفة، وعرض هذه البدائل للمنافسة الانتخابية. وفى نموذج الناخب المعتدل، وفى مفهوم الدكتاتورية، تختفى تلك المقايضة؛ لأنه تُمَثَّل وجهة نظر واحدة فى النظام السياسى فقط (*).

(*) ربما يوضح هذا التحليل أيضًا لماذا فى زمن الخرب؛ فإن الساسة والمواطنين المعارضين؛ ولكن ليسوا معارضين تمامًا للمجهود الحربى قد يُخرسون معارضيهم؛ لكى يتجنبوا إضعاف مقدرة النظام السياسى للعمل العسكري. وعلى الجانب الآخر، قد يرى المواطنون الآخرون (الوطنيون بنفس الدرجة) الضَعْف المصاحب للديمقراطية كثمن غالٍ جدا لاتخاذ إجراء عسكرى فعال.

خاتمة

المفاضلة tradeoff: بين اتخاذ إجراء ما والتمثيل السياسي

يبدو التحليل فى هذا الباب مشيرًا إلى المفاضلة الأساسية كخاصية لأى نظام سياسى بين الإجراء السياسي، والتمثيل السياسي. ويمكننا تصوير هذه المفاضلة بتناول الحالة المحدّدة؛ حيث تتلاقى فيها برامج الأحزاب على سياسة واحدة، كما فى نموذج الناخب المعتدل. تلك الحالة تلغى منطقة التقاعس كما رأينا، لذا تعظّم مقدرة النظام على القيام بإجراء ما؛ ولكنها تقلل - أيضًا- مقدرة التمثيل representation. فالأحزاب لا تقدم للناخبين اختيارًا حقيقيًا؛ لأنها تمثل وجهة نظر واحدة - وهى وجهة نظر الناخب الذى تتوافق سياسته المفضلة مع البرنامج المشترك للحزبين.

ويمكن تمثيل تكلفة التقاعس باستخدام الأدوات القياسية لاقتصاديات الرفاهية - بمعنى: أنها الاختلاف بين أقصى قيمة لدالة الرفاهية الاجتماعية على المجموعة المتاحة feasible، وقيمة نفس دالة الرفاهية فى ظل المنافسة بين حزبين عندما تكون الحالة الراهنة فى منطقة التقاعس، هذه التكلفة ستكون -دائمًا- موجبة.

وتكلفة عدم التمثيل تكون أقل تجاوبًا للتحليل التقليدى للرفاهية، خاصة أننا افترضنا - حتى الآن - أن دوال المنفعة الفردية تعتمد على نتائج السياسة؛ وليس على التمثيل السياسي. ومع ذلك يبدو واضحًا أن معظم الناس قد يشعرون بوضع أفضل؛ إذا أعطت بعض الأحزاب السياسية صوتًا نشيطًا لوجهة نظر شبيهة لوجهة نظرهم، حتى ولو اعتبرت بأنها قد تسببّت فى نتائج السياسة. وقد يعتقدون أيضًا أنه لو عُبِّرَ عن وجهة نظرهم بواسطة أحد الأحزاب فى أثناء الحملة الانتخابية؛ فقد يغير ذلك من اتجاه الجدل السياسي، ومن ثم تغير الناتج فى الانتخاباتِ المستقبلية؛ لذا تكلفة عدم التمثيل يمكن تقديمها كمتوسط مرجح من خلال الناخبين للمسافة بين السياسة المفضلة جدًا

للناخب وأقرب برنامج للحزب – بمعنى أنه بالنسبة للناخب j؛ فإن الاختلاف بين أقصى درجة من منفعة $u_j(x)$ على المجموعة الصالحة للتنفيذ feasible وتعظيم المنافع لليمين واليسار $\{u_j(x^R)\ u_j\ (x^L)\}$.

ومن الواضح أن زوجًا من البرامج التى تقلل من مجموع الكلفتين سوف يشمل – عمومًا – درجة إيجابية من الاستقطاب – أى اختلاف بين البرنامجين. والاستقطاب الصفرى Zero polarization سيعظم تكلفة عدم التمثيل؛ بينما الاستقطاب المفرط قد يخفض كل من التمثيل والقيام بعمل إجراء فمثلاً: إذا كان البرنامجان يقعان عند أقصى طرف من المنظور السياسي؛ بينما يقع أكبر عدد من الناخبين بين هذه الأطراف القصوى؛ فإن منطقة التقاعس ستكون في أقصاها، وسيشعر معظم الناخبين بتمثيلهم الهزيل من قبل الأحزاب القائمة؛ لذا فإن درجة ما إيجابية، وليست متطرفة جدًا ستكون فى الدرجة المُثلى.

ومن ناحية أخرى؛ فإن الاستقطاب المتطرف يرتبط بانهيار الديمقراطية. ويوفر النموذج الذى طُوِّر هنا توضيحًا بسيطًا لهذا الارتباط؛ فالاستقطاب المتطرف الذى تحدثه راديكالية الأحزاب بدوافعها الأيديولوجية المتزايدة، أو بانهيار الثقة فى الساسة – قد يرفع من تكلفة كل من التقاعس وعدم التمثيل، ومِنْ ثَمَّ سيزيد ضجر المواطنين من النظام الذى لا يمثلهم فى الوقت نفسه غير قادر على اتخاذ موقف بالنسبة للقضايا المهمة اليومية، وربما يُغْرَّون بدلاً من ذلك بتأييد بديل سلطوي. ويزودنا النموذج أيضًا ببعض الأسس النظرية لفكرة أن النظم الديمقراطية تكون أكثر احتمالاً للعمل؛ لذا تبقى وتستمر عندما تظهر طبقة وسطى معتبرة وهى نتيجة تميل إلى الحد من الاستقطاب الجائر للآراء.

الباب الثانى عشر

الصراع العرقى والقومية:

من التعبيرية والمستقبلية إلى النازية (Kitsch)

١: مقدمة

تناول الباب السابق فحص عنصر مُهِمٌّ لانهيار الديمقراطية ونشأة الدكتاتورية وإمكانية أن تقع الديمقراطية في شراك التقاعس. وهذا الباب يفحص عنصرًا تاريخيًا مهمًا فى صعود كثير من النظم الأوتوقراطية والصراع العرقى والقومية. ومرة ثانية المثال الكلاسيكى هو ألمانيا النازية، ومرة أخرى، يُجْرَى التحليل بمرجعية خاصة لهذا النظام. ورغم أن كلمة القومية تخضع لكثير من الشروط؛ فإنه يشوبها كثير من الغموض، وقليلاً ما تُفهم خاصة من وجهة نظر الاختيار الرشيد(*). وفى هذا الباب سيتقدم الكاتب خطوة خطوة، وسيبدأ بتحليل للقيمة الاقتصادية للعرقية (شارحًا لماذا يشكل الناس مجموعات عرقية)؛ وبعد ذلك سيتقدم من هذه النقطة إلى الصلة بين العرقية والقومية، وأخيرًا إلى الصلة بين القومية والفاشية. عندئذ سنحاول تحليل مصادر التحامل والكراهية للجماعات العرقية الأخرى. وفى النهاية سيبدأ الكاتب فى تناول أصعب سؤال على الإطلاق، ألا وهو كيف أن هذه التوجهات قد تؤدى إلى الرغبة فى المشاركة في " الجرائم ضد الإنسانية " أو عمليات الإبادة ضد الأقليات من الجماعات العرقية – فى هذا الباب، واستكشاف هذا الأمر أكثر فى الباب التالى.

(*) فى مجموعة حديثة تطبق طرق الاختيار الرشيد لتفهم القومية، هو ل : أ- برتون، وج جاليوتى، ور.سالمون، ور. وينتروب، (١٩٩٦).

يقترح الفصل التالى من هذا الباب، أنه فى كل من الحياة العامة والخاصة؛ فإن إحدى الطرق الفعالة للتكلفة بشكل خاص، لتوفير أسس للتبادل وفقًا لظروف كثيرة – هى الاستثمار فى الشبكات العرقية أو "رأس المال العرقى". والسمة الرئيسة لرأس المال العرقى هى خصوصية الدم كأساس للعضوية بالشبكة وإلى المدى الذى يستخدم فيه هذا المعيار، يغلق الدخول والخروج من الشبكة (فى نطاق جيل كامل). ويعتقد الكاتب أن هذا المعيار يزودنا بعدد من المزايا لشبكات العمل العرقية كدعم للتبادل، وهو يفسر على نحو ما المثابرة العرقية فى المجتمعات الحديثة؛ ولكن إذا كان رأس المال العرقى لا يمكن "تحريكه" من مجموعة إلى أخرى، فيتبع ذلك أيضًا أن المنافسة بين المجموعات العرقية لا تساوى فى العائد بينهم. ونتيجة لذلك فالاختلاف فى العائد والدخل سوف يستمران. والنتيجة أن المجموعات العرقية الناجحة تميل إلى غرس الخوف والغيرة لمن هم خارجها؛ بينما يميل أعضاء الجماعات العرقية ذوى الدخل المنخفض إلى أن يصبحوا موصومين. هذه التفاوتات، متحدة مع الطبيعة الصفرية لمجموع الريع الاقتصادى Zero Sum، وتعنى أنه توجد احتمالات حتمية للنزاع بين المجموعات الغرقية تبعا للمثل (إذا لم تستطع الانضمام إليهم اهزمهم)، وهو الصراع غير المنظم أو المخفض بواسطة قوى السوق. هذا التحليل هو ما يركز عليه المؤلف فى الفصل التالي.

وينظر المؤلف –أيضًا– إلى داخل المجموعة العرقية (فى الفصل الثالث)، وعلى الأخص إلى عملية تكوين رأس المال العرقى، وهى الاستثمارات التى قام بها الآباء من أجل أبنائهم. ويُفترض من أجل غرض التحليل أن الآباء أنانيون ويستثمرون فى أبنائهم، على أمل أنه سيسدد إليهم فيما بعد فى الحياة الآجلة. ويبين المؤلف أن السمة الشاذة الثانية من الاستثمارات العرقية (مقارنة بأنواع أخرى من الاستثمارات فى الأطفال، مثل رأس المال البشرى العام) هى أنها "فارضة للذات"؛ لأن الأطفال لا يمكنهم

الحصول على المنافع من رأس المال بدون تعرض ذواتهم " للضغوط العرقية " ليسددوا لآبائهم من أجل تضحياتهم. تلك السمة من فرض الذات تجعل الاستثمارات العرقية شديدة الجاذبية للآباء؛ ولكنها ليست بالضرورة جذابة للأطفال. نتيجة لذلك يميل الأباء إلى المبالغة فى الاستثمار فى رأس المال العرقى لأولادهم (من وجهة نظر الأبناء). وعندئذ يتصور المؤلف الظروف التى يمكن فى ظلها صراع الأجيال، يؤدى إلى التوجهات "السلطوية" فى الأطفال، كما وُصِفت أصلا فى العمل الكلاسيكى على "الشخصية السلطوية" كمتلازمة Syndrome من قبل ثيودور أدورنو، وإلس برونزويك، ودانيل ليفنسون، ونيفت ساند فورد (١٩٥٠)، وقد وُسِّعَ فى عمل حديث، وبالذات من قبل بوب ألتيماير (١٩٨١، ١٩٨٨، ١٩٩٦). وأخيرًا، يطبِّق المؤلف هذه المفاهيم (فى الفصل الثاني) على انهيار جمهورية ڤيمار بألمانيا (التعبيرية) وظهور النازية (Kitsch) فى الثلاثينيات.

٢: قيمة رأس المال العرقى

تتكون نقطة البداية لتحليل المؤلف من افتراضين، سيستمران خلال هذا الباب (ما عدا فى الفصل 2 ب كما ذكر هناك، مع تخفيف الافتراض الأول). وهذان الفرضان هما:

١- كل الأفراد يتمتعون بالرشد بالمفهوم المعيارى لهذا الاصطلاح فى النظرية النيو الكلاسيكية- بمعنى أنهم يواجهون بديلين، يكون الفرد قادرًا على الاختيار بينهما، وتكون اختياراته متسقة.

٢- حقوق الملكية والعقود ليست قابلة للتنفيذ بدون تكلفة، وأحيانًا قد لا توجد أبدا.

وكما سبق التركيز عليه بصفة متكررة؛ فإن الافتراض الثانى يتضمن أنه فى أى تبادل يوجد احتمال بأن أحد الأحزاب سوف يغش أو ينكث

بالتزاماته. ومن قبل نُظِر إلى الحلول التى بادر بها برجامين كلاين – كيث ليلفد (١٩٨١)، كارل شابيرو – جوزيف ستيجلتز (١٩٨٤)، كارل شابيرو (١٩٨٣) والتى شملت علاوة على الثمن أو الأجر، ووجود العلاوة على الثمن، يقدم للعميل سببًا للثقة بالمؤسسة. وبهذه الطريقة تستطيع الأسواق أن تحل مشكلة الثقة أو مشكلة تنفيذ الالتزام التعاقدى حتى فى غياب حقوق الملكية أو القابلة للتنفيذ قانونًا.

إن إحدى المشكلات مع هذا الحل من وجهة نظر المشترى، هو أنه باهظ الثمن. فمثلاً: عادة ما يكون المشترون فى أسواق السلع الاستهلاكية مجبرين على دفع علاوة؛ لكى يردعوا المنشأة عن الغش؛ فإن القيمة الحاضرة المخصومة discounted، تكون على الأقل مساوية لحجم مكاسب المنشأة من الغش. والمشترون الذين لديهم الرغبة فى دفع هذه العلاوة لا يُغَشُّوْن؛ لكنهم لا يحصلون على قيمة جيدة لنقودهم. مثل هؤلاء الناس يمكثون فى فندق هوليداى إن(*) (فندق عالمى) يشترون إسبرين باير، و IBM كمبيوتر، وأجهزة ستريو ماركة سونى وهكذا. والحل البديل للمستهلك هو تكوين علاقة ثقة مع بائع محلى مثل متجر الأدوية المحلي، ومحل بيع كمبيوتر وهكذا. وتكلفة الإيماءة أو بناء الثقة على أساس واحد لواحد، قد تنخفض بدرجة كبيرة عندما يوجد تفاعل حقيقى بين الأطراف، وذلك على النقيض عندما تسود إشارات السوق غير الشخصية. وفى هذه الحالات يمكن للثقة أن تصف العلاقة كَوْنِهَا، علاقةً خاصةً تمامًا؛ فهى توجد بين البائع ومشترٍ واحد – " شبكة عمل ".

هذا وتنطبق نفس الاختيارات على أسواق أخرى، مثل : أسواق العمل والأسواق السياسية. يتبع ذلك أن نفس الشخص – الذى يريد شراء سلع أو خدمات بسعر معقول، وألا يتعرض للغش، والذى يرغب فى الاحتفاظ

(*) فندق **Holiday inn** . (المترجم)

بوظيفة "جيدة"، والذى يرغب فى الحصول على نصيبه من الأريحية Largesse التى يوزعها الساسة، أو حتى لكى تنعكس وجهة نظره فى السياسة العامة – له نموذج معقد جدًا من استثمارات شبكة العمل؛ ونظرًا لأن لكل سلعة أو خدمة سياسية يرغب المستهلك فى شرائها – وبالذات فى مواقف توجد بها بعض الاحتمالات للغش – فقد يرغب فى الاستثمار فى علاقة ثقة معينة. فبعض السلع والخدمات سوف يُشترى بصفة متكررة، حتى إن مثل هذه الاستثمارات لن تستحق حتى تكلفتها. وفى كثير من الحالات – أيضًا –على الفرد أن يأخذ فى حسابه أن الاستثمارات فى هذه العلاقات قد تُفقد إذا انتقل الشخص إلى نطاقٍ سيادى آخر. وفى هذه المواقف قد يصطدم الفرد مع السوق وعلاوات السوق. وفى حالات أخرى قد يحاول الفرد تجربة استراتيجية شبكات العمل السابق مناقشتها ؛ لذا فإن الاستراتيجية المثلى للاستثمار (توزيع الاستثمارات الموجودة بين كل العلاقات المختلفة الممكنة والمتضمنّة) يمكن أن تكون معقدة وما يريده عديد من الأفراد –فعلاً– هو صندوق استثمارى مشترك Mutual fund. هذه الأموال توجد فى شكل شبكات عمل عرقية.

والسمة الرئيسة لشبكات العمل العرقية هى أن " العضوية " تُحدَّد بالدم[*]؛ مما يجعل من الصعب جدًا على الغرباء دخولها، كما أنه من الصعب للداخلين فيها الخروج منها (فى خلال جيل)، وهى صفة سوف يشير إليها المؤلف بـ " الدخول والخروج المغلق". هذه الطريقة تحل واحدة من المشكلات التى تتميز بها الشبكات – وعلى وجه التحديد، حقيقة أنه إذا كانت العائدات كبيرة الحجم، مما يجعل آخرون يريدون الدخول، ومن ثم سيخفِّض هذا من ناتج الاستثمارات الأولية "لأعضائها". علاوة على ذلك، ولما كانت العضوية– إلى حد ما– لا تخضع على الأقل للاختيار، فإن جزءًا من

(*) طبعا ما هو مقدار الدم المطلوب للدخول للعضوية **admission**، عادة ما يكون، سؤالاً مفتوحًا ويتوقع المؤلف تباين المعايير طبقا للقوى الاقتصادية.

الصعوبات التى تقابلها ينشأ عادة عند إنشاء علاقة ثقة تُحل. لذا ففى مقولة ألمانية: إن الذى يقابل ألمانيًا آخر، ويأمل أن يعقد معه صفقة تتطلب ثقة، ليس عليه أن يشعر بالقلق؛ لأن الطرف الآخر هو -فقط- ألمانى "مؤقتًا"؛ ولأن العائد على رأس المال الألمانى مرتفع مؤقتًا. "ومستوى" الهوية الألمانية المعروضة هى الدرجة التى يستخدم فيها الشخص الآخر عبارات ألمانية، ويتظاهر بأنه يحب البطاطس المخفوقة بالقشدة(*)، ويذهب إلى محافل اجتماعية ألمانية... وهكذا، وقد يخضع لمثل هذه الحسابات؛ ولكن من الناحية الجوهرية سواء كان هو ألمانيًا (أو فرنسيًا، أو إيطاليًا، أو يهوديًا)، فهو لا يخضع لمثل هذه الحسابات. ومن ناحية ذلك يحدث؛ لأن عرقية الفرد لا تخضع تمامًا للاختيار؛ ولكنها تتحدد بمواقف الآخرين أيضًا (مثل أعضاء الجماعات العرقية من الأقليات- كاليهود فى ظل نظام الحكم النازى).

وكما هو صعب تمامًا - إن لم يكن مستحيلاً - لغريب أن يدخل مجموعة عرقية، قد يكون من الصعب أيضًا؛ إن لم يكن مستحيلاً لأعضاء المجموعة العرقية أن يخرجوا. فالرجل الأسود يستطيع أن يتزوج امرأة بيضاء، ويعيش فى ضاحية يسكنها الرجل الأبيض، ويعمل فى مؤسسة كل العاملين فيها من البيض وهكذا؛ لكنه لا يزال يجد نفسه يتلقى تحيات الآخرين صائحين " هاى.... يا أخ!".عندما يجد نفسه فى المجاورة الخطأ. وقد يجد -أيضًا- لدهشته أنه بينما الصلات العرقية قد تأتى وتذهب؛ فدوام العلاقة العرقية يأتى أحيانًا بيسر. وذلك على الأخص يحتمل حدوثه إذا اكتشف أنه مادام من الأعضاء فلن يسمح له بالخروج كلية؛ لذا فالغرباء لن يسمحوا له إطلاقًا بالدخول، وسيتخطونه فى الترقية، أو يرفضوه فى علاقة غرامية لا لشيء سوى أنه " أسود.

(*) يقول المؤلف : "إنه مدين لصديقه هانز شيل لهذا التوضيح".

مِن المؤكد أن أى شخص يكون حرًا فى أن يتصل من رباطه مع أعضاء آخرين من جماعته العرقية، مثل هؤلاء الأفراد يمكنهم الانفصال التام عن أصدقائهم وأفراد عائلاتهم، ويمكنهم الانتقال إلى مدينة أخرى، ويرفضون إعطاء عناوينهم، وعدم الاتصال تليفونيًا بأمهاتهم أبدًا (حتى فى أعياد ميلادهن)، ويمكنهم أن يغيِّروا أسماءهم، وهكذا...... وحتى لو فعلوا كل هذه الأشياء؛ لَنْ يظلوا فى الموقف نفسه إزاء جماعتهم العرقية مثل الغرباء. وشبكات عملهم العرقية سوف تقل قيمتها نتيجة القصور فى استخدامها، ولكن لن تنخفض إلى القيمة الصفرية. وهذا الخروج الصفرى Zeroing out " قد يستغرق جيلا أو أكثر. فإذا غيَّر مثل هؤلاء الأفراد رأيهم (من القلب) وقرروا إعادة الاتصال بشبكة عملهم القديمة، فسيكونون قادرين على إعادة بناء رأسمالهم بتكلفة أقل من الغرباء. وبهذا المفهوم يكون الخروج من شبكة العمل العرقية مستحيلاً؛ فالفرد حر فى تخفيض استثماراته الإجمالية فى هذا الشكل من رأس المال إلى الصفر؛ ولكنَّه لن يستطيع أن يبيع أو يحوِّل، أو يتخلص من رأس المال "الخارق" Sunk الذى تراكم من خلال التربية والاتصالات الاجتماعية والنسبة إلى الآخرين.

وطبيعى – فى الواقع – أن يكون الدخول والخروج سهلاً من بعض أنواع الجماعات العرقية، عن بعضها الآخر. فضلاً عن ذلك تكون العرقية عرضة للاستغلال، وكذلك القومية، شقيقتها من حيث المفهوم، والتى عادة تعرَّف (رجوسكى ١٩٨٥) " كنضال الأعضاء لمجموعة ثقافية مميزة من أجل الحكم الذاتى الإقليمى، الوحدة أو الاستقلال....... " (ص ٨). وفى السياق الحالى، تفسَّر القومية على أنها المطالبة بأن عائد رأس المال العرقى تمكن زيادته إذا ما كوَّنت الجماعة المعنية دولة ذات سيادة، أو بصفة عامة الاستحواذ على أرض أكثر. يؤكد إرنست جلينر (١٩٨٣) أن القومية – حتما – خادعة، وكما صاغها: " إن ثقافة حديثة عالية تحتفل بالأغانى والرقص، التى تستعيرها من الثقافة الشعبية معتقدةً فى نفسها أنها الدوام والدفاع والتأكيد " (ص ١٥٨).

ويقترح مايكل هيختر (١٩٨٧) طرقًا تستطيع بها الجماعات أن تعالج عوائق الخروج لتشجيع الولاء، وكذلك فعل - أيضًا- لورانس إيناكون (١٩٩٢) الذى يوضح الممارسات الغريبة للطوائف، كونها طرقًا تحاول بها تخفيض المعدل الحدى لاستبدال السلع العادية والخدمات لأعضاء الطائفة، مما ينشئ صعوبة أكثر فى ترك الطائفة. ومن وجهة نظر المؤلف، أن المهم هو اعتقاد الناس أن هناك شيئًا خاصًا بالنسبة للدم أو العرقية. فإذا ما فعلوا ذلك، ستتولد حواجز الدخول والخروج، سواء كانت حقيقية أم لا. وهناك تحليل أكثر عمومية مما هو معروض هنا قد يسمح لمستويات حواجز الدخول والخروج بأن تتنوع وأن تتطور؛ حيث تصبح مؤسسة صناعية للجماعات العرقية. وفى هذا الباب سيفترض المؤلف وجود دخول وخروج مغلق للتعرف على الآثار التى يتضمنها هذا الافتراض.

وفى الواقع، فإن كثيرًا من خواص الشبكات العرقية ينبع من خاصية الدخول والخروج المغلق. لذا تلك الشبكات تكون "متعددة الأغراض" يمكن استخدامها لإيجاد وظيفة، أو شقة سكنية، وسبَّاك جيد، أو رفيق، وهكذا (وليس بالضرورة بهذا الترتيب). والشبكات العرقية لها -أيضًا- حياة لانهائية، وفى الحقيقة فهى تتأخر وتتقدم بمرور الوقت. وهذا يعنى أن الشبكات العرقية تحل" معضلة الجلاد " التى تكثر مناقشتها فى التحليلات النظرية للعبة خاصة بمشكلة الغش؛ لذا فإذا كانت اللعبة محددة ولها نهاية يُضمن الغش فى المشهد الأخير (لأنه لا توجد عقوبة ممكنه بعد نهاية اللعبة)؛ فإذا كان الطرف الثانى (الذى لديه الحركة الأخيرة) سوف يغش الطرف الأول فى الحركة الأخيرة؛ فإن من الواضح أن الطرف الأول سيغش الطرف الثانى من الحركة التالية حتى الحركة الأخيرة، ومن ثمَّ اللعبة تتكشف ويحدث الغش فى الحركة الأولى. ومهما كانت أهمية التحليل فى الحياة الواقعية – فهناك كثيرون من الذين يؤمنون أن له بعض الأهمية. فالمشكلة التى أثيرت تُحل بالشبكة العرقية؛ لأن روابط الدم قد تخف؛ ولكن لا تتلاشى

أبدًا. وبسبب هذا العمر الطويل توجد –أيضًا– إمكانية العقاب إذا ما غشّ أحد أعضاء الجماعة العرقية، عضوًا آخر فى نفس الجماعة. وتوجد –دائمًا– فرصة كى يقوم أعضاء جماعة عرقية معينة بمعاقبة أحفاد جماعة أخرى، بسبب التجاوزات أو لسبب آخر. وبهذه الطريقة تكون للشبكات العرقية مقدرة فائقة على حظر المعتدين من أعضاء الجماعة أو الغرباء عنها؛ لذا كان القائد الصربى سلوبودان ميلوسيفتش قادرًا على إثارة مخاوف حقيقية من الغزو والاحتلال بتذكيره الصرب بما فعله العثمانيون لهم فى معركة كوسوفو عام ١٣٨٩، وبذلك بدا التكتيك فعالاً ومؤثرًا فى بناء قاعدة نفوذه (رامت ١٩٩٢، ص ٢٢٨).

وهناك خاصية رابعة للشبكة العرقية وهى "التجانس النسبى فى الأذواق". "فاليهود يحبون الطعام الصينى ويميلون إلى تأييد حقوق الإنسان، ويشعرون بالراحة فى المدن الكبرى"، " والألمان والآسيويون لهم رغبة أكثر فى العمل الجدى عن الأمريكيين"؛ وبالطبع فإن مثل هذه الأفكار الشائعة العرقية–غالبًا– ما تكون باطلة، إلى المدى الذى تميل الأذواق فيه أن تكون متجانسة نسبيًا مع الجماعات العرقية أكثر مما تتجانس مع أفراد يُخْتَارُون عشوائيًا، واتخاذ القرارات الجماعية داخل الجماعة عادة ما يكون أسهل، كما أن مقدرة الجماعة على الفعل الجماعى تكون أكثر قوة. وأخيرًا؛ فإن تكلفة بناء الثقة تكون أكثر انخفاضًا إذا ما ازدادت سهولة الإشارات signaling والاتصالات، كما هى فى الغالب بين أعضاء نفس المجموعة العرقية (لاندا، ١٩٨١، بريتون – ووينتروب ١٩٨٢).

وأخيرًا؛ فإن استثمارات رأس المال العرقى تُدعَم من خلال الإرث والتربية. فالفرد الذى يكون أبواه أعضاء فى جماعة عرقية، سيكبر بمرور الوقت، ويتراكم لديه كمّ كبير من رأس المال العرقي. بعضه "فى الجينات"، والبعض الآخر من خلال التعليم ومن خلال معاشرته الاجتماعية مع الأعضاء الآخرين فى جماعته العرقية. وبالطبع فى وقت ما سيكون الفرد

حرًا فى اختيار هوية عرقية مختلفة؛ ولكن فى هذه الحالة عليه أن يتحمل كل التكلفة على نفقته الخاصة؛ فالرجل الفرنسى الذى يقرر رغبته فى أن يكون كوريًا، يمكنه أن يفعل ذلك؛ ولكن من غير المحتمل أن يساعده والداه، كما أنه سيستغنى عن كل ارتباطاته الفرنسية.

وبالطبع توجد -أيضًا- بعض العيوب فى شبكة العمل العرقية، أهمها يأتى من الافتراض الرئيسى للدخول والخروج المغلق. فى النظرية الاقتصادية العادية للأسواق هناك نوعان من الافتراضات المفهومة بدرجة كبيرة، والتى هى ضرورية لضمان الكفاءة أو أمثلية (باريتو) optimality فى المنافسة:

١- غياب الآثار الخارجية externalities، " الجماهيرية " public ness أو عناصر أخرى التى قد تؤدى إلى منافع أو تكاليف اقتصادية منظمة، سواء أكان مغالى أم مقلّل من ثمنها الاقتصادى

٢- حرية دخول وخروج رأس المال

وكما هو معروف جيدًا، فإن الافتراض الثانى يعنى أن رأس المال سينتقل من الصناعات ذات العائد المنخفض نسبيًا إلى الصناعات ذات العائد العالى نسبيًا؛ لذا لن تستمر هذه العوائد فى المدى الطويل؛ ولكنها ستمحى مع استمرار تدفق رأس المال إلى تلك الصناعات الأكثر قيمة، وكلما زاد عرض السلع والخدمات من تلك الصناعات التى تتوسع، تنخفض الأسعار وتقل العوائد الاقتصادية. وتؤكد هذه الآلية كفاءة المنافسة فى الأسواق الاقتصادية. وكما سبق مناقشته من قبل، فالدخول والخروج من الشبكة العرقية مغلق. نتيجة لذلك، إذا عرفت جماعة عرقية بعوائد عالية غير عادية (مثلاً: اليهود فى الولايات المتحدة الأمريكية) ومجموعة أخرى بعوائد منخفضة غير عادية (مثل: السود فى الولايات المتحدة الأمريكية)، فلا توجد آلية يمكن أن تؤدى إلى مساواة رأس المال العرقى فيما بين الجماعات العرقية.

ولشرح هذه النقطة بنموذج بسيط، نفترض أنه يوجد -فقط- نوعان من الجماعات العرقية: "الكأس المقدسة" و"القواقع". وبافتراض أن كل الأفراد فى كلا المجموعتين متماثلون؛ ورغم التماثل، فإن ناتج تكوين رأسمال الشبكة لا يحتاج إلى أن يكون متماثلاً. وبافتراض أن عوائد تكوين رأسمال الشبكة تكون أعلى فى جماعة الكأس المقدس عنه فى جماعة القواقع؛ فإن الكأس المقدس قد تكون لها مقدرة فائقة لعقاب المنحرفين أو الأعضاء غير المشاركين، أو قد تكون قادرة على التواصل بطريقة أفضل مع بعضهم بعضًا، أو قد يكونون أكثر انعزالاً عن باقى المجتمع؛ وبالتالى سيتفاعلون مع بعضهم بعضًا بدرجة أكبر، وأخيرًا وإذا افترضنا أنه لأى من المجموعتين توجد عوائد متناقصة على إجمالى رأس المال العرقى.

ولكى نشتق أبسط نموذج ممكن للتكوين الأمثل لرأس المال العرقى، ستكون C' = التكلفة الحدية لتكوين رأس المال. وتكون الفوائد هى الاحتمال المتزايد (P) للحصول على عائد مضروبًا فى قيمته (R). فعائد رأس المال العرقى هو مجموع الفوائد $\sum P_iR_i$؛ حيث (i) تدل على كل "الاستخدامات" لرأس المال العرقي. (وظائف، وشقق، وسباكين، ومستشارين استثمار، ورعاية سياسية، وهكذا) وكل عضو من جماعة الكأس المقدس سيستثمر فى رأس المال العرقى إلى النقطة التى يتساوى فيها العائد مع تكلفته، بمعنى:

$$(\sum P_iR_i)_G = C'_G\,(r + d_G) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث:

G = المتغيرات لدى مجموعة الكأس المقدس.

r = معدل الفائدة.

d = معدل الإهلاك لرأس المال العرقى:

وتنطبق نفس المعادلة على مجموعة القواقع؛ فالأفراد في كلا المجموعتين سيستثمرون حتى تتساوى عوائدهم "الحدية" مع تكلفتهم (لذا بالنسبة لتكلفة كل منها للآخر). ومع ذلك إذا كانت العوائد الحدية غير المرئية لمجموعة الكأس المقدس عالية؛ بينما كانت منخفضة لمجموعة القواقع؛ فإن المبلغ الإجمالي المستثمر من قبل مجموعة الكأس المقدس سيكون عاليًا، ومنخفضًا بالنسبة لمجموعة القواقع.

لذا ففي التوازن يكون العائد المتوسط عاليًا لمجموعة الكأس المقدس ومنخفضًا لمجموعة القواقع، وستحصل المجموعة الأولى على الوظائف الجيدة والشقق الفاخرة وهكذا بأكثر من مجموعة القواقع. فإذا كانت حركة التنقل ممكنة بين الجماعتين، فإن مجموعة القواقع ستدخل إلى شبكة مجموعة الكأس المقدس، وسينخفض الناتج المتوسط لجماعة الكأس المقدس ويرتفع بين مجموعة القواقع؛ إلا أن الدخول والخروج المغلق يمنع هذه الآلية من العمل. ويمكن للعوائد أن تتعادل بالمعادلات التفاضلية للنمو السكانى، إذا ما نتج عن العائد المرتفع لرأس المال العرقى لمجموعة الكأس المقدس، معدل مرتفع للنمو السكانى؛ وإذا كان الناتج المنخفض لرأس المال العرقى لمجموعة القواقع قد أدى إلى معدل نمو سكانى منخفض. ومع ذلك إذا ما عملت هذه الآلية بطريقة عكسية؛ حيث يبدو أن مجموعة الدخل العالى لها معدلات منخفضة من النمو السكانى، ومجموعة الدخل المنخفض لها معدلات عالية من النمو السكاني، ويترتب على ذلك أن العوائد العالية بين بعض المجموعات العرقية ستستمر، وهو ما يثير الخوف، والحسد، وربما الكراهية بين مجموعات أخرى من الذين لن يشاركوا أبدًا فى اقتسام هذه العوائد. ويؤدى الناتج المنخفض بين الجماعات الأخرى إلى الشعور بالوصمة stigmatization إلى التمايز الإحصائى discrimination statistical أو الشعور بالعار (أرو ١٩٧٢)؛ حيث يُقيِّم الأفراد داخل الجماعة العرقية على أساس الأداء المتوسط لهذه الجماعة(*).

(*) يقدم جورج بورجاس (١٩٩٢) دليلاً عاليًا مقترحاً لاستمرار المقدرة التفاضلية؛ للكسب بين المجموعات العرقية عبر الأجيال.

وباختصار، تشرح ظاهرة الدخول والخروج المغلق السبب فى عدم قيام آليات الأسواق بمحو الصراع العرقي، ولماذا التنافس بين الجماعات العرقية هذا الصراع. فالفردية تهبط قيمتها كلما أصبحت سمات الجماعة أكثر أهمية كمحدد لرفاهية الفرد. وغياب آليات تنظيم السوق يعنى استبدالها بآليات تطورية أو صراع، مع ازدهار أو تراجع المجموعات ككل. ودائمًا ما يوجد طلب طبيعى للقيادة لإدارة رأس المال العرقى، وفى الصورة المتطرفة تصبح كل هذه الخصائص ابتداءً من علو أهمية الجماعة على الفرد، وأهمية القائد، والمبادئ التطورية، والتأكيد على النضال وحتمية الصراع – وهى تمامًا خصائص الفاشية فى كل من مظاهرها العقائدية الإيطالية والألمانية.

ولتصوير هذه النقطة سنتناول وصف جيمس جريجور (١٩٦٩) عن الجذور الفكرية للفاشية لعلماء الاجتماع فى أوائل القرن العشرين، مثل: جامبلويكز، وموسكا، وباريتو، وهو يقتبس من موسكا ما يلى:

"يميل البشر بطبيعتهم إلى النضال.... ولكن حتى عندما يحاربون؛ فالرجل يظل إنسانًا حيوانًا اجتماعيًا بصفة رئيسة؛ ولذلك من المعتاد أن نرى البشر يشكلون جماعات، وكل مجموعة مكوّنة من قيادات وأتباع. والأفراد الذين يشكلون مجموعة يكون لديهم الوعى بالأخوة الخاصة، والوحدة مع كل من الآخر، وينفسون عن غرائزهم المشاكسة على أعضاء الجماعات الأخرى. (مقتبسة من جريجور ١٩٦٩، ص ٤٢-٣)

ويمكن أن توجد بعض الأفكار المثيلة فى أعمال باريتو وجيمبلوكس – وفى أعمال روبرتو مايكل، وبالطبع لدى موسولينى (انظر جريجور لمناقشة موسعة)؛ ورغم أن معاداة السامية لم تكن ذات أهمية فى تكوين الفاشية الايطالية؛ "فإن التركيز على العرق" ethnocentrism كان موجودًا، كما كانت فكرة المواقف القائمة على العرق لها قيمة حياتية عالية؛ لأنها سهّلت بقاء الجماعة.

والآن، فإن المشكلة الرئيسة مع شرح " بقاء الجماعة " هـي مـشكلة الراكب المجانى free – rider (انظر بيكر ١٩٧٦ لعرض جيد). وفـي علـم الأحياء، يعنى هذا أنه رغم أن الجين gene (مثّل أحد الجينات الإيثارية) قـد يساهم في بقاء الجماعة ككل؛ إلا أن مثل هذا الجين قد يكون ضد الجماعة إذا انخفضت "لياقة" الفرد. تلك هى المشكلة الرئيسة فـى شـرح التفـضيلات الإيثارية التى تزيد من رفاهية، أو لياقة الجماعة على حساب الفرد الإيثاري. وهؤلاء الذين لديهم جينات "أنانية" لا يقدمون شيئًا للجماعة، ولكنهم سيمتطون مجانا على الجينات الإيثارية؛ ونتيجة لذلك ستختار الجينات الأنانيـة، أمـا الجينات الإيثارية سيتم اختيارها لتكون ضد ذلك ثم تختفـي. وتنـشأ هـذه المشكلة مع أى سمة أخرى تسهم في بقاء الجماعة؛ بينما تُخفِض هذه الفرص بالنسبة للفرد.

والمشكلة (البيولوجية) للراكب المجانى لم يُتَعَرَّف عليها فـي الفكـر الفاشي؛ ومع ذلك الفكرة المتعلقة بذلك بأن الجماهير كانت غير قادرة علـى تعبئة نفسها؛ ولكن كانت تتطلب قائدًا همامًا أو طليعة قيادية لتعبئتهم – ذلـك كان الموضوع الأساسي، كما كانت بالطبع في فترة مبكرة في تفكير لينـين وهتلر(*). وكان مبدأ القائد أساسيًا عند هؤلاء الثوريين في القرن العـشرين، وكانت الأغلبية هى العلف – بدلاً من أن تكون الوكيـل الـواعى بـالثورة الاجتماعية.

كانت القومية – هى بالطبع – أهم فكرة في الفاشية. وكما يوضح لينز [(١٩٨٠) في لارسن، وهاجتويت – ميكلباست ١٩٨٠] "إذا كانـت يوجـد خاصية واحدة للفاشية تتفق عليها كل التحليلات، فهى المكان الرئيس الـذى تحتله القومية، وبصفة خاصة تلك النوعية من القومية التى تقدم الولاء للأمة

(*) انظر ألدوس هكسلى (١٩٩٤) الباب الخامس لوصف متعمق لوجهة نظر هتلر عـن الجماهير، واستخدام الإعلام للتعامل معهم.

قبل الولاء للدولة" (ص ١٦١). فكيف تنشأ القومية من العرقية؟ إلى حد ما تنشأ القومية طبيعيًا من إطار عمل يركز على التنافس بين الجماعات العرقية؛ حيث تُقسَّم الجماعات العرقية إلى ولايات states، والتى فيها تُؤسَّس "قيادة" الجماعة العرقية فى القيادة السياسية للولاية. ومِنْ ثَمَّ يعرِّف هوسبوم (١٩٩٠) "مبدأ القومية" على أنها: الفكرة القائلة بأن حدود الولاية ينبغى أن ترتبط بحدود "الأمة" أو الجماعة العرقية (ص ١٥).

ولكن هناك رابطة أبعد بين مفاهيم العرقية، والقومية ومشكلة الراكب المجاني، وهى التى تنشأ حينما تكون حدود الأمة ليست هى حدود الدولة، والتى يمكن -أحيانًا- أن تثير شكلاً من القومية أكثر قسوة. وحتى حينما لا تتطابق تلك الحدود؛ فالجماعات التى ليست جزءًا من الأمة؛ ولكنها توجد داخل الولاية، والتى يكون من السهل الإشارة إليها كالسُّمِّ داخل "الولاية. فهم (مثل الشخص الأنانى الذى يقلل من لياقة جماعة إيثارية أخرى) وهم المصدر لكثير من الصعاب التى تواجه الأمة وعدم قدرتها على المنافسة ضد الأمم الأخرى. هذه الفكرة العامة ذات أهمية رئيسة، لشرح التطرف أو آثامة الصراعات الإثنية، مثل تلك التى كانت تحت النظام النازى أو الصراع المعاصر بين الصرب والكروات. ولكى نستكشف ذلك أكثر؛ فعلينا أن ننظر بعمق أكثر داخل المجموعة العرقية ولنتحرى بتفصيل أكثر: كيف يتشكَّل رأس المال العرقى؟

٣ : الصراعات العرقية بين الجماعات العرقية وداخلها

٣-(أ): مبالغة الاستثمار فى العرقية

قد اقترح المؤلف حتى الآن أن الاستثمارات العرقية يمكن أن تنشأ عنها عائدات إيجابية. وقد اقترح -أيضًا- فى الفصل الأخير أن الأفراد يحققون المستوى الأمثل من التراكم فى هذا الشكل من رأس المال. وبذلك

أصبح التناغم والتنافس بين الأجيال أمرًا مؤكدًا؛ رغم حقيقة أن الآباء يقومون بكثير من الاستثمارات فى رأس المال العرقى من أجل أبنائهم. وقد افترض -أيضًا- أن الدخول والخروج من الشبكة مغلقان. وفى هذا الفصل يريد المؤلف وضع تطوير نموذج أكثر تعقيدًا يقوم فيه الآباء بالاستثمار فى أبنائهم مقابل السيطرة على سلوك أبنائهم فى الحياة فيما بعد، والتى يُفرض فيها هذا المقابل بالضغوط على الأبناء من قبل الأعضاء الآخرين فى الجماعة العرقية.

إذا افتراضنا أن الآباء يستثمرون فى رأس المال العرقى لأبنائهم من خلال إرسالهم إلى مدارس عرقية، وغرس العادات والطقوس واللغات العرقية، وبعض وسائل التواصل الاجتماعية الأخرى، ويقيدون معاشرتهم وهم صغار مع أعضاء الجماعات العرقية الأخرى وهكذا. ويتوقع الآباء فى مقابل تضحياتهم طاعة الأبناء فى حياتهم فيما بعد، لأنماط حياة الجماعة العرقية وأسلوبها والتى من المفترض أنها تشمل المساندة والعناية بآبائهم فى شيخوختهم؛ ولكن قد تتضمن مظاهر أخرى من سلوك أبنائهم (مثل: الزواج من داخل الجماعة وتربية أطفالهم على الاستمرار فى المشاركة داخل الجماعة فى الأنشطة العرقية الثقافية والمناسك، والطقوس العرقية، واحترام وتقديس أبطالهم القدامى، والفخر كأعضاء فى الجماعة بإنجازات أسلافهم؛ وتحمل سداد ديون الأجيال السابقة). وباختصار؛ فإن الأطفال سيسدِّدون ما عليهم من ديون لآبائهم؛ ليس -فقط- بطريقة مباشرة عن طريق المساندة؛ ولكن -أيضًا- بطريقة غير مباشرة باتخاذ القرارات المبنية على رغبات ومنفعة آبائهم، وبالمشاركة فى نواحى النشاط أو مسايرة عادات الجماعة العرقية.

ولكن ما الآلية التى يمكن أن يعتمد عليها الآباء لإنفاذ العقد الضمنى بينهم وبين أطفالهم؟ فالأطفال لا يمكن مقاضاتهم أمام المحاكم إذا لم يقوموا بالسداد، وهناك أسباب واضحة لذلك. وأحد الأسباب هو بالتأكيد أن العقد لم

يدخل فيه الأطفال بطريقة تطوعية، وحتى لو حدث هذا فالأطفال قد يكونون صغارًا جدًا لدرجة أنهم يكونون غير قادرين على القيام بتعهدات "ذات مصداقية" أو مفروضة. وسبب آخر هو أن الشكل المفضل للسداد لا يمكن أن يتخذ أشكالاً دقيقة – مثلاً: أن مهنة الأبناء أو اختيارات الزواج قد لا تكون تلك التي يريدها لهم آباؤهم. ومع هذه الأشكال من السداد قد يكون من الصعب للغرباء أن يؤكدوا إذا كان السداد قد حدث فعلاً، ومن ثم الحكم في المنازعات بين الآباء وأطفالهم في مثل هذه الأمور. ومع ذلك؛ فإن كلاً من الآباء وأطفالهم قد يفضلون هذه الأشكال من السداد – ونعني السداد النقدي.

إذن، كيف يثق الآباء أن أطفالهم سيسددون لهم مقابل تضحياتهم التي قاموا بها نيابة عنهم؟ من الواضح أن هذه مشكلة عامة، بمعنى أنها تنطبق على كل أشكال استثمارات الآباء (مثل: الاستثمار في رأس المال البشري أي تعليم الأطفال والتدريب، لمهنة معينة "والهدايا" من الأراضي، والمنازل، والنقود، وهكذا).

ويظن المؤلف في خمسة آليات يمكن أن تعمل كبدائل للتنفيذ القانوني، وهي:

١- الإيثار altruism ٢- الميراث bequests ٣- الثقة trust

٤- الشعور بالذنب guilt ٥- الشعور بالخزي والعار shame

وقد جادل جاري بيكر (١٩٧٤، ١٩٧٦)، وروبرت فرانك (١٩٨٨)، وآخرون، أن الإيثار هو قوة هائلة في الحياة العائلية. وكما نُوقِشَ في الباب الرابع، عندما كنا نتحدث عن النظرية الشهيرة "نظرية الطفل الفاسد"؛ فقد استشهد المؤلف بجدلية بيكر بأنه في ظروف معينة يوجد إيثار من جانب واحد (الآباء يحبون الطفل؛ ولكن ليس العكس) يكفي لتحفيز الطفل على التعاون؛ ولكن أحيانًا يكون الإيثار داخل العائلة غير كافٍ. ويقر جاري بيكر

– كيفن مورفى (١٩٨٨) صراحة بهذه الحقيقة، ويقترحان بأن تدخل الدولة (التعليم الإجباري، وخطط المعاشات،... إلخ) غالبًا ما يحاكي نوعية العقود التى قد تدخل فيها العائلة لو كان التعاقد القانونى الملزم ممكنًا. ومع ذلك فهى لا تتحرى عن السلوك الخاص الذى قد ينشأ عندما يكون الحب غير كافٍ – بمعنى أنه لا يوجد تحليل للقواعد البديلة للتبادل داخل العائلة. ومع ذلك، وحتى عندما الحب يكون وفيرًا، ومادام أنه غير مكتمل – بمعنى عندما لا يهتم الأبناء بالآباء بنفس الدرجة التى يهتمون فيها بأنفسهم يطلق بيكر (١٩٧٤) على ذلك "العناية الكاملة"؛ فالتفاعل قد يحدث –أحيانًا– بين الآباء وأطفالهم على أساس المصلحة الذاتية؛ ولهذه الأسباب فِنْ الضرورى أن ننظر فيما وراء الإيثار عند مناقشتنا للتفاعل العائلى.

وقد اقترح برنهايم – شليفر – سامرز (١٩٨٥) أنه إضافة إلى رعاية الأطفال، فإن الآباء يريدون من الأطفال الاهتمام بهم، خاصة عندما يتقدمون فى العمر. والأطفال قد لا يمانعون فى زيارة آبائهم فى البداية؛ ولكنهم بعد فترة قد يملوُّن ذلك، وأن الزيارات الإضافية تجلب المَضَرَّة. أما الآباء فإنهم لا يتعبون أبدًا من زيارة أبنائهم (على الأقل ليس قبل أن يتعب أبناؤهم من زيارتهم)؛ لذا فعلى الهامش يكون الآباء راغبين فى مبادلة منح ميراث أكبر بزيارات أكثر. لذا يستخدم الآباء التهديد الاستراتيجى بسحب الميراث؛ لفرض رغباتهم على أبنائهم، كما نُوقِشَ في الباب الرابع. ويلاحظ أن آلية الميراث لا تحاكى تمامًا الفرض القانونى، مادام أنه عن طريق القوة القانونية لن يكون – حتمًا – إعطاء كل قوى المساومة للآباء. ربما تكون هذه هى المشكلة التى توضح لماذا فى بعض الدول (ألمانيا، وفرنسا) يُمنع الآباء من حرمان الطفل من أملاك والده إلى ما دون نقطة معينة (مثلاً فى عائلة ألمانية ولها طفلان، يكون لكل طفلْ الحق فى ربع أملاك والده كحد أدني).

إن كلا التحليلين والدليل على الميراث تُبَيِّنَان أن العلاقات العائلية يمكن توضيحها باستخدام نموذج التبادل. ومع ذلك مازال يبدو أن الآباء الفقراء الذين ليس لديهم ميراث مخطط، لا يكون لديهم شيء لحماية أنفسهم في الشيخوخة. وهناك احتمال آخر وهو أن الآباء قد يعهدون إلى أطفالهم للعناية بهم. ومع ذلك فإذا استبعدنا دوافع الإيثار والدوافع الاقتصادية التى نوقشت من قبل، وإذا افترضنا -أيضًا- أن الأبناء راشدون، عندئذ لا بد من وجود تفسير لماذا سيتصرف الأبناء بهذه الطريقة (زيارة آبائهم). أهم الدوافع الواضحة هو الحياء والشعور بالذنب. ويتميز الاثنان بصفة عامة على أساس أن الخجل (ضغوط خارجية) تتطلب ملاحظة خارجية (فرويد ١٩٢٩ \ ١٩٩١، كاندل - لازير، ١٩٩٢)؛ بينما الشعور بالذنب (ضغوط داخلية) لا تتطلب ذلك. ويفسر فرويد كثيرًا من تقدم الحضارة باقتصاديات الشعور بالذنب، كآلية لفرض أنماط من السلوك والأعراف. ويقترح الكاتب أن رأس المال العرقى هو وسيلة استثمارية مناسبة لهذا المقام على وجه الخصوص.

وباختصار؛ فإن الآباء يمكنهم جزئيًا "ربط" أبنائهم بهم بالاستثمار فى رأس المال العرقى، عندما يكونون صغارًا، ويلتزم الأبناء ليس لمجرد أن العائد فى هذا الشكل من رأس المال أمر خاص بالجماعة العرقية موضع التساؤل؛ وليس لمجرد أنه لا يمكن بيعه أو تحويله. السبب هو أنه للحصول على العائد بهذا الشكل من رأس المال؛ فإن الأبناء الذين كبروا عليهم التعايش ومشاركة الأعضاء الآخرين من الجماعة العرقية، وهم بدورهم يمكن الاعتماد عليهم فى مسار المشاركة المعتادة، بالضغط وتوبيخ بعضهم بعضًا لسداد ديون آبائهم، والامتثال للأنماط الأخرى للجماعة. لذا "فالعقد نافذ ذاتيًا" من وجهة نظر الآباء، ويمكن فقط للأبناء الحصول على فوائد هذا الشكل من رأس المال إلى الدرجة التى يستخدمون فيها الشبكات العرقية، ومِنْ ثم يُخضعون أنفسهم للضغوط العرقية لسداد ديون آبائهم عن الاستثمارات التى قاموا بها.

لتصوير ذلك، دعنا نتخيل جماعة عرقية أسطورية " الهاريبيت "، وكان اثنان من تلك العائلة هارى، ولارى يناقشان صفقة تجارية وهما يتناولان الغذاء؛ ولأنهما من العائلة نفسها، كان من السهل عليهما التواصل(*)، والشعور بالحرية فى توجيه أسئلة شخصية. وهنا نذكر بعضًا منها (هارى هو الذى يلقى الأسئلة، ولارى يجيب عنها): " طبعا يا لارى، زوجتك -أيضًا- من عائلة هاريبيت؟ كم طفلا من عائلة هاريت لديكم؟ هل تعيش أمك معكم أم أسكنتها فى بيت ما؟ " فإذا كانت الإجابة عن هذه الأسئلة تخلق انطباعا سلبيًا؛ فقد يجد المجيب أنه لن يفوز بالصفقة؛ لأن موجِّه الأسئلة يكتشف أنه لا يحافظ على رأس المال العرقى.

فلماذا يريد موجِّه الأسئلة (هارى) أن يفرض الأنماط العرقية؟ حتى ولو كانت مفيدة للجماعة؛ فلماذا لا يدعها هارى تمر ببساطة ويترك الأمر للأعضاء الآخرين فى الجماعة مهمة مراقبة السلوك؟ ورغم أن المؤلف لن يقدم تحليلاً شاملاً هنا(**) لهذه المشكلة؛ فإنه يقترح ثلاثة أسباب للاعتماد دائمًا على الأعضاء الآخرين فى الجماعة لتطبيق الضغوط المطلوبة:

١- **المصلحة الذاتية العادية**، إذا كان المستجيب (لارى) لا يحترم عقده الضمني لتسديد ديون آبائه، فهناك بحكم الطبع Ipso Facto، سبب ما للاعتقاد بأنه من المحتمل بدرجة أكبر أن ينكث بالتزاماته الحالية، ومن ثم من المستحسن الحصول على هذه المعلومات.

(*) يجادل المؤلف فى أن كونهما من جماعة عرقية لا يعنى بالضرورة أنهما يحبان أو يثقان فى بعضهما بعضًا؛ ولكنهما ينبغى أن يتبينا أن الاتصال بينهما أسهل، وهو ما يجعل من السهل عليهما أن يقررا ما إذا كان يمكن لهما أن يثقا أو يحبا بعضهما بعضًا.

(**) ربما يؤدى تحليل أكثر عمومية إلى تحديد مستوى التنفيذ لكليهما من خصائص الجماعة العرقية ومن بيئتها، ويفترض هنا طاعة عامة للأعراف، وسيبين لماذا يمكن أن تكون هذه هى الحالة. ولبعض الشروط الخاصة لدوام الأعراف، انظر وينتروب (١٩٨٣).

٢- **الشعور بالذنب**، عند الضغط على الأعضاء الآخرين بالجماعة لاحترام تعهداتهم؛ فإن عضو الجماعة (هارى) يفى بالتزاماته؛ لذا يقلل ذلك من إحساسه بالذنب.

٣- **المقاطعة لعدم الالتزام بأنماط الجماعة**؛ فقد يكون للجماعات العرقية مقدرة هائلة على استخدام المقاطعة بطريقة فعالة، والأسباب مُتضمَّنة فى قيمهم كشبكات عمل تبادلية.

وكما نوقش سلفًا، وعلى وجه التحديد – المعاشرة الاجتماعية socialization المدعمة مبكرًا من الأعضاء الآخرين (ومن ثم تسهل عملية المراقبة المتبادلة)، الحياة الخالدة (وذلك يتضمن الأسلاف والأصول المشتركة، ومِنْ ثَمَّ فترة طويلة من خلالها يمكن معاقبة التجاوزات) والأغراض المتعددة،.......... إلخ.

ولهذه الأسباب يمكن الاعتماد على أعضاء الجماعة العرقية للتشجيع، والضغط، أو مراقبة طاعة كل منهم لأعراف الجماعة، والآباء الذين يستثمرون فى رأس المال العرقى لأولادهم يمكنهم الإعتماد على أبنائهم فى سداد الديون التى عليهم. ومن ثم الاستثمارات العرقية تفرض ذاتيًا(*). وفى هذا المقام تختلف الشبكات العرقية عن الأشكال الأخرى لاستثمارات الآباء (مثل رأس المال البشرى) والتى يعتمد فيها الآباء كليًا على عاطفة أبنائهم – أو الضغوط الداخلية (الشعور بالذنب)؛ لكى يسدد لهم ديونهم من قبل أطفالهم.

يتبع ذلك على النقيض من الأنواع الأخرى لرأس المال، أنه سوف توجد استثمارات أكثر بواسطة الآباء فى رأس المال العرقى لأطفالهم؛ ولأنه لا يوجد شكل آخر من رأس المال له هذا الجانب الخاص بالإنفاذ ذاتيًا(**)، فالآباء يضمنون عائدًا على استثماراتهم فى هذا رأس المال العرقى؛ ولكن

(*) إن طبيعة الإنفاذ الذاتى لرأس المال العرقى توفر سببًا إضافيًا لاستمرار العرقية.

(**) من الواضح أن العبارة الواردة فى النص قويه جدًا.فهناك بعض الهبات الأبوية والتى نترجمها هنا بالقروض، قد تكون لها خاصية الإنفاذ الذاتى جزئيًا.(مثل إهداء منزل مجاور لمنزل الأبوية للمحافظة على بقاء أولادهما بجوارهما، وهو ما يشجع على استمرار الرعاية مادام المنزل؛ لأنه أصل غير سائل).

بالنسبة للأشكال الأخرى للاستثمار فى الأبناء؛ فإنهم مجبرون على الاعتماد إما على عاطفة أبنائهم تجاههم، أو على الشعور بالذنب، أو على أهليه الأبناء للثقة فى سداد ما عليهم تقديرًا لتضحيات الآباء؛ نتيجة لذلك فإن الآباء ينحازون باستثماراتهم فى اتجاه رأس المال العرقي. وإذا ما كان هناك استثمارات ذات عائد متساو لأطفالهم؛ فالآباء سيفضلون الاستثمار العرقى على غير العرقى. وفى الحقيقة يفضلون استثمارًا عرقيًا ذا عائد أكثر انخفاضًا. وكلما كان التفاضل المحتمل أكبر، زادت تضحيات والتزامات أعضاء الجماعة (وزادت رغبة الأعضاء فى العمل على إنفاذ سداد ديون الآباء)(*).

وبالطبع إنَّ الآباء يحبون أطفالهم فسيدْخِلون فى الحسبان رفاهية أطفالهم عند تقرير استثماراتهم. وهنا فقد افترض الكاتب أن الآباء أنانيون تمامًا، وسيقررون مستوى استثماراتهم الذى يعتبرونه الأمثل optimal من وجهة نظرهم. وجدير بالذكر القول : إن نظرية الاستثمار المبالغ فيه سيُعْمَل بها فى حالة الآباء الإيثاريين، رغم أن مستوى الاستثمار المبالغ فيه من

(*) لبيان عملى لتلك النقطة، ندع P = مستوى الضغط العرقى الذى يمكن أن يتوقعه الآباء ويتحمله الجيل التالى – أى p=الاحتمال المقدر بأن الأبناء سيجبرون على سداد ديونهم بالضغط من زملائهم العرقيين، t = المدى، فى غياب الضغط، لثقة الآباء فى أولادهم فى السداد كالتزام أدبى (الشعور بالذنب)، AK= احتمال أن الأولاد سيرغبون فى السداد بسبب الإحساس بالعاطفة، أو الإيثار تجاه آبائهم. افترض أن الآباء يستثمرون (X) دولار فى أولادهم الذى يغل [X (1 + πe)] فى حالة رأس المال العرقى، [X (1 + πg)] فى حالة رأس المال البشرى. افترض للتبسيط أن الكسر (K) يجب منه سداده فى كلا الحالتين. عندئذ سيكون الآباء سواء بين استثمارين – أحدهما عرقى والآخر عام – حيث [$kX(1+\pi_e)(t+A_k+p) = kX(1+\pi_g)(t+A_g$]. والنسبة المطلوبة بين العائد على الاستثمار العام مقابل العرقى هى :

$$\frac{(1+\pi_g)}{(t+A_k+p)} = \frac{(1+\pi_c)}{(t+A_k)}$$

أى إن الاستثمارات فى رأس المال البشرى ستكون مخصومة بشكل مصطنع artificially discounted بالمعامل [(1+P) /١] .

المفترض أن يكون أصغر كلما كبرت درجة الإيثار الحقيقى (اهتمام برفاهية الطفل)[*].

وعلى أى حال، فعند نقطة معينة سيصل الأطفال إلى درجة النضج، وعند هذه النقطة سيجدون أنهم قد أصبحوا شركاء فى العقود مع آبائهم بدون رغبتهم (وربما مع أقارب آخرين). وما لم تكن تفضيلات الطفل متطابقة مع تفضيلات أبويه، فسيجد الطفل الناضج نفسه "خارج التوازن" – وأن مستواه المرغوب من رأس المال العرقى يختلف عن المخزون الذى حدث للتراكم من أجله. ومن نظرية الاستثمار المفرط – عادة ما – نجد أن الفرد التقليدى يريد أن يسمح بإهلاك بعض من رأسماله العرقي؛ رغم أن هؤلاء الأطفال تكمن أذواقهم وفرصهم بدرجة كبيرة فى اتجاه الجماعة العرقية، ويريدون زيادة الاستثمارات ولا تصدق نظرية الاستثمار؛ إلا مع وجود المتوسط. وربما لهذه الأسباب قام كثير من الجماعات العرقية بتأسيس "شعائر العبور rites of passage" التى تعطى إشارة ببداية النضج. عند هذه النقطة؛ فإن الفرد بمشاركته فى هذه الطقوس يشير إلى قبوله تحمل المسئولية عن الديون التى تُحمِّلَتْ نيابة عنه. والشيء الشاذ (ويستحق استكشافًا أكثر) أنه على الرغم من أن هذه الطقوس شائعة فى كثير من الجماعات العرقية؛ فيبدو أن العمر الذى يحدث فيه ذلك، يختلف بدرجة كبيرة بين الجماعات العرقية المختلفة. لذا فلدى بعض الجماعات الصينية، يحدث ذلك فقط قبل الزواج (أى إنه لا يحدث على الإطلاق لأولئك الذين لا يتزوجون)؛ بينما عند اليهود،

(*) لاحظ أن الإيثار ينقص الاستثمار المفرط، ويجب أخذ الإيثار فى شكل بما يتعلق بالرفاهية الخاصة للطفل أو منفعته وليس نموذج استهلاك الطفل –والذى هو دالة منفعة الوالدين والتى تأخذ شكل $U_p = U_p (c_p\ U_k)$ حيث = P = الوالدين و K= الطفل و C = موجه السلع الاستهلاكية وليس $U_p = U_p (c_p\ C_k)$.
وزيادة الإيثار من النوعيات الأخيرة يمكن أن تؤدى إلى زيادة الاستثمار العرقى؛ إذا اعتقد الوالدان أن رأس المال العرقى هو سلعة خاصة جيدة للطفل.

يحدث ذلك فى سن الثالثة عشرة، والجوانب الاستراتيجية واضحة تمامًا. ففى الحالة الصينية تزداد الضغوط على الزواج؛ حيث إن الشخص الذى لا يتزوج لا يعتبر ناضجًا، أما فى حالة اليهود "فالنضج" يبدو أنه يحدث فى سن يكون فيها الفرد صغيرًا جدًا لدرجة أنه لا يستطيع أن يقاوم (بداية المسئولية من أجل تحمل الدين).

ويلاحظ أن نظرية الاستثمار المفرط تهمل بوضوح التأثيرات الخارجية المحتملة بسبب رأس المال العرقى؛ ومِنْ ثَمَّ وكما اقترح توكويفل وكما أكّد هيختر (١٩٩٢)، أن الجماعات العرقية غرست قيم اجتماعية مفيدة لأعضائها، وتسهم فى خلق وصيانة النظام الاجتماعي. والاستثمار المفرط من وجهة نظر المُستَثمر فيهم من الأطفال قد يكون استثمارًا قليلا من وجهة نظر المجتمع. وإلى الحد الذى يخلق فيه الاستثمار العرقى التحامل والعدوانية بين الجماعات؛ لذا يثير التوتر ويؤدى إلى نفقات مسرفة فى السعى وراء الريع – فمعيار الاستثمار الأمثل المستخدم هنا [المعادلة رقم (١)] يمكن بسهولة أن يكون مغالاة فى تقديره للمستوى الاجتماعى الأمثل. وفى هذه الحالة؛ فإن مستوى الاستثمار المفرط قد يكون أكبر من وجهة نظر المجتمع عنه من وجهة نظر الأطفال.

٣ – ب: تأملات فى "الشخصية السلطوية"

وإلى الآن – من خلال هذا الكتاب – يؤكد المؤلف تمسكه بمبدأ الرشادة فى شرح السلوكيات. ومع ذلك تطرف بعض الصراعات العرقية مثل سلوك النازيين تجاه اليهود، وربما الصراع القريب المعاصر بين الصرب والكروات من الصعب شرحه بالمدخل الرشيد المطلق الصرف؛ فالمشكلة الجوهرية فى شرح هذه الصراعات: هو أن الجماعة العرقية التى

هى بؤرة الكراهية المتعمدة بالنسبة للمراقب الخارجي، من الواضح أنها ليست العدو الحقيقى. وفى الحقيقة هى أحد الأسباب لماذا تكون تصرفات الكراهية والتدمير تجاه العدو المتعمد هى موروث غير مشبع للذات، وينتج عنها -فقط- ومِنْ ثَمَّ، وبالتالى تربى مزيدًا من الكراهية والعنف(*).

وفيما يلى يقبل المؤلف هذا العنصر من اللارشد، ويقدمه فى نموذج اقتصادى بسيط ومباشر. وكان ما يهدف إليه هو شرح التعصب المتلازم المؤذى كما وُصِفَ من قبل فى العمل الكلاسيكى لفريق البحث الذى رأسه نيفت سانفورد، ونُشِرَ على أنه "الشخصية السلطوية " وفى العمل الكلاسيكى الآن لكل من أدورنو، فينكل - برونزويك، لينفسون، وسانفورد (١٩٥٠).

والشخصية السلطوية هى تركيبة شخصية أو مجموعة من المواقف، التى يُعتقد أنها تبين أحد الاحتمالات الفاشية Fascism، "وسهولة التأثر" بالدعاية المعادية للسامية، "والاستعداد" للمشاركة فى أى حركات اجتماعية مناهضة للديمقراطية.(سانفورد - أدورنو وآخرين، ١٩٥٠، ص ١٤٢). والتقنية الأساسية المستخدمة فى العمل الأصلى كان الهدف منها أن تكتشف على أساس المقابلات الشخصية، والمواقف التى ترتبط بطريقة غير واضحة بالتعصب العام، ومعاداة السامية، أو الفاشية، وقد أدت هذه المواقف "المكتشفة" إلى ظهور رموز "E " (رمز المركزية العرقية)، " A – S " رمز (معاداة السامية)، "F " (رمز الفاشية).

ولكى نواصل الشرح؛ فإننا سنعبِّر أولاً عن نموذج الاستثمار الأبوى

(*) وفى جوانب أخرى تتمشى عواقب المدخل الحالى مع تلك التى قد يمكن التنبؤ بها من نماذج رشيدة كاملة - أى إن الصراع العرقى سيظهر أكثر احتمالاً، مع ثبات العوامل الأخرى، وكلما ازداد حجم الاختلاف فى الأجور أو عوائد عوامل أخرى، بين المجموعات. قلَّ التكامل بين عواملهم وقلت الحاجة لبعضهم بعضًا ؛ وكلما كانوا أكثر تماثلاً من حيث الأذواق أو الانتفاع بالموارد، وكانوا الأكثرية فى المنافسة المباشرة مع بعضهم على الموارد المحدودة).

فى رأس المال العرقى التى تم وُصِفَ فى القسم السايق بمعادلـــة بـــسيطة، والتى فيها π = إجمالى العائد لرأس المال العرقى للفرد، i = درجة النـــضج للفرد r = معدل الفائدة على الدين الذى يجب سداده للآباء، k = رصيد رأس المال العرقى لكل i. دع P = مستوى ضغط الزملاء العرقيين على i لتسديد دين آبائه عن استثماراتهم فى رأس المال العرقي. لـــذا [$r = r(P)$]، ولكـــى نشتق صورة بسيطة جدًا، سنفترض تساوى العائد الحدى والعائد المتوســـط، وأن معدلات الفائدة ثابتة؛ لكى تكون π و r ثابتة (ومعرفة P). حينئذ يكون العائد الصافى الحدى لرأس المال العرقى ل i هو $(\pi - r)$ وجملة صـــافى الأرباح هى $K(r - \pi)$(*).

ولأن رأس المال العرقى هو استثمار غارق Sunk لا يمكن بيعـــه أو تحويله وقيمته مخصصة للشبكات العرقية؛ فالعائد الإجمالى على هـــذا رأس المال هو شبه ريع – Quasi rent، (كما هو بالنسبة لكلـــين وكـــراو فـــورد، والكيان ١٩٧٨) قيمته الأساسية هى السماح بالتجارة مع أعضاء آخرين من الجماعة العرقية. لذا فالعائد على رأس المال (π) هذا سيكون عاليًا عنـــدما تكون الآليات الأخرى التى يمكن تعزيز التبـــادل (مثـــل التنفيـــذ القـــانوني) ضعيفة، والعكس صحيح. فالفراغ يحظر الاعتبارات لكل الاحتمالات، عـــدا حالة واحدة تكون فيها:

١: K تكون عالية نسبيًا

٢: π تكون منخفضة

٣: P تكون عالية

ولكى تكون [$(\pi - r) < 0$.] و (لما كانت K مرتفعة) فالفرد يتحمل

(*) لنموذج أكثر اكتمالاً، يتم أيضًا النص على عقوبة f لعدم الـــسداد عنـــد الاســـتحقاق، وسيكون على الفرد الاختيار بين السداد واكتساب $(\pi - r)$ وعدم سداد أرباح متوقعة من [$(1 - P)\pi - P(\pi - f)$].

خسائر كبيرة. وتتضاعف المشكلة إذا كان الخروج صعبًا. فما الذى يستطيع المرء أن يفعله؟ يقترح المؤلف أن الأفراد فى هذا الموقف من المحتمل أن يطوروا تحاملاتهم ضد أعضاء الجماعات العرقية الأخرى؛ ومِنْ ثَمَّ تكون لديهم الاحتمالات الممكنة للانخراط فى صراع معهم، وتشجيع القوى المعادية للديمقراطية (لكى يرفعوا العائد على رأس المال العرقي)، وليعرضوا الخصال المتلازمة للشخصية السلطوية.

لذا؛ فإن عنصرًا واحدًا على المقياس scale الذى يطلب فيه من المشاركون respondents أن يعبِّروا عن موافقتهم أو رفضهم، كان: " إنه حقًا حقير من لا يشعر بحب أو عرفان بالجميل، أو احترام لأبويه " وبسبب طريقة تعبيره؛ فإن الموافقة على هذه العبارة تُمسِّكَ بها؛ لكى تخفى عدوانية غير واعية تجاه الأبوين (ودلائل أخرى كانت واضحة خلال المقابلات الشخصية)، وقد اتُخِذت على أنها سمات مميزة للشخص المركزى العرقى المتشددة.

أما السمة الثانية: فكانت الحاجة العاطفية المبالغ فيها للخضوع للسلطة، وتنشأ مرة أخرى وفقًا للنظرية من عدوانية للسلطات داخل الجماعة، ألا وهى سلطة الآباء أساسًا (سانفورد، ١٩٧٣، ص ١٤٤). وهناك سمات أخرى كانت خرافية (الميل إلى نقل المسئوليات من الفرد إلى قوى خارج سيطرته) وعلى التبسيط (اتجاه للتفكير بطرق صارمة أو مبسطة للغاية) ومحور ضيق من الوعى.

ولم يجد أدورنو، وفينيكل – برونزويك، وليفنسون، وسانفورد أى علاقة معينة بين المقاييس والعوامل الاقتصادية الاجتماعية؛ ولكنهم وجدوا – بالفعل – أن الناس الذين حققوا درجة مرتفعة على المقياس (E) كانوا يميلون إلى التعبير عن تفضيلات سياسية ودينية، وكانت مماثلة بتلك الخاصة بآبائهم. وبالعمل التالى على روابط المقياس (F)، وُجِد ارتباط بين التركيز

فى التربية على الطاعة والسيطرة الصارمة من ناحية، والتعليم المتدنى من ناحية أخرى؛ ورغم الاعتقاد بأن الأعمال التالية قد سحبت كثيرًا من الثقة بالإطار الأصلى التحليلى النفسي؛ فقد طُوِّرَت مقاييس جديدة مماثلة، واخْتُبِرت بطريقة مكثفة للاعتماد عليها، وعلى وجه الخصوص " مقياس الجناح الأيمن السلطوى " والذى قام بتطويره ألتيماير (١٩٨١، ١٩٨٨، ١٩٩٦). واصطلاح "الجناح اليميني" غير مستخدم بالمفهوم السياسي أو الاقتصادي؛ ولكن مستخدم بالمفهوم النفسى. فسلطوى الجناح اليمينى هو الشخص الذى يدافع بعدوانية عن السلطات الراسخة فى حياته. فمثلاً: المدافعون عن الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى السابق فى أواخر الثمانينيات كانوا يميلون إلى تسجيل أرقام عالية على المقياس. والمقياس موحد الأبعاد مكون من ثلاثة عناقيد:

١- الخضوع للسلطة الراسخة.

٢- العدوان السلطوى (العدوان الذى يُعتقد أن السلطات الراسخة قد أقرته، والذى يُوجَّه تجاه أشخاص تم نُبِذتْ نشاطهم).

٣- التقليدية (درجة عالية من التمسك بالتقاليد الاجتماعية التى يسننها المجتمع وسلطاته الراسخة).

والذين يسجلون أرقامًا عالية على المقياس يميلون إلى قبول ظلم الحكومة مثل التنصت غير المشروع Wiretapping على الاتصالات الهاتفية، وأن "الدواء القوي" ضرورى لاستقامة مثيرى الشغب، والمجرمين، والمنحرفين، والى أن يؤمنوا بالتركيبة التقليدية للعائلة، والطاعة واحترام السلطة، ..... إلخ. وهم يتحاملون كثيرًا ضد جماعات الأقلية.

أحد التفسيرات لشرح العدوانية السلطوية، والذى قدمته مجموعة أدورنو هو نفسه الذى قدمه فينيكل – برونزويك، والذى افترض نهضة للوجود السلطوى فى أناس أنشئوا بواسطة آباء قساة مُهدِّدين ومنقادين حسب

التعليمات، وفى منزلة الواعين، والذين صعدوا مؤخرًا إلى الطبقة الوسطى، والذين عاقبوا بصرامة الاستجابات "غير المتفق عليها"(*). ويجادل ألتيماير (١٩٨٨) بأنه لا يوجد سوى دليل بسيط رغم عدم موافقة الجميع على ذلك، وهو يفضل تفسيرًا مبنيًا على "تعلم اجتماعي". وهو يعتقد أن الناس تكتسب هذه المواقف من آبائهم، ورفقائهم أثناء فترة المراهقة. وتنخفض درجاتهم المسجلة نتيجة للتعليم، وترتفع عندما يكون هناك أطفال لدى الشخص، وترتفع أيضًا فى أثناء فترات الأزمات الاجتماعية، وخاصة عند ظهور حركة عنيفة من الجناح اليساري.

وما سبق هو موجز مختصر لبعض الموضوعات الأساسية للشخصية "السلطوية"، والأعمال التالية فى هذا السياق الغرض منها هو إلقاء الضوء على ما لدى المؤلف من حدس بأن العداء تجاه الجماعات العرقية الأخرى يمكن التنبؤ به على أساس مجموعة من الصفات الخاصة بالعوائد على رأس المال العرقى، بمعنى الارتفاع النسبى لقيم K وP المصاحبة لناتج صاف منخفض، أو $(\pi - r)$. لذا سنتناول مواقف محتملة لشخص فى مثل هذا الوضع، وبحيث يكون رشيدًا وفى جميع النواحى ما عدا واحدة. فهو يجب أن يتّبع أنماط احترام الآباء. لذا فهذا الشخص يختلف عن "الشخص الاقتصادى homo economics" لأنه سيكون قادرًا على قمع العواطف المحزنة أو غير السارة. ويفترض المؤلف أنه كلما ازدادت استثمارات الآباء كان من المحزن أكثر أن يظن بهم ظنًا سلبيًا. الآن إذا افترضنا أن الاستثمارات منخفضة العائد وأن K و P مرتفعان؛ فالأفراد فى هذه الحالة تتقاذفهم أموال الديون المستحقة لآبائهم (وربما تتقاذفهم الديون لأعضاء جماعات عرقية أخرى). ولكن العائد على استثمارات رأس المال الذى ضحَّى به الآباء بدرجة كبيرة لإعطائها لأبنائهم منخفض. وهو منخفض جدًا لدرجة أنه لا يفى بالديون

(*) فى تقديم بروستر – سميث لألتماير (١٩٨٨)، يقترح أن الدليل هو موائم أكثر لنظرية التحليل النفسى عما يعترف به التماير.

المستحقة للآباء. ولأن الأبناء لديهم رأسمال عرقى كبير، فهم يبجلون آباءهم وأجدادهم، ولا يمكن توجيه اللوم علانيةً على هؤلاء الأسلاف من أجل الورطة التى هم فيها (ولكنهم بلا وعى يدركون أن هؤلاء الأسلاف قد أجهدوهم برأسمال عرقى أكثر من المطلوب)، ولا يوجد للأبناء سوى حيز صغير لممارسة اختياراتهم فى الحياة؛ لأنهم لكى يسددوا ديون آبائهم؛ فإن سلوكهم تمليه بدرجة كبيرة رغبات آبائهم، وأنماط سلوك الجماعة العرقية؛ لذا فالاختيارات السياسية والدينية للأبناء هى اختيارات آبائهم، ومدى الوعى والمقدرة للاختيار الواعى يكون ضيقًا. بمعنى أن الأبناء يخضعون للخرافات (أى إن سلوكهم خارج سيطرتهم بدرجة كبيرة نتيجة تمسكهم بالأعراف العرقية)؛ لذا يمكن فهم الشخصية السلطوية باعتبارها استجابة لمجموع العوائد على رأس المال العرقى. ولا يدَّعى المؤلف بأن هذه هى الطريقة "الوحيدة" التى ينشأ بها هذا التلازم. فلا شك أن هناك مجموعات أخرى من الظروف يمكن أن تولدها. ومع ذلك فهذه هى أحد الأسباب التى تنشأ بطريقة طبيعية من المدخل النظرى المستخدم هنا.

فلماذا يكون الطفل متحاملاً؟ بالنسبة للفرد موضع التساؤل تكون مشكلته ليست فى أن الآباء قد استثمروا فيه أكثر من اللازم لتنشئته؛ ولكن رغم أنه لا يوجد خطأ من ناحية الآباء؛ فالعائد على رأس المال هذا، منخفض. فخطأ من هذا؟ فى ألمانيا النازية كان – طبعا – "اليهود" بشبكة أعمالهم الدولية المحكمة ذات العائد المرتفع، واتصالاتهم بالدولة، والأسواق الدولية(*) (التى أدى تطويرها إلى تخفيض العائد على رأسمال عرقى آخر) فما الذى يمكن فعله حيالهم؟

(*) حنا أرندت (١٩٥١ \ ١٩٧٣)، فى الجزء الأول (معاداة السامية)، تناقش تلك العوامل فى سياق معاداة السامية فى القرن التاسع عشر.

١- التخلص منهم.

٢- الاشتراك فى أعمال جماعية Collective actions لرفع العائد على رأس المال العرقي.

فالأيديولوجية النازية للدم والنقاء العرقى كوسيلة لتنظيم المجتمع، كانت بالتأكيد تجاوبا متطرفا؛ ولكنها كانت التجاوب الذى يناسب هذا الإطار.

فلماذا لا يستطيع الأفراد (الأبناء) إعادة التفاوض على ديـونهم مـع آبائهم؟ لأن الأصول التى ورثوها عن آبائهم منخفضة العائد، وأبسط حل قد يبدو فى كونه إعادة التفاوض بشأنها حتى الأجداد. وفى هذا السياق نستدعى الشرح التحليلى النفسى الأصلى للعدوان السلطوى - وهو الشرح الذى قـام بتطويره فينكل - برونزويك (أدورنو وآخرين ١٩٥٠) الـذى ادعـى بـأن السلطوية نشأت فى أناس تربوا بواسطة آباء قاسيين، مهـدِّدين، وتحكمهـم القواعد rules، والآباء الواقعيين تحت سلطة الضمير، والذين صعدوا مؤخرًا إلى الطبقة الوسطى، والذين عاقبوا الردود غير المألوفـة بـشدة. وبالنـسبة لاصطلاحات الكاتب في هذا المجال فإن ما يدل عليه هذا هو أن هناكَ عاملاً مساهمًا ربما كان هو عدم القدرة على المساومة أو التفاوض فـى الأمـور داخل العائلة (مثلاً....... أن احتمال العدوان السلطوى قد ينشأ بدرجة أكبـر فى التركيبة العائلية التى تكون فيها "تكاليف المعاملات" مرتفعة).

فلماذا لا يستطيع الأبناء المتأثرين بذلك أن يعملوا بطريقـة جماعيـة لممارسة ضغوط سياسية لتغيير الأنماط أو لحل المشاكل الناشئة مباشرة؟ فإذا كانت العائلة لا تستجيب لطلباتهم، فلا يزال من الممكن قبول الأبناء مـن خلال النظام السياسى إذا كان متجاوبًا معهم. ومع ذلك ففـى ظـل بعـض الظروف، قد يكون النظام السياسى غير راغب فى التصرف (كما نوقِشَ فى الباب السابق).

وباختصار يجد الأفراد أنفسهم فى وضع يتسم بالنزاع مع آبائهم – أى– فى صراع تولَّد من خلال الفرق بين عائد الأصول الموروثة للأبناء، وحجم الديون التى يجب سدادها. والصراع من حيث المبدأ يمكن حله من خلال إعادة التفاوض (داخل العائلة) بشأن الديون المستحقة، أو من خلال النظام السياسى إذا كان لزيادة العائد على الأصول. وعندما تُغلق كل هذه الوسائل من المقايضة؛ فإن الأفراد المشاركين في هذه الصراعات من المحتمل أن يميلوا تجاه العدوانية السلطوية.

ويلاحظ أن التحليل الذى طُوِّر هنا، يستفيد من العمل الكلاسيكى لمجموعة أدورنو (١٩٥٠) والعمل الحديث جدًا لألتيماير وآخرين. وهو مثل مجموعة أدورنو يؤكِّد على (ما أشار المؤلف إليه) بأنه " تكلفة المعاملات" داخل العائلة، وعدوانية قمع تجاه آباء الفرد، على أنها العامل المولِّد للاتجاهات السلطوية؛ ولكنها تختلف عن تحليل مجموعة أدورنو فى التركيز على رأس المال العرقي، وهو عامل لا يبدو فى تحليل تلك المجموعة (أو فى تحليل ألتيماير)، من ناحية رؤية المراهقة على أنها الفترة الرئيسة التى تتبلور فيها هذه المواقف (كما فعل ألتيماير)، وفى رؤية أن هناك دورًا للتعلم الاجتماعى فى ذلك. وإسهامه الأساسى هو أنه يحاول أن يولِّد هذه الاتجاهات بأدنى درجة تبعد عن الرشادة (ودون اهتمام مماثل كما فى علم النفس)، وكذلك باستخدام نموذج دقيق يجعل من الممكن استنباط نتائج ساكنة مقارنة (ومرة أخرى ليست مماثلة كما فى علم النفس)؛ ومِنْ ثَمَّ يكون لدى ألتيماير (١٩٩٦) بيانات عن التطور الحديث للسلطوية. ومدى ارتفاعها؛ ولكن شرح التعلم الاجتماعى المأخوذ من أعمال باندورا (١٩٧٧) والذى ينحاز إليه ينساق بسهولة إلى شرح التغييرات فى مستوى السلطوية بمرور الزمن أو عبر البلاد المختلفة.

وبالطبع؛ فإن النظرية المقدمة هنا هى نفسها نظرية بدائية ويمكن تحسينها وتوسيعها بدرجة كبيرة ولكن النقطة الرئيسة، هى إيضاح أن النماذج تشمل متغيرات مثل تلك التى نوقشت هنا – تكلفة المعاملات داخل العائلة، والعائد على الاستثمارات التى يقوم بها الآباء من أجل أبنائهم – قادرة على الحصول على نظرة ثاقبة وتنبؤات عن السلوك البشرى النفسى بطريقة يمكن أن تكمّل بحوث علماء النفس الاجتماعيين. ويتناول الفصل التالى توسعة النموذج بطريقة أخرى من خلال تطبيقه على التجربة التاريخية لانهيار جمهورية ڤيمار الألمانية.

٤: جمهورية ڤيمار وانهيار العائد على رأس المال العرقي

لكى نطبق تحليلنا للصراع العرقى على ظهور النازية، سنلاحظ أولاً أن عددًا من العوامل التاريخية التى يستشهد بها لشرح انهيار جمهورية ڤيمار يمكن تفسيرها على أنها تخفّض وتهدّد بدرجة كبيرة العائد على رأس المال العرقى الألماني. ومع ذلك ما يسميه جيمس كولمان (١٩٩٠) ب " الأسس الصغيرة " للتفسير، غالبًا تكون مفقودة. ويدّعى المؤلف أن مفاهيم " رأس المال العرقى " و" توازن التقاعس السياسى " توفر له الروابط المفقودة. وقد عرض الباب السابق: كيف أن التقاعس السياسى بشأن مشكلة البطالة والعنف فى الشوارع جعل الناس تبتعد عن ڤيمار؛ وهنا نركز على هبوط العائد على رأس المال العرقي، وما ينتج عنه من صراع بين الأجيال، وهو الصراع الذى عجز النظام السياسى المشلول عن حله.

وقد كان هبوط العائد على رأس المال العرقى نتيجة لعوامل عديدة:

أولاً: التضخم الجامح الذى حدث فى العشرينيات من القرن الماضي، أدى بشكل كبير إلى تدمير مدخرات الطبقة الوسطى فى ألمانيا (كوهنل فى لارسن، وهاجتفيت – مايكلبست (١٩٨٠). وفيما يتعلق بنموذجنا فهذا يعنى

أن الآباء فى الطبقة الوسطى الألمانية كانت تنقصهم السلطة لفرض إعادة سداد أطفالهم لديونهم التى ينطوى عليها عادة إرثهم الاستراتيجي. ويتضمن هذا أيضًا تخفيضًا كبيرًا فى مستوى الأصول المالية المنقولة فى النهاية إلى أطفالهم؛ ومِنْ ثم تخفيض مقدرة الأبناء على السداد. وفى هذا السياق ربما يستحق أن نستطرد أنه وفقًا لدراسة مارتن بالدام (١٩٨٧) عن أسباب الدكتاتورية فى بلاد أمريكا اللاتينية؛ فإن قليلاً فقط من النظم قد نجت من التضخم الجامح.

ثانيًا: ورث شباب الثلاثينيات قدرًا كبيرًا من الديون، وقد تزايدت بانخفاض المقدرة على السداد الذى نتج عن الكساد الكبير، وقد شملت هذه الديون التعويضات الكبيرة التى فُرِضت على ألمانيا بموجب معاهدة فرساى فى نهاية الحرب العالمية الأولى. إضافة إلى ذلك تطلب شرط مجرمى الحرب فى المعاهدة – من ألمانيا أن تسلم مجرمى الحرب بها (بما فى ذلك إمبراطورها السابق) للمحاكمة عن أعمالهم الوحشية، وأن تقبل تحمل المسئولية عن إحداث الخسائر والتلفيات، وأن تحدد جيشها بمائة ألف جندي، وأن تضع نهاية للأركان العامة بالجيش (جاى ١٩٦٨ / ١٩٧٤، ص١٥٧) وبتأثير هذه البنود أصبح الأبناء الألمان بعد الحرب مجبرين أن يقبلوا وضعًا من حالات الضعف الدائم من أجل خطايا آبائهم الذين قادوا أوربا إلى الحرب.

ثالثًا: رغم أن ألمانيا تفوقت على الدول الأوربية الأخرى فى الناتج القومى الإجمالى GNP بحلول عام ١٩١٣؛ فبعد الحرب مُنع رأس المال الألمانى من الاستثمار فى المستعمرات الإفريقية والأسيوية والآسترالية. وقد حرمت المعاهدة ألمانيا من عدد المستعمرات القليلة التى كانت لديها (كوهنل فى لارسن، وهاچتفت ومايكلبست – ١٩٨٠ ص ص ١٢٧ – ١٢٨)، وكذا بعض الأراضى الأخرى مثل الألزاس واللورين (التى أعيدت إلى فرنسا) وسيليزيا العليا، وغرب بروسيا، بوزان (التى أعيدت إلى بولندا)

(جاى ١٩٧٤، ص ١٥٧). وبحرمان ألمانيا من هذا المجال الحيوى Lebensraum تأكد المنتصرون من أن نسبة رأس المال العرقى بالنسبة للأرض قد ارتفع، ومن ثم انخفض العائد على رأس المال العرقي.

رابعًا: كانت هناك مجموعة من العوامل هدَّدت أو بدا أنها تهدد استفادة رأس المال العرقى الألمانى فى المستقبل: مثل "اليهودية" والاشتراكية الدولية، والرأسمالية الدولية؛ لذا فإن التطور السريع للأسواق، والتحديث، والتحول إلى البيروقراطية، والنمو الهائل للاحتكارات فى خلال تلك الفترة، كانت تعنى من ناحية قيام معايير بيروقراطية غير شخصية تحل محل الارتباطات العرقية بدرجة متزايدة، وكمعيار لمنح القروض، والترقيات،..... إلخ. (وبهذا المفهوم؛ فإن الفاشية كمدرسة تحديث يمكن تفسيرها عقلانيًا فى سياق نمونجنا. أما التهديد الذى فرضته الاشتراكية العلمية فيمكن على الأقل تفسيره بطريقة مماثلة). ومن ناحية أخرى يمكن تفسير "التهديد اليهودي" على أنه ينطوى على الوجه العقلاني، (الذى فُقدت فيه الوظائف والامتيازات والترقيات) وتكمن تحته جماعة عرقية أخرى ذات ارتباطات قوية بكل من الرأسمالية الدولية، والاشتراكية الدولية، وهى جماعة كانت تحتكر سرًا كل العطايا والريوع التى حُرِم منها الألمان الطيبون، تحت اسم أو آخر من هذه المبادئ المجردة. وقد توحَّد الاثنان معًا فى رنين الدعاية النازية لموضوع "سلاسل المتاجر chain stores"، وهو موضوع نُوقِشت من قبل المؤرخ مايكليست (١٩٨٣)؛ الذى اقترح " للمهنى البسيط، وصاحب المحل، أن اليهودى هو المحرِّض (والمالك) لنظم المصانع وسلاسل المتاجر – التى كانت تهدد حياتهم " (ص ٢٦).

وتشير أرندت (١٩٥١ \ ١٩٧٣) إلى أن اليهود كانوا مشتركين تاريخيًا فى تمويل الحزب بين الدول الأوروبية، وهو الدور الذى جعله تطور

أسواق رأس المال الحديث دورًا عميقًا . وتقول إن هذه المشاركة قد تركتهم ضعفاء عندما اعتقدوا أنه لم تعد هناك حاجة إليهم. وهناك وجهة نظر بديلة تقول إن المشاركة التاريخية قد جعلتهم هدفًا ملائمًا تحت ظروف فشلت فيها المؤسستان: الدولة والنظام المالى فشلاً ذريعًا. وقد انهارت الثقة فيهما نتيجة للحرب وتسويات فرساى للسلام، والتضخم الجامح فى العشرينيات، ونواحى الضعف، أو عدم رغبة جمهورية ڤيمار فى التعامل مع الكساد، الذى ضرب ألمانيا بشدة.

ورغم أن الدلائل على موضوعات متعددة تتعلق بالعضوية فى الحزب النازى مازالت مشوشة (لارسن، وهاجتفيت، ومايكل بست ١٩٨٠، كيتر ١٩٨٣)؛ فتبدو أمورًا محل إجماع لتوافق الآراء، والملائمة للنموذج المعروض هنا. ويهتم أخذها بنظريات " تحول الطبقات إلى جماهير " أو تحويل المجتمع الألمانى إلى " ذرات "، والتى اقترحتها أصلاً أرندت فى كتابها " أصول الشمولية " (١٩٥١) الذى أدى إلى ظهور أدبيات شاسعة. ولتبسيط ذلك يمكننا القول : إن الفكرة الأساسية كانت صعود الدكتاتوريات الشمولية بسبب صعود الجماهير "المفتتة atomized" فى القرن العشرين – أى إن الأفراد ذوى الروابط القليلة، أو بلا روابط اجتماعية غير مُنَظَّمِين كجماعات مصالح. وفى البلاد الديمقراطية عملت جماعات المصالح كوسيط بين الأفراد والأحزاب السياسية (كما أكد ديتوك ڤيل)، وساعدت فى ترويج حكومة متجاوبة، واستقرار ديمقراطي. وحديثًا وضع روبرت بوتنام (١٩٩٣) فى شكل حديث نظرية مرتبطة بذلك، وذكر أن الاختلافات فى "رأس المال الاجتماعي" (أساسًا بسبب كثافة رابطة جماعة المصالح) بين الأقاليم المتعددة فى إيطاليا، هى المسئولة عن الاختلافات فى فعالية الحكومة توجد هناك.(وكما ذكر فى الباب السادس، يقول أيضًا إنَّ هذه الاختلافات مستقرة بدرجة مدهشة؛ ولكن الخلاف الجدلى لا يخصنا هنا).

وإذا كانت النظرية – التى تقول إن التفتيت للشعب الألمانى ترك الألمان ضعفاء أمام آلة الدعاية النازية، وساعد على صعود هتلر – حقيقية – فقد يدل ذلك على أنه توجد مشاكل خطيرة فى النموذج فى هذا الباب الذى ينبنى على فكرة أن هؤلاء ذوى المستوى المرتفع من رأس المال العرقى (شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي) هم الذين يحتمل أن يشاركوا فى العدوان السلطوي. ومع ذلك، يزودنا بيرنت هاجتفيت (١٩٨٠) بدليل مقنع بأن:

١- لا توجد هناك ندرة للارتباطات الوسيطة بين الأفراد والأحزاب السياسية. وعلى النقيض من ذلك بدت جمهورية ڤيمار الألمانية أنها مُخترقة بكثافة عالية من شبكة عمل المنظمات الوسيطة.

٢- غالبية النجاح الواضح للنازى حدث فى مناطق ذات أعظم تماسك. وكما يقول هاجتفيت: " ليس هم الناس ذوو الروابط الاجتماعية الأقل، الذين كانوا أكثر قبولاً لما يروق للجماهير؛ ولكنهم كانوا هؤلاء الأكثر تكاملاً " كما أكد كورنهوزر (فى لارسن، وهاجت ڤيت – مايكل – سبسنت ١٩٨٠، ص ٩٠)

٣- سهلت جماعات المصالح صعود النازية. فكما يقول هاجتفيت: "عندما انضم المنتجون الريفيون إلى الحزب النازى فعلوا ذلك كأعضاء لنفس شبكة العمل الوسيطة، وطبقًا للنظرية كان من المفترض أن تُنشأ دفاعًا اجتماعيًا ضد المتطرفين " (ص ٩١).

وعلى هذا الخط من التحليل يخلط أصحاب نظرية المجتمع الجماهيرى بين السبب والتأثير؛ فالمجتمع الجماهيرى لم يكن سببًا فى صعود النازى إلى السلطة؛ ولكن كان نتيجة لها. (انظر إلى ما كتبه بروزات ١٩٨١ عن الدمار المنظم للمراكز البديلة للسلطة بمجرد تولى النازيين أمر البلاد).

ويقدم النموذج الذى وُضِعَ هنا تفسيرًا بديلاً لكثير من أدبيات التفتيت، وهو الذى يساير الدليل الذى قدَّمه هاچتيف وآخرون؛ فلم يقل أن رأس المال العرقي أو الاجتماعى منخفض؛ ولكن كان "العائد هو المنخفض". هذه النتيجة ستؤدى طبيعيًا إلى التفتيت (مع ابتعاد الناس عن الشبكات ذات العائد المنخفض)، والمطالبة بقيادة راديكالية جديدة، أو التحول إلى تجمعات سياسية بديلة ذات قيادات من الشبكات الموجودة.

والدليل الثانى – والذى هو الآن جيد التأسيس كما يعتقد المؤلف – هو أن النازيين كانوا شبابًا بشكل غير متكافئ؛ لذا كان نصف النازيين تقريبًا فى عام ١٩٣٣ والغالبية العظمى من أعضاء فرق العاصفة من الذين ولدوا بعد عام ١٩٠١. ويلخص بيتر ميركل (١٩٨٠) الدليل مقارنًا بين الحركات الفاشية فى عدد كبير من البلاد. وقد استنتج أنه "... بانتظار بحوث أكثر؛ فإن الدليل لثورة الأجيال علي أنها الثورة التى تدفع بقوى الحركات الفاشية المتنوعة، وتبدو قويةً ومقنعةً حقًا " (مذكورة فى لارسن، وهاچت ڤت، ميكوليڤست). وفى كتاب جاى الشهير " ثقافة ڤيمار" (١٩٦٨ ا ١٩٧٤)، يصف التغير فى الثقافة التعبيرية، كثورة الابن على الأب (ص ١١٩)، ويصف التغير فى المناخ العام كانهيار لجمهورية ڤيمار:

> من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٤ سيطرت الثقافة التعبيرية على السياسة بنفس القدر، مثل: الرسم، أو المسرح؛ ولكن بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٣، وهى سنوات ظهور مشكلة البطالة المدمرة، والحكم عن طريق إصدار المراسيم، واضمحلال أحزاب الطبقة الوسطى، واستئناف العنف، وأصبحت الثقافة أقل نقدًا عن أن تكون مرآة للأحداث. وأنتجت الصحف وصناعة السينما دعاية لحزب الجناح اليميني، وصار أفضل مهندسى المعمار، والروائيون، وكتّاب المسرحيات مكبوتين أو صامتين، وغُمرت البلاد بالنازية والتى كان كثير منها إلهامًا سياسيًا (ص ١٢٦).

من أين جاء عنوان هذا الباب؟ لاحظ أن الثورة ضد الأبناء والرغبة فى زيادة العائد على العرقية يمكن فهمه فى نصوص رشيدة تمامًا كاستجابة لتناقص العائد على رأس المال العرقى الذى نتج عن الهزيمة، والتضخم، وعلمانية جمهورية ڤيمار، التى كانت ضعيفة جدًا لدرجة أنها لم تستطع التعامل مع الكساد والعنف المنظم. وفضلاً عن ذلك كانت الحركة النازية تروق للشباب بطرقٍ كثيرة، فى مظهرها المستقبلى (ألف عام من الرايخ)، وفى برامجها التى وعدت بالتعامل مع المشكلات، التى لم يرغب أىُّ حزبٍ آخر فى تناولها مباشرة (البطالة، والتعويضات)، وفى هيكل الحزب والذى بسيولته وديناميكيته قدم أفقًا غير عادى وفرصًا لهؤلاء الشباب الذين كانوا راغبين فى القسم بالولاء لأهدافه(*). وأخيرًا كان الحل الدكتاتورى الشمولى يروق لهم؛ ليس على الأقل -فقط- بسبب ما يدعيه الحزب النازى كما ذكره كارل براشر (١٩٩٥) " أنه توجد ثقة كاملة واتفاق كامل على أن الناس والقائد، والحكام والمحكومون والدولة كانوا متطابقين " (ص ٧٣). وتبعًا لذلك فإن، ما يشير إليه جاى (١٩٦٨ \ ١٩٧٤) بأنه " صلة غريبة " بين الشباب فى تمرد ثورى (تجاه آبائهم، وأيضًا ضد النظام فى جمهورية ڤيمار) - مصحوبًا بطاعة عمياء للفوهرر (هتلر) (ص ٣١). وهى بهذا التفسير ليست غير عقلانية بالضرورة؛ ولكنها جزئيًا مثال بسيط لما يسميه كولمان (١٩٩٠) " تحول فى السلطة " من مجموعة إلى أخرى يدفعها ويحفزها هبوط العائد على رأس المال العرقى أو رأس المال الاحتكاري(**).

وفى الحقيقة؛ فإن العنصر الوحيد غير الرشيد فى المدخل الحالي، هو الانتفاضة فى التعصب، والكراهية العرقية، وتوجيه اللوم إلى جماعات

(*) أورد المؤلف بعض التفاصيل عن هيكل الحزب النازى فى الفصل القادم.
(**) مفهوم كولمان عن السلطة يناقشها المؤلف فى الفصل القادم.

الأقلية عن المشكلات القائمة، حتى أن استبعاد هذه الجماعات لا يقوم كثيرًا (إذا كان هناك شيء) من الحل. ومعاداة السامية كانت شائعة فى ألمانيا، و–أيضًا– فى كثيرٍ من دول أوربا فى القرن التاسع عشر. (براخر ١٩٧٠، جولدهاجن ١٩٩٦).

والظاهرة التى يشرحها المؤلف هنا ليس فى وجود المعاداة للسامية وغيرها من العداوات العنصرية الأخرى؛ ولكن لانتفاضها العنيف فى الثلاثينيات من القرن الماضي. وهو يرجع ذلك إلى عنصر واحد غير رشيد: هو الأطفال الذين لا يستطيعون خرق نمط احترام الآباء؛ ومِنْ ثَمَّ حوَّلوا غضبهم إلى مكانٍ آخر من أجل المشكلات التى ورَّثها آباؤهم لهم، بما فى ذلك عواقب الهزيمة في الحرب العالمية الأولى، ومعاهدة فرساي، واتفاقيات التعويضات، وقدر كبير من تكلفة التضخم الجامح، والكساد العظيم. وحتى هذا العنصر غير العقلانى يتحد مع عنصر عقلانى آخر، وهو شباب جمهورية ڤيمار الذين – ربما – رأوا بطريقة صحيحة نجاح هذه الجماعات من الأقليات على أنها صورة المرآه الدقيقة لفشلهم(*).

(*) إذا كانت الطريقة الحالية للتفكير عن العرق والقومية لها أية قيمة، ويمكن توسيعها إلى تحليل الانتفاضات (الهبَّات) Upsurges فى العرقية والسلطوية فى المجتمعات الأخرى. وفى وينتروب (١٩٩٥)، طبق المؤلف إطارًا مماثلاً لنهضة القوميَة فى الكتلة السوفيتية السابقة. وهناك احتمال آخر للهبَّات فى العرقيات فى الولايات المتحدة فى السبعينيات، والتى يمكن شرحها بسهولة هنا بسبب المفاجاة (انظر كمثال: جلازر ومينوهان (١٩٧٥)، والتى يمكن شرحها –هنا– بسهولة كإجابة رشيدة من جانب زيادة جيل الأطفال (عند بلوغ سن النضوج)؛ وذلك للصعوبات المتوقعة بصورة واسعة من نظام المعاشات فى الولايات المتحدة، والذى، يشبه الآخرين، لن يكون قادراً على تقديم خدمات على نحو كافٍ لهم عندما يبلغون عمرًا متقدمًا، وبإمرار القيم العرقية لأبنائهم؛ فإن الوالدين ربما يأملون فى خلق أكبر قومية مفروضة والتى ترغم أطفالهم على الأخذ برعايتهم عند كبرهم! ومن الممكن؛ فإن نوعاً مماثلاً للتفكير يمكن أن يشرح الارتفاع غير العادى فى التأييد لهذا المبدأ السلطوى **authoritarianism** بين عناصر اليمين الجمهورى؛ ولكن نترك تحليل هذه المسألة إلى مناسبة أخرى.

الباب الثالث عشر

الاقتصاديات البسيطة للمسئولية الجنائية البيروقراطية

١ : مقدمة

هل وُجِد أدولف أيخمان مذنبًا فى الجرائم التى اتُّهِمَ بها، والتى أدانته بها المحكمة فى القدس(*) عام ١٩٦٢؟ هل كان القادة النازيون الثمانية عشر الذين أدانتهم المحكمة العسكرية الدولية المختلطة فى نوريمبرج، بالمثل مذنبين؟ وهل كان المتهمون الثلاثة : فريتش، وفون بابن، وشاخت الذين أطلقت سراحهم المحكمة المختلطة- أبرياء؟ سبعة عشر من التابعين البسطاء من أوشيفتز(**) (معسكر الاعتقال فى بولندا) أعلنوا بأنهم مذنبون فى محاكمة فرانكفورت؛ بينما أطلق سراح الآخرين. على أى مبدأ منطقي، أو قانوني، أو أخلاقى قد بنيت تلك الأحكام أو غيرها من الأحكام؟

يستمر هذا السؤال؛ لأنه فى كل قضية كان المتهم يقوم ويستمر فى القيام بما يبدو أنه دفاع مقبول؛ فهم لم يكونوا مذنبين؛ لأنهم كانوا مجرد اتباع فى منظمات كبيرة (بيروقراطيات) " تروس فى آلة " – كانوا يطيعون "أوامر رؤسائهم". وفى كل المحاكمات المذكورة أعلاه كان المتهمون يرددون وجهة النظر هذه.

وربما كان الشيء الأكثر إثارة أن الحالة البيروقراطية للمتهمين قد أقرها القضاة الذين كانوا يرأسون المحاكمات، كما عرفتها النيابة ومحامو

(*) بعض المادة الموجودة فى هذا الفصل أعيد طبعها مع تغييرات طفيفة من بروتون و ر. رينتروب (١٩٨٦).

(**) Auschwitz معسكر الاعتقال فى بولندا. (المترجم)

الدفاع، والمحلّفون (عندما استخدمت)، وعرفها العلماء والمراسلون الذين كانوا يكتبون عن المحاكمات أيضًا[*]. كل هؤلاء الناس ناضلوا فى المسألة التى طرحتها حالة التبعية. وقد فعلوا ذلك؛ لأنهم جميعًا -تقريبًا- بنوا استدلالاتهم على نظرية عامة عن البيروقراطية. وتنص النظرية بأنه فى المنظمات الكبيرة تَصدر الأوامر عادة من الرئاسة، وتنفَّذ من خلال سلسلة من الأوامر تصدر من التابعين عند مستويات أدنى فى المنظمة. وفى مثل هذا السياق، وحتى لو كانت الجرائم المرتكبة بواسطة المنظمة ذاتها هائلة؛ فإنه من الصعب تحديد مسئولية الأفراد عن الجرائم لأى شخص فيما عدا لشخص أو بضعة أشخاص فى الرئاسة العليا ومن المفترض فى كل شخص آخر أنه يطيع الأوامر.

والتحليل الكلاسيكى وربما الأكثر استقرارًا لهذا الأمر هو التحليل الذى قدَّمته حنا أرندت (١٩٧٦) فى كتابها الشهير عن محاكمة أدولف أيخمان والبيروقراطية النازية، " أيخمان فى القدس ". وفى هذا الكتاب: تناولت بقوة السؤال الخاص بالذنب فى إطار عمل النظرية المقبولة بطريقة شائعة عن البيروقراطية، لدرجة أنه يمكن استخدام الكتاب على أنه المرجع الأساسى لوجهة النظر تلك فى هذا الموضوع.

ولكن هذا السؤال قد تكررت إثارته كثيرًا منذ ذلك الوقت؛ فمن المسئول عن الأعمال التى ارتكبها البوليس السياسى Stasi فى ألمانيا

(*) ظهرت حالة مبكرة فى حنا أرندت (١٩٧٦)؛ وللشرح سنأخذ فى الاعتبار هنا مقالات فى صحيفة لنيويورك عام ١٩٦٤ أعيد نشرها تحت عنوان : "أيخمان فى القدس". وقد كتبت، وبالطبع ليس من المهم للعلوم السياسية والاجتماعية أن يكون جوهر الحكومة الشمولية، وربما طبيعة كل بيروقراطية، هو جعل الموظفين وحتى الثانويين مجرد تروس فى الجهاز الإدارى الخالى من البشر، وهكذا تنزَّع الإنسانية منهم. ويمكن المجادلة هنا باستطراد المفيد **Profitably** الدور والذى يمكن أن يكون هو الشكل السياسى البيروقراطى حقا" (ص٢٨٩). انظر أيضًا ويليام شيرر (١٩٦٠)، وكارل براخر (١٩٧٠).

الشرقية، والبوليس السرى فى كل مكان فى أوربا الـــشرقية، وجمهوريـــات الاتحاد السوفيتى السابق؟ من يجب أن يُحاكم بشأن حالات " الاختفاء " فـــى الأرجنتين، أو بخصوص عمليات القتل فى شيلى؟ فهل يجب على حكومـــة الأغلبية الجديدة فى جنوب إفريقيا أن تحاكم الجناة المرتكبين للعنف الحكومى فى ظل نظام الفصل العنصري؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل الـــدفاع يُـــصدِّق جملة "أنا فقط أتصرف وفقًا للأوامر"؟! فى كل الحالات فإن القضية مطابقـــة للقضية التى أثيرت بخصوص أيخمان: من هو فى هيكل النظام الذى يجـــب أن يكون مسئولاً عن الجرائم التى ارتكبـــت ضـــد الإنـــسانية فـــى الـــنظم الدكتاتورية؟

لكى نستعيد تلك القضية؛ فإننا نعلم من أرندت وآخرين أن أيخمان كان لفترة طويلة من عمله رئيسًا لشئون اليهود، والذى شغل وظيفة حارس العزل فى البوليس السياسى Schulz staffer. ومن عام ١٩٣٣ وحتى ١٩٣٩، نَظَّم عمليات طرد اليهود من ألمانيا والنمسا. بعد ذلك كان لديه المسئولية الإدارية لتنظيم ترحيلهم إلى معسكرات الاعتقال. فلقد كان منسق النقل للحل النهـــائى للمسألة اليهودية. وقد صوَّرته أرندت على أنه "البيروقراطى المثالي". وفـــى الواقع فهو قد قدَّم نفسه بهذه الطريقة عند محاكمته. وكان دفاعه الرئيسى أنه كان –فقط– ينفذ أوامر رؤسائه. وفى أحد المواقف طبقًا لهارولد روزنبرج، (١٩٦١) أنها كانت لحظة من لحظات الذروة للمحاكمة، "فقد خطا خارجًا من قفصه الزجاجى ليدافع عن نفسه بخريطة للهيكل التنظيمـــى " (ص ٣٨٠) ! وقد يقول أشياء مثل: " لغة الدواوين هى لغتى الوحيدة " وجادل بأنه لا يمكن أن يكون مسئولاً عن الموتى من اليهود؛ لأن مكتبه لم يكن يسلم غاز سيانيد الزيكليون إلى المعسكرات، وقال: إنه غيرُ مُعادٍ للسامية، وقد يرسل أباه إلى الموت لو تلقى أمرًا بفعل ذلك.

وقد حاول الادعاء أن يرسمه على أنه الشيطان الرئيس – السادي، الشرير الكاره لليهود، والذى تمتع بإرسال الملايين إلى الموت. كانت المشكلة على الأقل – كما رأتها أرندت – أنه ببساطة لم يبدو فى المحاكمة، وليس فى استجوابه، وليس فى السجل التاريخي؛ ولكنه ظهر كإنسان "عادى"، وأُعلِن من قبل ستة من علماء النفس بأنه عادى (كما قال أحدهم: "إنه عادى أكثر منى بعد فحصه "). وقد ابتكرت أرندت "ابتذال البشر" لتصف نظامًا يمكنه فيه حث الأفراد العاديين على ارتكاب أفعال شائنة تنفيذًا للأوامر. وقد اعتنق هذه الفكرة بعد ذلك عالم النفس الاجتماعى ستانلى ميلجرام (١٩٧٤) فى كتابه الشهير تجارب "الطاعة ". وقد قدمت هذه التجارب دليلاً علميًا على أن نسبة عالية من الناس العاديين قد يصبحون فى الواقع أدوات لعمليات تدميرية، حتى ولو كانت عواقب أفعالهم واضحة تمامًا، وحتى عندما لا يجنون شيئًا من فعل ذلك.

فهل كان أيخمان مذنبًا؟ تقول أرندت: إنه كان مذنبًا. وتجادل حقًا أنه كان يتبع الأوامر؛ لأنه مجرد "ترس فى آلة"؛ ولكن الآلة تقوم بأعمال بشعة؛ لذا هو مسئول عن هذه الأعمال. وفى رأيها: أن بشاعة الأعمال هى التى أحدثت المسئولية.

ولقد طوَّر قضاة نوريمبرج جدلاً لا يختلف كثيرًا عن ذلك؛ على الرغم أن معيار الذنب فى حالتهم قد اشتق من "اختبار المعرفة" ويمكن تقدير ذلك – إلى حد ما– بالرجوع إلى جزء من الحكم النهائى الذى قرأه على المحكمة العسكرية الدولية القاضى فرانسيس بُديل(*): "إن هتلر لم يكن بوسعه القيام بحرب عدوانيه بنفسه؛ ولكن كان عليه أن يحصل على تعاون رجال الدولة،

(*) هذه المقولة فى هذا المقام هى الاتهام الأول الذى صيغ فى الميثاق للمحاكمة، والتى تخص الجرائم ضد السلام، بما فيها شن حرب عدوانية؛ ولكن يمكن بسهولة تطبيقه فى الاتهامات الأخرى.

والقادة العسكريين، والدبلوماسيين، ورجال الأعمال. وعندما قدَّموا له تعاونهم- مع المعرفة بأهدافه- فإنهم قد جعلوا أنفسهم طرفاً فى الخطة التى بادر بها؛ فلا يمكن اعتبارهم أبرياء؛ لأن هتلر استفاد منهم؛ "إذ إنهم عرفوا ما كانوا يفعلون". (كونوت ١٩٨٣، ص ٤٣٩).

لذا لم يكن هناك كثير من المفاجأة بأن كل المتهمين؛ إضافة إلى ادعائهم بأنهم كانوا يطيعون الأوامر، قد أكدوا أنهم كانوا يجهلون كل شيء يحدث فى ألمانيا وفى الشرق فى منظماتهم البيروقراطية، أو حتى فى مكاتبهم الخاصة(*)؛ فقد أطاعوا الأوامر طاعةً "عمياء"، كما يقول المثل.

وكان الجهل بدوره مما كان هناك ميل إلى قبوله من كل هؤلاء المشاركين فى هذه الأمور (القضاة، والمحامون، والكتّاب... إلخ) على أنه نتاج طبيعى للطبيعة التسلسلية الرسمية للبيروقراطيات التى تكون فيها تصرفات وسلوك التابعين تُعرف -فقط- فى حدود إدارته أو مكتبه. هذا الاعتقاد كان مغلفاً فى النموذج الأصلى بين أفترليس (رائد فى الشرطة الإسرائيلية، وكان يقوم بالاستجواب السابق للمحاكمة) وأيخمان: (Less) ليس حسناً؛ ولكن فى كل عباراتك كنت تختبئ خلفَ و" لم يكن فى إدارتى"، " لم يكن فى منطقتي"، و"اللوائح "....

أيخمان: نعم السيد هوبتمان (قائدي) وكان عليَّ القيام بذلك؛ ولكن - فقط- فى حدود إدارتى كرئيس لمكتب العزل؛ فأنا لم أكن مسئولاً عن الإجابة عن كل شيء؛ ولكن فى حدود إدارتى فقط (فون لانج ١٩٨٣، ص ١٠٥).

(*) وحتى "مولكا Mulka والآخرين" من معتقل أوشفيتز ادعوا بالجهل (انظر ناومان ١٩٦٦). ويبين ناومان إن المولكا - رغم أنه كان (ملازم أول) فى قوات الصاعقة الألمانية SS Obersturmfuhrer وهو القائد الملحق لمعتقل أوشفيتز- ادعى "أنه لم ير شيئاً، ولم يصدر أى أوامر. والأكثر من ذلك فقد كان حريصاً على عدم مناقشة قانونية قتل السجناء، والذى سمع عنها شائعات، والتى كانت توقيع إنذار لموته: "كانت لدى مسئولية عن نفسى" (ص ٢٠).

كانت هناك صعوبة عميقة مع خطوط الاستدلال هذه، تلـــك الخاصـــة بأرندت، وتلك الخاصة بقضاة نوريمبرج، وهى أنهم لا يستطيعون رسم خط بين مرتكبى الجرائم وضحاياهم. فكما هو معروف جيـــدًا، وأشـــارت إليــه أرندت فى كل بلد احتلوها، إلى أن الألمان أنشأوا مجـــالس يهوديـــة. هـــذه المجالس التى كان "يدعمها التهديد وفقًا للأوامر"، شاركت بفعالية فى جمـــع واختيار اليهود للطرد، وفضلاً عن ذلك؛ فإن بعض عمليات القتل الفعلية فى المعسكرات كان يقوم بها اليهود أنفسهم؛ ورغـــم أن أرنـــدت (١٩٧٦) قـــد استبعدت اليهود من أى ذنب فى تدمير أنفسهم، وذاكرة التهديدات المتطرفـــة التى خضعوا لها، وادَّعت " أنه لا توجد جماعة غير يهودية أو شـــعب قـــد تصرفوا بطريقة مختلفة (ص ١١)، وبقيت المشكلة مقدِّمـــة مفهومهـــا عـــن الكيفية التى كان يعمل بها النظام النازي، ولا توجد ببـــساطة [أي] معـــايير واضحة يمكن بها أن نميز سلوك أيخمان والمجرمين الآخرين عـــن ســـلوك ضحاياهم. فكلاهما كان يعمل " طبقا للأوامر".

عند هذه النقطة على القارئ أن يلاحظ أن هذه المعضلة dilemma تثار فقط؛ لأن البيروقراطية النازية قد وُضِعت فى نموذج كنظام سلطوى أو نظام أوامر؛ لذا فالسؤال الذى يجب طرحه هو: هل النموذج السلطوى يوفر لنـــا شرحًا جيدًا لسلوك البوليس السياسى SS (الجستابو)؟ هل هذا المفهوم عـــن ألمانيا النازية مفيـــد؟ وهـــل مثـــل هـــذه التركيبـــات العقليـــة intellectual Constructions كمثال كتاب أورويل (١٩٨٤) أو "شركة اليابان"، مفيدة فـــى فهم كيف كانت تعمل هذه المجتمعات والمجتمعات الأخـــرى؟ فـــى نمـــوذج الأوامر يفترض أن الرؤساء يصدرون كل الأوامر، ويوجهون كل العمليـــات (وينسقوها)؛ بينما يُفترض إطاعة التابعين للأوامر. قد يُعتَرض على أن هذا المفهوم للسلطة بسيط للغاية. لذا فالفصل التالى يقدم تحليلين متطورين للغاية عن السلطة، وهما تحليل جيمس كولمان (١٩٩٠) وتحليل جورج أكيرلـــوف (١٩٩١). وعندئذ يقترح المؤلف نموذجا للبيروقراطية مُـــستخدم فـــى هـــذا

الكتاب[*]، يزودنا ببديل بسيط وجذاب لهذه التحليلات المبنية على السلطة. فالفصل الثانى والثالث من هذا الباب يبين الأساس للدليلين المقدمين من أرندت (١٩٧٦) بنفسها فى كتابها " أيخمان فى القدس "، والآخر المقدم من المصادر التاريخية القياسية بأن ألغاز المسئولية التى نشأت حول النظام النازي– "بيروقراطية النازى عن القتل"– فى كلمات أرندت (ص ١٧٢)، قد حُلّتْ بسهولة باستخدام هذا النموذج للبيروقراطية.

٢: السلطة والقوة Authority and Power

يمكننا أن نبدأ مناقشات عن التطورات الحديثة فى تحليل علاقات السلطة بفحص أعمال كولمان (١٩٩٠) فى هذا الموضوع. ففى نموذج كولمان تُعرَّف السلطة على أنها " الحق فى ضبط تصرفات الآخر " (ص ٦٦) فى خلال نطاق محدود، وربما مقيد بطرق مختلفة أخرى. فالفرد (أ) يمكنه الاستحواذ على السلطة على الفرد (ب) إما لأن (ب) يضع أو يحوّل هذه السيطرة إلى (أ) أو لأن (أ) يحوز هذه الحقوق منذ البداية بطريقة أن الآباء كانوا يحوزونها على الطفل أو أن الدولة تحوزها على مواطنيها، فيما يتعلق بطاعة القوانين. هذا التعريف للسلطة هو معيار قياسى Standard. ويُعرِّف كاوس (١٩٣٧) – على سبيل المثال – العلاقة بين صاحب العمل والموظف (والتى رآها على أنها علاقة سلطة) كعقد يستحوذ فيه صاحب العمل على الحق فى توجيه " أمر" الأعمال للموظفين مقابل موافقته على أن يدفع للموظف الأجر المتفق عليه. والاختلاف بين السلطة والقوة لم يُرسم بوضوح. فمثلاً: فى نظرة العلماء السلوكيين behaviorist (انظر كمثال،

(*) انظر خطوط هذه النظرية عن البيروقراطية فى الباب التاسع عن النظام السوفيتى أو فى ألبرت بريتون وروناند وينتروب (١٩٨٢)؛ وذلك لعرضه الأصلي.

كولمان ١٩٩٠) للنفوذ؛ فإن (أ) له النفوذ على (ب)إلى المدى الذى يمكّن (أ) من أن يجعل (ب) يقوم بعمل شيء ما قد لا يقوم به. ومفروض أن الاختلاف هو تلك القوة ذات الاتساع الأكبر من السلطة؛ لأنها يمكن أن تُمارس من (أ) على (ب)؛ حيث لم يستحوذ (أ) بعد على الحق الذى يُخوّل له فعل ذلك.

وتحليل كولمان عن السلطة أكثر وضوحًا عندما يتحول إلى وصف أنواع مختلفة من نظم السلطة. أحد التمايزات المفيدة هو بين نظم السلطة البسيطة والمعقدة؛ ففى نظام السلطة البسيطة: يحوّل (أ) الحق فى السيطرة على أعماله إلى (ب). وفى النظام المعقد يحوّل (أ) الحق في السيطرة والحق فى تحويل هذا الحق (التفويض إلى مساعد). وباختصار؛ ففى نظام السلطة البسيط؛ فإن السلطة لا يمكن ممارستها إلا من جانب الشخص الذى أوكلت إليه. أحد الأمثلة هى السلطة ذات الجاذبية الكاريزمية Charismatic .

وعند أقصى الطرف الآخر تكون العلاقة التقليدية للسلطة فى المجتمع الحديث؛ حيث لا تُعَرَّف السلطة بشخص؛ ولكن بالموقع أو المنصب الذى تُجرى منه ممارستها. ويرى كولمان أن هذا التطور فى قابلية السلطة للانتقال مشابه للتغير الذى حدث فى المعاملات الاقتصادية عندما أصبحت الأوراق التجارية (الكمبيالات الشخصية) مقبولة كتحويل مالى (أو سند للمديونية).

كانت إحدى الصعوبات مع نهج كولمان هى أنها لم ترسم خطًا واضحًا بين السلطة والتبادل. والواقع أن علاقات السلطة –غالبًا– ما ينظر إليها فى إطارعلاقات التبادل. وهو يرى مثلاً أنه:" حتى القهر Coercion يمكن اعتباره نوعًا من المعاملات؛ لأنه إذا كان الأمر بالعمل مصحوبًا بالتهديد بالعقاب أو عرض بمكافأة؛ فهذا يشير إلى أن الطاغية يرغب فى أن يتقيد بالنتائج " (١٩٩٠، ص ٧١). ويرى مرة أخرى أن مفهوم التبادل يمكن –أيضًا– استخدامه لتشخيص ظاهرة عادة ما تفهم على أنها إكراه أو قهر مثلاً: حين يهدد أب ابنه بالضرب (ص ٣٨). ومحاولة كولمان أن يغلف

السلطة فى شكل مبادلة تذكرنا بمناقشات أرمن ألشيان – هارولد ديمستز (١٩٧٢) عن علاقات السلطة داخل المنشأة؛ فقد أكد أن المنشاة "ليس لديها أدنى أمر إجازة، أو سلطة، أو عمل انضباطى، يختلف ولو بأدنى درجة عن التعامل العادى التعاقدى فى السوق بين شخصين... بداية من أمر موظف أن يكتب هذا الخطاب بدلاً من وضع مستند فى ملف؛ فذلك يشبه قولى للبقال بأن يبيع لى هذا النوع من التونا بدلاً من ذلك النوع من الخبز......" (ص ٧٧٧).

والمشكلة فى طريقة التفكير تلك هى أن ما تبينه حقيقة – تقريبًا – ممارسة السلطة يمكن وصفها بلغة التبادل؛ فإذا أمر ضابط الجستابو SS فى معسكر اعتقال أحد (الذكور) من النزلاء أن يدخل غرفة الغاز؛ فالنزيل له اختيار دائمًا: فهو يمكنه الرفض. وإذا قَبِل ذلك يوجد "مبادلة"، فهو يدخل وضابط ألجستابو يرد بعدم إطلاق النار عليه فى الحال. وتعريف العلاقات التى من الواضح أنها علاقات سلطة فى شكل شروط مبادلة لا يتسع – من وجهة نظر الكاتب – إلى فائدة المفهوم الاقتصادى للتبادل؛ فهى تقلصها؛ ولو كان من الممكن رؤية علاقات السلطة فى اصطلاحات مبادلة، فيمكن تمامًا لعلاقات المبادلة أن يُنظر إليها بنفس القدر من الفائدة فى اصطلاحات القيادة والأوامر (فالمستهلك يعطى "تعليمات" للبقال بأن يبيع له نوعًا من التونا)، كما لم يعد ممكنًا أن نتحدث عن أى من نوعى العلاقات بأى وضوح.

وضورة أخرى مذهلة عن علاقات السلطة يمكن أن نجدها فى بحث حديث أعده أكيرلوف (١٩٩١). يبدأ أكيرلوف بمناقشة الأشكال المتعددة من سلوك الفرد والتى تُلاحظ عادة؛ ولكنها " مَرَضِية pathological " بدرجات متفاوتة (مثلاً تأجيل طاعة مفرطة للسلطة أو عضوية فى طائفة أو عصابات من الشباب، أو تصاعد الالتزام ببرامج تكون فعلاً غير حكيمة)، وفى كل حالة "عقلانية تقريبًا"، يشارك الفرد القريب من الرشد near-rational فى اتخاذ قرارات متعاقبة بمرور الوقت. وفى كل لحظة يكون الفرد رشيدًا

فى اتخاذ قراراته؛ ولكن التأثير التراكمى لهذهِ القرارات هو نتاج لما يرغب فى أن يتجنبه. فالتأجيل – على سبيل المثال – يأتى لأن تكلفة عمل شيء ما "الآن"، يمكن أن تكون قفزة لا داعى لها؛ ولكى نوضح ذلك سنفترض أن باحثة أكاديمية – كانت متأكدة أن منفعتها تزيد عن تكلفة كتاباتها للبحث الحالى وتقديمه للنشر. ومع ذلك فى كل يوم تواجه اختيارًا بين بدء هذا النشاط ومراقبة العائدات على الأفلام المعروضة فى التلفزيون. فمثلاً: كانت آلام بداية مهام الكتابة، أو المتعة التى تحصل عليها من مشاهدة روك هدسون ودوريس داى(*) فى فيلم "حديث الوسادة"، قد تستحوذ على قفزة لا داعى لها. علاوة على ذلك؛ فإن تكلفة تأجيل البحث لمدة يوم واحد أكثر قد تكون صغيرة. ونتيجة لذلك كل يوم تشاهد فيه الباحثة الأكاديمية التلفزيون، كانت تطمئن نفسها بقرارها أن تبدأ الكتابة غدًا. وينشأ عدم الاستقرار هذا؛ لأن الفرد لا يتنبأ بأنه فى الغد سيقوم –أيضًا– بنفس الحسابات، والتغير الوحيد هو استبدال القفزة التى لا داعى لها، بفيلم " يوم سيء على الصخرة السوداء" بدلاً من ذلك الخاص "بحديث الوسادة". وفى نهاية الأسبوع تجد الباحثة الأكاديمية أنها ما زالت لم تبدأ بعد بالكتابة، وقد تسمَّم عقلها بعبارات مثل " لن أتزوجك حتى تقول هذه الكلمات الثلاث الصغيرة" و"كنت أركز على الشيء الخطأ، يا إما أنت والأطفال – هو كل ما يهمني".

كل ذلك يبدو تحليلاً كافيًا معقولاً للحالات المَرَضية الصغيرة فى حياتنا اليومية، ويصبح النموذج أكثر متعة فى تحليل أكيرلوف للسلطة. والسلوك الذى يجب شرحه قد زودتنا به تجارب ستانلى ميلجرام المشهورة عن الطاعة (١٩٧٤)؛ ففى التجربة ظهر القائم بالتجربة كعالم أكاديمى يجرى تجارب فى التعلم. وقد صحب العالم الأكاديمى الشخص (موضوع التجربة) إلى حجرة توجد بها آلة كبيرة لعمل الصدمات الكهربية، و"متعلم" مزيف (الذى هو فعلاً

(*) ممثلان أمريكيان شهيران. (المترجم)

ممثل)، والذى كان يمكن للشخص (موضوع التجربة) رؤيته من خلال نافذة زجاجية). وقد أُعطيت تعليمات للشخص (موضوع التجربة) بعمل صـدمات للمتعلم عندما يقدم إجابات خاطئة للأسئلة الموجهة إليه (ولم يكن المتعلم على اتصال بالآلة). وطُلِب من الخاضعين للتجربة عمل صدمات أكبر عندما يقدِّم المتعلم إجابات خاطئة للأسئلة الموجهة إليه. وكانت النتيجة العامة والمدهشة أن معظم الخاضعين للتجربة سيواصلون مع العالم الأكاديمى إلـى درجـة كبيرة، ويوجهون صدمات أكبر "للضحية". وعند جرعات عالية إلى حد ما، قد يصرخ الضحية بأن التجربة يجب إنهاؤها، ويجب أن يطلـق سـراحها؛ وعند جرعات عالية جدًا صرخت الضحايا من الألم؛ ورغم من هذه النتيجة الواضحة، استمر العالم الأكاديمى فى تحذير الخاضع من الاسـتمرار فـى التجربة. واشترك جزء كبير من السكان فى تلقى الجرعة القصوى.

يركِّز أكيرلوف (١٩٩١) على أن نتائج هذه التجربة مهمة لسببين:

١- الاتجاه الواضح للخاضعين تجاه الطاعة المتزايدة .

٢- التناقض بين هذا الاكتشاف ونتائج أعمال المسوح Surveys بـأن معظم الأفراد يعتقدون بأنهم أو آخرين سيتصرفون بهذه الطريقة .

فمثلاً: يستشهد أكيرلوف بمسح قام به علماء النفس، وأجراه ميلجـرام فى مدرسة طبية كبرى، وتنبأ بأن "معظم الخاضعين لن يقوموا بعمل صدمات تزيد عن ١٥٠ فولت، وفى الحقيقة لن يقوم أى خاضع بتقبل أقصى قدر من الصدمات، وهو ٤٥٠ فولتا". (ص ٨).

وقد قام ميلجرام بوضع السلوك الذى لاحظه، ووضعه فـى نمـوذج بتباين طفيف عن نموذج التأجيل. مرة أخرى؛ فإن من المهم أن القرار اتُّخذ فى سلسلة من الخطوات الصغيرة. ومن المفترض عند بدايـة التجربـة أن معظم الخاضعين المدعوين لإجراء صدمات كبيرة وخطيـرة للمـتعلم قـد رفضوا تمامًا إجراء ذلك؛ إلا أنه عند كل خطوة كانت تكلفة العصيان للعـالم

الأكاديمى استحوذت قفزة لا داعى لها؛ بينما أن الضرر "المتزايد" من القيام بصدمة، ولتكن ٣٠٠ فولت (مقارنًا ب ٢٨٠ فولتا والتى التزم الخاضع بها من قبل) يكون صغيرًا. لذلك يقارن الفرد الضرر الواقع عليه من التصعيد (من ٢٨٠ فولتا إلى ٣٠٠ فولت) من ناحية الضرر الناتج من القيام بصدمة ٣٠٠ فولت، بالضرر الناتج من عدم الطاعة من ناحية أخرى؛ ومن ثم يوافق على التصعيد. وبهذه الطريقة يُقاد الفرد القريب من الرشد فى سلسلة من الخطوات (يكون فى كل منها قريبًا من تحقيق أقصى قدر من المنفعة)، إلى النقطة التى يجرى فيها عمل ما غير رشيد كلية. وفى الحقيقة كان كثير من الخاضعين محبطين من سلوكهم. يستخدم أكيرلوف تباينات فى نموذجه لتحليل عملية اتخاذ القرار الجماعى (مثل القرار، الذى يأسف له الآن معظم المشاركين [على سبيل المثال، روبرت ماكنيمارا][(*)]، والخاص بتصعيد التدخل الأمريكى فى فيتنام بسلسلة من الخطوات الصغيرة)، أو السلوك الجماعى الغريب لعصابات الطوائف. الشباب فى هذه الحالات عنصر إضافى يعمل، وهو العنصر الذى يسهم فى عدم رشاد الجماعة؛ فبعض من هؤلاء الملتزمين بالعمل، كانوا يميلون إلى ترك العمل كلما تقدم العمل، تاركين التصعيد المتزايد فى أيدى جماعة أكثر وأكثر راديكالية.

إن إحدى الطرق لتفسير بحث أكيرلوف هو أن نقول إنه يبين كيف يمكن للناس "العاديين" (القريبين من الرشد) أن يشاركوا فى نظام ينتهون فيه بالتصرف بطريقة مرضية تمامًا؛ ولكن الأمر يستحق أن نوضح أن العملية التى يضع لها نموذجًا لا يشترط أن تكون نتائجها دائمًا مَرَضية على الإطلاق؛ لذا يستطيع المرء أن يضع نموذجًا للقرار الذى يتخذه كثير من الناس، الذين يختارون أن يبقوا فى الجامعة، ويكملوا دراسة الدكتوراه على مسارات شبيهة بذلك. قبل كل عام دراسى يقوم الطالب بحساب أن فائدة الدكتوراه لا تستحق

(*) وزير الدفاع الأمريكى السابق ورئيس البنك الدولى للإنشاء والتعمير (١٩٦٨-١٩٨١). (المترجم)

تكلفتها. ومع ذلك الضرر الناشئ عن ترك الدراسة والبحث عن وظيفة قد يستحوذ على قفزة لا داعى لها. ويقارن الطالب بين هذه "النتيجة" وَضَرر المعاناة فى خلال عام آخر من المحاضرات والامتحانات، و..... إلخ، ويقرر الاستمرار، ويأخذ على نفسه عهدًا بأنه سيبحث عن وظيفة ويحصل عليها فى العام التالي؛ ولكن فى العام التالى يقوم الطالب بعمل نفس الحسابات (القريبة من الرشاد). وفى النهاية يحصل على درجة الدكتوراه ويصبح أكاديميًا ناجحًا (بدلاً من موظف فى بنك) ويبرر ذلك بأن هذه كانت خطته التى كان يقصدها ويعمل من أجلها منذ البداية.

ومن هذه الزاوية يكون تحليل أكيرلوف مختلفًا؛ فقد بيَّن أساسًا أنه توجد طريقة بديلة لتفسير كثير من السلوك البشرى المماثل للسلوك الرشيد. وهذا الأسلوب البديل يجعلنا نفهم ونتعاطف مع العملية التى تُتَّخذ بها القرارات؛ ولكنها تكون مخالفة تمامًا للمعايير الرشيدة؛ ولكنها لا تعنى أن ناتج اختيارات الفرد هو دائمًا ما قُصِد منها ورُغب فى البدء بها.

ولتلخيص ذلك؛ فقد خطط المؤلف مدخلين جديدين لتفهُّم السلطة طبقًا للاختيار الرشيد. ويرى كولمان السلطة باعتبارها مبادلة للحقوق: الرجل (أ) يعطى (ب) الحق فى السيطرة على تصرفاته مقابل ثمن (غير محدد). ويرى أكيرلوف الفرد على أنه جزء لا يتجزأ من عملية يتم فيها حثه فى سلسلة من خطوات صغيرة على الرضوخ لنفوذ أكثر على تصرفاته عما كان يقصده. وفى تحليل كولمان تظل المسئولية فى يد الفرد؛ لأن السلطة يُتَخَلَّى عنها "طواعية". وفى تحليل أكيرلوف؛ فإن المسئولية عن أفعال شخص ما ليست واضحة على الإطلاق.

وعلى النقيض من هذين التفسيرين، أكَّد تحليل بريتون – وينتروب (١٩٨٦) على أن "أي" نموذج للسلطة غير ملائم لتحليل طريقة عمل أحد التصورات الأصلية للسلطة حالة أيخمان. ولقد استخدمنا النموذج نفسه للبيروقراطية الذى أوردناه فى الباب التاسع عن النظام السوفيتي؛

فالبيروقراطية فى نظام دكتاتورى تتكون من مكاتب متنافسة، وأيضًا منافسة بين الأفراد البيروقراطيين، وشبكة العمل البيروقراطية. هذه المنافسة من أجل المكافآت ستفيد النظام عندما يُحَافَظُ على مستوى مرتفع من الثقة الرأسية، كما أنها ستميل إلى ذلك عندما تتوسع المؤسسة وتزدهر. فى هذه الحالة تصرفات الأفراد فى المؤسسة تُفْهَم بشكل أفضل من حيث التبادل على أساس الثقة الرأسية أكثر مما فى نموذج السلطة. وعلى الجانب الآخرعلاقة وكلاء التدمير بالمؤسسة (أيخمان وضباط الجستابو، ومديرى معسكرات الاعتقال، والمشاركين الآخرين) بضحاياهم، كانت مختلفة تمامًا. هنا توجد سلطة صافية (الأوامر تعضدها التهديدات) والتى تُفرض بالتطبيق المتكرر لأقصى عقوبة.

يلاحظ أن تحليل بريتون – وينتروب فيما يتعلق بالثقة بدلاً من السلطة، يمكن تطبيقه على تجارب ميلجرام. فضلاً عن ذلك يميل الخاضع فى الحقيقة، إلى الوثوق فى خبرة العالم الأكاديمي، والتى تؤدى به إلى التعاون وأن مَضَرَّة خسارة الثقة هى التى تجعل الخاضع مضطرًا أن يوقف هذا التعاون (لا يفرض أى عقاب على الخاضع الذى لا يواصل التجربة). وتراكم الثقة عادة ما يكون بطيئًا، ويحدث فى خطوات صغيرة متتابعة، كما ذكرها كل من بريتون – وينتروب (١٩٨٢)، كولمان (١٩٩٠).

فأى تفسير (الثقة أو السلطة) لسلوك أيخمان يكون صحيحًا؟ دعنا نفحص الدليل على ذلك.

٣: المنافسة فى الدولة النازية

يجب أن نتذكر أن كل هؤلاء الأعضاء يستخدمون قوة هائلة، إذا كانوا فى منافسة شرسة مع بعضهم بعضًا – والتى لا فائدة منها بالنسبة إلى ضحاياهم، مادام طموحهم كان دائمًا الشيء نفسه أن يقتلوا أكبر عدد

ممكن من اليهود. هذه الروح التنافسية ألهمت كل شخص ولاءً كبيرًا لرتبته (أرندت ١٩٧٦، ص ٧١).

فكيف كانت تعمل بيروقراطية القتل؟ فى الحقيقة كان أيخمان يتحمل المسئولية الرسمية للشئون اليهودية وفقًا لمنصبه؛ ولكن هذا لا يعنى أن لإدارته صفة الاحتكار فى هذا المجال. فى الحقيقة كانت توجد منافسة شرسة من ناحية كثيرين للتعامل مع المشكلة اليهودية. والسبب بسيط فقد كان هناك تقدير واسع لها خلال فترة البيروقراطية النازية، وكذلك فى رؤية القيادة السياسية وكان حل المسألة اليهودية له الأولوية لدرجة أنها كانت الثانية فى الأولويات بعد الحرب – ومن المحتمل ألا تكون تالية لأولويات الحرب؛ وإلا فمن الصعب شرح أنه فى أواخر ١٩٤٢ \ ١٩٤٣، عندما كانت هناك حاجة ماسة إلى القطارات لنقل المواد إلى الجبهات المتعددة، عُجِّلَ "الحل النهائى" أكثر من تخفيضه (داويدوفيتش ١٩٧٥، ص ص ١٩١ – ٦). أحد الأسباب لماذا كان من المعروف جيدًا أن المسألة اليهودية كانت ذات أولوية للقادة، هو أنه وضعت موارد وفيرة تحت إمرة هؤلاء الذين اختاروا القيام بالمبادرة، وأن يقوموا بالسعى إلى "الحل النهائي" – خاصة، أنها وُضِعت تحت تصرف البوليس السياسى (الجستابو SS).

حقيقة القول: إن الطلب السياسى على المستويات العليا للتسلسل القيادى كان قويًا، وأن عددًا من الوكالات تنافست من أجل القيام بدور أكبر فى الحل النهائى للمسألة اليهودية، وقد تعرَّفت عليها أرندت بنفسها (١٩٧٦):

> كان المنافسان الرئيسان لأيخمان هما القيادة العليا فى البوليس السياسى SS، وقادة الشرطة، واللذان كانا تحت القيادة المباشرة ل هيملر، يتمتعان بسهولة الوصول إليه، وغالبًا كانا أعلى من أيخمان فى الرتبة. وكان يوجد أيضًا المكتب الأجنبى، والذى كان تحت قيادة وكيل وزارة الخارجية الجديد الدكتور مارتن لوثر، وهو أحد أعوان ريبنتروب،

وأصبح نشيطا جدًا فى الشئون اليهودية، وكان أحيانًا يصدر أوامر طرد ينفذها وممثلوه بالخارج، الذين كانوا بسبب المكانة، يفضلون العمل من خلال القيادات الأعلى فى SS والبوليس. علاوة على ذلك كان قادة الجيش فى المناطق الشرقية المحتلة، يحبون حل المشاكل فى الحال، الأمر الذى كان يعنى القتل رميًا بالرصاص؛ أما العسكريون فى الدول الغربية كانوا – من ناحية أخرى– غير متحمسين للتعاون، وإعادة جنودهم لمحاصرة اليهود والقبض عليهم وأخيرًا كان كل واحد من قادة الأقاليم يريد أن يكون أول من يصرِّح بأن منطقته خالية من اليهود، والذى بدا من حين لآخر فى اتخاذ إجراءات طرد اليهود من جانبهم. (ص ١٥١ –٢).

ولقد عكست المنافسة بين كثير من الوكالات طريقة التشغيل العام للبيروقراطية النازية. فكانت الخطط توضع مقدمًا بين مراكز القوى المتنافسة، ورجال الأعمال المتنافسين، ويختار هتلر من بينها مَنْ كان "ناجحًا"، والبعض لم يكن كذلك. وكان من الذين لم ينجحوا، جوتفريد فيدر (صاحب المذهب الاقتصادي)، الذى عيِّن وكيلاً لوزارة الاقتصاد؛ ولكن أطيح به سريعًا بواسطة (شاخت) الأكثر أصولية (شيرر ١٩٦٠، ص ٢٦١)، ألفريد روزنبرج (المفوض للتحكم المركزى للأمور المتعلقة بمناطق شرق أوربا) والذى أعطى –أيضًا– المسئولية عن الشرق؛ ولكنه وجد نفسه غير قادر على المنافسة مع البوليس السياسى تحت قيادة هيملر والوكالات الأخرى فى المنطقة، والذى سخر منه هتلر بنفسه (هولبورن ١٩٦٩ ص٨٠٩، براشر ١٩٧٠ ص٤١١، وداويدوفيتز ١٩٧٥، ص١٩) وهانز فرانك (مفوض الرايخ لتنسيق العدالة فى الولايات وتجديد التشريع)، الذى لم يكن ناجحًا فى إقناع هتلر بوضع كود قانونى جديد (بروزات ١٩٨١)؛ فهذا الفشل وكثير منه كان أحد المعايير لوجود قوة المنافسة.

كانت المخططات التنظيمية غير قادرة على إطلاع المؤلف على كثير – على الأقل من الوهلة الأولى – عن شبكات الثقة فـــى البيروقراطيـــات، وكقاعدة لم يكن باستطاعتها أن تطلع المؤلف على مدى المنافسة بين المكاتب والبيروقراطيين؛ لأنها بطبيعتها قد خُصِّصت لتوضيح الخطـــوط المنظمـــة للسلطة. ولكن فى حالة بيروقراطية القتل للنازي؛ فإن الخطـــوط المتداخلـــة للقيادة، وغموض التشريعات، وازدواج المسئولية، كانت واضحة إلى حد ما فى المخططات التنظيمية الرسمية organizational charts التى لـــم تنتجهـــا السلطات النازية؛ ولكن أنتجها المؤرخون والمحللون(*)؛ فإذا رجع القارئ إلى مثل هذه المخططات (كونوت ١٩٨٣، ص ٢٢٣)؛ فإن التشريعات المتداخلة لهيملر، وجورنج، وهيدريخ و(بعد اغتيال هيدريخ) كالتن برونر، مـــوللر – ستكون حقًا واضحة.

وحتى أولئك، مثل يويجين كوجون (١٩٨٠) يبدو أنهم كانوا يعطـــون اهتمامًا كبيرًا للتركيبة الرسمية للبيروقراطية – والتى من المؤكد أنـــه كـــان يسميها " بيروقراطية الجحيم " – قد أقروا " أن كثيرًا من الفروع المتنوعـــة من (الآلة ككل) تمتعت بدرجة كبيرة من الاستقلال." (ص ٧). وقد تعـــرف بروزات (١٩٨١) على استقلال المكاتب والبيروقراطيات المختلفة، ويلاحظ كونوت (١٩٨٣) أن "هيملر كانت لديه الحرية فى القيام بالمهام التى يراهـــا مناسبة له"، ومع أن هيدريخ كان مسئولاً أمام كل من هيملر وجورنج؛ "فلـــم يكن لأى منهما اهتمام نشيط بعملياته (لذا) أمكنه تحريض بعضهم ضد بعض عند الضرورة، ومن ناحية الممارســـة كـــان يتـــصرف بطريقـــة مـــستقلة تمامًا(ص ١٣١).

(*) "للقضاة والمشتركين الآخرين فى محاكمة نورمبورج؛ فإن فهم هيكل الحكومة النازية كان يمثل تحديًا كبيرًا، واحتار القاضى البريطانى لورانس، إلى حد ما أمام التشابكات Snarls والتداخلات **Overlapping**، والارتبـــاك حتـــى النهايـــة" (كونـــوت ١٩٨٣، ص ١٣١).

وكانت قنوات القيادة غير محددة بدقة، لدرجة أن الاستشهاد بمن هو مسئول عن إعطاء الأوامر كانت متناقضة. فمثلاً: صرَّح أحد شهود نوريمبيرج بأن "حتى فى حياة هيدريخ كان أيخمان يشغل منصبًا مسيطرًا، ولا نقول مطلقًا، والذى كان نطاق اختصاصاته يزداد باستمرار. وفى أمن الرايخ تناول كل قطاع اليهود بشكل مستقل. ومنذ موت هيدريخ وحتى النهاية كان مسئولاً مباشرة أمام هيملر، ذلك كان يُعرف عمومًا "بأمن الرايخ" (فون لانج ١٩٨٣، ص١٢٠). وأيخمان الذى لم يكن فى نوريمبيرج، قد احتج بشكل عنيف على هذا الوصف، وقال: إن ذلك كان بالتأكيد شاهدًا يخدم شخصًا ما؛ لأنه بوضع المسئولية عن الجرائم على شخص غائب، كان الغرض منه أن الشخص الحاضر يمكن تبرئته.

ويصف شيرر (١٩٦٠) جيدًا التركيبة التنافسية المتداخلة للدولة النازية:

> إن رفاق الحزب القدماء، مثل: وجورنج، وجوبلز، وهيملر، ولى، وشيراخ، أُطلق لهم الزمام لعمل إمبراطوريات نفوذهم – وعادة ما يربحون. ولقد أُعطى لشاخت الزمام فى البداية لجمع الأموال لتوسيع الإنفاق الحكومى بأى خفة يد يفكر فيها. وعندما تشاجر هؤلاء الرجال على تقسيم السلطة أو الغنائم تدخل هتلر، وكان لا تعنيه هذه المشاجرات... ؛ لذا كان يبتهج بمنظر ثلاثة رجال يتنافسون مع بعضهم بعضًا فى الشئون الخارجية. نيوراس، ووزير الخارجية ؛ وروزنبرج مدير إدارة الشئون الخارجية فى الحزب ؛ ريبنتروب، الذى كان مكتبه " مكتب ريبنتروب " يلعب فى السياسة الخارجية (ص ص ٢٧٥-٦).

هذا الوصف لصياغة السياسة الخارجية وتطبيقها، يمكن تكراره فى كثير من النواحى الأخرى للسياسة بما فى ذلك السياسة التى تتضمن "الحل النهائي" للمسألة اليهودية.

وإضافة إلى تلك الخطوط التنظيمية الرسمية المفككة للقيادة، والتي يمكن الاستشهاد عنها بكثير من الأدلة إذا سمح المجال (انظر مثلاً المناقشة فى بحث براخر، ١٩٧٠ ص ٢٧٧ - ٨) كانت مؤشرًا آخر للمنافسة بين المكاتب فى الدولة النازية على عدم دقة الأوامر الصادرة من القيادات العليا. فعندما لا يكون للأوامر محتوى معين، وعندما لا توجَّه إلى شخص بعينه؛ فسوف تستتبط تجاوبًا كبيرًا فى أنحاء متباينة، بمعنى آخر ستؤدى إلى سلوك تنافسي.

وفى محاكمته فى القدس شرح أيخمان كيف كانت تجرى الأمور فى الرايخ الثالث. وقال: "كلما قام هتلر بإلقاء خطاب يكون عنيفاً بالذات بالنسبة لليهود، وتعرف أن شيئًا ما سيأتى من هيملر" (فون لانج ١٩٨٣، ص ٩٨) أو كما قال أيضًا: " لم يكد هتلر يفرغ من إلقاء خطابه، ويتطرق إلى المسألة اليهودية حتى يشعر كل الحزب أو الإدارة الحكومية بأنه حان الوقت للقيام بعمل ما." (ص ٥٩).

إن عدم دقة الأوامر كانت أحد الأسباب فى ازدياد عدد المكاتب بمرور الوقت، التى كانت تريد وتسعى إلى المشاركة فى "الحل النهائي"، تقريبًا بدون قيود. وقد كتبت أرندت (١٩٧٦) بطريقة وصفية أن "المصادر التى لا تتضب من المتاعب (كما رآها أيخمان) هى أنه ورجاله لم يُتركوا أبدًا فى حالهم، حتى إن كل مكاتب الدولة والحزب كانت تريد نصيبها من الحل النهائى. " نتج عن ذلك أن جيشاً حقيقيًا من "الخبراء اليهود" قد برزوا فى كل مكان، وكانوا يتساقطون على بعضهم بعضًا أثناء جهودهم؛ ليكونوا أول أناس فى مجال لا يعرفون شيئا عنه" (ص ص ٧٢-٣) وقد صرَّح أيخمان بنفسه ل أفترلس بقوله: "لا تستطيع أن تتصور الصعوبات التى مررت بها، والمباحثات المضجرة، وآلاف الاعتراضات التى أثارتها الوكالات المتعددة؛ فالجميع يشعرون أنه أمر خاص بهم." (فون لانج ١٩٨٣ ص ٦٧). وقد قام جوردون (١٩٨٤) بتلخيص ازدواج وتداخل المسئولية التى كانت مميزة للسياسة النازية فى هذه الناحية، كما يلي:

كيف خوّل هتلر السلطة بشأن القضايا العنصرية؟ أنه لم يحوّلها لوكالة مركزية واحدة لتناول "المسألة اليهودية". وبدلاً من ذلك شجع عديدًا من وكالات الدولة والحزب؛ لكي تنغمس فى السياسات العنصرية. وقد خلقت هذه التجزئة الهيكلية فوضى anarchy بين الوكالات المتنافسة نتجت عنها سياسات متناقضة. وكان هتلر يختار من بينها، ومعتمدًا على تقديره للرأى المحلى domestic، ووحدة الحزب والشئون الخارجية. بعد ذلك سمح لوكالاته أن تتنافس فى تنفيذ السياسة التى وُوْفِقَ عليها. ونتجت عن ذلك صراعات أكثر على السلطة التى كان يقر بعدها هتلر بالاعتراف بالمنتصر باعتباره "السلطة الأولى" فى الأمور العنصرية. وبين عامى ١٩٣٣ و ١٩٣٨ أصبحت وكالات الحزب هى "السلطات الأولى". وبين عامى ١٩٣٨ و١٩٣٩ تنافس الجستابو والحزب من أجل السلطة، وبعد عام ١٩٣٩ كان الجستابو هو"السلطة الأولى"، ولم تُمْحَ الوكالات التى خسرت فى النضال من أجل السلطة؛ إلا أنه سُمح لها أن تدخل فى أدوارها كسلطة من الدرجة الثانية أو الثالثة. (ص ص ١٤٤ – ٥).

وكان هناك مؤشر آخر للمنافسة قُدِّمَ كدليل تاريخى على العمل الحر داخل البيروقراطية بشأن المسألة العنصرية؛ فكانت الاقتراحات الخاصة بالحل النهائى للمسألة اليهودية –غالبًا– ما تطرح فى البيروقراطية. فمثلاً: موظف مدنى فى الوظائف العليا (فريدريك أبيلهور) فى حى لودز عام ١٩٣٩، اقترح أن الجيتو (الحى اليهودي) المخطط له يجب أن يكون إجراء مؤقتًا نحو حل أكثر دوامًا. وقد وضع هانز فرانك (محافظ أحد الأقاليم الألمانية) نفس الفكرة بعد عام من ذلك عام ١٩٤٠. وفى يوليو ١٩٤١ أرسل موظف آخر (هوبنر) إلى أيخمان محضرًا لجلسة المناقشات بشأن المسألة اليهودية فى وارتلاند التى اقترح فيها الإبادة. وقد طلب هوبنر من أيخمان تعليقاته، مضيفًا "إن هذه الأشياء تبدو رائعة إلى حد ما؛ ولكن فى نظرى أنها عملية للغاية". (داويدوفيتش ١٩٧٥، ص ٢١٨).

وقد لعب أيخمان نفسه، لفترة ما دورًا مهمًا فى البيروقراطية، خاصة فيما يتعلق بترحيل اليهود من ألمانيا ومن البلاد الغربية المحتلة. وقد حصل على هذا المركز ليس لأنه كان جيدًا فى إطاعة واتباع الأوامر؛ ولكن من خلال العمل الحر؛ فلقد استحوذ على نفوذ أكثر بنفس الطريقة التى تستحوذ بها شركة منافسة على عملاء أكثر بأن يكون أفضل من منافسيه. وفى السنوات الأولى من عمله، كان أيخمان مسئولاً عن مكتب اليهود فى مكتب البوليس السياسى SS فى ميونيخ؛ ولكن كان هناك مكتب آخر للشئون اليهودية فى البوليس السرى لبرلين (داويدوفيتش ١٩٧٥، ص ١٠٧). تعلَّم أيخمان قليلاً من العبرية، وقرأ كتبًا لقادة صهاينة، وقد لقى تقديرًا من أجل هذه المبادرة. وفى عام ١٩٣٨ قررت السلطات تنفيذ الهجرة الإجبارية لليهود. وأُرسل أيخمان إلى ڤينا Vienna؛ لينظم طردهم من النمسا، وكان كثير من اليهود هناك مشتاقين لمغادرة البلاد (معظم البارزين منهم أُودعوا السجون)؛ ولكن ذلك خلق عنق زجاجة بعدد الأوراق التى كان على كل مهاجر أن يقدمها لكى يخرج. وقد ابتكر أيخمان نظامًا من خط تجميع ضمَّ كل المكاتب المعنية ووزارة المالية، وضرائب الدخل، والشرطة، والقيادات اليهودية كلها تحت سقف واحد. وقد أرسل -أيضًا- الموظفين اليهود إلى الخارج للحصول على مبادلات أجنبية من المنظمات اليهودية؛ لكى يمكن لليهود شراء تأشيرات الخروج اللازمة للهجرة.

وكما قالت أرندت (١٩٧٦)- فى النهاية- كان ذلك مثل مصنع آلي:
"فى أحد أطرافه تضع يهوديًا لا يزال لديه بعض الأملاك، مثل مصنع، أو محل، أو حساب بنكي، ويجتاز المبانى من طاولة إلى أخرى، ومن مكتب إلى آخر، ويخرج من الطرف الآخر بدون أى نقود، أو حقوق- فقط - بجواز سفر يقال فيه: يجب أن تغادر البلاد فى غضون أسبوعين؛ وإلا ستُرسل إلى معسكرات الاعتقال". (ص ٤٤- ٥)؛ ونتيجة لنظام خط التجميع فى خلال ثمانية أشهر غادر ٤٥,٠٠٠ يهودى النمسا؛ بينما ترك ١٦,٠٠٠ ألمانيا. وقد رُقِّى أيخمان إلى رتبة المقدم. "Obersturmbannführer".

وفيما بعد عندما اندلعت الحرب لم تعد الهجـرة الإجباريـة ممكنـة، وكانت تبدو لأيخمان كما لو كان خارج وظيفته؛ فأقام عددًا مـن الولايـات اليهودية المنفصلة فى جزيرة مدغشقر (بشرق إفريقيا)، وبولندا التى احتلتها ألمانيا؛ حيث ذهب بنفسه ليستكشف هذه المقاطعات؛ ورغم هذا العمل الحـر المؤثر تحركت الأمور بسرعة جدًا، لدرجة أنه لم يستطع تتبعها؛ ففى عـام ١٩٤١ أمر هتلر "بالحل النهائي"، والذى كان أيخمان يعمل فيـه – فقـط – كرجل مسئول عن النقل.

ورغم أنها كانت مهمة كبيرة؛ فلم تكن بالأهمية التى كان يأمـل فيهـا أيخمان. ولم يُعط "الحل النهائي" رسميًا لمكتب هيدريخ المختص بأمن الرايخ (RSHA)، والذى كان يشمل مكتب أيخمان للشئون اليهودية؛ ولكـن أعطـى لوكالة منافسة مكتب الشئون الإدارية والاقتصادية (WVHA)، داخل البوليس السياسى الذى كان يرأسه أوزوالد بوهل. ولم تتم ترقية أيخمـان قـط إلـى وظيفة كان يشعر بأنه يستحقها؛ ولكنه كما سيناقش فى الفصل التالي، استمر فى التصرف كرجل أعمال بيروقراطى نشط.

٤: كفاءة المنافسة فى بيروقراطية القتل

من ناحية أخرى، ظل هتلر ذا ولاء لرفاقه القدامى منذ أيـام معـارك الحزب؛ ولكن عارضه يمكن أن يتأكد من انتقام الـدكتاتور الـذى لا رحمة فيه؛ ولكن إذا ما ثبت أن شخصًا عديم الكفاءة فى وظيفته، فمن غير المحتمل أن يزيله هتلر. وبصفة عامة كان هتلر يعتـز بالإيمـان أكثر من الخبرة (هولبورن ١٩٦٩، ص ٧٥٠).

وقد ذكر من قبل (فى الفصل الثانى من هذا الباب أو الباب ٩، الفصل الثالث)، أنه اقترح من وجهة نظر الرؤسـاء: أن المنافـسة بـين المكاتـب والبيروقراطيين تتسم بالكفاءة – بمعنى أنها كانت تطور اهتماماتهم وأهدافهم – إذا كان الولاء أو الثقة بين الرؤساء والتابعين إلى الدرجة التى يشعر التابعون

عندها بأن باستطاعتهم القيام بخدمات غير رسمية (خدمات غير مقررة، أو ليست تعاقدية، وغير رسمية)، والنتيجة أن يكافئوا من أجلها. وفى غياب مثل هذا الولاء قد يقوم التابعون بالمهمة الرسمية المطلوبة منهم؛ ولكنهم سوف يشاركون فى أعمال خاصة إذا ما توافرت الثقة بينهم، حتى ولو لم تكن تخريبًا تامًا، وسيتوجهون إلى الاهتمامات المباشرة للتابعين وليس للرؤساء. ومن وجهة نظر الرؤساء؛ فالمنافسة حينئذ لن تتسم بالكفاءة، بمعنى أن المبادرات والمشروعات التى تفرضها المنافسة ستكون ذات نتائج عكسية.

ويسعى الفصل التالى إلى عرض أن الدولة النازية كانت دولة تنافسية لدرجة مكثفة. وما كان يبدو لكثيرين فى أنه كان تشويشًا، أو ازدواجية أو تداخلاً، أو حتى اضطرابًا كان الظاهرة الخارجية لهيكل اجتماعى تنافسى للغاية. وفى هذا الفصل يُقدَّم الدليل ليبين أن المراكز من أعلاها إلى أدناها فى الهرم البيروقراطي للقتل، كانت موالية جدًا للقيادة النازية – وبمعنى آخر، كان شعار البوليس السياسى هو "شرفى هو ولائي" (كدجون ١٩٨٠، ص ١٩٩) لم يكن شعارًا أجوف؛ ولكنه – على الأقل وإلى حد ما – كان انعكاسًا لمجريات الأمور الحقيقية.

ويصر المؤلف منذ البداية على أنه لم يكن من السهل توثيق وجود الولاء أو الثقة من مصادر تاريخية موحدة. ويرجع أحد أسباب ذلك بالتأكيد، إلى انبهار طلبة النظام بالعلاقات الرسمية بين أعضاء التنظيم. وفى الواقع لأن الشخص أحيانًا يقابل تأكيدات كالآتى "هذا المستشار [رودلف ديلز] هو الصديق الحميم لجورنج، أو الحميم المقرب لهيملر (رينهارد هيدريخ) "(كوجان ١٩٨٠، ص ٩) أو أن " رينتروب... قد أثبت سريعًا ولاءه لهتلر" (هولبورن ١٩٦٩، ص ٧٧٣). أو بالنسبة "لهيس – مسار حياته كتابع... بإيمان دينى جيد للرئيس هتلر" (براخر ١٩٧٠، ص ٢٨٠)، أو مرة ثانية، "ويلهام فريك، وزير الداخلية وواحد من التابعين الأكثر إخلاصًا لهتلر" (شيرر ١٩٦٠، ص ٢١٩). وكثير من الاقتباسات فى بداية هذا الفصل،

جميعها تبين وجود الولاء؛ ولكن المعرفة المعقولة عن شبكة علاقات الثقة بأكملها فى النظام النازى ليس لها وجود بالنسبة لمعرفة المؤلف.

وفى هذا الوضع يجد المرء من الضرورى أن يستنتج وجود شبكة الثقة بطريقة غير مباشرة من سلوكيات وأنظمة مغينة. وفى حالة ألمانيا فى عهد هتلر يُعرف بدرجة واسعة: أن بناء الثقة يفترض أهمية هائلة. وفى الحقيقة، ووفقا لأرندت (١٩٥١ \ ١٩٧٣)؛ فإن السمة الرئيسة للحركات الشمولية "بمقارنتها بالأحزاب والحركات الأخرى... هى مطالبتهم بالولاء الكامل غير المقيد، وغير المتغير للعضو الفرد". وهى أيضًا تصف أداة تنظيمية بها تخلق الحركة الموالية: هرمها من المناضلين militancy الخريجين والمتدرجين وظيفيًا بعناية، والمتأهبين للقتال. وبذلك؛ فإن الجماهير التى كانت جزءًا من الحركة قسِّمت إلى فئتين: متعاطفين، وأعضاء. علاوة على ذلك كان هتلر"أول من أوجد سياسة واعية كانت توسع بصفة مستمرة رتب المتعاطفين؛ بينما جعلت فى نفس الوقت عدد أعضاء الحزب محدودًا للغاية" (ص ٣٦٦). "هذه العلاقة تتكرر على مستويات مختلفة داخل الحركة ذاتها. فكما أن أعضاء الحزب ينتمون إلى الأفراد المسافرين وينفصلون عنهم، كذلك تكون النخبة فى الحركة ينتمون وينفصلون عن الأعضاء العاديين" (ص ٣٦٧). وقد حُلِّلَ هذا النموذج بالرجوع إلى البوليس السياسى ss، فكتبت أرندت، تقول:

> كانت هناك ميزة أخرى للنمط الشمولي، وهو أنه يمكن تكراره بشكل لانهائي، ويجعل المنظمة فى حالة من السيولة التى تسمح لها باستمرار أن تدخل طبقات جديدة، وتحدد درجات جديدة من النضال. ويمكن التعبير عن التاريخ الكامل للحزب النازى حسب التشكيلات الجديدة فى الحركة النازية. وكانت الخدمات الإدارية وقوات العاصفة (أسست فى عام ١٩٢٢) أول تشكيل نازي، وكان من المفترض أن تكون أكثر نضالية عن الحزب نفسه. وفى عام ١٩٢٦ أسِّس البوليس السياسى ss

كتشكيل نخبوى للخدمات الإدارية. وبعد ثلاث سنوات استقلت ss ووضعت تحت أوامر هيملر. وقد استغرق هيملر بضع سنوات –فقط– ليكرر نفس اللعبة فى ss، واحدًا بعد الآخر، وهى أكثر قتالية عن سابقيها، والآن أتت إلى الوجود قوات الصاعقة، ثم وحدات قيادية للموت (وحدات الحراسة لمعسكرات الاعتقال، والتى ظهرت فيما بعد من قوات ss، وأخيرًا وخدمات الأمن، خدمات المخابرات الأيديولوجية للحزب، وقواتها التنفيذية للسياسة السلبية للسكان)، مكتب شئون الأجناس، وإعادة الاستيطان، والتى كانت مهامها ذات طابع إيجابي. وكلها تبلورت من ss التي كان أعضاؤها خلاف هيئة الفوهرر (هتلر) قد مكثوا فى مناصبهم المدنية، وبالنسبة لكل التشكيلات الجديدة ظل عضو هيئة ss العامة على نفس درجة العلاقة باعتباره رجل ss مع رجل ss آخر، أو علاقته مع عضو الحزب بعضو هيئة ss، أو عضو من منظمة أمامية بعضو الحزب (ص ٣٦٨).

وكانت الحوافز التى يقدمها هذا النظام لتراكم الولاء الرأسي، (ولمنع تراكم الثقة الأفقية) واضحة. وعلى النقيض من الفرص التى يوفرها التسلسل الوظيفى التقليدي؛ فإن إمكانات التقدم فى هذا النظام كانت تقريبًا لا تنتهي، والمعيار الأساسى للتقدم هو الولاء. وتكتب أرندت " التدرج المتقلب يشبه تدرج البوليس السري، ويجعله ممكنًا حتى بدون نفوذ فعلي، ويخفض أى رتبة أو جماعة تتردد أو تبين أى علامات للراديكالية المتناقصة بمجرد إدخال طبقة راديكالية جديدة، ومن ثم تقود الجماعة القديمة آليًا فى اتجاه واجهة المنظمة وبعيدًا عن مركز الحركة. " (ص٣٦٩).

كم طوّر هذا التحليل من "أصول الشمولية Totalitarianism" إذا ما قُورِنَ بصورة التدرج البسيط للقيادة النازية، والذى يوجد فى كتاب أرندت الأخير "أيخمان فى القدس!". وفى واقع الأمر؛ فإنها فى كتابها الأول (١٩٥١) تنكر أرندت بصراحة النموذج القيادى وتكتب:

فى منظمة الجيش والدكتاتورية العسكرية التى نشأت بعد هذا النموذج. كانت السلطة المطلقة للقيادة من أعلى إلى أسفل، والطاعة المطلقة من القاع، تتوافق مع موقف الخطر الكبير فى المعركة، والذى يبين بدقة لماذا هم ليسوا بشموليين... وكل هرم وظيفى بصرف النظر عن كم هو سلطوى فى توجهه، وكل سلسلة قيادية، بصرف النظر عن كم هى تحكمية أو دكتاتورية فى محتواها من الأوامر تميل إلى الاستقرار، وقد تحد من السلطة الكلية لقائد الحركة الشمولية (ص ص ٣٦٤- ٥؛ وأضيف تأكيدات).

وقد حُلِّلَت سلطة القائد (فى هذه الحالة الفوهرر) فى الحركة الشمولية، فيما يتعلق بمقدرته على إبعاد تابعيه من الثقة فى بعضهم بعضًا. "وموضعه فى هذه الدائرة الحميمة، يتوقف على مقدرته فى وضع الدسائس بين أعضائها، وعلى مهارته فى التغيير المستمر لأفرادها، فهو يدين برفعته إلى القيادة، وإلى المقدرة الهائلة لتناول الصراعات الداخلية فى الحزب من أجل السلطة." (ص ٣٧٣).

وكانت الأداة الكبرى الأخرى التى استخدمها النازى لتشجيع الولاء للنظام، هى الحياد المنظَّم أو تدمير المراكز البديلة للسلطة (منظمات متنافسة)، مثل: الحكومات الإقليمية، والاتحادات، والنقابات، والجمعيات "الأفقية" الأخرى، وبالطبع الأحزاب السياسية الأخرى. والحقائق معروفة جيدًا (بروزات، ١٩٨١، الأبواب ٣- ٥) وإعادتها لا تخدم أى غرض؛ لذلك لن نعيدها ثانية فى حساباتنا. وكانت تلك سياسة النازى تجاه الخدمة المدنية.

بعد وصول هتلر إلى السلطة عام ١٩٣٣، كان عليه أن يحكم أيضًا ويتمسك بالسلطة، وكان يمكنه أن يحكم من خلال الآلة البيروقراطية الموجودة فى الدولة الألمانية، التى ورثها من جمهورية ڤيمار. وفى الواقع إذا كانت النظرية التقليدية للبيروقراطية، والتى تفترض أن التابعين فى المنظمات الكبيرة هم أفراد حياديون يطيعون الأوامر الصادرة من أعلى؛ فإن من

الصحيح إذن أن هتلر كان عليه أن يتولى هذه البيروقراطية ويصدر الأوامر ويتابع تنفيذها.

لكن الدليل يذهب فى الاتجاه العكسي. حقًا إنه يبين فى كثير من المكاتب، وعلى الأخص التى كانت الأكثر أهمية لتنفيذ الأهداف النازية، تقدم هتلر والقيادة الاجتماعية القومية لإزاحة جهاز الخدمة المدنية الذى كان راسخًا (انظر بروسزات ١٩٨١). وقد وُصِف هذا التحول فى خطاب حزين إلى هتلر من ويلهلم فريك، حوالى عام ١٩٤٠، والذى كتب يقول:

> لقد رأيت دائمًا يا سيدى الفوهرر، أنه من واجبى كوزير للخدمة المدنية منذ عام ١٩٣٣ (كان حينذاك وزير داخلية الرايخ)... أن أجعل من المتاح لك من أجل المهام العظيمة، ومن أجل سياسة الدولة – خدمة مدنية مؤهلة بدرجة عالية، وأطورها بالمفهوم النمساوى القديم للقيام بالواجب، وأيضًا وفقًا للميثاق القومى الاجتماعي، كما هو الحال مع القوات المسلحة الألمانية. وقد جعلنى مجرى السنوات الأخيرة، أشك مع ذلك، فيما إذا كان يمكن النظر إلى جهودى واعتبارها ناجحة. وبإحساس متنامٍ، وطبقًا للملاحظات المتفق عليها لوزارتى وكل الوزارات الأخرى، تسود مشاعر مريرة فى الخدمة المدنية المهنية بخصوص القصور فى تقدير قدراتهم وخدماتهم، وكذلك الإهمال غير المبرر. والإحساس بالشعور بأنك لا تستطيع الدفاع عن نفسك بدأ يشل أفضل القوى الخلاقة.... ولم يعد هناك أى حديث أيًا كان على أن الخدمة المدنية مفضلة كجهاز يتمتع بثقة خاصة من قيادة الدولة... وكما تعانى الخدمة المدنية بدرجة كبيرة من الحقيقة بأنه لا يعهد إليها القيامَ بالمهام الجديدة؛ ولكن يُعهد بها إلى منظمات الحزب؛ رغم أن هذا يخص الواجبات الإدارية الحقيقية (من بروزات ١٩٨١، ص ص ٢٥٧– ٨ وأضيفت التأكيدات).

وكان يبدو بأن تلك كانت هى الحالة الملحوظة التى تسود البيروقراطية فيما يتعلق بوزارة الحربية، والسلك الدبلوماسى والشئون الخارجية، والبوليس، وطبعًا إبادة اليهود (والتى لم تكن لها منظمة بيروقراطية قبل عهد هتلر).

وقد توفر مقياس أخير لمدى الثقة بين القيادة النازية والتابعين فى المنظمة عندما أصبح من الواضح أن الرايخ الثالث كان ينهار. وهذه الملحمة تزودنا بتصوير جيد لأحد المزاعم الأساسية عن الثقة فى نموذج بريتون – وينتروب مهما كانت هذه الثقة متطرفة (ضخمة)؛ إلا أنها ليست بالضرورة "عمياء"؛ ولم تكن أبدًا كما تقترح أرندت (١٩٥١ \ ١٩٧٣) ذلك النوع من " الثقة الإجمالية، وغير المقيدة، وغير المشروطة، وغير المتحولة " (ص ٣٢٣)؛ بل الثقة التى طلبها النظام (وكما تعنى أرندت أحيانًا) ووفرها أعضاؤها. وبدلاً من ذلك اقترح المؤلف أن الولاء يرتفع أو يهبط على أساس عدد من الأشياء خاصة التوقعات المستقبلية المنتظرة من النظام. وما حدث هو أن المنافسة داخل البيروقراطية استمرت؛ ولكنها –الآن– لا تتسم بالكفاءة؛ لأنها لم ترتبط بأهداف الرؤساء.

وفى بداية من عام ١٩٤٤، رأى هيملر أن الحرب قد خُسِرت، وتلبية لرغبات هتلر طلب من أيخمان أن يوقف قتل اليهود، وافترض أن الحلفاء فى عرفانهم لهذا العمل قد يجعلونه رئيسًا لوزراء ألمانيا بعد الحرب! ووفقًا لما ذكرته أرندت لم ينفذ أيخمان هذه الأوامر بالقدر الذى كان يشعر به، وعندما كانت لا توجد قطارات متوفرة لنقل اليهود من المجر فى عام ١٩٤٤، نظّم أيخمان مسارات على الأقدام، وعندما أمره هيملر بأن يكف عن ذلك، هدده بأنه قد يحصل على قرار من هتلر نفسه. نتيجة لذلك فى يناير ١٩٤٥ رُقِّى عدو أيخمان القديم، كيرت بيكر (الذى كان متعاونًا مع خطة هيملر لبيع اليهود) إلى رتبة المقدم، ونقل أيخمان من وظيفته للشئون اليهودية إلى وظيفة غير مرموقة تتعامل فى الحرب ضد الكنائس.

فيما بعد "هجر هيملر السفينة الغارقة للدولة. وأبلغت وكالة رويتر للأنباء بمفاوضاته السرية مع الكونت برنادوت وعرضه استسلام الجيوش الألمانية فى الغرب إلى أيزنهاور. وبالنسبة لهتلر الذى لم يشك أبدًا فى ولاء هيملر المطلق كان ذلك أكبر الصفعات التى وجهت له" (شيرر ١٩٦٠، ص١١٢٢).

وعندما سعى جورنج فى إبريل ١٩٤٥، أن ينشط قرار عام ١٩٤١ الذى نصَّبه نائبًا للفوهرر، بإرسال تلغراف إلى هتلر ومُوقِّعًا " هرمان جورنج يقدم لك الولاء " تنهد هتلر قائلاً :" لقد خاننى جورنج وهجرنى وهجر وطنه" وبعد ذلك أضاف أنه "لا يوجد ولاء، ولا شرف، ولا خيبة أمل، ولا خيانة لم أمر بها " (ص ١١١٩).

وإضافة إلى أعمال هيملر وجورنج كان يوجد آخرون، مثل: ريبنتروب الذى كان يفاوض فى السويد، وأيضًا سبير الذى كان "يلح على قادة مثل منتفول على مخالفة الأوامر لتدمير الكباري، والسدود، والمصانع، على أن يتركها للأعداء" (تولاند، ١٩٧٦، ص ١١٧٤). وكان بورمان على حق بأن يصرح بأنه " يبدو أن الخيانة حلَّت محل الولاء " (شيرر، ١٩٦٠، ص ١١٢١). وكان هتلر كان –أيضًا– على حق عندما قال: " لقد كُذِب على من جميع الأطراف" ويضيف أن " ss المتغطرسة، والمملة، وغير الحاسمة، لم تعد ذات نفع لي. " (تولاند، ١٩٧٦، ص ١١٧٢، ١١٩٨).

٥: المسئولية البيروقراطية

فى بيروقراطية تتسم بالمنافسة الصارمة المملة التى لا تكل بين أفرادها والوكالات، والتى فيها على الأقل حتى الأيام الأخيرة للحرب تعمل المنافسة على زيادة الاهتمام بمصالح الحكام (لأن الثقة بين هؤلاء الحكام وتابعيهم كانت قوية)، ما الذى يمكن قوله عن مسئوليات التابعين عن أفعال

النظام؟ وبشكل أكثر تحديدًا، ما المسئولية التى يتحملها فرد كضابط فى ss مثل أيخمان من أجل الجرائم التى ارتكبها النظام، والوكالة التي كان يرأسها؟

لكى نجيب عَنْ هذه الأسئلة، سنتناول موقفين افتراضيين. سنفترض أولاً أن أيخمان بدلاً من أن كان يعمل لجهاز ss كان يعمل حرًا – بمعنى أنه يمتلك شركة للنقل، وبدلاً من الرتبة والمرتّب واحتمالات الترقية فى النظام؛ فإنه كان من البعيدين عن النظام، والذى أعطيت له الفرصة للمزايدة ضد شركات أخرى من أجل عقد يشمل نقل ملايين من الناس إلى حتفهم. فإذا كان هو أدنى المزايدين سعرًا أو كان من يعد بنقل أكبر رقم من الأشخاص إلى قبورهم من أجل مبلغ محدد من المال؛ فإنه كان سيحصل على العقد، وإذا خسر المزايدة قد يحصل على عقود أخرى أو لا شيء على الإطلاق، وكان لا يمكن أن يحدث له شيء آخر.

فى مثل هذه الظروف نقول أنه لا يوجد أحد لديه صعوبة فى تحديد المسئولية، وأن كل شخص سيدين أيخمان بالذنب. وفى الحقيقة، ووفقًا للمبادئ القانونية للمسئولية، سواء كمذنب رئيسى أو مشارك فى الذنب؛ فلا شيء جديد يمكن إثارته فى هذه الحالة. ونقول إن الحوافز التى واجهت أيخمان – والتابعين الآخرين مثله – لم يكونوا مختلفين عن هؤلاء الناس الذين افترضوا فى موقف الافتراض؛ فلم يكن أيخمان يطيع "الأوامر" بأكثر مما يفعله صاحب عمل حر عندما يتجاوب مع طلبات السوق؛ لكى يحقق ثروة. فمكافأته اتخذت شكل الترقيات، والعلاوات، والسلطة أكثر مما اتخذت شكل أموال وفقًا لعقود فوِّضَ عليها – ولكن هذه الحقيقة لا اختلاف فيها عندما تأتى إلى مسألة أنه مذنب أو بريء.

علاوة على ذلك وكرجل أعمال ناجح فى بيئة تنافسية؛ فإن أيخمان وكل الآخرين مثله يفترض فيهم أن يعلموا بوجود الفرص، والاحتمالات

لفرص جديدة. ورجال الأعمال النشطين كانوا دائمًا ينتبهون لتحسين مراكزهم. والشعور بالذنب والمسئولية تنشأ لمن يدفعهم من العمل الحر فى منشأة إجرامية وليست من الادعاء بالجهل البيروقراطى بالحقائق.

وبالعودة إلى الموقف الافتراضى الثانى سنفترض أنه بدلاً من تصويب بندقية إلى رأس أيخمان قيل له إن عليه تنفيذ الأوامر أو يواجه الإعدام بسبب عدم طاعته. فى هذه الحالة قد يبدو من الصعب أن يعتبر مسئولاً لتنفيذه الأوامر التى تسلمها. وهناك دليل قوى (روبنسون ١٩٦٥، داويدوفيتش ١٩٧٥، ١٩٨١) أن هذه كانت فى الواقع حوافز تواجه أعضاء (مجالس اليهود) والفدائيين اليهود فى معسكرات الاعتقال، والجدل الذى قامت به أرندت " كان لا يمكن إنكار أن أيخمان كان يتصرف دائمًا وفقًا لأوامر عليا (١٩٧٦، ص ٢٩٤)؛ ولكن كل "التروس فى الآلة بصرف النظر عن عدم أهميتها، قد تحولت فى المحكمة إلى جناة، بمعنى أنها أصبحت من بنى البشر" (ص ٢٨٩) فهى غير صالحة منطقيًا، وتثير أمرًا كاذبًا، وهى غير صالحة للأسباب التالية: إذا ما اتبع أيخمان الأوامر فقط؛ لأن عدم تنفيذها من الممكن أن يوقع العقاب به، فلا يمكن جعله مذنبًا من"أجل الأسباب التى سردناها من قبل، وهى أمر كاذب؛ لأن أيخمان لم يكن مجرد أنه يتبع الأوامر، علاوة على ذلك، لم يُعاقب أو يُعدم، إذا ما أتبع الحل النازى للمسألة اليهودية بحماس أقل، وكانت مشاركته أقل فى المكافآت غير الرسمية التى كانت ستذهب عندئذ إلى رجال أعمال أكثر حماسًا.

وكان أيخمان – مثل عديد من الخاضعين النازيين – رجل أعمال بيروقراطى تنافسى فى بيروقراطية تنافسية للغاية. وكانت هذه الحقيقة مع ولائه هى التى تشرح كفاءته. وفى تلك الحقيقة كان يوجد الآلاف من أيخمان، كلهم ذوو أعمال حرة متنافسة، وجميعهم ذوو ولاء لرؤسائهم، وهو ما يشرح الكفاءة المرعبة للبيروقراطية النازية للقتل. ولا يوجد إلا قليل

للخوف منه من الصورة العامة للمجتمع الشمولى الذى تُنفِّذ فيه "التروس" الأوامر الصادرة من السلطات العليا "Big brother". أو ما يعادله مثل هذا المجتمع قد ينهار من عدم الكفاءة. أما ما يُخيف أكثر هى مقدرة الدكتاتور على استخدام مبدأ المنافسة لكى ينظم الرعب والقتل.

خاتمة

إن السؤال الذى تناوله هذا الباب هو الذى فرضته الأحداث بقوة فى ألمانيا النازية: فهل يعتبر التابعون فى المنظمات الكبيرة مسئولين عن الأفعال الإجرامية التى لا ينكرون أنهم قد ارتكبوها؛ ولكن يدَّعون أنهم قاموا بها وفقًا للأوامر؟ يوجد عديد من الإجابات لهذا السؤال؛ ولكنها جميعًا وفقًا لمعلومات المؤلف تقبل الدفاع على أنه يعكس الواقع بطريقة دقيقة.

لذا يجد كثيرون أن هذا الدفاع يتسم بالإكراه؛ لأن الانطباع أو نظرية البيروقراطية التى يجرى اعتناقها عالميًا، وقد تطورت من فكرة أن المنظمات الكبيرة تصدر للتابعين أوامر من السلطات العليا، ومادام أنهم أتباع؛ فليس لهم اختيار غير الطاعة. وبهذه النظرية، يقتنع الناس الجادون، بذنب الاتباع، وقد سعوا إلى أسباب عقلانية للحكم عليهم من مختلف الاتجاهات؛ فالعقلانية لأرندت وقضاة نورمبرج قد خُطِّط لها من قبل؛ فلم تكن قط أسبابًا قوية.

والنقطة الرئيسة فى هذا الباب أن الاتباع فى المنظمات الكبيرة لا "يطيعون الأوامر"؛ فهمّ يوضعون فى إطار تنافسى يكافؤون فيه من أجل مبادراتهم الريادية التى تطور اهتمامات وأهداف رؤسائهم، وكلما كانوا أكثر فائدة لرؤسائهم زادت المكافآت. والهيكل البيروقراطى لألمانيا النازية ذاتها، وكانت تنافسية للغاية، والبيروقراطيون (ضباط البوليس السياسي، ورؤساء

معسكرات الاعتقال،... إلخ) كانوا نشطاء فى البيروقراطية، وكانوا رجـال أعمال نشيطين وتنافسيين – وفى النهاية كانوا ذوى ولاء كبير لرؤسائهم.

وإذا كان الدليل المقدم فى هذا الباب – كما يقترح – فـإن النمـوذج البيروقراطى المبنى على التنافس والمبادلة، يصف جيـدًا النظـام النـازي، عندئذ فالسؤال الذى بُدئ به هذا الباب، أجيب عنه بسهولة، والإجابة هـي: "مذنب".

الجـزء الخامس

خـــــاتمة

الباب الرابع عشر

آليات النظم الدكتاتورية

١ مقدمة

كثير من أنحاء العالم–اليوم– مازالت تعيش كما كانت دائمًا تحت الحكم الدكتاتوري[*]؛ ومع ذلك لا نعرف سوى قليل جدًا عن سلوك هـذه الـنظم. ويرجع أحد أسباب جهلنا بها ببساطة إلى أن تلك النظم تميل إلى أن تكـون مجتمعات مغلقة، ومن الصعب الحصول على معلومات عنها. وهناك سـبب آخر هو أنها مخيفة ومكروهة؛ لذا تركزت البحوث على كيفية نشأتها (وبهذه النظرة التى بمجرد فهمها عندئذ يمكن منع حدوث حالات أخرى) أوبالمقارنة، فلم يتم سوى إجراء قليل من العمل فى محاولة فهم كيفية عمل هذه الـنظم. وأخيرًا، عندما تم القيام ببحوث عن سلوكها؛ فإن وجهة النظر التى تُوصِّـلَ إليها كانت أنها تعمل دائمًا بالقمع والأوامر، كما يتم تقرير الـسياسات فـى المستوى الأعلى – بواسطة الدكتاتور، وبمساعدة مجموعـة صـغيرة مـن المستشارين – وعندئذ تُفرض على شعب لا حول لـه ولا قـوة. ويرضـخ الشعب لهذه الأوامر إما نتيجة للخوف من ناحية، أو بسبب غسيل المـخ، أو

(*) فريدم هاوس (بيـت الحريـة) Freedom House قـام بإعـداد تقـديرات سـنوية عن مستويات الحرية السياسية، والحريات المدنية لكثير من الدول حول العالم منـذ عام ١٩٧٨، وتقديرات أخرى تكون –أحياناً– قد قدرت عن فترات سابقة (لسلوك هذه المتغيرات على مدى الأعوام الثلاثين الأخيرة (انظـر هـانتيجتون ١٩٩١). فـي عام ١٩٩٦، وطبقاً ل فريدم هاوس(١٩٩٧)، فإن حوالى ٢٢% من سكان العالم قد عاشوا فى مجتمعات "حرة"؛ بينما فاقت نسبة ٣٩% أخـرى صنفـوا كـ" أحـرار جزئيا "أما الباقى بنسبة ٣٩% "لم يكونوا أحرارا".

التلقين، أو السيطرة الفكرية من ناحية أخرى؛ إلا أن القوة التوضيحية لهذه المفاهيم - أى مقدرتها على شرح التغيرات فى مستوى القمع مثلاً أو لشرح لماذا تصعد نظم وتسقط أخرى- لم تكن كبيرة. وفى هذه الدراسة حاول المؤلف فهم عمل الدكتاتورية وتفسيره من وجهة نظر مختلفة، وخاصة وجهة نظره كاقتصادي. ويعنى ذلك أنه يفترض: أن الناس فى هذه النظم - الحاكم والمحكوم - لا يعملون بطريقة مختلفة عن تلك الطريقة التى يعمل بها البشر فى المجتمعات الديمقراطية؛ فهم ذوو مصلحة ذاتية وذوو رشد من الناحية الاقتصادية - أى إنه مهما كانت أهدافهم، فهم يحاولون تحقيقها بأفضل طريق يستطيعون القيام به، وهم دائمًا متيقظون لاستغلال الفرص التى تهيئ لهم أفضل وسيلة.

ورغم افتراض المؤلف بأنهم راشدون؛ فلم يفترض أنهم ماديون بشكل مطلق، وأن حبهم للسلطة - سواء من أجل السلطة لذاتها، أو من أجل أسباب ذات دور فعال (مثل القدرة على فرض تفضيلاتهم على المجتمع)؛ فإن ذلك كان الموضوع الرئيس لهذا الكتاب. وعمومًا يهتم الدكتاتور بكل من الاستهلاك والسلطة، والأوزان النسبية لهذه العوامل فى دالة منفعة الدكتاتور - لها أهميتها فى تصنيف الدكتاتوريات وفهم سلوكها.

وهذا يزود المؤلف ببعدين لسلوك الدكتاتورية؛ فإجمالاً - وعادة ما تكون - هناك خمسة أبعاد رسمية للسلوك هي: الاستهلاك الشخصى للدكتاتور (C)، السلطة (π)، مستوى القمع (R)، ومدى دعم الولاء (L)، وحجم الحكومة حسب موازنتها (B). وقد اشتقوا هم كدوال لأكثر من جانب أساسى للهيكل السياسى والاقتصادى للنظم، إلى جانب تفضيلات الدكتاتور. وهناك بعض الجوانب الأخرى لسلوك الدكتاتوريات نوقشت بطريقة أقل رسمية، مثل: ميولهم للقومية والحرب، واتجاهاتهم إلى إعادة توزيع الثروة، وتركيزهم على الأيديولوجية، وتطبيقهم لهيكل اجتماعي، وبيروقراطى تنافسي.

وبصرف النظر عن الاهتمام الذاتى وأهمية دراسة الدكتاتورية ذاتها؛ إلا أنه توجد نتيجتان فراعيتان من هذه الدراسة تستحقان الذكر. إحدى هذه النتائج، أنه بمجرد إلمام القارئ بنواحى أكثر عن الدكتاتورية؛ فإنه سيرى أن الديمقراطية- رغم عيوبها تبدو أكثر جاذبية عن ذى قبل؛ لأن عدد الأخطاء المزعومة للديمقراطية تعتبر سمات أكثر للدكتاتورية. نتيجة أخرى أكثر ضآلة عن الديمقراطية. وهى أنه بملاحظة الظروف التى تنهار فيها الديمقراطية وتنزلق إلى دكتاتورية تجعلنا على بينة من أن الديمقراطية تأتى فى أشكال من كل الأنواع: قوية، وضعيفة، وفاسدة، أو غير فاسدة، ونيابية أم لا، وهكذا. وتناول هذه الظروف يقود إلى التساؤل عن كيفية تحسين عمل المؤسسات الديمقراطية، وكيف يمكن تعديل الوصفات الاقتصادية لتضع فى اعتبارها هدف تحقيق حوكمة أفضل، إلى جانب أهداف أخرى مثل الكفاءة الاقتصادية، وفى الختام فإن المؤلف لن يلخص كل شيء فى هذا الكتاب؛ ولكنه سيحاول إلقاء الضوء والتركيز على موضوعات رئيسة، مع وضع وجهة النظر هذه فى الاعتبار. وسنطرح الأسئلة التالية:

١- كيف يبقى الدكتاتورات فى السلطة؟

٢- هل الدكتاتورية جيدة للنمو الاقتصادى والكفاءة الاقتصادية؟

٣- ما السياسات الخارجية التى ينبغى على النظم الديمقراطية أن تتبناها للتعامل مع النظم الدكتاتورية، إذا كانت مهتمة بترويج الحرية؟

٤- من المسئول بداخل النظم الدكتاتورية عن الجرائم التي يرتكبها النظام؟

وفى النهاية يقدم المؤلف رؤية مختصرة لمستقبل الدكتاتوري.

٢: معضلة الدكتاتور وآليات الدكتاتورية

ويقصد بمغضلة الدكتاتور، المشكلات التي تواجه أي حاكم، يريد أن يعرف قدر التأييد الذي يحصل عليه من الجمهور العام، وأيضًا من تلك الجماعات الصغيرة ذات السلطة التي تمكنها من خلعه. في الحقيقة إنّ الدكتاتورات لديهم السلطة على رعاياهم أكثر من تلك السلطة التي لدى أي حاكم ديمقراطي. ولكن هذه السلطة الزائدة على المواطنين تولد نفورًا بينهم وتظهر عدم رضائهم عن سياسات الدكتاتور. وتتعاظم المشكلة عندما يحكم الدكتاتور بالأداة الرئيسة في جعبته؛ ألا وهي عملية القمع السياسي. وكلما ازدادت عمليات جهاز القمع في إخماد المعارضة والنقد قلت معرّفة الدكتاتور بقدر التأييد الذي يحصل حقيقيًا عليه من الشعب.

وهناك طريقة أخرى لفهم هذه النقطة، هي المقارنة بين موقف الدكتاتور وموقف القائد في بلد ديمقراطي. فالمؤسسات الديمقراطية (مثل حرية التعبير، وحرية المعلومات، والانتخابات، وحرية الصحافة، وأحزاب المعارضة المنظمة، واستقلال القضاء) كلها تزودنا بوسائل يمكن بها نقل حالات عدم الرضا عن السياسات العامة من المواطنين إلى القادة السياسيين. وعادة ما يتخلى الدكتاتور عن هذه المؤسسات؛ ومِنْ يحصل على حرية عمل لانهائية في النظم الديمقراطية؛ ولكن كل ذلك له تكلفة، مثل: فقدان المقدرة على معرفة مدى شعبية سياسات الحاكم (وبالتالي مدى أمنه في الواقع). ولم يكتشف الشيوعيون الصينيون مدى عدم شعبية الزراعة الجماعية collectivization of agriculture إلا عندما هجروها. أمّا الدكتاتور التشيلي (بينوشيه) فقد أكد له مستشاروه أنه يمكنه الفوز في الاستفتاء العام الحر عام ١٩٨٨ على حكمه؛ ولذا كانت صدمته كبيرة عندما خسر الانتخابات؛ ومِنْ ثَمَّ فإن السمة الشخصية الأكثر احتمالاً لدى الدكتاتورات، هي "جنون العظمة Paranoia"، وكثير من "الدكتاتورات العظماء" في التاريخ

الإنسانى قد استهلكوا بهذا الشكل من القلق، بما فى ذلك الأباطرة الرومان تيبرياس، وكومودوس، وفى وقتنا هذا ستالين ماوتسى تونج، وكثير من الدكتاتورات الأقل شهرة أصيبوا بذلك أيضًا. ويوميات فرديناند ماركوس (الفلبين) وضحت فيها هذه الأعراض (رمبل، ١٩٩٣). والمقصود أن هناك أساسا حقيقيا لجنون العظمة. وما يدعو للسخرية: أن الدكتاتور أقل أمنًا فى السلطة عن القائد الديمقراطي.

ومن وجهة نظرية theoretical، يرجع أصل معضلة الدكتاتور إلى القصور فى الآلية السياسية التى تسمح للحكام بتنفيذ الوعود والالتزامات. وقد يكون من المفيد للدكتاتور أن "يشتري" buy –off بعضًا من ناخبيه خاصة الذين قد يكونون أقوياء لدرجة أنه لا يمكن قمعهم، وهؤلاء الذين تكون طلباتهم من السهل تلبيتها؛ لذا فإن مبادلة بسيطة من العطايا أو السياسات مقابل الدعم قد تحل معضلة الدكتاتور، كما تسمح للرعايا بأن يرتاحوا؛ ولكن لا توجد آلية تتماثل مع تنفيذ العقد القانونى الذى يعزز هذه المبادلة.

ومعضلة الدكتاتور قابلة للحل؛ فالدكتاتوريات التى تدوم هى تلك التى تكشف وتؤسس البرامج أو الآليات ومِنْ ثَمَّ:

١- تنمى المنافسة بين الوكالات البيروقراطية، وبين المجموعات القوية النفوذ فى البلد.

٢- تكافئ "آليًا" مؤيديها وتراقب تأييدهم.

٣- تُموِّل برامج "المكافآت" والإشراف من خلال الضرائب والقمع المنظم للمعارضين.

ومؤسسات القمع والمنافسة وإعادة التوزيع للثروة، - "آليات" الدكتاتورية - تحل هذه المعضلة بطريقة أو بأخرى، وتعرِّف شخصية الدكتاتورية. وقد فُحِصَ عدد من النظم فى هذا الكتاب، بما فى ذلك

الدكتاتورية القيصرية (التى تعمل فيها الآليات من خلال منح الهدايا والغزو الخارجي)، والشيوعية (توجيه الحزب والسيطرة على النظام الاقتصادي)، والفصل العنصرى (حجز الوظائف ونظام تصاريح المرور)، والنازية (الحزب والتطهير العرقي) والدكتاتورات الأخرى كانت أكثرها مؤقتًا. وفى هذه الفئة المسماة عمومًا (القمع الناعم) أضاف المؤلف الدكتاتوريات العسكرية، دكتاتوريات اللصوص Plutocrats، ونظم أخرى بأهداف أكثر محدودية.

ومن وجهة نظر اقتصادية جوهر مشكلة الحصول على التأييد هو "المبالغة فى الدفع" للمؤيدين، بمعنى توزيع العطايا فى شكل أجور، أوأسعار، أوعلاوة لقيمة رأسمالية. فالدكتاتوريون "يشترون" ولاء الجماعة عندما يقدمون لهؤلاء الذين ينتمون للجماعة أكثر مما يتوقعون الحصول عليه من نظام مختلف؛ فتأييد العمال يمكن الحصول عليه بأن تُدفع لهم أجور مبالغ فيها، والرأسماليين بإعطائهم امتيازات احتكارية لمناطق معينة بإنشاء صناعات فى مناطق لا تنتمى إليها حقًا، وكلها ذات قيمة سياسية، وللجماعات العرقية بإعطائهم مميزات خاصة، وهكذا. وتتم ممارسات شبيهة فى النظم الديمقراطية؛ ففى الولايات المتحدة الأمريكية كانت الكلمة التى ابتكرت لوصفها هى "سياسات المشروعات الضخمة Pork- barrel politics" وتعتبر تلك السياسات بمثابة فشل للديمقراطية؛ ولكن إذا شُبِّهت الديمقراطية ببرميل من لحم الخنزير؛ فإن الدكتاتورية تكون مخزنًا أو معبدًا للحم الخنزير! وتبدو هذه الممارسات أكثر انتشارًا فى النظم الدكتاتورية عنها فى النظم الديمقراطية.

ولذا ورغم وجود طبقة من الناس يُقْمَعُون دائمًا فى النظم الدكتاتورية، توجد أيضًا طبقة أخرى يبالغ فى الدفع لها دائمًا. وبالقدر الذى نعنى به الناس فى الطبقة الوسطى؛ فإن الشيء المحزن هو أنهم قد يتخذون جانب أى من

الفريقين. فالجمهور العام قد يُقْمَع (حيث تُستبعد الحريات المدنيـــة)؛ ولكــن هناك سياسات أخرى من النظام قد تعوِّض هذه الخسائر بقدر ما يقلق الناس.

وفى الحقيقة كما تُؤكِّد هذه الدراسة؛ فإن "استخدام القمع لا يعنـــى أن الدكتاتورات ليسوا شعبيين". فى الواقع يبدو فى بعض الأحيان مـــن الـــسجل التاريخى أنه كلما زادت قمعية النظام زادت شعبيتهم(*)! وتشير كل الشواهد إلى أن هتلر كان محبوبًا جدًا. والعودة الثانية للشيوعية فى أوروبا الـــشرقية هى تصور لمدى شعبيتها فى وقت ما، وعنـــدما صـــارت غيـــر مـــستحبة انهارت الأنظمة.

والأداة الأخرى التى يستخدمها الدكتاتوريون؛ لكى يبقوا فى السلطة هو استخدام عمليات القمع؛ والتى كان استخدامها علامة للدكتاتوريات من كـــل الأشكال؛ إلا أنه رغم أن عمليـــات القمـــع كانـــت – دائمًـــا– فـــى الـــنظم الأوتوقراطية فمستواها لم يكن كذلك. وشرح التغيرات فى مستوى عمليـــات القمع جوهرى لأى شرح يتعلق بسلوك الدكتاتورية. ولكى نفعل ذلـــك مـــن الضرورى أن نميز بين الأنواع المختلفة من النظم. وقد قام المؤلف بتعريف أربعة أنواع منها فى هذا الكتاب: القمع النـــاعم (كبـــت، وولاء مـــنخفض)، طغيان (قمع عال، وولاء منخفض)، شمولى (مستويات عالية من كليهمـــا)، والدكتاتورية المحسِنة (الحانية المحبة للمجد والثروة) (قمع مـــنخفض، وولاء عال). وتختلف تلك النظم فى تجاوبها للتغيرات الاقتصادية. لنفترض علـــى سبيل المثال: أن هناك زيادة فى النمو الاقتصادى الذى يرفـــع مـــن شـــعبية الدكتاتور. فدكتاتوريات القمع النـــاعم، والـــدكتاتوريات المحـــسِنة كلاهمـــا يستجيبان للزيادة فى الشعبية بتخفيض مستوى القمع، والطغـــاة والـــشموليين بزيادة تلك المستويات. تلك الحقيقة تزودنا – أيضًا– بأساس لوضع سياســـة

(*) يجد القارئ أن هذا الفرض هو أقل ضدية بديهية مادام يُدْرِك أن أحد أهـــم أهـــداف جهاز الأوتوقراطى القمعى هو المعلومات السلبية عن النظام وسياساته.

تجاه هذه النظم، كما وصفت فى الفصل الثالث هنا؛ ولكن قبل التحول إلـى الموضوعات السياسية سنلخص باختصار النتائج فيما يتعلق بسؤال مُهِم.

٣: هل الدكتاتورية مفيدة للاقتصاد؟

أُجْرِيَ عديد من الأبحاث فى محاولة الإجابة عن هـذا الـسؤال: مـا الأفضل للاقتصاد – الديمقراطية أم الدكتاتوية؟ كان هناك سبب واحد لهـذا الاهتمام هو الحقيقة بأنه كان يتراءى دائمًا وجود بعض الأنظمة الأوتوقراطية التى كانت تبدو متفوقة فى أدائها عن الديمقراطيات: فى الثلاثينيـات هتلـر (ألمانيا)، وستالين (روسيا)، وفى وقتنا، بينوشيه (شيلي) كوريا الجنوبية تحت حكم الجنرالات، والصين فى عهد "شيوعية السوق الحرة"؛ ومع ذلك فالإجابة معقدة أساسًا؛ لأن النظم الاقتصادية فى ظل الأوتوقراطيات تتبـاين كثيـرًا. وهؤلاء الذين يعتقدون أن هناك بعض الصيغ البسيطة للتمييز بين اقتـصاد الدكتاتورية، واقتصاد الديمقراطية عليهم أن يقارنوا بـين اقتـصاد ألمانيـا النازية، واقتصاد الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا، و"بابا دوك" دوڤالييـه (هايتي)، أو بينوشيه (شيلي)، والاتحاد السوفييتى السابق.

ومع ذلك فهناك شيء واحد يبدو واضحًا، ويزودنا بنقطة بدايـة فـى تناول هذا السؤال– ونعنى بـذلك أن لـدى الـدكتاتورات مقـدرة عظيمـة "للتصرف" سواء بطريقة جيدة أو سيئة. فالدكتاتورات الذين يرغبـون فـى زيادة الضرائب، أو إعلان الحرب، أو إتخاذ إجراءات صارمة ضد الجريمة، عليهم التعامل مع بعض المعارضين لهذه السياسة بين مستـشاريهم، وهـم عمومًا يستطيعون ذلك. والنظم الديمقراطية – من ناحية أخرى – غالبًا مـا تكون موحلة فى "التقاعس". والسبب الـرئيس فـى ذلـك هـو أن القيـادة الديمقراطية تستطيع فقط التصرف، عندما يكون تأييدًا لـسياساتها، وقـد لا يوجد إجماع لما يجب أن يقوموا به. وحتى فى المشكلات التى يُتَّفق فيها بأن شيئًا ما يجب القيام به؛ فقد لا يوجد اتفاق "عما" ينبغى عمله. وفى الحـالات

المتطرفة قد يصبح النظام السياسى فى بلد ديمقراطى مشلولاً بالصراعات، أو وجهات النظر المعارضة، وفى مثل هذه الظروف يفضل الساسة – غالبًا– عدم القيام بشيء؛ لكى يحجبوا موقفهم فى الغموض، أو أن يتصنَّعوا تأييد كل الجوانب لمشكلة ما. والنتيجة أن يصبح السكان متهكِّمين، ويفقدون الثقة فى وعود أى سياسي؛ وهذا بدوره قد يكوِّن حلقة حلزونية متجهة إلى أسفل؛ لأنه بكثرة حدوث ذلك وفقدان الثقة، كلما زادت صعوبة الأمر على الساسة للقيام بصياغة أى مساومة. وهذه النتيجة تكون أكثر احتمالاً عندما تتصارع الضغوط للقيام بعمل سياسى تجاه قضية ما عندما تتباعد المواقف، وعندما تكون القضايا حاسمة، وعندما ينقسم السكان بين الخطوط العنصرية race أو العرقية ethnic، وعندما تكون ثقة المواطنين قليلة نسبيًا تجاه الساسة.

ولعرض ما سبق بطريقة أخرى؛ فإنه رغم وجود حرية الكلمة فى البلاد الديمقراطية، فأحيانًا لا أحد ينصت. وبصفة عامة، توجد مفاضلة؛ فكلما عُرضت وجهات نظر أكثر بواسطة النظام السياسي، قل ذلك من مقدرة النظام على القيام بإجراء ما، وهذا مصدر واحد لإغراءات الدكتاتورية. فالدكتاتوريون لديهم المقدرة على قمع المعارضين لسياساتهم؛ وذلك يعنى أنهم يستطيعون العمل فى ظروف لا يستطيع فيها الحاكم الديمقراطى أن يعمل. والمثال الكلاسيكى هو جمهورية ڤيمار الألمانية؛ حيث لم تفعل القيادة الديمقراطية شيئًا تجاه العنف السياسى فى الطرقات أو فيما يتعلق بمشكلة البطالة الناتجة عن الكساد الكبير. فقد وعد هتلر بالقيام بعمل شيء ما بخصوص العنف السياسى غير القانوني؛ فقد وعد بوظيفة لكل ألماني، ووعد بطريقة للشباب لكى يخلصوا أنفسهم من خطايا الكبار، ولكلا الجماعتين من تهديد الشيوعية، وأن يصبح الألمان فخورين بألمانيا مرة أخرى.

ولكن إذا كان الدكتاتوريون أكثر مقدرة على العمل والنشاط عن الديمقراطيين، فمن يستفيد من هذه الأعمال؟ من الطبيعى أن يؤدى هذا

السؤال إلى اقتراح ثان: الميل إلى "إعادة توزيع" أكبر (للدخل والثروة وطرق كسبها) فى الدكتاتورية عنها فى الديمقراطية. ولكى نفهم السبب سنسأل السؤال الثاني: فى البلاد الديمقراطية ما الذى يوقف الأغلبية – أو الأقلية التى تتولى إدارة البلاد – من التقاط بعض الأقلية ومصادرة كل ثرواتها؟ هذا سؤال قديم، ويمكن ذكر عديد من الأشياء للإجابة عنه؛ ولكن بالتأكيد من بين الأشياء الأكثر أهمية، هى المقاومة التى ستضبعها المجموعة الدافعة للضرائب ضد مثل هذه المعاملة. الآن لدى الدكتاتورات طرق للتعامل مع مثل هذه المقاومة، ويوجد قليل من القيود على مقدرتها للقمع – وهم قادرون أكثر مع إخفاء ما يفعلون؛ بينما العملية تكون مستمرة بعد ذلك؛ لذا فمقدرة الدكتاتور على القمع تشملَ –أيضًا– اتجاهًا أعظم لإعادة توزيع الدخل والثروة على عكس النظم الديمقراطية. والفوائد للجماعة التى تفوز بالسلطة تعتبر الثانية وأكثر وضوحًا كمصدر إغراء للدكتاتور.

فلمن تكون إعادة التوزيع؟ وما نتائج النمو الاقتصادى والكفاءة؟ ويتوقف ذلك جزئيًا على من يسيطر على النظام. وقد تناول هذا الكتاب قليلاً من الاحتمالات المختلفة، فمثلاً: يمكن النظر إلى بعض النظم التاريخية على أنها تخدم الاهتمامات العمالية. ويعتقد كثيرون أن نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا كان نظامًا يستغل العمالة السوداء لصالح العمالة البيضاء، وبعض مؤسسات النظام – مثل حجز الوظائف بصفة خاصة – عملت بلا شك فى هذا الاتجاه. والاحتمال الآخر: هو الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى السابق، التى ألغت الملكية الخاصة من جهاز الإنتاج، واستولت على السلطة باسم العمال، واستبدل الحزب حقوق الملكية القانونية بمكافأة هؤلاء الذين كانوا يعملون من أجل أهداف النظام، وبمعاقبة أولئك الذين لم يفعلوا ذلك؛ إلا أنه بدون وجود أسواق لم تكن هناك طريقة لاكتشاف ما يريده الناس، أو ماهية الحاجات الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، السؤال المطروح هو: من يدير الشركات إذا كانت حقوق رأس المال قد صُوْدِرَت؟ وكان الحل الذى تبنته

النظم الشيوعية بإحلال بيروقراطية مركزية هائلة محل إدارة أصحاب رأس المال أو وكلائهم. والبيروقراطيات لا تتسم أصلاً بعدم الكفاءة (علاوة على ذلك، كان يوجد- الآن- مثل كثير من المؤسسات العملاقة والمنظمات الأخرى التى تدار بطريقة ممتازة)؛ لكن بها عيب أساسي؛ فمع مرور الوقت يتدهور الولاء إلى القمة، وتحل محله تحالفات بين البيروقراطيين أنفسهم التى يستخدمها البيروقراطيون؛ لكى تتضخم جيوبهم، ومحاباة أصدقائهم؛ وتشويه المعلومات التى ترسل إلى أعلى السلم الوظيفى ليجعلوا صورتهم أفضل، ومن ناحية أخرى؛ لكى يستفيدوا على حساب أهداف المؤسسة؛ لذا فإنه لكى تظل البيروقراطيات فاعلة، فإنه يجب إعادة تنظيمها وتطهيرها جذريًا من فترة إلى أخرى، كما يحدث فى منشآت الأعمال عندما يُستحوذ عليها، وفى الحكومات الديمقراطية عندما يتولى السلطة حزب آخر.

والآلية الوحيدة التى كان يملكها الحزب الشيوعى لهذا الغرض، كانت هى تطهير الحزب، والتى اشتهر باستخدامها ستالين؛ لكى يسيطر على الحزب؛ ولكى يضمن ولاء البيروقراطية. ومع ذلك اتضح أن هذه الوسيلة نفسها بها عيوب، وتكمن عيوبها فى "عدم اليقين" فيها - فمثلاً، فى عهد ستالين (وفى عهد ماوتسى تونج فى أثناء الثورة الثقافية العظمى) اكتملت العملية - فقط- عندما كان الذين يقومون بالتطهير هم الذين جرى تطهيرهم بعد ذلك حتى يكون الجناة من بين الضحايا. وهذا شيء ليس غير عادى فى مجتمعات تعمل بدون قواعد القانون. وبعد وفاة ستالين لم يظهر أى خليفة يتمتع بنفس الثقة، وبنفس القسوة المطلوبة لتنفيذ هذه العملية، ونتج عن ذلك جيل من البيروقراطيين الذين كبروا فى وظائفهم حتى أتى جورباتشوف، وحاول إعادة تنظيم النظام من خلال سياسة الجلاسنوست (الشفافية) والبيريسترويكا (إعادة البناء). وفى النهاية، كان على جورباتشوف أن يعدّ نفسه من بين ضحايا العملية التى بادر بها مع النظام الشيوعى ذاته؛ لذا، وعلى الرغم من أن الشيوعية كانت قادرة على التعويض عن حقوق الملكية

الخاصة بتدعيم الاقتصاد ببعض الطرق؛ فإنه كانت تنقصها المقدرة المتجددة ذاتيًا التى تزودنا بها الانتخابات الديمقراطية (فى المناخ السياسي) وفى سوق رأس المال، من المزايدات الخاصة بعمليات الاستحواذ وبمؤسسات أخرى، وبمؤسسات أخرى مصاحبة لحقوق الملكية المفروضة والقابلة للتحويل قانونًا (فى الأسواق الخاصة).

كما أن التحالف أو الشبكات التى نشأت بين البيروقراطيين، والتى أسهمت فى تحجر النظام السوفيتي، امتلكت – أيضًا– تطبيقات لعملية التحول؛ ففى روسيا، أصبح مديرو الشركات أقوياء لدرجة أنه حتى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، كان هناك إحساس بأن مصالحهم يجب أن تؤخذ فى الحسبان فى تصميم برنامج الخصخصة فى عهد يلتسين. وكانت النتيجة أنهم استحوذوا على تلك المؤسسات بأسعار منخفضة للغاية ("أوكازيون القرن" وفقًا لمجلة الإيكونومست ١٩٩٤)، وكلاهما جمعًا بفاعلية عطايا هائلة فى أيديهم بحزم أكثر مما كان فى ظل الشيوعية، وتوجيه التحول إلى اقتصاد سوق حقيقي(*).

وبصفة عامة، بدت النظم التى سيطر عليها العمال، بلا ميزة من وجهة النظر الاقتصادية؛ لأنها كانت تميل إلى رفع أثمان العمالة؛ وبالتالى كانت طاردة لاستثمارات رأس المال بطريقة أو بأخرى، كما خفّضت مقدرة النظام على النمو الاقتصادي؛ ولم يكن واضحًا كيف ستكون الدكتاتورية الموجهة بالعمال مستقبلاً قادرة على حل هذه المشكلة، التى كان من المتوقع أن تصبح ذات أهمية متزايدة بعد أن أصبح رأس المال أكثر تحركًا. ومن ناحية أخرى؛ فالدكتاتورية التى تخدم مصالح ملاك رأس المال لا تواجه مثل هذه الصعوبة. علاوة على ذلك؛ فإن التخفيض فى أثمان العمالة، وفرض وسائل انضباط العمالة، التى هى من علامات هذه النظم، تعمل على جذب رأس

(*) وصف بويكو، وشليفر، وفنشى (١٩٩٦) برنامج الخصخصة. ويحوى عمل ماكفينل (١٩٩٥) وصفًا جيدًا لتدعيم السلطة للنخبة القديمة. ويعطى كوترل (١٩٩٧) وصفًا جيدًا للحالة الراهنة للاقتصاد الروسي.

المال، وزيادة إنتاجية العامل؛ وبالتالي تؤدى إلى أجور حقيقية أعلى في المدى الطويل. وقد تضاعفت الأجور الحقيقية إلى ثلاثة أمثالها في كوريا الجنوبية في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ و ١٩٨٦. (دور نبوش وبارك ١٩٨٧)؛ لذلك قد يكون النظام سيئًا للعمال من الناحية السياسية؛ ولكن كان جيدًا لهم من الناحية الاقتصادية(*).

مجموعة مصالح ثالثة-غالبًا- ما كانت لها دكتاتورية مسيطرة، هي " الجماعة العسكرية ". والشيء الغريب عن الحكومات العسكرية: أنها عادة ما تكون مدتها قصيرة، و-غالبًا- ما تسلم السلطة إلى نظام مدني. ويبدو هذا غريبًا لسببين:

١- إذا كانت الحكومة العسكرية جيدة في شيء ما، فيجب أن تكون جيدة في القمع .

٢- إذا كان هذا هو الأداة الرئيسة التي تستخدمها الدكتاتوريات للبقاء في السلطة؛ فإن المرء يتوقع أن تكون تلك النظم ناجحة نسبيًا- بمعنى أن تكون مستقرة وتبقى لمدة طويلة.

وقد شرح المؤلف هذا اللغز بفكرة أن العسكرية يكون لها اهتمام ذاتي: هدفه الأساسي الإمساك بالسلطة لرفع مرتباتها وموازنتها. ولا يوجد شيء غير عادى في هذا الأمر - فحكومة العمال ترفع أجور العمال، والدكتاتوريات الرأسمالية ترفع العائد على رأس المال (والخصخصة هي طريقة لطيفة للقيام بذلك...إلخ). إحدى النقاط الإضافية هي أن الأعضاء العسكريين يميلون إلى أن يكونوا نخبة مغلقة closed، كما أنها تكره فوضى

(*) إن نظام الفصل العنصرى لم يكن غير موات لرأس المال، ونظام تصاريح المرور عمل بدون شك لتقليل أجور العمال السود، مما عاد بالنفع على الرأسماليين البيض (كما ناقشناه في الفصل ٨). وقد انهار النظام أساسًا ليس بسبب هذا العامل؛ ولكن بسبب التكاليف موضع التنفيذ للفصل المصطنع الذى يفصل بين قوة العمل ما بين عمال بيض (عاليي الأجر) وعمال سود (منخفضى الأجر).

الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية الأخرى. وتبعًا لذلك لا يجيدون شراء ولاء الجماعات الأخرى، والتى هى عملية خفية. وميزاتهم التنافسية فى القمع، ويميلون إلى استخدام هذه الأداة للبقاء فى السلطة والمعضلة التى تقابل الحكومات العسكرية حينئذ من السهل عرضها؛ ففى عملية مكافأة مؤيديهم يميلون إلى رفع تكلفة عمليات القمع، وهو الأداة الأولى التى يستخدمونها للبقاء فى السلطة – فمثلاً؛ إذا ضاعفوا ما يدفعوه للعسكريين، سيكلفهم الأمر مثلين لتكلفة بقائهم فى السلطة حسب ما كانت من قبل. والشيء الغريب عن الدكتاتوريات العسكرية، هى أنها فى عملية مكافأة مؤيديها تميل إلى إضعاف مقدرتهم على الحكم أكثر من تقويتها؛ ولذا لا عجب أن الحكومات العسكرية غالبًا ما تسلم الحكم إلى سلطة مدنية بعد فترة من الزمن.

وبهذا فالمعضلة التى تواجه الحكومات العسكرية قد عُرِضَتْ بسهولة؛ فهم بعد أن رفعوا مرتباتهم (الهدف الرئيس من حكمهم) يدركون أن الاستراتيجية الرشيدة، هى أن يخرجوا من الحكم بضمانات ملائمة للحصانة من المتابعة القضائية من أجل الجرائم التى ارتكبها النظام، وبحماية دستورية من أجل مرتباتهم وموازناتهم المرتفعة.

وأخيرًا: فإنه من بين كل النظم التى فُحِصَتْ، تقترب الدكتاتوريات إلى أنقى أشكالها فى دور الفرد الواحد مثل شخص لا يدين لأى جماعة مصلحة، وغير مدفوع بالمصالح الاقتصادية. وإذا وصلت الدكتاتورية إلى هذا الشكل تصبح أكثر خطرًا، وأكثر اهتمامًا بالسيطرة على جزء كبير من الاقتصاد والمجتمع. وأحد أسباب ذلك أنه كلما قلّ عدد الأشخاص فى الائتلاف الحاكم عظمت مقدرة هذا التحالف لتحويل تكلفة الحكومة إلى آخرين. ويتبع ذلك أن أخطر الدكتاتوريات هى تلك التى تكون فيها السلطة شخصية – بمعنى عندما يكون القائد ذا شخصية كاريزمية، أو عندما يكون ذكيًا وماهرًا لتحويل الائتلافات المطلوبة لتقديم التأييد الضروري.

ويأخذنا هذا إلى السؤال العام لحدود سلطة الدكتاتور على شعبه، وهو سؤال تُتُبِّع خلال هذا الكتاب. والهدف المعلن لكثير من النظم كان السيطرة "التامة". وادعى البعض (النازيون مثلاً) بأنهم حققوا هذا الهدف. وكانت النظم الأخرى أكثر تواضعًا في طموحاتها، فما الذى يحد من سلطة الدكتاتور؟ أحد الحدود يأتى من استخدام عمليات القمع، بينما يمكن "لقليل" من عمليات القمع – بالفعل – زيادة الولاء. وإذا كان متوسط عمليات القمع مرتفعًا؛ فإن عمليات القمع المتزايدة يمكن أن تكون ذات نتائج عكسية فيما يتعلق ببناء السلطة. أحد أسباب ذلك هو أنه عند المستويات العالية من القمع يميل الخوف والطاعة إلى الحلول محل الولاء؛ لأنه حتى المؤيدين ذوى الولاء للنظام يصبحون متخوفين بدرجة متزايدة من العمل بشكل مستقل (خشية أن يُساء تفسير أعمالهم، وخشية أن تؤخذ على سبيل الخطأ بأنها عدم ولاء). وفى النهاية تصل إلى نقطة عندها يقلل القمع المتزايد، والتأييد بدرجة كبيرة حتى أنه يقلل من السلطة بنفس الدرجة.

ورغم أن هذا يقيد استخدام الدكتاتور لعمليات القمع؛ فلا يزال لا يحد من سلطته، مادام يمكن الحصول على سلطة أكبر ببساطة بشراء ولاء أكبر. وتنشأ الحدود الحقيقية للسلطة من التفاعل بين السلطة والمال، وبنظرة خاطفة على هذه الحقيقة نلاحظ أن الدكتاتور يستطيع – دائمًا – الحصول على سلطة أكبر إذا كانت لديه موارد أكثر (يمكن أن تستخدم لشراء ولاء أكثر). ومن ناحية أخرى يمكن للسلطة أن تتحول إلى موارد من خلال فرض ضرائب جديدة، أو بالحرب، أو ببيع العطايا، أو لوائح مثل : امتيازات احتكارية، وتراخيص، وتعريفات جمركية، أو حصص .. إلخ. ويحتمل أن تكون كل عملية من هذه العمليات عرضة لتناقص العوائد (ولكن ليس عوائد سلبية)؛ ولكن الحقيقة أن العائد من كل من عملية تحويل السلطة إلى مال، والمال إلى سلطة، هى وسائل متناقصة للغاية؛ ولكن فى النهاية يوجد توازن يزودنا بالحد لكل من موارد الدكتاتور وسلطته فى نفس الوقت.

وهناك نتيجة أخرى مثيرة للاهتمام يمكن إستنباطها وهى التى تختص بالعلاقة بين السلطة والإقتصاد؛ ففى النظم التى دُرِست هنا، عادة ما توجد مؤسسة مركزية قامت بتطبيق سلطة الدكتاتورية على الاقتصاد – قوانين الفصل العنصرى– التحديثات السبعة لبينوشيه – الخطة الخمسية للشيوعية... إلخ. وفى كل حالة يجادل الكتاب أنه إذا أراد امرؤ ما تَفَهُّم كيفية عمل الاقتصاد، ومقدار التدخل الحكومى هناك؛ فالسؤال ليس هو "هل تطبيق السلطة على النظام الاقتصادى مفيد للاقتصاد؟" (أى للنمو الاقتصادي، والكفاءة، أو حجم الموازنة الحكومية)؛ ولكن "ما التأثير الحدى لتطبيق السلطة على الاقتصاد؟" فمثلاً: يتراءى بوضوح (وخاصة بالإدراك المتأخر) أن التخطيط المركزى – وهو تطبيق السلطة على الاقتصاد فى النظم الشيوعية – كان غير كفء اقتصاديًا؛ ولكن على الأقل فى عنفوانه، عند الهامش الحدي، عملت الزيادة فى سلطة الحزب الشيوعى على زيادة (أكثر مما خفضت) نمو الاقتصاد وكفاءته. والحد المطلق للكفاءة الاقتصادية لا يكون ذا معنى إلا كلما وضعنا المنافسة الدولية بين النظم موضع الاعتياد. وفى الحقيقة، إنَّ أحد الأسباب لترويج الدكتاتورات – غالبًا– للقومية، والسياسات الاقتصادية الأوتوقراطية هو بالتحديد لتجنب المنافسة.

ويحديد توازن مستوى السلطة ذاتها بثلاثة عوامل:

١– تفضيلات الدكتاتور (مذاقه أو مدى حبه للسلطة أو للاستهلاك)

٢– مقدرته على تحويل المال إلى سلطة كما تحددها الهيئة السياسية للنظام.

٣– آثار سلطته على الاقتصاد كما تحددها أعمال المؤسسات الاقتصادية المركزية التى ذكرت الآن.

وهذه العوامل تقرر أيضًا إذا كان الدكتاتور يتصرف مثل الدكتاتور الشمولي، أو الطاغية، أو دكتاتور القمع الناعم. وهو نظام توصيفى مفيد لأغراض السياسة – ذلك للإجابة عن السؤال المعروض فى الفصل التالي.

٤: ما السياسات التى يجب اتباعها تجاه الدكتاتورية من قبل النظم الديمقراطية التى تهتم بتطوير الحرية؟

هذا النوع من الأسئلة جاء بارتياح حاد من تحليل جين كيركباتريك، وهى عالمة فى العلوم السياسية، وصارت السفيرة الأمريكية لدى منظمة الأمم المتحدة فى عهد إدارة رونالد ريجان، وقد صنّفت الدكتاتورات إلى نوعين: الشموليين، والأوتوقراطيين التقليديين. وحسب طريقة تفكيرها يحكم الدكتاتورات بعمليات القمع فقط؛ ولذلك الاختلاف الرئيس بين النوعين هو فى مستوى عمليات القمع. النوع الأول: الدكتاتورية الشمولية، وتتسم بالتدخل الحكومى الهائل فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. والنوع الثاني: وهو ما تتبع فيه كيركباتريك علماء السياسة أمثال: كارل فردريك، وزنجيو بريزنسكى فى تسميتهم الأوتقراطيين التقليديين، أو ما يسميه المؤلف دكتاتوريات القمع الناعم (بدلالة طموحاتهم صغيرة المدى). وفى هذه النظم يكون مستوى عمليات القمع منخفضًا.

وفى نموذج كيركباتريك يحكم الدكتاتورات بعمليات القمع فقط، والاختلاف بين النوعين هو مجرد مستوى عمليات القمع. وأوحت بأن على الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلاد الأخرى التى تهتم بتطوير الديمقراطية أن تتبع "معيارًا مزدوجًا" تجاه هذين النوعين من الدكتاتورية، متخذة موقفًا متراخيا نسبيًا تجاه دكتاتوريات القمع الناعم، وتفرض عقوبات على الدكتاتوريات الشمولية؛ إلا أنه فى تحليل المؤلف، هناك أداتان لبناء السلطة: القمع، والولاء. وإطار عملها يمكن ترجمته إلى إطار عمل المؤلف، ببساطة من خلال افتراض أن دكتاتوريات القمع الناعم تتصف بمستويات منخفضة من هذين المتغيرين، وتتصف الدكتاتوريات الشمولية بمستويات عالية منهما؛ ولكن هكذا توجد تصنيفة أُهْملت (مما سمَّاه المؤلف، الطغاة)، وهى أنظمة ذات عمليات قمع عالية؛ ولكن بقليل من التأييد أو الولاء. وكثير

من النظم التى وُصِفَتْ بالأوتوقراطيات التقليدية تحولّت – حسب مقاييس القمع مثل أعداد الناسِ الذين سُجنوا أو عُذّبوا – إلى أن تكون ليست أقل قمعًا عن النظم الدكتاتورية الشمولية؛ لذا فالعالم لم يُقسّم بدقة كما أحبّه فريردريك، وبريزنسكي، وكير كباتريك أن يكون.

فما السياسات التي ينبغى أن تُتّبع تجاه الدكتاتورية؟ افترض مثلاً من الناحية المثالية أن الهدف الوحيد لسياسات الدول الغربية هو تخفيض عمليات القمع. "فالأسلحة" فى ترساناتها هى العقوبات، واتفاقيات التجارة، وفرض حدود لحقوق الإنسان، وحزم المساعدات. فهل يجب أن تتاجر مع دكتاتور قمع ناعم، مثل: فرديناند ماركوس (الفلبين)؟ وبافتراض أن هدف ماركوس الوحيد هو الاستهلاك بقدر المستطاع – فذلك يعنى شراء أحذية لزوجته إيميلدا. فما الذى يحدد استهلاكه؟ لماذا لم ينفق كل الناتج القومى الإجمالى للفلبين على شراء أحذية لها؟ كان القيد هو أنه يريد البقاء فى السلطة؛ لذلك فهو لا يستطيع أن يسمح لسلطته أن ينخفض كثيرًا لدرجة أن يصبح معرضًا لخطر إزاحته من الحكم. لذا، مستوى كل من القمع والولاء فى نظامه يكون مرتفعًا بقدر يكفى لبقائه فى منصبه. وافترض أنه فى السلطة فى أمان، والذى عند نقطة معينة، ووفقًا لحسابات النظام (وورفل، ١٩٨٨) وأيضًا حسابات (رينبل، ١٩٩٣) – يوفر له هذا الإحساس بالأمان؛ عندئذ لا يوجد ما يستدعى تقديم معونة له؛ لأن كل ما سيفعله بالمال هو شراء أحذية أكثر. ومن ناحية أخرى، إذا افترض أنه يواجه خطر التخلى عنه– عندئذ– فالمعونة تدعم النظام. لذا فى كلتا الحالتين لن تخفض من عمليات القمع. ومن ناحية أخرى، إذا افترض أن المعونة مقيدة بملاحظات عن حقوق الإنسان؛ فلكى يستمر فى تلقى المعونة عليه أن يخفف من عمليات القمع بمرور الوقت. عندئذ يكون لديه الحافز لاستخدام المعونة لتحقيق الرفاهية لشعبه؛ لأنه إذا ما تحسنت رفاهيتهم؛ فالولاء أو الدعم له سيتجه إلى الزيادة والنتيجة: أنه يمكنه أن يخفف من القمع وما زال يستطيع شراء نفس العدد

من الأحذية (لإيميلدا) كما كان من قبل؛ فاتفاقيات التجارة تعمل بنفس الطريقة.

ومع التجارة يُقال أحيانًا: إن الولاء للنظام قد ينخفض، إما بسبب نمو مراكز قوة القطاع الخاص (المستقل عن الحكومة)، أو لأن التجارة تميل إلى زيادة الدخل القومى فى البلد المستهدف، وبذلك تؤدى بالناس إلى المطالبة بحرية أكثر مع ازدياد الدخل. فى تلك الحالة – وكما يستمر الجدل- قيود حقوق الإنسان قد تكون غير ضرورية؛ لكن يلاحظ أن الزيادة فى الدخل القومى تميل إلى إحداث ارتفاع فى الإيرادات للحكومة الأوتوقراطية، وهى الإيرادات التى قد تُستخدم لزيادة السلطة؛ لذا فإنه حتى لو انهار الولاء للنظام يستطيع النظام أن يعوض هذه الخسائر من الولاء، بالموارد الإضافية الموجودة تحت تصرفه، ثانيًا: رغم أن الرغبة فى الحرية تميل إلى الزيادة مع ارتفاع الدخل؛ فإن الحجم المقدر للزيادة يكون صغيرًا جدًا، (لوندريجان – بول، ١٩٩٦). وأخيرًا إذا هبطت سلطة النظام وإيرادات الموازنة، كنتيجة للتجارة أو المعونة؛ فإن هذا التطور يتضمن أن الدكتاتور فى سعيه للمعونة أو اتفاقية التجارة إما أن يكون غير مدرك، أو أنه يعمل متعمدًا بما يتناقض مع اهتماماته الذاتية، وهو شيء لا يبدو محتملاً.

والآن لننظر إلى النظم الشمولية، أو الطغيانية، والتى تُعرَّف بأنها نظم يهتم حكامها ليس بالاستهلاك؛ ولكن بالسلطة. فهل تجب التجارة معها أو معونتها؟ مرة أخرى، إذا افترضنا أنه نتيجة للمعونات أو اتفاقيات التجارة يتحسن النمو الاقتصادي. هذا النمو يعطى الحاكم الفرصة لكى يُراكِم سلطة أكثر، ولما كانت السلطة هى كل ما يجنيه؛ فهو يتصرف بنفس الطريقة التى ينتهزها رجل أعمال غنى لتكوين ثروة أكبر؛ لذا بالنسبة لهذه النظم فإن المعونة أو اتفاقيات التجارة بدون قيود لحقوق الإنسان ليست ضائعة فقط؛ ولكن أيضًا ذات نتيجة عكسية؛ لأن عمليات القمع تزداد عندما يتحسن

الاقتصاد. ذلك هو ما حدث فى ظل كل من عهد هتلر وستالين: فكلما زادت شعبيتهم انتهزوا هذه الفرص أكثر لتحجيم كل من عناصر السكان الذين يكون ولاؤهم غير مؤكد. وبنفس الطريقة لم تنتج عن النمو الهائل فى الصين أدنى درجة من الاسترخاء فى مستوى عمليات القمع.

قد يبدو واضحًا أننا لن نعطى معونة لهذه النظم؛ لأن أموال المعونة ستُنفق على تراكم سلطة أكثر على الشعب – بما فى ذلك قمعهم؛ ولكن مرة أخرى إذا ما ارتبطت المعونات بقيود على حقوق الإنسان، والتى تصبح أكثر صرامة بمرور الوقت، فستعمل تلك السياسة فى اتجاهها الصحيح؛ فإذا تحسن الاقتصاد نتيجة للمعونة أو التجارة فسيزيد التدعيم، ويمكن للحكام تخفيف عمليات القمع، وسيظل لديهم نفس مستوى السلطة كما كان من قبل. وقيود ملاحظة حقوق الإنسان ضرورية للغاية، إذا كان ذلك يؤدى إلى تخفيض عمليات القمع وليس إلى زيادتها. وبالطبع؛ فإن كثيرًا من هذه النظم قوية جدًا، لدرجة أنَه من الصعب التعامل معهم بهذه الطريقة. وفى تلك الحالات قد يوصى باتباع سياسة العقوبات؛ ولكن العقوبات ليست عكس المعونات تمامًا؛ فهى لا تعطى النظام أى فرصة للتحرر، وقد يقاومها الدكتاتور. وفى ظل بعض الظروف قد تشتد عمليات القمع، وقد تحفز بشكل مباعد، التأييد الوطنى للدكتاتور وتقوى نظامه، وقد تعزل النظام عن النفوذ الغربي. ويتطلب استخدامها تنسيقًا للسياسة بين الأمم الغربية؛ لأن رجال الأعمال من الدول الأخرى يريدون التحرك لانتهاز تلك الفرص التى أتاحتها العقوبات، واتفاقيات التجارة والمعونة لا تصاحبها مثل هذه المشكلات.

لذا يوجد لدى المؤلف دليل مبسط جدًا – "معيار موحد" – للسياسات التى يجب أن تتبعها الحكومات الأجنبية التى تهتم بتخفيض عمليات القمع وهو أن تجعل مراقبة حقوق الإنسان حجر الزاوية للسياسة الغربية. ومن المتوقع أن تنتج اتفاقيات التجارة أو المعونة لأى نظام تأثيرات مفيدة بشرط أن تصاحبها قيود مراقبة طويلة الأجل لحقوق الإنسان، والتى تصبح أكثر صرامة بمرور الوقت؛ وليس من المهم إذا كانت هذه النظم قد صُنفت بدقة أم

لا لأهداف سياسية؛ لأن السياسة هى دائمًا نفس الشيء. وبدون معايير حقوق الإنسان؛ فإن المعونات أو اتفاقيات التجارة قد تكون غير فعالة وغالبًا تكون عكسية.

وهناك بعض النتائج البسيطة الأخرى التى تؤثر على كيفية تعامل الدول الديمقراطية مع النظم الدكتاتورية، وجدير بالذكر أن التحليل يقترح أن النظم الديمقراطية لا يجب أن تثق أبدًا فى دكتاتورية شمولية مُصلحة – فإذا تحسن الاقتصاد؛ فإن الحافز لدى الدكتاتور هو زيادة وليس نقصان عمليات القمع. ولا يجب أن يؤمنوا أبدًا بدكتاتور يبدو عطوفًا؛ فالطريقة لمعرفة ما إذا كان حقًا عطوفًا، هى فحص مستويات عمليات القمع فى النظام؛ فإذا كانت مرتفعة فإنه طاغية متنكر كدكتاتور قمع ناعم وهو تنكر شائع. ويقدم معظم الدكتاتورات هدايا لشعوبهم، وبعضهم يتظاهر بأنه "الأب " لشعبه. وإذا كانوا حقًا محسنين؛ فلن يستمروا طويلاً فى الحكم !

٥: من المسئول؟

من المحتمل أن كثيرًا قد كتب عن هذا الموضوع يزيد عن أى مظهر آخر للدكتاتورية. والفكرة العامة أن الدكتاتوريات تعمل بالأوامر أو التلقين؛ لذلك ليس من المهم شناعة الجرائم التى يرتكبها النظام، فمن الصعب الإحساس بأى شخص مسئول معنويًا أو جنائيًا عنها، فالناس الذى يرتكبونها هم منفذون للأوامر فقط".

وربما كان التحليل الكلاسيكي، والأكثر استفزازا لهذا الأمر هو التحليل الذى قدَّمته (حنا أرندت) فى كتابها الشهير عن محاكمة أيخمان والبيروقراطية النازية، " أيخمان فى القدس " (١٩٧٦). ومفهومها، عن البيروقراطية الذى اتخذ شكلاً شائعًا: أنها "حكم لا أحد"، وأنها "ابتذال الشيطان " وجميعها تقريبًا مبنية على نظرية شائعة عن البيروقراطية. وتنص هذه النظرية على أنه فى المنظمات الكبيرة تصدر الأوامر من السلطات

العليا، وتنفَّذ من خلال سلسلة من الأوامر للتابعين عند مستويات أدنى في المنظمة، وفى هذا السياق لو كانت الجرائم التى يرتكبها النظام هائلة؛ فمن الصعب أن نحدد مسئولية الأفراد عن الجرائم لكل شخص؛ فأولئك من ذوى وظائف القمة ينكرون إعطاء مثل هذه الأوامر (وهى نادرًا ما تكتب حتى عند صدورها) وهؤلاء الذين فى الوظائف الدنيا يقولون أنهم كانوا يتبعون الأوامر فقط.

وقد أثير نفس السؤال بصفة متكررة منذ ذلك الحين. من المسئول عن الأعمال التى ارتكبها البوليس السرى Stacy\ فى ألمانيا الشرقية، والبوليس السرى فى كل مكان فى أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق؟ من الذى ينبغى إعدامه من أجل حالات "الاختفاء" فى الأرجنتين أو من أجل عمليات القتل فى شيلي؟ هل ينبغى على الحكومة للأغلبية المحررة الجديدة فى جنوب إفريقيا أن تحاكم الجناة عن عنف الحكومة فى ظل نظام الفصل العنصري؟ إذا كان الأمر كذلك، هل يكون الدفاع "أنا فقط تصرفت وفقًا للأوامر محلا للثقة "، وفى كل هذه الحالات الأمر مطابق لحالة أيخمان: "من فى النظام الذى ينبغى أن يُعتبر مسئولاً عن الجرائم ضد الإنسانية التى ارتكبت فى ظل الدكتاتورية؟"

إن الغريب فى هذا المفهوم للحكم الدكتاتورى – والدفاع الذى يستند عليه – هو أنه يوجد دليل ضئيل على ذلك؛ فلم يجلب أحد وفقًا لمعلومات – المؤلف – أى دليل علمى لأى تغيير فى الوعى البشرى كنتيجة للتعرض للدعاية الشيوعية لأكثر من نصف قرن. وبقدر اهتمام المؤلف بالسلوك الإجرامي؛ فإن الدليل المهم المطلوب لتعزيز نموذج القيادة بسيط؛ إذ ينبغى أن نرى دليلاً على أن هؤلاء الذين رفضوا المشاركة فى ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية (مثل الإعدامات الجماعية) كانوا أنفسهم خاضعين لعقاب شديد؛ فلم يُقَدَّم إطلاقًا أى دليل مثل ذلك.

يوجد توضيح بديل بسيط عن الرغبة فى المشاركة فى مثل هذه الأنشطة، وهو النموذج الذى لا دخل له بنماذج القيادة أو التلقين. ويستند هذا التوضيح على مبدأين:

١- البيروقراطيون يتمتعون بالرشد مثل غيرهم من الناس.

٢- البيروقراطيات لا تجرى على أساس الأوامر؛ ولكن على أساس الولاء والمنافسة.

ومن أجل الحصول على مرتبات أعلى وترقيات، وبعض المكافآت الأخرى يتنافس البيروقراطيون مع بعضهم بعضًا، بأن يكونوا رياديين ويجدون طرقًا للقيام بأشياء تعزز أهداف رؤسائهم. وفى الدكتاتوريات؛ فإن محو منافسة الحزب السياسى لا تمحو المنافسة البيروقراطية؛ بل على النقيض قد تعززها بغلق الطرق (السياسية) الأخرى للمنافسة. وقد لخّص المؤلف بعض الدلائل بأن النظام النازى والنظام السوفييتى كانا يتصفان بمنافسة كبيرة داخل النظام من أجل العطايا التى كان يتحكم فيها النظام. فالمنافسة البيروقراطية هى مكوّن مُهِمٌّ فى آلة الدكتاتورية.

وبسبب شهرة محاكمة أيخمان؛ فإننا نعرف كثيرًا عنه، ومِنْ ثَمَّ كان من السهل إنتاج دليل من المصادر التاريخية النمطية عن حالة تعتبر مثالاً للسلطوية لدعم هذه النظرية. وكغيره من الآخرين كان أيخمان رجل أعمال بيروقراطى نشيط يعمل فى بيئة تنافسية للغاية؛ فهو لم يعد يتبع الأوامر أكثر مما " تمليه قواعد السوق " على رجل الأعمال؛ لكى يكوّن ثروة. والنتيجة؛ أنه والآخرون من أمثاله يجب اعتبارهم مسئولين عن أعمالهم، وكان نتج هذا السلوك هو قوة الرشادة البشرية التى تعمل فى بيئة تنافسية يُسَيْطَر فيها على معظم مكافآت النجاح بدكتاتورية سياسية. وربما يكون هذا المفهوم عن ابتذال الشيطان أكثر دنيوية (ومِنْ ثَمَّ أكثر رُعبًا) عَمَّا قالته أرندت؛ ولكنه يختلف عنه فى أنه يسير وفقًا للدلائل.

وفى الختام يؤكد المؤلف على أن النظم مثل النظام النازى تخرج أسوأ شيء فى الناس، والقول: إن أيخمان كان من الممكن أن يكون إنسانًا عاديًّـا، ورشيدًا؛ وذلك لا يعنى أنه نفس الشيء مثل أى شخص آخر، أو أنـه كـان بصفة خاصة شخصًا لطيفًا. فهنـاك عمليـة اختيـار ذاتيـة تعمـل فـى الدكتاتوريات، والتى يصعد فيها الأسوأ إلى القمة؛ ولكن المبدأ بأنهم راشدون، يعنى أيضًا أنهم مسئولون عن أعمالهم.

٦: توقعات مختصرة عن المستقبل

عندما كُتب هذا الكتاب (فى بداية ١٩٩٧)، كان العالم يعيش فيما أشار إليه صامويل هانتنجتون (١٩٩١) على أنه "موجة" انتشار الديمقراطية، وكان سقوط الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى السابق، وانتهاء الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا، وانهيار الدكتاتورية فى كل مكـان تقريبًـا – فـى أمريكـا الجنوبية، هو الذى جعل كثيرين يأملون، كما جعل بعض الناس يعتقـدوا أن الدكتاتورية كانت شيئًا من الماضي، وأن الديمقراطية قد فازت وستنتصر فى كل مكان.

وبعض مظاهر التحليل والنقاش فى هذا الكتاب تؤيد هذه التنبـؤات، فمخاوف الثلاثينيات والأربعينيات – والتى أظهرت أن المستقبل يتعلق إمـا بانتصار الأخ الكبيـر Big Brother وجهـازه للمراقبـة أو سـلبية إدمـان الكيماويات وتعاطى المخدرات لشعب يُلَقَّن – قد ثبت بدرجة كبيرة، أنهـا لا أساس لها؛ لأن الطفرة فى تقدم تكنولوجيا الاتصالات، قد اتضح أنها تفـضل حرية الفرد أكثر من السيادة السياسية. وقد ساد كل العالم أن استمرار النمـو الاقتصادى العالمى يحابى الديمقراطية؛ لأن الدليل القاطع لدينا هو التـرابط الإيجابى القوى بين الدخل الفردى والحرية السياسية.

وفى الوقت نفسه توجد أسباب أقل تفاؤلاً، ورغم أننا لا نستطيع أن نعرف المستقبل؛ فإننا على الأقل نستطيع أن نلقى نظرة على الحاضر. ما أنواع الدكتاتوريات التى مازالت سائدة فى العالم، بما أن الألفية القادمة تقترب؟ يلخص أدريان كاراتنيسكى رئيس بيت الحريةFreedom House ، ومنسق "مسح الحرية" السنوى لعام (١٩٩٥) النتائج الرئيسية عن هذا السؤال. ويقول:

فى السنوات الأخيرة ظهر نموذج واضح بين الدول غير المتحررة. ومن بين ٥٤ دولة غير متحررة؛ فإن ٤٩ دولة (أكثر من ٩٠%) منها تشارك فى واحدة أو أكثر من الخواص التالية:

١- غالبية سكانها من المسلمين، وغالبًا يواجهون ضغوط الإسلام الأصولي.

٢- وجود مجتمعات متعددة العرقية لا تكون فيها السلطة لجماعة عرقية مسيطرة، وهي أمم تمثل أكثر من ثلثى سكان العالم.

٣- هناك مجتمعات شيوعية جديدة، أو مجتمعات فى مرحلة انتقالية فيما بعد الشيوعية، وغالبًا يكون للبلاد غير المتحررة اثنان أو ثلاثة من هذه الخواص (١٩٩٥، ص ٧).

وبضم هذا النمط من التحليل مع صور الدكتاتورية التى قدمها فى هذا الكتاب تبينت التوقعات التالية:

١- استمرار الصراع العرقى فى كثير من البلاد فى أرجاء العالم، يعنى أن الديمقراطية ستعمل بشكل ضعيف فى تلك البلاد، وستترك الفرصة لإمكان ظهور الطاغية، وربما للدكتاتورية فى أقدم أشكالها وأكثرها شيوعًا فى تاريخ البشرية. وكما يمكن أيضًا أن استمرار الطغيان فى العالم المعاصر على أسس اقتصادية، كما تشهد بذلك توقعات النمو الاقتصادى فى الصين فى

عهد "شيوعية السوق الحرة". ومن بين كل أشكال الدكتاتورية يحمل الطغيان وعودًا كبيرة بأن يحرز اقتصادا جيدًا بسبب آلته الاقتصادية.

٢- دكتاتور القمع الناعم سيحوم -دائمًا- حولنا، فيما عدا فى البلاد المتقدمة جدًا سياسيًا؛ حيث تكون الديمقراطية ذات جذور راسخة كما أن احتمال تولى السلطات العسكرية للسلطة لفترة قصيرة الأجل يكون غرضها هو نهب البلد – هو ببساطة خطر طبيعى معتاد.

٣- ستكون دكتاتورية القمع الناعم مراوغة كما كانت إلى الأبد.

٤- قد ذهبت وولّت دكتاتورية الثلاثينيات الشمولية؛ ولكن دكتاتورية أسلوب التسعينيات لا زالت على قيد الحياة بدرجة كبيرة. والاثنتان متطابقتان شكليًا، ويستطيع القراء التحقق من ذلك بأنفسهم، مثلاً بقراءة التحليل الممتاز لسمير الخليل[*] (١٩٨٩) عن دعاية حزب البعث العراقي، وهيكله فى عهد صدام حسين. فالمبادئ التى يحيا عليها الحزب تتطابق مع تلك التى حُلِّلَتْ فى الكتاب عن النازية والنظام السوفييتي؛ ولكن ربما كان أكبر تهديد شمولى فى المستقبل القريب هو الحكم الدينى theocracy، ممثلاً بسيطرة الدكتاتوريين الإسلاميين فى العالم الأوتقراطى للتسعينيات والذى لاحظه كارانتيسكي.

وأخيرًا على المستوى العام؛ فإن السبب فى أن الدكتاتورية بكل أشكالها، يمكن توقع بقائها – واحتمال انتعاشها فى الألفية القادمة – هو ببساطة رونقها وجاذبيتها.

(*) الاسم المستعار لكنعان ماكيا.

الملحق الرياضى



الملحق الرياضى للباب الحادى عشر

الجزء ١:

يصف هذا الجزء من الملحق توازن برامج الأحزاب عندما تكون القضايا وحيدة الجانب (كما فى الشكل ١١,١ و ١١,٢ من هذا النص)، وهى تشتق الشروط الملائمة لكل حزب حسب حد التقاعس كما توصف فى تلك الأشكال.

وللاستمرار سنفترض أن هناك برنامجين يجب أن يحققا شروط توازن ناش Nash equilibrium (مثلاً: بأن يختار كل حزب البرنامج الذى يعظم منفعته المتوقعة، ومع أخذ موقع الحزب الآخر فى الاعتبار)، وهكذا فإن الحزب R يعظم منفعته.

$$w^R(x_R, x_L) = p\left[-(x_R - c_R)^a\right] + (1-p)\left[-(x_L - c_R)^a\right] + pk \quad ...(A.1)$$

حيث الحد الأول فى الجانب الأيمن يعطى منفعة الحزب R من برنامجه؛ إذا فاز فى الانتخابات (واحتمال ذلك هو P)، والحد الثانى يعطى منفعة الحزب R إذا فاز الحزب L فى الانتخابات (مع احتمال P - 1)، وأخيرًا: فإن الحد الثالث يعطى القيمة المتوقعة للحزب R ببقائه فى الحكم بنفسه.

الحزب L يختار البرنامج الذى يعظم منفعته المتوقعة مع أخذ برنامج الحزب R فى الاعتبار:

$$w^L(x_R, x_L) = (1-p)\left[-(x_L - c_L)^a\right] + p\left[(x_R - c_L)^a\right] + (1-p)k \quad ...(A.2)$$

وتقدم إليسينا (١٩٩٨a) الشروط التى يوجد فيها توازنات البرامج مع

$c_L < \hat{x}_R < c_R$.

إذا افترض أنه عندما تُثَار قضية، فسنلاحظ برامج التوازنــات التــى تحقق ذلك الشرط. وعلى أية حال؛ فإن الأحزاب لها –أيضًا– توجــه عــدم إثارة مسألة ما يمكن أن يفسرها الناخبون كوعدٍ ملزمٍ binding؛ وذلك بترك الحالة الراهنة Status Quo دون تغيير إذا ما تم انتخبوا. وإذا لم يتخذ أى من الحزبين موقفًا من تلك القضية؛ فلن يمكن التمييز بينهما، (فكلاهما يعد ضمنًا ببساطة استمرار الحالة الراهنة s) وفى تلك الحالة؛ فإن احتمــال أن يفــوز الحزب R يتم لها P^S.

ولكي يكسب الحزب R من إثارة تلك القضية لابد أن يكون الفرق بين منفعته المتوقعة فى دخول الانتخابات القادمة، والتى لا تكون فيهــا القــضية مدرجة، ومنفعته المتوقعة من دخول الانتخابات مع إدراج القضية، وهكــذا فإن الكسب للحزب R من وضع تلك القضية g_R، هو:

$$g_R = P\left[k - (\hat{x}_R - c_R)^a + (\hat{x}_L - c_R)^a\right] - (\hat{x}_L - c_R)^a - p^s k + (s - c_R)^a \quad \text{...(A.3)}$$

والجانب الأيمن من (A.3)، ما عدا كل من الحدين الاثنــين الأخيــرين، يمكن أن يفسر بنفس الطريقة مثل المعادلة (5) – أى مثــل المنفعــة المتوقعــة للحزب R إذا كانت المسألة قد أدرجت فى الانتخابات. والحدان الأخيران وهما:

$$- p^s k + (s - c_R)^a$$

يبينان المنفعة السلبية عكس منفعة للحزب R إذا لم تــدرج المــسألة. ويمكن كتابة معادلة مماثلة للحزب L:

$$g_L = (1 - p)\left[k - (\hat{x}_L - c_L)^a + (\hat{x}_R - c_L)^a\right]$$
$$- (\hat{x}_R - c_L)^a - (1 - p^s)k + (s - c_L)^a \quad \text{...(A.4)}$$

والشروط التى فيها لا يهتم الحزب R ولا يختلف لديه الأمر سواء أدرجت القضية أم لم تدرج هى ببساطة $g_R = 0$، أو

$$P = \frac{(x_L - c_R)^a - (s - c_R)^a - (p - p^s)^K}{(\hat{x}_l - c_R)^a - (\hat{x}_r - c_R)^a} \quad ...(A.5)$$

ومثله، بالنسبة للحزب L فإن الشرط أن $g_L = 0$ يمكن أن تكتب كما يلى:

$$1 - P = \frac{(x_R - c_L)^a - (s - c_L)^a - (p - p^s)^K}{(\hat{x}_R - c_L)^a - (\hat{x}_L - c_L)^a} \quad ...(A.6)$$

وهاتان المعادلتان تحددان "بداية منطقة التقاطع"لكل حزب، كما صورت فى الشكل (١١ - ١) تحت الافتراض المبسط أن:

$$(p - p^S)\, k = 0$$

والمساحة التى يفضل فيها الحزبان عدم إثارة القضية هى dnz فى الشكل ١١,١ ويلاحظ فى هذا التحليل أن السياسات xi لا تعتمد على p؛ بل إن الشكل يعرض ببساطة كل القيم المحتملة xi وp؛ حيث يفضل التقاعس على العمل، بافتراض أن المتغيرين يمكن أن يتغيرا منفصلين، وببساطة؛ فإن dnz تجيب عن السؤال: لأى حالة راهنة s،0. كيف ستصير p أكثر ارتفاعًا لتكون (p -1 لحزب اليسار) قبل القيام بإجراء (برنامج يقترح x = x) أفضل عن الحالة الراهنة؟ وغير ذلك، ولأى قيمة معطاةp؛ فإن dnz تظهر مدى ضخامة واتساع المسافة بين xi - s، يجب أن تكون عليه قبل أن يرحب الحزب بإعلان سياسة بدلاً من البقاء بالحالة الراهنة.

ولنلاحظ باختصار نتائج تخفيف الفرض بأن

$$\sigma \equiv (p - p^s)\, k = 0.$$

إذا كان $\sigma > 0$، والحزب R قد يكون بوضوح لديـــه حـــافز إضـــافي (أكثر من تحقيق نصر للحزب فى الانتخابات) لإثارة تلك القضية، وهكذا فإن حد البداية يمكن أن يجنح إلى أسفل. وعلى أى حال؛ فإن الحزب L قد يكون "أقل" تحفزًا لإثارة تلك القضية، وهكذا فإن حد بدايته -أيــضًا- قــد يجــنح للأسفل. وعمومًا فى هذه الحالة يكون أثر σ على حجم DNZ غامضا. ولكن فى الحد، عندما $\sigma \to \infty$ يكون من الواضح أن DNZ قد تختفـــى. وبمعنـــى آخر، إن ارتفاع حجم الغنائم بالقدر الكافى نتيجة البقاء فى السلطة أو ارتفاع الشعبية الذى يُحْصَل عليه من إثارة قضية سيتسبب فى أن القضية قد يثيرها الحزب أو الآخر.

وتتأثر مساحة DNZ بالرغبة النسبية لدى كل من الحزبين للتوافق، كما هو مقاس بالعلامة a. وتعنى القيم الأعلى رسميًا، أن المنفعة تقـل بـسرعة أكبر إذا ما أصبح البرنامج الانتخـــابى أكثـر بعـــدًا عـــن موقـــع الحـــزب الأيديولوجي. وتعاد كتابة المعادلة (A.5) كالتالي:

$$- (s - c_r)^a = - p\,(\hat{x}_r - c_r)^a - (1 - p)\,(\hat{x}_l - c_r)^a + (p - p^s)\,k، \quad ...(a.7)$$

وتعاد كتابة المعادلة (A.6) كالتالى:

$$- (s - c_l)^a = - (1 - p)\,(\hat{x}_l - c_l)^a - p\,(\hat{x}_r - c_l)^a + (p^s - p)\,k \quad ...(a.8)$$

وبافتراض أن البرامج الانتخابية لم تتغير نتيجة للزيادة فى a؛ فإننا نجد أن أى زيادة فى a تقلل من كل معادلة فى الجانب اليمين نسبيًا عن الجانـــب الأيسر – أى إنها تزيد الخسارة من المراهنة برفع تلك القضية، وبالنسبة إلى الحفاظ على الوضع الراهن.

وعمومًا فقد نتوقع أيضًا أن البرامج الانتخابية Platforms نفسها لا تتغيـــر كنتيجة لزيادة فى a، لتصبح أكثر تبلورًا أو تجسيدًا Polarized لكل جانب غيـــر راغب لتوفيق انخفاضات فى المنفعة فـــى أى حركـــة بعيـــدًا عـــن مركـــزه

الأيديولوجى. وقد يكون هذا التبلور المتزايد سيئًا فى إحداث زيـــادة أكبـــر فـــى مساحة DNZ، كما هو مبين في الفصل ٢ (المؤلف يدين بالشكر لأحد المحكمين لهذه النقطة الأخيرة).

الجزء ٢:

هذا الملحق يصور أنه إذا كانت

١- التفصيلات تربيعية $(a = 2)$،

٢- ليست هناك قيمة للفوز فى حد ذاته $(K = 0)$، و

٣- السياسة متماثلة $(c_R - \hat{x}_R = \hat{x}_L - c_L)$

فإن مساحة A من DNZ تساوى $\dfrac{(\hat{x}_R - \hat{x}_L)^2}{3\,(c_R - c_L)}$

ومن (٥) و (٦) فى النص، نحصل على:

$$A = \int_{\hat{x}_L}^{\hat{x}_R} \left[\frac{(s - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_R)^2}{(\hat{x}_R - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_R)^2} - \frac{(\hat{x}_L - c_L)^2 - (s - c_L)^2}{(\hat{x}_L - c_L)^2 - (\hat{x}_R - c_L)^2} \right] ds.$$

وبالتماثل (iii):

$$(\hat{x}_R - c_R)^2 = (\hat{x}_L - c_L)^2 \text{ and } (\hat{x}_L - c_R)^2 = (\hat{x}_R - c_L)^2.$$

$$\hat{A} = \int_{\hat{x}_L}^{\hat{x}_R} \left[\frac{(s - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_L)^2 + (s - c_L)^2}{(\hat{x}_R - c_R)^2 - (\hat{x}_L - c_R)^2} \right] ds$$

$$= \frac{1}{\Delta} \left[\frac{(\hat{x}_R - c_R)^3 - (\hat{x}_L - c_R)^3}{3} - (\hat{x}_R - \hat{x}_L)(\hat{x}_L - c_R)^2 \right.$$

$$\left. - (\hat{x}_L - \hat{x}_R)(\hat{x}_L - c_L)^2 + \frac{(\hat{x}_R - c_R)^3 - (\hat{x}_L - c_L)^3}{3} \right]$$

$$= \frac{1}{\Delta} \left[\frac{2}{3} \left([\hat{x}_R - c_R]^3 - [\hat{x}_L - c_R]^3 \right) \right.$$

$$\left. - (\hat{x}_R - \hat{x}_L) \left[(\hat{x}_L - c_R)^2 + (\hat{x}_R - c_R)^2 \right] \right]$$

حيث: $\Delta\ (\hat{x}_R - \hat{c}_R)^2 - (\hat{x}_R - c_R)^2$

عندما تكون $x^3 - y^3 \equiv (x - y)\ (x^2 + y^2 + xy)$

إذن

$$A=\frac{1}{\Delta}\left[\frac{2}{3}(\hat{x}_R-\hat{x}_L)\right.$$
$$\left([\hat{x}_R-c_R]^2+[\hat{x}_L-c_R]^2+[\hat{x}_R-c_R][\hat{x}_L-c_R]\right)$$
$$\left.-(\hat{x}_R-\hat{x}_L)\left[(\hat{x}_L-c_R)^2+(\hat{x}_R-c_L)^2\right]\right]$$
$$=\frac{-1}{3\Delta}\left[(\hat{x}_R-c_R)^2+(\hat{x}_L-c_R)^2\right.$$
$$\left.-2(\hat{x}_R-c_R)(\hat{x}_L-c_R)\right](\hat{x}_R-\hat{x}_L)$$
$$=\frac{-1}{3\Delta}\left[\left([\hat{x}_R-c_R]-[\hat{x}_L-c_R]\right)^2\right](\hat{x}_R-\hat{x}_L)$$
$$=\frac{1}{3\Delta}(\hat{x}_R-\hat{x}_L)^3.$$

حيث $x^2-y^2\equiv(x+y)\,(x-y)$ لذلك:

$$\Delta=(\hat{x}_R+\hat{x}_L-2c_R)(\hat{x}_R-\hat{x}_L)$$
$$=\left[(\hat{x}_R-c_R)+(\hat{x}_L-c_R)\right](\hat{x}_R-\hat{x}_L)$$
$$=\left[(c_L-\hat{x}_L)+(\hat{x}_L-c_R)\right](\hat{x}_R-\hat{x}_L) \quad \text{بالتماثل}$$
$$=(c_L-c_R)(\hat{x}_R-\hat{x}_L)$$

ولذلك

$$A=-\frac{1}{3(c_L-c_R)(\hat{x}_R-\hat{x}_L)}(\hat{x}_R-\hat{x}_L)^3=\frac{(\hat{x}_R-\hat{x}_L)^2}{3(c_R-c_L)}.$$

الجزء ٣:

هذا الجزء يصف اختيارات توازن الحزبين من برامج تــوازن غيــر متقاربة

No convergent equilibrium platforms

(x^L , x^R) فى الجانبين من أبعاد مساحة السياسة ثنائية الأبعــاد، كمــا تظهر فى الشكل (١١ – ٤) وباستخدام نفس الرموز فى الجزء ٥ من النص، وبافتراض أن الاحتمال P يعتمد على برنامجى الأحزاب طبقًا للدالة الناعمة P $(x^L,\ x^R$ Smooth Function

والتى تحقق كل ما هو قابل للتحقيق x^R، x^L:

$$0 < P\,(X^R\ ،X^L) < 1, \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ (A.9)$$

P مقعر فى X^R، ومحدب فى X^L ، .... (A.10)

$$\partial P/\partial X^L_J < 0 < \partial P/\partial X^R_J\ ;\ J = 1\ ،2\ \ ،\ldots\ldots\ldots\ldots\ (A.11)$$

وإذا كانت x^l، x^r تتسمان بالكفاءة؛ بينما تقع السياسة x علــى حــدود الكفاءة تمامًا بين x^l، x^r

حينئذ

$$p(x^R\ ،x) < p(x^r\ ،x^L) < p(x\ ،x^L).\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ (A.12)$$

والافتراضان (A.9) و (A.10) قد وضعا لأغراض الملائمــة الفنيــة. والافتراض (A.11) ينص –فقط– على أن الحزب سيكون أكثر احتمالاً فــى الفوز إذا ما قام، بدون غموض، بتحسين برنامجه.

وهذا يؤكد أنه إذا تمت إثارة القضية؛ فإن كل حزب ســوف يقتــرح سياسة فعالة. والافتراض (A.12)، هو المماثل المحتمل للنتيجة فــى نمــاذج جبرية أحادية فراغيــة، One –dimensional deterministic spatial models

يمكن تفسيره ليعنى أن التحرك أقرب إلى المنافس يسمح للحزب بأن ينال بعض أصوات الناخبين بينهما بدون خسارة أى من جانبها الآخر.

وعلى الرغم من أن مساحة السياسة ثنائية الأبعاد؛ فإن المنافسة فى ذلك النموذج تظهر فى حدود الكفاءة وحيدة البعد.

وإذا كانت القضية قد تمت إثارتها؛ فإن كل حزب يختار برنامجه؛ لكى يعظم منفعته المتوقعة مع أخذ برنامج الحزب الآخر فى الاعتبار، أى إن (x^R, x^L) يجب أن تحقق شروط توازن ناش Nash:

$\pi^R (x^R ، x^L) \leq \pi^R (x_1 ، x_2)$ لكل المتاح من x .... (A.13)

$\pi^L (x^R ، x^L) \leq \pi^L (x_1 ، x_2)$ لكل المتاح من x

حيث ترمز π^i إلى دالة مكافأة الفوز للحزب الرابح:

$$\pi^j (x^R , x^L) = P(x^R , x^L) u^j (x^R) + [1 - p(x^R , x^L)] u^j (x^L)$$

وبافتراض أن السياستين المفضلتين c^l و c^r هما فى داخل مساحة الكفاءة الداخلية كما يظهر فى الشكل ١١–٤ . عندئذ يمكن بالطرق المعيارية إظهار أن زوجًا من برنامجى الحزبين x^R , x^L توجد فى حدود الكفاءة، والتى تحقق شروط التوازن (١٨) و:

حيث x^R تقع بالضبط بين c^R x^L .... (A.14)

حيث x^L تقع بالضبط بين c^L x^R

وبافتراض أن هذين البرنامجين سيعلنان إذا ما أثيرت القضية.

وكما يظهر فى الشكل (١١–٤) ، فإن النتيجة (A.14) تعنى أن كل حزب سيكون متحفزًا من خلال المنافسة الانتخابية للتوافق، متحركًا بعيدًا عن مكانه المفضل فى اتجاه المعارضة؛ وهذا لأن الحزب الذى كان يعتزم اقتراح سياسته المفضلة التى قد ترفع احتمال الفوز عن طريق التوافق [الافتراض

(A.12)]؛ فإن تكلفة المنفعة فى حالة فوزه، مع الأخذ فى الاعتبار أنه يبدأ سياسته الأكثر تفضيلا، قد تكون فى مرتبة الأهمية الثانية.

وكما يظهر فى شكل (١١-٤) أيضًا؛ فإن النتيجة (A.14) تعنى - أيضًا- إن المنافسة الانتخابية لن تؤدى إلى تلاقى وتقارب البرامج الانتخابية كما فى النماذج الفراغية للمنافسة، X^R ستكون إلى اليسار من X^L. وهذا بسبب أن السياستين كانتا متطابقتين، وعندئذ فإن كلاً من الحزبين كان سيجنى منفعة فى حالة فوزه بالتحرك فى برنامجه الانتخابى فى اتجاهه المفضل. وتكلفة مثل تلك الحركة قد تنقص احتمالية الفوز؛ ولكن هذه تكلفة من الأهمية الثانية؛ لأن الافتراض (A.12) يعنى أنه مع أخذ برنامج الحزب الآخر الانتخابى فى الاعتبار؛ فإن احتمال فوز كل حزب تتعاظم عندما يقدم نفس البرنامج الانتخابى.

المراجع

Abedian, I., and B. Standish, "Poor Whites and the Role of the State: The Evidence," *South African Journal of Economics* 35:2 (1985), 141–65.

Adam, Heribert, and Kogila Moodley, *South Africa Without Apartheid: Dismantling Racial Domination.* Berkeley: University of California Press, 1986.

Adorno, Theodor W., Else Fenkel-Brunswik, Daniel Levinson, and R. Nevitt Sanford, *The Authoritarian Personality.* New York: Harper, 1950.

Akerlof, George, "Labor Contracts as Partial Gift Exchange," *Quarterly Journal of Economics* 47 (1984), 543–69.

"Procrastination and Obedience," *American Economic Review* 81 (1991), 1–19.

Alchian, Armen A., and Harold Demsetz, "Production, Information Costs, and Economic Organization," *American Economic Review* 62 (December 1972), 777–95.

Aldrich, J. H., "A Downsian Spatial Model with Party Activism," *American Political Science Review* 77 (1983), 974–90.

Alesina, Alberto, "Credibility and Policy Convergence in a Two-Party System with Rational Voters," *American Economic Review* 78 (1988a), 796–807.

"Macroeconomics and Politics." *NBER Macroeconomics Annual 1988.* Cambridge: MIT Press, 1988b.

"Political Cycles in OECD Countries," *Review of Economic Studies* 59 (1992), 663–688.

"Elections, Party Structure, and the Economy," in J. Banks and E. Hanushek (eds.), *Modern Political Economy: Old Topics, New Directions.* New York: Cambridge University Press, 1995.

Alesina, Alberto, and A. Cukierman, "The Politics of Ambiguity," *Quarterly Journal of Economics* 105 (1990), 829–51.

Alesina, Alberto, and D. Rodrik, "Redistributive Politics and Economic Growth," Department of Economics, Harvard University (1990).

Alesina, Alberto, and H. Rosenthal, "Partisan Cycles in Congressional Elections and the Macroeconomy," *American Political Science Review* 83 (1989), 373–98.

Altemeyer, Robert, *Right Wing Authoritarianism.* Winnipeg, Man.: University of Manitoba Press, 1981.

Enemies of Freedom. San Francisco: Jossey-Bass Publishers, 1988.

The Authoritarian Specter. Cambridge: Harvard University Press, 1996.

Amsden, Alice, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization.* New York: Oxford University Press, 1989.

Anderson, Gary M., and Peter J. Boettke, "Perestroika and Public Choice: The

Economics of Autocratic Succession in a Rent-Seeking Society," *Public Choice* 75 (1993), 101–18.
Arendt, Hannah, *The Origins of Totalitarianism*. 1951. New York: Harcourt, Brace, Jovanovich, 1951. New edition, 1973.
Eichmann in Jerusalem: A Report on the Banality of Evil (Rev. ed). New York: Penguin, 1976.
Arjomand, Said Amir, "Iran's Islamic Revolution in Comparative Perspective," *World Politics* 38 (1986), 383–414.
Arrow, K. J., "The Theory of Risk Aversion," in K. J. Arrow, *Essays in the Theory of Risk Bearing*, Chicago: Markham, 1971.
Arrow, K. J., "Models of Job Discrimination," in A. H. Pascal (ed.), *Racial Discrimination in Economic Life*. Lexington, MA: Heath, 1972.
Ash, Timothy Garton, *The Polish Revolution: Solidarity*. London: Penguin, 1991 (first published by Jonathan Cape, 1983).
Aslund, Anders, *Gorbachev's Struggle for Economic Reform: The Soviet Reform Process, 1985–88*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989.
Aurelius, Marcus, *Meditations*. Translated by Maxwell Staniforth. London: Penguin Classics, 1964.
Axelrod, Robert, *The Evolution of Cooperation*. New York: Basic Books, 1984.
Azariadis, C., and A. Drazen, "Threshold Effects and Economic Development," *Quarterly Journal of Economics* 105 (1990), 501–26.
Bahry, D., and D. Silver, "Intermediation and the Symbolic Uses of Terror in the USSR," *American Political Science Review* 81 (1987), 1065–97.
Bandura, A., *Social Learning Theory*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1977.
Banks, Jeffrey S., and Eric A. Hanushek (eds.), *Modern Political Economy: Old Topics, New Directions*. New York: Cambridge University Press, 1995.
Bardhan, Pranab, "Symposium on the State and Economic Development," *Journal of Economic Perspectives* 4 (1990), 3–7.
Barrow, R. H., *The Romans*. London: Penguin, 1949, 1987.
Bates, Robert H., *Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policies*. Berkeley: University of California Press, 1981.
Becker, Gary, *The Economics of Discrimination* (2nd ed.). Chicago: University of Chicago Press, 1971.
"A Theory of Social Interactions," *Journal of Political Economy*, 82 (1974), 1063–93.
"Altruism, Egoism, and Genetic Fitness: Economics and Sociobiology," *Journal of Economic Literature* XIV (1976), 817–26.
"A Theory of Competition Among Pressure Groups for Political Influence," *Quarterly Journal of Economics* 98 (1983), 371–400.
Becker, Gary, and Kevin Murphy, "The Family and the State," *Journal of Law and Economics* 31 (1988), 1–19.
Bergson, Abram, *Productivity and the Social System – the USSR and the West*. Cambridge: Harvard University Press, 1978.
"Comparative Productivity," *American Economic Review* 77 (1987), 342–57.
"Communist Economic Efficiency Revisited," *American Economic Review* 82 (1992), 27–30.
Berliner, Joseph S., "Perestroika and the Chinese Model," in R. W. Campbell (ed.), *The Postcommunist Economic Transformation*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.

Bernheim, B., A. Shleifer, and L. Summers, "The Strategic Bequest Motive," *Journal of Political Economy* 93 (1985), 1045–76.

Bialer, Seweryn, *Stalin's Successors*. Cambridge: Cambridge University Press, 1980.

The Soviet Paradox. New York: Alfred, A. Knopf, 1986.

Bilson, John, "Civil Liberties – An Econometric Investigation," *Kyklos* 35 (1982), 94–114.

Boettke, Peter J., *Why Perestroika Failed: The Politics and Economics of Socialist Transformation*. London: Routledge, 1993.

Borjas, George J., "Ethnic Capital and Intergenerational Mobility," *Quarterly Journal of Economics* 107 (1992), 123–50.

Borner, Silvio, Aymo Brunetti, and Beatrice Weder, *Political Credibility and Economic Development*. London: Macmillan, 1995.

Bowles, Samuel, "The Production Process in a Competitive Economy: Walrasian, Neo-Hobbesian, and Marxian Models," *American Economic Review* 75 (March 1985), 16–36.

Boycko, Maxim, "When Higher Incomes Reduce Welfare: Queues, Labor Supply and Macro Equilibrium in Socialist Societies," *Quarterly Journal of Economics* 107 (1992), 907–20.

Boycko, Maxim, Andrei Shleifer, and Robert Vishny, *Privatizing Russia*. Cambridge, MA: The MIT Press, 1996.

Bracher, Karl D., *The German Dictatorship: The Origins, Structure, and Effects of National Socialism*. New York: Praeger, 1970.

Turning Points in Modern Times: Essays on German and European History. Cambridge: Harvard University Press, 1995.

Brennan, G., and James Buchanan, *The Power to Tax: Analytical Foundations of a Fiscal Constitution*. Cambridge: Cambridge University Press, 1980.

Breton, A., G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *The Competitive State: Villa Colombella Papers*. Boston: Kluwer Academic Press, 1991.

Nationalism and Rationality. New York: Cambridge University Press, 1996.

Breton, Albert, and Ronald Wintrobe, "The Equilibrium Size of a Budget-Maximizing Bureau," *Journal of Political Economy* 83 (1975), 195–208.

The Logic of Bureaucratic Conduct. New York: Cambridge University Press, 1982.

"The Bureaucracy of Murder Revisited," *Journal of Political Economy* 94 (1986), 905–26.

Broszat, Martin, *The Hitler State: The Foundation and Development of the Internal Structure of the Third Reich*. London: Longmans, 1981.

Bruce, Neil, and Michael Waldman, "The Rotten Kid Theorem Meets the Samaritan's Dilemma," *Quarterly Journal of Economics* 105 (1990), 155–65.

Buchanan, James, *The Limits of Liberty*. Chicago: University of Chicago Press, 1975.

Bullock, Alan, *Hitler and Stalin: Parallel Lives*. London: HarperCollins, 1991.

Bulow, Jeremy, and Lawrence Summers, "A Theory of Dual Labor Markets with Applications to Industrial Policy, Discrimination, and Keynesian Unemployment," *Journal of Labor Economics* 4 (1986), 376–14.

Burrowes, R., "Totalitarianism: The Revised Standard Version," *World Politics* 21 (1968), 272–94.

Callaghy, Thomas M., *The State Society Struggle: Zaire in Comparative Perspective*. New York: Columbia University Press, 1984.

Calvert, Randall, "Robustness of the Multi-Dimensional Model: Candidate Motivation, Uncertainty and Convergence," *American Journal of Political Science* 29 (1985), 69–95.
Camerer, Colin, "Gifts as Economic Signals and Social Symbols," *American Journal of Sociology* 94, supplement (1988), S189–S214.
Cassels, Alan, *Fascism*. Arlington Heights, IL: Harlan Davidson, 1975.
Chang, Chun, and Yijang Wang, "The Nature of the Township-Village Enterprise," *Journal of Comparative Economics* 19 (1994), 434–52.
Cheng, Hang Sheng, "Monetary Policy and Inflation in China," draft. Paper given at the conference, "Challenges to Monetary Policy in Pacific Basin Countries," at the Federal Reserve Bank of San Francisco (September 23–25, 1987).
Coase, R. H., "The Nature of the Firm," *Economica* 4 (1937), 386–405.
"The Problem of Social Cost," *Journal of Law and Economics* 3 (1960), 1–44.
Cobban, A., *Dictatorship: Its History and Theory*. New York: Haskell House Publishers, Ltd., 1971.
Cohen, Kathy J., and Michael C. Dawson, "Neighborhood Poverty and African American Politics," *American Political Science Review* 87 (1993), 286–302.
Coleman, James S., *Foundations of Social Theory*. Harvard University Press, 1990.
Collier, David (ed.), *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.
Conot, Robert E., *Justice at Nuremberg*. New York: Harper and Row, 1983.
Constable, Pamela, and Arturo Valenzuela, *A Nation of Enemies: Chile Under Pinochet*. New York: W.W. Norton and Co., 1991.
Cottrell, Robert, review of "Kremlin Capitalism: The Privatization of the Russian Economy," *New York Review of Books*, March 27, 1997.
Coughlin, Peter, "Elections and Income Redistribution," *Public Choice* 50 (1986), 27–99.
Coughlin, Peter, Dennis Mueller, and P. Murrell, "Electoral Politics, Interest Groups and the Size of Government," *Economic Inquiry* 28 (1990), 682–705.
Dawidowicz, Lucy S., *The War Against the Jews, 1933–1945*. New York: Bantam, 1975.
The Holocaust and the Historians. Cambridge: Harvard University Press, 1981.
Degras, Jane, and Alec Nove (eds.), *Soviet Planning: Essays in Honor of Naum Jasny*. Oxford: Basil Blackwell, 1964.
Dornbusch, R., and S. Edwards, "The Macroeconomics of Populism in Latin America," *Journal of Development Economics* 32 (1990), 247–77.
The Macroeconomics of Populism in Latin America. Chicago: University of Chicago Press, 1991.
Dornbusch, R., and Y. C. Park, "Korean Growth Policy," *Brookings Papers on Economic Activity* 2 (1987), 389–454.
Downs, Anthony, *An Economic Theory of Democracy*. New York: Harper and Row, 1957.
Dudley, Donald, *Roman Society*. London: Penguin, 1975.
Easterly, W., and Stanley Fischer, "The Soviet Economic Decline: Historical and Republican Data," National Bureau of Economic Research Working Paper, Series No. 9735, 1994.
The Economist, "Sale of the Century" (May 14, 1994), 68–9.

Edwards, S., and Alejandra Cox Edwards, *Monetarism and Liberalization: The Chilean Experiment*. Cambridge: Ballinger Publishing Co., 1987.
Ellman, Michael, *Socialist Planning*. New York: Cambridge University Press, 1979.
Elster, Jon, *The Cement of Society: A Study of Social Order*. New York: Cambridge University Press, 1989.
Political Psychology. New York: Cambridge University Press, 1993.
Enelow, J. M., and M. J. Hinich, "Ideology, Issues, and the Spatial Theory of Elections," *American Political Science Review* 76 (1982), 493–501.
Ericson, Richard E., "The Classical Soviet-Type Economy: Nature of the System and Implications for Reform," *Journal of Economic Perspectives* 5 (1991), 11–78.
Fainsod, Merle, *How Russia Is Ruled*. Cambridge: Harvard University Press, 1967.
Fairbank, J., *China: A New History*. Cambridge: Harvard University Press, 1992.
Fallows, James M., *Looking at the Sun: The Rise of the New East Asian Economic and Political System*. New York: Pantheon, 1994.
Ferejohn, John A., *Pork Barrel Politics*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1974.
Fernandez, R., and D. Rodrik, "Resistance to Reform: Status Quo Bias in the Presence of Individual-Specific Uncertainty," *American Economic Review* 81 (1991), 1146–55.
Ferrero, Mario, "Bureaucrats vs. Red Guards: A Politico-Economic Model of the Stability of Communist Regimes," in R. W. Campbell (ed.), *The Postcommunist Economic Transformation*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.
Ferrero, M., and G. Brosio, "Nomenklatura Rule Under Democracy: When Government and Opposition Merge." *Journal of Theoretical Politics* (forthcoming). Paper originally presented at the 1992 Meeting of the European Public Choice Society, Turin, 1992.
Findlay, Ronald, and Mats Lundahl, "Racial Discrimination, Dualistic Labor Markets, and Foreign Investment," *Journal of Development Economics* 27 (1987), 139–48.
Finley, M. I., *The Ancient Economy*. Berkeley: University of California Press, 1973.
Finley, M. I., *Politics in the Ancient World*. New York: Cambridge University Press, 1983.
Fiorina, M., "The Reagan Years: Turning to the Right or Groping Through the Middle?" in Barry Cooper et al. (eds.), *The Resurgence of Conservatism in Anglo-American Democracies*. Durham, NC: Duke University Press, 1988.
Fischer, John, *Why They Behave Like Russians*. New York: Harper and Brothers, 1947.
Frank, Robert H., *Choosing the Right Pond*. Oxford: Oxford University Press, 1985.
Passions Within Reason. New York: W. W. Norton and Co., 1988.
Freedom House, "Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties," *Freedom Review*. New York: Freedom House, 1978 through 1997.
Friedrich, Carl, and Zbigniew Brzezinski, *Totalitarian Dictatorship and Autocracy*. Cambridge: Harvard University Press, 1965.

Freud, Sigmund, *Civilization and Its Discontents*. Original edition 1929. Reprinted in the Penguin Freud Library, vol. 12, *Civilization, Society and Religion*, 1991.

Galeotti, Gianluigi, "Political Exchanges and Decentralization." Villa Colombella Papers on Federalism. *European Journal of Political Economy* 3 (1987), special issue, 111–30.

"The Number of Parties and Political Competition," in A. Breton, G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *The Competitive State: Villa Colombella Papers*. Boston: Kluwer Academic Press, 1991.

Galeotti, Gianluigi, and Albert Breton, "An Economic Theory of Political Parties," *Kyklos* 39 (1986) FASC.1, 47–65.

Galeotti, Gianluigi, and Antonio Forcina, "Political Loyalties and the Economy: the U.S. Case," *Review of Economics and Statistics* 71 (1989), 511–17.

Gay, Peter, *Weimar Culture*. London: Maitin Secker & Warburg 1968; Penguin 1974.

Gellner, Ernest, *Nations and Nationalism*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983.

Gibbon, Edward, *The Decline and Fall of the Roman Empire* (Abridged Edition), D.A. Saunders (ed.). London: Penguin Classics, 1981.

Glazer, A. "The Strategy of Candidate Ambiguity," *American Political Science Review* 84 (1990), 237–42.

Glazer, I., and P. Moynihan, *Ethnicity*. Cambridge: Harvard University Press, 1975.

Goldhagen, Daniel J., *Hitler's Willing Executioners: Ordinary Germans and the Holocaust*. New York: Alfred A. Knopf, 1996.

Gordon, David, "Who Bosses Who? The Intensity of Supervision and the Discipline of Labor," *American Economic Review Papers and Proceedings* 80 (1990), 28–32.

Gordon, Sarah A., *Hitler, Germans, and the "Jewish Question."* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

Granick, David, "Institutional Innovation and Economic Management: The Soviet Incentive System, 1921 to the Present," in Gregory Guroff and Fred V. Carsteenen (eds.), *Entrepreneurship in Imperial Russia and the Soviet Union*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983.

Grant, Michael, *History of Rome*. London: Weidenfeld and Nicholson, 1978.

The Antonines: The Roman Empire in Transition. London: Routledge, 1994.

Gregor, A. James, *The Ideology of Fascism*. New York: Free Press, 1969.

Grilli, V., D. Masciandaro, and G. Tabbelini, "Political and Monetary Institutions and Public Finance Policies in the Industrial Countries," *Economic Policy* 13 (1991), 342–76.

Grossman, Gregory, "Gold and the Sword: Money in the Soviet Command Economy" in Henry Rosovsky (ed.), *Industrialization in Two Systems*. New York: John Wiley, 1966, 204–36.

"The 'Second Economy' of the USSR," *Problems of Communism* 26 (1977), 25–40.

Grossman, Herschel I., "A General Equilibrium Model of Insurrections," *American Economic Review* 81 (1991), 912–21.

"Kleptocracy and Revolutions," unpublished manuscript, Brown University, September 1996.

Grossman, Herschel I., and Suk Jae Noh, "A Theory of Kleptocracy with

Probabilistic Survival and Reputation," *Economics and Politics* 2 (1990), 157–71.
Gumplowicz, Ludwig, *The Outlines of Sociology*. Translated by F. W. Moore. Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1899.
Gwartney, James, Robert Lawson, and Walter Block, *Economic Freedom of the World: 1975–1995*. Vancouver, Canada: The Fraser Institute, 1995.
Haggard, Stephen, *Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990.
Hagtvet, Bernt. "The Theory of the Mass Society and the Collapse of the Weimar Republic: A Re-examination," in Larsen, S., B. Hagtvet, and J. P. Mykelbust (eds.), *Who Were the Fascists? Social Roots of European Fascism*. Norway: Universitetsforlaget, 1980.
Hansson, I., and C. Stuart, "Voting Competitions with Interested Politicians: Platforms Do Not Converge to the Preferences of the Median Voter," *Public Choice* 44 (1984), 431–41.
Hawthorn, Geoffrey, "Liberalization and 'Modern Liberty': Four Southern States," *World Development* 21 (1993), 1299–312.
Hayek, Friedrich, *Collectivist Economic Planning*. London: Routledge and Kegan Paul, 1935.
The Road to Serfdom. Chicago: University of Chicago Press, 1944.
Hechter, Michael, *Principles of Group Solidarity*. Berkeley: University of California Press, 1987.
Hechter, Michael, Debra Friedman, and Satoshi Kanazawa, "The Attainment of Global Order in Heterogeneous Societies." Paper delivered at the 1992 meetings of the Public Choice Society, Tucson, Arizona.
Hewett, Edward A., *Reforming the Soviet Economy: Equality vs. Efficiency*. Washington, DC: The Brookings Institution, 1988.
Hibbs, Douglas A., "Political Parties and Macroeconomic Policy," *American Political Science Review* 71 (1977), 1467–87.
The American Political Economy. Cambridge: Harvard University Press, 1987.
Hicks, John, "The Theory of Monopoly," *Econometrica* 3 (1935), 1–20. Reprinted in G. J. Stigler and K. Boulding (eds.), *Readings in Price Theory*. Homewood, IL: Irwin, 1952, 361–83.
Hillman, A. L., and A. Schnytzer, "Illegal Economic Activities and Purges in a Soviet-Type Economy," *International Review of Law and Economics* 6 (1986), 87–100.
Hillman, A. L., and Avi Weiss, "A Theory of Illegal Immigration," paper presented at the European Public Choice Society Meetings, Tiberias, Israel, 1996.
Hirschman, Albert O., *Exit, Voice and Loyalty*. Cambridge: Harvard University Press, 1970.
Hirshleifer, J., "Shakespeare vs. Becker on Altruism: The Importance of Having the Last Word," *Journal of Economic Literature* XV (1977), 500–2.
Hobsbawm, E., *Nations and Nationalism Since 1780*. Cambridge: Canto, 1990.
Holborn, Hajo, *A History of Modern Germany*, 1840–1945, Vol. 3. New York: Alfred A. Knopf, 1969.
Holtfrerich, Carl-Ludwig, "Economic Policy Options and the End of the Weimar Republic," in Ian Kershaw (ed.), *Weimar: Why Did German Democracy Fail?* London: Weidenfeld and Nicholson, 1990.

Hough, Jerry, *The Soviet Union and Social Science Theory*, Cambridge: Harvard University Press, 1977.
Hough, Jerry, and Merle Fainsod, *How the Soviet Union Is Governed*. Cambridge: Harvard University Press, 1979.
Howitt, P., and Ronald Wintrobe, "Equilibrium Political Inaction in a Democracy," in A. Breton, G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *Preferences and Democracy*. Dordrecht, The Netherlands: Kluwer Academic Press, 1993.
"The Political Economy of Inaction," *Journal of Public Economics* 56 (1995), 329–53.
Huntington, Samuel, *Political Order in Changing Societies*. New Haven, CT: Yale University Press, 1968.
No Easy Choice. Cambridge: Harvard University Press, 1976.
The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.
The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order. New York: Simon & Schuster, 1996.
Huntington, Samuel, and Clement H. Moore (eds.), *Authoritarian Politics in Modern Society: The Dynamics of Established One Party Systems*. New York: Basic Books, 1970.
Hutchcroft, Paul D., "Oligarchs and Cronies in the Philippine State: The Politics of Patrimonial Plunder," *World Politics* 43:3 (April 1991), 414–50.
Huxley, Aldous, *Brave New World*. New York: Harper and Row (first published 1946).
Brave New World Revisited. London: Flamingo, 1994.
Iannacconne, Laurence R., "Sacrifice and Stigma: Reducing Free Riding in Cults, Communes, and Other Collectives, *Journal of Political Economy* 100:2 (April 1992), 271–91.
James, Harold, "Economic Reasons for the Collapse of the Weimar Republic," in Ian Kershaw (ed.), *Weimar: Why Did German Democracy Fail?* London: Weidenfeld and Nicholson, 1990.
Jefferson, Gary H., and Thomas G. Rawski, "Enterprise Reform in Chinese Industry," *Journal of Economic Perspectives* 8 (1994), 47–70.
Jensen, Michael, and William H. Meckling, "The Theory of the Firm: Managerial Behaviour, Agency Costs and Ownership Structure," *Journal of Financial Economics* 3 (1976), 305–60.
Johnstone, F. A., *Class, Race, and Gold*. London: Routledge and Kegan Paul, 1976.
Joskow, Paul L., Richard Schmalansee, and Natalia Tsukanova, "Competition Policy in Russia During and After Privatization," *Brookings Papers on Economic Activity: Microeconomics*, 1994.
Kaempfer, William, and Anton Lowenberg, "The Theory of International Economic Sanctions: A Public Choice Approach," *American Economic Review* 78 (September 1988), 786–93.
Kahn, Herman, *The Emerging Japanese Superstate: Challenge and Response*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1970.
Kandel, Eugene, and Edward Lazear, "Peer Pressure and Partnerships," *Journal of Political Economy* 100 (1992), 801–17.
Karatnycky, Adrian, "Democracies on the Rise, Democracies at Risk," *Freedom Review* 26 (January–February 1995), 7.

"Freedom on the March," *Freedom Review* 28(1), 6.
Kater, Michael, *The Nazi Party: A Social Profile of Members and Leaders, 1919–1945*. Cambridge: Harvard University Press, 1983.
Kennedy, Gavin, *The Military in the Third World*. New York: Scribners, 1974.
Kershaw, Ian (ed.), *Weimar: Why Did German Democracy Fail? Debates in Modern History*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1990.
al Khalil, Samir, *Republic of Fear: The Inside Story of Saddam Hussein's Iraq*. Berkeley: University of California Press, 1989.
The Monument: Art, Vulgarity and Responsibility in Iraq. London: Andre Deutsch, 1991.
Kirk-Greene, A. M. H., "His Eternity, His Eccentricity, or His Exemplarity? A Further Contribution to the Study of H. E. the African Head of State," *African Affairs* 90 (1991), 163–87.
Kirkpatrick, Jeane, *Dictatorship and Double Standards: Rationalism and Realism in Politics*. New York: Simon & Schuster, 1982.
Klein, Benjamin, R. G. Crawford, and A. Alchian, "Vertical Integration, Appropriable Rents, and the Competitive Contracting Process," *Journal of Law and Economics* 21 (1978), 297–326.
Klein, Benjamin, and Keith Leffler, "The Role of Market Forces in Contractual Performance," *Journal of Political Economy* 89 (1981), 615–41.
Knack, Stephen, and Philip Keefer, "Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures," *Economics and Politics* 7 (1995), 207–28.
Knight, J., and G. Lenta, "Has Capitalism Underdeveloped the Labour Reserves of South Africa?" *Oxford Bulletin of Economics and Statistics,* 42:3 (1980), 157–201.
Knight, J., and M. D. McGrath, "An Analysis of Racial Wage Discrimination in South Africa," *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* 39:4 (1977), 245–71.
Koestler, Arthur, *Darkness at Noon*. Translated by Daphne Hardy. New York: Macmillan, 1941.
Kogon, Eugen, *The Theory and Practice of Hell: The German Concentration Camps and the System behind Them*. Translated by Heinz Norden. New York: Octagon Books, 1973.
Kornai, Janos, *Economics of Shortage*. Amsterdam: North Holland, 1980.
"Comments on Lipton and Sachs," *Brookings Papers on Economic Activity* 1 (1990), 138–142.
The Socialist System: The Political Economy of Communism. Princeton: Princeton University Press, 1992.
Kroll, Heidi, "Breach of Contract in the Soviet Economy," *Journal of Legal Studies* 16 (1987), 119–48.
Krueger, A. O., "The Political Economy of the Rent-Seeking Society," *American Economic Review* 64 (1974), 291–303.
Krugman, Paul, "The Myth of Asia's Miracle," *Foreign Affairs* 73 (1994), 62–78.
Kundera, Milan, *Life Is Elsewhere*. Translated by Peter Kussi. New York: Viking Penguin, 1986.
Testaments Betrayed. Translated from the French by Linda Asher. New York: HarperCollins Perennial, 1996.
Kuran, Timur, "Now Out of Never: The Element of Surprise in the East European Revolution of 1989," *World Politics* 44 (1991), 7–48.

Private Truths, Public Lies: The Social Consequences of Preference Falsification. Cambridge: Harvard University Press, 1995.

Lake, David A., "Powerful Pacifists: Democratic States and War," *American Political Science Review* 86 (1992), 24–37.

Landa, J., "A Theory of the Ethnically Homogeneous Middleman Group: An Institutional Alternative to Contract Law," *Journal of Legal Studies* 10 (1981), 49–62.

Landes, William, and Richard Posner, "The Independent Judiciary in an Interest Group Perspective," *Journal of Law and Economics* 18 (1975), 875–902.

von Lang, Jochen (ed.), *Eichmann Interrogated: Transcripts from the Archives of the Israeli Police*. Toronto: Lester and Orpen Denny, 1983.

Lange, Oskar, *On the Economic Theory of Socialism* (Minneapolis: University of Minnesota Press 1938; New York: McGraw-Hill, 1964).

LaPalombara, J., *Democracy, Italian Style*. New Haven, CT: Yale University Press, 1987.

Larsen, S., B. Hagtvet, and J. P. Mykelbust, *Who Were the Fascists? Social Roots of European Fascism*. Bergen, Norway: Universitetsforlaget, 1980.

Lazear, Edward, and Sherwin, Rosen, "Rank-Order Tournaments as Optimum Labor Contracts," *Journal of Political Economy* 89 (1981), 841–64.

Lewis, Stephen R., Jr., *The Economics of Apartheid*. New York: Council on Foreign Relations Press, 1990.

Linz, Juan, "Political Space and Fascism as a Latecomer," in S. Larsen, B. Hagtvet, and J. P. Mykelbust, *Who were the Fascists? Social Roots of European Fascism*. Bergen, Norway: Universitetsforlaget, 1980.

Linz, Juan J., and Alfred Stepan, *The Breakdown of Democratic Regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978.

Lipton, D., and J. Sachs, "Creating a Market Economy in Eastern Europe: The Case of Poland," *Brookings Papers on Economic Activity* 1 (1990), 75–148.

"Prospects for Russian's Economic Reforms," *Brookings Papers on Economic Activity* 2 (1992), 213–65.

Lipton, Merle, *Capitalism and Apartheid: South Africa 1910–1986*. Aldershott: Wildwood House Ltd., 1985.

Lipset, Seymour Martin, *Political Man*. New York: Doubleday, 1960.

Londregan, John, and Keith Poole, "Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power," *World Politics* 42 (1990), 151–83.

Londregan, John, and Keith Poole, "Does High Income Promote Democracy," *World Politics* 49 (1996), 1–30.

Lott, J. R., Jr., "Political Cheating," *Public Choice* 52 (1987), 169–86.

"An Explanation for Public Provision of Schooling: The Importance of Indoctrination," *Journal of Law and Economics* 36 (1990), 199–231.

Lott, J. R., Jr., and Bruce Bender, "Legislator Voting and Shirking: A Critical Review of the Literature," *Public Choice* 87 (1996), 67–100.

Lowenberg, Anton, "An Economic Theory of Apartheid," *Economic Inquiry* 27 (January 1989), 57–74.

Lucas, R. E. B., "Mines and Migrants in South Africa," *American Economic Review* 75 (December 1985), 1094–108.

Lundahl, Mats, "The Rationale of Apartheid," *American Economic Review* 72 (December 1982), 1169–79.

Lundahl, Mats, and Daniel B. Ndela, *Apartheid in Theory and Practice: An Economic Analysis*. Boulder, CO: Westview Press, 1980.

MacFarquhar, Roderick, "Deng and China's Future," *New York Review of Books* (March 27, 1997), 14–17.
McFaul, Michael, "State Power, Institutional Change, and the Politics of Privatization in Russia," *World Politics* 47 (1995), 210–43.
McKee, Michael, and R. Wintrobe, "Parkinson's Law in Theory and Practise," *Journal of Public Economics* 51 (1993), 309–27.
McMillan, John N., and Barry Naughton, "How to Reform a Planned Economy: Lessons from China," *Oxford Review of Economic Policy* 8 (1992), 130–43.
MacMullen, Ramsay, *Corruption and the Decline of Rome*. New Haven, CT: Yale University Press, 1988.
Marshall, Alfred, *Principles of Economics* (9th ed.). London: Macmillan, 1961.
Matthews, Mervyn, *Privilege in the Soviet Union*. London: George Allen and Unwin, 1978.
Medvedev, Roy A., *Let History Judge*. New York: Random House, 1973.
Meltzer, Allan H., and Scott F. Richard, "A Rational Theory of the Size of Government," *Journal of Political Economy* 89 (1981), 914–27.
Merkl, Peter H., "Comparing Fascist Movements," in S. Larsen, B. Hagtvet, and J. P. Mykelbust, *Who Were the Fascists? Social Roots of European Fascism*. Norway: Universitetsforlaget, 1980.
Mesquita, Bruce Bueno de, Randolph M. Siverson, and Gary Woller, "War and the Fate of Regimes: A Comparative Analysis," *American Political Science Review* 86 (September 1992), 638–46.
Michels, Robert, *Political Parties*. New York: Dover, 1959.
Milgram, Stanley, *Obedience to Authority: An Experimental View*. New York: Harper and Row, 1974.
Mitchell, Neil J., and James M. McCormick, "Economic and Political Explanations of Human Rights Violations," *World Politics* 40 (1988), 476–98.
Montinola, Gabriella, Yingyi Qian, and Barry R. Weingast, "Federalism, Chinese Style: The Political Basis for Economic Success in China," *World Politics* 48 (1995), 50–81.
Moore, Barrington, Jr., *Soviet Politics – The Dilemma of Power*. New York: M.D. Sharp Inc., 1950.
Mosca, Gaetano, *The Ruling Class*. New York: McGraw-Hill, 1939.
Mueller, Dennis, *Public Choice II*. New York: Cambridge University Press, 1989.
Perspectives in Public Choice: A Handbook. New York: Cambridge University Press, 1997.
Murrell, Peter, and Mancur Olson, "The Devolution of Centrally Planned Economies," *Journal of Comparative Economics* 15 (1991), 239–65.
Murphy, Kevin M., Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny, "The Transition to a Market Economy: Pitfalls of Partial Reform," *Quarterly Journal of Economics* 107 (1992), 889–906.
Nattrass, J., *The South African Economy: Its Growth and Change*. Cape Town: Oxford University Press, 1981.
Naumann, Bernd, *Auschwitz: A Report on the Proceedings against Robert Karl Ludwig Mulka and Others before the Court at Frankfurt*. New York: Praeger, 1966.
Nelson, Philip, "Information and Consumer Behavior," *Journal of Political Economy* 78 (1970), 311–29.
Niskanen, William A., Jr., *Bureaucracy and Representative Government*. Chicago: Aldine-Atherton, 1971.

Nordhaus, William, "Soviet Economic Reform: The Longest Road," *Brookings Papers on Economic Activity* 1 (1990), 287–309.

Nordlinger, Eric, *Soldiers in Politics: Military Coups and Government.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977.

North, Douglass C., and Robert Paul Thomas, *The Rise of the Western World: A New Economic History.* New York: Cambridge University Press, 1973.

Structure and Change in Economic History. New York: W. W. Norton, 1981.

North, Douglass, and Barry Weingast, "Constitutions and Commitment: The Evolution of Institutions Governing Public Choice in Seventeenth Century England," *Journal of Economic History* XLIX (1989), 808–32.

Nove, Alec, *Was Stalin Really Necessary?* London: George Allen and Unwin, 1964.

The Soviet Economic System (2nd ed.). London: George Allen and Unwin, 1980.

O'Donnell, Guillermo, *Modernization and Bureaucratic–Authoritarianism: Studies in South American Politics.* Berkeley: Institute of International Studies, University of California, 1973.

"On the State, Democratization and Some Conceptual Problems: A Latin American View with Glances at Some Post-Communist Countries," *World Development* 21 (1993), 1355–69.

Ofer, Gur, "Soviet Economic Growth, 1928–85," *Journal of Economic Literature* 25 (1987), 1767–833.

Olson, Mancur, *The Rise and Decline of Nations.* New Haven, CT: Yale University Press, 1982.

"Dictatorship, Democracy and Development," *American Political Science Review* 87 (1993), 567–75.

Oppenheim, Lois Hecht, *Politics in Chile: Democracy, Authoritarianism and the Search for Development.* Boulder, CO: Westview Press, 1993.

Orwell, George, *1984.* London: Secker and Warburg, 1949 (the Alchian Press).

Paldam, Martin, "Inflation and Political Instability in Eight Latin American Countries, 1946–83," *Public Choice* 52 (1987): 143–68.

Pareto, V., *I Sistemi Socialisti*, Turin: Unione Tipografico–Editrice Torinese, 1954.

Perkins, Dwight, "Completing China's Move to the Market," *Journal of Economic Perspectives* 8 (1994), 23–46.

Perlmutter, Amos, and Valerie Plave Bennett, *The Political Influence of the Military: A Comparative Study.* New Haven and London: Yale University Press, 1980.

Persson, T., and Guido Tabellini, "Is Inequality Harmful for Growth" Theory and Evidence," University of California, Berkeley Center for Economic Policy Research Discussion Working Paper 581 (1991).

Plato, *The Republic* (2nd edition [revised]). Translated with an Introduction by Desmond Lee. London: Penguin Books, 1974.

Poggi, Gianfranco, *The State: Its Nature, Development and Prospects.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1990.

Porter, Richard C., "A Model of the South African-Type Economy," *American Economic Review* 63:2 (1978), 287–95.

"South Africa Without Apartheid: Estimates from General Equilibrium Simulations," *Journal of International Development* 2:1 (1990), 1–59.

Posner, R. A., "The Social Costs of Monopoly and Regulation," *Journal of Political Economy* 83 (1975), 807–27.

Powell, G. B., Jr., "Extremist Parties and Political Turmoil: Two Puzzles," *American Journal of Political Science* 30 (1986), 357–78.

Powell, Raymond, "Economic Growth in the USSR," *Scientific American* 219 (1968), 17–23.

Przeworski, Adam, *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America*. New York: Cambridge University Press, 1991.

"The Neo-Liberal Fallacy," *Journal of Democracy* 3 (1992), 45–59.

Przeworski, Adam, and Fernando Limongi, "Political Regimes and Economic Growth," *Journal of Economic Perspectives* 7 (1993), 51–70.

Putnam, Robert D., "Toward Explaining Military Intervention in Latin American Politics," *World Politics* 20 (1967), 83–11.

Putnam, Robert, *Making Democracy Work*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Ramet, Sabrina P., *Nationalism and Federalism in Yugoslavia 1962–91* (2nd ed.). Bloomington: Indiana University Press, 1992.

Remmer, Karen, *Military Rule in Latin America*. Boston: Unwin-Hyman, 1989.

"The Political Economy of Elections in Latin America, 1980–1991," *American Political Science Review* 87 (1993), 393–407.

Rempel, William C., *Delusions of a Dictator: The Mind of Marcos as Revealed in His Secret Diaries*. Boston: Little, Brown, 1993.

Robinson, Jacob, *And the Crooked Shall Be Made Straight: The Eichmann Trial, the Jewish Catastrophe, and Hannah Arendt's Narrative*. London: Macmillan, 1965.

Rodrik, Dani, "Trade and Industrial Policy Reform in Developing Countries: A Review of Recent Theory and Evidence," NBER Working Paper #4417 (1993).

Rogowski, Ronald, "Causes and Varieties of Nationalism: A Rationalist Account," in Edward A. Tiryakin and Ronald Rogowski (eds.), *New Nationalisms of the Developed West: Toward Explanation*. Boston: Allen and Unwin, 1985, 87–108.

Root, Hilton, *The Foundation of Privilege: Political Foundations of Markets in Old Regime France and England*. Berkeley, CA: University of California Press, 1994.

Rosenberg, Harold, "The Trial and Eichmann," *Commentary* 32 (November 1961), 369–81.

Rueschemeyer, Dietrich, E. H. Stephens, and J. D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy*. Chicago: University of Chicago Press, 1992.

Rutland, Peter, *The Myth of the Plan: Lessons of Soviet Planning Experience*. London: Hutchison and Co., 1985.

Sachs, Jeffrey, "Social Conflict and Populist Policies in Latin America," NBER Working Paper #2897 (1989).

Sachs, Jeffrey, and W. T. Woo, "Structural Factors in the Economic Reforms of China, Eastern Europe and the Former Soviet Union, *Economic Policy* 18 (1994), 101–46.

Salisbury, Harrison, "Gorbachev's Dilemma," *New York Times Magazine* (July 27, 1986).

Salmon, Pierre, "Trust and Trans-Bureau Networks in Organizations," *European Journal of Political Economy* 4 (1988), Extra Issue, 229–52.

Sanford, Nevitt, "The Authoritarian Personality in Contemporary Perspective" in Jeanne N. Kmutsoh (ed.), *Handbook of Political Psychology*. San Francisco: Jossey-Bass Publishers, 1973.

Sartori, Giovanni, *Parties and Party Systems*. New York: Cambridge University Press, 1976.

Sartre, Jean-Paul, *Anti-Semite and Jew*. New York: Grove Press, 1960; New York: Schocken Books, 1965.

Schaar, John H., "Loyalty," in David L. Sills (ed.), *International Encyclopedia of the Social Sciences* 9 (1968), 484–487. New York: The Free Press, 1968, 1991.

Schap, David, "Property Rights and Decision Making in the Soviet Union: Interpreting Soviet Environmental History," *Economic Inquiry* 26 (1988), 389–401.

Schapiro, Leonard, *The Communist Party of the Soviet Union* (2nd ed.). New York: Random House, 1971.

The Government and Politics of the Soviet Union. New York: Vintage Books, 1978.

Schatzberg, Michael G., *The Dialectics of Oppression in Zaire*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1988.

Schmitter, Phillipe C., "Military Intervention, Political Competitiveness and Public Policy in Latin America 1950–67," in Morris Janowitz and Jacques Van Doorn (eds.), *On Military Intervention*. Rotterdam: Rotterdam University Press, 1971.

Schnytzer, Adi, and Janez Susteric, "Why Do People Support Dictators? (Popularity vs. Political Exchange)," ms, Department of Economics, Bar Ilan University, 1996. *Public Choice*, forthcoming.

Schweller, Randall, "Domestic Structure and Preventive War: Are Democracies More Pacific?" *World Politics* 44 (1992), 235–69.

Shapiro, Carl, "Premiums for High-Quality Products as Returns to Reputations," *Quarterly Journal of Economics* 98 (1983), 659–79.

Shapiro, Carl, and Joseph E. Stiglitz, "Equilibrium Unemployment as a Worker Discipline Device," *American Economic Review* 74 (1984), 433–44.

Sheahan, John, *Patterns of Development in Latin America: Poverty, Repression, and Economic Strategy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987.

Shepsle, K., "The Strategy of Ambiguity," *American Journal of Political Science* 66 (1972), 555–68.

Shepsle, K., and Barry Weingast, "Structure-Induced Equilibrium and Legislative Choice," *Public Choice* 37 (1981), 503–19.

Shirer, William L., *The Rise and Fall of the Third Reich: A History of Nazi Germany*. New York: Simon & Schuster, 1960.

Shleifer, Andrei, and Robert W. Vishny "Reversing the Soviet Economic Collapse," *Brookings Papers on Economic Activity* 2 (1991), 341–65.

"Pervasive Shortages Under Socialism," *Rand Journal of Economics* 23 (1992), 237–46.

"The Politics of Market Socialism," *Journal of Economic Perspectives* 8 (1994), 165–76.

Sicular, Terry, "Plan and Market in China's Agricultural Commerce," *Journal of Political Economy* 96 (1988), 283–307.

"Public Finance and China's Economic Reforms," Harvard Institute of Economic Research Discussion Paper 1618 (1992).
"The Derailment of China's Two-Track System, or Pitfalls of Mixing Plan and Market During the Reform of Socialist Economies," ms (November 1993).
"Redefining State, Plan and Market: China's Reforms in Agricultural Commerce," *China Quarterly* 144 (1995), 1020–46.
"Why Quibble About Quotes? The Effects of Planning in Rural China," ms (1995).
Stepan, A., *The Military in Politics: Changing Patterns in Brazil*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971.
Stigler, George, "Directors' Law of Public Income Redistribution," *Journal of Law and Economics* 13 (1970), 1–10.
"The Theory of Economic Regulation," *Bell Journal of Economics* 2 (1971), 3–21.
Stiglitz, Joseph E., *Whither Socialism?* Cambridge: MIT Press, 1994.
Strauss, Leo, *On Tyranny*. London: The Free Press, 1963, 1991.
Suetonius, Gaius Tranquillus, *The Twelve Caesars*. Translated by Robert Graves. London: Penguin, 1957.
Thompson, Leonard, *A History of South Africa*. New Haven, CT: Yale University Press, 1990.
Thompson, Leonard, and Andrew Prior, *South African Politics*. New Haven and London: Yale University Press, 1982.
Tilly, Charles (ed.), *Formation of the National States of Western Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975.
Toland, John, *Adolf Hitler*. New York: Ballantine, 1976.
Trevor-Roper, Hugh, *The Rise of Christian Europe*. London: Thames and Hudson, 1965.
Tullock, Gordon, "The Welfare Cost of Tariffs, Monopolies, and Theft," *Western Economic Journal* 5 (1967), 224–32.
Autocracy. Dordrecht: Martinus Nijhoff, 1987.
Ulam, Adam, "The Price of Sanity," in G. R. Urban (ed.), *Stalinism: Its Impact on Russia and the World*. Cambridge: Harvard University Press, 1986, 100–45.
Urban, G.R. (ed.), *Stalinism: Its Impact on Russia and the World*. Cambridge: Harvard University Press, 1982.
Veyne, Paul, *Bread and Circuses: Historical Sociology and Political Pluralism*. London: Penguin, 1990.
Vogel, Ezra F., *Japan As Number One: Lessons for America*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1979.
Wade, Robert, *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990.
Walder, Andrew G., *Communist Neo-Traditionalism: Work and Authority in Chinese Industry*. Berkeley: University of California Press, 1986.
Weber, Max, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*. Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Berkeley: University of California Press, 1978.
Weingast, Barry R., "The Economic Role of Political Institutions: Market Preserving Federalism and Economic Growth," *Journal of Law, Economics, and Organization* 11 (1995), 1–31.

Weingast, Barry, and William J. Marshall, "The Industrial Organization of Congress, or Why Legislatures Like Firms, Are Not Organized as Markets," *Journal of Political Economy* 96 (1988), 132–63.
Weingast, Barry, Kenneth Shepsle, and Christopher Johnsen, "The Political Economy of Benefits and Costs: A Neoclassical Approach to Distributive Politics," *Journal of Political Economy* 89 (1981), 642–69.
Weitzman, Martin, "Industrial Production" in A. Bergson and H.S. Levine (eds.), *The Soviet Economy: Towards the Year 2000*. London: George Allen and Unwin, 1983.
Weitzman, Martin, and Chenggang Xu, "Chinese Township-Village Enterprises as Vaguely Defined Cooperatives," *Journal of Comparative Economics* 18 (1994), 121–45.
White, Stephen, "Economic Performance and Communist Legitimacy," *World Politics* (1986), 462–82.
Wiles, Peter, *The Political Economy of Communism*. Cambridge: Harvard University Press, 1962.
Williamson, John, "Democracy and the 'Washington Consensus,'" *World Development* 21 (1993), 1329–36.
Willerton, John P., Jr., "Patronage Networks and Coalition Building in the Brezhnev Era," *Soviet Studies* 39 (1987), 175–204.
Winiecki, Jan., *The Distorted World of Soviet-Type Economies*. London: Routledge, 1988.
Wintrobe, Ronald, "It Pays to Do Good But Not to Do More Good Than It Pays," *Journal of Economic Behaviour and Economic Organization* 2 (1981), 201–13.
"The Optimal Level of Bureaucratization Within a Firm," *Canadian Journal of Economics* 15 (1982), 649–68.
"Taxing Altruism," *Economic Inquiry* XXI (1983), 255–69.
"The Market for Corporate Control and the Market for Political Control," *Journal of Law, Economics and Organization* 3 (1987), 435–46.
"The Tinpot and the Totalitarian: An Economic Theory of Dictatorship," *American Political Science Review* 84 (1990), 849–72.
"Political Competition and the Rise of Dictatorship," in A. Breton, G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *The Competitive State: Villa Colombella Papers on Competitive Politics*. Dordrecht, The Netherlands: Kluwer Academic Publishers, 1991.
"Some Economics of Ethnic Capital and Conflict," in A. Breton, G. Galeotti, P. Salmon, and R. Wintrobe (eds.), *Nationalism and Rationality*. New York: Cambridge University Press, 1995.
"Modern Bureaucratic Theory," in D. Mueller (ed.), *Perspectives in Public Choice: A Handbook*. New York: Cambridge University Press, 1997.
Wintrobe, Ronald, and Albert Breton, "Organizational Structure and Productivity," *American Economic Review* 76 (1986), 530–38.
Wittman, Donald, "Parties as Utility Maximizers," *American Political Science Review* 67 (1973), 490–98.
"Candidate Motivation: A Synthesis of Alternative Theories," *American Political Science Review* 77 (1983), 142–57.
Wolfe, Bertram D., *An Ideology in Power*. New York: Stein and Day. 1969.
Wurfel, David, *Filipino Politics: Development and Decay*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988.

Xenophon, "Hiero, or Tyrannicus," reprinted in L. Strauss, *On Tyranny*. New York: Political Science Classics, 1948.

Young, Alwyn, "A Tale of Two Cities: Factor Accumulation and Technical Change in Hong Kong and Singapore,"in O. Blanchard and S. Fischer (eds), *NBER Macroeconomic Annual* 7 (1992), Cambridge. MA: MIT Press, 13–54.

"The Tyranny of Numbers: Confronting the Statistical Realities of the East Asian Growth Experience," *Quarterly Journal of Economics* 110 (August 1995), Issue 3, 641–80.

"The Razor's Edge: Distortions, Incremental Reform and the Theory of the Second Best in the People's Republic of China," ms, Department of Economics, Boston University (1996).

المؤلف فى سطور:

رونالد وينتروب

أستاذ الاقتصاد فى جامعة ويسترن أونتاريو – كندا. كما يترأس أيضًا مجموعة بحثية فى الاقتصاد السياسي، وهو أمين صندوق مجموعة فيلاكولومبيلا لاقتصاديات المؤسسات.

شارك فى عدة مؤلفات منها:

١– "منطق السلوك البيروقراطى" بالاشتراك مع ألبرت بريتون (مطبعة جامعة كمبردج، ١٩٨٢).

٢– "القومية والرشادة" محرر مشارك مع ألبرت بريتون، وجيالوجى جالوتى، وبيير سالمون (مطبعة جامعة كمبردج ١٩٩٥).

٣– "تفهم الديمقراطية: الاقتصاد والمنظور السياسي" (مطبعة جامعة كمبردج ١٩٩٧).

وأيضا مؤلف مشارك لأبواب من كتب ومقالات فى صحف رائدة.

المترجمان فى سطور :

د. جلال البنا

تخرج فى جامعة القاهرة ١٩٥٨ والتحق بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. وفى هذا الوقت حصل على درجة الماجستير، ودبلوم معهد الدراسات الإحصائية والبحوث، ودبلوم معهد التخطيط القومي، وأعقبها الهجرة وحصوله على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد فى جامعة ولاية المسيسبى الأمريكية. تدرج بعدها فى عضوية هيئة التدريس فى الجامعة الأمريكية ببيروت، وجامعة ولاية ماساشوستس الأمريكية (برنامج ماجستير إدارة الأعمال)، ثم عمل خبيرًا اقتصاديًا فى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – روما؛ إضافة إلى نشاطه فى الشركات الأمريكية الكبرى، محاضرا لبرامج تدريبية فى مصر فى مركز أراك التابع لدار المعارف فى القاهرة، وبرنامج AOUDA بالخارجية المصرية.

*** وله كتب مترجمة فى المجلس الأعلى للثقافة، وهى:**

١- نحو مفهوم لاقتصاديات – البيئية (عام ٢٠٠٠).

٢- نحو مفهوم الاقتصاديات الموارد الطبيعية (عام ٢٠٠٤).

٣- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة والرعاية الصحية والتأمين الصحى (المسار الأمريكى) (٢٠٠٦).

*** ومن المؤلفات:**

١- القياسات الاقتصادية فى اتخاذ القرار (تحليل النظم وإدارة الأعمال).

٢- كيف تصبح مصدرًا ناجحًا.

٣- كيف تقيم صرح فريق عمل (فالنجاح هو اختيار).

د. إبراهيم أحمد إبراهيم

حصل على درجة البكالوريوس من جامعة الإسكندرية ١٩٦٧ (قسم الاقتصاد والعلوم السياسية)، ثم حصل على دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد، والتنمية، والتخطيط من جامعة موبيئليه I– فرنسا، ثم دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية والمالية – كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، كما حصل على دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد الزراعى من مونبلييه، وكذلك دبلوم الدراسات العليا في اقتصاديات الرى من معهد بارى – إيطاليا، ودبلوم الدراسات العليا في التخطيط الصناعى من معهد التخطيط القومى فى القاهرة، ثم درجة الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية – جامعة السوربون، باريس I.

وأثناء هذه الدراسات كان ملتحقًا بجريدة الأهرام، وتدرج فيها حتى وصل إلى مركز مدير التحرير المناوب فى جريدة الأهرام وأثناء عمله بالأهرام، كان محاضرًا وأستاذًا للاقتصاد، والإعلام فى جامعة الإسكندرية (كليات التجارة والحقوق والآداب والسياحة) وجامعة ٦ أكتوبر، كما كان أستاذًا للاقتصاد فى جامعة عمر المختار – ليبيا، وباحثًا اقتصاديًا بمعهد IADEP التابع لبرنامج التنمية للأمم المتحدة UNDP (السنغال)، وباحثًا اقتصاديًا فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى جريدة الأهرام، وباحثًا اقتصاديًا بالمشروع البحثى بالإسكندرية، والساحل الشمالى RAMDENE، جامعة الإسكندرية، وباحثًا اقتصاديًا فى معهد I.A.M.M –مونبيليه– بفرنسا.

وله العديد من المقالات والدراسات عن الاقتصاد السياسى نشرت بالأهرام، ومجلة الأهرام الاقتصادي، ومجلة السياسة الدولية، ومجلات وصحف عربية مختلفة، كما قام بالترجمة عن الإنجليزية والفرنسية إلى العربية نشرت أغلبها بدورية "قراءات استراتيجية"، ومن مؤلفاته:

١- "أزمة الاقتصاد الدولى وتأثيراتها على الدول النامية"، دار المعارف الحديثة، الإسكندرية، ١٩٨٥.

٢- "فن كتابة الخبر الصحفي، نظريًا وعمليًا"، دار المعارف الحديثة، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٣- "اقتصاديات صناعة الصحافة فى مصر"، دار العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.

٤- "فن كتابة الخبر، والمقال الصحفي، نظريًا وعمليًا"، دار العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.

٥- " الإسكندرية ، مستقبل مدينة فى القرن ٢١"، ماهى للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١٠.

المراجع فى سطور :

سمير كريّم:

عمل وكيلا أول لوزارة الأقتصاد والتعاون الدولى فى خـــلال فتـــرة النصف الثانى من عقد السبعينيات واوائل الثمانينيات من القرن العشرين، قبل أن ينتخب مديرا تنفيذيا وعضوًا بمجلس إدارة بنك التنمية الإفريقيـــة ممـــثلا لمصر وجيبوتى، حيث عمل اثنى عشر عاما.

وفى أثناء رحلة العمل الرسمية الطويلة بوزارة الاقتصاد حمل عـــبء المفاوضات مع أغلب دول شرق أوروبا، ثم مع مؤسسات التمويـــل الدوليـــة المختلفة مثل البنك الدولى وبنك التنمية الإفريقية وصناديق التنمية العربيـــة وصندوق الأوبك، مما أكسبه خبرة تفاوضية واسعة كان لها أكبر الأثر فـــى عمله بعد ذلك.

هذا إلى جانب قيامه بالتدريس فى الجامعة الأميريكة بالقـــاهرة التـــى حصل منها عل الماجستير فى إدارة الأعمال، فضلا عـــن دراســـته العليـــا بالخارج بعد أن حصل على شهاته الجامعية الأولى من كلية التجارة جامعـــة القاهرة عام ١٩٥٢.

وقد قام بترجمة ومراجعة عدد كبير من التقارير والمؤلفات الاقتصادية كان من أهمها "الاقتصاد الدولى الحديث" من تـــأليف جـــان هوجينـــدرون، وويلسون براون، وكان منها كتاب "ترويض النمور" مـــن تـــأليف روبـــرت

جران عن الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا ف عـــام ١٩٩٧. كمـــا قـــام بترجمة كتاب التثبيت والتكيف "قصة الإصلاح الاقتصادى فى مـــصر" مـــن تأليف د. جودة عبد الخالق وإصدار المجلس الأعلى للثقافة. وكـــان آخرهـــا كتاب "موجز تاريخ علم الأقتصاد. مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب"، من إصدار المركز القومى للترجمة.

التصحيح اللغوى: طـــارق حمدى
الإشـــراف الفنى: حســـن كـــامل

تتعلق موضوعات هذا الكتاب بالجوانب المختلفة لسلوك الأنظمة الدكتاتورية والشمولية، حيث حقوق الناس فى اختيار من وكيف يُحكمون، قد تم إجهاضها عن طريق الحاكم. وأبعاد سلوك الأنظمة الدكتاتورية تتضمن مستوى النمو الاقتصادي، حقوق الملكية، إعادة توزيع الثروة ، مستوى الكفاءة الإقتصادية. ويتناول الكتاب الأدوات الأولية التي يستخدمها الدكتاتوريون للبقاء في السلطة، ما الظروف التي تساهم في انهيار الديمقراطية وتمكن السلطة الدكتاتورية، وما المسئولية الديمقراطية تجاه الجرائم التي يرتكبها النظم الدكتاتورية، وهل الحكام الدكتاتوريين أكثر قدرة على تحقيق نمو اقتصادي متميز. لذا فهذا الكتاب يقدم نموذجاً عاماً للأوتوقراطية والدكتاتورية، ومجموعة من الإجابات على تلك الأسئلة.

تصميم الغلاف : ياسر عبد القوي

